

الدكتور علي كنعان
أستاذ في كلية الاقتصاد — جامعة دمشق

النقود والصيرفة والسياسة النقدية

الإهداء

إلى ابنتي الصغيرة ليذا بمناسبة
انتسابها إلى كلية الحقوق
أتمنى لها النجاح والتفوق

المؤلف

تمهيد

لقد كان النقد من أهم منجزات البشرية لأنه ومن خلاله تم التغلب على كافة الصعاب التي يعاني منها التبادل في المراحل الأولى للبشرية، وقد أسهم النقد في زيادة الإنتاج والتبادل والاستهلاك، وأدى لتسريع عمليات إعادة الإنتاج، أما اليوم فقد ازداد دور النقد في الاقتصاد، وخاصة النقود الخطية، فالمصنع والتاجر والمستهلك يستخدمون النقود الخطية وأكثر من ذلك فإن ظهور النقود الإلكترونية قد خفف على الأفراد حيازة دفتر الشيكات، أي يحملون بطاقة إلكترونية ومن خلالها يدفعون ما يتوجب عليهم دفعة ويسحبون ما يرغبون من آلات الصرافة التي أقامتها المصارف في الشوارع العامة.

إن هذه المقدمة البسيطة عن تطور النقد قد لا تكف لشرح مفهوم النقد ودوره في الاقتصاد، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.

لم يكن النقد في يوم من الأيام عنصراً محايداً، بل ومنذ ظهوره دخل الحياة الاقتصادية بقوة وكعنصر اقتصادي فاعل، لكن المنظرين الاقتصاديين اعتبروه عنصراً محايداً وعلى الدولة ألا تستخدمه كأداة للتدخل، لكن الحياة الحديثة قد لا تستقيم دون النقد وقد لا تستطيع الدولة تحييد دور النقد في الاقتصاد رغم أن الكلاسيك الجدد قد طالبوا بدور حيادي للنقد، لكننا نجدهم يميزون للدولة الاقتراض في سبيل تمويل الإنفاق العام، وقد تزايد حجم الدين العام في أوروبا وأمريكا لدرجة أنه تجاوز حجم الناتج في العديد من الاقتصاديات المتقدمة، لماذا؟ وما الحل لهذه المعضلة المالية وفي جوهرها نقدية؟

نعود للقول: بأن النقد هو أحد أهم المتغيرات الاقتصادية يؤثر في الإنتاج والتداول والاستهلاك ويؤدي لزيادة حجم التشغيل والقضاء على البطالة وزيادة الدخل، لكن هذه الآثار يجب أن تدرس بدقة وعناية قبل أن تتحول لقرارات وسياسات لكي ينمو الاقتصاد ويتطور ويتعد عن الأزمات والظروف الصعبة.

عاجلنا في هذا الكتاب تطور النقود والقواعد النقدية وتعرضنا للنقد السوري بشكل مفصل منذ عام ١٩٠٠ ولغاية ٢٠١٠ ثم عاجلنا النظريات الاقتصادية وما تبعها من نظريات نقدية درست الواقع والتطورات وتوصلت إلى أفكار مهمة لتطوير هذا الواقع.

ثم انتقلنا لمعالجة الصيرفة والائتمان والمصارف التجارية. بعدها تكلمنا عن الأمراض الاقتصادية الركود والتضخم والركود التضخمي كمرض حديث وبيننا من خلال هذه الدراسة آثار كل مرض وطرق علاجه.

إلا أن تطور الأنظمة النقدية لم يقف عند حد بل انتقل إلى النظام النقدي العالمي وهذا ما دفعنا لمعالجة النظام النقدي الدولي — صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد العربي كمؤسسة محلية ربما تصبح عالمية عندما يطبق العرب الدينار العربي كعملة في التداول كما فعلت أوروبا باستخدام اليورو كعملة موحدة لأوروبا الموحدة اقتصادياً بعدها عاجلنا السياسة النقدية بكل ما تحتويه من أهداف وأدوات وتحليل نقدي يوضح دور النقد في الاقتصاد، وتعرضنا لحالات عملية في التحليل النقدي.

وفي الختام تحدثنا عن السياسة النقدية السورية وتطوراتها ودعمنا ذلك بالإحصاءات وبيننا آثار السياسة النقدية في الاقتصاد السوري.

ونأمل من خلال هذا العرض أن نكون موفقين في تقديم مادة علمية جديدة للطلبة والدارسين والمهتمين وأصحاب القرار والمصارف، والمصارف المركزية (السلطة النقدية) بشكل عام.

ونرجو من القارئ أن يغفر لنا الأخطاء التي وقعنا بها آمليين من الله العون والمساعدة والله ولي التوفيق.

دمشق ١٢ — نيسان ٢٠١١

المؤلف

الفهرس

١	الباب الأول: المدخل إلى النقود والأنظمة النقدية
٢	الفصل الأول: جوهر وطبيعة النقود
٣	١ — ١ — التطور التاريخي للنقود.
٥	١ — ٢ — المقايضة.
٧	١ — ٣ — جوهر وماهية النقود.
١٠	١ — ٤ — وظائف النقود.
١٤	١ — ٥ — أنواع النقود:
١٥	١ — ٥ — ١ — النقود السلعية.
١٥	١ — ٥ — ٢ — النقود النائية.
١٦	١ — ٥ — ٣ — النقود الورقية.
١٧	١ — ٥ — ٤ — النقود الخطية.
١٨	١ — ٥ — ٥ — النقود الإلكترونية.
٢٠	الفصل الثاني: الأنظمة والقواعد النقدية
٢٠	٢ — ١ — مفهوم وخصائص النظام النقدي.
٢٣	٢ — ٢ — قاعدة الذهب.
٢٤	٢ — ٢ — ١ — نظام المسكوكات الذهبية.
٢٦	٢ — ٢ — ٢ — نظام السبائك الذهبية.
٢٨	٢ — ٢ — ٣ — نظام الصرف بالذهب.
٣١	٢ — ٣ — مزايا قاعدة الذهب.
٣٤	٢ — ٤ — ائتميار نظام الذهب.
٣٦	٢ — ٥ — قاعدة المعدنين.
٣٨	٢ — ٦ — قاعدة النقود الورقية.
٤٨	الفصل الثالث: مراحل تطور النقد السوري
٤٩	٣ — ١ — النقد التركي العثماني.
٥٠	٣ — ٢ — النقد السوري في مرحلة الملك فيصل.
٥١	٣ — ٣ — النقد السوري في عهد الانتداب الفرنسي.
٥١	٣ — ٣ — ١ — اتفاقية عام ١٩٢٤.
٥٣	٣ — ٣ — ٢ — اتفاقية عام ١٩٣٨.

٥٤	٣ — ٣ — ٣ — النقد السوري خلال الحرب العالمية الثانية.
٥٥	٣ — ٤ — النقد السوري في مرحلة الاستقلال:
٥٦	٣ — ٤ — ١ — سورية وصندوق النقد الدولي.
٥٨	٣ — ٤ — ٢ — الانفصال النقدي بين سورية ولبنان.
٦٠	٣ — ٤ — ٣ — الانفصال النقدي بين سورية وفرنسا.
٦٣	٣ — ٥ — قانون النقد الأساسي:
٦٤	٣ — ٥ — ١ — مجلس النقد والتسليف.
٦٧	٣ — ٥ — ٢ — مصرف سورية المركزي.
٧٠	٣ — ٦ — النقد السوري في مرحلة التحول الاشتراكي.
٧٣	٣ — ٧ — النقد والإصلاح النقدي في سورية.
٨٠	الفصل الرابع: قيمة النقود وتقلبها
٨٠	٤ — ١ — قيمة النقود والقوة الشرائية.
٨٢	٤ — ٢ — قيمة النقود ومستوى الأسعار.
٨٤	٤ — ٣ — قياس تغيرات قيمة النقود.
٨٨	٤ — ٤ — استقرار قيمة النقود.
٩٠	الباب الثاني: النظريات النقدية
٩١	الفصل الأول: النظرية الكمية في النقود
٩٢	١ — ١ — معادلة النظرية.
٩٣	١ — ٢ — شرح رموز النظرية.
٩٦	١ — ٣ — فرضيات النظرية.
٩٨	١ — ٤ — معادلة الأرصدة النقدية معادلة كمبريدج.
١٠٠	١ — ٥ — أثر بيجو.
١٠٢	١ — ٦ — انتقادات النظرية الكمية.
١٠٤	الفصل الثاني: النظرية الكينزية في النقود
١٠٥	٢ — ١ — سعر الفائدة.
١٠٦	٢ — ٢ — الطلب على النقود.
١١١	٢ — ٣ — عرض النقد.
١١٣	٢ — ٤ — سعر الفائدة ومصيدة السيولة.
١١٤	٢ — ٥ — تقدير النظرية النقدية الكينزية.

١١٧	الفصل الثالث: النظريات النقدية الحديثة
١١٨	٣ - ١ - نظرية كمية النقود — مدرسة شيكاغو.
١٢٠	٣ - ٢ - نظرية الأموال القابلة للإقراض.
١٢١	٣ - ٣ - نظرية التوقعات (المدرسة السويدية).
١٢٢	الباب الثالث: الصيرفة والأنظمة المصرفية.
١٢٣	الفصل الأول: جوهر وطبيعة المؤسسات المصرفية.
١٢٥	١ - ١ - مفهوم المصرف.
١٢٧	١ - ٢ - وظائف المصارف.
١٣٣	١ - ٣ - التخصص المصرفي.
١٣٥	١ - ٤ - أنواع المصارف المتخصصة:
١٣٥	١ - ٤ - ١ - المصارف الصناعية.
١٣٧	١ - ٤ - ٢ - المصارف الزراعية.
١٣٩	١ - ٤ - ٣ - المصارف العقارية.
١٤١	١ - ٤ - ٤ - مصارف الاستثمار.
١٤٢	١ - ٤ - ٥ - المصارف الإسلامية.
١٤٦	١ - ٤ - ٦ - المصارف الشاملة.
١٥١	الفصل الثاني: إدارة الائتمان في الأنظمة المصرفية الحديثة.
١٥٢	٢ - ١ - تعريف الائتمان.
١٥٤	٢ - ٢ - أنواع الائتمان.
١٥٦	٢ - ٣ - أهداف الائتمان.
١٥٩	٢ - ٤ - آلية خلق الائتمان:
١٦٠	٢ - ٤ - ١ - الأسلوب التقليدي.
١٦١	٢ - ٤ - ٢ - الأسلوب الحديث.
١٦٣	٢ - ٤ - ٣ - حدود خلق الائتمان.
١٦٦	٢ - ٥ - الربحية والسيولة:
١٦٦	٢ - ٥ - ١ - الربحية.
١٦٩	٢ - ٥ - ٢ - السيولة.
١٧١	٢ - ٥ - ٣ - مكونات السيولة.
١٧٢	٢ - ٥ - ٤ - حساب السيولة.
١٧٢	٢ - ٥ - ٥ - المفاضلة بين الربحية والسيولة.

١٧٤	٢ — ٦ — مزايا الائتمان.
١٧٥	٢ — ٧ — سلبيات الائتمان.
١٧٧	الفصل الثالث: المصارف التجارية.
١٧٧	٣ — ١ — مفهوم المصرف التجاري.
١٧٩	٣ — ٢ — موارد المصارف التجارية واستخداماتها.
١٨٠	٣ — ٢ — ١ — مواد المصارف التجارية.
١٨٠	٣ — ٢ — ١ — رأس المال والاحتياجات.
١٨٤	٣ — ٢ — ١ — الودائع.
١٨٨	٣ — ٢ — ١ — الاقتراض من المصارف.
١٨٩	٣ — ٢ — ١ — ٤ — الأموال المجمدة.
١٩٠	٣ — ٢ — ٢ — استخدامات الموارد في المصارف التجارية.
١٩١	٣ — ٢ — ٢ — ١ — الأرصدة النقدية.
١٩٣	٣ — ٢ — ٢ — الأوراق التجارية المخصصة.
١٩٤	٣ — ٢ — ٢ — ٣ — القروض.
١٩٧	٣ — ٢ — ٢ — ٤ — الاستثمار في الأوراق المالية.
١٩٨	٣ — ٣ — التركيز والاندماج المصرفي:
٢٠١	٣ — ٣ — ١ — أسباب الاندماج المصرفي.
٢٠٢	٣ — ٣ — ٢ — اتجاهات العمل المصرفي.
٢٠٥	الفصل الرابع: المصرف المركزي
٢٠٦	٤ — ١ — نشأة وتطور البنوك المركزية.
٢٠٧	٤ — ٢ — تعريف المصرف المركزي.
٢٠٩	٤ — ٣ — وظائف المصرف المركزي.
٢١٠	٤ — ٤ — إصدار النقد وتنظيمه.
٢١٩	٤ — ٥ — المصرف المركزي مصرف الحكومة.
٢٢١	٤ — ٦ — المصرف المركزي مصرف المصارف.
٢٢٤	٤ — ٧ — الرقابة على الائتمان.
٢٢٤	٤ — ٧ — ١ — الأدوات والوسائل الكمية.
٢٢٥	٤ — ٧ — ١ — ١ — سياسية سعر الفائدة أو الخصم.
٢٢٧	٤ — ٧ — ١ — ٢ — سياسة السوق المفتوحة.
٢٣٠	٤ — ٧ — ١ — ٣ — نسبة الاحتياطي القانوني.

٢٣٣	٤ — ٧ — ٢ — الأدوات والوسائل النوعية.
٢٣٤	٤ — ٧ — ٢ — ١ — سقف كمية على تسليفات المصارف.
٢٣٥	٤ — ٧ — ٢ — ٢ — الأسلحة التسليفية المنتقاة.
٢٣٧	٤ — ٧ — ٢ — ٣ — الإقناع الأدبي.
٢٣٨	٤ — ٧ — ٢ — ٤ — القروض الاستهلاكية.
٢٣٩	الباب الرابع: قضايا نقدية معاصرة
٢٤٠	الفصل الأول: التضخم
٢٤١	١ — ١ — مفهوم التضخم.
٢٤٦	١ — ٢ — أسباب التضخم.
٢٤٦	١ — ٢ — ١ — نظرية جذب الطلب.
٢٤٧	١ — ٢ — ٢ — نظرية زيادة التكاليف.
٢٤٩	١ — ٢ — ٣ — الفرضية النقدية.
٢٥١	١ — ٢ — ٤ — فرضية رأس المال الأجنبي (رأس المال الطيار).
٢٥٢	١ — ٢ — ٥ — نظرية التضخم الهيكلية.
٢٥٣	١ — ٣ — أنواع التضخم.
٢٥٤	١ — ٣ — ١ — التضخم الحقيقي.
٢٥٤	١ — ٣ — ٢ — التضخم المكبوت.
٢٥٥	١ — ٣ — ٣ — التضخم الجامع.
٢٥٦	١ — ٣ — ٤ — التضخم المستورد.
٢٥٧	١ — ٤ — قياس التضخم:
٢٥٨	١ — ٤ — ١ — الأرقام القياسية.
٢٥٩	١ — ٤ — ٢ — مقياس الفجوة التضخمية.
٢٦١	١ — ٤ — ٣ — معيار الإفراط النقدي.
٢٦٣	١ — ٥ — آثار التضخم:
٢٦٣	١ — ٥ — ١ — الآثار الاقتصادية للتضخم.
٢٦٧	١ — ٥ — ٢ — الآثار الاجتماعية للتضخم.
٢٧٠	١ — ٦ — وسائل علاج التضخم.
٢٧٤	الفصل الثاني: الركود الاقتصادي.
٢٧٥	٢ — ١ — مفهوم الركود.
٢٧٦	٢ — ٢ — أسباب الانكماش.

٢٧٩	٢ — ٣ — آثار الانكماش.
٢٧٩	٣ — ٢ — ١ — الآثار الاقتصادية للانكماش.
٢٨٢	٣ — ٢ — ٢ — الآثار الاجتماعية للركود.
٢٨٥	٢ — ٤ — وسائل معالجة الركود.
٢٨٥	٢ — ٤ — ١ — زيادة حجم الإنفاق العام.
٢٨٦	٢ — ٤ — ٢ — تخفيض الضرائب.
٢٨٧	٢ — ٤ — ٣ — تخفيض سعر الفائدة.
٢٨٨	٢ — ٤ — ٤ — زيادة الإصدار النقدي.
٢٩٠	الفصل الثالث: الركود التضخمي.
٢٩١	٣ — ١ — مفهوم الركود التضخمي.
٢٩٥	٣ — ٢ — خصائص إضافية للركود التضخمي.
٢٩٦	٣ — ٣ — منحني فيلبس «البطالة والتضخم».
٢٩٨	٣ — ٤ — الارتفاع اللولي لمعدل التضخم والبطالة.
٣٠٠	٣ — ٥ — تفسير البطالة لدى المدرسة الكينزية.
٣٠٢	٣ — ٦ — المدرسة النقدية والبطالة.
٣٠٤	٣ — ٧ — الكينزية والنقدية والحلول.
٣٠٦	٣ — ٨ — الآثار الاقتصادية والاجتماعية للركود التضخمي.
٣٠٩	الباب الخامس: نظام النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية
٣١٠	الفصل الأول: صندوق النقد الدولي
٣١١	١ — ١ — مفهوم نظام النقد الدولي.
٣١٣	١ — ٢ — العلاقات النقدية الدولية في فترة ما بين الحربين.
٣١٦	١ — ٣ — المشروع الأمريكي والمشروع الإنكليزي.
٣١٩	١ — ٤ — مؤتمر بروتون — وذر.
٣٢٠	١ — ٥ — صندوق النقد الدولي: المفهوم والأهداف.
٣٢٤	١ — ٦ — الحصص والقدرة التصويتية للدول الأعضاء.
٣٢٤	١ — ٦ — ١ — سعر التعادل.
٣٢٥	١ — ٦ — ٢ — تحديد الحصص.
٣٣٠	١ — ٦ — ٣ — الأصوات.
٣٣٢	١ — ٧ — وظائف الصندوق.
٣٣٤	١ — ٨ — أجهزة صندوق النقد الدولي:

٣٣٥	١ — ٨ — ١	مجلس المحافظين.
٣٣٦	١ — ٨ — ٢	المجلس التنفيذي.
٣٣٧	١ — ٨ — ٣	المدير العام للصندوق.
٣٣٧	١ — ٩ — ٩	قروض الصندوق ومساعداته:
٣٣٨	١ — ٩ — ١	حقوق السحب العادية.
٣٣٨	١ — ٩ — ٢	السحوبات الخاصة.
٣٤٠	١ — ٩ — ٣	حقوق السحب الخاصة.
٣٤١	١ — ١٠ — ١	تعديل اتفاقية الصندوق.
٣٤٣	١ — ١١ — ١	تقدير صندوق النقد الدولي.

الفصل الثاني: البنك الدولي للإنشاء والتعمير

٣٤٧	٢ — ١ — ١	مفهوم البنك الدولي.
٣٤٨	٢ — ٢ — ٢	التنظيم والإدارة.
٣٥٠	٢ — ٣ — ٢	أهداف البنك الدولي.
٣٥١	٢ — ٤ — ٢	رأس المال والحصص والأصوات.
٣٥٣	٢ — ٥ — ٢	وظائف البنك الدولي.
٣٥٤	٢ — ٦ — ٢	مجموعات البنك الدولي المالية.
٣٥٥	٢ — ٧ — ٢	أنواع القروض.

٣٥٧ الفصل الثالث: صندوق النقد العربي.

٣٥٨	٣ — ١ — ١	مفهوم صندوق النقد العربي.
٣٥٩	٣ — ٢ — ٢	نشأة الصندوق وتطوره.
٣٦١	٣ — ٣ — ٣	أهداف الصندوق.
٣٦٣	٣ — ٤ — ٣	رأس المال والموارد والحصص.
٣٦٤	٣ — ٥ — ٣	نشاطات الصندوق.

٣٧٠ الباب السادس: السياسة النقدية

٣٧١ الفصل الأول: جوهر ومفهوم السياسة النقدية:

٣٧٢	١ — ١ — ١	مفهوم السياسة النقدية.
٣٧٦	١ — ٢ — ١	تطور السياسة النقدية.
٣٧٨	١ — ٣ — ١	أهداف السياسة النقدية.
٣٨٣	١ — ٤ — ١	أدوات السياسة النقدية.
٣٨٣	١ — ٤ — ١	سعر الفائدة

٣٨٥	١ — ٤ — ١ — ١ — وظائف سعر الفائدة.
٣٨٦	١ — ٤ — ١ — ٢ — استخدامات سعر الفائدة.
٣٨٩	١ — ٤ — ١ — ٣ — آثار سعر الفائدة.
٣٩١	١ — ٤ — ٢ — عرض النقد:
٣٩١	١ — ٤ — ٢ — ١ — مفهوم عرض النقد.
٣٩٣	١ — ٤ — ٢ — ٢ — عناصر الكتلة النقدية.
٣٩٥	١ — ٤ — ٢ — ٣ — محددات عرض النقد.
٣٩٩	١ — ٤ — ٢ — ٤ — آثار العرض النقدي.
٤٠٠	١ — ٤ — ٣ — حجم التسليف:
٤٠٠	١ — ٤ — ٣ — ١ — مفهوم التسليف.
٤٠١	١ — ٤ — ٣ — ٢ — أهداف التسليف.
٤٠٢	١ — ٤ — ٣ — ٣ — التحكم بعرض النقد.
٤٠٣	١ — ٤ — ٣ — ٤ — آثار الائتمان.
٤٠٤	١ — ٤ — ٤ — سعر الصرف:
٤٠٥	١ — ٤ — ٤ — ١ — مفهوم سعر الصرف.
٤٠٦	١ — ٤ — ٤ — ٢ — عوامل تحديد سعر الصرف.
٤٠٧	١ — ٤ — ٤ — ٣ — أنظمة الصرف الحديثة.
٤٠٩	١ — ٤ — ٤ — ٤ — آثار سعر الصرف.
٤١١	الفصل الثاني: السياسة النقدية والمدارس الاقتصادية
٤١١	٢ — ١ — المدرسة التجارية (الميركانتيلية).
٤١٤	٢ — ٢ — المدرسة الكلاسيكية.
٤١٦	٢ — ٢ — ١ — الأفكار النقدية الكلاسيكية.
٤٢٠	٢ — ٢ — ٢ — السياسة النقدية الكلاسيكية.
٤٢١	٢ — ٣ — المدرسة الكينزية:
٤٢٣	٢ — ٣ — ١ — الأفكار النقدية لدى كينز.
٤٢٥	٢ — ٣ — ٢ — السياسة النقدية الكينزية.
٤٢٧	٢ — ٤ — المدرسة النقدية الحديثة.
٤٣٢	الفصل الثالث: دور السياسات النقدية في معالجة الأزمات الاقتصادية
٤٣٣	٣ — ١ — الأزمات الاقتصادية.
٤٣٦	٣ — ١ — ١ — أسباب الأزمة الاقتصادية.

٤٣٧	٣ — ١ — ٢ — خصائص الأزمة المالية.
٤٣٩	٣ — ٢ — السياسة النقدية والتضخم.
٤٤٢	٣ — ٣ — السياسة النقدية والركود.
٤٤٥	٣ — ٤ — زيادة عرض النقد والطلب الكلي.
٤٤٩	٣ — ٥ — السياسة النقدية والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨.
٤٥٠	٣ — ٥ — ١ — جوهر الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨.
٤٥٢	٣ — ٥ — ٢ — أسباب الأزمة:
٤٥٣	٣ — ٥ — ٢ — ١ — الأسباب السياسية والاقتصادية.
٤٥٤	٣ — ٥ — ٢ — ٢ — الأسباب الفنية.
٤٥٦	٣ — ٥ — ٢ — ٣ — الأسباب المباشرة.
٤٥٩	٣ — ٥ — ٣ — آلية حدوث الأزمة.
٤٦١	٣ — ٥ — ٤ — حقيقة الاقتصاد الأمريكي.
٤٦٣	٣ — ٥ — ٥ — آثار الأزمة المالية
٤٦٥	٣ — ٥ — ٦ — الحلول النقدية.
٤٦٩	الفصل الرابع: السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي
٤٦٩	٤ — ١ — مفهوم التوازن الاقتصادي.
٤٧١	٤ — ٢ — العوامل المحددة لمستوى الدخل وسعر الفائدة.
٤٧٣	٤ — ٣ — المنحنيات IS.
٤٧٥	٤ — ٤ — محددات المنحنيات IS.
٤٧٨	٤ — ٥ — المنحنيات LM.
٤٨٠	٤ — ٦ — ربط المنحني IS بالمنحني LM.
٤٨٢	٤ — ٧ — السياسة النقدية ومستوى الاستخدام.
٤٨٥	٤ — ٨ — السياسة النقدية والمستوى العام للأسعار.
٤٨٨	٤ — ٩ — السياسة النقدية والاستهلاك.
٤٩١	الفصل الخامس: التفاعل بين السياستين المالية والنقدية
٤٩٢	٥ — ١ — مفهوم التنسيق المالي والنقدي.
٤٩٥	٥ — ٢ — التنسيق بين السياستين لدعم النمو الاقتصادي.
٤٩٩	٥ — ٣ — التنسيق بين السياستين لمعالجة التضخم.
٥٠٠	٥ — ٤ — التنسيق بين السياستين لمعالجة الركود.
٥٠٢	٥ — ٥ — منحني فيليبس.

٥٠٤	٥ — ٦ — آثار السياستين المالية والنقدية.
٥٠٦	الفصل السادس: السياسة النقدية في سورية
٥٠٧	٦ — ١ — مفهوم وخصائص السياسة النقدية السورية.
٥٠٨	٦ — ١ — ١ — مفهوم السياسة النقدية في سورية.
٥١١	٦ — ١ — ٢ — أهداف السياسة النقدية في سورية.
٥١٣	٦ — ٢ — مهام وصلاحيات مجلس النقد والتسليف.
٥١٥	٦ — ٣ — أدوات السياسة النقدية السورية.
٥١٦	٦ — ٣ — ١ — سعر الفائدة:
٥١٦	٦ — ٣ — ١ — ١ — الفائدة على الودائع.
٥١٨	٦ — ٣ — ١ — ٢ — الفائدة على القروض.
٥١٩	٦ — ٣ — ٢ — سعر الصرف.
٥٢٢	٦ — ٣ — ٣ — سياسة عرض النقد.
٥٢٦	٦ — ٣ — ٤ — الرقابة المصرفية.
٥٢٧	٦ — ٤ — السياسة النقدية والتحليل النقدي في سورية.
٥٢٧	٦ — ٤ — الكتلة النقدية والنتائج المحلي الإجمالي.
٥٣٠	٦ — ٥ — الكتلة النقدية والادخار والاستثمار.
٥٣٥	٦ — ٦ — التضخم في سورية.
٥٤٠	٦ — ٧ — القروض الحكومية والإصدار النقدي
٥٤٢	٦ — ٨ — آثار السياسة النقدية في سورية
٥٤٧	المراجع

الباب الأول
المدخل إلى النقود
و
الأنظمة النقدية

الفصل الأول

جوهر وطبيعة النقود

مقدمة:

تعد النقود أحد أهم الأدوات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني نظراً لقدرتها على قياس القيم وتحديد الأسعار من جهة ولقدرتها على تشجيع التبادل، وتسريع تبادل السلع والخدمات من جهة أخرى.

لا يستطيع المرء في الظروف الراهنة تصور أي اقتصاد بدون النقود، أي اقتصاد مبادلة عن طريق المقايضة نظراً لتطور وتعدد أنواع السلع والخدمات وتشابك القطاعات الاقتصادية الداخلية مع القطاعات الخارجية، فالنقود تلعب دوراً هاماً في تحديد القيم الداخلية، وتلعب دوراً هاماً في تحديد العلاقة بين الاقتصاد الوطني والاقتصاديات الخارجية وتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية لما له من علاقات متميزة في تشجيع الإنتاج وتشجيع التصدير.

استناداً لذلك يسعى صندوق النقد الدولي جاهداً لتحقيق الاستقرار النقدي الذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاديات الدولية والاقتصاد الوطني بأن واحد، كما وأن تخفيف حدة التقلبات في العملات الأساسية المعتمدة من قبل الصندوق يساعد على زيادة حجم المبادلات الدولية وتزايد حجم التشابك بين الدول، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الدخل ومستوى المعيشة في كل دولة، لكن التدخلات المستمرة من قبل الدول الكبرى تقلل من أهمية هذه الأهداف.

وإزاء هذه الأدوار والأهداف يرجع المرء ليتساءل عن طبيعة وجوهر النقود كيف ظهرت وما هي سماتها حتى يظهر هذا البريق السحري لدرجة أن البعض اعتبرها هدفاً وليس وسيلة.

١ - ١ - التطور التاريخي للنقود:

تعد الحضارة السومرية في بلاد ما بين النهرين أول حضارة في تاريخ البشرية حيث يرجع تاريخها إلى ٤٣٢٠٠٠ ق.م، فهذه الحضارة هي التي أنتجت كل فنون الزراعة والإنتاج الزراعي والحرفي إلى قيام الدولة وتنظيم القوانين والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية^(١).

إن ظهور التقسيم الاجتماعي الأول للعمل قد أدى لانفصال الزراعة عن الصيد وحبس الثمار، أي ظهرت زراعة النباتات الغذائية وتربية الحيوان، مما أدى للتخصص آنذاك، لكن اكتشاف النار والمعادن مثل الحديد والنحاس قد ساهم بشكل كبير بزيادة الإنتاج ونظراً لحاجة المزارعين للأدوات الزراعية الحديدية فقد ظهر التقسيم الاجتماعي الثاني للعمل فظهرت الحرفة^(٢).

إن ظهور أدوات إنتاج جديدة قد ساهم في زيادة الإنتاج وظهور الفائض الذي لا بد أن يأخذ طريقه للتبادل، الأمر الذي أدى لظهور التقسيم الاجتماعي الثالث للعمل.

إن ظهور التبادل (التجارة) قد مهد الطريق لظهور النقد، لأن الأنظمة السابقة لم تكن بحاجة للنقود طالما كان هدف الإنتاج إشباع الحاجات، أما عندما ظهر الفائض ومن ثم التبادل أصبحت الحضارة بحاجة للنقود. لقد ظهرت النقود في الحضارة السومرية عام ٣٥٠٠ ق.م ومن بعدها في الحضارة الأكادية على يد سرغون الأول الملك الأكادي وقد وجدت بعض المسكوكات وعليها صورة الملك الأعظم سرغون^(٣).

وجاءت الحضارات الأخرى كالبابلية والآشورية والكنعانية التي ورثت التعامل النقدي من السومريين، وطورت في التعامل النقدي والمسكوكات النقدية كما وكانت

(١) نزيه الشوفي: التاريخ السياسي العربي والإسلامي، دار كيوان للنشر دمشق ٢٠٠٥، ص ٢٠.

(٢) محمد سعيد النابلسي: الاقتصاد السياسي، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٨٨، ص ٥٤.

(٣) نزيه الشوفي: التاريخ السياسي العربي والإسلامي، مرجع سابق، ص ٢١ - ٢٣.

على الضفة الأخرى من البلاد العربية الحضارة الفرعونية حيث ظهر فيها التعامل النقدي في نفس الفترة ٣٥٠٠ ق.م.

إن ظهور التبادل في بلاد المشرق حوالي ٣٥٠٠ ق.م قد مهد الطريق لظهور النقود بأشكالها المتعددة وخاصة (الذهب والفضة) ومن ثم تأخرت الحضارة اليونانية في اكتشاف الذهب والفضة واستخدامها كنقود، لأن التطور الاقتصادي كان لا يساعد على الانتقال سريعاً من مرحلة لأخرى ولطبيعة الجو والثلوج والأمطار، فقد ظهرت كتابات أرسطو (٣٨٤ — ٣٢٤ ق.م) وحرمت الربا وهي دليل على وجود النقود، لكن هيرودوت عام (٤٨٤ — ٤٢٥ ق.م) كان قد ذكر بأن الليديين وهم أقوام في اليونان كانوا قد سکوا الذهب والفضة واستخدموها كنقود، لذلك يؤكد أرسطو بأن الأفراد يقبلون أي عملة تحقق لهم طموحاتهم وأهدافهم حتى يمكن أن يقبلوا الحديد والنحاس في التعامل^(١).

لم تظهر النقود بالشكل الحالي وإنما ظهرت في البداية على شكل نقود سلعية أي استخدموا سلعة معينة لتقوم بدور النقد ثم مع التطور انتقلوا إلى الأفضل كما سنرى (الذهب والفضة).

إن تطور النقود يخضع لتطور التبادل التجاري، فكلما واجهت الدول والحكومات بعض الصعوبات تفكر بالانتقال إلى الأفضل والأسرع، لأن النقود كانت وما زالت وسيلة وليس غاية.

لقد أدى تطور التبادل لظهور الملكية الخاصة ومن ثم ظهور النقد حيث تشكل كل منهما الشرور الاجتماعية، فالملكية والنقود ما زالتا حتى الوقت الحاضر تسبب للمجتمعات العالمية المشاكل والنزاعات والحروب ولن تنته.

(١) عبد الرحيم سنقر: النقد وتطوره التاريخي، دار كنعان للنشر دمشق ١٩٩٨ ص ٣٩.

١ - ٢ - المقايضة:

المقايضة هي عملية مبادلة سلعة بسلعة أخرى، عندما تتوفر الرغبة لدى البائع ولدى المشتري على المبادلة، دون تحديد قيمة معينة كأن يعطي شخص لآخر شوال من القمح مقابل خروف من الماشية أو ما شابه ذلك.

ويرى البعض في المقايضة نظاماً للتبادل يقوم على مبادلة شيء بشيء آخر، فمن يملك شيئاً لا يحتاج إليه، ويريد شيئاً آخر بحوزة شخص ثالث يتوجب عليه جمع ثلاثة أشخاص أو أكثر لإتمام عملية البيع^(١).

ولكي تتم عملية المقايضة لا بد من توفر الشروط التالية:

١ - أن يحتاج الشخص الأول لسلعة الشخص الثاني وبالعكس.

٢ - توفر الرغبة لدى المتعاملين للمبادلة.

٣ - يجب تنوع السلع والخدمات في المجتمع.

٤ - إن تباين البيئات الجغرافية يؤدي لظهور عدة سلع متباينة.

— شكل التبادل الأولي:

شوال قمح ← خاروف

فأس ← شوال قمح

جلد خاروف ← ٥ رزم من الشاي

ثور ← ٥ نعاج

شوال قمح ← ١٠ رزم من الشاي

لقد حددت الأعراف بعض النماذج من التعامل التي يحتاجها المجتمع، لكن تطور السلع وتطور الحاجات قد أدى لصعوبة إجراء المبادلة بالسرعة اللازمة، لأن الذي يحتاج للخاروف قد لا يحتاج للقمح.

(١) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، ٢٠٠٠ ص ٢٢.

يروى أحد السواح في أفريقيا أنه أراد أن يستأجر زورقاً فطلب منه صاحب الزورق العاج فذهب إلى محمد بن سالب الذي يملك العاج فطلب منه قطعة قماش مقابل العاج فذهب إلى محمد بن غريب الذي يملك القماش ولحسن الحظ كان يريد أسلاك نحاس وكانت معي وهكذا جمعت عملية المبادلة خمسة أشخاص لدفع ثمن خدمة الزورق^(١).

إن هذه الصعوبات كانت تحول دون تطور حجم وكمية المبادلات وأهم هذه الصعوبات:

- ١ — صعوبة توافق رغبات المتبادلين: إن عدم توافق الرغبات كما شاهدنا في المثال تعقد التبادل ويتطلب الأمر وقتاً لإنجاز المبادلة.
 - ٢ — صعوبة وجود المقاييس: نظراً لعدم وجود مقاييس في تلك الفترة كانت السلع تتبادل بالكم فكان الظلم يقع على طرف ويربح طرف آخر.
 - ٣ — صعوبة تجزئة السلع: إن أكثر السلع في تلك الفترة كانت غير قابلة للتجزئة مثل الحيوانات وبعض أنواع الحبوب والخدمات وغيرها لذلك يستفيد طرف على حساب طرف آخر.
 - ٤ — عدم توفر وسائل النقل المريحة، فالمشتري للقمح يتوجب عليه نقله وهذا الأمر يحتاج لوسيلة النقل وكانت آنذاك الحيوانات وهذا الأمر يستلزم توفر الوقت لوصول السلعة إلى منزل المستفيد.
- إن هذه الصعوبات دفعت المتعاملين والتجار والمتنفذين آنذاك لاعتماد سلعة معينة تقوم بدور المعادل العام لكافة السلع ومن ثم ظهرت هذه السلعة فأخذ التبادل شكلاً جديداً.

(١) كمال شرف: هاشم أبو عراج، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق ١٩٩٤، ص ٦ — ٨.

الشكل الموسع للمقايضة:



إن هذا الشكل كان ثورة في عالم التبادل آنذاك في الحضارات القديمة وبالتالي اعتمدت كل حضارة نوعاً من السلع ليكون المعادل العام، فقد اعتمدت دول المشرق العربي الإبل تارة والأغنام تارة أخرى كمعادل عام، واعتمدت الصين رزم الشاي، واعتمدت أفريقيا الماعز واعتمدت أوروبا الثيران.

استمرت هذه الفترة عدة قرون حتى انتقلت البشرية من هذا المعادل العام (كسلعة) إلى اعتماد الذهب والفضة كنقود معدنية، ويعتقد ذلك في عام ٣٥٠٠ ق.م لأنه وجد على الألواح جداول بأسماء المكلفين بدفع الضرائب في عهد أور أنجور أي كانت الفترة من ٣٥٠٠ - ٣٠٠٠ ق.م فترة الانتقال إلى النقود الذهبية والفضية في بلاد ما بين النهرين^(١).

١ - ٣ - جوهر وماهية النقود:

ظهرت عدة تعريفات للنقود اختلفت من فترة لأخرى فمنهم من ركز على جوهر النقود ومنهم من ركز على الوظائف التي تقوم بها وأهم هذه التعريفات:

أ - يرى الدكتور ناظم الشمري في النقود «أي شيء يقبله الجميع قبولاً عاماً بحكم العرف أو القانون أو قيمة الشيء نفسه ويكون قادراً على أن يكون وسيطاً في

(١) نزبه الشوفي: التاريخ السياسي العربي والإسلامي، مرجع سابق ص ٢٩.

عمليات التبادل المختلفة للسلع والخدمات ويكون صالحاً لتسوية الديون وإبراء الذمم فهو عبارة عن النقود»^(١).

ب — يرى الدكتور عبد المنعم السيد علي في النقود «أي شيء يؤدي وظيفة النقود يعتبر نقوداً»^(٢).

إن تعريف السيد علي يركز على وظائف النقود، أي عندما تقوم بالتبادل والدفع والادخار فإنها تعتبر نقوداً، لكن يهمل السيد علي دور القبول العام من قبل الجمهور بهذه السلعة الخاصة.

ج — أما البروفسور الألماني كارل هاينس تينرت فإنه يرى في النقود «بضاعة أو سلعة خاصة تقوم بدور المعادل العام لجميع السلع والخدمات، ظهرت وتطورت نتيجة زيادة معدلات التبادل في المجتمع وهي بذلك تقوم بقياس قيم الأشياء وتعكسها في الأسعار بغية تسهيل التبادل»^(٣).

إن تعريف تينرت يركز على القبول العام والمعادل وعلى دورها في التبادل وقياس قيم الأشياء أي يجمع بين صفاتها وخصائصها والوظائف التي تقوم بها.

أياً كانت التعاريف يجب النظر إليها من ناحية جوهر هذه الأداة ومزاياها قبل الحديث عن وظائفها، لأنك قد تتعرف لخاصية الشيء من خلال فهم جوهره قبل التطرق للوظائف واستناداً لذلك نعرف نحن النقود:

«هي سلعة ذات مواصفات خاصة تقوم بدور المعادل العام لجميع السلع وتلقى قبولاً عاماً من جميع المتعاملين تؤدي لتسهيل عمليات التبادل وتصريف المنتجات ومن ثم تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي».

إن هذا التعريف يجمع بين الخصائص والوظائف ويحدد جوهر النقد وطبيعته في

الاقتصاد الوطني، لذلك تمتلك النقود الخصائص التالية:

(١) ناظم محمد نوري الشمري: النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع عمان ١٩٩٩، ص ٣٢.
 (٢) عبد المنعم السيد علي — نزار سعد الدين: النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان ٢٠٠٣ ص ٢٩.
 (٣) كارل هاينس تينرت: الاقتصاد السياسي للاشتراكية والرأسمالية، منشورات شتوتغرت برلين ١٩٨٢، ص ٣٠٦ (باللغة الألمانية).

١ — النقود سلعة: أي هي شيء محدد فإذا كانت ذهباً فإنها تحمل صفة السلعة، وإذا كانت ورقاً تحمل صفة السلعة، ولكن هذه السلعة تحمل صفات خاصة تميزها عن غيرها من السلع، أي قيامها بوظائف محددة يخرجها من دائرة السلعة القابلة للاستهلاك.

٢ — المعادل العام: تستطيع النقود أن تقوم بدور المعادل العام لجميع السلع أي تحدد هذه السلعة كم سلعة يمكن أن تشتري بها من بقية السلع؟ أي سوف تقيس قيم الأشياء والسلع وإمكانية المبادلة على أساس القياس المستخدم، فمثلاً يمكن أن تشتري الليرة السلعة (أ) أو ٢ كغ من السلعة (ب) أو قطعتين من السلعة (ج) وهكذا..

٣ — القبول العام: ويعني أن يقبل جميع الأفراد التعامل بهذا المعادل العام (بهذه السلعة) لإتمام المعاملات الاقتصادية فيما بينهم^(١).

إن قبول أو عدم قبول الأفراد للتعامل بهذه النقود سوف يؤثر على قيمتها وعلى تداولها، فكلما ازدادت ثقة الأفراد بالنقود الوطنية كلما أدى ذلك لارتفاع قيمتها، وإذا انخفضت الثقة بالعملة الوطنية تنخفض قيمتها، فإلى جانب القانون والتنظيم النقدي لا بد من قبول الأفراد لهذه العملة وحسب التعامل بها عن غيرها.

٤ — تسهيل التبادل: تستطيع النقود من خلال وظائفها القيام بوظيفة وسيلة للتبادل أي من خلالها يمكن مبادلة السلع مع بعضها البعض، فكلما ازداد حجم التبادل وبيعت جميع السلع كلما ازداد الإنتاج وانعكس ذلك إيجاباً على الدخل ومستوى المعيشة، وبالمقابل إذا تأخر تصريف المنتجات أدى لزيادة حجم المخزون، وبالتالي انخفاض الإنتاج وانعكس ذلك سلباً على الدخل ومستوى المعيشة، لذلك تؤكد هذه الوظيفة أهمية النقود في الاقتصاد ومساهمتها في تطوير التبادل وزيادة الإنتاج.

(١) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٢٤.

٥ — تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي: تعتبر النقود إحدى أهم الأدوات في السياسة الاقتصادية نظراً لحساسيتها من جهة، وقدرتها على التأثير على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية من جهة أخرى، فإذا استقرت قيمة النقود انعكس ذلك إيجاباً على الأجور والأسعار والدخول، وإذا تقلبت قيمة النقود يحصل الاختلال في الأسعار والأجور والدخول وتظهر الأمراض الاقتصادية كالركود أو التضخم.

١ — ٤ — وظائف النقود:

إن الصعوبات المختلفة التي واجهت نظام المقايضة، جعلت الاستمرار به غير معقول، مما أدى لإيجاد وسائل جديدة للتعامل فكانت النقود، وحصلت النقود على القبول العام وقامت تاريخياً بدور المعادل العام لجميع السلع، وحققت نجاحات كبيرة على الصعيد العملي وبخاصة التبادل حيث شجعت زيادة الإنتاج والتوظيف والاستثمار الأمر الذي انعكس إيجاباً على حياة المواطنين.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام: إذا قامت النقود بدورها على أكمل وجه، فهل حققت الوظائف المطلوبة منها؟ أو بعبارة أدق: هل تؤثر وظائف النقود على التعامل والاستقرار النقدي؟ وهل تزداد هذه الوظائف وتحسن مع التطور الاقتصادي؟

بالطبع تقوم النقود بالوظائف التالية:

١ — ٤ — ١ — مقياس للقيمة ومعيار للسعر:

لاحظنا بأن المقايضة لا تسمح بتحديد قيمة هذه السلعة أو تلك، بل (سلعة مقابل سلعة) ولا يستطيع المتعاملون التعرف على قيمة هذه السلعة أو قيمة السلع في السوق، ومن ثم كان لا بد من وجود النقود التي تستطيع القيام بهذه المهمة فكما يقيس المتر الأطوال وقياس الكيلوغرام الأوزان والمتر المكعب يقيس الحجم، والأمبير يقيس شدة التيار الكهربائي، نلاحظ بأن النقود تستطيع قياس قيم السلع، فمثلاً نقول سعر

كيلو الحليب هو ٢٥ ليرة وسعر كيلو الحلوى ٥٠٠ ليرة، حتى أن النقد يرافق عملية الإنتاج ويحدد القيمة كما يلي:

سعر القميص هو ١٠٠٠ ليرة سورية يتكون من ٥٠٠ ليرة قماش و ١٠٠ ليرة أjour و ١٠٠ ليرة نفقات مساعدة و ٣٠٠ ليرة أرباح فيكون السعر أو القيمة ١٠٠٠ ليرة.

وما يحصل في السوق فقد تنحرف القيمة عن السعر ويبيع القميص بحدود ١٢٠٠ ليرة وقد يباع بـ ٨٠٠ ليرة سورية ويعود ذلك للعرض والطلب وحالة الاقتصاد الوطني فالقيمة تتحدد في المصنع والسعر يتحدد في السوق وكل عملية تقدر بالنقد. وكما يقيس النقد القيم الحاضرة فإنه يمكن أن يقيس القيم الآجلة، فالبضائع التي يبعث دون تسديد الثمن (البيع الآجل) قدرت قيمتها بالنقود وسوف نحدد لاحقاً قيمة التسديد بالوحدات النقدية، وحتى يتم البيع الآجل وتسديد الثمن لاحقاً يجب أن تتمتع النقود بالثبات النسبي، فإذا تقلبت قيمة النقود فقدت دورها بالدفع الآجل ويحصل الاضطراب في المعاملات الآجلة، لذلك لا بد من الاستقرار النسبي في قيمة النقود لكي تقوم بدورها في المدفوعات الآجلة.

١ - ٤ - ٢ - أداة للتبادل:

لاحظنا في المقايضة بأن أي صفقة تتطلب توفر رغبات البائع والمشتري لكل عملية على حدة، فإذا لم تتوفر الرغبات لا تحدث المبادلة بين الباعين والمشتريين، أما عند وجود النقد فإن الرغبة أصبحت غير ضرورية ومن ثم يستطيع حامل النقد شراء كافة حاجاته من السوق وبسهولة، وأصبحت كل عملية تبادل تحتاج للنقد فأصبحت المعادلة كما يلي:

بضاعة — نقد — بضاعة

أما في المقايضة فكانت: بضاعة ↔ بضاعة

وأصبحت المعادلة لدى التاجر:

نقد — بضاعة — نقد

ولدى الصناعي:

نقد — بضاعة — نقد — بضاعة

لقد أدى دخول النقد إلى الاقتصاد لتسريع عمليات إعادة الإنتاج فالمصنع لا ينتظر بيع البضاعة حتى يعيد الإنتاج مرة ثانية وإنما يقترض ويشتري المواد الأولية وينتج ثم يبيع، وهكذا عبر آلية البيع والشراء سوف يزداد الإنتاج ولا يحصل التوقف فحسب، بل تزداد سرعة تداول البضائع وينعكس ذلك إيجاباً على الدخل ومستوى المعيشة ويطراً التحسن على الاقتصاد.

١ - ٤ - ٣ - وسيلة للدفع:

يستخدم الإنسان النقود لشراء حاجياته والحصول على الدخل وإنفاقه وإعادة الإنتاج والبيع وغيره، إضافة لهذه الوظائف فإن النقود تقوم بوظيفة أداة للدفع، أي يدفع الإنسان مبلغاً من المال لمساعدة عائلة فقيرة وبالتالي لا يطلب من العائلة رد المبلغ إليه، ففي هذه العملية قامت النقود بدور وسيلة للدفع، وفي كل عملية لا يوجد مقابل لها أو مقابل آجل تكون النقود قد قامت بهذا الدور ويمكن أن نلاحظ في الحياة العملية عدة عمليات من هذا النوع وهي:

١ - في حالات الإقراض والاقتراض المصرفي يكون الدفع مسبقاً وتسديد القرض مع فوائده لاحقاً.

٢ - في حالات تقديم الإعانات والهبات والوصايا لا يوجد مقابل لهذه الأموال.

٣ - عندما تقدم الدولة إعانات غلاء المعيشة أو مساعدات للفقراء أو إعانات للعاطلين عن العمل، فيقوم النقد بدور أداة للدفع فقط.

٤ - في حالات البيع الآجل يحصل التاجر الثاني على البضاعة دون التسديد، وفي فترة لاحقة يسدد نقداً أو بالتقسيط، لقد غاب النقد في عملية التسليم، وها هو يظهر بعد ستة أشهر أو سنة فهذه العملية هي دفع فقط.

إن قيام النقد بهذه المهمات الاقتصادية أو الاجتماعية إنما يقوم بدور وسيلة للدفع نظراً لعدم وجود المقابل كما في معادلة (بضاعة - نقد - بضاعة) ويساعد البيع الآجل على تصريف المنتجات وبالتالي زيادة الإنتاج.

١ - ٤ - ٤ - أداة للادخار وخزان للقيم:

لا يستطيع الإنسان إنفاق دخله أو كل ما يحصل عليه من أرباح دفعة واحدة، بل يدخر إما لوجود فائض أو خوفاً من المستقبل والمفاجآت. فكل منتج أو مستهلك يسعى لتكوين احتياطي للظروف الطارئة، فالموظف والعامل يسعى لادخار جزء من دخله، والمنتج يسعى لتكوين احتياطي من الإنتاج أو المواد الأولية لفترات لاحقة.

إن إعادة إنفاق الأموال المدخرة يوضح بأن النقود حتى لو تم اختزانها لشهر قادم أو لسنة قادمة وقامت بدورها على أكمل وجه يعني أنها (أداة للادخار).

فالنقود تعمل كمستودع للقيمة لما تتمتع به من قبول عام في المجتمع وإمكانية تحويل الأبنية والعقارات والأراضي والسلع إلى نقود سائلة، فالمستثمر أو المضارب عندما يحتفظ بثروته يطمئن لإمكانية تحويلها إلى نقود سائلة، وفي هذه الحالة يطلق على النقود السيولة حيث تتصف النقود القانونية بالسيولة التامة بينما الأصول الأخرى مثل:

— الأصول المالية — كالأسهم والسندات — شبه كاملة السيولة.

— القطع الأجنبي — كامل السيولة.

— الأراضي — العقارات — المجوهرات — السلع — وبقية الأصول الثابتة

أصول تحتاج لبعض الوقت لتسييلها (غير كاملة السيولة).

لا تعتبر السيولة المستودع الأمثل للنقود للأسباب التالية:

١ — إن تغيير الأسعار سوف يخفض القوة الشرائية للنقد وبالتالي تنخفض قيمة النقود^(١)، فإذا كان معدل التضخم ٢٥% هذا يعني انخفاض في قيمة النقود ٢٥%، وخسارة المدخر جزءاً من مدخراته، لذلك يهرب الأفراد من السيولة في أوقات التضخم لشراء الأصول الثابتة، بينما في حالات الركود يبيع الأفراد الأصول الثابتة ويحتفظون بالنقود نظراً لارتفاع قيمتها.

٢ — هناك بدائل أخرى للاحتفاظ بالسيولة مثل الأسهم والسندات حيث تحقق للمستثمر ميزتين:

أ — الحفاظ على قيمة النقود في حال انخفاض قيمتها.

(١) عبد المنعم السيد علي — نزار سعد الدين العيسى: النقود والمصارف والأسواق المالية، مرجع سابق ص ٤٤.

ب — الحصول على الأرباح نتيجة العوائد السنوية التي تحصل عليها.
إن قيام النقود بهذه الوظيفة يعني أنها أداة للادخار وخزان للقيم.

١ — ٤ — ٥ — النقد العالمي:

إن تطور الإنتاج العالمي نتيجة لثورة التقانة والمعلوماتية والاتصالات قد أدى لوجود الفائض الذي أخذ طريقة للتبادل الأمر الذي أدى لزيادة حجم المبادلات العالمية والسؤال الذي يطرح نفسه ما هي أدوات الدفع نتيجة هذا التبادل؟.

بالطبع تلعب كل عملية وطنية دورها على المستوى الداخلي وتقوم بوظائفها ولكن قيام الدول المجاورة بقبول عملة البلد الجار الآخر يعني قيامها بدور نقد عالمي.

إن وظيفة النقد العالمي تعني: قيام أي عملة وطنية بوظائفها في الداخل والخارج أي تكون أداة للتبادل على المستوى العالمي وأداة للدفع والادخار، إلا أن قيام صندوق النقد الدولي بتحديد العملات الأساسية في الصندوق يعني تحول هذه العملات الوطنية (دولار — يورو — ين ياباني — الجنيه الإسترليني) إلى عملة عالمية تقوم بالوظائف الأساسية للنقود محلياً ودولياً بآن واحد.

إن تطور المضاربة في الأسواق المالية العالمية قد دفع المضاربين لزيادة حجم الاعتراف بالعملات الوطنية بهدف المضاربة فازداد على الأثر عدد العملات القابلة للتداول وازداد حجم المضاربة عليها، أي تحولت إلى نقود عالمية تقوم بدور النقد العالمي في كافة المجالات، وكافة الوظائف.

١ — ٥ — أنواع النقود:

عرفت البشرية خلال تطورها التاريخي عدة أنواع من النقود، انسجمت مع طبيعة كل مرحلة، لأن مرحلة الليبرالية الاقتصادية لا تحتاج لتدخل الدولة في الاقتصاد، ولذلك كانت قاعدة النقود (ذهبية)، أما في مرحلة تدخل الدولة (المرحلة الكينزية) فقد ظهرت النقود الورقية التي تستدعي وجود إدارة للنقد لدراسة آثاره الاقتصادية والاجتماعية كمتغير اقتصادي هام يؤثر على بقية المتغيرات.

أما في المرحلة الحالية فقد ظهرت النقود الإلكترونية التي تتناسب مع طبيعة النظام الاقتصادي العالمي (مرحلة العولمة) ومع ثورة المعلومات والاتصالات والتطور التقني المصرفي.

فما هي أنواع النقود وما هي تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية؟

١ - ٥ - ١ - النقود السلعية:

استخدمت الجماعات البشرية الأولى في زمن المياضية بعض السلع لتقوم بدور المعادل العام، وعادة ما كانوا يستخدمون السلع التي تلقى قبولاً عاماً من قبل المتعاملين وتكون أكثر رواجاً في التعامل مثل الأغنام - رزم الشاي - الصوف - الملح - الجمال - الماعز وغيرها (أي كانت من الحبوب والمنتجات الزراعية أو الحيوانات). إن اعتماد أي سلعة كمعادل عام كان يخضع لاعتبارات اقتصادية واجتماعية والعادات والتقاليد فما استخدمه الصينيون لم يستخدمه الهنود، وما استخدمه العرب لا يصلح لأوروبا وهكذا..

ونظراً لاكتشاف المعادن كالحديد والنحاس والذهب والفضة، فقد انتقلت البشرية للنقود المعدنية (الذهب والفضة)، وذلك للأسباب التالية:

١ - سهولة صهر وسك الذهب والفضة.

٢ - سهولة التجزئة والتقسيم.

٣ - سهولة الحفظ والمقاومة للعوامل الجوية.

٤ - ثبات القيمة نظراً لندرة إنتاج هذين المعدنين.

إن هذه الصفات دفعت الأفراد لاعتماد هذين المعدنين وظلا أصدقاء البشرية حتى بداية الحرب العالمية الأولى، بل وحتى الوقت الحاضر نظراً لندرتهما وحفاظهما على الاستقرار الثبات النسبي في القيمة.

١ - ٥ - ٢ - النقود النائبة:

ظهرت النقود النائبة خلال فترة سيطرة النقود المعدنية (الذهب والفضة) وهي عبارة عن شهادات تعطي لحاملها الحق في الحصول على كمية محددة من النقود المعدنية، أي بمثابة وثيقة يعطيها الصراف لشخص أودع لديه ١٠٠ ليرة ذهبية وله الحق في تظهيرها لغيره أو يشتري بهذا السند بعض السلع ويدفع بها للتاجر.

سميت هذه النقود (بالنقود التمثيلية) لأنها تمثل الذهب الذي تخفيه وراءها وتعطي صاحبها الحق في تحويلها إلى نقود سلعية (معدن) كاملة القيمة^(١).

(١) سامي عفيفي حاتم: اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الثانية ٢٠٠٤ القاهرة ص ١٥٣.

ظهرت هذه النقود في زمن الدولة الأموية حيث كان التاجر يودع لدى الصراف في دمشق الليرات الذهبية ويحصل على وثيقة تثبت ذلك ثم يذهب إلى الصين ليشتري البضائع من هناك ويدفع بهذه الوثيقة وبالمقابل يفعل التاجر الصيني وفي نهاية العام يقوم الصرافون بالتسوية فيما بينهم (وكان ذلك أيام طريق الحرير بين دمشق وشنغهاي ثم انتشرت هذه الصيغة إلى أوروبا والدول الأخرى لكي تستعمل هناك). وعادت لتظهر اليوم في بطاقات الصراف الآلي فكل بطاقة تمثل ما تخفي وراءها من النقود الورقية ويستطيع الإنسان أن يدفع بها في كل مكان.

١ - ٥ - ٣ - النقود الورقية:

ظهرت النقود الورقية في القرن السادس عشر في أوروبا وكان أول ظهورها في بنك استوكهولم عام ١٥٥٦ المؤسسة بالمستراخ الذي أصدر أول شهادة ورقية يمكن استبدالها بالنقود الذهبية وقابلة للتداول في السوق ثم تالت البنوك في القرنين السابع والثامن عشر في بريطانيا وفرنسا بإصدار النقود الورقية، فما هو مفهوم النقود الورقية؟ النقود الورقية هي شهادات قابلة للتداول في السوق تخفي وراءها قيمة من الذهب ويستطيع حاملها مبادلتها بالذهب استناداً لما كتب عليها وحسب التغطية فإذا كانت ١٠٠% يمكن استبدال الليرة الورقية بالليرة الذهبية. فالنقود الورقية التي تخفي وراءها ذهباً كانت بمثابة نقود رمزية، لأنها قابلة للاستبدال في أي لحظة ويلتزم المصرف الذي أصدرها بردها فوراً.

أما بعد الحرب العالمية الأولى فقد ظهر نوعان من النقود الورقية:

١ - النقود القابلة للتحويل إلى ذهب وقد ظهرت هذه النقود أيام سيطرة قاعدة السبائك الذهبية، أي يحتفظ المصرف المركزي بالذهب ويصدر النقود الورقية استناداً للذهب ولا يحق للمواطن أن يرد النقود الورقية ويحصل مقابلها ذهباً، أي شكلت رباط وهمي بالذهب، أي هناك إمكانية لتحويلها.

٢ - النقود الورقية غير القابلة للتحويل: وهي نقود ورقية احتكرت المصارف المركزية إصدارها دون أن تخفي وراءها أي أرصدة ذهبية، ويتعامل الأفراد بها استناداً لوعيهم وإيمانهم بأن هذه النقود تقوم بدور وسيلة للتبادل وأداة للدفع وتضمنها

الحكومة وهي شبه ثابتة القيمة، وسميت في بعض الأحيان النقود الائتمانية نظراً لأن المصرف المركزي يصدرها دون تغطية ذهبية أي تشبه القروض.

١ - ٥ - ٤ - النقود الخطية:

هي نقود الودائع أو النقود الكتابية وتعتبر أهم أنواع النقود لأنها تمثل وسيلة دفع هامة ومتعددة الجوانب والاتجاهات وبين عدة مجموعات من المتعاملين مع المصارف، وتشكل نسبة مرتفعة من إجمالي النقود المتداولة في الدول المتقدمة ذات الأنظمة المصرفية الحديثة حيث تصل في الولايات المتحدة إلى ٩٠% من حجم التعامل النقدي، أما في أوروبا فتصل إلى ٨٠% بينما تصل في الدول المتخلفة إلى ٢٥%.

واستناداً لذلك يمكن تعريف النقود الكتابية أو الخطية «بأنها مبالغ يودعها الأفراد في المصارف وتتحرك بواسطة الشيكات بين جمهور المودعين أو بين المودعين والآخرين استناداً لعلاقات تجارية (البيع والشراء) أو تسوية المدفوعات حيث أن هذه المبالغ أو أكثرها تبقى في المصارف التي تقوم بإقراضها لأصحاب الفعاليات الاقتصادية أو المستهلكين».

تتضمن النقود الخطية الخصائص التالية:

- ١ - مبالغ يودعها الأفراد في المصارف بدلاً من إبقائها في المنازل وهناك إمكانية لاستخدامها من قبل أصحابها بسهولة ومن قبل المصرف نفسه.
 - ٢ - يمكن تحريكها بواسطة الشيكات أو الحوالات أي تتحرك بواسطة الورق (الشيكات) لذلك سميت بالنقود الكتابية.
 - ٣ - تبقى النقود السائلة في المصارف وتتحرك بين المودعين أو المستفيدين في الحسابات فقط.
 - ٤ - تستفيد المصارف من هذه الأموال وتقوم بإقراضها للراغبين في إطار ما يسمى (خلق النقود) في المصارف التجارية.
- تعتبر النقود الخطية من أهم أنواع النقود لأنها ذات تكلفة منخفضة ولا تؤثر على النقود المصدرة بالتلف لأنها تبقى في المصارف، ويستفيد أصحابها من إيداعها عن طريق الفوائد المحددة لها، وتستفيد المصارف عند توظيفها بالحصول على فوائد أعلى، ويستفيد المقترضون بتمويل منشآتهم وتطوير مصانعهم أو أعمالهم التجارية والاستيراد والتصدير وغيرها.

إضافة إلى ذلك فإن النقود الخطية تشكل أحد أهم مفردات الكتلة النقدية حيث يضاف إلى كمية النقد المصدرة الودائع تحت الطلب والودائع لأجل وغالباً ما تكون أكبر من النقود المصدرة.

وترتبط النقود الكتابية بتطور الوعي المصرفي وانتشار المصارف وتطور خدماتها فكلما تحسنت الخدمات المصرفية كلما ازداد حجم التعامل المصرفي وازدادت النقود الخطية.

١ - ٥ - ٥ - النقود الإلكترونية: Electronic Money

هي إحدى أنواع النقود نشأت وتطورت مع تطور التقانات ووسائل الاتصال والمعلوماتية، وهي إحدى مشتقات النقود الخطية لأن الفرد أصبح يودع أمواله في المصرف كما هو الحال في النقود الخطية ويحصل على بطاقة إلكترونية يستطيع من خلالها سحب المبالغ التي يرغب بها أو الدفع في الأماكن التي يشتري منها وذلك عبر الصراف الآلي أو الآلات التي توزع على المحلات التجارية، واستناداً لذلك يمكن تعريف النقود الإلكترونية كما يلي:

«هي مبالغ نقدية مودعة في المصارف ويقوم أصحابها بتحريكها من خلال بطاقة إلكترونية في الصرافات الآلية المنتشرة في الطرقات العامة، أو الدفع في أماكن الشراء عبر آلات مرتبطة بالمصارف مباشرة تؤدي لتسهيل عمليات الدفع والشراء وتشجيع حركة الاستهلاك».

واستناداً لهذا التعريف تمتلك النقود الإلكترونية الخصائص التالية:

١ - هي مبالغ نقدية مودعة في المصارف مثل النقود الخطية.

٢ - يتم تحريكها بواسطة بطاقات إلكترونية ذات صيغ متعددة منها:

أ - بطاقات الائتمان Credit Card.

ب - بطاقات الدفع الفوري Debt Card.

ج - بطاقات الصراف الآلي Automated Teller Machine (ATM card).

وهناك أنواع أخرى من هذه البطاقات.

٣ — تصدر هذه البطاقات عن بنوك اكتسبت ثقة العملاء وتلتزم بتأمين الخدمات اللازمة للمتعاملين عبر انتشار شبكة من الصرافات الآلية المحلية والدولية بحيث توفر للعملاء إمكانية السحب وتسوية الالتزامات وغيرها مما يمكن أن تفعله النقود^(١).

٤ — تسهيل عمليات الدفع والشراء والبيع واستهلاك الخدمات والتعامل بكافة أشكاله بحيث يحمل صاحب النقود فقط بطاقة ومن خلالها يتم الدفع وتسوية المدفوعات استناداً لعمليات البيع أو الشراء.

٥ — يستطيع المستفيد السحب من هذه البطاقات في الشبكة المصرفية المحلية وخارج الحدود عبر الشبكة العالمية (أي عبر شبكة الإنترنت) الأمر الذي يشجع الزبون على استخدامها في السفر وفي الرحلات والجولات التجارية الأجنبية، ومن ثم انتقلت النقود الإلكترونية من الصفة المحلية إلى الصفة العالمية كي تتناسب مع ظروف وتطورات العولمة.

إلا أنه ما يؤخذ على هذه النقود ما يلي:

١ — لا يوفر النظام الإلكتروني أي نوع من الإثبات باستلام المبالغ المدفوعة أو كشف بها مثلما يوفره نظام الشيكات، لكن الصراف يعطي فقط ورقة صغيرة يكتب عليها المبالغ المسحوبة وزمن وتاريخ السحب.

٢ — لا يوجد في النظام الإلكتروني ما يمنع أعمال القرصنة الحاسوبية^(٢) أي يستطيع بعض الخبراء الدخول إلى الأجهزة وسحب المبالغ دون علم أصحابها أو دون استخدام بطاقاتهم الخاصة، لكن شبكة الأمان والمراقبة المستمرة تستطيع ضبط تلك الأعمال جزئياً.

إن تطور الصرافات الآلية ووسائل الاتصال والمراقبة تخفف من التعدي على هذه الأنظمة وسرقة الحسابات وغيرها.

(١) عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية — الإسكندرية ٢٠٠٧، ص ٧٧.

(٢) عبد المنعم السيد علي — نزار سعد الدين العيسى: النقود والمصارف والأسواق المالية، مرجع سابق ص ٤٠.

الفصل الثاني

الأنظمة والقواعد النقدية

مقدمة:

إن تنظيم الحياة الاقتصادية يتطلب تحديد الأسس والقواعد الناظمة لكل عمل، وتنظيم آليات الاستثمار والإنتاج، وعلاقة المؤسسات مع بعضها البعض، وسلطة الدولة على المؤسسات والأفراد بحيث يؤدي ذلك لتجاوز السلبيات وتعظيم الإيجابيات، والنقد كأحد أهم عناصر الحياة الاقتصادية لا بد من أطر قانونية لتنظيمه وتحديد آليات إصداره والتعامل به، فعندما تحدد الدولة بشكل علمي ودقيق أشكال وآليات إصدار النقد ودور وسلطة المصرف المركزي على المصارف والمؤسسات المصرفية والمالية وعلاقة الدولة بالمؤسسات المالية والمصرفية نستطيع القول: بأن القطاع المالي والنقدي قد نظمتها الدولة بشكل واضح بحيث يخفف من آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني، بل وتزداد آثاره الإيجابية بحيث يشجع ذلك زيادة الإنتاج والاستهلاك الأمر الذي ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين.

فما هو النظام النقدي، وكيف تحدده الدولة؟

وما هي القاعدة النقدية وما هي تطوراتها؟

٢ - ١ - مفهوم وخصائص النظام النقدي:

يعد النظام النقدي في الاقتصاد الوطني أحد أهم المكونات الأساسية التي تهدف لتحقيق الاستقرار والتوازن في الاقتصاد، فإذا استقرت قيمة العملة الوطنية يستقر الإنتاج والبيع والشراء والتداول، وتستقر الدخول، الأمر الذي يؤدي لزيادة معدلات النمو في الاقتصاد الوطني.

النظام النقدي «هو مجموعة من القواعد التي تتضمن تعيين وحدة التحاسب النقدية وتلك التي تضبط إصدار أو سحب النقد الأساسي أو الانتهاء من التداول»^(١).

(١) صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٣ ص ٣٢ -

ويرى آخرون النظام النقدي «هو مجموعة القواعد التنظيمية الخاصة بتداول النقود وكيفية إصدارها في إطار بيئة اقتصادية معينة، بما تتضمنه من أنواع النقود وكيفية إصدارها، وقواعد الحساب النقدي، ومختلف المنظمات التي تحقق للنقود القيام بوظائفها»^(١).

إن هذه التعاريف تركز على جوهر النظام النقدي ومفرداته وآلية عمله، لكنها تهمل دور النقد وأهدافه في الاقتصاد.

مما تقدم نعرف نحن من جهتنا النظام النقدي بأنه:

«مجموعة من التشريعات والتنظيمات التي تحدد قيمة وحدة النقد الأساسية وآليات الإصدار والتداول، وأنظمة تشغيل وإدارة المؤسسات النقدية والمالية بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي».

إن هذا المفهوم الشامل للنظام النقدي يتضمن الخصائص التالية:

١ — يتألف النظام النقدي من القوانين والقواعد والتنظيمات والتعليمات التي تحددها الدولة بهدف إصدار النقد وتنظيمه، وهذه الأنظمة عديدة ومتنوعة ومتكاملة لا تتعارض فيما بينها وإنما تتكامل لخدمة النظام النقدي.

٢ — تحديد قيمة وحدة النقد الأساسية: إن هدف أي نظام نقدي هو تحديد قيمة وحدة النقد الوطنية وعلاقة هذه الوحدة مع النقود الأجنبية، لأن هذا التحديد ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

٣ — يحدد النظام النقدي آليات الإصدار، كيف تصدر الدولة النقد وما هي احتياطياته، هل هي ذهب، أم فضة، أم الناتج الوطني؟ وما هي إجراءات التداول والقواعد الناظمة له.

٤ — تحديد عدد وحجم ودور المؤسسات النقدية في إدارة النظام النقدي وهنا يكون المصرف المركزي السلطة النقدية العليا وتكون المصارف التجارية والبورصة والمؤسسات الاستثمارية والمالية أداة تنفيذ الأنظمة والقوانين فالعلاقة مباشرة بين المشرف والمنفذ للسياسة النقدية.

(١) عادل أحمد حشيش: اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية بيروت ١٩٩٣ ص ٥١.

٥ — تهدف الإجراءات والتنظيمات والمؤسسات النقدية لتحقيق التوازن والاستقرار، فإذا لم تنفذ الأنظمة سوف تحصل الاختناقات والانحرافات وتحصل الفوضى النقدية، وإذا التزمت المصارف بالتعليمات يتحقق الاستقرار وينعكس ذلك إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

إن هذه الخصائص في النظام النقدي تجعله متوازناً ويخدم جميع القطاعات الاقتصادية الوطنية ويخدم تطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية، واستناداً لذلك فإن هدف النظام النقدي هو:

١ — المحافظة على قابلية تحويل النقود الوطنية إلى عملات أجنبية لما في ذلك من آثار جانبية على التجارة الخارجية والاستثمارات وتوازن ميزان المدفوعات^(١)

٢ — تأمين مرونة عرض النقد وتوفير السيولة اللازمة التي تناسب حاجات الاقتصاد الوطني.

٣ — الإدارة الناجحة للنظام النقدي وذلك من خلال سلطة المصرف المركزي على المصارف التجارية وعلى المؤسسات المالية بحيث يراقب كل عمل أو تصرف ليضمن الاستقرار ومنع الانحرافات.

٤ — يسعى كل نظام اقتصادي لتحقيق أهداف المنظمة الاقتصادية أو سياسة الدولة الاقتصادية بما ينعكس ذلك إيجاباً على حياة المواطنين.

إن هذه الأهداف التي يسعى أي نظام نقدي لتحقيقها إنما تعني تحقيق القيمة المعلنة التي ترتبط بها جميع النواحي والقطاعات الاقتصادية، فإذا استقرت القيمة النقدية استقرت جميع القيم الاقتصادية واستقرت الأسعار والدخول واستقر التداول في السوق المالية، ونما وتطور الاستثمار، وإذا حصل التباين والتفاوت بين القيمة المعلنة لوحدة النقد، والقيمة الحقيقية تحصل السوق السوداء أو قد تهبط عن القيمة المعلنة ويحصل التضخم ويحصل التباين بين الأسعار والدخول ويجسر البعض ويربح البعض الآخر، مما يؤثر على كفاءة الاقتصاد الوطني.

(١) عبد المنعم السيد علي، نزار العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، مرجع سابق ص ٥٤.

والسؤال المطروح الآن: هل تباينت الأنظمة النقدية منذ فجر التاريخ وحتى الوقت الحاضر أم ما زالت نظاماً واحداً، وأين ومتى ساد النظام الذهبي؟ وهل النظام الورقي هو أفضلها؟ أسئلة كثيرة سوف نجيب عليها في الفقرات التالية.

٢ - ٢ - قاعدة الذهب:

يقصد بقاعدة الذهب «ذلك التنظيم النقدي الذي يحدد المشرع فيه قيمة وحدة النقد بوزن معين وعتار محدد من الذهب، ويتمتع الذهب وحده في ظل هذه القاعدة بمميزات النقود الانتهاية، وترتبط النقود الرئيسية بالذهب».

يحدد المشرع بموجب هذه القاعدة وزن وعتار وحدة النقد الأساسية، ومن الأمثلة على هذا التطبيق:

- قيمة الجنيه الإسترليني ٧,٣٢ غ من الذهب وعتار ٩٠٠،
- قيمة الليرة العثمانية ٧,١٦ ثم ٧,٢٠ غ من الذهب وعتار ٩٠٠،
- قيمة الدولار الذهبي ١,٦٤ غ من الذهب وعتار ٩٠٠،
- قيمة الدينار العربي السوري عام ١٩١٨ — ١٩٢٠، ٦,٤٥١ غ من الذهب عتار ٩٠٠،

يتمتع الذهب في ظل هذه القاعدة بمميزات النقد الأساسي، وقد اتخذت هذه القاعدة أشكالاً متعددة حيث طبقتها بريطانيا بالقانون رقم ١٨١٦ لعام ١٨١٦ ولغاية ١٩١٤ بداية الحرب العالمية الأولى، وطبقتها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من عام ١٨٦٠ وحتى بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ أي طبقتها العالم من عام ١٨٧٠ — ١٩١٤ قرابة نصف قرن من الزمن.

أخذت قاعدة الذهب عدة أشكال في التطبيق هي:

٢ - ١ - نظام المسكوكات الذهبية:

ظهرت المسكوكات الذهبية في بلاد ما بين النهرين لدى الحضارات العربية القديمة عام ٣٥٠٠ ق.م وظهرت في اليونان عام ٤٥٠ ق.م وكانت تمثل الشكل الأساسي للنقود الذهبية، لكن تطبيق قاعدة الذهب بالشكل النقدي والاقتصادي كان منذ عام ١٨٧٠ ولغاية ١٩١٤، لقد حددت التشريعات النقدية الذهبية في أكثر الدول التي طبقت هذه القاعدة الشروط والمتطلبات التالية:

١ - حدد المشرع وزن وعيار وحدة النقد الأساسية الذهبية في التداول واعتبرها النقد الأساسي مثال حددت الدولة العثمانية الليرة العثمانية كما ذكرنا بـ ٧,٢٠ غ من الذهب من عيار ٩١٦٥،

٢ - حدد المشرع الوحدات النقدية المساعدة من الفضة والنحاس أو النيكل وحدد إمكانية الدفع أو القبض بهذه العملات، فعلى سبيل المثال حدد المشرع البريطاني إمكانية الدفع بالليرات الفضية حتى ٤٠ ليرة فضية وكانت كل ليرة ذهبية تساوي ٢٠ شلن فضة أي يدفع المدين بمقدار ليرتين ذهبيتين بالفضة، وما يحق له الدفع بالنحاس أو غيرها، وعند هذا التحديد لا يقبل الدائن دفع قيمة دينه بالفضة لأن الأفراد سيدخرون الذهب ويدفعون بالفضة فتزول وحدة النقد الأساسية، لذلك لا يحق ولا يجوز التعامل بالعملات المساعدة إلا بمحدود معينة، لكي تبقى الوحدات النقدية الذهبية الأساسية هي السائدة في التعامل.

٣ - حرية الصهر والسك: يحق لكل مواطن تحويل النقود الذهبية إلى سبائك، وبالمقابل تحويل السبائك إلى نقود ذهبية، وذلك لضمان التوازن بين سعر الذهب التجاري والذهب النقدي، لأنه بدون هذه الحرية فإن ارتفاع قيمة الذهب التجاري سيدفع الأفراد لتحويل الذهب النقدي سراً إلى سبائك وبذلك يختفي التعامل بالذهب: مثال:

إذا كانت الليرة العثمانية تعادل ٧,٢٠ غ من الذهب وارتفعت قيمة الذهب التجاري هذا يعني سيتم تحويل الليرات الذهبية إلى سبائك فيزداد عرض الذهب فيعود سعر التداول إلى ٧,٢٠ غ = ليرة. لكنها تعادل في السوق ١,١٠ ليرة،

هذا يعني أنه سيتم تحويل الليرات الذهبية إلى سبائك فيزيد عرض الذهب فيعود سعر العادل إلى ٧,٢٠ غ = ليرة.

وبالمقابل إذا انخفض سعر الذهب التجاري إلى ٧,٢٠ غ ذهب = ٠,٩٠ ليرة هذا يعني سيقوم الأفراد بتحويل السبائك إلى ليرات فينخفض عرض السبائك فيعود السعر التوازني.

إن هذه الحرية قد وفرت التعادل بين السعر النقدي والسعر التجاري دون تدخل السلطات النقدية لفرض عقوبات على من يتجاوز القوانين في التحويل.

٤ — حرية الاستيراد والتصدير وذلك بهدف ضمان تعادل سعر الذهب في الأسواق الدولية مع سعره في السوق الوطنية بعد احتساب نفقات النقل والتأمين وغيره^(١).

إن حرية الاستيراد والتصدير توفر الاستقرار في أسعار الصرف وتشجيع الاستيراد والتصدير من السلع والخدمات، وما تحقق هو الازدهار في الاقتصاد العالمي منذ عام ١٨٧٠ ولغاية ١٩١٤ حيث تضاعف الإنتاج العالمي وتزايد الاستهلاك والطلب على كافة السلع والخدمات مع استقرار الأسعار على المستوى العالمي.

٥ — آلية عمل قاعدة الذهب: وتعني أن الاستيراد والتصدير من الذهب والسلع والخدمات متاح للجميع دون قيود فإذا ازدادت المستوردات السورية من فرنسا على سبيل المثال، هذا يعني زيادة العجز في الميزان التجاري فإذا كان سعر التعادل كل ليرة سورية تساوي ٢٠ ف ف كما كان سائداً عام ١٩٢٠، فيحدث ما يلي:

سعر التعادل: ١ ليرة سورية = ٢٠ ف ف.

المستوردات: ١٠ مليار ليرة ذهبية.

العجز: ٥٠٠ مليون ليرة ذهبية.

يزداد الطلب على الفرنك الفرنسي فيرتفع سعره من ليرة سورية = ٢٠ ف ف

إلى ليرة سورية = ١٩ ف ف.

(١) كمال شرف — هاشم أبو عراج: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٤٣.

لذلك سوف يخرج الذهب من سورية وتكون سورية عند حد خروج الذهب ويحصل في كلا البلدين ما يلي:

فرنسا	سورية
١. يزداد عرض النقود الذهبية فترتفع الأسعار.	١. تظهر حالة الركود نظراً لخروج السيولة إلى فرنسا
٢. يحصل التضخم.	٢. ترتفع قيمة العملة السورية.
٣. يزداد الطلب على السلع الأجنبية لأنها تصبح أرخص من السلع الوطنية.	٣. تزداد البطالة وتتوقف المصانع عن العمل.
	٤. تنخفض الأسعار بشكل عام.

إن هذه الحالة سوف تدفع دول أخرى للاستيراد من سورية نظراً لانخفاض الأسعار وعدم الاستيراد من فرنسا، وتزداد مستوردات فرنسا وهكذا عبر حرية الاستيراد والتصدير يخرج الذهب من فرنسا إلى بلد آخر ويخرج من بلد آخر إلى سورية فيعود التوازن إلى ما كان عليه، وبفضل هذه الآلية وحرية الدخول والخروج ينتقل التوازن من بلد إلى آخر بشكل آلي دون تدخل الدولة، ويعود التوازن أيضاً دون تدخل الدولة مما يساعد على الاستقرار النقدي وزيادة الإنتاج في ظل هذه القاعدة.

لقد انسجمت أفكار المدرسة الكلاسيكية مع قاعدة الذهب حيث نادى بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، وقاعدة الذهب لا تتطلب وجود أو تدخل الدولة في شؤون الذهب لذلك تحقق النجاح لأفكار الكلاسيك خلال القرن التاسع عشر.

٢ - ٢ - نظام السبائك الذهبية:

ما كادت الحرب العالمية الأولى تندلع حتى أوقفت جميع دول العالم التعامل بالنقود الذهبية وفرضت النقود الورقية بصفة إلزامية، وكانت بريطانيا أول دولة في العالم أصدرت قانوناً عشية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ أوقفت بموجبه التعامل بالنقود الذهبية، ثم قامت جميع الدول بسحب الذهب من السوق لتمويل العمليات الحربية، ومنعت تصدير الذهب واعتبر الجميع هذا الإجراء استثنائي لظروف الحرب، وبعد انتهاء الحرب سوف يعود العمل بالقاعدة الذهبية (المسكوكات) وعندما وضعت

الحرب أوزارها طالب الأفراد بالعودة لنظام المسكوكات، ولكن الأمر أصبح في الإطار غير الممكن، لأن سنوات الحرب قد دفعت الذهب خارجاً، أي تجمعت أكثر الاحتياطات الذهبية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تجمع حوالي ضعفي احتياطي العالم من الذهب، وبقيت الدول الأخرى بدون ذهب، ويعود السبب بذلك لقيام الولايات المتحدة بتمويل المتحاربين بالسلع والأسلحة مقابل الدفع بالذهب، لذلك تجمعت لديها هذه الكميات من المسكوكات الذهبية. وأمام هذه الصعوبات والمخاوف اتجه التفكير إلى الأخذ بنظام ذهبي جديد يقوم على الربط بالذهب أو «الرباط الوهمي للنقود الورقية بالذهب» وكان أكثر الاقتصاديين يجذون هذا النظام وعلى رأسهم ريكاردو الذي دعا إلى اتباع نظام السبائك الذهبية، أي تضع المصارف المركزية السبائك لديها كغطاء للأوراق النقدية التي تصدرها المصارف المركزية، ويكون المصرف المركزي على استعداد لبيع وشراء الذهب من الأفراد^(١)، أما الاقتصاديين الذين عاصروا الفترة أمثال مارشال فقد دعا إلى استخدام نظام السبائك الذهبية، فما هو نظام السبائك الذهبية؟

نظام السبائك الذهبية: «هو مجموعة من التنظيمات والإجراءات في إطار قاعدة الذهب يقوم على إصدار الأوراق النقدية الورقية مقابل غطاء ذهبي يحتفظ به المصرف المركزي ويسمح للأفراد الراغبين باستبدال هذه الأوراق بالسبائك عند كميات معينة».

واستناداً لذلك حدد المشرع ما يلي:

- ١ — توقفت حرية الصهر والسك لأن المسكوكات غابت عن التداول.
 - ٢ — فرضت النقود الورقية في التداول بصفة إلزامية وسمح بتحويلها إلى الذهب.
 - ٣ — منعت الدولة حرية دخول وخروج الذهب إلا في حالات نادرة.
 - ٤ — حدد المشرع وزن السبيكة التي يحق للمواطن شراءها بالنقود الورقية في الدول
- كما يلي:

فرنسا = ٤٠٠ أونصة = ١٢,٤ كغ من الذهب = ٢١٥٠٠٠ ف ف

(١) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٥٦.

إنكلترا = ٤٠٩ غ من الذهب = ٣٠٠٠ جنيه إسترليني

الولايات المتحدة = ٤,٦ كغ من الذهب = ٧٥٧٥ دولار

إن تحديد سقف معين لشراء الذهب أو السماح للمواطنين باستبدال النقود الورقية الإلزامية بالذهب قد أعطى نوعاً من الاطمئنان للعودة إلى الذهب، رغم أن هذا الرباط كان وهمياً، لأنه لا يستطيع أي مواطن أن يشتري الذهب نظراً لارتفاع قيمة السبيكة، إضافة إلى ذلك ماذا سيفعل المواطن العادي بالسبيكة هل سيدخرها أم يشتريها بهدف إعادة البيع، لذلك لم تسجل عمليات بيع كثيرة للسبائك لأن الأفراد كانوا مهتمين بالإعمار والظروف المعيشية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. إن هذه القاعدة خفضت من اكتناز الذهب في أوروبا وساعدت المصارف المركزية على تكوين احتياطات نقدية ذهبية، ومراقبة حركات الذهب الدولية.

٢ - ٢ - ٣ نظام الصرف بالذهب:

كانت الرغبة قوية لدى جميع دول العالم بالعودة لنظام الذهب (المسكوكات) بعد الحرب العالمية الأولى، وبشكل خاص أوروبا التي تعايشت مع هذه القاعدة قرابة نصف قرن من الزمن، لكن عدم وجود الذهب الكافي لتأمين السيولة اللازمة قد دفع أوروبا للعمل بنظام السبائك الذهبية كما ذكرنا. أما الدول النامية والتي كانت ترضخ تحت نير الاستعمار فكانت الحاجة ماسة لديها لتكوين نظام نقدي ذهبي مستقل، يستطيع أن يضمن لهذه الدول التوازن والاستقرار رغم أنها كانت مستعمرة، وكانت هذه الدول تعتقد بأن النظام النقدي الذهبي هو أقوى من الأنظمة الأخرى ويضمن قوة الاقتصاد.

إن هذا التوجه الأوربي الأمريكي والعالمي ولدى جميع الدول وخاصة النامية أثار مخاوف الاقتصاديين والسياسيين حول كيفية تأمين كميات كبيرة من الذهب لتزويد السيولة العالمية، علماً وأن الإنتاج من الذهب كان وما زال محدوداً، والمخزون الذهبي قليل لا يلي هذه التوجهات، لذلك اعتمدت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية نظام السبائك الذهبية، وماذا ستفعل بالدول النامية مقابل رغبتها في اعتماد الذهب؟.

بالطبع تأخر إنجاز أنظمة نقدية مستقلة في الدول المستعمرة حتى انعقاد مؤتمر جنوة بإيطاليا عام ١٩٢٢، حيث اعتمد المؤتمر نظاماً جديداً سمي «نظام الصرف بالذهب» وتمثلت هذه الصيغة من خلال ارتباط العملة المحلية غير القابلة للتحويل إلى ذهب بعملة أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب مما يوفر للدولة التابعة (المستعمرة) معاناة تكوين الاحتياطيات الذهبية لتغطية عملتها^(١).

ومن خلال هذه الصيغة ترتبط الدولة الناشئة اقتصادياً وسياسياً بالدول المستعمرة ويضاف إلى هذا الارتباط (الارتباط النقدي) أي مزيداً من الاستغلال.

لقد فرض هذا النظام الجديد على الدول النامية شراء عملات أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب وشراء سندات مسحوبة على خزانة البلد ووضعها كاحتياطيات لإصدار العملة المحلية، ويجب على الدولة الناشئة شراء هذه المبالغ والسندات بالذهب وبذلك وجدت أوروبا مصدراً جديداً لعودة الذهب إلى خزائنها من خلال هذه الأنظمة النقدية ومن خلال هذا الاضطهاد الجديد.

فما هي آلية نظام الصرف بالذهب؟

على كل دولة ناشئة تريد تكوين نظام نقدي جديد مستقل أن تقوم بشراء أي عملة قابلة للتحويل إلى ذهب مثل الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي، وغالباً ما كانت الدولة تلزم بشراء عملة البلد المستعمر وشراء سندات خزانة بالذهب وتودع هذه المبالغ في المصرف المركزي للدولة الناشئة على أن يقوم المصرف المركزي بإصدار العملة الوطنية، وله الحق في تحديد نسبة التغطية هل هي ١٠٠% أو ٥٠% أو حسب ما تريد الحكومة الوطنية، أي أطلقت يد الحكومة الوطنية بزيادة الإصدار وذلك بهدف تمويل جيوش البلد المستعمر على أراضي الدولة المستعمرة أو إقامة مشاريع جديدة وخاصة مشاريع البنية التحتية.

(١) عقيل حاسم عبد الله: النقود والمصارف، دار مجدلاوي عمان ١٩٩٩ ص ٦١.

لقد اتبعت سورية هذه القاعدة عندما كانت ترضخ تحت نير الاستعمار الفرنسي، فاشترت الفرنكات الفرنسية، والسندات المسحوبة على الخزينة الفرنسية بالذهب وأودعتها في مصرف الإصدار وكان يومها بنك سورية ولبنان شركة مساهمة مصرفية فرنسية سورية وذلك بهدف إصدار الليرة السورية اللبنانية وتألقت التغطية من: أ — ذهب ويجب أن تكون قيمته تعادل ١٠% من قيمة الإصدار على الأقل مقابل الفرنكات التي تأخذها سورية مقابل هذا الذهب وتعادل ٦٢٥٠٠٠ ليرة. ب — سندات على الحكومة الفرنسية أو بكفالتها بحدود ٢٥% وتعادل ٧٠٢٠٠٠٠ ليرة.

ج — سندات تجارية ١٢ — ٢٥% وهي ٩٤٢٠٤٨ ليرة.

د — سلف يمنحها مصرف سورية ولبنان للحكومة السورية مقابل فائدة ٤% لتمويل مشاريعها.

هـ — ودائع لأجل بالفرنكات الفرنسية مقابل فائدة ٤% وكانت تعادل ٦١٢٩٥٢ ليرة سورية.

ج — وديعة إجبارية بالفرنكات الفرنسية تعادل ٤٦٠٠٠٠٠ ليرة سورية^(١).

لقد بلغ مجموع التغطية حوالي ١٣٨٠٠٠٠ ليرة سورية وكانت نسبة التغطية ١٠٠% في عام ١٩٢٤ عند توقيع اتفاقية إصدار النقد السوري اللبناني ثم ازدادت فيما بعد لتصل في عام ١٩٣٩ حوالي ٣٥٦٠٠٠٠٠ ليرة.

لقد حقق هذا النظام لفرنسا حصولها على ليرات ذهبية جديدة للوفاء بالتزاماتها في منطقة الإسترليني وأعطى لسورية إمكانية إصدار النقد الورقي بدون تغطية ذهبية كاملة ١٠٠% وسمح لها بتجاوز التغطية إلى ٥٠% أو ٢٥% في بعض الأحيان.

أما مساوئ هذا النظام فكانت أن فرنسا وبريطانيا عند انتهاء فترة الاستعمار رفضت شراء عملتها من هذه الدول، أي بقيت الفرنكات الفرنسية في سورية وبقي

(١) جورج عشيك النظام النقدي في سورية، جامعة دمشق ١٩٦٤ ص ١٨ — ٢٤.

الذهب في الخزائن الفرنسية علماً وأن قيمة الفرنك الفرنسي انخفضت من ٢٠ ف ف لكل ليرة سورية إلى ٢٢ ف ف لكل ليرة في عام ١٩٤٦ أي ازدادت خسارة سورية من خلال هذا النظام إلى أكثر من قيمة الذهب الذي حصلت عليه فرنسا وذلك بخسارة الفرنك جزءاً من قيمته.

إن هذا النظام استمر منذ عام ١٩٢٢ مؤتمر جنوة إلى نهاية الاستعمار على ١٩٤٦ ودول أخرى إلى الخمسينيات من القرن الماضي، وكانت فترة عام ١٩٤٤ مؤتمر بروتون — ودز نهاية حقيقية لجميع الأنظمة الذهبية وتطبيقاتها.

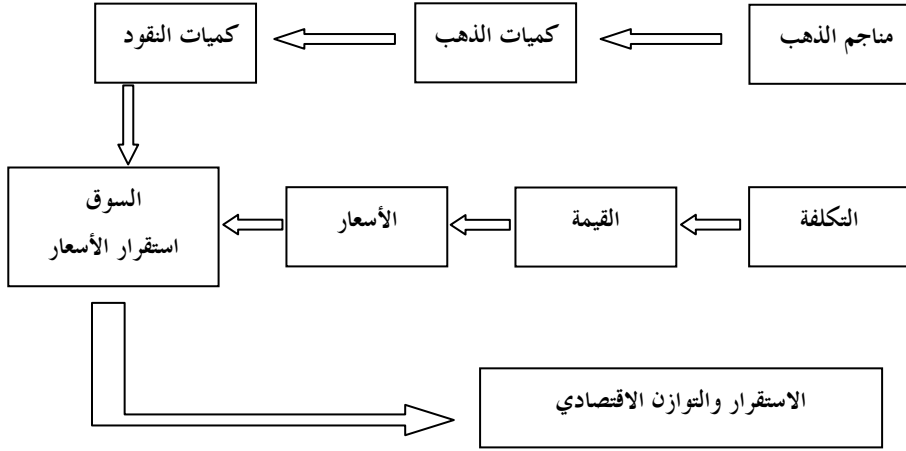
٢ — ٣ — مزايا قاعدة الذهب:

تحمل النقود الذهبية قيمة لذاتها، أي كل ليرة ذهبية تحتوي على حجم من الغرامات الذهبية تحدد قيمتها، ويجعل الأفراد يقبلون أو يفضلون التعامل بها، فقد توقف التعامل بالذهب منذ عام ١٩٤٤، ومع ذلك نجد أو نسمع بأن الأفراد يريدون عملة ذهبية أو مرتبطة بالذهب، لكي يطمئنوا على مدحراتهم من جهة وعلى ثروتهم من جهة أخرى، فالذهب كان وما زال صديق البشرية نظراً لأنه رافقها منذ انطلاقتها (منذ فجر التاريخ) وما زال لأن المضاربين في الأسواق المالية يقومون بشراء السبائك الذهبية للمضاربة في الظروف العادية، وفي فترات التضخم يقتنونها نظراً لأنها تحفظ القيمة من ارتفاعات الأسعار.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ما هي مزايا الأنظمة الذهبية؟ ولماذا تمسكت البشرية فترة طويلة من الزمن بهذه النقود؟ ولماذا لم تجد أفضل منها؟
تمتلك قاعدة الذهب مجموعة من المزايا أهمها:

١ — ثبات القوة الشرائية للنقود:

لكي تقوم النقود بوظيفة مقياس للقيمة ومعيار للسعر يجب أن تتصف بالثبات النسبي الأمر الذي يؤدي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبما أن كمية النقود في ظل قاعدة الذهب مرتبطة بالإنتاج من هذا المعدن والمناجم وخاصة مناجم جنوب أفريقيا، وبما أن الإنتاج يتصف بالثبات لذلك استقرت قيمت النقود الذهبية فترة طويلة من الزمن، وانعكس ذلك إيجاباً على المستوى العام للأسعار.



٢ - ثبات أسعار الصرف:

إن نظام الذهب لم يأخذ الصفة المحلية، بل العالمية طالما أن المعدن المصنوعة منه العملة هو الذهب نفسه، إضافة إلى ذلك فإن كمية الذهب الموجودة في كل عملة هي التي تحدد قيمة هذه العملة محلياً ودولياً، واستناداً لذلك يتحدد سعر الصرف بين العملات الذهبية استناداً لما تحويه كل عملة من الغرامات الذهبية.

الجنيه الإسترليني = ٧,٣٢ غ من الذهب.

الليرة العثمانية = ٧,٢٠ غ من الذهب.

الدولار الذهبي = ١,٦٤ غ من الذهب.

سعر الصرف استرليني/ العثماني = $7,32 / 7,20 = 1,01$ عثمانية.

سعر صرف العثمانية/الدولار = $1,64 / 7,20 = 4,39$ دولار.

لقد استقرت أسعار الصرف فترة طويلة من الزمن طالما بقيت العملة بنفس الوزن، إضافة إلى ذلك بقيت أسعار الصرف مستقرة طويلاً لأن إنتاج الذهب يتصف بالاستقرار، فلو أن الإنتاج قد ازداد سوف تهبط الأسعار وأسعار الصرف، لكن استقرار الإنتاج قد انعكس إيجاباً على أسعار الصرف أيضاً.

٣ — الإدارة التلقائية للنقود:

اتصفت النقود الذهبية بالإدارة التلقائية نظراً لأن الإنتاج من الذهب قد تمتع بالاستقرار النسبي، وبالتالي كانت النقود تزداد بشكل بطيء وهذا الأمر لا يستدعي تدخل السلطات النقدية، لكنه عندما كانت النقود تزداد في الاقتصاد الوطني كانت الأسعار ترتفع بصورة تلقائية دون تدخل الدولة، وبالمقابل إذا انخفضت كمية النقود تنخفض الأسعار ويحصل الركود، وفي الحالتين لا داعي لتدخل الدولة في ظل قاعدة الذهب لرفع الأسعار أو تخفيضها، لأن النقود ترتفع لذاتها وتنخفض لذاتها فإذا زادت كميات الذهب انخفضت قيمة النقود وارتفعت الأسعار، وبالمقابل إذا نقصت كميات الإنتاج من الذهب تزداد قيمة النقود وتنخفض الأسعار.

ويعتقد أنصار قاعدة الذهب أن إدارة الإصدار على هذا الأساس تعفي السلطات النقدية من عبء التدخل المستمر في إدارة الإصدار وتجعل دورها قاصراً على الانقياد لحركات الذهب، إضافة إلى ذلك قد تتدخل السلطات لأمر ما وتقع في الخطأ فتؤثر على حالة الاقتصاد وعلى الأسعار والإنتاج والدخول، لذلك سوف يعفيها من هذا التدخل والأخطاء التي قد تقع فيها.

٤ — توفير الثقة بالنقد:

يعتبر الذهب من أقدم أصدقاء البشرية، رافقها في جميع تصرفاتها الإنتاجية والاستهلاكية، وفي حالات الركود والتضخم، لذلك يصعب التخلي عن هذا المعدن بهذه البساطة أو السهولة، كما ونسج الأدباء والشعراء القصص والروايات حول هذا المعدن والكنوز، كما وورد ذكره في الكتب المقدسة التوراة والإنجيل والقرآن الكريم، لذلك ظهرت له هذه الصفة السحرية التي وصلت إلى مرحلة التقديس، أي يقف الأفراد بكل إجلال واحترام أمام هذا المعدن، خاصة البخلاء الذين يكتنزونونه.

إن هذه الأحداث تعني مزيداً من الثقة بهذا المعدن وقدرته على حل كافة المشاكل والصعوبات التي تواجه الأفراد، فهم يقبلون به كعملة في أي لحظة تعود الدولة لاستخدام الذهب في النقود أو تستخدمه غطاءً ذهبياً. إنه يتمتع بقبول عام في التعامل الداخلي والخارجي.

٢ - ٤ - انهيار نظام الذهب:

إن نظام الذهب يقوم على حرية الإصدار وحرية الصهر والسك وحرية الاستيراد والتصدير من الذهب، ويقوم على عدم تدخل الدولة في إدارة النقود الأمر الذي أدى لاستقرار الأسعار والتوازن التلقائي، كما وأن أفكار المدرسة الكلاسيكية تقوم على مبدأ عدم تدخل الدولة وعلى المبادرة الفردية وعلى القطاع الخاص في صنع التوازن وتحقيق التشغيل الكامل.

لقد انسحمت أفكار الكلاسيك مع قاعدة الذهب في آلية تحقيق التوازن دون تدخل الدولة، واستقرار الأسعار أو تذبذبها دون تدخل الدولة، فلم نجد من الانتقادات ما يجمع استمرار قاعدة الذهب منذ عام ١٨٧٠ ولغاية ١٩١٤ أو حتى الحرب العالمية الثانية، ولم يطالب أحد من المفكرين باعتماد أدوات نقدية جديدة أو التدخل بشؤون النقد آنذاك رغم ظهور الأزمات عند زيادة أو تخفيض قيمة النقود ذاتياً.

لقد كشفت الحرب العالمية الأولى وما تلاها من تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية في فترة ما بين الحربين عن ضعف النظام الذهبي وعدم قدرته على مواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة في زيادة الإنتاج والحاجة لزيادة الاستهلاك لكي تستمر الزيادة والنمو في الاقتصاد، لذلك أصبحت الظروف الاقتصادية غير مواتية لاستمرار هذا النظام، فما هي أسباب انهياره؟

تجمعت مجموعة من الأسباب أدت لانهيار نظام الذهب أهمها:

١ - زوال عصر الحرية في التجارة الدولية:

قامت أفكار الكلاسيك على مبدأ (دعه يعمل دعه يمر) وعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واستناداً لذلك سمحت جميع الدول بحرية التجارة دون قيود أو رسوم جمركية، وبما أن الذهب يحتاج لحرية الاستيراد والتصدير لذلك انسحمت القاعدة الذهبية مع الحرية التجارية أما بعد الحرب العالمية الأولى فقد بدأت الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا بالحد من الحرية الاقتصادية وحرية التجارة، وفضلت التعامل مع دول المستعمرات دون غيرها، وفرضت الولايات المتحدة الرسوم الجمركية

على المستوردات^(١)، وبدأت القومية السياسية والاقتصادية تنمو الأمر الذي أضعف عمل قاعدة الذهب، فالإجراءات التي فرضتها الدول وإجراءات نظام السبائك حدا من تطور هذه القاعدة واستمرارها الأمر الذي أدى في النهاية لإيقاف التعامل بالنظام الذهبي.

٢ - عدم الاستقرار السياسي:

إن سياسة الأحلاف التي قامت قبل الحرب العالمية الأولى لم تنته بعد الحرب، بل على العكس بدأت فوضى سياسية جديدة، وتكون حلف جديد بزعامة ألمانيا هتلر (النازية) وعضوية إيطاليا الفاشية واليابان وتركيا والنمسا وغيرها، وبالمقابل استمرت بريطانيا في تحالفها مع فرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للوقوف في وجه النازية الصاعدة مما أدى لظهور آثار سلبية على التعامل النقدي ونشوء سياسة الكتل النقدية بدلاً من التعاون وتسهيل عملية الدفع فيما بين الدول مما أثر على آلية قاعدة الذهب وعلى آثارها الإيجابية فأصبحت الأجواء السياسية غير مناسبة لقاعدة تعمل في جو من الحرية والسماح بالاستيراد والتصدير دون قيود.

إن تدخل الحكومات بعد الحرب العالمية الأولى لمواجهة السياسات الصاعدة فيما بينها قد أضعف الشعور بقاعدة الذهب وحررتها أو أدواتها التلقائية في تحقيق التوازن والاستقرار.

٣ - سوء توزيع الذهب العالمي:

إن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل المتحاربين في أوروبا في العتاد والسلاح والسلع والخدمات مقابل الدفع بالذهب قد أدى لنزوح الذهب من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد تجمع في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ضعفي احتياطي العالم من الذهب، وفي بقية العالم بقي المثل وبالتالي يصعب العودة لنظام الذهب بهذه الكميات البسيطة لذلك أقامت نظام السبائك الضعيف والذي لم يستطع الصمود كثيراً نظراً لأن تسوية المدفوعات يجب أن تتم بالذهب وليس بالنقود الورقية الأمر الذي ساعد على انهيار قاعدة الذهب والتوجه لنظام جديد.

(١) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١٠٤.

٤ - التراجع عن أفكار المدرسة الكلاسيكية:

إن ظهور أفكار اللورد كينز بعد الكساد الكبير عام ١٩٢٩ كان ثورة في عالم الاقتصاد، حيث أصبحت كل دولة بحاجة إلى استثمارات جديدة للحد من آثار الكساد وتنشيط الاقتصاد واتباع أساليب جديدة في الإدارة الاقتصادية، حيث وجدت الدول في نظرية كينز الحقيقة التي يبحثون عنها، لذلك تدخلت الدولة في الاقتصاد وتوقف عصر الحرية الاقتصادية، وبما أن قاعدة الذهب تقوم على عدم تدخل الدولة هذا يعني نهاية هذا النظام وبداية تشكل نظام نقدي آخر يقوم على قاعدة الورق وعلى دور متميز للدولة في التدخل بشكل مستمر وإصدار الكميات اللازمة بهدف تحقيق التشغيل الكامل.

٥ - تطور وعي الأفراد:

إن هذه الاضطرابات منذ الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ولغاية الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ والكساد الكبير عام ١٩٢٩ قد أدت لتطور وعي الأفراد وقبولهم بأي عملة تقوم بدور وسيلة للتبادل وأداة للدفع، أي تقوم بكل وظائف النقود، وتحقيق الاستقرار النسبي في الأسعار.

إن هذه النظرة قد ساعدت الحكومات على اعتماد النقود الورقية دون معارضة أو مقاومة الأمر الذي جعل منها المعادل العام ولاقت القبول العام بعد الحرب العالمية الثانية وأصبحت القاعدة النقدية المعتمدة حتى وقتنا الحاضر.

إن هذه الأسباب مع غيرها قد ساعدت على انهيار النظام الذهبي العالمي ومن ثم ظهور اتفاقية صندوق النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية أي عام ١٩٤٤ اتفاق بروتون - ودز واعتماد الدولار كمقياس نقدي عالمي يستند إلى الذهب، واعتمدت جميع الدول قاعدة النقود الورقية التي تحتاج لتدخل الدولة وسيطرها على الاقتصاد.

٢ - ٥ - قاعدة المعدنين:

ظهرت قاعدة المعدنين في بعض الفترات وكانت تقوم على معدني الذهب والفضة معاً، وقد سماها البعض نظام المعدنين الأعرج نظراً لارتفاع قيمة الذهب وانخفاض قيمة الفضة بالمقابل.

فقد حدد المشروع في هذا النظام كل ليرة ذهبية تساوي ١٢ ليرة فضية، وقد ساد هذا النظام خلال القرنين السابع والثامن عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر وحدد المشروع الإجراءات التالية:

١ — حدد وزن وعتار وحدة النقد الذهبية والفضية وتم تثبيت العلاقة بينهما كل غرام ذهب = ١٢ غرام من الفضة.

٢ — حرية الصهر والسك لكلا المعدنين بهدف تحقيق التوازن بينهما.

٣ — حرية استيراد أو تصدير الذهب.

٤ — يتمتع كلا المعدنين بقوة إبراء غير محدودة وللأفراد الحرية في الدفع بالذهب أو الفضة وقد أخذت بهذه القاعدة، كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وسويسرا وبلجيكا واليونان، واتبعها الدول العربية التي كانت تحت سلطة الدولة العثمانية خلال الفترة من عام ١٥١٦ — ١٩١٤،

بما أن الذهب قد تمتع بالاستقرار النسبي، فقد استقر سعر معدن الذهب، لكن

الاكتشافات الكبيرة من الفضة قد أدت لانخفاض سعر الفضة فازدادت المعادلة من ١ — ١٢ إلى ١ — ١٥ ثم إلى ١ — ١٧، وبما أن المشروع قد أعطى كلا المعدنين قوة إبراء غير محدودة فقد دفع الأفراد بالفضة وادخروا معدن الذهب، فاخفى الذهب نهائياً من التداول وسيطرت الفضة وظهر مفعول قانون غريشام والذي يقول: «العملة الرديئة تطرد الجيدة من التداول» أي إذا سمح المشروع للأفراد بحرية الدفع فإنهم سيدفعون بالنقود الرديئة ويدخرون النقود الجيدة فتسيطر العملة الرديئة.

لقد اختفت العملة الجيدة من بريطانيا عام ١٦٨٠ الأمر الذي دفع الحكومة لإيقاف العمل بهذه القاعدة نظراً للاختلال فيما بين المعدنين.

استمر العمل بهذه القاعدة في بعض الدول حتى عام ١٨٧٠ حيث ازدادت الاكتشافات من الفضة فاهتمت القاعدة نهائياً وحلت مكانها قاعدة الذهب.

ونظراً لاهتبار هذه القاعدة وغيرها من القواعد السلعية لذلك لا داعي للتوسع في شرحها وبيان أسباب الاهتبار والآثار الناجمة عنها.

٢ - ٦ - قاعدة النقود الورقية: «النقود الائتمانية»

إن قيمة النقود الذهبية تستند إلى الذهب الموجود في الليرة ذاتها، أي تحمل هذه النقود قيمة لذاتها، فكلما ازداد إنتاج الذهب انعكس سلباً على قيمة العملة، ونظراً لاستقرار الإنتاج من الذهب لذلك استقرت النقود الذهبية فترة طويلة من الزمن. وما زال الإنتاج مستقراً، وما زالت قيمة الذهب مرتفعة حتى حدوث اتفاقية صندوق النقد الدولي كل أونصة من الذهب تعادل ٣٥ دولاراً، ونظراً لزيادة الطلب على الذهب ارتفعت قيمته حيث تبلغ قيمة الأونصة هذه الأيام ١٥٠٠ دولار أي تضاعفت قيمة الأونصة بين عام ١٩٤٤ ولغاية ٢٠١١ حوالي ٤٢ ضعفاً فكيف لو بقيت قاعدة الذهب مستمرة؟ أي ونستنتج من باب أولى عدم إمكانية العمل بهذه القاعدة نظراً لتدني الإنتاج من الذهب، لذلك انتهى العمل بها عشية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ إلى غير رجعة وحلت محلها قاعدة النقود الورقية الإلزامية.

فما هي هذه القاعدة وما هي أسباب ظهورها؟ وكف تصدر النقود الورقية وما هي آثارها الاقتصادية والاجتماعية؟

٢ - ٦ - ١ - أسباب ظهور القاعدة الورقية:

ظهر النقد الورقي الاختياري إلى جانب النقود الذهبية منذ فترة طويلة من الزمن ويعتقد بأن بنك استوكهولم هو أول من أصدر هذه الأوراق عام ١٥٥٦ وكانت نسبة التغطية ١٠٠% أي كل ليرة ذهبية يصدر نظيراً لها ليرة ورقية ويحق لكل مواطن وفي أي لحظة استبدال الليرات الورقية بالليرات الذهبية، وكان الهدف من ذلك تخفيف حمل النقود المعدنية، ومساعدة المصارف على استثمار الأوراق الذهبية الموجودة لديها.

أما عام ١٩١٤ فقد كان بداية توقف النقود الورقية الاختيارية وظهور النقود الورقية الإلزامية، لأن الحكومات لم تستطع العودة لقاعدة المسكوكات بعد انتهاء الحرب، بل عادت إلى قاعدة السبائك التي تشكل رباطاً وهمياً للنقود الورقية بالذهب، وسميت النقود الورقية آنذاك بالنقود الورقية القابلة للتحويل إلى ذهب. فما هي أسباب عدم العودة إلى النقود الذهبية؟

- ١ — تراجع حجم الإنتاج من الذهب والفضة، وعدم إمكانية تزويد الدول بالكميات اللازمة لإصدار النقود، لأن إنتاج العالم لا يتجاوز حالياً ٢٠٠٠ طن من الذهب وهذه لا تكفي لبلد كبير مثل الولايات المتحدة.
 - ٢ — تجمع أكثر احتياطات العالم من الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى الأمر الذي تعذر معه العودة لقاعدة المسكوكات الذهبية في أوروبا لذلك ظهرت قاعدة السبائك، وكانت بداية الاعتماد على النقود الورقية.
 - ٣ — ازدياد وعي الأفراد وقبولهم بأي عملة تقوم بدور النقد ووظائفه في الاقتصاد الوطني وتسهيل عمليات البيع والشراء والاستثمار والادخار.
 - ٤ — ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بهدف إدارة الموارد الوطنية وتشجيع الاستثمار وتشغيل العاطلين عن العمل وتشجيع التصدير، وبدون قاعدة الورق لا تستطيع الدولة التدخل، لأن قاعدة الذهب هي آلية.
 - ٥ — الانتقال من المذهب الليبرالي إلى المذهب التدخللي وكان ذلك على أثر ظهور نظرية كينز عام ١٩٣٦ التي تستدعي وجود دور متميز للدولة.
 - ٦ — الصراع بين الكتل النقدية التي ظهرت في أوروبا في فترة ما بين الحربين العالميتين وعدم وجود نظام عالمي لتسوية المدفوعات، الأمر الذي أعاق الاستيراد والتصدير وحركة التجارة والعمالة.
- إن جميع هذه الأسباب دفعت الدول الأوروبية وغيرها للانتقال من الأنظمة النقدية الذهبية إلى الأنظمة الجديدة إلى (النظام الورقي) فما هي صفات وخصائص هذا النظام الجديد؟

٢ - ٦ - ٢ — خصائص نظام النقد الورقي:

ظهر نظام النقد الورقي منذ فترة طويلة من الزمن إلى جانب النقود الذهبية، لكنه بعد الحرب العالمية الثانية أخذ الصفة الإلزامية وفرضته الحكومات بقوة القانون بعد أن كان اختيارياً، فما هو تعريفه؟

يعرف النظام النقدي الورقي بأنه «ذلك النظام الذي يقوم على إصدار عملات نقدية ورقية من خلال السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي دون أن يكون له صلة بالاحتياطي من الذهب لدى الدولة، وإنما يتم الإصدار النقدي بناء على مقتضيات نمو النشاط الاقتصادي والظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع وقيمة وحجم الاحتياطي من النقد الأجنبي والعملات القابلة للتحويل ومقبولة لتسوية المعاملات الدولية»^(١).

إن هذا التعريف المذكور للدكتور عبد المطلب عبد الحميد يجمع كافة خصائص النقد الورقي لكنه يعود في نهاية التعريف ليذكر العملات القابلة للتحويل، والجميع يعلم أنه ألغي تحويل العملات الأوروبية إلى ذهب مع اتفاق بروتون — ودز عام ١٩٤٤ وبقي الدولار نفسه قابلاً للتحويل، وألغي أيضاً عام ١٩٧١، أما الدكتور زهير شامية فيعرف النقد الورقي:

«وتعرف قاعدة النقود الورقية بأنها القاعدة التي لا تعرف فيها وحدة التحاسب النقدية بالنسبة لسلعة معينة، ولكن من الوجهة الفعلية، تعرف وحدة التحاسب النقدية بنفسها وبالتالي لا يصبح النقد الانتهائي أو الأساسي سلعة ذات قيمة، كما كان الحال في ظل قاعدة الذهب، بل أصبحت النقود الورقية نقداً قانونياً إلزامياً غير قابل للتحويل إلى ذهب»^(٢).

يركز تعريف الدكتور شامية على وحدة النقد نفسها دون ارتباطها بالذهب ولا يوضح الخصائص الأخرى ودور هذه النقود في الاقتصاد الوطني.

أما الدكتور محمد عزت غزلان فإنه يرى في النقود الورقية صفات النقد المدار، تتولى السلطات النقدية — المصرف المركزي والخزانة مسؤولية تحديد معدل تغيره في وقت معين مسترشدة في تحديدها لمعدل تغيره بأهداف اقتصادية معينة تستهدف المساهمة في تحقيقها، أي يتحقق الربط بين التغير في العرض النقدي والنشاط الاقتصادي»^(٣). ويكون بذلك الدكتور غزلان قد ربط القاعدة الورقية بالنشاط الاقتصادي لكي تحقق الأهداف المرجوة منها.

(١) عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ١٠٦.

(٢) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٧١ — ٧٢.

(٣) محمد عزت غزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٤٩.

واستناداً لذلك نعرف نحن النقود الورقية أو القاعدة النقدية الورقية بأنها: «مجموعة من الأنظمة والقوانين يحدد المشرع بموجبها قيمة وحدة النقد الأساسية ويعطيها قوة إبراء قانونية، ويعطي السلطات النقدية (المصرف المركزي) حق إدارة الإصدار والتدخل لضمان الاستقرار النقدي».

نلاحظ من خلال هذا التعريف بأن قاعدة النقد الورقي هي قاعدة قانونية، لا يوجد علاقة بينها وبين الذهب أو الفضة، واستناداً لذلك تصبح خصائص القاعدة النقدية الورقية كما يلي:

١ — القاعدة الورقية هي مجموعة أنظمة وقوانين، أي يحدد المشرع من خلال هذه الأنظمة إجراءات التعامل، وبدونها لا يقبل أحد التعامل بهذه النقود، بعكس القاعدة النقدية الذهبية التي يتعامل بها الأفراد استناداً لذاتها.

٢ — تحديد قيمة وحدة النقد الأساسية، وعادة ما ينسب المشرع قيمة الليرة أو الوحدة النقدية إلى الذهب أو إلى عملة أجنبية أو إلى قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي.

٣ — قوة إبراء قانونية: وتعني أن الأفراد لا يتعاملون بهذه النقود لذاتها كما هو الحال في الذهب، بل بقوة القانون، وبالمقابل لا يستطيع أي دائن أن يرفض سداد دينه بالنقود الورقية، ويطلب ذهباً أو نقود أخرى.

٤ — تتدخل السلطات النقدية لكي تحدد حاجة النشاط الاقتصادي للسيولة وكميات النقد اللازمة «الإصدار» ففي أوقات التضخم تخفف حجم الإصدار بل وتسحب السيولة من السوق، وفي أوقات الركود تزيد حجم الإصدار وتنشر السيولة بين المواطنين لكي ينهض الاقتصاد من ركوده.

٥ — تهدف القاعدة الورقية لتحقيق الاستقرار النقدي، فكما هو ملاحظ بأن القاعدة الذهبية لا تحتاج للتدخل لضمان الاستقرار لأن الإصدار يرتبط بكميات الذهب، فإن الورق يحتاج للتدخل لضمان الاستقرار لأن الإصدار يرتبط بكميات الذهب، فإن الورق يحتاج لإدارة قوية واعية لديها إمكانيات كبيرة لدراسة

السوق والنشاط الاقتصادي تستطيع أن تحدد الحاجة الفعلية، وبالتالي تصدر حسب الحاجة بهدف تحقيق التوازن والاستقرار بين النقود والأسعار في الاقتصاد الوطني.

إن هذه الخصائص توضح لنا طبيعة هذه القاعدة ودورها في الاقتصاد، وتبين بأنه بدون الدولة لا تستطيع هذه القاعدة أن تعمل لأنها تقوم على الأنظمة والقوانين والحظر والمنع والسماح والتدخل.. وغير ذلك.

فعندما نقول: القاعدة المدارة يعني ذلك أن الدولة تتدخل وأن هذه القاعدة لا تعمل بدون التدخل وبدون السلطات الواعية والمشرفة.

٢ - ٦ - ٣ - آلية عمل القاعدة الورقية:

يخضع الإصدار النقدي في ظل قاعدة الذهب لكميات الذهب فإذا ازداد الإنتاج تزداد كميات الذهب وينعكس ذلك سلباً على قيمة النقود الذهبية، وبالمقابل إذا انخفض الإنتاج تنقص كميات الذهب وينعكس ذلك إيجاباً على قيمة النقود الذهبية، أما قاعدة النقود الورقية فلا ترتبط بالذهب، أي انفصلت العلاقة بين النقد والذهب، وتستمد النقود الورقية قيمتها من النشاط الاقتصادي وحجم الإنتاج والتصدير، أي تنعكس قوة الاقتصاد إيجاباً على قيمة العملة الوطنية.

— التغطية: لا يوجد تغطية للنقود الذهبية لأنها تحمل قيمة لذاتها أما النقود الورقية فهي بحاجة للتغطية من الإنتاج — سندات تجارية أو صناعية وعمليات أجنبية يعتمدها صندوق النقد الدولي، لكن القسم الأكبر من التغطية يكون من خلال إنتاج الدولة.

— الإصدار: تصدر الدولة النقود الورقية استناداً لحاجة الاقتصاد الوطني من السيولة، وقد تصدر النقد لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، أو قد تزيد الإصدار في حالات الركود لكي تزيد حجم السيولة في الاقتصاد الأمر الذي يؤدي لإخراج الاقتصاد من الركود، وفي حالات التضخم تسحب السيولة من التداول فينخفض معدل التضخم.

— السؤال المطروح: كيف تصدر الدولة النقد في ظل هذه القاعدة؟

تصدر الدولة النقد استناداً للقانون التالي:

$$\text{كمية النقود} = \frac{\text{مجموع أسعار السلع والخدمات المنتجة خلال سنة}}{\text{سرعة التداول النقدي}}$$

أي حجم الناتج خلال سنة مقسوماً على سرعة التداول النقدي، فكلما ازداد حجم الناتج يزداد إصدار النقد لكي يلبى حاجات السيولة في الاقتصاد.

فإذا فرضنا أن الناتج في عام ٢٠٠٦ بلغ في سورية ١٧٠٨,٣ مليار ليرة وأن سرعة التداول بلغت ٥ دورات فيكون عرض النقد:

$$\text{كمية النقد} = \frac{١٧٠٨,٣}{٥} = ٣٤١,٦ \text{ مليار ليرة}$$

فإذا ازداد الناتج عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠٥٠ مليار ليرة وبقيت سرعة التداول نفسها فيكون عرض النقد:

$$\text{كمية النقود لعام ٢٠٠٧} = \frac{٢٠٥٠}{٥} = ٤١٠ \text{ مليار ليرة}$$

وإذا ازداد الناتج في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٣٥٠ مليار ليرة وبقيت سرعة التداول نفسها فتكون كمية النقود:

$$\text{كمية النقود} = \frac{٢٣٥٠}{٥} = ٤٧٠ \text{ مليار ليرة}$$

يلاحظ من خلال هذه الأمثلة السابقة ما يلي:

١ — إن زيادة الإنتاج تتطلب زيادة عرض النقد فكما هو ملاحظ يجب زيادة كمية

النقود في عام ٢٠٠٧ عن عام ٢٠٠٦ بحدود:

$$٤١٠ - ٣٤١,٦ = ٦٨,٤ \text{ مليار ليرة}$$

فالمبالغ السابقة باقية في التداول ويجب زيادة الإصدار بمقدار ٦٨,٤ مليار ليرة

لكي يبقى التوازن قائماً بين الأجور والأسعار، وهكذا تزيد الدولة الإصدار سنوياً بمقدار الزيادة في الناتج.

٢ — إن زيادة الإصدار أكثر من حاجة الاقتصاد، أي إذا زادت الدولة الإصدار إلى ١٠٠ مليار بدلاً من ٦٨,٤ مليار يعني ذلك زيادة حجم السيولة عن حاجة الاقتصاد الأمر الذي يؤدي لحدوث التضخم.

٣ — إن عدم زيادة الإصدار في حال زيادة الناتج تؤدي للركود فبدلاً من زيادة الإصدار بمقدار ٦٨,٤ مليار ليرة بقيت كميات النقود نفسها ٣٤١,٦ مليار ليرة هذا يعني نقص السيولة ويتجه الاقتصاد نحو الركود.

تتدخل السلطات النقدية من خلال (عرض النقد — سعر الفائدة — سعر الصرف — حجم التسليف..) لكي تؤثر على حالة الاقتصاد الوطني، ولا تستطيع السلطات عدم التدخل، بل يتوجب عليها التدخل بشكل مستمر لكي تحافظ على حالة التوازن بين عرض النقد والطلب عليه، وتحافظ على التوازن بين الأجور والأسعار، وتستخدم النقد كأداة للتدخل بحيث تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي إيجاباً.

إن هذه القاعدة بعكس قاعدة الذهب تتطلب تدخل السلطات النقدية بشكل مستمر لمراقبة عرض النقد والطلب عليه والعلاقة بينه وبين النقود الأجنبية وربط النقد بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

— المؤسسات النقدية: تتطلب قاعدة النقد الورقية وجود العديد من الأجهزة النقدية مثل مجلس النقد والتسليف وهو السلطة النقدية العليا، والمصرف المركزي والمصارف العاملة (الخاصة والعامة) ومصارف الاستثمار وصناديق الادخار والاستثمار وغيرها.

٢ — ٦ — ٤ — إيجابيات القاعدة الورقية:

إن هذه القاعدة التي تخوف منها الأفراد بشكل كبير عند تطبيقها، لاحظوا بأنها مرنة وتناسب مع كل اقتصاد وطني، وقادرة على التكيف مع كل الظروف، بعكس قاعدة الذهب التي لم تسمح بالتدخل وبقيت جامدة حتى انتهاء العمل بها عام ١٩١٤، حققت القاعدة الورقية المزايا التالية:

- ١ — ارتبطت قيمة النقد الوطني بالنتائج بعد أن كانت النقود الذهبية مرتبطة بإنتاج الذهب، وأصبح بمقدور أي دولة أن تتحكم بقيمة عملتها الوطنية.
 - ٢ — انفصلت العلاقة بين النقود الورقية والذهب وأصبح من غير الضروري وجود احتياطات ذهبية لكي تصدر الدولة النقد، وأصبحت الاحتياطات (الإنتاج).
 - ٣ — ازدادت قدرة السلطات النقدية على التدخل واستخدام النقد كوسيلة لتشجيع الإنتاج أو تشجيع التصدير، والتحكم في المتغيرات الاقتصادية من الادخار والاستثمار والعمالة والتصنيع والدخول.. وغيرها.
 - ٤ — ازدادت قدرة الدولة على معالجة الأمراض الاقتصادية، ففي أوقات الركود تزيد حجم الإصدار أو تزيد حجم القروض فتزداد السيولة ويخرج الاقتصاد من حالة الركود، وفي حالات التضخم تسحب الفائض من السيولة عن طريق القروض العامة أو زيادة سعر الفائدة فتتجمع الأموال في المصارف فينخفض حجم السيولة وينخفض معدل التضخم.
 - ٥ — التحكم بالأسعار والدخول وتحقيق التوازن الاقتصادي، فأى نظام اقتصادي يسعى للموازنة بين المستوى العام للأسعار ومستوى الدخل، فإذا كان الإصدار مرتبطاً بالنتائج تحقق هذا التوازن، وإذا زاد الإصدار اختل التوازن واختلت الأسعار وتدهور الدخل.
- إن هذه المزايا لم تظهر صدفة، بل جاءت رداً على الجمود الذي لحق بقاعدة الذهب وعدم إمكانيتها على معالجة جمود الأسعار، وعدم قدرة الدولة على إيقاف نزيف الذهب في أوقات الحروب، فالنقد الوطني الورقي أصبح أداة بيد الدولة لكي تسيطر على حركة المتغيرات الاقتصادية بالاتجاه الذي يحقق أهداف الدولة وطموحاتها وتحقيق خططها الاقتصادية.
- ٢ — ٦ — ٥ — سلبيات القاعدة الورقية:

إن الإيجابيات التي حققتها القاعدة الورقية جعلت منها القاعدة الأفضل، ويتمنى الجميع لو طبقت هذه القاعدة في القرن التاسع عشر لحققت الإيجابيات للحكومات

والشعوب والأمم، ولما حدثت الحروب التي كانت بسبب الذهب والسيطرة على التجارة آنذاك.

إلا أن الإيجابيات والآليات التي تعمل بها هذه القاعدة لا تخلو من صعوبات وسلبات تؤثر على فعالية وكفاءة العمل بهذه القاعدة، فما هي السلبات التي ظهرت في ظل تطبيق هذه القاعدة؟

١ — إن هذه القاعدة تسمح للحكومات بزيادة الإصدار استناداً لحالة الناتج، فإذا اضطرت الحكومة لزيادة الإصدار بسبب تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة فإنها تفعل ذلك بدلاً من الاقتراض من الجمهور أو سوق المال، لأنها بدون تكلفة الأمر الذي يؤدي لحدوث التضخم^(١).

٢ — إن زيادة حجم الإصدار النقدي تؤدي إلى التضخم فحسب، بل إلى زيادة حدة التفاوت بين الدخل، فالملاكين يزدادون في ظل التضخم غني والفقراء يزدادون فقراً وتتأثر جميع القطاعات الاقتصادية، ويحصل ما يسمى سوء توزيع الدخل القومي ويدخل الاقتصاد في المرض الجديد «الركود التضخمي».

٣ — إن زيادة حجم الإصدار تؤثر على أسعار الصرف للعملة الوطنية، فإذا كانت عملة البلد معتمدة من قبل صندوق النقد الدولي فإن ذلك لا يؤثر على البلد نفسه، بل يؤثر على كافة البلدان التي تعتمد عملة هذا البلد.

٤ — لا تستطيع القاعدة الورقية وضع القيود على المعاملات المالية في أسواق المال رغم وجود العديد من الإجراءات والقوانين الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم المضاربة فيزداد حجم المضاربات على حساب الإنتاج الحقيقي والاقتصاد الحقيقي فيؤدي ذلك لحدوث الأزمات المالية الكبرى مثل أزمة عام ١٩٨٧ في الولايات المتحدة والأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧ والأزمة المالية عام ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بريطانيا وغيرها.

(١) عبد المنعم محمد المبارك: النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية بيروت ١٩٨٥ ص ٦٠ — ٦١.

٥ — إذا لم يتوفر على رأس السلطات النقدية الخبرات اللازمة فإن إدارة النقد سوف لن تصل إلى الإيجابيات التي تحققها هذه القاعدة في تشجيع الإنتاج والتصدير وتشغيل العمال وتصنيع المواد الأولية، بل ستكون النقود عبئاً على الاقتصاد، وسوف تحصل المشاكل والصعوبات قبل أن تكون معتمدة من قبل الدولة، لذلك تحتاج هذه القاعدة للعديد من الخبرات المالية والنقدية لكي توجه السلطات النقدية بالاتجاه الصحيح.

وأخيراً:

مهما قيل وكتب من سلبيات حول هذه القاعدة، تبقى الإيجابيات هي السائدة لأن النقود الورقية هي الأرقى في سلم التطور النقدي، فالأفراد يقبلون عملة لا تستند إلى الذهب، بل تعمل استناداً لحالة الاقتصاد وحاجة الدولة والتطور الاقتصادي، ومع ذلك يدخرون بها وتستطيع القيام بجميع وظائف النقود، وتحقق كافة الأهداف المطلوبة من النقود.

الفصل الثالث

مراحل تطور النقد السوري

تمهيد:

خضع النقد السوري خلال مراحل تطوره للظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد، ففي المرحلة العثمانية كانت سورية تتعامل بالليرة العثمانية الذهبية، أما في مرحلة الانتداب الفرنسي فقد أصدرت الليرة السورية اللبنانية لكل من سورية ولبنان معاً، وفي مرحلة الاستقلال أصدرت الليرة السورية وأقامت الدولة المؤسسات المالية والمصرفية وأصدرت العديد من القوانين والتشريعات النقدية التي ساهمت في تكوين نظام نقدي مستقل لعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية.

لم يكن النقد السوري خلال مراحل تطوره مجرد وحدات نقدية ومؤسسات تقوم عليها، بل كان نظاماً متكاملماً ساهم في تحقيق الاستقرار النقدي وزيادة الإنتاج وتشجيع التصدير حيث كانت الليرة السورية من العملات الهامة في المنطقة العربية. إضافة إلى ذلك لعبت المصارف السورية خلال مرحلة الاستقلال دوراً هاماً في جذب المدخرات الوطنية وحتى العربية، فغدت سورية سوقاً مصرفياً للوطن العربي خلال مرحلة الخمسينيات من القرن الماضي، وكانت بورصة دمشق أول بورصة عربية أو حتى في الشرق الأوسط والدول النامية، لذلك شهدت البلاد خلال تلك الفترة تطوراً هاماً على كافة الأصعدة.

وسوف نتحدث بشكل مفصل عن مراحل تطور النقد السوري.

٣- ١ - النقد التركي العثماني:

خضعت سورية للسلطنة العثمانية على أثر معركة مرج دابق عام ١٥١٦ وأصبحت جزءاً مهماً من السلطة العثمانية نظراً لأن دمشق كانت عاصمة الدولة الأموية ولها مكانة تاريخية وإسلامية.

قام النظام النقدي العثماني على قاعدة المعدنين (الذهب والفضة) حيث حددت الدولة وزن الليرة العثمانية ب٧,١٦٦ غ من الذهب ومن عيار ٩١٦٥,٠ أي كانت تعادل الليرة الاسترلينية، وكانت تساوي ٤,٤٠ دولاراً^(١).

ظهر إلى جانب الليرة الذهبية ليرات فضية ونحاسية وكانت المدفوعات الصغيرة تتم بالليرات الفضية والنحاسية، بينما المدفوعات الخارجية كانت تتم بالذهب، كما وأصدرت المصارف العثمانية الليرات الورقية وكانت نسبة التغطية ٢٠٠% أي كل ليرة ورقية تساوي ليرتين ذهبيتين.

لم يستخدم الأفراد في سورية الليرات الفضية أو النحاسية إلا بشكل محدود، أما الليرات الورقية التي كانت تستند الى الذهب فكانت سائدة في التداول، ولكن أيضاً بشكل محدود.

استمرت قاعدة الذهب حتى عشية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، حيث أوقفت الدولة العثمانية التعامل بالنقود الذهبية وفرضت التعامل بالليرات الورقية، ونظراً لأن الاقتصاد في الدولة العثمانية يعتمد على الزراعة بشكل كبير فقد أصدرت الدولة خلال فترة الحرب عدة إصدارات كبيرة لتمويل الجيوش الأمر الذي أدى لانهايار قيمة النقد الورقي وتحويل الأفراد للتعامل بالجنيه المصري والليرات الانكليزية.

استمرت سورية تتعامل بالليرات التركية الورقية حتى عام ١٩١٨ عندما دخلت الجيوش الفرنسية إلى الساحل السوري على أثر اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٧،

(١) جورج عشي: النظام النقدي في سورية، منشورات جامعة دمشق ١٩٦٤ ص ٨.

لم يلعب النقد العثماني دوراً هاماً في اقتصاد السلطنة نظراً للاعتماد على الزراعة والحرف، دون وجود صناعات متطورة أو امكانيات للتصدير، فكانت تصدر المواد الغذائية لأوروبا وخاصة الحبوب، إضافةً الى ذلك لم تشجع الدولة إقامة المصانع أو تشجيع التصدير، لذلك بقي النقد في برجه العاجي، وبقيت الليرة العثمانية قوية حتى بداية الحرب العالمية الأولى.

٣ - ٢ - النقد السوري في مرحلة الملك فيصل:

انطلقت الثورة العربية الكبرى في ١٠ حزيران عام ١٩١٦ من مكة المكرمة على يد الشريف حسين بن علي واتجه الجيش العربي باتجاه شرقي الأردن وفلسطين ليلتقي مع حليفه الجيش الانكليزي بهدف تحرير الأراضي العربية من السيطرة العثمانية، وكانت مؤامرة كبيرة على الأمة العربية الإسلامية.

لأن فرنسا وبريطانيا وضعتا مشروع سايكس بيكو (تقسيم الوطن العربي) بين الدول الاستعمارية بهدف إعمارها، إعلامياً، بينما كان الهدف الضمني السيطرة ونهب ثروات هذه البلاد.

بعد الانفصال عن الدولة العلية العثمانية عام ١٩١٦-١٩١٧ تم تقسيم الدولة العربية إلى ثلاث دول الحجاز - سورية الطبيعية - العراق وتم تعيين ابن الشريف حسين بن علي، فيصل ملكاً على سورية منذ عام ١٩١٨ دون أن يعلم باتفاق سايكس بيكو وتم تشكيل حكومة وطنية في دمشق لحكم البلاد وكانت من أهم قراراتها القانون رقم ١٢ الذي حدد إمكانية إصدار نقد ذهبي عربي، فحدد القانون قيمة الدينار العربي السوري وزن الدينار بـ ٦,٤٥١ غ من الذهب و عيار ٠,٩٠٠ و حدد القانون الوحدات الفضية كعملة مساعدة بوزن ٢٥ غراماً من عيار ٠,٨٠٠ وكانت تساوي ٢٥ قرشاً ذهبياً أي كل دينار ذهبي يعادل ٤ ليرات فضية وسميت الليرة الفضية (بالريال العربي)^(١).

(١) المؤلف: النظام النقدي والمصرفي السوري، دار الرضا للنشر دمشق ٢٠٠٠ ص ١٤.

٣-٣ — النقد السوري في عهد الانتداب الفرنسي:

لم يهنأ بال الحكومة السورية حيث نزل الجيش الفرنسي على الساحل السوري وبدأ باحتلال سورية استناداً لاتفاق سايكس بيكو عام ١٩١٨ وفرضت فرنسا التعامل بالجنيه المصري على الساحل السوري وأوقفت التعامل بالليرات الورقية التركية والعملات الأخرى.

بعد ذلك دخلت الجيوش الفرنسية إلى لبنان ووجه الجنرال غورو إنذاره إلى حكومة الملك فيصل في دمشق، وقد تضمن الإنذار ما يلي:

- ١ — قبول الانتداب الفرنسي على سورية.
- ٢ — تسليم خط حديد رياق — حلب للجيش الفرنسي.
- ٣ — الضرب على أيدي العصاة وهم الثوار.
- ٤ — جمع العملة الذهبية واستبدالها بعملة ورقية.
- ٥ — حل الجيش السوري وتسريح العساكر والعاملين فيه.

إن أهم بند في هذا الإنذار هو جمع العملة الذهبية واستبدالها بالليرات الورقية، كشرط اقتصادي للسيطرة على البلاد ليس سياسياً، بل واقتصادياً أيضاً. لم تقبل الحكومة السورية هذه الشروط، وكانت معركة ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠ ولم يستطع الجيش العربي الصمود والمقاومة ضد العدوان ف وقعت دمشق تحت الإحتلال الفرنسي في ٢٥ تموز ١٩٢٠ .

فما هي الإجراءات النقدية خلال فترة الإنتداب الفرنسي:

٣-٣ — ١ — اتفاقية عام ١٩٢٤:

عندما دخلت الجيوش الفرنسية الى الساحل السوري عام ١٩١٨ أقرت التعامل النقدي بالجنيه المصري وأوقفت التعامل بالنقود العثمانية وسمحت بتداول كل أنواع النقود الذهبية (عثمانية — انكليزية — مصرية ...).

وفي ٣١ آذار ١٩٢٠ أصدر المفوض السامي الفرنسي قراراً ألغى بموجبه التعامل بالجنيه المصري وأعطى (بنك سورية) امتياز إصدار النقد الورقي السوري^(١).

فصدرت الليرة السورية اللبنانية، وتحول البنك من بنك سورية إلى بنك سورية ولبنان شركة مساهمة محلية فرنسية، وكانت التغطية لهذه الليرة الفرنك الفرنسي القابل للاسترداد بالذهب. أي اعتمدت سورية نظام الصرف بالذهب الذي تحدثنا عنه سابقاً وكانت الليرة السورية اللبنانية = ٢٠ فرنك فرنسياً.

وقامت قوات الاحتلال باستبدال الليرات الورقية بالجنيه المصري المغطى بالذهب وأدى ذلك لتحقيق فائدتين لفرنسا:

١ — أصبحت فرنسا قادرة على تمويل جيوشها بالليرات السورية وعلى حساب الحكومة السورية.

٢ — جمعت فرنسا الجنيهات المصرية الذهبية وأرسلتها إلى فرنسا لكي تزيد موجوداتها الذهبية وتسوي حساباتها في منطقة الاسترليني مع بريطانيا ودول أوروبا الأخرى، لأن التعامل الخارجي كان ذهبياً فقط في ظل قاعدة السبائك.

بعد عام ١٩٢٢ أي بعد مؤتمر جنوة بايطاليا وقرار نظام الصرف بالذهب على المستعمرات ثبتت فرنسا هذا النظام وطبقته على سورية من خلال إقرار اتفاقية عام ١٩٢٤ وتنص هذه الاتفاقية على اعتماد الفرنك الفرنسي القابل للتحويل الى الذهب كغطاء لليرات السورية كما يلي:

١ — تبلغ نسبة التغطية الذهبية للإصدار النقد الورقي حوالي ١٠% من النقد المتداول.

٢ — وديعة إجبارية بالفرنكات الفرنسية تودع في الصندوق المركزي للخرينة الفرنسية في باريس وتحصل على فائدة ١,٧٥% أي الحكومة السورية تشتري الفرنك بالذهب وتشكل نسبة ٢٥-٢٦% من حجم الإصدار النقدي الورقي^(٢).

(١) جورج عشي : النظام النقدي في سورية مرجع سابق ص ١٠-١١.

(٢) كمال شرف — هاشم أبو عراج : النقود والمصارف مرجع سابق ص ٧٧-٧٨.

٣ — ودیعة اختیاریة بالفرنكات توضع تحت الطلب فی حساب بنك سوریه ولبنان لدی الخزینة الفرنسية یدفع علیها فائدة بحدود ١,٥% وتعالد ٢٢% من حجم الإصدار النقد الورقی.

٤ — سندات مسحوبة علی الحكومة الفرنسية أو مستندات بكفالتها مدتها سنتین و یجب أن تودع فی فرنسا.

٥ — أوراق تجاریة أو سندات تجاریة سوریه أو فرنسیة لایزید استعمالها عن ٩٠ يوماً فالفرنسیة تحمل تویعین مقبولین والسوریه تحمل ثلاث تویعین مقبولة.

إن هذه العناصر عدا الذهب بمجموعها فرنكات فرنسیة تشتريها سوریه بالذهب وتصدر بدلاً عنها اللیرات الورقیة السوریه الی یعتقد أنها قابلة للتحویل إلى ذهب وكانت اللیره السوریه اللبانیة قویة تعادل ٢٠ ف ف استمدت قوتها من الصادرات السوریه من الحبوب والغلل الزراعیة المصدرة إلى فرنسا.

أعطی المفوض السامی بنك سوریه ولبنان صلاحیة إصدار النقدي السوري اللبانی مدة ١٥ سنة تبدأ من نisan ١٩٢٤ ولغایة نisan ١٩٣٩، ویلاحظ من خلال التویعین العمیة بأن الفرنك الفرنسي كان یشكل ما بین ٨٨-١٠٠% من الاحتیاطیات، أي الذهب أودع فی فرنسا والورق أصبح ساری المفعول فی سوریه، وتكون سوریه قد سارت علی قاعدة الصرف بالذهب من عام ١٩٢٠ ولغایة الحرب العالیة الثانیة كما سنی فی الاتفاقیات الأخری.

٣ — ٣ — ٢ — اتفاقية عام ١٩٣٨:

لما كان مفعول اتفاقية عام ١٩٢٤ ینتهي فی ٣١ آذار عام ١٩٣٩ كان لابد للمصرف من الدخول فی مفاوضات مع حكومتی سوریه ولبنان قبل هذا الموعد، وفعلاً اتفق بنك سوریه ولبنان مع الحكومة اللبانیة علی تجدید مدة الاتفاقیة لمدة ٢٥ سنة تبدأ من نisan ١٩٣٩ ولغایة آذار ١٩٦٤، لكن المفاوضات مع الحكومة السوریه اصطلدت بالعید من العقبات نظراً لأن فرنسا عطلت الحیاة الدستوریة وحلت المجلس النیابی وبالتالي من غیر الممكن إبرام اتفاقية مع سوریه.

لكن المفوض السامي قام بتعيين حكومة مديرين وأعطاهما صلاحية إصدار المراسيم التشريعية وذلك في ٢٩ آذار ١٩٣٩، فقامت الحكومة الجديدة بإصدار مرسوم اشتراعي رقم ٢٨ أقرت بموجبه تمديد اتفاقية عام ١٩٢٤ لمدة ٢٥ سنة تبدأ من نيسان ١٩٣٩،

واستناداً للاتفاقية الجديدة تصبح التغطية كما يلي:

١ — التغطية الإجبارية — بقيت نفسها كما في اتفاقية ١٩٢٤،

٢ — التغطية الاختيارية وتتضمن:

أ — سندات مسحوبة على الحكومة الفرنسية تودع في بنك فرنسا.

ب — أوراق تجارية بنسبة ٢٥%.

ج — سلفة للحكومة السورية بمقدار ١٢٥٠٠٠٠٠ ليرة بفائدة ٤%.

د — فرنكات لحين الطلب في الخزينة الفرنسية

إن اتفاقية عام ١٩٣٩ كانت نسخة عن اتفاق عام ١٩٢٤ مع إضافة خيارات أخرى الهدف منها تمويل الجيوش الفرنسية على الأراضي السورية وزيادة تسليف الحكومة السورية بقصد إقامة بعض المشاريع التي تحتاجها وأكثرها طرقاً لتسهيل انتقال الجيوش على الأراضي السورية .

بلغت التغطية من الذهب والفرنكات الفرنسية في عام ١٩٣٥ حوالي

١٣٨٠٠٠٠٠٠ ثم ازدادت لتصل عام ١٩٣٩ إلى ٣٥٦٠٠٠٠٠٠ ليرة^(١).

لا يشكل الذهب من هذا الإصدار إلا حوالي ٣٤٩٠٣٠٨ إلى ما يعادل ٩,٨%

والباقي بالفرنكات الفرنسية التي لا قيمة لها نظراً لتردي أوضاع الاقتصاد الفرنسي.

٣ — ٣ — ٣ — النقد السوري خلال الحرب العالمية الثانية:

ما لبثت نيران الحرب العالمية الثانية أن اندلعت، وخاضت فرنسا غمارها حتى

سارع المفوض السامي بتعديل اتفاقية عام ١٩٣٨، والسماح للمصرف بإصدار

الأوراق النقدية اللازمة لتمويل الجيوش المرابطة في سورية، فأدخل الأسناد التجارية

واعتبر القروض الممنوحة للحكومة بمثابة عناصر في التغطية.

(١) جورج عشي: النظام النقدي في سورية، مرجع سابق ص ٢٤.

وقعت بريطانيا وفرنسا في آذار ١٩٤١ اتفاقاً للتعاون النقدي حيث حددت حكومة ديغول في المنفى فرنسا في منطقة الإسترليني وأن الليرة الإسترلينية تعادل ١٧٦,٦٢٥ ف.ف. وتنضم كل المستعمرات الفرنسية لهذا الاتفاق، أي أصبحت سورية في إطار هذه الاتفاقية وحددت قيمة الليرة السورية إلى الليرة الإسترلينية بـ ٨٨٣,١٢٥ قرشاً سورياً.

وأصدر مصرف سورية ولبنان كميات كبيرة بالليرات السورية وصلت إلى ٨٠٠ مليون ليرة خلال فترة الحرب فازداد التضخم وارتفعت الأسعار. كما وقعت كل من لبنان وسورية وبريطانيا وفرنسا اتفاقاً عام ١٩٤٤ حيث تبنت الإجراءات التالية:

- ١ — يبقى سعر الليرة الإسترلينية ٨٨٣ ق.س.
 - ٢ — يعدل سعر الفرنك الفرنسي ليصبح ٢٠٠ ف.ف. لكل ليرة إسترلينية ويعدل سعر الليرة السورية للفرنك ليصبح ٢٢,٦٥ ف ف لكل ليرة.
 - ٣ — حرية شراء الإسترليني لكل السوريين.
- ازداد شراء السوريين للجنبيات الإسترلينية مما أزعج الحكومة الفرنسية وكانت حكومة فرنسا قد نجحت مع الحلفاء في تحرير فرنسا وعادت الحكومة الفرنسية إلى باريس لتمارس الاستعمار الجديد من هناك.
- نقضت فرنسا الاتفاق، ومنعت شراء الإسترليني من قبل السوريين في بداية عام ١٩٤٥ وحصلت خلافات بين الحكومة السورية والحكومة الفرنسية حول تخفيض الفرنك ومن سيعوض الفرق؟ وهكذا استمرت الخلافات حتى الانفصال النقدي عام ١٩٤٨،

٣ — ٤ — النقد السوري في مرحلة الاستقلال:

حصلت سورية على استقلالها في ١٧ نيسان عام ١٩٤٦ وحصل لبنان على استقلاله في ٦ كانون الأول عام ١٩٤٦، وبقيت الليرة السورية اللبنانية في التداول في كل من سورية ولبنان وبقي الفرنك الفرنسي التغطية المعتمدة للنقد الورقي، وبقي مصرف لبنان وسورية يصدر الليرة السورية اللبنانية ومصرف المصارف المعتمد ،

وبقيت التجارة حرة بين البلدين، وكان ميناء بيروت وجمارك لبنان تخدم الاقتصادين السوري واللبناني، ونظراً لخروج رساميل سورية خلال فترة الحرب العالمية الثانية قدرت بمحدود ٤٠٠ مليون ليرة إلى دول أخرى، لوحظ عودتها بعد الاستقلال لتباشر بإقامة المشاريع الاقتصادية في قطاعي الصناعة والزراعة، لذلك شهدت سورية حركة صناعية لم يشهد لها مثيل، استفادت الجمارك اللبنانية من استيراد هذه المواد، واستفادت حركة النقل من ميناء بيروت إلى دمشق وحلب وبقية المحافظات لكلا البلدين.

إن الخلافات النقدية بين لبنان وسورية من جهة وفرنسا من جهة أخرى دفعت لبنان لكي يحافظ على علاقته مع الفرنك الفرنسي رغم كل التخفيضات التي لحقت به، وبالتالي أخذ لبنان موقفاً مغايراً لما اتفق عليه قبل المفاوضات في باريس، الأمر الذي دفع البلدين وخاصة سورية لكي تعيد النظر بعلاقتها الاقتصادية مع لبنان الذي يستفيد من حركة التجارة، وبدأت الخلافات التي انتهت بالانفصال الجمركي وحصول القطيعة بين البلدين في آذار ١٩٥٠، فأصبح كل بلد له عملته الخاصة وقراراته الجمركية والتجارية الخاصة، وبدأت التنمية الاقتصادية تأخذ في كل بلد اتجاهه الخاص، وما يهمنا الآن هو تسليط الضوء على:

١ — دخول سورية إلى صندوق النقد الدولي.

٢ — الانفصال النقدي.

٣ — تصفية العلاقات النقدية مع فرنسا.

٣ — ٤ — ١ — سورية وصندوق النقد الدولي:

وقعت الدول الرأسمالية في ٢٢ تموز ١٩٤٤ على اتفاق بروتون — ودز في ولاية نيوهامشير في الولايات المتحدة الأمريكية وأحدث صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وباشر الصندوق أعماله في بداية عام ١٩٤٧، وكانت سورية من الدول الأوائل التي انتسبت للصندوق، تقدمت سورية بطلب للانضمام للصندوق في بداية عام ١٩٤٧ وتطلب منها الأمر تحديد قيمة عملتها معرفة بالذهب أو الدولار حيث حددت قيمة الليرة السورية، بما يعادل ٤٥٠,٦ مليغرام من الذهب، وحددت الولايات المتحدة في اتفاقية الصندوق قيمة الدولار بما يعادل ٣٥ دولار لكل أونصة من الذهب.

قيمة الدولار بالذهب = ٠,٨٨٨٧٦ غ من الذهب

قيمة الليرة بالدولار = ٤٥,٦ سنتاً أمريكياً

الدولار = ٢,١٩١٤٨ ليرة سورية

استناداً لتعريف الليرة بالذهب وتحديد سعرها بالدولار وافق الصندوق على انضمام سورية في ١٠ نيسان ١٩٤٧ وقد ترتب على سورية الالتزامات والحقوق التالية:

- ١ — دفع ٦,٥ مليون دولار أمريكي كحصة في الصندوق.
 - ٢ — الحصول على ٢٥٠ صوتاً وهي حصة كل دولة ومجموعة أصوات إضافية مقدارها ٦٥ صوتاً لتصبح أصوات سورية ٣١٥ صوتاً وهي تعادل ٠,٠٠٣٦ من عدد الأصوات في الصندوق البالغة ٨٧٥٠٠٠٠ صوتاً.
 - ٣ — بلغت حصة سورية في الصندوق ٠,٠٠٠٨ من إجمالي الحصص البالغة آنذاك ٨١,٢٥٠ مليار دولار^(١).
 - ٤ — يجب على سورية الاستمرار بعلاقتها مع الدول الرأسمالية وتحقيق الاستقرار في سعر صرف عملتها الوطنية الذي تحدد في الاتفاقية^(٢).
 - ٥ — لا يجوز اللجوء إلى الصندوق إلا عندما تكون الدولة بحاجة للعملة الأجنبية لإجراء مدفوعات آنية تحد من الخلل العارض في ميزان المدفوعات.
 - ٦ — تستطيع سورية أن تودع من عملتها في الصندوق بحدود ٢٥% من حصتها ولا يجوز أن تتجاوز ٢٠% من قيمة الحصة، أي في حال الحاجة للنقد الأجنبي. تستطيع سورية أن تبدل عملتها بالقطع الأجنبي لحدود ٢٠% الحصة السورية = ٦,٥ مليون دولار = ١٤٢٤٤٦٢٠ ليرة.
- أي تسحب ١٣ مليون دولار وتودع بدلاً عنها ٢٨,٥ مليون ليرة سورية وذلك لمعالجة الخلل المؤقت في ميزان المدفوعات.

(١) المؤلف: النظام النقدي والمصرفي السوري، مرجع سابق ص ١٨.

(٢) جورج عشي: النظام النقدي في سورية، مرجع سابق ص ٤٨ - ٥٠.

استمرت سورية بعلاقات متميزة مع الصندوق حتى مرحلة الوحدة، ثم تغيرت العلاقة بينها وبين الصندوق خاصة بعد ثورة آذار ١٩٦٣ نظراً لانتهاذ خطوات اشتراكية وقيام التأميم واتباع نهج التخطيط الاشتراكي.

— ازدادت حصة سورية في الصندوق بشكل تدريجي إلى أن وصلت الحصة في عام ١٩٩٦ إلى ٢٠٩,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، فإذا كانت وحدة حقوق السحب الخاصة تعادل عام ١٩٩٦ حوالي ١,٤٥ دولاراً، فتكون حصة سورية بالدولار^(١):

$$٢٠٩,٩ \text{ مليون حقوق سحب خاصة } = ١,٤٥ \times ٣٠٤,٣٥٥ \text{ مليون دولار}$$

— ازدادت حصة سورية عام ١٩٩٩ إلى حدود ٢٩٩,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي أصبحت حصة سورية تعادل:

$$٢٩٩,٩ \times ١,٤٥ = ٤٣٤,٨٥٥ \text{ مليون دولار}$$

— لم تستفد سورية كثيراً من خدمات الصندوق ومساعداته نظراً لاعتمادها نهجاً يتعارض مع توجهات الصندوق حتى الوقت الحاضر.

٣-٤-٢- الانفصال النقدي بين سورية ولبنان:

كانت فرنسا تعاني من الصعوبات الاقتصادية والمالية والنقدية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، رغم وجود المستعمرات الكثيرة التي تتبع لها ومن ثم انعكست هذه الأوضاع سلباً على قيمة الفرنك الفرنسي، فبدأت تخفضه بشكل مستمر رغم التزامها باتفاق بريتون — ودز، وبما أن الليرة السورية اللبنانية كانت ترتبط بالفرنك الفرنسي، كانت تتأثر قيمة الليرة سلباً عند كل تخفيض للفرنك، الأمر الذي دفع سورية ولبنان للدخول في مفاوضات مباشرة لضمان قيمة عملتهما وتحقيق الاستقرار، أي يجب على فرنسا أن تتحمل الآثار الناجمة عن تخفيض الفرنك لدعم الليرة السورية اللبنانية.

(١) نشرة صندوق النقد الدولي لعام ١٩٩٦ عدد خاص حول عمل الصندوق نيويورك ١٩٩٦ ص ٣.

اتفقت سورية ولبنان على أنه يجب التعويض عليهما في حال انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي، إضافة إلى التزام فرنسا بما يلي:

أ — إعادة أموال المصالح المشتركة المتبقية في ذمة الفرنسيين وهي ١٤ مليون ليرة.

ب — دفع حصة سورية ولبنان من أرباح مصفاة طرابلس وتبلغ ١٠ ملايين ليرة.

ج — تصفية موجودات التغطية والبالغة ٢٣ مليون ليرة سورية.

أما مطالب فرنسا من سورية ولبنان فكانت: ٤٥ مليون ليرة سورية وهي قيمة التركة الموجودة على الأراضي السورية اللبنانية بـ ٢٣ مليار ف.ف.

إن مقابلة المطالب السورية اللبنانية بالمطالب الفرنسية تكون (الكفة مائلة لصالح سورية ولبنان) ومع ذلك جرت المفاوضات من ١ تشرين الأول عام ١٩٤٧ واستمرت أربعة أشهر انتهت بتوقيع لبنان في ٦ شباط ١٩٤٨ على الاتفاق وقيمت سورية على الخلافات القائمة.

بعد هذا الانفصال بين الموقعين السوري من جهة واللبناني من جهة أخرى حول الاتفاق مع فرنسا بدأت الخلافات تتزايد نظراً لاستمرار تخفيض الفرنك الفرنسي، ونظراً لاتخاذ لبنان خطوات خاصة تعارض المصالح السورية، فقد حصلت مجموعة من الإجراءات أهمها:

التدابير اللبنانية:

١ — استبدال الليرات السورية اللبنانية بليرات مكتوب عليها الليرة اللبنانية.

٢ — طلب لبنان من سورية تبديل ٤٤,٥٨٩ مليون ليرة سورية لبنانية بليرات سورية أو أن يأخذ لبنان بما يعادلها من فرنسا من الحصة المشتركة للبلدين، وهي الليرات التي تم تبديلها، وهي بالأصل ملك للبلدين، فكيف تلتزم سورية بها بمفردها دون لبنان؟

٣ — قدم لبنان بلاغاً للجمهور على الأراضي اللبنانية بأنه لن يقبل غير العملة اللبنانية، ويُلغى التعامل بالليرة السورية وذلك في ٢ شباط ١٩٤٨، أي خلال فترة توقيع خلفي الاتفاق مع فرنسا (اتفاق خلفي لبناني فرنسي على المصالح السورية).

يؤكد الواقع العملي أن الليرات السورية ٤٤ مليون هي رساميل سورية نزحت إلى لبنان إما لتجار سوريين أو لتجار يهود نزحوا على أثر نكبة فلسطين عام ١٩٤٨،

أي سورية الأحق بها وليس لبنان ومع ذلك ظهرت هذه القضية لكي يحصل الانفصال النقدي في شباط ١٩٤٨ وظهرت منذ هذا التاريخ الليرة اللبنانية والليرة السورية، وبدأت الخلافات تزداد يوماً بعد يوم حتى الانفصال الكامل في آذار ١٩٥٠، وبالنتيجة تحملت سورية ٤٤,٥ مليون ليرة سددت إلى لبنان بالكامل.

٣ - ٤ - ٣ — الانفصال النقدي بين سورية وفرنسا:

انضمت سورية لاتفاقية صندوق النقد الدولي في ١٠ نيسان ١٩٤٧ مما أغضب فرنسا لهذا التصرف، علماً بأن جميع الدول الاستعمارية ومستعمراتها انضمت للصندوق، لكن تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي في ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٤٨ دون الحصول على موافقة الصندوق قد أغضب الصندوق، وأعلن عدم ارتباط الفرنك الفرنسي بسعر التعادل وأصبح غير معترف به دولياً فأصبح سعر التعادل بعض التخفيض:

الدولار الأمريكي = ٢١٦ ف ف

الليرة الاسترلينية = ٨٦٤ ف ف^(١).

وكان على فرنسا بموجب اتفاقية عام ١٩٤٤ بين سورية ولبنان وبريطانيا وفرنسا أن تزيد الموجودات السورية من الفرنكات محافظة على قيمتها السابقة بالنسبة للاسترليني. غير أن فرنسا أعلنت نقضها لاتفاق عام ١٩٤٤ وأنها غير مستعدة لتنفيذ هذا الاتفاق لصالح سورية.

اختارت سورية اتباع صندوق النقد الدولي وعدم الاعتراف بالإجراءات الفرنسية التي تخفض قيمة الفرنك وبالتالي قيمة الليرة السورية، فأودعت الفروقات في حساب الحكومة السورية في مصرف سورية ولبنان و أعلنت سعر التعادل كما يلي:

— الدولار الأمريكي = ٢,١٩١٤٨ ليرة سورية دون تغيير.

— الليرة الاسترلينية = ٨,٨٣ ليرة سورية دون تغيير.

— الليرة السورية = ٩٧,٨٣ ف ف وقد كان السعر قبل التعادل ٦٤,٥ ف ف وطلبت سورية من مصرف سورية ولبنان تعديل السعر على هذا الأساس.

(١) جورج عشي: النظام النقدي في سورية، مرجع سابق ص ٧٧.

إن هذه الإجراءات تطلبت من سورية اتخاذ تدابير نقدية جديدة، مثل إقامة نظام نقدي مستقل وتأسيس مصرف مركزي وتصفية الوضع النقدي مع فرنسا. وما جرى هو اختيار سورية للانفصال النقدي عن الفرنك الفرنسي المتدهور، بدلاً من رفع القضية لمحكمة لاهاي وتستمر فترة طويلة وغير مضمونة النتائج، علماً أن المبالغ موضوع الخلاف هي ١٩٥ مليون ليرة سورية أي ما يعادل ١٩,٠٧١ مليار ف.ف.

إن العلاقات السورية الفرنسية قد سمحت بتعديل الاتفاقات ووضع بروتوكولات جديدة يمكن أن تسري على سورية (وكانت اتفاقات خلفية لا تخدم المصلحة السورية).

أما مطالب فرنسا من سورية فكانت:

- ١ — إن أنظمة مراقبة القطع لا يمكن تعديلها في سورية الا بموافقة فرنسا.
 - ٢ — لا يجوز انتقال الرساميل بين سورية وفرنسا الا بموافقة فرنسا.
 - ٣ — الوصاية الفرنسية على أموال الألمان المحجوزة في سورية بالاتفاق مع أميركا وبريطانيا.
 - ٤ — لا يجوز لسورية أن تمنع تصدير البضائع إلى فرنسا أو أن تطلب تسديد قيمة البضائع السورية بغير الفرنك الفرنسي.
- إن هذه المطالب كانت سياسية أكثر منها نقدية لذلك تخوفت الحكومة السورية من تطور الخلافات فتصبح لصالح فرنسا، لذلك اختارت طريق المفاوضات وتصفية العلاقات النقدية بأي طريقة تراها فرنسا مناسبة.

المطالب السورية هي:

- ١٤,٧٥٨٤٧٤ مليون ليرة.
- ١٠٢٤٨ ليرة عثمانية ذهبية.
- ١٤٥ جنيه استرليني ذهبي.
- المجموع = ٢٥٢٧٨٥٠٦ ليرة سورية.

— المطالب الفرنسية هي:

— الأملاك الفرنسية ١٧٢٠٠٠٠٠٠ ليرة.

— العتاد الحربي ٣٢٠٠٠٠٠٠ ليرة.

— شبكة الحدائق ٢٨٠٠٠٠٠٠ ليرة.

المجموع: ٢٣٢٠٠٠٠٠٠ ليرة.

إضافة إلى قلعة الحصن التي تمسك بها الفرنسيون ملكاً لهم ثم تخلوا عنها دون مقابل عند إجراء المفاوضات.

اتفق الطرفان على تسوية المدفوعات خلال ثمان سنوات قابلة للتمديد أما الموجودات السورية بالفرنكات في مصرف سورية ولبنان والبالغة ١٠,٢ مليار ف.ف. فاتفق على تسديدها من قبل فرنسا على دفعات نصف سنوية خلال ثمان سنوات.

إن اتفاق التسوية كان لصالح فرنسا الدولة القوية وبذلك حصل الانفصال بين الفرنك الفرنسي والليرة السورية بتاريخ ٧ شباط ١٩٤٩، وانتقلت الليرة السورية من حظيرة الفرنك إلى الاستقلال النقدي حيث اعتمدت لاحقاً سلة عملات لدعم الليرة السورية.

إن إجمالي الخسائر التي تعرضت لها سورية بعد الاستقلال السياسي والنهب الاستعماري من فرنسا هو:

أ — ٤٤ مليون ليرة مع لبنان.

ب — ٢٥,٣ مليون ليرة مع فرنسا.

ج — ١٠ مليار ف.ف.

ومع ذلك استمر الاقتصاد السوري قوياً خلال فترة الخمسينيات وأسست سورية صناعة قوية وشركات مصرفية وتأمين و سوق أوراق مالية فكانت أفضل دولة في تلك الفترة في إقليم الشرق الأوسط.

٣ — ٥ — قانون النقد الأساسي:

عاشت سورية منذ الاستقلال عام ١٩٤٦ مرحلة شبه فوضى نقدية وكانت مليئة بالخلافات بين سورية ولبنان من جهة وسورية وفرنسا من جهة ثانية إضافة إلى الآثار السياسية لنكبة فلسطين عام ١٩٤٨، وغيرها من الظروف الاقتصادية.

إن هذه الظروف تطلبت من سورية جمع التشريعات النقدية في قانون واحد يلي طموحات الدولة ويساعدها على رسم معالم سياسة نقدية جديدة تخدم قطاعات الاقتصاد الوطني، وتساعد على تحسين ظروف التنمية في البلاد.

إضافة إلى ذلك فإن إخراج النقد السوري من حظيرة الفرنك الفرنسي، جعلها مستقلة وخاضعة فقط لإجراءات اتفاقية صندوق النقد الدولي التي توجب عليها تحديد قيمة نقدها بالذهب أو على أساسه بالنسبة للعملات الأجنبية.

إن هذه الأسباب دفعت الحكومة لإصدار المرسوم ٧٦ تاريخ ١١ آذار ١٩٥٠ وسمي قانون النقد السوري وتميز بما يلي:

١ — نص هذا القانون على ضرورة أن تتولى الدولة إصدار النقد وإدارته أو قيام مصرف خاص بإصدار النقد ولكن لحساب الدولة.

إن هذا الإجراء قد دفع مصرف سورية ولبنان للاحتجاج، لكن الدولة أقتنعت بأن امتياز إصدار النقد هو تعاقدية ولم تعدل بعد وسيبقى المصرف صاحب الإصدار حالياً.

٢ — إلغاء الفائدة المقررة على السندات الموضوعة في التغطية في مصرف سورية ولبنان، كما كان مقرراً سابقاً مع فرنسا والاكتفاء بالسندات فقط.

٣ — حدد هذا القانون قيمة الليرة السورية بما يعادل ٤٠٥,٥١٢ ميليغرام من الذهب الخالص وهو المعدل الذي اعتمده سورية وأبلغته للصندوق.

٤ — تكون عناصر التغطية للنقد السوري ثروة البلاد وإيراداتها، والقطع الأجنبي.

٥ — حدد القانون أجزاء الليرة السورية ومضاعفاتها.

إن هذا القانون لم يكن القانون المنشود نظراً لأن البلاد لم يكن لديها مصرف مركزي، وتفتقد لسلطة نقدية عليا تشرف وتراقب تنفيذ الإجراءات النقدية، وترسم معالم السياسة النقدية، لذلك أوكلت الدولة للخبير البلجيكي فرانسوا كراكو وضع مشروع نقدي جديد متكامل، فقام بهذه المهمة ووضع مشروع قانون النقد الأساسي وبالتشاور مع الخبراء الفرنسيين وبعض الخبراء العرب وهم سعيد حمادة وحسين فهمي واستشارة الخبير الألماني شاخت حيث قدم إلى سورية وخلال ستة أشهر من الدراسة وافق على إصدار هذا القانون.

إلى أن قامت الحكومة بإصدار هذا القانون ذي الرقم ٨٧ تاريخ آذار ١٩٥٣ باحتفال كبير على مدرج جامعة دمشق.

فما هو هذا القانون؟ وما هي إيجابياته؟ وكيف سيعمل في الاقتصاد السوري؟

يتضمن النظام النقدي الجديد الأنظمة والإصلاحات التالية:

١ — إحداث سلطة نقدية سميت مجلس النقد والتسليف.

٢ — إحداث مصرف سورية المركزي.

٣ — تعديل قانون النقد.

٤ — تنظيم مهنة المصارف والصيرفة^(١).

٣-٥-١ مجلس النقد والتسليف:

وَصَّعَ هذا القانون أهم الأسس العلمية والعملية والسياسة النقدية ومؤسساها في سورية، حيث حددت المادة الأولى من قانون النقد الأساسي مهام مجلس النقد والتسليف في النقاط التالية:

١ — تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد القومي.

٢ — تثبيت النقد السوري وتأمين حرية تحويله إلى العملات الأخرى.

٣ — توسيع إمكانيات الاستخدام (الاستثمار — والإنتاج) وزيادة الدخل القومي.

(١) جورج عشي: النظام النقدي في سورية، مرجع سابق ص ٢٧٩.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف يتولى المجلس الإشراف على النقد والقيام
بالنشاطات التالية:

- ١ — إدارة مصرف سورية المركزي والصندوق النقدي.
 - ٢ — مراقبة مهنة المصارف وتوجيه فعاليتها.
 - ٣ — إجراء عمليات التحريات والتحقيقات والدراسات اللازمة لأداء مهمته أو التي تكلفه بها السلطة التنفيذية.
 - ٤ — مهمة مشاور الحكومة المالي، يقدم للحكومة الآراء التي يراها مناسبة حول الشؤون الداخلة في اختصاصه، ويقدم للحكومة استشارات نقدية ومالية بخصوص السياستين المالية والنقدية.
 - ٥ — ممارسة سائر الصلاحيات والمهام المحددة في القوانين والأنظمة^(١).
- لقد حددت البنود القانونية في قانون النقد الأساسي صلاحيات واسعة لمجلس النقد، حيث حددت المادة الأولى من القانون العمل على تنمية السوق المالية والنقدية وتطويرها، ونظراً إلى عدم وجود السوق النقدي والمالي بمفهومه المتطور المالي (البورصة) فقد قام مجلس النقد والتسليف ببعض الأعمال المالية مثل إصدار الأسناد الوطنية ذات الآجال المتعددة والتي تصدرها الدولة، وشراء الأسناد وبيعها وإلزام المصارف بتوظيف احتياطياتها الإلجارية والاختيارية بأسناد صادرة عن الدولة أو مضمونة منها أو توظيف نسبة من وفرها النقدي في أسناد الدين العامة.
- في إطار تثبيت قيمة النقد الوطني يسعى المجلس بالتعاون مع السلطات العامة إلى زيادة الدخل والإنتاج، وتأمين توازن الميزانية الحكومية، ودعم التجارة الخارجية بهدف توفير الكميات اللازمة من القطع الأجنبي من أجل الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات. ويعمل المجلس في هذا الإطار على حرية التحويل التي توفر الثقة في النقد الوطني، إضافة إلى ذلك فقد حدد مجلس النقد والتسليف بعض السياسات النقدية مثل:

(١) هشام متولي: أبحاث في الاقتصاد السوري والعربي، مرجع سابق، ص ١٨.

أ — تحديد سقف التسليف:

لقد حققت المادة ٣٤ من قانون النقد الأساسي إمكانية تحديد سقف التسليف لجميع المصارف بما يتناسب وحالة الاقتصاد الوطني، فإذا كانت الحالة رواجاً اقتصادياً فقد يعتمد المجلس إلى تخفيض السقف كي لا يحدث التضخم، وإذا كانت الحالة ركوداً يعمل المجلس على رفع سقف التسليف إلى كميات أكبر بهدف تشجيع الاستثمار. واستخدم المجلس معدل الحسم أو الخصم للتوسع في الائتمان أو تخفيض الائتمان استناداً إلى السياسات التي يود اتباعها.

ب — السوق المفتوحة:

مكنت المادة ٧٠ من القانون النقدي مجلس النقد والتسليف من انتهاج سياسة السوق المفتوحة حيث يحق التدخل وشراء السندات الحكومية أو التخلي عنها، وذلك بهدف استخدام بعض أدوات التحليل النقدي لإدارة النقد وتوجيهه، وإقامة علاقات توازنية بين النقد والمتغيرات الاقتصادية.

لقد ركزت السياسات الاقتصادية في مرحلة الخمسينات على زيادة الإنتاج الزراعي وتسهيل العمل الصناعي بهدف تصنيع المواد الزراعية، فصدر القانون رقم ١٠٣ لعام ١٩٥٢ الناظم للمنشآت الصناعية والمزايا والإعفاءات التي تقدم لها بهدف زيادة الإنتاج، فقد حدد هذا القانون إعفاء المنشآت الجديدة من ضريبة ريع العقارات لمدة ست سنوات، وحدد الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات من بدء التشغيل.

لقد حدد هذا القانون مزايا وإعفاءات أخرى متعددة بهدف زيادة الإنتاج الصناعي الذي يدعم فكرة مجلس النقد في زيادة الإنتاج وتحقيق فوائض معينة للتصدير، وهذا ما ظهر واضحاً خلال الأعوام ١٩٥٠-١٩٥٥، وحققت الليرة السورية استقراراً منقطع النظير خلال هذه السنوات وذلك من خلال ربط الإنتاج بالحافز وربط النقود بالمتغيرات الاقتصادية الكلية^(١).

(١) غرفة تجارة دمشق، تشريعات الاستثمار في سورية، منشورات الفرقة ١٩٩١ ص ٩٢-٩٥.

وكانت الصادرات من السلع الزراعية والمواد الصناعية والغذائية تفوق الواردات وخاصة إلى أسواق لبنان والعراق وبعض الدول الأوروبية، وبذلك تحقق الاستقرار في أسعار صرف الليرة السورية.

أما أعضاء مجلس النقد والتسليف (السلطة النقدية العليا) فيضم الأعضاء والممثلين من الجهات العامة كما يلي:

- | | |
|---------------|--|
| رئيساً | ١ — حاكم مصرف سورية المركزي |
| نائباً للرئيس | ٢ — نائب حاكم مصرف سورية المركزي |
| عضواً | ٣ — ممثل عن وزارة المالية |
| عضواً | ٤ — ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني |
| عضواً | ٥ — ممثل عن وزارة الزراعة |
| عضواً | ٦ — رئيس لجنة إدارة مكتب القطع |
| أعضاء | ٧ — رؤساء مؤسسات التسليف الحكومية |
| أعضاء | ٨ — أربعة مندوبين عن المجلس الاقتصادي الدائم يمثلون الزراعة والصناعة والتجارة والمصارف |

٣ - ٥ - ٢ — مصرف سورية المركزي :

كان امتياز إصدار النقد موكلاً منذ عام ١٩٢٠ ولغاية ١٩٦٤ (لمصرف سورية ولبنان) وهو شركة خاصة فرنسية سورية ، وكان يحقق أرباحاً كبيرة من وراء هذا الامتياز ولم يكن يمارس من وظائف المصرف المركزي سوى وظيفة إصدار النقد وكانت البلاد بحاجة ماسة إلى مصرف مركزي يتولى القيام بالمهام النقدية والمصرفية والإشراف على سياسات الائتمان والحسم والفائدة وتطبيق الإجراءات النقدية التي تدعم علاقة النقد بالإنتاج.

لقد حدد قانون النقد الأساسي ٨٧ لعام ١٩٥٣ إمكانية إحداث مصرف مركزي، لكن هذا المصرف لم يظهر إلى الوجود إلا بعد تصفية شركة الماضي وهيئة الشروط اللازمة لإقامته. لقد حدد قانون النقد الأساسي في المادة ٦٥ والمادة ٦٩ مهام مصرف سورية المركزي فيما يلي:

- ١ — إصدار الأوراق النقدية وإدارة الصندوق النقدي.
 - ٢ — عميل الدولة المالي في الداخل والخارج وأمين صندوقها المالي والعميل المالي للأوراق والمؤسسات العامة.
 - ٣ — إدارة مكتب القطع لحساب الدولة.
 - ٤ — إدارة صندوق الودائع والتأمينات وصندوق التوفير والتقاعد.
- لقد حدد القانون ٨٧ لعام ١٩٥٣ قيمة الليرة السورية بما يعادل ٤٠٥,٥١٢ مليغرامات من الذهب وهو المعدل الذي أبلغته سورية لصندوق النقد الدولي عام ١٩٤٧، وحدد القانون أجزاء الليرة السورية ومضاعفاتها، ولا يجوز تعديل هذا السعر إلا بقانون أو بقرار مجلس الوزراء في بعض الظروف الطارئة. تتألف التغطية حسب نظام النقد الأساسي في سورية مما يلي:
- ١ — الذهب والموجودات الأجنبية بنسبة لا تقل عن ٣٠% من مجموع عناصر التغطية، ويعمل مجلس النقد على رفع النسبة تدريجياً بشرط ألا تقل عن ١٠% في أي وقت كان.
 - ٢ — المطالبات الناجمة عن عمليات التسليف التجاري والصناعي والزراعي أو الديون على القطاع الخاص. وأهم هذه المطالب:
- أ — الناتج وسائر الأسناد التجارية الأخرى المحررة بالليرات السورية.
 - ب — القروض والسلف التي تستحق الأداء بعد مدة محددة.
 - ج — السندات العامة لأجل قصير ومتوسط وطويل.
 - د — سلفة لوزارة المالية تقدم دون فائدة لتوفير أموال نقدية للخزينة وذلك في حدود ٢٠% من حجم الإيرادات العامة.
- ٣ — سندات الخزينة المصدرة أو التي قد تصدرها الدولة تنفيذاً للضمانات المنصوص عنها في المواد ٢٤-٢٧-٦٨ من هذا النظام وتكون هذه السندات دون فائدة.
 - ٤ — سندات الخزينة التي تصدرها الدولة لقاء اكتتابها في الصندوق النقدي الدولي وفي المصرف الدولي لإعادة العمران والإئتماء الاقتصادي، وفي المؤسسات الدولية الأخرى.

٥ — سندات الخزينة وسندات القرض الصادرة عن الدولة أو المكفولة من قبلها في حدود مبلغ لا يتجاوز ٨٠ مليون ل.س. ويشترط في هذه السندات أن تصدر بنص تشريعي.

إن عناصر التغطية المذكورة تشكل نظاماً كاملاً للإصدار يربط قيمة الليرة السورية بالإنتاج من السلع والخدمات، وكما هو ملاحظ فقد أتاح القانون للدولة الاقتراض من الأوراق النقدية التي تمثل ديناً على الدخل القومي، إضافة إلى ذلك فإن زيادة الطلب المباشر على ميزان المدفوعات وغير المباشر تحدد لنا حداً معيناً للإصدار يجب أن تتقيد به الدولة. لقد حدد نظام الإصدار الحد الأقصى المسموح به وحدد أيضاً السندات التي يمكن أن تصدرها الدولة بحيث لا يجوز تجاوز نسبة معينة، وذلك استناداً إلى حجم الإنتاج الوطني. وهكذا بدأ المصرف المركزي منذ عام ١٩٥٦ بعملياته المصرفية حيث قدم في عام ١٩٥٦ حوالي ١٦٧,٩ مليون ل.س. للمصارف لكي تقرضها للأفراد والشركات، وبالمقابل قدمت المصارف قروضاً بلغت ٤٩٧,١ مليون ل.س. وكانت نسبة مساهمة المصرف المركزي في حدود ٣٣,٨% من حجم التسليف^(١). وبلغت تسليفات المصارف حوالي ٨١٥,٩ مليون ل.س، وكانت مساهمة المصرف المركزي بحدود ٢٥,٩%، وهكذا فقد احتل المصرف المركزي مكانة هامة في الاقتصاد السوري في أعوام الخمسينات وبدأ بتطبيق القوانين والنظريات الاقتصادية، وقد عكس ذلك استقراراً في حجم التطور، واستقراراً في قيمة الليرة السورية خلال الفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٠ لكن مرحلة الوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨ كانت ذات أثر سلبي في قانون النقد الأساسي لأن السلطات المصرية قامت بتجميد قانون النقد واستبدلت مجلس النقد والتسليف بمجلس آخر وكان أكثر أعضائه من الوزراء.

إلا أن مرحلة الانفصال من عام ١٩٦١ وحتى ١٩٦٣ تميزت بعودة العمل بقانون النقد الأساسي وظهرت في هذه الفترة أهمية المصرف المركزي حيث قدم

(١) النشرة الربعية للمصرف المركزي للأعوام ١٩٥٦-١٩٦٠.

للمصارف التجارية قرضاً بمبلغ ٣١٢,٦ مليون ل.س، حيث بلغت ٣٥,٥% من حجم التسليفات العامة في الاقتصاد.

٣ - ٦ - النقد السوري في مرحلة التحول الاشتراكي:

لقد مرت البلاد بحالة من الفوضى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في عهد الانفصال نظراً إلى الخلافات بين الأحزاب من جهة والخلافات بين الفعاليات الاقتصادية من جهة أخرى، فقد انتهزت القيادات العسكرية البعثية والقيادات المدنية الفرصة لإعادة أحياء التنظيم البعثي، وقد أقر المؤتمر القومي الخامس في أيار ١٩٦٢ تشكيل قيادة قطرية مؤقتة بغية إعادة تنظيم الحزب وعادت صحيفة البعث إلى الظهور ثانية^(١). وقد تضامنت التشكيلات البعثية المدنية مع العسكرية وتم التخطيط لإنهاء حكم الانفصال، وفي ٨ آذار ١٩٦٣ تحركت القواعد الحزبية المدنية والعسكرية من جميع الجهات باتجاه دمشق واستطاعت إنهاء الانفصال وتسلم زمام الأمور وتعيين حكومة برئاسة صلاح البيطار وطرح الحزب في عام ١٩٦٣ شعار التحول الاشتراكي وتطوير التعليم وتحسين الظروف الصحية والسكن للمواطنين.

وجاء البيان المرحلي أو البرنامج المرحلي لثورة آذار عام ١٩٦٥ مليئاً بالطموحات الواسعة لجماهير الشعب حيث أكد على العدالة الاجتماعية وبناء الدولة واستمرار عمليات التأميم وإقامة القطاع العام الصناعي ليدعم المركز السياسي للحكومة. أما على الصعيد النقدي فقد حدثت الإجراءات التالية:

١ - تأميم المصارف العاملة العربية والأجنبية والوطنية لتصبح ملكيتها للدولة وذلك بالمرسوم التشريعي رقم ٢٧ لعام ١٩٦٣، حيث آلت جميع المصارف وممتلكاتها للدولة وتولت المؤسسة الاقتصادية السورية الإشراف على المصارف وإدارتها بما يتناسب ومستوى التطور الاقتصادي.

٢ - استكمال بناء المؤسسة المصرفية والتوسع بها لخدمة الأهداف الاقتصادية العامة للدولة وذلك على الشكل التالي:

(١) سليمان المدني: هؤلاء حكموا سورية، منشورات دار الأنوار، دمشق، ١٩٩٨، ص ١٢٢-١٥١.

أ — إحداهن مؤسسات التسليف الشعبي بالمرسوم رقم ٧٠ تاريخ ١٩٦٣/٨/١، وذلك لتقديم تسهيلات ائتمانية للموظفين والحرفيين وصغار التجار.

ب — إحداهن المؤسسة العامة لتوفير البريد بالمرسوم رقم ١١٩ تاريخ ١٩٦٣/٧/٣١، وذلك بهدف تشجيع الادخار والاستثمار وخاصة الودائع الصغيرة.

ج — دمج المصارف التجارية العاملة في سورية وكان عددها آنذاك ١٦ مصرفاً تم دمجها في خمسة مصارف، وذلك بهدف تسهيل عمليات الإدارة والرقابة والإشراف من قبل وزارة الاقتصاد على القطاع المصرفي.

٣ — إن تعدد المصارف وتنوعها وتشعب تسليفاتها كان يسهل عملية الحصول على القروض لكنه لم يضع المخططين في صورة الوضع النقدي الصحيح، ولم يوضح دور النقد في الاقتصاد، ولذلك قامت وزارة الاقتصاد بإصدار القرار رقم ٨١٣ تاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٩ القاضي بإحداث التخصص المصرفي في سورية وقد تضمن قرار التخصص الخطوات التالية:

أ — دمج المصارف التجارية العاملة في سورية في مؤسسة واحدة سميت المصرف التجاري السوري.

ب — إحداهن المصرف العقاري.

ج — إنشاء مصرف التسليف الشعبي بالمرسوم رقم ٦١ لعام ١٩٦٦/٧/١٨،

د — قيام المصرف الزراعي بأعمال التسليف في القطاع الزراعي.

هـ — تخصص المصرف الصناعي بتسليف القطاع الصناعي.

٤ — يتولى المصرف المركزي عملية الإشراف والرقابة على المصارف المؤتممة والمحدثة الجديدة وذلك استناداً إلى خطة الدولة في التسليف وإلى خطتها الاقتصادية، وقام المصرف المركزي بدور فعال في تمويل خطة التنمية الاقتصادية وقد ظهر هذا الدور فيما يلي:

أ — تقديم القروض للمؤسسات المصرفية لكي تمّول القطاع الزراعي والصناعي، وقد بلغت القروض التي قدمها المصرف المركزي للمصارف المتخصصة حوالي ٣٥٣,٣ مليون ل.س في عام ١٩٦٦، وحوالي ٤٣٦,٤ مليون ل.س عام ١٩٦٨، وقد أسهمت في دعم قدرة المصارف المتخصصة من جهة، ودعم خطة التنمية من جهة أخرى.

ب — تقديم القروض المباشر للمؤسسات الاقتصادية المحدثة وذلك بهدف دعمها وتمويل برامجها الاستثمارية، حيث قدم المصرف المركزي في هذا الإطار قروضاً بلغت حوالي ٩٧,٣ مليون ل.س عام ١٩٦٧، و١٢٨,٨ مليون ل.س عام ١٩٦٩، وكانت هذه القروض مرتفعة مقارنة بوضع هذه المؤسسات وبقدرة المصرف المركزي آنذاك.

ج — تقديم القروض للدولة وذلك بهدف تمويل البرامج الحكومية في المجالات الاجتماعية أو المجالات الاقتصادية، فقد بلغت الديون الممنوحة للدولة عام ١٩٦٨، حوالي ٢٧٣,١ مليون ل.س، وحوالي ٤٣٨,٧ مليون ل.س عام ١٩٧٠، أي حوالي ١٥,٧% من حجم الموازنة، وحوالي ٣١% من حجم الموازنة الإنمائية^(١).

٥ — أحدثت الحكومات بعد ثورة آذار تعديلات هيكلية في نظام النقد، فقد أوكلت مهمة مجلس النقد والتسليف إلى اللجنة الاقتصادية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وعضوية الوزراء الاقتصاديين من المالية والاقتصاد والصناعة والزراعة والنقل والتمويل والمصرف المركزي ومدراء المصارف المتخصصة وغيرهم، وذلك استناداً إلى المركزية في اتخاذ القرارات وسرعة تنفيذها. واستمرت الأوضاع النقدية والمصرفية في تطور مستمر خلال السنوات القادمة.

(١) النشرة الربعية للمصرف المركزي للأعوام المذكورة، والمجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٧٠.

٦ — سعر الفائدة وأسعار الصرف: استخدمت السلطات النقدية نظام الصرف الموجه وذلك عبر المصارف الحكومية، أما سعر الفائدة فقد تم تعديله في ٢٢ آذار ١٩٦٦ ليصبح سعر الفائدة ٣% على القروض متوسطة والطويلة الأجل ٢,٧٥% على القروض قصيرة الأجل، وذلك بهدف دعم القطاعات الإنتاجية والاستثمارات طويلة الأجل^(١). أما في عام ١٩٦٨ فقد ارتفعت أسعار الفائدة لتصبح ٤,٢٥% للقروض الصناعية، و ٣,٢٥% للقروض الزراعية، و ٥,٧٥% للقروض التجارية وقد تمايزت القروض والفوائد المطبقة، وذلك بهدف تمييز القطاعات عن بعضها و إعطاء الدعم المباشر للقطاع الزراعي بعد عمليات الإصلاح الزراعي.

٣ — ٧ — النقد والإصلاح النقدي في سورية:

بدأت مرحلة الإصلاح الاقتصادي في سورية بعد عام ٢٠٠٠ عندما تسلم الرئيس بشار الأسد رئاسة الجمهورية في ١٧/٧/٢٠٠٠ وقد ألقى خطاباً هاماً عند أداء القسم الدستوري حدد فيه ملامح المرحلة المقبلة وكانت هذه الملاحظات بمثابة عنوان جديد للمرحلة المقبلة بحيث بدأت عمليات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأهم ما جاء في خطاب القسم:

١ — طرح أفكار جديدة أو تطوير أفكار قديمة بحيث تساهم هذه الأفكار في حل مشكلاتنا أو مصاعبنا الراهنة أو بهدف تطوير الواقع الراهن، وكان الرئيس يهدف من وراء هذه الأفكار طرح صيغ عمل جديدة، وقد ظهرت دعوة الإصلاح الاقتصادي استجابة لذلك^(٢).

٢ — ضرورة وضع استراتيجية عامة للتطوير تكون إطاراً محدداً للخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٣ — الشفافية والوضوح والصدق في التعامل وضرورة خلق الظروف الملائمة للشفافية استناداً للقيم والأعراف والتقاليد التي تشكل الأرضية المناسبة لها.

(١) المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٧، ص ٥٠٠-٥٠١-٥٠٢.

(٢) الرئيس بشار الأسد: خطاب القسم، دمشق ١٧/٧/٢٠٠٠ دمشق ص ٢ — ٣.

- ٤ — المشاركة الفعالة لكل الجهات والمؤسسات والفئات والشرائح لإيجاد الحلول العلمية والمنطقية لمشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال فريق العمل الواحد الذي يعمل بشكل جماعي لإنجاز الأهداف المحددة.
- ٥ — إعادة بناء الأجهزة الرقابية وتفعيل دورها لكي تكون أدوات توجيه وإرشاد والكشف عن الخطأ قبل حدوثه.
- ٦ — التأهيل والتدريب ورفع كفاءة العاملين بشكل مستمر بحيث يساهم ذلك في سرعة إنجاز الأعمال وزيادة الإنتاجية وتحسين الأداء.
- إن هذه الأفكار التي طرحها الرئيس كانت دعوة واضحة باتجاه الإصلاح، وبعد ذلك التاريخ باشرت المجموعات الفكرية والحكومة بدراسة الخيارات الممكنة وتم إقرار برنامج للإصلاح الاقتصادي في عام ٢٠٠٢، لكن عمليات الإصلاح قد باشرت إجراءاتها في عام ٢٠٠٠ وذلك بإصدار القوانين والتشريعات التي أعادت تنظيم الحياة الاقتصادية. وما يهمننا في هذا المجال الإصلاح النقدي.

٣ — ٧ — ١ — قانون النقد الأساسي:

كانت سورية تعمل بقانون النقد الأساسي رقم ٨٧ لعام ١٩٥٣ وقد أوقف العمل بهذا القانون عدة مرات، وقامت السلطات الاقتصادية بإدخال بعض التعديلات الإدارية عليه، أي لم تعدله وإنما أخذت الصلاحيات من مجلس النقد والتسليف وأودعتها في اللجنة الاقتصادية، ويكون بذلك قد غاب مجلس النقد والتسليف وبقيت بعض فقرات القانون سارية المفعول. وفي عام ٢٠٠١ بدأت الأبحاث والدراسات لتطوير هذا القانون الذي مضى عليه أكثر من ٥٠ عاماً وبالفعل تمت المشاركة بين الحكومة والخبراء والمختصين وعدل هذا القانون بقانون جديد هو القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ والذي تضمن الفصول التالية:

- ١ — حدد الباب الأول من القانون صلاحيات ومهام مجلس النقد والتسليف وآلية تحديد أعضائه كسلطة نقدية عليا تقوم بالإشراف على المصارف وتحدد معالم السياسة النقدية.

٢ — حدد الباب الثاني أحكام النقد والإصدار والتغطية النقدية حيث حدد نسبة التغطية بالذهب أو القطع الأجنبي بما يعادل ٤٠% من مجموع عناصر التغطية إضافة إلى الأسناد العامة وتسليف القطاعات الاقتصادية.

٣ — حدد الباب الثالث الأحكام الناظمة لعمل مصرف سورية المركزي كمؤسسة مالية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، يتولى تنفيذ السياسة النقدية التي يرسمها مجلس النقد والتسليف^(١).

٤ — حدد الباب الرابع مبادئ وأسس تنظيم مهنة الصيرفة، منذ التأسيس وحتى إغلاق المصرف بما فيها رأس المال ومجلس الإدارة والاحتياطات والمراقبة وتنفيذ قرارات المصرف المركزي وغيرها وذلك بهدف ضبط المصارف العامة والخاصة لكي تتكون مؤسسات مالية منظمة تحقق الثقة للمودع والمقترض بأن واحد.

٥ — حدد آخر الفصول الناظمة للصيرفة أعمال مفوضية الحكومة لدى المصارف، حيث حدد هذا الفصل آلية الرقابة المصرفية وتعاون المصارف مع المفوضية لضبط أي عملية غش أو مخالفة للأنظمة والقوانين، الأمر الذي يؤدي لرفع درجة الثقة بالنظام المصرفي السوري.

إن هذه الفقرات والمواد الواردة في القانون ركزت على جميع النواحي النقدية والمصرفية وعلى الرقابة بحيث تؤدي في النهاية لاستقرار قيمة النقد وتطوير الأعمال والخدمات المصرفية.

٣ - ٧ - ٢ — تشريعات المصارف:

باشرت سورية في الإصلاحات المصرفية منذ عام ٢٠٠٠ حيث أصدرت القانون ٢٨ لعام ٢٠٠١ والذي قضى بتأسيس المصارف الخاصة، وكان باكورة الإصلاحات المصرفية لأنه في السابق تم تأميم المصارف الخاصة، وحظرت الأنظمة والقوانين على القطاع الخاص العمل في المجال المالي والمصرفي وتالت بعد هذا القانون مجموعة من الإجراءات والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي وأهمها:

(١) قانون النقد الأساسي: دمشق مصرف سورية المركزي، دمشق ٢٠٠٢ ص ٣٠.

١ — المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ القاضي بإحداث المصارف الإسلامية، لأن القانون ٢٨ لعام ٢٠٠١ لم يلحظ تأسيس مصارف إسلامية، لذلك صدرت تشريعات خاصة بالمصارف الإسلامية.

٢ — المرسوم التشريعي رقم ٣٤ لعام ٢٠٠٥ الخاص بسرية العمل المصرفي وهو تعديل للمرسوم ٥٩ لعام ٢٠٠٤ الذي نظم السرية المصرفية.

٣ — المرسوم التشريعي رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٥ الذي نظم عملية مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، لأن لجنة المصارف الدولية فرضت على مصارف الدول النامية محاربة تبييض الأموال ومحاربة الجماعات الإرهابية من التعامل مع المصارف، وذلك بهدف تنظيم العمل المصرفي ومراقبته بشكل واضح.

٤ — المرسوم التشريعي رقم ١٥ لعام ٢٠٠٧ القاضي بإحداث مصارف تعني بالتمويل الصغير والمتناهي الصغر، وذلك بهدف إكمال بنية العمل المصرفي من جهة، وتشجيع المصارف للعمل في هذا القطاع ودعم المؤسسات الصغيرة، نظراً لدورها في التنمية وتشغيل العاطلين عن العمل.

٥ — المرسوم التشريعي رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٦ القاضي بإحداث مؤسسات ومكاتب الصرافة حيث نظم هذا العمل تصريف وتحويل العملات الأجنبية من وإلى سورية وباشرت شركات عديدة العمل بصرافة العملات الأجنبية في سورية.

٦ — القانون رقم ٣٤ لعام ٢٠٠٨ الذي أجاز للمؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية تسجيل مكاتب تمثيل لها في سورية، وذلك بهدف تسهيل العمل المصرفي للمواطنين السوريين الراغبين باستمرار علاقاتهم مع مصارف أجنبية، أو تسهيل ذلك للمغتربين والأجانب الذين يرغبون بالاستثمار في سورية مع استمرار علاقاتهم المصرفية مع المصارف الأجنبية.

إن هذه التشريعات بما تحمله من معانٍ مصرفية تؤسس لعمل مصرفي متميز ومتطور في سورية، يقوم على الأسس القانونية الصحيحة.

لقد ساهمت هذه التشريعات بتأسيس المصارف التالية:

أ - المصارف التقليدية:

- ١ - بنك بيمو السعودي الفرنسي.
- ٢ - المصرف الدولي للتجارة والتمويل.
- ٣ - بنك سورية والمهجر.
- ٤ - بنك عودة - سورية.
- ٥ - البنك العربي سورية.
- ٦ - بنك بيلوس سورية.
- ٧ - بنك سورية والخليج.
- ٨ - بنك الأردن سورية.
- ٩ - فرانسبنك سورية.
- ١٠ - بنك الشرق.
- ١١ - بنك قطر الوطني.

ب - المصارف الإسلامية:

- ١ - بنك سورية الدولي الإسلامي.
- ٢ - بنك الشام الإسلامي.
- ٣ - بنك البركة الإسلامي.

ج - المصارف الحكومية:

- ١ - المصرف التجاري السوري.
- ٢ - المصرف الصناعي.
- ٣ - المصرف العقاري.
- ٤ - المصرف الزراعي التعاوني.
- ٥ - مصرف التسليف الشعبي.
- ٦ - مصرف التوفير.

وبذلك يصل عدد المصارف العاملة في سورية حتى عام ٢٠١٠ حوالي ٢١ مصرفاً، وما زالت طلبات التأسيس مستمرة لتأسيس مصارف خاصة جديدة تقليدية وإسلامية بحيث من المتوقع أن يصل العدد خلال سنتين إلى ٣٠ مصرفاً تجارياً.

٣ - ٧ - ٣ - تنظيم المؤسسات المالية:

استكمالاً لتنظيم العمل المالي والمصرفي في سورية، فقد صدرت تشريعات أخرى نظمت العمل في قطاعي التأمين وأسواق المال وذلك بهدف توفير الفرص المناسبة للاستثمار المصرفي من جهة، واستثمار الأموال في القطاع الخاص من جهة ثانية. إضافة إلى ذلك العمل المصرفي قد لا يكون كافياً لتشجيع الاستثمار وتطوير الخدمات المالية المصرفية لذلك صدرت التشريعات التالية:

- ١ - القانون رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٥ القاضي بإحداث هيئة متخصصة تتولى الإشراف على تأسيس الأسواق المالية ومراقبة عمل كل سوق مالي في سورية^(١).
- ٢ - القانون رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٦ القاضي بإحداث سوق للأوراق المالية في دمشق سمي (سوق دمشق للأوراق المالية) يهدف هذا القانون لتنظيم جميع العمليات المتعلقة بإصدار وطرح وتداول وتسوية وانتقال ملكية الأوراق المالية.
- ٣ - القرار رقم ٣٩٤٢ لعام ٢٠٠٦ القاضي بترخيص العمل لشركات الوساطة المالية للعمل في سوق دمشق للأوراق المالية كوسيط بين المضاربين والسوق. إن هذه التشريعات كانت قد مهدت السبيل لتأسيس وانطلاق سوق دمشق للأوراق المالية خلال العام ٢٠٠٩ في سورية، لقد ساهمت هذه السوق بتنظيم المضاربة المالية والإشراف على الشركات المساهمة وتنظيم آلية عملها بعد أن كانت لا تخضع للتداول العلني، وكان المساهمون آنذاك غير قادرين على بيع أسهمهم بشكل علني وحسب القيمة السوقية.

أما في مجال التأمين فقد سيطرت شركة واحدة طوال العقود السابقة على سوق التأمين هي الشركة السورية للتأمين وهي شركة حكومية، واستكمالاً لتطوير هذا القطاع فقد صدرت التشريعات التالية:

- ١ - القانون رقم ٦٨ لعام ٢٠٠٤ القاضي بإحداث هيئة الإشراف على التأمين حيث أوكل القانون لهذا الهيئة تنظيم قطاع التأمين للشركات العامة والخاصة وتنظيم فروع التأمين وتحديد البدلات والتعويض في حال حصول الضرر وتكون هذه

(١) قانون هيئة الأوراق المالية، هيئة الأوراق المالية دمشق ٢٠٠٩ ص ٦.

الهيئة الحكم بين الشركات والمستأمنين بحيث يؤدي ذلك لتطوير العمل التأميني وأحكام الرقابة عليه من قبل الهيئة.

٢ — القانون رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ القاضي بإحداث شركات التأمين، مما فيها مؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي.

لقد باشرت عدة شركات خاصة عملها في سورية حيث بلغت ٦ شركات تأمين تقليدي وشركتي تأمين إسلامي، الأمر الذي أدى للنشاط التجاري في قطاع التأمين وازدياد حركة التأمين وتعويض الضرر الأمر الذي انعكس إيجاباً على قطاعات الإنتاج المادي والخدمي وزاد من درجة الثقة بالعمل الإنتاجي نتيجة تعويض الأضرار.

مما تقدم نلاحظ بأن الإصلاح النقدي الذي بدأ عام ٢٠٠١ بقانون المصارف الخاصة أدى للتنظيم النقدي وتنظيم قطاع المصارف وقطاع التأمين وقطاع الأسواق المالية والصيرفة وتحويل العملات وحتى تمويل الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر، الأمر الذي أدى لزيادة حجم هذه الخدمات في الاقتصاد السوري، فقد ازداد حجم قطاع المال والتأمين من ٢% عام ٢٠٠٠ إلى ٥% في عام ٢٠٠٩ أي ازداد حجم الناتج في هذا القطاع من ٣٣,١ مليار ليرة عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٧,٣ مليار ليرة في عام ٢٠٠٩ أي ازداد بمعدل ٣٨٠%^(١).

وما زال هذا القطاع بحاجة للتطوير لكي يخدم قطاعات الاقتصاد السوري بدرجة عالية.

(١) المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠١٠ المكتب المركزي للإحصاء دمشق ٢٠١٠ ص ٤٧٠.

الفصل الرابع

قيمة النقود وتقلبها

تمهيد:

كانت النقود حدثاً هاماً في تاريخ البشرية حيث تخلصت من مشاكل وعيوب نظام المقايضة، وساعدت الأفراد والمنتجين على المبادلة والتسويق دون صعوبات. لكنه سرعان ما حصلت بعض الآثار غير الإيجابية في التعامل النقدي، مثل غش الدراهم، وتخفيض الأوزان، والتلاعب بالعملة وغيرها، إلا أن هذه التلاعبات في ظل النظام الذهبي كانت غير قابلة للإخفاء، وتظهر بسرعة. أما في ظل قاعدة الائتمان أو القاعدة الورقية فأصبح من غير الممكن القيام بغش النقود لأنها أصبحت مصنوعة من الورق، وقد اعتبر المتعاملين هذه القاعدة أفضل من الذهب لأنها لا تسمح للحكام بعمليات الغش، ولكن سرعان ما ظهر الفائض النقدي (زيادة الإصدار) الأمر الذي أثر على قيمة النقود، وتأثر المستوى العام للأسعار.

فالسؤال المطروح الآن هو: ما معنى قيمة النقود، وكيف تتقلب صعوداً أو هبوطاً؟ وما معنى القوى الشرائية للنقود؟ وما هي الآثار الناجمة عن تقلبات الأسعار؟

٤ - ١ - قيمة النقود والقوة الشرائية:

عند دراسة وظائف النقود لاحظنا بأن النقود تقوم بدور مقياس للقيمة ومعيار للسعر، أي تقيس جميع القيم المادية في الاقتصاد، فإذا أردت التعرف على قيمة السيارة فإنك تدرس ما تتضمنه هذه السيارة من الحديد والنحاس والأسلاك والبلاستيك... وعند دراسة قيمة الحديد نعود إلى قيمته وكيف تحددت هذه القيمة..؟ بعد التعرف على قيمة كل مادة دخلت في إنتاج السيارة نستطيع القول: بأن قيمة السيارة تعادل ٨٥٠ ألف ليرة سورية.

إن قيمة السلع لا تبقى ثابتة، بل تتبدل وتتغير استناداً لتغير التكلفة أو تغير قيمة النقود، ومن ثم فإن قيمة النقود تعني:

«قدرة النقود على أن تتبادل في السوق مقابل كمية محددة من السلع والخدمات، أي قوتها الشرائية»^(١).

كما ويرى الدكتور زهير شامية بأن قيمة النقود:

«القوة الشرائية لوحدة النقود، أي مدى الهيمنة والسلطان لوحدة النقد في المبادلات، على كمية السلع والخدمات المختلفة»^(٢).

نلاحظ من خلال التعريفين السابقين: بأن قيمة النقود يعبر عنها بالقوة الشرائية، فإذا ارتفعت الأسعار لسبب ما وبقيت النقود على حالها انخفضت قيمة النقود فكيف نأخذ هذه الناحية بعين الاعتبار؟

استناداً لذلك يمكن تحديد قيمة النقود عند ارتفاع الأسعار، هل تبقى ثابتة أم تتغير، وهل تتحدد بمعزل عن الأسعار والتضخم؟

بالطبع تتحدد قيمة النقود من خلال الأسعار وانطلاقاً من ذلك نعرف نحن قيمة النقود كما يلي:

«هي القوة الشرائية للوحدات النقدية وقدرتها على المبادلة في السوق بكميات محددة من السلع والخدمات بغض النظر عن تذبذبات الأسعار».

إن ربط القوة الشرائية للنقود بقدرتها على المبادلة في السوق يعني أن ارتفاع الأسعار قد يؤثر على هذه القدرة، فقد ترتفع قيمة النقود وتبقى الأسعار على حالها، وقد تنخفض قيمة النقود وتبقى الأسعار على حالها، واستناداً لذلك يظهر لدينا خاصيتين لقيمة النقود:

أ — القدرة الشرائية: وتعني ما تشتريه وحدة النقد من سلع وخدمات خلال العام دون تبدل، فإذا انخفضت قيمة النقود ينخفض عدد الوحدات التي تشتريها هذه

(١) زينب عوض الله، محمد أسامة الغولي: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٣ ص ٢٠٩.

(٢) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٨٣.

الوحدة، فإذا كانت الليرة السورية تشتري متراً من القماش وبعد سنة ارتفع السعر فأصبحت تشتري نصف متر بدلاً من المتر، هذا يعني (تبدل القوة الشرائية لوحة النقد).

ب — تحركات الأسعار: قد ترتفع الأسعار نتيجة انخفاض قيمة النقود، وقد ترتفع الأسعار نتيجة ارتفاع تكلفة المنتجات وخاصة المستوردة، فإن ذلك سيؤدي لانخفاض قدرة النقد على الشراء أي ارتفاع السعر بفضل عوامل غير نقدية أدى لانخفاض القوة الشرائية رغم الثبات النسبي لقيمة النقود داخلياً.

إن هذه الخصائص قد لا تنفصل عن بعضها وتترابط بشكل متين بحيث لا نستطيع معرفة أسباب تراجع القوة الشرائية، هل يعود ذلك لتدني قيمة النقود أم لتغير التكلفة ومن ثم السعر؟ أم لعوامل أخرى غير معروفة؟

بالطبع يرتبط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي من خلال الاستيراد والتصدير، وبالتالي إذا كانت قيمة النقود الوطنية مستقرة للقيمة للنقود الأجنبية، فإن ارتفاع سعر سلعة أجنبية كالقماش مثلاً سوف يؤثر على قيمة العملة الأجنبية وعلى قيمة العملة الوطنية لأن المستورد سوف يستخدم هذه السلعة في إنتاج الألبسة التي قد ترتفع قيمتها رغم عدم تغير قيمة العملة الوطنية، فالعلاقة بين السعر وقيمة العملة الوطنية تكاد تكون قوية لدرجة يصعب معها فصلهما عن بعضهما البعض. فكيف يمكن قياس العلاقة بين الأسعار وقيمة النقود؟

وهل تؤثر الأسعار على قيمة النقود سلباً أم إيجاباً؟

٤ — ٢ — قيمة النقود ومستوى الأسعار:

تحمل كل سلعة قيمتان، قيمة استعمالية، وقيمة تبادلية أو كما يقال: (قيمة ذاتية وقيمة موضوعية)، تعبر القيمة الاستعمالية عن قدرة السلعة على إشباع الحاجات، فنحن نشترى الخبز لكي نأكله، ونشترى الثياب لكي نلبسها وهكذا..

أما القيمة التبادلية للسلعة فتظهر عند مبادلة سلعة مقابل سلعة أو عند بيع السلع في السوق، فالمنتج الذي يقدم السلع للسوق إنما يريد الحصول على قيمتها التبادلية.

يتحدد السعر في السوق استناداً لعاملي العرض والطلب وبالتالي يتضمن السعر كمتغير اقتصادي الخصائص التالية:

- أ — السعر هو انعكاس للقيمة التي تتضمن التكلفة والربح.
- ب — يتحدد السعر في أي اقتصاد استناداً للكميات المعروضة (الإنتاج) والكميات المطلوبة (الاستهلاك)، أي قد يرتفع أو ينخفض عن القيمة.
- ج — تلعب العوامل الاجتماعية والاقتصادية دوراً هاماً في تحديد السعر فالدخل وحجم الإنفاق والتشغيل يؤثران في السعر.
- د — يؤدي السعر لتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، فإذا ارتفع السعر ينخفض الاستهلاك وينخفض معه الإنتاج وبالمقابل، إذا انخفض السعر يزداد الاستهلاك ويزداد معه الإنتاج.

يتضح لنا من خلال مفهوم السعر وخصائصه بأن الاقتصاد الوطني ينعكس في السعر، فالسعر يحدد العرض والطلب ويؤثر على الدخل ويتأثر بالدخول، ومن ثم تؤثر الأسعار على قيمة النقود، لأنه عند ارتفاع الأسعار سوف تنخفض قيمة النقود وبالمقابل عند انخفاض السعر ترتفع قيمة النقود^(١).

إن جوهر العلاقة بين السعر والنقد يتركز في القيمة التي هي من وجهة نظر الاقتصاد السياسي مجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، فالتكلفة مثلاً قد لا تشكل ٥٠% من قيمة السعر وقد تزيد عن السعر لذلك تظهر السياسة بمفهومها الكبير كمحدد لهذا السعر، فقد ترغب الدولة بمساعدة المنتجين فتزيد لهم الأرباح فتزداد الأسعار، وقد ترغب الدولة بمساعدة المستهلكين فتخفض الأرباح فتتخف الأسعار.

إذاً تكون العلاقة عكسية بين الأسعار وقيمة النقود، أي إذا ارتفع المستوى العام للأسعار انخفضت قيمة النقود، وبالمقابل إذا انخفض المستوى العام للأسعار ارتفعت قيمة النقود، ولكن يجب ألا يفهم من هذه العلاقة أن كل متغير يعمل بمفرده ومستقل عن الآخر، بل هما تعبيران مختلفان لحقيقة واحدة هي (مبادلة السلع بالنقود) والحقيقة الواحدة لا تكون سبباً وأثراً في آن واحد.

(١) كارل هاينس تينرت: معجم الاقتصاد، مطبعة برلين للاقتصاد، برلين ١٩٨٦ ص ٤١٩ (باللغة الألمانية).

إن الاقتصاد النقدي الحديث وتطور أسواق المال والمبادلات يوضحان حقيقة العلاقة بين قيمة النقود والأسعار حتى أصبحت هذه الحقيقة بمثابة بديهة لكل مواطن في الظروف الراهنة.

٤ - ٣ - قياس تغيرات قيمة النقود:

تبدل قيمة النقود من فترة لأخرى وتختلف من فترة الركود إلى فترة التضخم. وحتى نستطيع قياس تغيرات هذه القيمة لا بد من استخدام الأرقام القياسية، ولما كانت القوة الشرائية للنقود عبارة عن مقلوب مستوى الأسعار، فإنه من خلال دراسة تطور الأسعار يمكن أن نحدد قيمة النقود وتطورها خلال فترة زمنية معينة. ويقصد بالأرقام القياسية «سلسلة من الأرقام تعبر عن التغيرات التي تلحق بظاهرة معينة خلال فترات متلاحقة مقارنة بما كانت عليه في بداية فترة الدراسة». أما السلسلة الزمنية «هي متتالية من المشاهدات مرتبة وفق حدوثها في الزمن»^(١).

فقد ندرس الصادرات في الاقتصاد وقد ندرس درجات الحرارة، وقد ندرس تطور الأسعار لمجموعة من السلع لعدة سنوات.

كما ويقصد بالأرقام القياسية للأسعار «سلسلة من الأرقام تبين التغيرات النسبية التي طرأت على المستوى العام خلال فترة أو فترات مختلفة بالقياس إلى ما كان عليه ذلك المستوى في فترة سابقة تتخذ أساساً للقياس أو قاعدة للمقارنة ويطلق عليها فترة الأساس (سنة الأساس)^(٢).

واستناداً لما تقدم من تعاريف ومفاهيم يمكن اختصارها في تعريف سهل ومبسط يقول:

الرقم القياسي هو مقياس إحصائي يبين التغيرات التي تطرأ على ظاهرة ما، أو على مجموعة من الظواهر المترابطة خلال فترة زمنية»^(٣).

(١) محمد صبحي أبو صالح، عدنان محمد عوض: مقدمة في الإحصاء، دار المسيرة عمان ٢٠٠٥ ص ٤١٠.

(٢) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٨٧.

(٣) عدنان حميدان - فريد الجماعوني - عمار ناصر آغا - منذر عواد: مبادئ الإحصاء، منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٤، ص ٣٦٣.

ولكي نقوم بتركيب وحساب الأرقام القياسية للأسعار يجب علينا اتباع الأسس والقواعد التالية:

١ — لا يمكن للجهات الإحصائية أو للمكتب المركزي للإحصاء دراسة تطور جميع السلع والخدمات لأنها تتجاوز عشرة آلاف سلعة وهذا الأمر يستدعي حصر هذه السلع ووضعها في سلاسل يصعب ضبطها وتدقيقها لذلك يمكن اختيار مجموعة من السلع بحيث تمثل بقية السلع وعادة ما يطلق عليها (سلة السلع) تمثل جميع القطاعات أصدق تمثيل وأحياناً يطلق عليها (سلة أسعار المستهلك) عند دراسة التضخم أو الركود.

إذاً يجب علينا اختيار عينة من السلع تمثل جميع السلع الموجودة في الاقتصاد بحيث يعكس الارتفاع أو الانخفاض في هذه السلع الارتفاع أو الانخفاض في أسعار السلع الأخرى.

٢ — تحديد سنة الأساس بدقة بحيث تكون سنة عادية ليس فيها من الحوادث الطارئة أو المواسم الرديئة، أو الأحداث السياسية والاجتماعية المتقلبة وغيرها.

٣ — يجب أن ننسب التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة مع سنة الأساس من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\text{سعر السلعة في سنة المقارنة}}{\text{سعر السلعة في سنة الأساس}} \times 100$$

فإذا كان سعر السيارة في سنة الأساس ١٢٥٠٠٠٠ ليرة وارتفعت بعد سنتين أو ثلاثة إلى ١٥٠٠٠٠٠ ليرة فيكون الرقم القياسي للسيارة:

$$\text{الرقم القياسي للسيارة} = \frac{1500000}{1250000} \times 100 = 120\%$$

هذا يعني أن سعر السيارة قد ارتفع ٢٠% عن سنة الأساس.

٤ — نحول الأسعار الحقيقية لجميع السلع إلى أسعار مئوية خلال سنة الأساس وخلال سنة المقارنة ثم نجمع السعر المئوي لجميع السلع ونقسمه على عدد السلع فنحصل على متوسط الأسعار كما في الجدول التالي:

السلع	سنة الأساس ٢٠٠٥		سنة المقارنة ٢٠١٠	
	السعر الحقيقي	السعر المتوي	السعر الحقيقي	السعر المتوي
١	٢٥	١٠٠	٣٥	١٤٠
٢	٥٠	١٠٠	٧٥	١٥٠
٣	١٥٠	١٠٠	٣٠٠	٢٠٠
٤	٧٥٠	١٠٠	٩٥٠	١٣٠
٥	٣٥٠	١٠٠	٤٠٠	١١٤
٦	٢٠٠	١٠٠	٢٥٠	١٢٥
٧	٢٥٠	١٠٠	٣٠٠	١٢٠
٨	١٠٠	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠
المجموع		٨٠٠		١١٧٩

$$١٠٠ = \frac{٨٠٠}{٨} = \text{الرقم القياسي لعام ٢٠٠٥}$$

$$١٤٧ = \frac{١١٧٩}{٨} = \text{الرقم القياسي لعام ٢٠١٠}$$

أي أن الأسعار ارتفعت بنسبة ٤٧% عن عام ٢٠٠٥ وهي مؤشر عن حالة التضخم التي يمر بها هذا الاقتصاد وهو من المعدلات المرتفعة لأنه بالمقابل سوف تنخفض قيمة النقود بمقدار ٤٧% أي أن وحدة النقد أصبحت غير قادرة على شراء نفس السلعة في السابق.

إن هذه الطريقة لا تميز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية لذلك اقترح الإحصائيون إضافة ما يسمى بالوزن النوعي لكل سلعة لأن سلعة الخبز أو البطاطا ذات أهمية أكبر بالنسبة للفقير من الغني لأنه لم يستطع إشباع كافة احتياجاته من خلال الدخل الذي يحصل عليه. فإذا أعطيت كل سلعة وزناً معيناً يتناسب مع حاجة الأفراد لها تصبح هذه الطريقة (طريقة الأرقام القياسية المرجحة) فيصبح الجدول السابق كما يلي:

السلع	سنة الأساس ٢٠٠٥		سنة المقارنة ٢٠١٠	
	السعر الحقيقي	السعر المتوي × الوزن	السعر الحقيقي	السعر المتوي × الوزن
١	٢٥	٨٠٠ = ٨ × ١٠٠	٣٥	١١٢٠ = ٨ × ١٤٠
٢	٥٠	٥٠٠ = ٥ × ١٠٠	٧٥	٧٥٠ = ٥ × ١٥٠
٣	١٥٠	٣٠٠ = ٣ × ١٠٠	٣٠٠	٦٠٠ = ٣ × ٢٠٠
٤	٧٥٠	٢٠٠ = ٢ × ١٠٠	٩٥٠	٢٦٠ = ٢ × ١٣٠
٥	٣٥٠	٣٠٠ = ٣ × ١٠٠	٤٠٠	٣٤٢ = ٣ × ١١٤
٦	٢٠٠	٥٠٠ = ٥ × ١٠٠	٢٥٠	٦٢٥ = ٥ × ١٢٥
٧	٢٥٠	٢٠٠ = ٢ × ١٠٠	٣٠٠	٢٤٠ = ٢ × ١٢٠
٨	١٠٠	٦٠٠ = ٦ × ١٠٠	٢٠٠	١٢٠٠ = ٦ × ٢٠٠
المجموع		٣٤٠٠		٥١٣٧

إذا حسبنا مجموع الأوزان يكون:

$$٣٤ = ٦ + ٢ + ٥ + ٣ + ٢ + ٣ + ٥ + ٨$$

$$١٠٠ = \frac{٣٤٠٠}{٣٤} = \text{متوسط الأسعار المتوية المرجحة لسنة الأساس}$$

$$\%١٥١,٠٨ = \frac{٥١٣٧}{٣٤} = \text{متوسط الأسعار المتوية المرجحة لعام ٢٠١٠}$$

أي أن الأسعار ارتفعت عن عام ٢٠٠٥ بحدود %٥١,٠٨ بينما يلاحظ في الطريقة السابقة ارتفعت بنسبة %٤٧ وقد نتج هذا الفارق عن ترجيح السلع بالأوزان التي أعطيت لها.

إن قيمة النقود قد انخفضت بنسبة %٥١,٠٨ بينما في الطريقة السابقة انخفضت بنسبة %٤٧ هذا يعني أن قيمة النقود قد انخفضت أكثر حسب هذه الطريقة نظراً لترجيح السلع وطالما أن القوة الشرائية للنقود ارتبطت بالأسعار هذا يعني انخفاض أكثر في قيمة النقود.

يتضح مما سبق بأن الأرقام الإحصائية هي أداة إحصائية لقياس حركة الأسعار صعوداً أو هبوطاً أي توضح التغير النسبي في مستوى الأسعار، وبما أن مستوى الأسعار في هذا المثال هو متوسط مجموعة أسعار عدة سلع لذلك يمكن أن نتصور وجود عدة

متوسطات لأسعار السلع (مثل متوسط أسعار السلع الغذائية — سلع البناء — السلع الصناعية..). كما ويمكن أن نجد في الحياة العملية متوسط أسعار التجزئة — متوسط أسعار الجملة — متوسط إيجار المساكن — متوسط أسعار المواد التكنولوجية... وهكذا.

إضافة إلى ذلك فإن المستوى العام للأسعار حسب المثال السابق هو مجرد رقم تقريبي، أي ليس دقيقاً بشكل كامل ولا يعبر عن التضخم الحقيقي، بل هو مجرد حساب تقريبي لمستوى التضخم وارتفاع الأسعار، ولا يمكن اعتبار هذا المتوسط قريب من الدقة إلا إذا أخذنا جميع السلع والخدمات بشكل كامل وهذه عملية مستحيلة أن تمثل جميع السلع والخدمات في أي حساب للأسعار نظراً لزيادة عددها لذلك يكتفى أحياناً بعدة سلع تمثل القطاع بشكل دقيق وتعبر عن الحالة بشكل كامل.

٤ — ٤ — استقرار قيمة النقود:

بعد أن تعرفنا على قيمة النقود وعلى مستوى الأسعار والعلاقة بينهما يجب أن نحدد ما هي العوامل التي تؤثر على قيمة النقود؟ وهل قيمة النقود مفهوم أو متغير مستقل يؤثر على المتغيرات الأخرى ولا يتأثر بها؟ أم أنها متغير اقتصادي يؤثر ويتأثر بالعوامل الاقتصادية الأخرى؟ ثم يمكن التساؤل ما معنى الاستقرار في قيمة النقود؟ تتأثر قيمة النقود بالعوامل التالية:

١ — كمية النقود التي تصدرها السلطات النقدية يجب أن تتكامل وتنسجم مع كمية السلع والخدمات المنتجة، أي يجب على الدولة أن تحدد نسبة مثلى يمكن الاعتماد عليها لتحديد حجم الإصدار، هل نصدر النقود إلى السلع بحدود ٢٠% أم ٥٠% وأيهما أفضل، وهذا الأمر يختلف من بلد متقدم إلى بلد متخلف، وبالتالي يلعب حجم الإصدار النقدي دوراً هاماً في تحديد قيمة النقود واستقرارها.

٢ — سرعة تداول النقود، ويعبر عنها بجملة كم مرة تدور الليرة في الاقتصاد الوطني سنوياً، خمس مرات، سبع مرات، أم أقل من ذلك، وتتوقف سرعة التداول على مجموعة من العوامل أهمها عدالة توزيع الدخل وطريقة إنفاق هذا الدخل خلال فترة سنة، وسوف نشرحها لاحقاً بشكل مفصل.

٣ — الظروف الاقتصادية ويقصد بها حالة الرواج أو الكساد، حيث يزداد الإنفاق في حالة الرواج بينما ينخفض الإنفاق في حالة الركود، وبالتالي ترتفع قيمة النقود عندما ينخفض حجم الإنفاق (أي يدخر الأفراد الوحدات النقدية أو يجبرونها عن التداول) وبالمقابل في حالات الرواج يظهرها فتتخفيض قيمة النقود لأنها كثرت في السوق.

٤ — كمية السلع والخدمات: تصدر الدولة النقود لكي يتم تصريف السلع والخدمات المنتجة، فإذا انخفضت كمية السلع فلا داعي لإصدار النقد، وإذا توقف الإنتاج يفقد النقد مبرر وجوده، لذلك طالما زاد الإنتاج على الدولة زيادة الإصدار لزيادة حجم التصريف، وبالمقابل كلما انخفض حجم الإنتاج على الدولة تخفيض حجم التداول النقدي لكي لا تتأثر قيمة النقود.

٥ — توزيع الدخل: إن مهمة الدولة الأساسية هي العدالة في توزيع الدخل، لأن عدالة توزيع الدخل تعني زيادة حجم الإنفاق الأمر الذي يشجع على زيادة الإنتاج، وبالمقابل فإن سوء توزيع الدخل سوف يراكم الثروات لدى البعض فينخفض حجم الإنفاق فيحصل الركود. أي ترتفع قيمة النقود عندما يدخرها الأفراد أو تحجب عن التداول.

٦ — الادخار والاستثمار: إن زيادة حجم الادخار سوف تحجب النقود عن التداول فإذا لم يتحول الادخار إلى استثمار فإن الاقتصاد سوف يتجه للركود، أي سوف ترتفع قيمة النقود، وبالمقابل إذا توجه الادخار إلى استثمار سوف يزداد عرض السلع والخدمات ويحصل الرواج الأمر الذي يؤدي لتخفيض قيمة النقود. إن هذه العوامل المذكورة مع غيرها سوف تساهم في زيادة أو تخفيض قيمة النقود أو إن صح التعبير تساهم في استقرار قيمة النقود، فتلعب النقود دوراً هاماً في تحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني.

الباب الثاني

النظريات النقدية

سوف نتناول في هذا الباب تطور النظريات النقدية من خلال دراسة المدارس الاقتصادية وأهم أفكار كبار الاقتصاديين بخصوص النقد.

- النظرية الكمية في النقود وتطوراتها.
- النظرية الكينزية في النقود وتطوراتها.
- أفكار المدرسة النقدية.

الفصل الأول

النظرية الكمية في النقود

مقدمة:

تعتبر النظرية الكمية في النقود إحدى أهم الأفكار التي جاء بها الكلاسيك، لأنها ربطت بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، واستطاعت أن تفسر العديد من الظواهر الاقتصادية كالتضخم والركود والنمو وحركة انتقال الذهب بين الدول وتأثيره على جميع المتغيرات الاقتصادية في كل دولة. وتعود أفكار النظرية الكمية في جذورها إلى الاقتصادي الفرنسي جان بودان الذي نشر كتابه (الاقتصاد السياسي) عام ١٥٦٨ وأشار فيه للعلاقة بين تدفق الذهب والفضة من المستعمرات إلى إسبانيا وارتفاع الأسعار^(١). كما وأشار توماس من إلى الكيفية التي يؤدي فيها الفائض التجاري لارتفاع الأسعار في بريطانيا.

ثم أخذ عدد من الاقتصاديين من بعده بهذا التفسير أمثال دافيد هيوم وكانيتون وجون لوك خلال القرن السابع عشر، إلى أن جاء آدم سميث ودافيد ريكاردو وتبنوا هذه الفكرة وأسسوا لها من الناحية النظرية.

ويعتبر الفلاسفة العرب أمثال ابن خلدون وتقي الدين المقرئزي أول من أسس للعلاقة بين الذهب والفضة والمستوى العام للأسعار حيث أوضح المقرئزي أن زيادة النقود تؤدي إلى التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار.

ولكن مهما قيل وكتب فالعلم ليس له صبغة قومية هو ملك للجميع ويستفيدون منه، وأهم ما يميز النظرية الكمية تحليلها النقدي في أن زيادة كميات النقود تؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار.

(١) جورج نايهانز: النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ١٩٩٧ ص ٤٦.

١ - ١ - معادلة النظرية:

طور ريكاردو فكرة جان بودان في تحديد العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، عندما حلت النقود الورقية محل النقود المعدنية في بريطانيا في القرن التاسع عشر وحصل التضخم، لكن هذه النظرية بقيت مجرد أفكار عامة إلى أن جاء الاقتصادي الأمريكي إرفينج فيشر وصاغ معادلة النظرية عام ١٩١٧ وعرفت باسم معادلة التبادل أو معادلة فيشر كما يلي:

$$M \cdot V = T \cdot P$$

حيث ترمز: M = كمية النقود.

V = سرعة التداول النقدي.

T = كمية المبادلات.

P = المستوى العام للأسعار.

والمعادلة بهذه الصيغة ليست سوى بديهية من بديهيات الحساب، أي توضح بأن كميات النقود مضروبة بسرعة التداول تساوي لكميات المبادلات مضروبة بالمستوى العام للأسعار، أي كمية النقود هي متغير مستقل والأسعار متغير تابع^(١)، بينما سرعة التداول وحجم الإنتاج اعتبرهما النظرية متغيرات مستقلة، أي استطاعت النظرية أن تصل إلى فكرة مفادها «كلما ازدادت كميات النقود أدى ذلك لزيادة الأسعار» أي العلاقة طردية بين كميات النقود والأسعار، وبالمقابل يؤدي انخفاض كميات النقود لانخفاض المستوى العام للأسعار.

$$P = \frac{M \cdot V}{T}$$

أي أن مستوى الأسعار يتأثر بكميات النقود لأنه إذا ازدادت الكميات المنتجة وبقيت النقود على حالها تنخفض الأسعار، وبالمقابل إذا زادت كميات النقود وبقيت كميات التبادل نفسها ترتفع الأسعار.

(١) زينب عوض الله، أسامة محمد الغولي: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٣ ص ٢٢١.

١ - ٢ - شرح رموز النظرية:

عرفنا في معادلة النظرية ما معنى كل رمز من رموزها:

$$M \cdot V = T \cdot P$$

ولكن المطلوب التعرف على جوهر وطبيعة كل متغير من هذه المتغيرات لكي نحكم على العلاقة القائمة بين هذه المتغيرات.

كمية النقود (M):

يقصد بكمية النقود «مجموع النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي خلال فترة زمنية معينة (سنة) في الاقتصاد الوطني»^(١).

وتتكون النقود من العناصر التالية:

- ١ - كمية النقود المعدنية والورقية المصدرة (التي يصدرها المصرف المركزي).
 - ٢ - الودائع تحت الطلب: ويقصد بها الحسابات الجارية التي يودعها الأفراد لدى المصارف التجارية ويجري عليها حركة يومية (سحب - إيداع).
 - ٣ - الودائع الآجلة وودائع التوفير وهي مبالغ يودعها الأفراد لدى المصارف بقصد الاستثمار والحصول على منافع من وراء إيداعها.
- وترتبط كمية النقود الكتابية (الودائع بكافة أنواعها) بالتطور الاقتصادي الحاصل في كل دولة وفي توجهات السياسة النقدية بزيادة أو تخفيض حجم النقد في الاقتصاد حيث تسعى المصارف دائماً لزيادة حجم النقود الكتابية فتزداد حركة تعاملاتها لكن المصرف المركزي هو الذي يقيد هذه الحركة من خلال الاحتياطي القانوني الذي يفرضه على المصارف التجارية.

إن كمية النقود في أي اقتصاد ترتبط بحجم الناتج القومي من جهة وباتجاهات السياسة النقدية على زيادة أو تخفيض حجم النقد في الاقتصاد من جهة ثانية استناداً لحالة الاقتصاد من ركود أو رواج.

(١) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١٠٩.

سرعة التداول النقدي (V):

يقصد بسرعة التداول كما عرفها فيشر بأنها عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقود من يد إلى أخرى خلال فترة زمنية^(١).

أما سرعة تداول نقود الودائع فهي عدد المرات التي تدخل وتخرج فيها الحسابات المصرفية، ويرى فيشر أن سرعة تداول النقود ثابتة فهي مستقلة عن كميتها ولا تتأثر بها، فليس هناك في رأيه ما يدعو للاعتقاد بأن سرعة تداول النقود عند زيادة كمية النقود سوف تزداد أو تنقص بانخفاض كمية النقود، أي تتوقف سرعة التداول على مجموعة من العوامل أهمها:

- ١ — طريقة دفع الرواتب والأجور في القطاعين العام والخاص (شهرياً — سنوياً — أسبوعياً) فإذا كانت شهرياً هذا يعني ١٢ دورة، أسبوعياً ٥٢ دورة..
- ٢ — كثافة السكان كلما ازداد عدد السكان يزداد الطلب على النقد، لكنه يلاحظ في الدول الفقيرة رغم زيادة عدد السكان تنخفض دورات النقد.
- ٣ — الأعمال التجارية: كلما ازدادت الحركة التجارية البيع والشراء كلما ازداد عدد الدورات التجارية، وبالمقابل إذا حصل الركود تنخفض عدد الدورات التجارية.
- ٤ — سرعة إنتاج وتصريف السلع والخدمات: إن إنتاج السلعة وتوزيعها وتبادلها إلى الاستهلاك تعتبر دورة، وبالتالي كلما انخفض زمن الإنتاج والاستهلاك تزداد الدورات، إن دورة المواد الغذائية قد تصل إلى ٥٢ دورة بينما في صناعة البواخر قد تكون دورة واحدة (إنتاج باخرة واحدة في السنة).
- ٥ — سرعة وسائل الاتصال والمواصلات: كلما ازدادت وتطورت وسائل الاتصال كلما أدى ذلك لطلب النقد وإنفاقه، وكلما تطور النقل يزداد الاستهلاك والإنفاق وبالتالي تزداد دورات النقد في الاقتصاد.
- ٦ — عادات الدفع: ويقدم بها طريقة دفع الديون ودفع أثمان السلع بهدف التجارة وتسديد ثمن المشتريات نقداً أم تقسيطاً، وقد جرت العادة في سورية الدفع في كل يوم خميس بين التجار والدفع شهرياً للديون بين التجار والمواطنين وغيرها وجميع هذه العادات تؤثر على دورات النقد.

(١) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١٠٩.

إن مجموع هذه العوامل مقسومة على عددها يحدد لنا عدد دورات النقد، ففي فترات الرواج تزداد الدورات (إلى ٥ — ٨ دورات) وفي فترات الركود تنخفض إلى (٢ — ٣ دورات) وقد تزداد دورات النقد نتيجة لعوامل سياسية في حالات الاضطرابات حيث يشتري المواطنون كميات كبيرة، وفي حالات التفاؤل يشترون أو ينفقون على أمل الحصول على مبالغ في المستقبل.

٣ — كمية المبادلات (T):

ويقصد بها: مجموع السلع والخدمات المنتجة التي يتم التعامل بها بالنقود، أي تم بيعها وشراؤها خلال فترة السنة، ويضيف بعض الاقتصاديين الأوراق المالية وبالتالي تصبح كمية المبادلات «مجموع السلع والخدمات المنتجة والأوراق المالية التي يتم التعامل بها بالنقود خلال فترة معينة».

وتتوقف كمية المبادلات على العوامل التالية:

١ — كمية الموارد الاقتصادية التي يملكها المجتمع، فالمجتمع الذي يمتلك موارد كثيرة مثل المواد الأولية والمواد الزراعية والثروات الباطنية يكون لديه إمكانيات كبيرة للتصنيع وبالتالي زيادة كمية المبادلات بينما المجتمع الذي لا يملك الموارد تنخفض لديه الإمكانيات وينخفض حجم المبادلات.

٢ — حجم الإنتاج: ويقصد به جميع المنتجات والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال سنة فكلما ازداد حجم الناتج سوف تزداد المبادلات، وبالمقابل إذا انخفض الإنتاج سوف ينخفض حجم المبادلات ويتوقف حجم الناتج على الموارد التي يمتلكها المجتمع وعلى الأيدي العاملة وحركة التصنيع والاستيراد والتصدير وعدد السكان وغيرها من العوامل الاقتصادية.

٣ — الكفاية الإنتاجية: ويقصد بها قدرة المجتمع على زيادة الإنتاج وتخفيض النفقات من نفس الموارد التي يمتلكها، وتتوقف الكفاية الإنتاجية على أساليب الإنتاج المتبعة وعلى التقانات المتطورة، فكلما تطورت الآلات والتقانات كلما ازداد الإنتاج وازدادت الإنتاجية.

إن هذه العوامل تساهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية وتظهر منتجات جاهزة للبيع وهذا الأمر يتطلب وجود طلب بالمقابل لتصريف هذه المنتجات، لأنه إذا انخفض

الطلب يحصل الكساد ولا تباع السلع والخدمات وبالتالي تنخفض دورة النقد في المجتمع وتختل معادلة كمية النقود التي تحدث عنها فيشر.

٤ — مستوى الأسعار (P):

يقصد بالمستوى العام للأسعار «نسبة مئوية تعبر عن تطور الأسعار صعوداً أو هبوطاً وذلك من خلال المقارنة بين السنة المدروسة وسنة الأساس».

يقوم الإحصائيون بمحصر أسعار السلع في سنة الأساس ونسبها إلى ١٠٠% ثم دراسة الأسعار في العام القادم أو بعد سنتين أو خمس سنوات وتحديد معدلات الزيادة أو الانخفاض في الأسعار، كما مر معنا في قيمة النقود والمستوى العام للأسعار سابقاً.

لقد حددت النظرية العلاقة بين كمية النقود والأسعار بالعلاقة العكسية، أي كلما ازدادت كميات النقود ازدادت الأسعار وحصل التضخم، وبالمقابل إذا انخفضت كميات النقود انخفضت الأسعار وحصل الركود. أي أن النظرية الكمية درست علاقة النقود بالأسعار ووصلت إلى هذه النتائج دون الأخذ بعين الاعتبار لسرعة التداول النقدي وكميات الإنتاج.

١ — ٣ — فرضيات النظرية:

انطلقت النظرية الكمية في النقود من الدور الفعال للنقد في الاقتصاد واعتمدت على الأفكار الأساسية للمدرسة الكلاسيكية وأهمها:

١ — العرض يخلق الطلب الموازي له:

لقد ركزت أفكار المدرسة الكلاسيكية على العرض دون التركيز على الطلب لأن (قانون ساي) قانون المنافذ يفيد بأن كل إنتاج جديد سوف يجد الطلب المناسب له في السوق، لذلك على المنتجين زيادة الإنتاج وسوف يجدون في السوق الطلب المناسب لهذه المنتجات، ولعل اهتمام الكلاسيك بالعرض يقود لعدم توفر التقانات اللازمة لزيادة الإنتاج كما هو الحال اليوم، لذلك ركزوا على العرض أكثر من التركيز على الطلب، كما أن التركيز على العرض يقود لفكرة الكلاسيك في أن الطلب الكلي سوف يواجه العرض الكلي، ولما كان الطلب دالة في العرض، فإن العرض الكلي وحده هو الذي يتحكم بالحياة الاقتصادية.

٢ — يتحقق التشغيل الكامل تلقائياً:

اعتمدت فكرة التشغيل الكامل على فكرة قانون المنافذ (العرض يخلق الطلب الموازي له) أي طالما إذا زاد المنتجون الإنتاج سيجدون طلباً يواجه هذا العرض فإن التوازن سوف يتحقق بشكل تلقائي، ومعنى التلقائي هنا دون تدخل الدولة، أي زيادة الإنتاج سوف تجد المشترين وسوف يتم تصريف المنتجات وإعادة الإنتاج، وهكذا يتم البيع والشراء بهذه السرعة، مما يؤدي لزيادة فرص الاستثمار وتشغيل العمال وزيادة الأرباح للمنظمين، كما ويرى الكلاسيك بأن الإنتاج يستمر بالزيادة حتى يصل الاقتصاد إلى التشغيل الكامل وتستمر هذه الحالة في الاقتصاد.

٣ — ثبات سرعة التداول:

تفترض النظرية ثبات سرعة التداول النقدي لأن الاقتصاد وصل إلى التشغيل الكامل وسوف يستمر بهذه الحالة، أي طالما أن حالة التشغيل حالة سائدة فسوف تبقى عدد دورات النقود ثابتة في الاقتصاد خمس مرات أو ثلاث حسب الحالة. ولو أن الكلاسيك لم يفترضوا ثبات سرعة التداول النقدي لكانت المعادلة قد اختلفت، وكان الاقتصاد قد دخل في حالة تقلبات، وأثر الطلب على حالة العرض السائدة، وفشل قانوني ساي، وهذا ما حصل في الكساد الكبير عام ١٩٢٩،

٤ — استقلال حجم التجارة عن كمية النقود:

افتراض فيشر أن كمية المبادلات لا تتأثر بكمية النقود، أي أن المنتجين يقدمون إنتاجهم للسوق حسب مبدأ المنافسة الكاملة، وبالتالي لا يدرسون الطلب ولا يدرسون كمية النقود الموجودة، والسعر يتشكل بمعزل عن رغبات العارضين والطلبين وهذا الأمر يخدم غرض النظرية في أن كمية النقود هي التي تؤثر على الأسعار، فإذا ثبتنا سرعة التداول يجب تثبيت كمية المبادلات لكي تصدق تنبؤات المعادلة إلا في حالات استثنائية كما قال فيشر^(١).

(١) جورج نايهانز: النظرية الاقتصادية، مرجع سابق ص ٤١٤.

٥ — ارتباط الأسعار بالنقود:

افتترضت النظرية ارتباط الأسعار بالتغيرات في النقود، وقالت بأن زيادة الأسعار يرجع لكميات النقود فإذا زادت النقود زادت الأسعار، وسوف يحصل التناسب العكسي.

كما وافترضت النظرية بأن زيادة كميات النقود بحدود ١٠% سوف تزيد الأسعار بنفس النسبة ١٠%، وإذا انخفضت كمية النقود بحدود ١٥% انخفضت الأسعار بمقدار ١٥% أي تتغير الأسعار بنفس نسبة تغير النقود.

٦ — إدخال النقود الكتابية لا يؤثر على طبيعة المعادلة:

يرى فيشر بأن إدخال النقود الكتابية لن يؤثر على صيغة المعادلة بل يدعم توجهات النظرية كما يلي:

$$M \cdot V + M' \cdot V' = T \cdot P$$

حيث M' هي كمية النقود الخطية و V' هي سرعة تداول النقود الخطية.

$$P = \frac{M \cdot V}{T}$$

$$P = \frac{M \cdot V + M' \cdot V'}{T}$$

إن إدخال النقود الخطية في المعادلة لن يغير النسب والناتج، فالمستوى العام للأسعار يتأثر بكميات النقود المصدرة لأن النقود الكتابية تبقى مرتبطة بحجم الاحتياطي الذي يتوجب على المصارف الاحتفاظ به.

إن النظرية الكمية كانت ثورة في عالم الاقتصاد خلال فترة القرن التاسع عشر لأنها حلت مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار وأرجعته لعنصر النقد، لكن هذه النظرية عجزت عن إيجاد الحلول للمشاكل النقدية التي ظهرت في القرن العشرين، وخاصة أيام الكساد الكبير عام ١٩٢٩ — ١٩٣٣،

١ — ٤ — معادلة الأرصدة النقدية — معادلة كمبريدج:

انتهت فكرة إرفنج فيشر عند ثبات سرعة التداول النقدي، وثبات كمية المبادلات، وبالتالي عجزت النظرية عن مواجهة خصومها في تفسير ارتفاع الأسعار عن

طرق أخرى غير زيادة كمية النقود، لذلك طور ألفرد مارشال (١٨٢٤ - ١٩٢٤) فكرة النظرية بإدخال الدخل كمؤشر على إمكانية ارتفاع الأسعار أو ثباتها كما يلي: توضح المعادلة الجديدة العلاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من جهة، وبين الدخول النقدية للأفراد من جهة ثانية، أي يوجد نسبة معينة يحتفظ بها الأفراد للإنفاق.

ويرى مارشال: أن هناك نسبة معينة من الدخل يفضل الأفراد أن يحتفظوا بها على شكل نقد جاهز وتتناسب هذه النسبة مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة ربما تكون ٢٠% أو ٥٠% حسب الدخل. وتزداد هذه النسبة مع التطور الاقتصادي والاجتماعي نظراً لتطور حجم الاستهلاك.

إن معادلة الأرصدة النقدية تفسر التغيرات التي تطرأ على الأسعار من خلال تحليلها لجانب الطلب على النقود، فإذا احتفظ الأفراد بأرصدة نقدية كبيرة من دخولهم، يؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاج، وإذا احتفظ الأفراد بأرصدة نقدية منخفضة من دخولهم مع ثبات كمية النقود، يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة المستوى العام للأسعار.

الصيغة الرياضية للمعادلة:

$$L = M$$

حيث: L = الطلب على النقود.

M = كمية النقود.

$$L = L_1 + L_2$$

حيث: L_1 = الطلب على النقود لأغراض دخليية (الاستهلاك).

L_2 = الطلب على النقود لأغراض مالية (المضاربة)^(١).

$$L_1 = K Y$$

حيث: Y : الدخل النقدي.

K : النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها بصورة أرصدة نقدية سائلة.

(١) ناظم الشمري: النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر عمان ١٩٩٩ ص ٢٥٠ - ٢٥٣.

$$L_2 = K A$$

حيث: A: القيمة النقدية للأصول المالية.

وبالتعويض عن L_1 و L_2 في المعادلة الثانية نحصل على المعادلة التالية:

$$L = K Y + K A$$

وبالتعويض عن L في المعادلة الأولى يكون:

$$M = K Y + K A$$

ولو استبعدنا الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لأغراض مالية من

وضعهم يمكن اختصار المعادلة:

$$M = K Y$$

$$K = \frac{M}{Y}$$

بمعنى

أي أن الطلب على الأرصدة النقدية يساوي الأرصدة النقدية لشراء السلع

والخدمات مضروبة بالدخل النقدي.

أي أن مارشال يقرر: بأن البديل عن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية يمثل إنفاقها

على الشراء، وهذا الأمر سوف يزيد الناتج فيزداد الدخل وترتفع الأسعار.

وبالمقابل إذا احتفظ الأفراد بالسيولة ولم يشتروا السلع زاد عرض السلع

والخدمات وبالتالي تنخفض أسعارها وينخفض الناتج وتنخفض الأسعار.

أي أن النتيجة التي توصل إليها مارشال هي: إن زيادة كمية النقود لا تؤثر على

الأسعار، بل تفضيل الأفراد للسيولة (الاحتفاظ بالأرصدة النقدية) فكلما ازداد تفضيل

الأفراد للاحتفاظ بالأرصدة النقدية كلما زاد عرض السلع والخدمات وبالتالي انخفضت

أسعارها (انخفاض المستوى العام للأسعار) وبالمقابل إذا لم يحتفظ الأفراد بالأرصدة زاد

حجم الإنفاق فازداد الطلب على السلع والخدمات فيزداد الناتج ويرتفع المستوى العام

للأسعار.

١ - ٥ - أثر بيجو:

أرثر سيسل بيجو (١٨٧٧ — ١٩٥٩) هو أحد أبرز اقتصاديي جامعة كامبريدج تتلمذ على يد ألفرد مارشال وتابع بعده دراسة اقتصاد الرفاهة، وكتب في النقود والأسعار وغيرها.

تخضع قيمة النقود لدى بيجو كقيمة أي شيء للظروف العامة المتعلقة بالعرض والطلب ولذلك يدرس بيجو حاجة الأفراد للنقود وعرض النقود (الإصدار النقدي) ويرى أن احتفاظ الفرد بجزء من النقود حاضراً تحت يده إنما ينطوي على تضحية إيجابية من جانبه، أي أنفق أقل من دخله، وبالمقابل فإن عدم الاستهلاك هي تضحية سلبية، لذلك يركز بيجو على مقدار الدخل والقدر الذي يدخره الفرد من هذا الدخل^(١).

ويطلق بيجو اسم (الاحتياطي النقدي) على ذلك الجزء من الدخل الذي يحتفظ به الفرد في صورة سائلة وحسب رأيه يحتفظ الفرد بالنقود لثلاث حالات:

- أ — يستعمل هذا الجزء لأغراض الاستهلاك.
ب — يحتفظ بالدخل على شكل حقوق على النقد (استثمارات في المصارف) ودائع.
ج — الاستثمار في الإنتاج.

ويقارن بيجو بين استثمار الأموال أو الاحتفاظ بها للسلامة والضمان، وتمت المفاضلة بين هذين الخيارين حسب مبدأ المنفعة أي كلما ازداد حجم الإيراد تتناقص المنفعة المتحققة، لذلك يحاول إعادة توزيع النقود حسب المنفعة المتحصلة أي إذا زادت منفعة النقود بغرض الإنتاج أي ازدادت الأرباح سوف توجه الأموال للإنتاج، وإذا انخفضت الأرباح يوجه الفرد دخله للسلامة والضمان أي يزداد الاحتفاظ بالنقود.

كما يزداد احتفاظ الأفراد بالنقود لمستقبل النقود، فإذا توقع الأفراد انخفاض قيمتها في المستقبل يتخلون عنها بسهولة وإذا توقعوا انخفاض الأسعار يحتفظون بالنقود السائلة.

ويخلص بيجو إلى النتيجة التالية: إن معادلة النظرية الكمية لا تهتم بسرعة التداول واعتبرتها ثابتة، في حين يركز بيجو على النسبة التي يقرر الأفراد الاحتفاظ بها.

$$M.V = \frac{M}{K}$$

(١) عادل أحمد حشيش، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ٩٣.

أي أن كمية النقود مضروبة بسرعة التداول تساوي لكمية النقود مقسومة على الاحتياطي النقدي، ومن هنا تتعارض سرعة التداول مع الحصة التي يحتفظ بها الأفراد كاحتياطي نقدي، ومن هنا يصل بيجو إلى استنتاجين:

أ — كلما زادت النقود التي يحتفظ بها الأفراد كلما انخفضت سرعة التداول وانخفضت الأسعار (ارتفعت قيمة النقود) وبعد فترة يحصل الركود.

ب — إذا تخلى الأفراد عن الاحتفاظ بالسيولة فإن الإنفاق سوف يزداد وسوف ترتفع الأسعار ويحصل التضخم، وسوف يتوجه الأفراد لتخفيض الإنفاق ثانية فيحصل التوازن.. وهكذا.

وكانت الأمثلة التي تحدث عنها بيجو حالة ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى عندما حصل التضخم الكبير في الأسعار.

١ — ٦ — الانتقادات الموجهة إلى النظرية الكمية:

تعرضت النظرية الكمية في النقود لعدد من الانتقادات تركزت حول الفرضيات التي قامت عليها هذه النظرية، وهي فرضيات المدرسة الكلاسيكية إضافة لفرضيات معادلة التبادل والأرصدة النقدية التي تحدث عنها كل من مارشال وبيجو وغيرهم. وأهم هذه الانتقادات:

١ — تفترض النظرية الكمية أن كمية النقود هي المتغير المستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع، أي تؤدي زيادة كمية النقود لارتفاع الأسعار، في حين أثبت الواقع حالات معاكسة، أي إذا زادت سرعة التداول نتيجة توقعات الأفراد فإن الأسعار سترتفع دون زيادة كمية النقود، كذلك في حالات الاضطرابات تزداد عمليات الشراء ولا تزداد كميات النقود فترتفع الأسعار، وهناك حالات عديدة مثل زيادة الأجور — زيادة التكلفة — زيادة أسعار المستوردات وغيرها تؤدي لارتفاع الأسعار دون زيادة كمية النقود.

٢ — تفترض النظرية الكمية ثبات سرعة التداول النقدي، ولا يخفى ما في هذا الافتراض من خطأ ويعبر عن الواقع لأن سرعة التداول تعتمد على الحالة النفسية

وتوقعات المنظمين وظروف الاستيراد والتصدير وحالة البلد الاجتماعية والسياسية، وعادات الاستهلاك وغيرها، لأن سرعة التداول لا ترتبط بكميات النقود بل هي عامل آخر يرتبط بالتوقعات والظروف أي يمكن زيادة سرعة التداول النقدي دون زيادة كميات النقود فيؤدي ذلك لارتفاع الأسعار، مثال إذا توقع الأفراد ارتفاع أسعار العقارات فإنهم يشترون بالنقود المحتفظ بها الأراضي فتزداد سرعة التداول وترتفع الأسعار، علماً وأن كمية النقود في هذه الحالة بقيت على حالها.

٣ — تفترض النظرية زيادة كمية النقود بنسبة ١٠٪ فتزداد الأسعار بنسبة ١٠٪ والواقع أثبت عكس ذلك فقد تزيد الدولة حجم الإصدار النقدي، ولا تزداد الأسعار وتكون هذه الزيادة قد ذهبت على شكل احتفاظ بالنقود، وقد وضح كينز هذا الأثر فقال: قد لا يزداد الطلب في السوق في كل مرة يزداد فيها الإصدار النقدي لأن الطلب يتوقف على عوامل أخرى غير زيادة كمية النقود. إضافة إلى ذلك حدد الكلاسيك وظائف النقود كوسيلة للتداول، في حين تقوم النقود بوظيفة مدخر للقيمة والحاجة للسيولة.

٤ — افترض الكلاسيك ثبات حجم المبادلات نظراً لارتباط المبادلات بحالة التشغيل الكامل التي افترضوها وهي تتحقق بصورة تلقائية. إن حالة التشغيل الكامل هي حالة نظرية فقد تجد في كثير من الأحيان موارد إنتاجية عاطلة عن العمل، وعندما يرغب المنظمون بزيادة التشغيل نظراً لظهور حالة تفاؤل يزيد التوظيف فيزداد الإنتاج دون زيادة كمية النقود، أي يزداد الإنتاج وتزداد الأسعار دون زيادة كمية النقود.

٥ — أهملت النظرية الكمية أثر سعر الفائدة لأن زيادة كمية النقود سوف تخفض سعر الفائدة فيزداد الطلب على الاستثمار، وبالمقابل تخفيض كمية النقود سوف ترفع سعر الفائدة فينخفض الطلب على الاستثمار ويحصل الركود وتنخفض الأسعار.

وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها النظرية الكمية، فقد شكلت فتحاً في عالم النقود لأنها بدأت بتفسير العلاقة بين النقود والأسعار، وباقي المتغيرات الاقتصادية وتوصلت للعديد من النتائج الهامة التي استفادت منها النظرية الكينزية وبنّت على آثارها نظرية جديدة أكثر دقة وواقعية.

الفصل الثاني

النظرية الكينزية في النقود

مقدمة:

اهتم التحليل الكلاسيكي كما ذكرنا ببعض الفرضيات مثل التشغيل الكامل، وقدرة المنظمين على تحقيق التوازن وتشغيل العمال، وسياسة اليد الخفية وغيرها. وفي الإطار النقدي اهتمت الكلاسيكية بعرض النقد أكثر من اهتمامها بالطلب على النقود واعتبرت سعر الفائدة نتيجة التقاء عرض النقد مع الطلب عليه.

لكن الاقتصاديين المحددين أمثال ألفرد مارشال وآرثر بيجو وفريد ريش فون فايزر وفلفريد باريتو وفيكسل وغيرهم استطاعوا أن يطوروا أفكار المؤسسين، لكنهم ظلوا يفضلون دراسة العرض وإهمال الطلب، والاهتمام بالنقود أكثر من الاهتمام بالمالية العامة. فحصل الكساد الكبير عام ١٩٢٩ واستمر عدة أعوام دون إيجاد الحلول إلى أن جاء اللورد جون ماينارد كينز (١٨٨٣ - ١٩٤٦) وأدخل بعض التعديلات على الأفكار الأساسية الكلاسيكية انصبت على جانب الطلب بدلاً من جانب العرض واهتم بالضرائب والمالية العامة أكثر من اهتمامه بالنقد، وافترض عدم وجود حالة التشغيل الكامل وأن الاقتصاد يعمل تحت التشغيل، وبين حركة المتغيرات الاقتصادية للوصول للتشغيل الكامل.

وفي الإطار النقدي اعتبر كينز أن الطلب على الأرصدة الحقيقية — والذي أطلق عليه التفضيل النقدي — يعتمد بشكل إيجابي على الدخل الحقيقي، وبشكل سلبي على سعر الفائدة، وينعكس التأثير الأول بصورة أساسية في دوافع المعاملات والاحتياط، بينما ينعكس الثاني بصورة رئيسية على اعتبارات المضاربة المتعلقة بالكسب أو الخسارة المستقبلية في السندات^(١).

(١) جورج نايهانز: النظرية الاقتصادية — مرجع سابق ص ٥١٤.

٢ - ١ - سعر الفائدة:

يعرف كينز سعر الفائدة بأنه «ثمن النقود، أو السعر الذي يحصل عليه الفرد مقابل التنازل عن استخدام النقود السائلة التي يملكها»^(١).

أما ألفرد مارشال فإنه يعد «سعر الفائدة جزاء للانتظار، أي هو جزاء التضحية باستهلاك الحاضر انتظاراً لاستهلاك مقدار أكبر في المستقبل»^(٢).

وبالعودة إلى أفكار النظرية الكلاسيكية نرى بأن سعر الفائدة هو ثمن للادخار، أي يتحدد بعرض وطلب الادخار، فإذا ازداد الادخار عن الاستثمار ينخفض سعر الفائدة، بالمقابل إذا ازداد الاستثمار وانخفض الادخار يرتفع سعر الفائدة، ويستمر الارتفاع والهبوط حتى يتساوى الادخار مع الاستثمار، ويتحول كل ادخار إلى استثمار.

— يتحدد سعر الفائدة لدى كينز عند تعادل العرض مع الطلب، فعلى فرض بقي العرض الكلي للنقود على حاله، وازداد طلب الأفراد للنقود (أي ازداد التفضيل النقدي للأفراد) سوف يرتفع سعر الفائدة، أما إذا انخفضت رغبة الأفراد في السيولة وانخفض منحنى التفضيل النقدي لديهم فإن ذلك سيؤدي لانخفاض سعر الفائدة.

— إن سعر الفائدة لدى كينز هو ثمن أيضاً يتحدد شأنه شأن أي ثمن آخر بالعرض والطلب، فالعرض النقدي تحدده السلطات النقدية، أما الطلب على النقود فإنه يتحدد بدوافع ثلاث كما سنشرحها لاحقاً.

— لقد حددت النظرية الكمية العلاقة بين النقود والأسعار، أما كينز فقد رفض هذا التحليل وأوضح بأن التغيرات في كمية النقود تؤثر على الناتج الحقيقي طالما أن هذا الناتج لم يصل بعد إلى مستوى التشغيل الكامل، وتتحدد تلك الآلية التي تؤثر من خلالها كمية النقود في الدخل أو الناتج ثم في الأسعار كما يلي:

(١) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١٧٤.

(٢) صبحي تادرس قريضة — محمد العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية — دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٣، ص

١ — تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى انخفاض سعر الفائدة^(١).
٢ — يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري أو زيادة الطلب على الاستثمار.

٣ — تؤدي زيادة الإنفاق الاستثماري إلى زيادة الإنفاق الكلي.
ويجلب كينز هذه الآلية فيقول: طالما أن هناك طاقات معطلة (سواء كانت موارد إنتاجية أم عمال) فإن تخفيض سعر الفائدة سوف يزيد الطلب على الاستثمار ويبدأ المنظّمون بزيادة الإنتاج وتشغيل العمال حتى يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل، بعد هذا فإن أي زيادة في الناتج سوف تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار.
ويكون بذلك قد ربط ارتفاع الأسعار بالتشغيل الكامل وليس بزيادة كمية النقود كما كان يدعي الكلاسيك في نظريتهم.

— إن سعر الفائدة لدى كينز يؤثر على الاستثمار والاستثمار يؤثر بدوره على الدخل ومستوى التشغيل وهذا الأخير يؤثر على المستوى العام للأسعار.
— رفض كينز مبدأ حياد النقود، واعتبرها أهم أداة تدخلية في الاقتصاد. لأنه من خلال النقود سوف يتحدد سعر الفائدة، والاستثمار والناتج ومستوى التوظيف والمستوى العام للأسعار، فكيف تكون النقود حيادية أمام هذا الأثر الهائل لها في الاقتصاد؟

٢ — ٢ — الطلب على النقود:

قبل أن نعرف ما هو الطلب على النقود لا بد من تعريف الطلب الكلي في الاقتصاد.

يتكون الطلب الكلي في الاقتصاد في إطار التحليل الكينزي «من الإنفاق الكلي على السلع والخدمات» فإذا وجد القطاع الخاص في هذا الاقتصاد والحكومة والتبادل مع العالم الخارجي يصبح الطلب الكلي: هو جملة الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والمشتريات الحكومية وصافي الصادرات أي (الصادرات — الواردات)^(٢).

(١) عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ٣٠.

(٢) جيمس جوارتيني — ريجارد استرويك الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن عبد العظيم محمد، دار المريخ الرياض ١٩٨٨ ص

أما الطلب على النقود فهو رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة، تفضيلاً لها عن الأصول الثابتة والمالية الأخرى».

كما ويقصد بالطلب على النقود التفضيل النقدي أو تفضيل السيولة^٥ وبشكل عام يمكن تعريف الطلب على النقود «بأنه رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود السائلة بهدف استثمارها والحصول على عوائد أفضل من التخلي عنها».

ولكي يحتفظ الفرد بالنقود لا بد من وجود دوافع لهذا الاحتفاظ أو نية في الاستثمار وانطلاقاً من ذلك حدد كينز دوافع الاحتفاظ بالنقود بالدوافع الثلاث «المبادلات — الاحتياط والطوارئ — المضاربة».

٢ - ٢ - ١ — الطلب على النقود بدافع المعاملات:

يقصد بالمعاملات: الصفقات التجارية وكافة أشكال البيع على مستوى الاقتصاد الوطني وهي تتضمن مشتريات الأفراد من السلع والخدمات ومشتريات المصانع والمشروعات من المواد الأولية والخدمات الإنتاجية.

ويمكن التمييز بين النقود التي يشتري بها الأفراد حاجاتهم والنقود التي تستثمرها المشروعات الإنتاجية، لأن الثانية تؤدي لخلق قيم جديدة لذلك يطلق عليها النقود الفعالة أو النشيطة تمييزاً لها عن نقود الأفراد.

إن الاحتفاظ بالنقود بدافع المعاملات ليس مرناً، بل يكاد يكون عديم المرونة فالمستهلك يجب أن يحتفظ بجزء من دخله محدود ٢٠% لحاجات الاستهلاك، والشركة يجب أن تحتفظ برأس المال العامل لكي تشتري المواد الأولية والخدمات. فقد نستطيع تحديد حجم النقود التي يحتفظ بها الأفراد لشراء حاجاتهم، لكنه يصعب تحديد حجم النقود اللازمة للمشروعات الصناعية والخدمية، نظراً لاختلاف طبيعة عملها وأنشطتها وفترات المواسم، وفترات الاستراحة وغيرها.

تتوقف كمية النقود أو حجم الأرصدة النقدية التي تطلب بدافع المعاملات على

العوامل التالية:

١ — مستوى الدخل القومي فكلما ازداد حجم الدخل القومي يزداد الاستهلاك ويطلب الأفراد النقود لمعاملتهم وبالمقابل انخفاض حجم الدخل القومي يؤدي لتدني حجم المعاملات (بلد متقدم — بلد متخلف).

٢ — طرق دفع الأجور في كل دولة، وعادة ما تدفع الأجور شهرياً وبعضها يدفعها أسبوعياً أو على فترات متقطعة، فكلما انخفضت فترة الحصول على الدخل ينخفض حجم الاحتفاظ بالنقود، وبالمقابل كلما ازداد فترة الحصول على الدخل ازداد الاحتفاظ بالنقود.

٣ — تطور خدمات النقل والاتصال والرفاهية، فكلما تطورت هذه الخدمات يزداد الاستهلاك وتزداد الرفاهية، ويحتفظ الأفراد بالنقود للقيام بهذه الخدمات الرفاهية.

٤ — زيادة عدد السكان: لأن السكان هم القوة المستهلكة فكلما زاد التطور وكان عدد السكان كبيراً كلما زاد تفضيل السيولة بدافع المعاملات، بينما الدول قليلة العدد بالسكان ينخفض لديها هذا الدافع.

إن هذه العوامل مع غيرها من العوامل تحدد حجم الاحتفاظ بالنقود بدافع المعاملات وعادة ما يكون ذلك بالنسبة للأفراد بحدود ٢٠% من دخولهم بينما في الشركات بحدود ٥٠% من رأس المال العامل.

٢ — ٢ — ٢ — دافع الاحتياط والطوارئ:

يعني الطلب على النقود بدافع الاحتياط والطوارئ «أن يحتفظ المواطن أو الشركة أو المؤسسات الخدمية بنقود إضافية غير نقود المعاملات لمواجهة ظروف وأحداث طارئة غير اعتيادية، وغير مخططة».

لقد أكدت الظروف الاجتماعية والاقتصادية أن الفرد قد يتعرض لحوادث طارئة تحتاج لبعض النقود، لذلك يتوجب على كل فرد أن يحتفظ بنسبة معينة من دخله على شكل نقود سائلة، وقد حددت بعض المراكز البحثية أن نسبة ٥% قد تكون كافية لمواجهة الظروف الطارئة، بينما قد تحتاج الشركة الإنتاجية أو الخدمية لمبالغ أكثر من ذلك بكثير، أي قد تحتاج إلى ١٠ — ١٥% من دخلها أو من نفقاتها السنوية لتحقيق الأغراض التالية:

- ١ — احتمال التغيير في البرامج السنوية التي تحددها الشركات لنفسها.
 - ٢ — انتهاز فرص لعقد صفقات رابحة^(١).
 - ٣ — مواجهة حوادث طارئة غير متوقعة.
- والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام: هل ظروف الشركات كلها متشابهة وتتطابق مع بعضها البعض أم أن هناك أسس لتحديد حجم المبالغ المقتطعة لهذا الدافع؟
- يتوقف حجم المبالغ المقتطعة بدافع الاحتياط والطوارئ على الظروف التالية:
- ١ — إمكانية الحصول على قروض من الجهاز المصرفي بشروط ميسرة.
 - ٢ — درجة نمو وتنظيم سوق المال وإمكانية تحويل الأوراق المالية لسيولة سريعة.
 - ٣ — مستوى دخل الفرد أو أرباح الشركة وقدرته على تحمل اقتطاعات بدافع الاحتياط والطوارئ.
- يختلف هذا الدافع من شخص لآخر، ومن شركة لأخرى، ومن دولة متقدمة إلى دولة متخلفة ففي الدول المتقدمة ينخفض حجم الاحتفاظ بالنقود بدافع الاحتياط، بينما يزداد في الدول النامية نظراً لتقلب ظروفها وعدم استقرارها.
- ٢ — ٢ — ٣ — دافع المضاربة:
- «ويعني أن يحتفظ الفرد بالنقود للاستفادة منها في سوق الأوراق المالية أو استثمارها في القطاعات الإنتاجية أو الخدمية بهدف تحقيق الأرباح».
- والمضاربة تكون في سوق الأوراق المالية، حيث يحتفظ الأفراد بنسبة عالية من دخولهم بهدف بيع وشراء الأوراق المالية وبالتالي تحقيق الأرباح.
- وتكون العلاقة عكسية بين أسعار الفائدة والسندات، وبالتالي يتوقف الطلب على النقود بهدف المضاربة على سعر الفائدة.
- فإذا ارتفع سعر الفائدة سوف تنخفض قيمة السندات.
- وإذا انخفض سعر الفائدة سوف ترتفع قيمة السندات.

(١) صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ص ٢٠٥.

مثال: سند قيمته الأساسية ١٠٠٠ ليرة سورية وسعر الفائدة عليه ٥% ما هو الدخل الناجم عنه؟

$$٥٠ = ٥\% \times ١٠٠٠ \text{ ليرة سورية.}$$

إذا ارتفع سعر الفائدة في السوق إلى ١٠% ماذا سيحصل؟

$$٥٠ = ٥\% \times ١٠٠٠ \text{ ليرة.}$$

$$١٠٠ = ١٠\% \times ١٠٠٠ \text{ ليرة.}$$

أي أن الاستثمار في السندات سوف يعطي فائدة ٥٠ ليرة والتوظيف في المصرف سوف يعطي ١٠٠ ليرة، لذلك يتجه جميع الأفراد لبيع السندات والانتقال إلى المصرف فتتخفض أسعار السندات في السوق، أي تصبح قيمة السند ٥٠٠ ليرة بدلاً من ١٠٠٠ ليرة وبالمقابل لو انخفض سعر الفائدة إلى ٢,٥% ماذا سيحصل؟

$$٥٠ = ٥\% \times ١٠٠٠ \text{ ليرة ربح السند.}$$

$$٢٥ = ٢,٥\% \times ١٠٠٠ \text{ ليرة الفائدة المصرفية.}$$

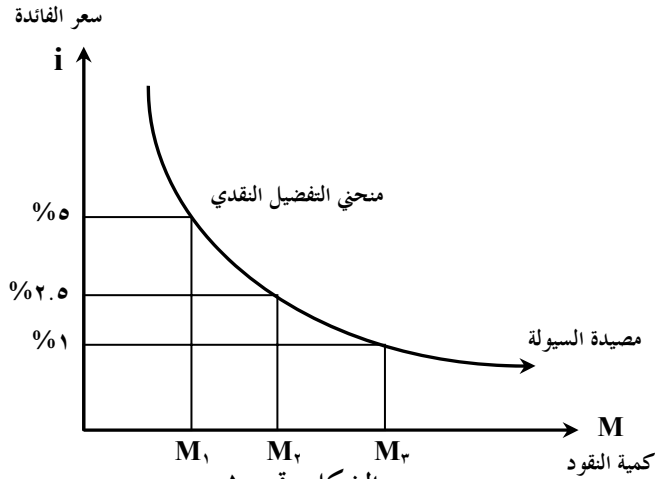
هنا يتجه الأفراد للاستثمار في السندات فترتفع قيمة السندات إلى معامل السعر:

$$٢ = ٢٥ \div ٥٠$$

$$٢٠٠٠ = ١٠٠٠ \times ٢ \text{ ليرة.}$$

أي أن توظيف ٢٠٠٠ ليرة سوف يعطي ربحاً بحدود ٥٠ ليرة.

وإليك الشكل البياني التالي:



الشكل رقم (١)

يتضح من الشكل رقم (١) ما يلي:

- عند مستوى سعر فائدة ٥% يكون الطلب على النقود عند M_1
- عند مستوى سعر فائدة أدنى ٢,٥% سوف يزداد الطلب على النقود من M_1 إلى M_2 وذلك بهدف شراء السندات نظراً لارتفاع قيمتها، أي ينبغي على الأفراد تخصيص مبالغ أكبر للسندات للحصول على نفس الدخل السابق.
- عند سعر فائدة ١% سوف يزداد الطلب على النقود إلى M_3 لشراء السندات لأنها مرتفعة القيمة وقد سميت هذه الحالة مصيدة السيولة عند كينز وسوف نشرحها لاحقاً.

يتميز كينز بدافع المضاربة عن دافع المبادلات والاحتياط لسببين:

- ١ — إن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط هو طلب ثابت يتوقف على دخل الأفراد والشركات أي عديم المرونة.
- ٢ — إن الطلب على النقود بدافع المضاربة يتوقف على سعر الفائدة ويتميز بمرونة كبيرة تجاه سعر الفائدة والتغيرات التي تطرأ عليه، أي هو الذي يفعل النشاط الاقتصادي في سوق الأوراق المالية.

٢ — ٣ — عرض النقد:

يقصد «بعرض النقد جميع أنواع وسائل الدفع المتداولة في الاقتصاد القومي، وتشمل الأوراق النقدية القانونية، والنقود المساعدة، والنقود الكتابية»^(١). فالنقود بالمفهوم العلمي هي أي شيء يلقي القبول العام وله قوة شرائية عامة ومباشرة يؤدي وظائف النقود.

إن تحديد كمية النقود يختلف بين بلد وآخر، لكنه توجد قواسم مشتركة لا يمكن تجاوزها، بل توجد فروقات في الحسابات فيما بين الدول، ولا توجد خلافات في المفاهيم النقدية، وتظهر هذه الخلافات نتيجة التطور الاقتصادي وتطور وسائل الدفع، فكلما تقدمت الدولة كلما انخفض حجم الدفع النقدي وانتقلنا إلى النقود الخطية، واليوم إلى النقود الإلكترونية، وبالمقابل كلما انخفض مستوى التطور يزداد الدفع النقدي في المعاملات.

(١) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١٧٥.

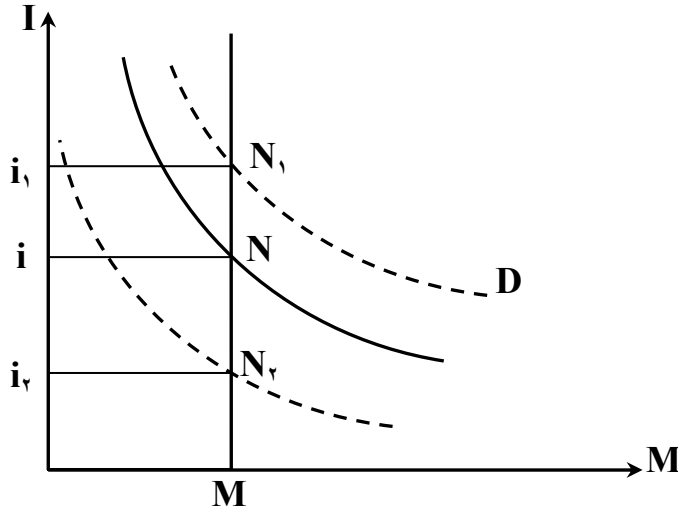
تتألف كمية النقود من الأنواع التالية:

- ١ — النقود المعدنية والورقية المصدرة.
- ٢ — الحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب).
- ٣ — الحسابات الآجلة وودائع التوفير.
- ٤ — أشباه النقد.
- ٥ — الشيكات وأدوات الدفع الأخرى.
- ٦ — أدوات الدفع الإلكترونية.

إن هذه الأنواع المذكورة تعبر عن كمية النقود في الاقتصاد، ويكون المصرف المركزي السلطة النقدية العليا التي تحدد حجم وشكل الإصدار النقدي وتحدد حجم النقود الكتابية بكافة أشكالها عن طريق تحديد سعر الفائدة ونسبة الاحتياطيات التي تقررها. لذلك يقال:

«بأن عرض النقد لا يتمتع بالمرونة في الأجل القصير».

أي أننا نجد منحني عرض النقد موازياً لمحور سعر الفائدة، كما في الشكل رقم (٢).



الشكل رقم (٢)

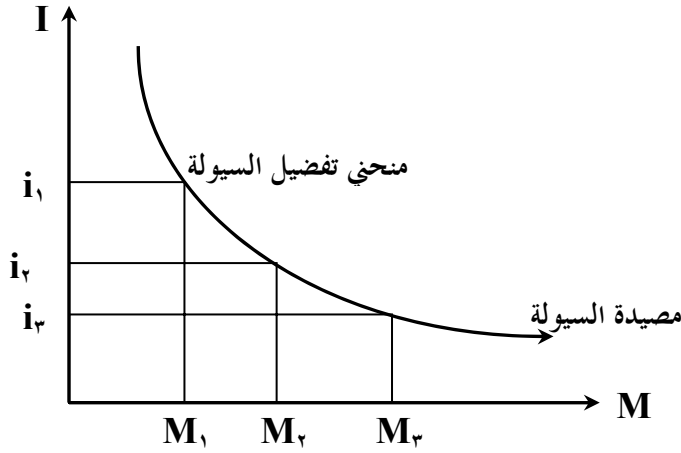
يلاحظ من خلال الشكل رقم (٢) بأن عرض النقد عديم المرونة لأنه عند سعر الفائدة i تكون كمية النقود M وعندما يرتفع سعر الفائدة إلى i_1 فإن عرض النقد هو نفسه M ، وعندما ينخفض سعر الفائدة إلى i_2 يبقى عرض النقد نفسه وهذا يعود للسلطات النقدية لأنه في الفترة القصيرة لا تزيد عرض النقد، بل تتحكم بسعر الفائدة لكي تضبط عرض النقد، بينما في الفترة الطويلة يمكن زيادة عرض النقد حسب الحالة الاقتصادية.

٢ - ٤ - سعر الفائدة ومصيدة السيولة:

يتحدد سعر الفائدة عند كينز بالعلاقة القائمة بين عرض النقد (كمية النقود) والطلب على النقود (تفضيل السيولة) ونقطة التقاء هذين المنحنيين هي التي تحدد سعر الفائدة.

بينما حدد الكلاسيك سعر الفائدة عند عرض وطلب المدخرات، فإذا ازداد الادخار ينخفض سعر الفائدة، وإذا انخفض حجم الادخار يزداد سعر الفائدة. إن الطلب على النقود بدافع المضاربة هو الذي ينشط سوق السندات والتحول من التفضيل للسيولة أو التخلي عن السيولة، فكلما ارتفع سعر الفائدة يتخلى الأفراد عن السيولة ويوظفونها في المصارف، وبالمقابل إذا انخفض سعر الفائدة سوف يوظف الأفراد في السندات. أي تفضيل السيولة.

مصيدة السيولة: وتعني أنه يوجد استعداد لدى الأفراد للاحتفاظ بأي كمية نقود تصلهم (إضافية) عندما يكون سعر الفائدة ثابتاً أي عند سعر الفائدة المنخفض يحتفظ الأفراد بالسيولة ولا يتوقعون انخفاضاً آخر أقل منه كما في الشكل رقم (٣).



الشكل رقم (٣)

يلاحظ من الشكل رقم (٣) ما يلي:

- ١ — عند سعر الفائدة i_1 يتخلى الأفراد عن السيولة وتصبح الكمية المطلوبة من النقود هي M_1 ، هنا تكون أسعار السندات منخفضة.
 - ٢ — عند سعر الفائدة i_2 يزداد طلب الأفراد على السيولة نظراً لانخفاض سعر الفائدة ويتوجه الأفراد للمضاربة بالسندات.
 - ٣ — عند سعر الفائدة i_3 يزداد الطلب على النقود نظراً لارتفاع قيمة السندات مقابل سعر فائدة منخفض ويحتفظ الأفراد بكل النقود الإضافية التي يحصلون عليها (مصيدة السيولة) أو فخ السيولة.
- أي لا يتوقع الأفراد انخفاضاً آخر في سعر الفائدة فيضاربون بكل ما يمتلكون من نقود نظراً لارتفاع قيمة السندات ويصبح منحنى تفضيل السيولة خطاً موازياً للمحور الأفقي، ولهذا الحالة أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية نظراً لبيان دور النقود وتأثيرها على النشاط الاقتصادي.

٢ — ٥ — تقدير النظرية النقدية الكينزية:

ظهرت أفكار النظرية الكينزية في ظروف الكساد العظيم ١٩٢٩ — ١٩٣٣ عندما لم تستطع الأفكار الكلاسيكية إيجاد الحلول المناسبة لأزمة الكساد، لأن الكلاسيك يعتقدون بأفكار لو طبقت لأنتجت الكساد، لذلك لم يفكروا بعكس هذه

الأفكار، وكانت الظروف مناسبة، لكي يفكر كينز بشكل معاكس — فكر بالطلب بدل العرض، وبالمالية العامة بدلاً عن السياسة النقدية، وبالتشغيل غير الكامل بدلاً من تلقائية تحقيق التشغيل الكامل، وفكر بالدخل والتوزيع بدلاً من عفوية السوق وجهاز الثمن..^(١) لقد أحدثت أفكار كينز ثورة في عالم الاقتصاد في الثلاثينات من القرن العشرين لأنها وجدت العلاج المناسب للأزمة العامة للرأسمالية.

مما تقدم يمكن القول: بأن الأفكار النقدية الكينزية قدمت للاقتصاد العالمي وصفات جديدة، ساعدته على الانطلاق وقد تم توجيه التقدير التالي:

١ — وضع الكلاسيك بأن زيادة كمية النقود M سوف تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار مع فرض ثبات سرعة التداول النقدي والمبادلات، بينما ترى الكينزية بأن زيادة كمية النقود سوف تشجع على الاقتراض وتشغيل الشركات العاطلة عن العمل، فإذا كان الاقتصاد في مرحلة ما دون التشغيل الكامل فإن زيادة عرض النقد سوف تدفع المنظمين للحصول على القروض وتشغيل الموارد والعمال ويمكن أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، بعد هذا المستوى فإن أي زيادة في الإنتاج تؤدي لزيادة الأسعار، ولا نعزو السبب لكمية النقود، بل للتنافس بين المنظمين في مرحلة التشغيل الكامل.

٢ — يرى الكلاسيك بأن سعر الفائدة ثمناً للادخار، بينما يرى كينز بأن سعر الفائدة يتحدد عند تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب، ويتوقف طلب النقود على التفضيل النقدي للأفراد الذي يرتبط بدوافع (المبادلات — الاحتياط والطوارئ — المضاربة).

أي كلما زاد طلب الأفراد للسيولة كلما ارتفع سعر الفائدة، وبالمقابل إذا انخفض طلب الأفراد على السيولة انخفض سعر الفائدة.

٣ — وضع كينز بأن العلاقة عكسية بين سعر الفائدة وأسعار السندات، فإذا ارتفع سعر الفائدة انخفضت أسعار السندات، وبالمقابل إذا انخفض سعر الفائدة ارتفعت قيمة السندات ويحصل ما يسمى (مصيدة السيولة) أي عند سعر فائدة منخفض يزداد الطلب على النقود بهدف المضاربة.

(١) أريك رول: تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة راشد البرادي، دار الكاتب العربي ١٩٦٨ ص ٤٨٠ — ٤٨١.

٤ — يرى الكلاسيك بأن النقود تؤثر على الأسعار، بينما يرى كينز بأن كمية النقود تؤثر على مستوى الدخل والتشغيل.

إن هذه التقديرات التي وجهها الفكر الاقتصادي للنظرية الكينزية لا يعني أنها لم تتعرض للانتقادات، بل ظهر مع الزمن بعض الملاحظات التي يمكن أن توجه للنظرية الكينزية وأهم هذه الانتقادات:

١ — لقد اعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية يتحدد بنقطة التقاء منحني عرض النقد مع منحنى الطلب على النقود بدافع السيولة، دون أن يدرس أثر زيادة الدخل على سعر الفائدة، لأن زيادة الدخل أو انخفاضه يؤثر بشكل مباشر على سعر الفائدة.

٢ — قام كينز بدراسة العوامل المؤثرة على سعر الفائدة في الأجل القصير، ولم يتناول العوامل التي تحدد سعر الفائدة في الأجل الطويل، ويكون قد استبعد عنصر الزمن لذلك وصفه البعض من الكلاسيك الجدد (تحليل ستاتيكي) لا يوجد فيه عنصر الحركية.

٣ — لم يدرس كينز العوامل الاستهلاكية وتطور عادات الاستهلاك والتقدم التقني لأنها عوامل تؤثر على الإنتاج وعلى الدخل ومن ثم تؤثر على سعر الفائدة وكمية النقود.

٤ — إذا أراد المصرف المركزي تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار فإن سيطرة حالة مصيدة السيولة تمنعه من تحقيق هذا الهدف لأن الأفراد سوف يحتفظون بكل النقود الإضافية وبالتالي لا يحصل تشجيع للاستثمار وتكون مصيدة السيولة قد وقفت عقبة كأداء أمام تشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج الحقيقي.

إن هذه الانتقادات لا تقلل من أهمية الفكر الكينزي لأنه ظهر مفكرون جدد تبنوا النظرية الكينزية أو أفكار المدرسة الكينزية ودافعوا عنها وأوجدوا الحلول للنقاط التي أغفلها التحليل الكينزي أمثال الاقتصاديان (هانس — هيكس) وظهر تحليلهما في التوازن العام متجاوزاً نقاط ضعف الأفكار الكينزية.

الفصل الثالث

النظريات النقدية المعاصرة

مقدمة:

إن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي توضح بأن الأفكار والنظريات لا تقف عند حد معين، بل هي في تطور مستمر نظراً لأن الظروف لا تتشابه بين عصر وآخر، وما يكون اليوم حقيقة قد يصبح غداً خرافة أو غير ذي قيمة.

لقد أنتج الفكر الاقتصادي العديد من النظريات النقدية التي تحدثنا عنها وانتهت بأفكار كينز حتى وفاته عام ١٩٤٦، لكن الظروف منذ عام ١٩٥٠ وحتى الوقت الحاضر قد أظهرت العديد من الأحداث التي تستدعي إيجاد نظرية جديدة تستطيع أن تفسر هذا الواقع أو ذلك.

فقد جاءت أفكار ملتون فريدمان الاقتصادي الأمريكي المعاصر معاكسة لأفكار كينز، حيث أعاد قراءة أفكار النظرية الكلاسيكية وطورها معتمداً على كمية النقود، أي على دور النقد في الاقتصاد.

ثم جاءت المدرسة السويدية والاقتصاديان هيكس — هانس ثم توين ليضعوا أفكاراً جديدة تطويراً للنظرية الكينزية.

إن حكومات الولايات المتحدة وأوروبا أصبحت في الظروف الراهنة تعتمد أفكار المفكرين الاقتصاديين المعاصرين وأصبحت الأحزاب تعتمد على أفكار المدرسة التي ترغب بها، بحيث أن الحزب الحاكم الذي يشكل حكومة جديدة ينفذ أفكار المدرسة التي يتبناها، فالأحزاب اليمينية المحافظة تتبنى أفكار المدرسة الكلاسيكية، في حين تتبنى الأحزاب الديمقراطية والعمالية أفكار المدرسة الكينزية.

إن هذا التطبيق العملي للأفكار النظرية يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني وتطوير النظرية والفكر الاقتصادي، ويساهم في تطوير المدارس التي نشأت في القرن الثامن عشر.

مما تقدم سوف نعالج في هذا الفصل:

١ — نظرية فريدمان في النقود.

٢ — نظرية الإقراض.

٣ — نظرية التوقعات.

٣ — ١ — نظرية كمية النقود الحديثة — مدرسة شيكاغو:

سميت الإضافات على النظرية النقدية الكلاسيكية بمنهج شيكاغو أو المدرسة النقدية وقد تزعم هذه المدرسة الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان الذي عين أستاذاً للاقتصاد في جامعة شيكاغو عام ١٩٤٨ وأسس فيما بعد المدرسة النقدية أو ما عرف بمدرسة شيكاغو.

تقوم نظرية فريدمان على الفرضيات التالية:

١ — يلعب عرض النقد دور المتغير الوحيد والفعال في تحديد مستويات الدخل والنتائج الكلية، بمعنى أن عرض النقد هو المتغير المستقل والطلب على النقود هو المتغير التابع^(١).

٢ — تؤدي زيادة عرض النقد إلى زيادة الدخل والنتائج في الأجل القصير في حين تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل.

٣ — يعد الطلب على النقود دالة مستقرة في مستوى الدخل الدائم، وهو الدخل الذي يتألف من متوسط الدخل المتوقعة مستقبلاً، أي الطلب على النقود لن يخضع لتغيرات كبيرة بسبب التغيرات الطارئة على الدخل.

٤ — وجود أشكال مختلفة من الثروة إضافة إلى النقود وهي (النقود — السندات — الأسهم — السلع).

واستناداً لهذه الفرضيات تصبح دالة فريدمان للطلب على النقود كما يلي:

$$M_D = L (P, Y, r_B, r_E, r_D)$$

حيث: P = المستوى العام للأسعار.

(١) عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ٣١٣.

$$Y = \text{الدخل الحقيقي.}$$

$$R_B = \text{سعر الفائدة النقدي على السندات.}$$

$$R_E = \text{العائد النقدي على الممتلكات (الأسهم).}$$

$$R_D = \text{العائد النقدي على السلع المعمرة (1).}$$

إن العوائد المتوقعة من الأشكال المختلفة للثروة (نقود — سندات — أسهم —
 سلع) تحدد حجم ودائع الأفراد، وتحدد طريقة استثمار هذه الودائع، أي يرى فريدمان
 أن الطلب على النقود يعتمد على الدخل الاسمي — حاصل ضرب المتغير الأول في
 الثاني في المعادلة السابقة — حيث يترتب على زيادة الدخل زيادة الطلب على النقود.
 فالأصول المذكورة (النقود — السندات — الأسهم) تعطي عائداً مباشراً في حين
 يؤدي الاحتفاظ بالسلع لارتفاع أسعارها وخاصة العقارات، لذلك توجه المضاربون في
 بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأخير من القرن العشرين للمضاربة
 بالعقارات وكانت تدر لهم دخولاً مرتفعة. مستندين بذلك إلى آراء فريدمان منظر
 النقد في الولايات المتحدة الأمريكية، أما في الظروف الراهنة تختلف نظرية فريدمان عن
 نظرية كينز في النقاط التالية:

١ — يرى فريدمان أن دالة الطلب على النقود مستقرة، في حين يرى كينز أن دالة
 الطلب على النقود غير مستقرة لأنها تتأثر بنظرة الأفراد للظروف الاقتصادية.

٢ — لم يقسم فريدمان الطلب على النقود إلى عدة دوافع كما فعل كينز (دافع
 المعاملات — الطوارئ — المضاربة) بل اعتبر النقود أصلاً من الأصول يدر دخلاً
 لا داعي لتقسيم الطلب عليه.

٣ — ركز كينز على المضاربة بالسندات، في حين ركز فريدمان على السلع المعمرة
 والأسهم بشكل واضح، أي جاءت أفكار فريدمان لتشجيع المضاربة في
 البورصات والعقارات.

(١) سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٨٠١.

إن نظرية فريدمان قد أعادت الدور للسياسة النقدية في الاقتصاد وأهملت السياسة المالية التي دعا إليها كينز ونهض الاقتصاد الأوربي على أثرها، لكن التطورات والظروف وخاصة الأزمات قد دفعت الكينزيين إلى إنتاج أفكار جديدة في مجال النقد سوف تأتي على ذكرها.

٣ - ٢ - نظرية الأموال القابلة للإقراض:

نظراً لتطور أشكال التعامل في أسواق السلع والأسواق المالية، وظهور العديد من التوقعات والمضاربات والأزمات، فقد دعت الحاجة لتطوير الفكر النظري الذي ظهر في القرنين التاسع عشر والعشرين، وبالتالي ظهرت مجموعة من المفكرين رغبت في تجديد النظرية التقليدية في النقود، واعتمادها كنظرية حديثة في شكلها قديمة في مضمونها.

قامت نظرية الإقراض على أساس ربط سعر الفائدة بعمليات الإقراض والاقتراض فالمستثمرون يرغبون في الحصول على الأموال بسعر فائدة منخفض مما يؤدي لانخفاض التكاليف وزيادة الأرباح ومن ثم زيادة الإنتاج والدخل، وبالمقابل فإن ارتفاع سعر الفائدة يخفض الطلب على الاستثمار وينخفض حجم الدخل وتظهر البطالة.

كذلك الحال لمقرضي الادخار، أي إذا انخفض سعر الفائدة لا تنخفض الأموال المعدة للادخار، وبالمقابل إذا ارتفع سعر الفائدة ازداد عرض المدخرات استناداً لهذه الأفكار فإن سعر الفائدة سوف يتحكم بعرض المدخرات وطلب هذه المدخرات.

وترى النظرية أنه على المصرف المركزي التدخل وزيادة عرض المدخرات إما بالإصدار النقدي أو من خلال تشجيع المصارف التجارية على خلق الائتمان الأمر الذي يؤدي لتوفير الأموال لتمويل الاستثمار.

وما أضافته النظرية عن النظرية الكمية عاملين:

أ - الإصدار النقدي من خلال المصرف المركزي أو المصارف التجارية.

ب - الاكتناز، وهو خروج النقود من دائرة التعامل في حال انخفاض سعر الفائدة على المدخرات.

إن هذه النظرية تراعي ظروف التطور الاقتصادي الحديث، وتعيد قراءة النظرية الكمية في إطار سوق نقدي ومصرفي متطور، لكن تنبؤات هذه النظرية غير دقيقة فيما يخص الاكتناز لأنه في ظروف اليوم لا يستطيع الفرد سحب أمواله من المصرف ووضعتها في المنازل.

٣ — ٣ — نظرية التوقعات (المدرسة السويدية):

يرى كينز بأن التوازن يتحقق عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار في سوق السلع، وإذا حصل وتعرض الاقتصاد لمؤثرات خارجية فإن التوازن سوف يختل ويحاول إيجاد توازن جديد، ولكن بمستوى يختلف عن التوازن السابق.

لقد قدم أصحاب المدرسة السويدية وهم ليندبرج — ليندال — أوهلين — ميردال مجموعة من الأفكار لتطوير التوازن الكينزي من التوازن بين الادخار والاستثمار والسلع إلى الادخار المتوقع والاستثمار المتوقع، والادخار المتوقع والاستثمار المتوقع. يتحقق التوازن عند تساوي الاستثمار المتوقع مع الادخار المحقق، يؤدي عدم التساوي بين الاستثمار المتوقع مع الادخار المتوقع إلى تقلبات الأسعار وحصول فجوة (فائض أو نقص في الطلب).

— فإذا حصل الفائض في الطلب إن كان الطلب أكبر من العرض فإن المستثمرين سوف يزيدون الإنتاج ونظراً لوجود فائض في الطلب سوف يحقق المنظمون ارتفاعاً كبيراً في دخولهم.

— إذا حصل النقص في الطلب فإن المنظمين لا يستطيعون زيادة الإنتاج بل التخفيض الأمر الذي يؤدي لانخفاض سرعة تصريف المنتجات، فتتخفيض الأسعار ويخسر المنتجون.

إن النظرية السويدية تقوم على أساس التوقعات، بحيث أعطى التوقعات أهمية أكبر من القوانين الاقتصادية في التأثير على المستوى العام للأسعار. وهي لا تنكر إمكانية قياس هذه التوقعات بصورة مسبقة من خلال الأنظمة المصرفية والبورصات وشركات التأمين وشركات الإنتاج يمكنها الربط والتنسيق بين قرارات المدخرين وقرارات المستثمرين معاً.

الباب الثالث
الصيرفة والأنظمة المصرفية

الفصل الأول

جوهر وطبيعة المؤسسات المصرفية

مقدمة:

يعود ظهور المصارف للحضارات القديمة، فقد ظهر في المملكة البابلية عام ٢٠٠٠ ق.م مصرف أنشر، في مدينة أور على موانئ الخليج العربي وقد تخصص بتجارة المعادن والعاج والمرمر، وظهر فيما بعد في مدينة بابل مصرفاً سمي نيتهدان تخصص بتجارة المعادن الثمينة الذهب والفضة، كما وتأسس مصرف آخر سمي آجي تخصص بتجارة الرقيق والنيبذ^(١).

لقد حددت شريعة حمورابي مجموعة من الأسس والقوانين لتنظيم الودائع والقروض وسعر الفائدة (وكان مرتفعاً آنذاك) ١٠٠% - إلى ٤٠٠% أحياناً كما وحدد قانون حمورابي جميع التنظيمات التجارية الداخلية والخارجية. وكانت الكتابة تتم على ألواح الطين وعليها شهود وفترات التسليم وزمن السداد والفائدة وغيرها.

كما وعرفت الصين عام ٦٠٠ ق.م ظهور المصارف، وكانت هذه المصارف تودع الأموال للمواطنين مقابل شهادات إيداع، وطورت نظام التحويل من مصرف إلى آخر ونظام شهادات الإيداع والحوالات وغيرها.

وعرفت الحضارة الفارسية نظام الصيرافة وحفظ الأموال ونقلها بين أقاليم الدولة المترامية الأطراف، وبشكل خاص نظام إصدار النقود وحفظ الودائع وغيرها.

وفي القرن السادس الميلادي عرفت الحضارة الإسلامية ظهور أنظمة الصيرفة لدى الصياغ والصيرافة، فكان الصائغ يحفظ الأموال ويقدم لصاحبها وثيقة إيداع، يتم تداولها بين المدن والأقاليم حتى أن الصياغ والصيرافة على طريق الحرير كانوا يتعاملون بهذه الوثائق وسميت (النقود التمثيلية) وكانت التصفية تتم في نهاية كل عام.

(١) هيل عجمي جميل الجنابي - رمزي أرسلان: النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٩ ص ١٠٣.

أما في أوروبا فقد تأخر ظهور العمل المصرفي كثيراً، أي إلى نهاية العصور الوسطى، لكن كهنة المعابد واليهود كانوا يهتمون بالإقراض مقابل فائدة مرتفعة، وفي أوقات متأخرة ظهر في المدن الإيطالية وإسبانيا واليونان خاصة على شواطئ المتوسط — مكان نشاط التجارة — صيارفة قاموا بحفظ الأموال لكبار التجار والإقطاعيين مقابل عمولة معينة وكانوا يقرضون الأفراد الآخرين من أموالهم الخاصة.

ونظراً لقيام الصيارفة بالإقراض مقابل فائدة، فقد سمحوا لأنفسهم باستخدام الأموال المودعة لديهم بشكل غير علني ودون علم أصحابها، مما أدى لإفلاس البعض منهم عندما تعثر المقرضون، وظهرت بعض الفضائح المالية في إيطاليا وإسبانيا واليونان في العصور الوسطى عندما تعرض الصياغ للإفلاس. إن هذه العملية بشكلها غير المعلن دفعت فريفاً آخر من الصياغ لحفظ الودائع للأفراد مقابل فائدة معينة والسماح لهم باستثمارها مقابل فائدة أعلى، وكانت هذه الفكرة بداية لظهور المصرف كمؤسسة مالية مستقلة. لكن إفلاس البعض من هؤلاء مرة ثانية، قد دفع المفكرين للمطالبة بتأسيس مصارف حكومية، تكون تحت سلطة ورقابة الدولة، خوفاً من التلاعب بأموال المواطنين.

وهكذا تأسس أول مصرف حكومي في مدينة البندقية في إيطاليا عام ١٥٨٧ وفي هولندا — أمستردام عام ١٦٠٩^(١).

وكانت برشلونة قد سبقَت البندقية حيث تأسس بنكها عام ١٤٠١ ثم تبعها بريطانيا عام ١٦٩٤ وبنك اسكتلندا عام ١٦٩٥،

أما في سورية فقد ظهر أول مصرف في دمشق عام ١٨٨٨ وهو المصرف الزراعي وكان مصرفاً عثمانياً أيام حكم الدولة العلية العثمانية.

(١) حسين بني هاني: اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع عمان، ٢٠٠٢ ص ٢٠٤ — ٢٠٥.

١ - ١ - مفهوم المصرف:

تعود كلمة بنك إلى كلمة بانكو Banko باللاتينية وتعني الطاولة التي يجلس عليها الصياغ والصيارفة عند عد النقود وكتابة الوثائق التي تعبر عن المبالغ المودعة وغير ذلك، وغالباً ما كان كبار التجار والإقطاعيين يودعون الأموال مقابل عمولة لحفظها من السرقة أو الضياع.

ومع تطور التجارة في البحر المتوسط وخاصة في بداية النهضة الأوروبية أصبحت الحاجة ملحة لتأسيس المصارف على شكل مؤسسات أو مصارف حكومية كما ذكرنا. فما هو مفهوم المصرف؟

المصرف: «هو منشأة مالية تقبل الودائع وتمنح القروض وتقدم بعض الخدمات المصرفية المرتبطة بمهدين النشاطين»^(١).

إن هذا التعريف يحدد نشاط المصرف بالإيداع والإقراض فقط، دون التعبير عن الأنشطة الحديثة للمصارف، وخاصة التحويلات والنقود الإلكترونية.

أما التعريف الثاني فهو:

«مؤسسة نقدية تقبل الودائع وتمنح القروض وتقدم خدمات مصرفية متنوعة للعملاء»^(٢) إن هذا التعريف كسابقه يركز فقط على نشاطين للمصرف (الإيداع والإقراض) وعلى الخدمات المساعدة.

أما التعريف الشامل للمصرف والذي يتضمن جميع أعمال المصرف وأعتقد بأنه يجمع أكثر خصائص المصرف فهو:

«هو مؤسسة مالية تستقبل الودائع وتمنح القروض وتسهل عمليات السحب والإيداع الإلكترونية للعملاء، وتقوم بتمويل التجارة الداخلية والخارجية، وتقدم خدمات مصرفية ومالية متنوعة».

إن هذا التعريف يتضمن أكثر الخصائص الهامة للمصارف والعمل المصرفي، واستناداً لذلك فإن خصائص المصرف هي:

(١) عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ١١٧.

(٢) حسين بني هاني: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ٢٠٦.

- ١ — المصرف هو مؤسسة مالية خدمية تهتم في المجالات المالية، أي يكون عملها الأساسي التعامل بالنقود والأصول المالية من أسهم وسندات وخدمة الزبائن في القطاع المالي.
 - ٢ — تقوم المصارف باستقبال الودائع بكافة أنواعها وقد تنوعت كثيراً بسبب تطور الاستثمار المصرفي وتقديم القروض استناداً لرغبات الزبائن من قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل والأنواع الأخرى التي أنتجها الفكر المالي في الظروف الراهنة، ومهما تطور الأنظمة المصرفية يبقى العمل الأساسي للمصارف (الإيداع والإقراض).
 - ٣ — تسهيل عمليات الإيداع والسحب الإلكتروني وهي وظيفة حديثة للعمل المصرفي نظراً لتنوع خدمات الزبائن وسعي المصارف لتطوير آلية عملها، وللحاق بالزبون إلى الأسواق ومجالات العمل مهما كان نوعها.
 - ٤ — تمويل عمليات الاستيراد والتصدير وخاصة ضمن إطار الاعتمادات المستندية التي تقوم بها المصارف المحلية والمصارف الأجنبية لتسهيل عمليات انتقال البضائع بشروط آمنة دون تعرض المصدر أو المستورد لخطر التلاعب أو خطر عدم الدفع التي كانت تحصل في السابق.
 - ٥ — تقديم خدمات مصرفية متنوعة، تبدأ من استقبال الزبائن وتلبية حاجاتهم المحلية إلى الحاجات الأجنبية — إلى الخدمات الشخصية — إلى المساعدة في تأسيس الأعمال التجارية وأعمال الأسواق المالية وغيرها، حتى أن بعض المصارف قد وصل إلى تقديم خدمات تصل إلى ١٠٠٠ خدمة.
- وأهم الأعمال والخدمات الحديثة:
- الاستثمار بالعملات الأجنبية.
 - إصدار الأوراق المالية وتكوين المحافظ الاستثمارية للعملاء.
 - ممارسة نشاط التأجير التمويلي.
 - تقديم الاستشارات المالية للعملاء^(١).

(١) أكرم حداد — مشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل عمان ٢٠٠٨ ص ١٤٦.

إن هذه السمات والخصائص للعمل المصرفي توضح تطور العمل المصرفي بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، فالمصارف الحديثة تنوعت وتطورت وأصبحت تتواجد في مواقع العمل، بعد أن كان الزبون يبحث عنها في أماكن محددة، إضافة إلى ذلك أصبح مؤشر الفروع المصرفية لعدد السكان يشكل أداة تطور اقتصادي بالمعنى الواسع، أي إذا بلغ عدد السكان ٥٠٠٠ نسمة لكل فرع مصرفي تكون الدولة متقدمة، وكلما ازداد عدد السكان للفرع المصرفي كلما تم تصنيف الدولة على أنها متخلفة.

١ - ٢ - وظائف المصارف:

قامت فكرة العمل المصرفي على مبادئ الربح والربحية، وبالتالي لا تعمل كما هو الحال في الجمعيات الخيرية، أو المؤسسات الدولية التي تخدم نشر فكرة معينة أو أساليب معينة من الخدمات. وبالتالي فإن أنشطتها التجارية سواء كانت المحلية أو الخارجية تخدم هدفها الأساسي الذي قامت من أجله ألا وهو الربح.

لقد أدى تطور وازدهار التجارة المحلية والدولية لتطور آلية العمل المصرفي لكي تخدم في نهاية المطاف تطوير عمليات نقل البضائع والخدمات من جهة، وتحقيق الأرباح لزبائنها من جهة أخرى، فالمنتج الذي يحصل على القرض يسعى لتحقيق الأرباح، والتاجر الذي ينقل البضائع يسعى إلى الربح، والوسيط المالي في سوق الأوراق المالية يسعى إلى الربح أيضاً.

لذلك تتنافس المصارف فيما بينها على خدمة الزبائن بهدف زيادة أرباحها وتحقيق التراكم الذي بات سمة أساسية للمصارف الكبيرة، فأصبحنا نسمع ونرى في عالم اليوم المصارف الكبيرة فيقال (سي تي بنك أوف أمريكا) أو (بنك طوكيو ميتسوبيشي) أو (دويتشه بنك) هي من أكبر البنوك في العالم تقرض سنوياً ما يعادل ٢ - ٣ تريليون دولار وتستقبل الودائع إلى ٣ - ٥ تريليون دولار، وهكذا..

فما هي أهم وظائف المصارف في الوقت الحاضر؟

١ - قبول الودائع:

يعد قبول الودائع في المصارف من أقدم الوظائف التي تقوم بها المصارف، وكانت السبب في نشوء وتطور العمل المصرفي كما ذكرنا سابقاً، فقد قامت الصيرفة الأولى على إيداع الأموال مقابل عمولة معينة، ثم تطورت فيما بعد إلى أشكال متعددة. يعني قبول الودائع أن يتلقى المصرف مبلغاً من المال مقابل التزامه برد هذا المبلغ عندما يطلب صاحبه رده بناء على طلبه وفي أي وقت يشاء، فالوديعة تمثل تعهداً من المصرف لصاحب الوديعة بأن يدفع له في حدود المبلغ المودع وفي أي وقت يرغب وبالعملة التي يتم الاتفاق عليها.

واستناداً لذلك فقد قسمت المصارف الودائع إلى قسمين:

١ - الودائع تحت الطلب وتسمى الحسابات الجارية حيث يلتزم المصرف بردها حين الطلب: لذلك يطلق عليها الودائع تحت الطلب^(١).

٢ - الودائع الآجلة وهي مبالغ يودعها أصحابها لفترات محددة ستة أشهر أو سنة أو أكثر استناداً للفائدة المحددة التي يدفعها المصرف للمودعين ويتفرع عن هذين القسمين في الوقت الحاضر أنواع أخرى تنضوي تحتها مثل:

— ودائع متراكمة الأرباح.

— ودائع متراكمة الأرباح ذات المزايا.

— الودائع ذات المزايا (مثل سحب يانصيب).

— شهادات الإيداع ذات العائد وهي قابلة للتداول في البورصة.

— الودائع التي يحق لصاحبها الاقتراض بضمانتها.

وغير ذلك من هذه الأنواع التي ظهرت حديثاً بهدف تشجيع الزبائن على التوظيف من جهة وجذب الودائع للمصارف وعدم اكتنازها في المنازل من جهة أخرى.

(١) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٢٧٣.

٢ - منح القروض:

وتعني هذه الوظيفة بأن يقوم المصرف الذي تلقى الودائع بإعادة استثمارها للراغبين باستخدام هذه الأموال، فالمصرف يبحث أو يعلن للزبائن عن رغبته في منح القروض للتجار والصناعيين ورجال الأعمال والمستهلكين وبقية الأفراد وذلك لآجال محددة تبدأ في عالم اليوم من يوم واحد ولعدة سنوات، على أن يقوم المقترض برد المبلغ المقترض على أقساط مع الفائدة التي يتم الاتفاق عليها وعادة ما تكون محددة مسبقاً.

لقد تطور النشاط الإقراضي للمصارف نظراً لتطور الأعمال التجارية والصناعية وتطور أعمال البورصات، وتطور حركة الاستيراد والتصدير، وتزايد سرعة الاستهلاك وتنوعه فالقروض تقسم لعدة أنواع:

١- قروض قصيرة الأجل وتمنح للأغراض الاستهلاكية وتمويل التجارة وتمويل الأنشطة الإنتاجية لدورة واحدة وغير ذلك.

٢ - القروض متوسطة الأجل وتمنح للزبائن الراغبين في تمويل الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية والتجارية أيضاً.

٣ - القروض طويلة الأجل وتمنح للشركات الإنتاجية بهدف تأسيس المصانع وتمويل عمليات البناء وخاصة التي يستغرق بناؤها سنتين أو أكثر وتمنح المصارف هذه القروض لتمويل شراء المساكن للراغبين بذلك.

٤ - قروض المضاربة وتمنح لأعمال المضاربة في سوق الأوراق المالية.

إن هذه الأنواع من القروض تحقق للمصارف القسم الأعظم من أرباحه نظراً لأنها تشكل النشاط الأساسي للمصارف، وتسعى المصارف دائماً للموازنة بين الربحية والسيولة عند توظيف مدخراتها فكلما ازداد حجم التوظيف تزداد الربحية، وبالمقابل كلما انخفض حجم السيولة في المصرف كلما تعرض للمخاطر، لذلك تقارن بين هذين الهدفين وتختار الميزج الأفضل الذي يحقق أعلى درجات الربحية والأمان.

٣ - خصم الأوراق التجارية:

يلاحظ في السوق انتشار عادات البيع الآجل نظراً لعدم قدرة تاجر الجملة أو التجزئة على دفع أثمان البضائع بالكامل، فيقوم التاجر المشتري بتحرير كمبيالات أو سندات للتاجر البائع تستحق الدفع بعد ثلاثة أشهر أو أحياناً ستة أشهر، ونظراً لحاجة التاجر للأموال فإنه قد لا ينتظر هذه الفترة حتى يحصل على الأموال، لذلك يذهب إلى المصرف للاستفادة من هذه الخدمة، فيقوم المصرف بدفع قيمة السند للتاجر مقابل فائدة محددة، ويصبح الدائن هو المصرف أي عندما يجين الآجل على التاجر المدين أن يسدد قيمة السند ليس للتاجر البائع وإنما للمصرف الذي يبلغه بأنه أصبح الدائن بدلاً من التاجر، وتسمى هذه العملية بخصم الأوراق التجارية.

يعتبر نشاط خصم الأوراق التجارية من أكثر الأنشطة المصرفية ربحية نظراً لانخفاض فترة تحصيل هذه السندات ولضمانتها من قبل محررها، وعادة ما يكون أصحابها من ذوي الملاءة والسمعة الحسنة، أي لا يخصص المصرف سندات لا يتوفر لمحريها الملاءة اللازمة.

وبالمقابل عند حاجة المصرف للأموال يقوم بخصمها لدى المصرف المركزي أو أن يبيعها في سوق الأوراق المالية لأنها أدوات دين قصير الأجل ويزداد الطلب عليها.

٤ - خدمات الزبائن:

تعد خدمات الزبائن من الأنشطة المصرفية الهامة في العمل المصرفي نظراً لأن طبيعة هذا العمل هي في مجال الخدمات، فالمصرف ليس مؤسسة إنتاجية، بل مؤسسة خدمية تستقبل الودائع وتبحث عن مقترضين لتوظيف هذه الأموال، فإذا بقيت الأموال دون توظيف حقق المصرف خسارة مؤكدة، وإذا استثمرها حقق الأرباح التي يمكن من خلالها دفع الفوائد للمودعين، وبالتالي تسهم في استمرار النشاط المصرفي.

لقد عرفت المصارف تاريخياً عدداً محدداً من الخدمات، مثل الإيداع والإقراض ومساعدة الزبائن في التعامل المصرفي وغيرها، لكن الظروف الراهنة ووجود الأسواق المالية وتطور التجارة الدولية وتطور أنظمة المعلومات والاتصالات قد أعطت للمصارف دفعاً جديداً للاستفادة من هذه المجالات والدخول فيها.

- ومن أهم الخدمات المصرفية الحديثة:
- ١ — تقديم الاستشارات المالية للزبائن بما فيها دراسات الجدوى وشراء الآلات وبناء المصنع والتعريف بالموردين المحليين والأجانب.
 - ٢ — الحصول على المعلومات التجارية الإضافية ودراسة أنواع البضائع وطرق التعاقد عليها.
 - ٣ — الربط بين المنتج والمستهلك والتوسط بينهما عبر تقديم القروض.
 - ٤ — كفالة التاجر أو الصناعي أمام التاجر الآخر محلياً ودولياً.
 - ٥ — الصيرفة الإلكترونية بكافة أشكالها.
 - ٦ — تحصيل السندات للتجار والصناعيين لضمان استمرار العمل الصناعي والتجاري.
 - ٧ — المشاركة في العديد من العمليات الإنتاجية والتجارية.
 - ٨ — تأمين اتصال الوفود التجارية الوطنية مع الوفود التجارية الأجنبية والتنسيق فيما بينهم لإبرام صفقات تجارية.
 - ٩ — تأمين كافة خدمات العمل في البورصة من المضاربة والقروض وتكوين محافظ استثمارية للزبائن وتقديم الإرشادات والنصح للراغبين في العمل في البورصة.
 - ١٠ — تأمين الاستشارات للشركات المساهمة عند إصدار الأسهم أو التوسع في الإصدار أو حتى إصدار سندات القرض.
 - ١١ — دراسة العقود سواء كانت بين التجار والدولة أو بين التجار أنفسهم وبيان مواقع الربح والخسارة بحيث يوفر للتاجر إمكانيات الربح.
 - ١٢ — التأمين على القروض والودائع وإرشاد الزبائن بالخدمات التأمينية التي تقدمها شركات التأمين للعمل الصناعي أو التجاري والقيام بهذه الخدمة لصالح الزبائن. إن هذه الخدمات تشكل جزءاً من خدمات المصارف لأنه كما ذكرنا قد وصلت خدمات العمل المصرفي إلى حوالي ١٠٠٠ خدمة موضوعية وشخصية للزبائن.

٥ — الوساطة المالية:

تقوم المصارف بكافة خدمات الوساطة المالية سواء كانت في مجال البورصات أو في مجال العمل التجاري أو الصناعي، فالوساطة المالية كما هو متعارف عليها خدمة مصرفية جديدة في أعمال المضاربة في البورصة أو بين الزبائن أنفسهم أو بين شركات الوساطة والزبائن في العمل المالي.

تنقسم خدمات الوساطة المالية المصرفية إلى:

١ — خدمات المضاربة في البورصة: حيث تقدم المصارف كافة الدراسات والاستشارات الفنية لمن يرغب بالمضاربة وذلك من خلال التعريف بالشركات المساهمة والأسهم والسندات والبورصات وتطورها والسماسة وتقديم التقارير اليومية والأسبوعية والسنوية عن عمل البورصة، إضافة إلى قيام المصرف بتكوين محفظة مالية للزبائن والمضاربة نيابة عنهم.

٢ — خدمات التأمين: تقدم المصارف للزبائن شرحاً مفصلاً عن العمل التأميني بما في ذلك الأقساط والمخاطر وتعويض الأضرار في حال حدوثها والتوسط لدى شركات التأمين لتحصيل أو دفع الأقساط وإبرام العقود وتحصيل المبالغ عند وقوع الأضرار والتأمين على الأشخاص أصحاب العلاقة (الزبون وعائلته).

٣ — تأسيس شركة وساطة مالية تابعة للمصرف نفسه لتعريف الزبائن بكافة الخدمات المالية في البورصات وشركات التأمين وتأسيس الشركات وإعادة تقييم الشركات ودراسة تطورها وبيان مواقع الخلل والتفوق بحيث تسمى البوادر الإيجابية وتنصح الشركات بتجاوز السلبيات.

٤ — الاستثمار بالعملات الأجنبية لصالح المصرف أو إرشاد الزبائن عند قيامهم بهذا العمل إلى الآلية الصحيحة التي تحقق لهم الأرباح وتبعدهم عن الخسارة. لقد أكدت الدراسات بأن الاستثمار بالعملات الأجنبية لمن لا تتوفر لديهم الكفاءة اللازمة يعرضه لمخاطر الإفلاس، لذلك دخلت المصارف في هذا المجال وبدأت بتقديم الإرشادات للزبائن الراغبين بهذا العمل.

إن هذه الوظائف المذكورة تشكل أهم نشاط العمل المصرفي وما زالت المصارف مستمرة في تطوير وظائفها في كل وقت نظراً لدخول أنشطة جديدة على العمل التجاري والصناعي والبورصات والوساطة المالية وغيرها.

١ - ٣ - التخصص المصرفي:

عرف التطور الاقتصادي نوعاً واحداً من المصارف ألا وهو المصرف التجاري الذي يهتم بتمويل التجارة والاستهلاك وبقية القطاعات، إلا أن زيادة حجم التخصصات الإنتاجية وتطور حجم الصناعة مقارنة مع الأنشطة التجارية قد تطلب ظهور مصارف تعنى بالتمويل الصناعي.

يعود تاريخ التخصص المصرفي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أي في خمسينيات القرن العشرين، حيث بدأت تظهر المصارف بأشكال متعددة لخدمة كل قطاع بالصيغة الأفضل.

استناداً لذلك تتحدد أسباب ظهور التخصص المصرفي كما يلي:

١ - ازدياد ونمو وتطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وتنوع اختصاصاته.

٢ - تطور حجم الصناعة مقارنة مع الناتج الزراعي أو قطاع التجارة.

٣ - صعوبة تقديم خدمات تمويلية للقطاع الزراعي من قبل المصارف التجارية نظراً للمخاطر الكبيرة في الزراعة من جهة وللخصوصية العمل الزراعي (الإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي) من جهة ثانية.

٤ - تطور قطاع البناء وظهور تقنيات جديدة وحديثة تستدعي وجود مؤسسة تمويل قادرة على إدراك هذا التطور ودراسة إجراءات تمويله.

٥ - إن تطور البورصات وظهور أنشطة المضاربة قد تطلب ظهور بنوك الاستثمار التي تخصصت في تمويل المضاربين في قطاع الأسواق المالية.

إن هذه الأسباب قد دفعت لظهور مصارف حديثة متخصصة تعنى وتهتم بتمويل القطاع الذي تخصصت به.

استناداً لذلك يمكن تعريف التخصص المصرفي:

هي مصارف تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعاً معيناً من النشاط الاقتصادي، وفقاً للقرارات الصادرة بتأسيسها، والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية^(١).

يركز هذا التعريف على قرار تأسيس المصارف بحيث يتحدد فيه مجال عملها والأنشطة التي تقوم بها من الناحية القانونية.

أما تعريفنا للمصارف المتخصصة فهو:

«هي مؤسسات مالية تقوم بجميع الأعمال المصرفية من قبول الودائع والإقراض وتقديم الخدمات للزبائن، لكنها تختص بتمويل نشاط محدد يضيف عليها صفة التخصص في هذا القطاع».

إن هذا التعريف يوضح بأن المصارف المتخصصة هي مصارف عاملة تقوم بجميع الأنشطة المصرفية وتختلف عن المصارف التجارية بقيامها بتمويل قطاع واحد فقط مما يؤدي لأن نطلق عليها — مصرف عقاري.. مصرف صناعي. واستناداً لهذا التعريف تكون خصائص المصارف المتخصصة كما يلي:

- ١ — قبول الودائع بكافة أشكالها.
- ٢ — إصدار شهادات إيداع لتمويل التخصص المصرفي وتعتبر المصدر الأساسي لتمويل أنشطة هذه المصارف.
- ٣ — إقراض الزبائن في مجال محدد، فالمصرف العقاري يقدم القروض للقطاع السكني وبناء المنشآت والفنادق والمجمعات السياحية وغيرها.
- ٤ — تقديم خدمات متعددة للزبائن هي أقل من خدمات المصارف التجارية أو خدمات المصارف الشاملة.
- ٥ — تقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية الحديثة.

(١) حسين بني هاني: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ٢٣١.

إن هذه السمات توضح خصوصية الصيرفة التي تعتمد على قطاع محدد، ويكون هدف هذه الصيرفة خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير القطاعات التي تخصصت بها بحيث تستطيع بعد فترة معينة أن تحقق الخطط التي حددها الدولة لنفسها، فعندما تستكمل الدولة مسيرة تطورها ينخفض دور هذه المصارف في الاقتصاد الوطني وتصبح المصارف الشاملة أكثر حيوية ونشاطاً من هذه المصارف، أما في الدول النامية فإن التخصص المصرفي يخدم أهداف هذه الدول في إنجاز خططها وتطوير قطاعها الإنتاجية، ولا تستطيع التخلي عنه حتى تستكمل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١ - ٤ - أنواع المصارف المتخصصة:

تختلف المصارف المتخصصة باختلاف مجالات عملها واختلاف مستويات تطور الدول، لكن هذا الاختلاف لا يعني وجود عشرات الأنواع من المصارف، بل تمحورت المصارف المنخفضة في عدة أنواع أهمها:

١ - ٤ - ١ - المصارف الصناعية:

تتم هذه المصارف بتمويل القطاع الصناعي من منشآت صغيرة ومتوسطة والشركات الكبيرة، والشركات المساهمة الصناعية والحرفيين وغيرهم. ويكون مجال تمويلها كما يلي:

١ - تمويل المباني الصناعية وإقامة الهنغارات مكان توضع الآلات.

٢ - تمويل شراء الآلات والمعدات والتجهيزات الصناعية بكافة أنواعها.

٣ - تمويل شراء المواد الأولية.

٤ - تمويل رأس المال العامل من الأجور والمواد والخدمات الصناعية.

٥ - تمويل عمليات البيع للمنشآت الصناعية وخاصة البيع الآجل.

إن تخصص المصارف الصناعية بتمويل الأنشطة الصناعية يساعدها على التعرف على مشاكل وخصوصيات العمل الصناعي وعلى مشاكل البيع والتوريد لتجار الجملة أو التجزئة ونظراً لتعرفها على هذه الخصوصية يتوفر لديها الخبرات التالية:

- ١ — القدرة على تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية وإعادة تقييم المشروعات بحيث تستطيع توضيح مواطن الخلل والضعف في هذه الدراسات وترشد الصناعيين إلى كيفية تفادي مثل هذه الصعوبات.
 - ٢ — إرشاد الصناعيين إلى الأنشطة الراجعة ومحاولة إبعادهم عن الأنشطة الخاسرة ضمن القطاع الصناعي واستناداً لإمكانيات كل مستثمر.
 - ٣ — مساعدة الصناعيين على اختيار الآلات والتجهيزات الأفضل من خلال علاقة المصرف مع الموردين صانعي الآلات.
 - ٤ — إجراء دورات تدريبية للصناعيين الراغبين بالاستثمار حول كيفية تأسيس شركات صغيرة أو متوسطة الأمر الذي يذلل عقبات تأسيس الشركات.
 - ٥ — البحث عن الشركات المتخصصة في تصريف الإنتاج وذلك من خلال خبرة هذه المصارف في الأسواق وخاصة الأسواق المتخصصة.
 - ٦ — تقديم خدمات أخرى متنوعة وخدمات شخصية للزبائن بحيث تساعدهم على تحقيق الراحة في هذا التخصص بعد عناء الإنتاج.
- إن هذه المهام والخبرات التي توفرت للمصرف الصناعي تؤهله لتطوير هذا القطاع والمساهمة في حل مشاكله وصعوباته بحيث يصبح أداة تنموية حقيقية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر ألمانيا من أوائل الدول التي أسست مصارف صناعية استطاعت خلال فترة وجيزة أن تؤسس شركات صناعية متطورة على المستوى العالمي، وتبعتها اليابان ودول أخرى مثل دول النمر الآسيوية وتركيا وغيرها.
- وسورية كغيرها من الدول النامية اهتمت منذ بداية نهضتها الصناعية في تأسيس مصرف صناعي على شكل شركة مساهمة عام ١٩٥٨، لكن التأميم والتحول الاشتراكي خلال الفترة اللاحقة قد حول هذا المصرف إلى مؤسسة صغيرة تمول القطاع الحرفي نظراً لتراجع نشاط القطاع الخاص خلال المرحلة السابقة، ويسعى المصرف منذ عام ٢٠٠٠ لاستعادة نشاطه الصناعي طالما أعيد القطاع الخاص للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١ - ٤ - ٢ - المصارف الزراعية:

يختلف النشاط الزراعي عن بقية الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية بأن دورة حياة النبات أو فترة إنتاج الحليب والبيض تخضع لعوامل بيولوجية لا علاقة للإنسان فيها، ولا يستطيع مهما استخدم من تقنيات حديثة أن يقصر فترة إنتاج المحصول، إضافة إلى ذلك فإن العمل الزراعي عرضة للعوامل الجوية والأمراض الأمر الذي يزيد من حدة المخاطرة في هذا القطاع.

استناداً للأسباب الواردة أعلاه لا تستطيع المصارف التجارية المخاطرة في تمويل هذا القطاع لذلك اتجهت أكثر الدول في العالم لتأسيس مصارف زراعية أو مؤسسات إقراض زراعية تخصص في التمويل الزراعي، «المصرف الزراعي» مؤسسة مالية تهتم في الإقراض الزراعي وتلقي الودائع بكافة أنواعها من الفلاحين وتقدم الخدمات بأشكال متعددة للمزارعين في المناطق والأرياف».

ونظراً لهذه الخصوصية فإن القطاع الخاص لا يقدم على تأسيس المصارف الزراعية، الأمر الذي فرض على الحكومات المساهمة في تأسيس المصارف الزراعية أو تأسيس مصارف حكومية بالكامل تتولى الدولة تشغيلها والإشراف على عملها. لكي تقدم الدعم للمزارعين في إنتاج الغذاء للاقتصاد الوطني.

كما وتقوم المصارف الزراعية بالأنشطة المصرفية التالية:

١ - تقديم القروض قصيرة الأجل بهدف تمويل إنتاج المحاصيل الزراعية وعادة ما تكون سنة أو أقل من ذلك.

٢ - تقديم القروض متوسطة الأجل من ثلاث إلى خمس سنوات لتمويل تأسيس المشاريع الزراعية مثل استصلاح الأراضي والتشجير المثمر وإدخال تقانات زراعية مثل الري بالتنقيط وغيرها.

٣ - تقديم القروض طويلة الأجل من خمس إلى عشر سنوات وتخصص لشراء الآلات والتجهيزات الزراعية مثل الحصادات وآلات البذار وجني المحصول وإقامة الحظائر للحيوانات وغيرها.

٤ — تقديم قروض طويلة الأجل لتمويل إقامة مشاريع تصنيع المواد الأولية الزراعية مثل معاصر الزيت والعنب ومعامل الأجبان والألبان وتربية الأسماك في مواقع خاصة وغيرها.

٥ — تلقي الودائع من الفلاحين بكافة أشكالها.

٦ — تقديم الخدمات المصرفية للفلاحين في القرى والأرياف لكي لا يضطروا للذهاب إلى المدن والتعامل مع المصارف التجارية.

٧ — المساهمة في تأسيس شركات زراعية للإنتاج الزراعي الكبير أو تأسيس مشاريع زراعية صناعية لتصنيع المنتجات النباتية والحيوانية^(١).

إن هذه الأنشطة المصرفية للمصارف الزراعية توضح الصعوبات التي تتعرض لها هذه المصارف وحجم المخاطر الأمر الذي يدفع الحكومات لتقديم الدعم اللازم لهذه المؤسسات. وفي هذا الإطار يكون سعر الفائدة للقروض الزراعية أقل بكثير من القروض الصناعية أو التجارية ففي سورية على سبيل المثال يصل سعر الفائدة للعمل التجاري والصناعي إلى ٨ — ٩% بينما تكون الفائدة الزراعية ٤ — ٥% أي نصف الفائدة المعمول بها في الاقتصاد. إضافة إلى ذلك قد تضطر الدولة إلى تأجيل سداد القروض الزراعية في بعض المواسم الرديئة أو عندما تحصل بعض الكوارث مثل الصقيع أو انتشار الحشرات التي تفتك بالمحصول.

تأسس المصرف الزراعي في سورية في ١٥ آب ١٨٨٨ في عهد الإمبراطورية العثمانية، وكان مصرفاً حكومياً أسسته الدولة لدعم الأنشطة الزراعية نظراً لأن الإيرادات العامة كانت تأتي من الزراعة، واستمر هذا المصرف بالعمل خلال فترة الانتداب الفرنسي، وفي عام ١٩٢٥ أسست الدولة مصرفاً زراعياً لتمويل هذا القطاع بهدف تخليص الفلاحين من المرابين الذين كانوا يستغلونهم^(٢).

(١) زينب عوض الله — أسامة محمد الغولي: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت ٢٠٠٣ ص ١٧٥.

(٢) المؤلف: النظام النقدي والمصرفي السوري، دار الرضا للنشر، دمشق ٢٠٠٠ ص ٦٧.

وفي عام ١٩٦٦ عندما صدر قانون التخصص المصرفي تخصص المصرف الزراعي القائم في تمويل الأنشطة الزراعية بكافة أشكالها. واعتباراً من عام ٢٠٠٤ بدأ المصرف الزراعي التعاوني في تمويل الأنشطة الزراعية الصناعية ومساعدة الفلاحين على تأسيس استثمارات كبيرة في مجال الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني وذلك بهدف دعم سياسة الاكتفاء الذاتي أو الأمن الغذائي.

١ - ٤ - ٣ - المصارف العقارية:

تهتم المصارف العقارية في قطاع البناء والتشييد وبناء المساكن والجمعيات التعاونية السكنية، ولذلك اعتبرها البعض بأنها مؤسسات مالية تسهم في النهضة العمرانية في أي بلد من البلدان وتحقق جانباً هاماً من التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم القروض للمنشآت الصناعية والسياحية والجمعيات السكنية وبناء المساكن.

واستناداً لذلك يعرفها البعض «بأنها منشآت مالية يقتصر عملها على تقديم القروض بضمانة الأراضي أو العقارات المبنية، وتقديم القروض للجمعيات ومنشآت الإسكان وتساهم في تأسيس هذه المنشآت»^(١).

ويكون هذا التعريف قد حصر نشاط هذه المصارف في تقديم القروض فقط، دون القيام بأعمال الصيرفة الأخرى مثل استقبال الودائع وتقديم الخدمات المصرفية. وبالتالي فإن هذه المصارف تمارس الأنشطة المصرفية كاملة مع تخصصها في تمويل قطاع الإسكان والبناء على وجه التحديد.

ومن ثم فإنني أرى في المصارف العقارية:

«مؤسسات مالية تستقبل الودائع بكافة أشكالها وودائع الادخار السكني وتقدم القروض لبناء المساكن والفنادق والمنشآت السياحية والأبنية الصناعية ومشاريع السنين التحتية والجمعيات التعاونية السكنية وتقدم خدمات مصرفية متنوعة للزبائن فتسهم بشكل مباشر في النهضة العمرانية».

(١) عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ١٢٨.

واستناداً لهذا التعريف فإن المصارف العقارية تعنى وتهتم في المجالات التالية:

- ١ — استقبال كافة أنواع الودائع من العملاء مثل باقي المصارف.
 - ٢ — استقبال ودائع الادخار السكني.
 - ٣ — تقديم خدمات مصرفية متعددة وفي كافة المجالات.
 - ٤ — منح القروض للمنشآت السياحية ومنشآت البناء والبنى التحتية.
 - ٥ — منح القروض لبناء المساكن للأفراد.
 - ٦ — منح القروض للجمعيات التعاونية السكنية.
 - ٧ — تسهم في إنجاز أهم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعدُّ القروض السكنية قروضاً طويلة الأجل في أغلب الأحيان ولذلك تعتمد المصارف العقارية في تمويل هذه المشاريع على رساميلها الخاصة وعلى القروض من المصرف المركزي وعلى ما يتوفر لديها من الادخار السكني.
- إضافة إلى ذلك فإن تخصص المصارف العقارية في مجالات البناء يكسبها الخبرة المتميزة وتعتمد عليها الدولة والقطاع الخاص عند دراسة مشاكل القطاع، واستناداً لذلك تمتلك المصارف العقارية الخبرات التالية:
- ١ — إمكانية تقديم دراسات فنية ودراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع السكن والمنشآت السياحية، ومشاريع البنى التحتية.
 - ٢ — مساعدة الدولة في إيجاد الحلول لمشاكل قطاع البناء والتشييد.
 - ٣ — إعادة تقييم المنشآت السياحية وتحليل ربحيتها والكشف عن العوامل التي تحول دون تحقيق الأرباح.
 - ٤ — مساعدة الجمعيات السكنية في تقسيم الأراضي وإنجاز المخططات وإعادة تقييم نتائج عملها خلال المرحلة السابقة.
 - ٥ — تأهيل وتدريب الكوادر الفنية القادرة على الدراسة والتقييم.

إن هذه الإمكانيات التي تمتلكها المصارف العقارية تساعدها في إنجاز خططها السنوية وتساعد من خلالها المنشآت في مجال عملها لإنجاز مشاريعها بالسرعة القصوى، والاستفادة من عنصر الزمن لأن مثل هذه المنشآت تحتاج لوقت طويل للإنجاز، فاختصار عنصر الزمن يزيد من ربحية المنشأة والجمعية السكنية.

تأسس المصرف العقاري في سورية بموجب المرسوم رقم ٢٩ لعام ١٩٦٦ وكان الهدف من إنشائه تمويل بناء المساكن والجمعيات التعاونية السكنية، وبناء الفنادق والمشافي والمشاريع العمرانية الكبيرة وغيرها، وقد أسهم في النهضة العمرانية التي تشهدها البلاد منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الوقت الحاضر، ونظراً لمساهمته في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد قامت الدولة بزيادة رأسماله لكي تزداد قدرته على التمويل في هذا القطاع.

١ - ٤ - ٤ - مصارف الاستثمار:

ظهرت مصارف الاستثمار مع ظهور وتطور البورصات في أوروبا، لأنها مصارف تهتم وتتخصص بأعمال الأسواق المالية، واستناداً لذلك لا يعتبرها البعض مصارفاً بالمعنى الواضح لهذا المصطلح، أي أن اسمها يدل على مضمونها فهي مؤسسات مالية تقوم ببيع الأوراق المالية للمشروعات التي تريد الحصول على أموال، حيث تتقدم المشروعات والشركات بطلب المشورة من بنوك الاستثمار حول الطريقة التي يمكنها الحصول على الأموال، هل إصدار السندات أم إصدار الأسهم^(١).

واستناداً لذلك تعرف بنوك الاستثمار كما يلي:

هي مؤسسات مالية متخصصة في الاستثمار في الأوراق المالية وتقوم بدور الوسيط بين المستثمرين والمضاربين والشركات في الإصدار الأولي، كما وتقدم التمويل للمستثمرين الذين يرغبون بالمضاربة وتحقيق الأرباح إضافة إلى الأعمال الأخرى في السوق^(٢).

(١) عبد الله الطاهر — موفق الخليل: العقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، عمان ٢٠٠٤ ص ٢٩٢.

(٢) المؤلف: الأسواق المالية، جامعة دمشق، ٢٠٠٨ ص ٧٢.

- يتضح من خلال هذا التعريف الشامل بأن بنوك الاستثمار تقوم بالمهام التالية:
- ١ — تقديم النصح والمشورة للشركات المساهمة بشأن حجم الإصدار وتوقيعه والوسائل الأخرى الأكثر ملاءمة بحيث يمكن إعادة النظر بقرارها في زيادة الإصدار أو تخفيضه أو الانتقال لأشكال أخرى.
 - ٢ — القيام بكافة الإجراءات التنفيذية للإصدار الفعلي للورقة المالية من إجراءات الدعاية والإعلان والتسويق والاتصال بالجهات صاحبة العلاقة بالإصدار، وبيعها للراغبين.
 - ٣ — القيام بالدراسات الاقتصادية حول الشركات المساهمة من إعادة التقييم إلى المساعدة في تجاوز الصعوبات التي تعترضها.
 - ٤ — تقديم دراسات وتقارير سنوية حول أوضاع البورصة.
 - ٥ — تكوين محافظة استثمارية للمضاربين الذين يرغبون بالمضاربة في السوق واعتماد المصارف وكيلاً عنهم.
 - ٦ — يقدم النصح والمشورة لإدارة البورصة حول المشاكل والصعوبات التي تظهر خلال التعامل في السوق.
- إن هذه المهام توضح بأن بنك الاستثمار لا يتعامل مع الزبائن بشكل عام، بل يقتصر عمله على سوق المال من الإصدار والمضاربة والنصح والمشورة وتكوين المحافظ والمساهمة في وضع الحلول للمشاكل التي تظهر في سوق المال.
- ولكي يقوم مصرف الاستثمار بشراء الأوراق الجديدة أو الإصدار الأولي يقوم بالاقتراض من المصارف التجارية حسب حجم الصفقة، فيدفع ثمن الأسهم ويقوم هو نفسه ببيعها للجمهور فيحقق بذلك بعض الأرباح أو العمولات المتفق عليها.
- ١ — ٤ — ٥ — المصارف الإسلامية:

تعد البنوك الإسلامية تجربة حديثة العهد، نشأت في ماليزيا عام ١٩٤٠ عندما تم إنشاء صناديق للدخار في ماليزيا تعمل بدون فائدة، وفي مصر ظهر بنك (ميت غمر)

عام ١٩٦١، واستناداً لهذه المبادرات فقد اتفقت الدول الإسلامية على تأسيس البنك الإسلامي للتنمية عام ١٩٧٥ وكان مركزه في جدة في السعودية، وانتشرت بعد إنشاء هذا البنك ظاهرة تأسيس مصارف إسلامية حيث بلغت بحدود ٢٥٠ مصرفاً في عالم اليوم، حتى إن الدول الرأسمالية بدأت تفتح بنوكاً إسلامية على أراضيها وذلك بهدف جذب المدخرات الإسلامية وتشجيع أعمال المضاربة والمراحة الإسلامية نظراً لأنها تحقق مصالحها الاقتصادية. استناداً لذلك تعرّف البنوك الإسلامية:

«على أنها مؤسسات مالية تجارية تتعامل بالنقود وتسعى إلى تحقيق الربح، وتلتزم في جميع معاملاتها المصرفية والمالية ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً»^(١).
ويؤخذ على هذا التعريف بأن الخدمات المصرفية للزبائن غير موجودة وكذلك خدمات تمويل التجارة الخارجية ونظام الحوالات والكفالات وغيرها، واستناداً لذلك يمكن أن نعرف البنوك الإسلامية:

«هي مؤسسات مالية تستقبل الودائع وتمنح القروض وتسهل عمليات السحب والإيداع الإلكترونية للعملاء، وتقوم بتمويل التجارة الخارجية، وتقدم للعملاء خدمات مصرفية ومالية متنوعة وذلك استناداً لمبادئ الشريعة الإسلامية».

يلاحظ من خلال هذا التعريف أن المصرف الإسلامي يقوم بجميع الأنشطة المصرفية دون استثناء ولكن يشترط لإتمام هذه الخدمات أن تكون بدون فائدة، أي استناداً للصيغ التي أقرتها الشريعة الإسلامية من المضاربة والمراحة وبيع السلم والاستصناع والإجارة المنتهية بالتملك وغيرها حيث يتحدد في هذه الصيغ حصة المصرف الإسلامي وحصة الزبون المتعامل مع المصرف.

هذا وتختلف أهداف المصارف الإسلامية عن أهداف المصارف الربوية بحيث أنها تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

(١) عبد الله الطاهر، موفق الخليل، النقود والمصارف والأسواق المالية، مرجع سابق ص ٢٥٤.

- ١ — نشر الدعوة الإسلامية عن طريق التعامل التجاري، كما فعل التجار المسلمون عندما نشروا الإسلام في جنوب شرق آسيا (في ماليزيا — الفلبين — أندونيسيا — سنغافورة..).
 - ٢ — تسعى المصارف الإسلامية للوصول إلى الاقتصاد الإسلامي الذي يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية وعلى العدالة الاجتماعية.
 - ٣ — تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية وتحقيق النهضة الصناعية والزراعية في هذه المجتمعات.
 - ٤ — نشر الوعي المصرفي الإسلامي في الدول الإسلامية ومحاولة تجميع المدخرات الوطنية بهدف توظيفها في المشاريع الصناعية والإنتاجية والخدمية.
 - ٥ — تعميم فكرة الاستثمار الإسلامي وإيقاف المضاربة المسعورة التي هي أقرب للمقامرة بدلاً من المشاركة في الاستثمار بين المصرف والمستثمر.
 - ٦ — القيام بجميع المعاملات المصرفية ومحاولة تحويلها إلى الصيغة الإسلامية لكي يتم تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية.
- إن هذه الأهداف تكون في جوهرها اجتماعية وأقرب إلى العدالة، لأن الاقتصاد الإسلامي يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تهدف لنشر العدالة وتحقيق المساواة بين الأفراد وإزالة كافة مظاهر الفقر.

تستخدم المصارف الإسلامية مجموعة من الصيغ الاستثمارية التالية:

١ — المضاربة:

وهي أحد أهم صيغ الاستثمار الإسلامي، لأن الإسلام كان قد أقر عقد المضاربة العربي الذي يقوم على المشاركة بين صاحب رأس المال والمستثمر على إنجاز بعض الأعمال بهدف الربح واقتسام الأرباح مناصفة أو حسب الاتفاق.

مثال: اتفق سامر مع المصرف الإسلامي على شراء صفقة حديد بقيمة ١٠٠ مليون ليرة على أن يقوم سامر بكافة الأعمال من عقد الشراء إلى بيع كامل الكمية فإذا تحقق ربح بمقدار ١٠ مليون ليرة يتم اقتسام الربح مناصفة بين الطرفين ٥ ملايين للمصرف و ٥ ملايين للتاجر سامر.

٢ - المراجعة:

وهي الصيغة الثانية بعد المضاربة وهي تختص بالتجارة والاستهلاك أي يتفق المصرف مع التاجر أو المستهلك على شراء بعض السلع ويقوم المصرف بدفع ثمنها مع رفع الأسعار بمقدار ربح المصرف، وعليه تكون المراجعة «عملية بيع وشراء تتم بالتراضي بين التاجر أو المستهلك والمصرف على شراء بعض السلع».

مثال: يقوم أحد المستهلكين بالاتفاق مع المصرف على شراء سيارة، فيقوم المصرف بدفع ثمن السيارة مع إضافة الربح بمقدار ٥ - ١٠% ويسدد الثمن على دفعات يتم الاتفاق عليها.

٣ - بيع السلم:

وهذا النوع من البيوع يتم فيه تسليم الثمن أولاً ثم تسليم السلعة بعد عدة أسابيع أو أشهر، وهو عكس البيع الآجل ويتم هذا العقد في السلع الزراعية حيث يقوم المشتري لمحصل التفاح بدفع قيمتها والانتظار حتى نضوج المحصول لكي يستلم السلعة.

٤ - بيع الاستصناع:

وهو عقد يتم بموجبه الاتفاق على تصنيع سلعة معينة فيقوم المصرف بدفع قيمة السلعة لصالح المشتري، أي يدفع المصرف ثمن السلعة للصانع ويقوم الصانع بعملية التصنيع خلال الفترة المتفق عليها، ويدفع المشتري قيمة السلعة للمصرف بالأقساط.

٥ - عقود الإيجار:

حيث يشتري المصرف الآلات أو المنازل ويؤجرها للمستفيد الذي يلتزم تجاه البنك بتسديد القيمة، وعادة ما ينتهي هذا الإيجار بالتملك أي بعد تسديد الثمن مع الأرباح للمصرف تنتقل الملكية إلى المستفيد الذي تعامل مع المصرف.

تشكل هذه الصيغ جزءاً من عمل المصارف الإسلامية التي قامت منذ عدة سنوات بتطوير العديد من الخدمات والأشكال المصرفية، وما زالت الدراسات والأبحاث جارية لتطوير صيغ جديدة تستطيع أن تجذب المتعاملين إلى هذه المصارف.

١ - ٤ - ٦ - المصارف الشاملة: Universal Banking

ترجع فكرة التخصص المصرفي إلى بريطانيا وألمانيا حيث اهتمت هذه الدول بإقامة مصارف متخصصة بتمويل قطاع واحد، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير جميع القطاعات دفعة واحدة وبشكل متقارب، فكانت الفترة منذ عام ١٨٧٥ - ١٩٧٠ فترة التخصص المصرفي، فرغم الحروب التي حصلت في أوروبا والدمار الذي لحق بالمؤسسات والشركات فقد استطاعت المصارف المتخصصة إعادة إعمار ما دمرته الحروب، وحققت نجاحات باهرة في تطوير القطاعات بشكل متقارب.

لكن الولايات المتحدة خالفت هذه التوجهات حيث كانت المصارف تقوم بالخدمات التقليدية إلى جانب قيامها بأعمال البورصات والمضاربة والاستثمار، لكنها بعد أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ - ١٩٣٣ قد أصدرت قانون «كلاس ستيفال» عام ١٩٣٣ منعت بموجبه المصارف من القيام بدور المصارف الشاملة وأعادتها للتخصص المصرفي، وذلك بسبب إفلاسات البنوك التي وصلت إلى ٥٠٠٠ مصرفاً في أزمة الكساد، وبالتالي عادا العمل بالتخصص المصرفي حتى عام ١٩٧١ عام انفصال الدولار عن الذهب، أي بعد ١٥ آب ١٩٧١ بدأت حرب المضاربة بالعملات في أوروبا والولايات المتحدة وظهرت سوق الدولار الأوربي، وأدت لزيادة ثروات المصارف الأوربية الأمر الذي دفع الولايات المتحدة للتخلي عن فكرة التخصص المصرفي والانتقال إلى نظام الصيرفة الشاملة التي كانت تعمل بما قبل الكساد الكبير عام ١٩٢٩،

فما هي المصارف الشاملة؟

البنوك الشاملة «هي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة، والمتحددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث تجدها تجمع ما بين

وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال»^(١).

إن هذا التعريف يشرح آلية عمل المصارف الشاملة من خلال الدمج بين المصارف التقليدية ومصارف الاستثمار والأعمال، بشكل واضح، لكنه يمكن إيراد تعريف أكثر سهولة من هذا التعريف وبالتالي يمكن تعريف المصارف الشاملة:

«بأنها مؤسسات مالية تستقبل الودائع من كافة الأفراد والمؤسسات وتمنح الائتمان لجميع القطاعات، وتقوم بأعمال الصيرفة الإلكترونية، وتقوم بتمويل التجارة الداخلية والخارجية وأعمال المضاربة في البورصات وتقدم خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة وشاملة للعملاء».

إن هذا التعريف المبسط يجمع مهام ووظائف وأعمال المصارف الشاملة واستناداً لذلك يمكن تحديد خصائص المصارف الشاملة بما يلي:

- ١ — يستقبل الودائع من كافة الأفراد والقطاعات الزراعية والصناعية والتجارية ومن صغار المضاربين في البورصة إلى شركات الوساطة والمضاربة.
- ٢ — تمنح الائتمان لجميع القطاعات والأفراد بما فيها المضاربين في البورصة.
- ٣ — تقوم بأعمال الصيرفة الإلكترونية (السحب والإيداع — والتمويل).
- ٤ — تمول التجارة الخارجية والداخلية نظراً لتطور حجم التجارة الدولية بعد تطبيق مبادئ منظمة التجارة العالمية وتشجيع التبادل التجاري.
- ٥ — تمول أعمال المضاربة في البورصات وتشتري أسهم الشركات المساهمة، وتقوم بعملية التوريق (تسديد القروض) وتتعامل بالمشتقات المالية وغيرها.
- ٦ — تقدم خدمات مصرفية أكثر من خدمات المصارف المتخصصة، أي جميع الخدمات التي تتصل بالتخصص المصرفي والخدمات التي تتصل بمصارف الاستثمار والأعمال في سوق المال، أي خدمات (كل ما يحتاجه العميل).

(١) عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ١٣٦.

إن هذه الخصائص والسمات توضح بشكل مفصل أهم أعمال ووظائف المصارف الشاملة، لكننا إذا أردنا التعرف على أسباب نشوء وتطور هذه المصارف نلاحظ بأنها ترجع إلى جملة من الأسباب التي تحدثنا عنها في بداية حديثنا عن المصارف الشاملة وأهم الأسباب هي:

١ — تطور وسائل الاتصال وأنظمة المعلومات والإنترنت والسرعة في نقل الأموال من بلد لآخر وفيما بين الأسواق، أي أصبح بإمكان أي مضارب أن يحصل على الأموال في أي سوق يرغب بها^(١).

٢ — تزايد درجة المنافسة فيما بين المصارف، مما أدى لخروجها عن التخصص والقيام بجميع الوظائف التي تزيد أرباحها، وخاصة المنافسة الدولية بين مصارف الدول.

٣ — تزايد حركة الاندماج فيما بين الشركات الإنتاجية والخدمية، مما أدى لامتداد الاندماج المصرفي إلى أسواق المال وشركات الوساطة وشركات التأمين فكان من الضروري التخلص من التخصص للقيام بهذه التوجهات.

٤ — تحرير التجارة العالمية وتحرير المضاربة في أسواق المال، أي السماح لأي بورصة بتسجيل أوراق مالية من بورصات أخرى، مما دفع بالمضاربين لدخول عدة أسواق بآن واحد، وهذا الأمر يحتاج للتمويل، فكانت المصارف جاهزة للقيام بهذه المهمة التي حققت لها مصالحها.

إن هذه الأسباب مع غيرها من الأسباب كانت الدافع للدول والمصارف على تجاوز فترة التخصص إلى فترة الشمولية أي إلى المصارف الشاملة التي تستطيع القيام بجميع الأعمال المصرفية وتمويل حركة الاستثمار المحلي والدولي وتمويل حركة المضاربات في البورصة ووجي الأرباح الكبيرة أو كما يقال غير العادية.

مما تقدم يلاحظ بأن المصارف الشاملة أصبحت تقوم بوظائف تختلف عن وظائف المصارف التقليدية فما هي هذه الوظائف؟

تقوم المصارف الشاملة بالوظائف التالية:

(١) عبد الله الطاهر، موفق الخليل، النقود والبنوك، مرجع سابق ص ٢٥٠.

- ١ — الوظائف التي تقوم بها المصارف المتخصصة (إيداع — إقراض) ولجميع الأفراد والشركات وأسواق المال ولجميع الدول، بما فيها إقراض حكومات أجنبية.
- ٢ — القيام بجميع الخدمات المصرفية الداخلية والخارجية ولجميع الأفراد والشركات والبورصات والحكومات، بحيث لا يرفض المصرف أي خدمة تطلب منه.
- ٣ — الترويج للأسهم المصدرة وبيعها للجمهور وفي حال عدم تصريف هذه الأسهم يقوم المصرف بشرائها لحسابه الخاص بهدف المتاجرة بها.
- ٤ — القيام بعملية التوريق أو ما يسمى التسنيد أي تحويل محفظة القروض الموجودة في البنك إلى أوراق مالية جديدة تطرح للتداول في سوق المال وخاصة قروض الإسكان طويلة الأجل وهذا ما سبب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وكان سبباً لأزمة عام ٢٠٠٨ في البورصة الأمريكية.
- ٥ — التعامل بالمشترقات المالية وخاصة عقود الخيارات المستقبلية في مجال السلع وخاصة النفط وقد سببت ارتفاع أسعار النفط.
- ٦ — التمويل التأجيري: حيث يشتري البنك الآلات أو العدد ويؤجرها للمستثمرين مقابل أقساط تتضمن سعر الفائدة وذلك بهدف مساعدة المشروعات الكبيرة على تأمين رأسمال جديد وكبير، وعادة ما يؤدي هذا الشكل من التمويل لتملك الشركات للآلات في نهاية فترة العقد.
- ٧ — إقراض حكومات دول أجنبية وخاصة الدول النامية التي تحتاج للأموال، وهذا الأمر كان مقتصرًا في السابق على مصارف الدول أو المصارف المركزية وعلى الحكومات نفسها، أما بعد عام ١٩٧١ فقد سمحت المصارف لنفسها بتمويل الدول، وفي حال عدم السداد تلتزم حكومة المصرف المقرض بالتحصيل وإدارة الأزمة، وهذا ما حصل في أزمة المديونية عام ١٩٨٢ حيث كانت المصارف التجارية الأمريكية قد أقرضت المكسيك والأرجنتين والبرازيل وعهد بحل الأزمة إلى الحكومة الأمريكية وتحصيل الديون.

إن هذه الوظائف الشاملة لا تترك مجالاً للتعامل إلا ودخلت فيه توضح حجم مصارف اليوم مقارنة مع مصارف القرن العشرين التي كانت تتخصص في خدمات محددة، وقد دفع هذا التوجه لقيام مصارف كبيرة أو قيام حركة اندماجات مصرفية بين المصارف الكبيرة أو الكبيرة والصغيرة لتكوين تجمعات مصرفية كبيرة تستطيع السيطرة على السوق الوطنية وحتى الامتداد للسيطرة على أسواق الدول الأجنبية، وظهرت تصنيفات جديدة للمصارف الشاملة تقول: ٢٥ بنك الأوائل في أوروبا، ٥ مصارف أوائل في الولايات المتحدة أو ١٠٠ بنك الأوائل في العالم وآخر تصنيف ١٠٠٠ مصرف الأوائل في العالم، وكل مصرف من المصارف يسعى بكل ما يمتلك من قوة لدخول هذه التصنيفات، وبذلك يضرب بالأعراف والتقاليد المصرفية عرض الحائط ويسعى لكسب المال بأي صيغة كانت لدخول هذه التصنيفات، أي أصبح العمل المصرفي احتكاري بالمعنى الكامل، أي احتكاري مغامر له من المزايا والصفات التي تجعله أكبر أو أضخم مصرف.. عمل.. لذلك دخل مجال البورصات وشركات التأمين وأعمال الوساطة المالية وتشكيل صناديق استثمار وتمويل أعمالها، إضافة إلى القيام بالوظائف التقليدية للمصارف.

الفصل الثاني

إدارة الائتمان في الأنظمة المصرفية الحديثة

مقدمة:

يلعب الائتمان دوراً هاماً في الاقتصاديات الحديثة، وتزداد هذه الأهمية مع تطور الإنتاج والاستهلاك (العرض والطلب)، فالمنتج أصبح بحاجة ماسة للأموال نظراً لعدم قدرته على تمويل جميع عمليات بناء وتجهيز وتشغيل المصنع، والشركة المساهمة بما تمتلكه من إمكانيات أصبحت عاجزة عن تمويل كافة مراحل الإنتاج، لذلك أصبحت مضطرة للاقتراض بهدف إتمام خططها السنوية وتقديم السلع والخدمات للمجتمع.

إضافة إلى ذلك أصبح المستهلك بحاجة للائتمان لكي يشتري جميع حاجياته، بسبب تدني الدخل من جهة أو الحاجة للشراء في فترات تخفيض الأسعار من جهة ثانية. لذلك أصبح المستهلك مضطراً لتمويل الشراء عن طريق الائتمان.

إن تطور الأعمال الإنتاجية والاستهلاكية وتطور الأنشطة الخدمية ساعد المصارف على زيادة الائتمان وتنويعه، فكلما أنتجت المصانع أصنافاً جديدة كلما فرحت المصارف بتوسع مجالات عملها. كما وأن ثورة الاتصالات وتطور أنظمة المعلومات والإنترنت والنقل بكافة مجالاته واختصاصاته قد ساعدت المصارف على الدخل في مجال جديد لتقديم القروض للطالبيين الجدد في هذه الأنشطة.

وبالمقابل ساعد تطور الائتمان المدخرين على توظيف أموالهم في المصارف من خلال عروض وأشكال جديدة قدمتها لكي تجذب هذه المدخرات وبالتالي زادت من الفوائد والمزايا التي يحصلون عليها مقارنة في الفترات السابقة.

فما هو الائتمان، وما هي أنواعه وآثاره على الاقتصاد الوطني؟

٢ - ١ - تعريف الائتمان:

يعني الائتمان لغة الاطمئنان على سلامة المال الذي يقدمه المقرض للمقترض، وقد أتت من الأمان، أما في النظام المصرفي فهو:

«تأجير لرأس المال أو لقوة شرائية اعتماداً على الثقة التي يستحقها عمل تجاري أو عميل معين لما يتضمنه الائتمان من مخاطرة كبيرة حيث ينبغي على المدين أن يستثمر رأس المال المقترض حتى يتمكن من رده مع الفائدة المستحقة عليه»^(١).

إن هذا التعريف يركز على قروض رأس المال أو للنقود بحد ذاتها ولا يظهر مانح الائتمان من هو وما هي مجالات عمله ولماذا منح هذا الائتمان.

أما التعريف الثاني للائتمان فهو:

«مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، غالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً، وهناك طرفان في عملية الائتمان: الأول هو مانح الائتمان ويسمى بالدائن أو المقرض، والثاني هو متلقي الائتمان ويسمى بالمدين أو المقرض ويضاف إلى قيمة الائتمان سعر الفائدة تدفع مستقبلاً نظير تخليه عن القيمة الحاضرة»^(٢).

ويؤخذ على هذا التعريف عدم وضوح أهداف الائتمان ولماذا يحصل عليه المقرض هل لتمويل الأنشطة الإنتاجية، أم الاستهلاكية. ومما تقدم يمكن أن نعرف الائتمان بأنه:

«علاقة نقدية بين صاحب المال وهو المقرض والمستفيد وهو المقرض تقوم في جوهرها على التخلي عن القيم الحاضرة ولفترة زمنية محددة مقابل الحصول على قيم آجلة أكبر بهدف تطوير القطاعات الإنتاجية أو زيادة الاستهلاك للمستفيد، يؤثر في النتيجة على حركة النشاط الاقتصادي».

إن هذا التعريف الشامل للائتمان يتضمن مجموعة من السمات والخصائص أهمها:

(١) عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ١٤١.

(٢) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٢٢٣.

- ١ — الائتمان في جوهره هو علاقة نقدية لأن النقد يتوسط هذه العملية ويجب أن يتوفر عنصر الثقة في هذه العلاقة لكي يتخلى المقرض عن المال، ويحصل عليه المستفيد على أمل السداد مستقبلاً دون مخاطرة.
 - ٢ — يوضح مضمون هذه العلاقة وهو الدين المبلغ الذي يتم الاتفاق عليه وعادة ما يطلق على مبلغ الدين القيم الحاضرة مثلاً ٥٠ ألف ليرة أو مليون ليرة.
 - ٣ — المدين والدائن: يجب أن يمتلك الدائن المبالغ اللازمة التي يحتاجها المقرض وبالشكل الذي يريد حتى يبقى الإنفاق حراً وليس عقد إذعان، كما ويحق للمقرض الحصول على الأموال حسب حاجته لكي يقوم بالأعمال التي يخطط لها.
 - ٤ — سعر الفائدة: إن سبب التخلي عن القيم الحاضرة الفورية (النقد) هو الحصول على مبالغ أكبر في المستقبل بعد سنة أو خمس سنوات (الأصل + الفائدة المقررة) فلو كانت المبالغ المسلفة مليون ليرة ولمدة عشر سنوات يكون المبلغ الذي يتوجب سداده (الأصل + سعر الفائدة) فلو كان ٩% يكون التسديد بعد سنة ١٠٩٠٠٠٠٠ ليرة
بعد ٥ سنوات ٩% × ٥ سنوات = ٤٥٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠٠ + ٤٥٠٠٠٠٠ = ١٤٥٠٠٠٠٠ ليرة.
 - ٥ — يحقق الائتمان للمستفيد إما تمويل مشروعه الإنتاجي والحصول على الأرباح أو إذا كان مستهلكاً شراء سلع بأسعار أرخص أو يساعده على الشراء.
 - ٦ — يحقق الائتمان للاقتصاد الوطني زيادة الإنتاج وزيادة الاستهلاك معاً مما يؤثر إيجاباً على معدل النمو الاقتصادي.
- إن هذه الخصائص توضح وتشرح هذه العلاقة الجديدة في الاقتصاديات الحديثة وتوضح دورها وأثرها على النمو والرواج في الاقتصاد حيث كلما ازداد معدل نمو الائتمان كلما ازداد الإنتاج والاستهلاك ونما الاقتصاد الوطني.

٢ - ٢ - أنواع الائتمان:

لما كان الائتمان عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل الوعد بقيمة آجلة أكبر منها، هذا يعني أن مالك المال يمكن له التخلي عن هذه القيمة في سبيل الحصول على قيمة أكبر منها في المستقبل، كما وأن المصرف مانح الائتمان يعتمد هذا المبدأ حيث يحصل على الودائع بأسعار فائدة أقل من الفائدة التي يحصل عليها عند منح القروض، لذلك يحقق القرض مصلحة المودع والمقرض ومصلحة المستفيد والمصرف هو سيد الموقف حيث يحدد جميع الشروط للمودعين والمقترضين عند إجراء صفقات الإيداع والإقراض، واستناداً لذلك حددت المصارف عدة أنواع ونماذج من القروض كما يلي:

١ - مدة القرض:

تحدد المصارف فترة القرض وقد جرى العرف المصرفي على تقسيم مدة القرض لعدة أنواع من القروض هي:

أ - القرض قصير الأجل: وتخصص هذه القروض لتمويل العمليات التجارية والتصنيع والشراء وغيرها وتكون مدتها أقل من سنة - أو أحياناً ٣ أشهر أو ٦ أشهر وغالباً ما تسمى هذه العملية (تمويل رأس المال العامل) في المشاريع الصناعية أو التجارية.

ب - القرض متوسط الأجل: وتخصص هذه القروض لتمويل المشروعات الصناعية مثل شراء الآلات والمعدات المختلفة وعادة ما تكون لفترة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات، وقد يستفيد من هذه القروض المستهلكون لشراء السلع المعمرة (أدوات منزلية - سيارات - كمبيوترات..).

ج - القروض طويلة الأجل: وتخصص هذه القروض للمشروعات الإنتاجية الضخمة التي تحتاج للأصول الثابتة مثل بناء المصانع الكبيرة - مصافي النفط - الفنادق والمجمعات السياحية، تمويل شراء المساكن، مشاريع القاعدة الأساسية، (سكك الحديد - المطارات - المرافق) وغيرها من المشاريع الكبيرة.

وعادة ما تحتاج هذه المشاريع لفترة عشر سنوات إلى خمسة عشر سنة لأن فترة إنشاء هذه المشاريع يحتاج عند التأسيس لسنتين أو ثلاث سنوات أحياناً، لذلك تعطى فترة طويلة للسداد.

٢ - أهداف القرض:

تقدم المصارف القروض للمستفيدين لتمويل احتياجاتهم، وهذه الاحتياجات تختلف من شركة لأخرى ومن مستثمر لآخر، كما وتختلف القروض الاستهلاكية بين المستفيدين لذلك يوجد عدة قروض.

أ - القروض الاستثمارية وهي مبالغ تمنحها المصارف للشركات الإنتاجية وتخصص لتمويل شراء الآلات والمعدات وإقامة المباني اللازمة للإنتاج وغيرها حيث تساعد المنشآت الإنتاجية على تأسيس أعمالها وبالتالي إمكانية الحصول على أرباح أفضل في فترة ما بعد التأسيس.

ب - القروض التجارية: وهي مبالغ تمنحها المصارف للشركات التجارية التي تشتري السلع من المنتجين بهدف بيعها للمستهلكين أي كوسيط في عمليات الإنتاج. كما ويمنح الائتمان التجاري للشركات الإنتاجية لتسريع عملية بيع السلع وإعادة الإنتاج مرة أخرى، خاصة وأن التجار يشترون السلع حالياً بالدين (بيع آجل).

ج - القروض الاستهلاكية: وهي قروض تمنحها المصارف للمستهلكين بقصد شراء السلع المعمرة وشراء السيارات وحاجات الرفاهية وغيرها.

٣ - ضمانات القروض:

عادة ما تحدد المصارف عند منح القروض الأشياء الثابتة أو المتحركة التي يمكن أن تكون ضماناً لتسديد هذا القرض، لأنه في حالات تعرض المستثمر للأخطار أو الظروف الاستثنائية فإنه يعجز عن الوفاء بالتزاماته لذلك تحجز المصارف على الأشياء المرهونة وتقوم ببيعها للوفاء بالقرض واستناداً لذلك توجد عدة أنواع للقروض.

أ — القروض الشخصية: وتمنح هذه القروض للأشخاص بغض النظر عن أملاكهم، أي تكون السمعة الشخصية لهؤلاء الأشخاص أهم من الأراضي والمباني، وتأتي هذه السمعة نتيجة التعامل في السوق التجاري والعلاقات الصناعية والتعامل مع المصارف فالتاجر ذو السمعة الجيدة يحصل على القرض دون تقديم ضمانات.

ب — القروض العينية: وتمنح هذه القروض للمنشآت والشركات والأشخاص ويشترط فيها تقديم ضمانات عينية تضمن تسديد القرض في حالات الإفلاس، وعادة ما تكون القروض المضمونة بضمانات عينية النسبة العظمى من القروض وتكون القروض الشخصية متدنية نظراً لقلّة التجار والصناعيين الذين يحافظون على سمعتهم الشخصية وعلى علاقات متميزة في السوق التجاري.

٢ — ٣ — أهداف الائتمان:

يلعب الائتمان دوراً هاماً في الاقتصاديات الحديثة نظراً لأن المستثمر والمستهلك والبائع والتاجر جميعهم لا يمتلكون الأموال اللازمة لإتمام أعمالهم، ومن ثم على الجميع أن يلجؤوا إلى المصارف للحصول على القروض بهدف إنجاز خططهم، فالمنتج لا يستطيع تمويل إنتاجه بدون المصرف، والتاجر لا يستطيع دفع ثمن البضائع كاملة بدون القرض المصرفي، وحتى المستهلك أصبح غير قادر على شراء حاجاته والسلع المعمرة بدون قروض استهلاكية. لذلك أصبح المصرف شريكاً في كل عملية (إنتاجية — تجارية — استهلاكية) فإذا كان القرض يدخل في كل عملية فما هي الأهداف التي يحققها المصرف من وراء هذه القروض؟ وما هي الأهداف التي يحققها المنتج والتاجر والمستهلك؟ وبالنتيجة تصب هذه العمليات في الناتج المحلي الإجمالي على شكل نمو اقتصادي أو تراجع في حجم النمو الاقتصادي.

لذلك يحقق الائتمان الأهداف التالية:

١ - تمويل التصنيع والعمليات الإنتاجية:

لقد وضعت الدول النامية وخاصة دول جنوب شرق آسيا في بداية نهضتها الصناعية هدف تصنيع البلاد، وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه على المستوى الحكومي أو مستوى القطاع الخاص نظراً لعدم توفر التمويل اللازم، لذلك لاحظنا أن كل دولة حاولت الاقتراض الخارجي لتمويل المشاريع الحكومية ووفرت التمويل اللازم للقطاع الخاص نهضت صناعاتها وحققته الأهداف التنموية، بينما من ترك العملية لقوى السوق العرض والطلب لم يستطع تحقيق الأهداف المطلوبة. فالائتمان يلعب دوراً هاماً في تمويل المشاريع الصناعية التي تعتبر قاعدة الانطلاق وقاطرة النمو في الاقتصاد الوطني، وبالتالي من باب أولى أن نقول: إن الائتمان هو الذي يجر قاطرة النمو (الصناعة) إلى الأمام.

كما ونستطيع وضع قاعدة عامة تقول: كلما ازداد حجم التمويل للقطاع الصناعي وكانت تكاليفه متدنية كلما ازداد معدل النمو وتحققت أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالمقابل إذا انخفض حجم التمويل الصناعي تتراجع العمليات الإنتاجية وتكون التنمية بطيئة أو متعثرة.

٢ - تمويل الاستهلاك:

إن المقصود بوظيفة تمويل الاستهلاك هو حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع أجل لأثمانها، إذ قد يعجز الأفراد عن توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية الآتية بواسطة دخلهم الجاري، لذا يمكنهم الائتمان من الحصول على هذه السلع^(١).

إن حصول المستهلكين على القروض يوفر لهم قوة شرائية، وهذه القوة سوف تساهم في تصريف السلع والخدمات، الأمر الذي يساعد المنتجين على زيادة الإنتاج لأن سرعة التصريف سوف تزيد الإنتاج، بينما بطء التصريف يعني بطء العملية

(١) ناظم محمد الشمري، النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١٢٩.

الإنتاجية وزيادة خسارة المنتجين بدلاً من زيادة أرباحهم. فالاستهلاك يؤثر بشكل كبير على الإنتاج، وبما أن الائتمان يؤثر على الاستهلاك فالائتمان بدوره يساعد على زيادة الإنتاج عندما يساعد عمليات تصريف السلع.

٣ - تنمية النشاط المصرفي:

يعتمد العمل المصرفي كما ذكرنا على الودائع من جهة وعلى القروض من جهة ثانية، فكلما ازداد الطلب على القروض كلما سعى المصرف لتأمين التمويل اللازم، أي يقوم بالتسويق لجذب الودائع وتشجيع المدخرين وإصدار شهادات الإيداع ذات العائد، ودفع مزايا عديدة للمودعين لكي يتحولوا إليه، كما ويقترض المصرف من مصارف أخرى أو من المصرف المركزي.

إن هذه الحركة النشيطة التي يقوم بها مصرف معين أو عدة مصارف سوف تساهم في تنمية وتنشيط العمل المصرفي في الاقتصاد الوطني، مما يساهم في زيادة معدل النمو في الاقتصاد.

إن تنشيط العمل المصرفي قد يدفع الدولة لتأسيس مصارف جديدة في حالات النقص، أو قد تسمح الدولة للقطاع الخاص أو القطاع الأجنبي، بإقامة فروع جديدة لتلبية طلبات الائتمان التي تظهر في الاقتصاد.

٤ - زيادة حجم ودور النقد في الاقتصاد الوطني:

إن نمو وتطور حجم الائتمان في الاقتصاد سوف يدفع بالمنتجين والمستهلكين لزيادة حجم التعامل بال شيكات وتسوية المدفوعات عن طريق المصارف، وتمويل الاستيراد والتصدير والتحويلات الخارجية عن طريق المصارف الأمر الذي يعطي النقد دوراً هاماً ومميزاً في الاقتصاد، أي تصبح العلاقات البضاعية النقدية هي الشائعة ويزول البيع الآجل والبطء في عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع وتصبح العملية أسرع بوجود النقد.

وبالمقابل يستطيع المصرف المركزي أن يطبق السياسات النقدية السليمة والتي تخدم أهداف التطور في الاقتصاد الوطني، خاصة عندما يكون الاقتصاد يتعامل بشكل

كبير في أدوات الدفع النقدية ويعتمد على الائتمان، أما إذا كانت أدوات الدفع النقدي قليلة وأن حجم الائتمان منخفض في الاقتصاد، فلا يستطيع المصرف المركزي تطبيق سياساته، فإذا أراد تخفيض حجم السيولة أو رفعه في اقتصاد متخلف لا يعتمد أدوات الدفع ولا يعتمد على الائتمان فإنه يضطر لزيادة حجم النقود القانونية أو سحبها من التداول وهي عملية مكلفة ولا تحقق الأهداف النقدية بالسرعة المطلوبة.

٢ - ٤ - آلية خلق الائتمان:

تعد عملية الإقراض الوظيفة الأساسية للمصارف بعد تجميع الودائع والمدخرات، فإذا احتفظت بهذه الأموال دون إقراضها سوف تقع في حالة الخسارة ثم الإفلاس، وإن هي أفرضتها بالكامل يمكن أن تتعرض لنقص السيولة، لذلك توازن المصارف بين الودائع والقروض وتحتفظ ببعض المبالغ لكي تلي طلبات السحب.

إن عملية السحب والإيداع في المصارف لا تتوقف في يوم من الأيام، لأنه كلما تطور الوعي المصرفي كلما ازداد حجم التعامل بالنقود الخيطية وبقيت النقود القانونية في المصارف، وعلى المصرف أن يجد استثماراً لهذه الأموال، فالمصرف كما ذكرنا سابقاً أصبح يهتم بالتنمية وتوظيف الأموال وذلك لتحقيق مصلحته الذاتية أولاً ثم تحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني ثانية، فأصبح المصرف في العصر الحديث مركز المال ومصدره للمضطرين للسيولة والمكان الآمن لمن يرغب بتوظيف مدخراته.

وبالنتيجة يتوجب على كل مصرف أن يوظف الأموال الموجودة لديه شريطة الاحتفاظ بنسبة محددة لتأمين السيولة اللازمة للأعمال اليومية، فما هي عملية خلق الائتمان؟

ذكرنا في السابق أن الائتمان هو علاقة نقدية بين صاحب المال (المقرض) والمستفيد وهو (المقترض) تقوم في جوهرها على تحلي المقرض عن القيم الحاضرة مقابل استردادها في المستقبل مع سعر الفائدة المتفق عليه.

أما عملية خلق الائتمان فهي:

«عملية مصرفية فنية يقوم المصرف بموجبه بالاحتفاظ بنسبة معينة من حجم الودائع وإقراض الباقي للراغبين بالحصول على القروض استناداً لأسس ومبادئ الإقراض التي يتبعها، وذلك بهدف زيادة حجم أرباحه».

استناداً لهذا التعريف يمكن تحديد خصائص عملية خلق الائتمان بما يلي:

١ — إن عملية خلق الائتمان تعد عملية مصرفية فنية بما تحتويه من حسابات وأنظمة وإجراءات لتحديد حجم المبالغ الجاهزة للإقراض بشكل يومي، أي على كل مصرف أن يحسب الودائع الجارية وودائع التوفير والودائع الآجلة ويحدد نسبة الاحتفاظ لكل منها ويحدد كم من المبالغ هو الجاهز للإقراض.

٢ — تقوم عملية خلق الائتمان على عنصر الثقة، أي أن الأفراد يثقون بالمصرف فلا يسحبون إلا المبالغ المحتاجين إليها، والمصرف يطمئن لهذه الناحية ويقرض المبالغ كاملة إلا الاحتفاظ بنسبة معينة.

٣ — تقوم عملية الإقراض على أسس ومبادئ عملية مصرفية تتضمن دراسة الزبون وحجم المبالغ وسعر الفائدة وزمن السداد وكل ما يتعلق بالقرض واسترداده.

٤ — إن هدف الإقراض هو الحصول على فائدة أعلى من فائدة الودائع وذلك لتحقيق أرباح مؤكدة للمصرف، وتخدم في النهاية تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.

إن هذه الخصائص توضح لنا بأن كل مصرف أصبح يسعى لزيادة حجم استثماراته بهدف تعظيم أرباحه والنجاح في المنافسة مع المصارف الأخرى.

تتم عملية خلق الائتمان وفق أسلوبين:

٢ — ٤ — ١ — الأسلوب التقليدي:

وبموجب هذا الأسلوب أو الطريقة يقوم المصرف باستقبال الوديعة ويقتطع جزءاً منها على شكل احتياطي ويقرض الباقي، فإذا كانت قيمة الوديعة ١٠٠٠٠٠ ليرة وأن نسبة الاحتياطي ٢٠% فإن المصرف سيحتفظ بقيمة ٢٠٠٠ ليرة ويقرض الباقي وهو

مبلغ ٨٠٠٠ ليرة. وكلما عاد جزء من هذه المبالغ يقوم المصرف بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي المقرر ويقرض الباقي، وبما أن الأفراد سيقومون بإنفاق المبالغ التي يقترضونها بأشكال مختلفة وأن الجميع لا يتعاملون بشكل كامل مع المصارف لذلك ربما لا يعود أي مبلغ من القرض للمصرف المقرض أو حتى المصارف الأخرى، وبهذه الحالة تنخفض قدرة المصارف على خلق الائتمان، بينما لو ازداد حجم التعامل المصرفي فإن المبالغ سوف تتجمع في المصارف ومن ثم تزداد قدرتها على خلق الائتمان، لكن انخفاض حجم الوعي المصرفي والتعامل النقدي يؤدي لانخفاض قدرة المصارف على خلق الائتمان.

٢ - ٤ - ٢ - الأسلوب الحديث:

وبموجب هذا الأسلوب يتعامل جميع الأفراد مع المصارف ويزداد حجم التعامل بالنقود الخطية وينخفض حجم التعامل بالنقود السائلة، فإذا كان الاقتصاد بحاجة للأموال فإن قدرة المصارف تزداد على خلق الائتمان.

فإذا فرضنا أن الوديعة الأولية بلغت ١٠٠٠٠ ليرة سورية وأن نسبة الاحتياطي النقدي الذي يتوجب على المصارف الاحتفاظ به هو ٢٠% فإن معرفة الوديعة المشتقة أو حجم القروض التي يمنحها المصرف هي:

$$\frac{\text{الوديعة الأصلية} - \text{قيمة الاحتياطي}}{\text{نسبة الاحتياطي}} = \text{الوديعة المشتقة}$$

$$\text{الوديعة المشتقة} = \frac{١٠٠٠٠ - ٨٠٠٠}{٠,٢٠} = \frac{٢٠٠٠}{٠,٢٠} = ٤٠٠٠٠ \text{ ليرة}$$

فلو أن نسبة الاحتياطي انخفضت إلى ١٠% فتكون الوديعة المشتقة:

$$\text{الوديعة المشتقة} = \frac{١٠٠٠٠ - ٩٠٠٠}{٠,١٠} = \frac{١٠٠٠}{٠,١٠} = ٩٠٠٠٠ \text{ ليرة}$$

إذا فرضنا أن نسبة الاحتياطي ارتفعت إلى ٥٠% فتكون الودائع المشتقة:

$$\text{الوديعة المشتقة} = \frac{١٠٠٠٠ - ٥٠٠٠}{٠,٥٠} = \frac{٥٠٠٠}{٠,٥٠} = ١٠٠٠٠ \text{ ليرة}$$

ولكي نوضح كيف يستطيع المصرف من خلال مبلغ محدد أن يقرض مبلغاً أكبر، فإذا أودع شخص مبلغاً من المال وقدره (١٠٠٠٠ ليرة) فكيف يستطيع أن يخلق منه قرضاً بمقدار ٩٠ ألف ليرة سورية إذا كان الاحتياطي المتوجب الاحتفاظ به ١٠٪. إذا فرضنا أنه لا يوجد إلا مصرف واحد وأن الأفراد سينفقون الأموال بموجب شيكات أي ستبقى الأموال في المصرف هذا يعني أن المبلغ بمقدار ١٠٠٠٠ ليرة سوف تولد لنا قروضاً بمقدار ٤٠٠٠٠ ليرة كما في الجدول التالي:

جدول يوضح آلية منح القروض وإعادة إيداعها وإقراضها ثانية

الدورات	المبالغ المودعة	القروض	الاحتياطي
١	١٠٠٠٠	٨٠٠٠	٢٠٠٠
٢	٨٠٠٠	٦٤٠٠	١٦٠٠
٣	٦٤٠٠	٥١٢٠	١٢٨٠
٤	٥١٢٠	٤٠٩٦	١٠٢٤
٥	٤٠٩٦	٣٢٧٦,٨	٨١٩,٢
٦	٣٢٧٦,٨	٢٦٢١,٤	٦٥٥,٢
٧	٢٦٢١,٤	٢٠٩٧,٢	٥٢٤,٣
٨	٢٠٩٧,٢	١٦٧٧,٧	٤١٩,٤
٩	١٦٧٧,٧	١٣٤٢,٢	٣٣٥,٥
١٠	١٣٤٢,٢	١٠٧٣,٧	٢٦٨,٤
١١	١٠٧٣,٧	٨٥٨,٤	٢١٤,٦
١٢	٨٥٨,٤	٦٨٦,٧	١٧١,٧
١٣	٦٨٦,٧	٥٤٩,٣	١٣٧,٣
١٤	٥٤٩,٣	٤٣٩,٥	١٠٩,٨
المجموع	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠

يلاحظ من خلال الجدول بأن إيداع مبلغ ١٠٠٠٠ ليرة ولمصرف واحد وإعادة القرض إلى المصرف وإعادة إقراضه وهكذا حتى آخر ليرة يستقبلها المصرف فإن إجمالي الإقراض والإيداع سوف يصل إلى ٥٠٠٠٠ ليرة وحجم القروض ٤٠٠٠٠ ليرة وحجم الاحتياطي الذي يحتفظ به المصرف هو ١٠٠٠٠ ليرة، لكن هذه الشروط مثالية أن يكون مصرفاً واحداً فقط في الاقتصاد، بل وأن وجود المصارف المتعددة وارتفاع مستوى الوعي المصرفي هو الذي يجمع الأموال في النظام المصرفي ويرفع من قدرة المصارف على خلق الائتمان إضافة إلى ذلك لا يقوم المصرف بمتابعة الوديعة، بل إن تعدد القروض اليومية والإيداعات اليومية يجعل من عملية خلق الائتمان عملية آلية تسيير بشكل تلقائي ويصبح حساب الاحتياطي لإجمالي الودائع يومياً بغض النظر عما إذا كان المصرف قد منح قرضاً أم لا، أي يحتفظ المصرف بالنسبة المقررة وتصبح بقية المبالغ قابلة للإقراض.

٢ - ٤ - ٣ - حدود خلق الائتمان:

يؤدي الائتمان كما ذكرنا لتسهيل عمليات التبادل وزيادة الإنتاج وتسريع عمليات الاستهلاك، وبالتالي من مصلحة المصارف زيادة حجم القروض لكي تزداد أرباحها، ومن مصلحة المقترضين وأصحاب المنشآت الاقتراض لتمويل مشاريعهم بهدف زيادة الإنتاج وزيادة الأرباح، فالجميع تتحقق مصالحهم عندما تزداد كميات النقود والقروض، فإذا كانت مصالح الجميع تتحقق عند زيادة القروض فلماذا لا تزيد السلطات النقدية القروض إلى أبعد الحدود، أو بتعبير أدق ما هي القيود التي تحد من زيادة الائتمان وتطوره؟

يوجد عدة قيود تحد من خلق الائتمان أهمها:

٢ - ٤ - ٣ - ١ - مجموع النقد المتداول:

إن الائتمان لا يمكن أن يحصل في المصارف إلا إذا كان هناك وديعة أولية وهذه الوديعة سائلة يودعها صاحبها في المصرف، والمصرف يقوم بعد ذلك بالاحتفاظ بنسبة

معينة ثم إقراض الباقي، أي أن حجم الكتلة النقدية التي يصدرها المصرف المركزي لتسهيل عمليات التبادل تعد أساساً هاماً لخلق الائتمان، فبدون هذا الإصدار النقدي لا يمكن إصدار القروض أو حتى زيادتها^(١).

يبقى كل اقتصاد محكوماً بحجمه وحجم تعاملاته ومن ثم حجم الكتلة النقدية السائلة، فكلما ازداد حجم الاقتصاد يزداد حجم الإصدار وترتفع قدرة المصارف على خلق الائتمان، وبالمقابل إذا انخفض حجم الاقتصاد (اقتصاد متخلف) ينخفض حجم الإصدار النقدي، وتخفض قدرة المصارف على خلق الائتمان.

٢ - ٤ - ٣ - ٢ - مستوى الوعي المصرفي:

يتوقف حجم التعامل المصرفي على مستوى الوعي المصرفي فكلما ازداد مستوى الوعي المصرفي كلما زاد الأفراد ودائعهم وخدماتهم وتعاملاتهم وتزداد القروض، وبالمقابل إذا انخفض مستوى الوعي تبقى الأموال السائلة في المنازل كما كان التعامل في الاقتصاديات القديمة.

فالسؤال المطروح ما هو مستوى الوعي المصرفي وكيف يتطور أو يتراجع؟

الوعي المصرفي: «هو اعتياد الأفراد على إيداع أموالهم في المصارف والتعامل مع الآخرين عبر أدوات الدفع المتطورة (شيكات - حوالات - كفالات..). استناداً لخدمات متطورة وسريعة تقدمها المصارف للمتعاملين».

فالوعي المصرفي ينمو ويتطور استناداً لسهولة التعامل والسرعة ومتابعة الزبائن في مواقع عملهم. كما ويعتبر بعض علماء الاقتصاد أن الوعي المصرفي هو من الوعي العام والوعي الاجتماعي، فالجتمعات المتقدمة يتطور لديها الوعي الاجتماعي والوعي السياسي والاقتصادي ومن ضمنها تطور الوعي المصرفي. أي أن الوعي الاجتماعي لا ينفصل عن بقية أنواع الوعي.

واستناداً لذلك فإن الوعي المصرفي يرتبط:

(١) كمال شرف - هاشم أبو عراج: النقود والمصارف، جامعة دمشق، ١٩٩٤ ص ١٧١.

- ١ — بمستوى الوعي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.
 - ٢ — بمستوى تطور وتقديم الخدمات المصرفية.
 - ٣ — بمستوى تطور العلاقات النقدية والمصرف المركزي وحركة النقد في الاقتصاد.
- فكلما تطور العمل المصرفي والخدمات المصرفية كلما اعتاد الأفراد على التعامل مع المصارف، وكلما انخفض مستوى العمل المصرفي وزاد الروتين والانتظار كلما احتفظ الأفراد بأموالهم في منازلهم وزادت عادات الدفع النقدي. وانخفضت قدرة المصارف على خلق الائتمان، فإذا حصل المواطن على قرض وسحبه دفعة واحدة يؤدي ذلك لانخفاض حجم السيولة في المصارف، أما إذا استخدم المواطن القرض على عدة دفعات هذا يعني بقاء الأموال في المصارف ومن ثم ترتفع قدرتها على خلق الائتمان.

٢ — ٤ — ٣ — ٣ — نسبة الاحتياطي السائل:

نسبة الاحتياطي: وهي مبالغ يحددها المصرف المركزي للمصارف التجارية لكي تحتفظ بها ضماناً للودائع الموجودة لديها. ويأتي هذا التحديد من المصرف المركزي لكي يتحكم بحجم القروض والسيولة في الاقتصاد الوطني.

وتعتبر سياسة الاحتياطي من السياسات المصرفية التي يستخدمها المصرف المركزي لتحقيق أهدافه وتوجهاته في الاقتصاد الوطني.

تؤثر نسبة الاحتياطي النقدي على قدرة المصارف على خلق الائتمان، فإن كانت نسبة السيولة أو الاحتياطي ١٠% وكان المبلغ المودع ١٠٠٠٠ ليرة هذا يعني أن قدرة المصرف على خلق الائتمان هي:

$$\text{الوديعة المشتقة} = \frac{10000 - 10000}{0,10} = \frac{9000}{0,10} = 90000 \text{ ليرة}$$

فإذا ارتفعت نسبة الاحتياطي إلى ٢٠% هذا يعني:

$$\text{الوديعة المشتقة} = \frac{20000 - 10000}{0,20} = \frac{10000}{0,20} = 50000 \text{ ليرة}$$

يلاحظ من خلال هذا المثال بأنه كلما ازدادت نسبة الاحتياطي كلما انخفضت قدرة المصارف على خلق الائتمان، وبالمقابل كلما انخفضت نسبة الاحتياطي كلما ارتفعت قدرة المصارف على خلق الائتمان.

٢ - ٥ - الربحية والسيولة:

الربحية والسيولة مفهومان اقتصاديان يعبران عن كفاءة الإدارة المصرفية وقدرتها على استثمار كافة الإمكانيات المتاحة شريطة الاحتفاظ بالسيولة اللازمة لمواجهة الظروف والسحوبات الطارئة، فالإدارة المصرفية الناجحة تجري الموازنة بين توظيف واستثمار الأموال وبين الاحتفاظ بالسيولة لمواجهة الأخطار، وتحقق أعلى درجات الربحية وعادة ما تقارن المصارف بين بعضها البعض من خلال الربحية فالأول يصل إلى ٥% والآخر يصل إلى ٢%، فمثلاً العائد على الموجودات قد لا يتجاوز عالمياً ٣% والعائد على حقوق الملكية قد يصل إلى ١٠% وهكذا.. ولدراسة هذين المفهومين يجب أن ندرس كل منهما على حدة ثم نقارن بينهما في إطار عمل مصرفي متكامل.

٢ - ٥ - ١ - الربحية:

إذا قمنا بتحليل العمل التجاري للمصارف التجارية، نلاحظ بأن المصارف مؤسسات خدمية تقوم بتجميع الأموال من المودعين والمدخرين بأشكال وطرق مختلفة ثم تقرض هذه المبالغ للمؤسسات والشركات والأفراد المحتاجين لهذه الأموال، ومن خلال المفاضلة بين سعر الفائدة المتدني الذي تدفعه للمودعين وسعر الفائدة المرتفع الذي يدفعه المقترضون تحقق المصارف أرباحها.

إضافة إلى الأنشطة والأعمال التي تقوم بها مثل الكفالات والحوالات وتحصيل الشيكات والسندات وغيرها تحصل المصارف على عمولات أخرى تضاف لأرباحها.

فالربح الإجمالي في المصرف هو:

«جميع العوائد التي يحصل عليها المصرف من استثمار الودائع والأموال السائلة الأخرى والقيام بأنشطة خدمية مثل الكفالات والحوالات والاعتمادات المستندية والمتاجرة بالقطع الأجنبي وخدمة الصيرفة الإلكترونية والمضاربة في البورصة».

فالربح الإجمالي يشمل كل عائد يحصل عليه المصرف عند قيامه بأي عمل أو خدمة أو استثمار أو توظيف للأموال.

أما الربح الصافي فهو:

«الربح الإجمالي الذي يحصل عليه المصرف منقوصاً منه التكاليف الكلية».

أما الربحية فهي:

«تعبير اقتصادي يعبر عن كفاءة الإدارة المصرفية في استثمار الإمكانيات المتاحة من السيولة والخدمات والأعمال التجارية وعادة ما ينسب الربح للأصول أو الموجودات أو أحياناً رأس المال وتارة إلى حقوق الملكية».

واستناداً لهذا التعريف يمكن تحديد خصائص الربحية بما يلي:

١ — الربحية مفهوم اقتصادي يعبر عن النشاط الذي تقوم به المنشأة، فهل هي رابحة أم خاسرة وما هو مدى هذا الربح؟

٢ — تعكس الربحية كفاءة الإدارة فإذا كانت الربحية مرتفعة يعني أن الإدارة ناجحة وحققت أهدافها، وإذا كانت الربحية متدنية يعني أن الإدارة غير كفوءة ومقصرة في تنظيم العمليات المصرفية.

٣ — الربحية تعكس استثمار الإدارة المصرفية للإمكانيات المتاحة وهي:

أ — توظيف كل ما يتوفر لديها من سيولة.

ب — زيادة حجم الخدمات فتزداد العمولات.

ج — المتاجرة بالقطع الأجنبي.

د — المتاجرة بالأصول المالية في البورصة.

٤ — تنسب الأرباح للأصول أو لرأس المال أو أحياناً لحقوق الملكية وهي تعبر عن كفاءة العمل المصرفي في هذا المصرف، وتقارن المصارف هذه النسب مع بعضها البعض والأفضل هو الذي يحقق أعلى النسب.

كان مفهوم الربحية وما زال المؤشر الأهم في تاريخ العمل التجاري، والمصرفي

والصناعي وجميع الأنشطة، وأهم النسب:

$$1 - \text{معدل العائد على رأس المال} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{رأس المال}}$$

$$2 - \text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأصول}}$$

$$3 - \text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{حقوق الملكية}}$$

مثال: إليك المعلومات الإحصائية من المصارف التالية:

مصرف أمية	مصرف العباسيين
رأس المال ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة	٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة
الأصول الثابتة ١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة	١٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة
الأرباح المحتجزة ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة	٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة
الاحتياطيات ١٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة	٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة
الأرباح الصافية ٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة	٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة

ولدى المقارنة بين المصرفين تبين ما يلي:

١ — معدل العائد على رأس المال:

$$\text{مصرف أمية} = \frac{900000000}{500000000} = 18\%$$

$$\text{مصرف العباسيين} = \frac{900000000}{300000000} = 30\%$$

٢ — معدل العائد على الأصول:

$$\text{مصرف أمية} = \frac{900000000}{1500000000} = 6\%$$

$$\text{مصرف العباسيين} = \frac{900000000}{1300000000} = 6,9\%$$

٣ — معدل العائد على حقوق الملكية:

$$\text{مصرف أمية} = \frac{9000000}{5000000 + 5000000 + 13000000}$$

$$13\% = \frac{9000000}{68000000} =$$

$$\text{مصرف العباسيين} = \frac{9000000}{9000000 + 3000000 + 30000000}$$

$$21\% = \frac{9000000}{42000000} =$$

من خلال المقارنة يلاحظ بأن مصرف العباسيين قد حقق نسباً أفضل فالعائد على رأس المال والأصول وحقوق الملكية كانت أفضل.

٢ - ٥ - ٢ - السيولة:

تسعى المصارف من خلال عملها لتجميع أكبر كمية معينة من الودائع والمدخرات بحيث تستطيع من خلال زبائنها استثمار هذه المبالغ، وفي حال تجاوزت الودائع قدرة المصرف على التوظيف يسعى لاستثمارها لدى مصارف أخرى أو يقرضها للخرينة العامة (سندات خزينة) لكن المصرف لا يستطيع توظيف كامل المدخرات والودائع، بل عليه الاحتفاظ بنسبة معينة من الأموال على شكل نقد سائل وذلك لمواجهة السحوبات الطارئة من قبل الزبائن مثل مواسم الأعياد، والظروف الرديئة أو الظروف السياسية غير المستقرة حيث يقبل الأفراد على سحب ودائعهم، وتحسباً لعدم الوقوع في الحرج، فإنه يتوجب على كل مصرف أن يحتفظ بنسبة معينة من ودائعه، وعادة ما يحدد المصرف المركزي هذه النسبة ٥% أو ١٠% أو أحياناً ١٥% وهكذا..

واستناداً لذلك يمكن تعريف السيولة:

«قدرة البنك الفردي على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع»^(١).

يركز هذا التعريف على مفهوم السيولة التامة ما يمكن إقراضه للزبائن وما يمكن الاحتفاظ به، لكنه لا يؤكد على السيولة لمواجهة ظرف طارئ.

أما الدكتور عبد الغفار حنفي أستاذ الإدارة المالية في جامعة الإسكندرية فإنه يرى في السيولة:

«السيولة هي عبارة عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع»^(٢).

يتوسع هذا التعريف في شرح السيولة وخاصة لمواجهة الظروف الطارئة وتلبية رغبات المودعين، لكنه يعود مرة أخرى ليقول بأن السيولة الإجمالية تخصص للمودعين والمقترضين معاً، أي يشرح السيولة الكلية.

استناداً للتعريفين السابقين نعرّف نحن السيولة:

«هي المبالغ التي يحتفظ بها المصرف على شكل نقود سائلة لمواجهة السحوبات العاجلة أو الظروف الطارئة وتكون نسبة مئوية من الودائع ولا يستثمرها المصرف وتبقى معطلة وتؤثر على ربحيته لكنها تخفض من مخاطر الإفلاس».

يتبين من خلال هذا التعريف بأن خصائص السيولة هي:

١ — السيولة هي تعبير نقدي مصرفي تعبر عن المبالغ التي يتوجب على المصرف الاحتفاظ بها بصفة إلزامية.

٢ — تخصص هذه المبالغ لمواجهة السحوبات المفاجئة التي يقوم بها الزبائن مثل فترة الأعياد، والمواسم الرديئة، وأوقات السياحة في الصيف وفي حالات الظروف الطارئة التي يقدم الأفراد فيها على استرجاع ودائعهم.

(١) محمد سويلم: إدارة البنوك بين النظرية والتطبيق، المنصورة مكتبة الجلاء، القاهرة ١٩٨٣ ص ٥٢.

(٢) عبد الغفار حنفي: إدارة المصارف، الدار الجامعية الإسكندرية ٢٠٠٧ ص ٢١١.

٣ — يفرض المصرف المركزي على المصارف التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع وأحياناً تتراوح بين ٧,٥% إلى ١٥% وذلك حسب كل ظرف يمر به الاقتصاد الوطني فتارة تصبح ١٠% وتارة ٢٠% وهكذا..

٤ — إن الاحتفاظ بمبالغ معينة دون تشغيل سوف يؤثر على الربحية لأن المصرف يدفع الفوائد للمودعين، ولا يستثمر هذه المبالغ. فكلما ازدادت نسبة السيولة كلما انخفض معدل الأرباح في المصارف.

٥ — نخفض من احتمالات الإفلاس في حال زيادة حجم السحوبات الطارئة.

٢ — ٥ — ٣ — مكونات السيولة:

ذكرنا بأن السيولة تتألف من المبالغ التي تحتفظ بها المصارف وتقتطعها من المبالغ المودعة لديها، لكن هذا المفهوم يتجاوز هذه المبالغ إلى ما يمكن أن يستطيع المصرف التصرف به في الظروف الطارئة وهي نوعان:

١ — السيولة الحاضرة أو الفورية: وهي المبالغ التي يستطيع المصرف التصرف بها دون قيود وتكون تحت تصرفه مباشرة أو قد يتطلب الحصول عليها إجراء الاتصالات مع مصارف أخرى أو مع بعض الزبائن وهي:

أ — النقود الجائزة الموجودة في فروع المصرف أو الموجودة في المصرف على شكل نقود أجنبية.

ب — الودائع لدى المصرف المركزي ولدى المصارف الأخرى، لأن المصرف التجاري يحتفظ بنسبة معينة من الودائع في المصرف المركزي وعادة ما تسمى نسبة الاحتياطي القانوني.

ج — الأوراق تحت التحصيل مثل الشيكات والسندات وغيرها وعادة ما يتم تحصيلها بسرعة ويتأخر الزبائن في سحبها أو الحصول عليها، لذلك يستطيع المصرف التصرف بها، كما ويمكن للمصرف دفعها لأصحابها وتصبح ملكاً له لذلك يستطيع خصمها بسرعة في حالات الضرورة.

٢ — السيولة شبه النقدية: وعادة ما تكون هذه السيولة بحاجة لبعض الوقت لكي تصبح نقوداً سائلة أو قد يخسر المصرف جزءاً من قيمتها مقابل تسهيلها ومثال على ذلك:

أ — السندات الحكومية وأذون الخزينة وهي أوراق مالية قابلة للتسييل حيث يتنازل المصرف عن جزء من الفائدة فيشتريها العديد من المصارف أو المستثمرين في سوق الأوراق المالية.

ب — الأسهم والسندات للشركات المساهمة حيث يستطيع المصرف في أوقات الضرورة تخفيض قيمتها فيبيعها بسرعة في سوق الأوراق المالية فيحصل على السيولة اللازمة.

٢ - ٥ - ٤ - حساب السيولة:

يختلف استثمار الودائع تحت الطلب عن استثمار الودائع الآجلة ومن ثم يحتفظ المصرف التجاري لكل وديعة بنسبة معينة، فقد يحدد المصرف المركزي نسبة ١٥% للودائع العاجلة (تحت الطلب)، وقد يحدد للودائع الآجلة نسبة أقل أي بحدود ٥%. فإذا بلغت الودائع العاجلة (تحت الطلب) في مصرف أمية ٨٠ مليار ليرة سورية وبلغت الودائع الآجلة ٣٨ مليار ليرة سورية. فكم هو المبلغ الذي سيحتفظ به المصرف (السيولة).

نسبة الاقتطاع للودائع العاجلة $80.000.000 \times 15\% = 12.000.000$ ليرة

الاقتطاع للودائع الآجلة $38.000.000 \times 5\% = 1.900.000$ ليرة

إجمالي الاقتطاع $12.000.000 + 1.900.000 = 13.900.000$ ليرة

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{إجمالي الاقتطاع}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{13.900.000}{118.000.000} = 11,7\%$$

يتوجب على مصرف أمية الاحتفاظ بمبلغ ١٣٩٠٠٠٠٠٠٠ ليرة سورية مقابل الودائع الموجودة لديه وهي ١١٨ مليار ليرة سورية حيث يؤثر هذا المبلغ على الربحية في هذا المصرف.

٢ - ٥ - ٥ - المفاضلة بين الربحية والسيولة:

تواجه الإدارة المصرفية عدة مشكلات مصرفية تسعى وتحاول إيجاد الحلول لها، استناداً لكل حالة، لكن أكبر المشاكل التي تواجه المصرف هي المفاضلة بين الربحية والسيولة، فلكي يحافظ المصرف على الوضع الآمن عليه الاحتفاظ بنسبة سيولة أكبر، وبالمقابل لكي تزداد الربحية عليه توظيف الجزء الأكبر من الودائع.

فالسيلة والربحية مفهومان متعارضان، يؤدي الأخذ بالسيولة للأمن والأمان ولكن مع انخفاض حجم الأرباح، وبالمقابل تؤدي زيادة الربحية لإمكانية تعرض المصرف للخطر في بعض الظروف.

إن بقاء المصرف في ظروف آمنة وزيادة معدلات الربح يتطلب من الإدارة المصرفية القيام بالإجراءات التالية:

١ - يجب على إدارة المصرف الاحتفاظ بنسبة السيولة التي يقررها العرف المصرفي أو المصرف المركزي، ولا يجوز للمصرف استثمار هذه الأموال لأن ذلك يعرض المصرف للخطر.

٢ - البحث عن الزبائن الجيدين وإهمال الزبائن الرديئين أو الاعتذار لهم عن تقديم القروض والخدمات بطرق دبلوماسية، بحيث لا يؤثر على سمعة المصرف أو طرق تعامله.

٣ - تطوير الخدمات المصرفية بشكل مستمر فقد وصلت خدمات المصرف إلى ١٠٠ خدمة أو أحياناً إلى ١٥٠ خدمة تدر للمصرف عمولات جيدة فعلى المصرف الاستمرار في تطوير هذه الخدمات بهدف زيادة حجم العمولات وبالتالي زيادة الربحية.

٤ - تطوير الصيرفة الإلكترونية عبر الاستعانة بشركات الصيرفة والتقانة لأنها تدر دخلاً جيداً للمصرف.

٥ - تكوين المحافظ الاستثمارية للزبائن لأن أعمال المضاربة تدر للمصرف التجاري عمولات كبيرة.

٦ - التركيز على التوظيفات مقيدة الأجل لأنها تزيد من حجم الربحية وتخفف من مخاطر السيولة وهي مبالغ سريعة العودة مقابل القروض طويلة الأجل.

٧ — تطوير الرقابة المصرفية الداخلية وذلك من خلال تكوين كادر متطور يستطيع إيقاف القروض عديمة الجدوى، أو التي يرغب أصحابها باستثمارها في أوجه ونشاطات غير المخصصة لها.

إن هذه الإجراءات والتوجهات سوف تزيد من حجم السيولة وتضع المصرف في حالة آمنة يستطيع مواجهة الظروف الطارئة، وسوف تزيد من أرباحه مقابل المصارف الأخرى.

٢ — ٦ — مزايا الائتمان:

تنبع أهمية الائتمان من دوره في تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ومساهمته غير المباشرة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ومن جهة أخرى كلما ازداد مستوى التطور الاقتصادي كلما ازدادت الحاجة للقروض المصرفية وازداد التعامل المصرفي. واستناداً لذلك يحقق الائتمان للاقتصاد الوطني المزايا التالية:

١ — الاقتصاد في استعمال النقود القانونية: إن تطور العادات المصرفية وزيادة حجم الإيداعات في المصارف والحصول على القروض سوف يخفف من استعمال النقود الورقية والمعدنية التي يصدرها المصرف المركزي ويزداد استخدام النقود الخفية^(١).

٢ — يساعد الائتمان المصرف المركزي على التحكم في السياسة النقدية، فكلما ازداد حجم الائتمان، يزداد بالمقابل حجم الادخار وتزداد الودائع المصرفية، وعندها تزداد قدرة المصرف المركزي على معالجة التضخم أو الركود من خلال التحكم بنسبة الاحتياطي التي تجبر المصارف على التقييد بها، ففي أوقات التضخم يرفع المصرف المركزي نسبة الاحتياطي فتتخفف قدرة المصارف على خلق الائتمان، وبالمقابل في حالات الركود يخفف نسبة الاحتياطي فيزيد قدرة المصارف التجارية على زيادة الائتمان.

٣ — يساعد الائتمان أصحاب المواهب والمخترعين والمبدعين على تحويل أفكارهم النظرية إلى مشاريع وتطبيقات عملية، فالمخترع أو المبدع صاحب الفكرة إذا لم تتوفر له مصادر تمويل سيضطر لبيع فكرته إلى الشركات الاحتكارية.

(١) كمال شرف — هاشم أبو عراج: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١٦٣.

مثال: قام أحد المخترعين السوريين باختراع مكثفات في جهاز الراديو (صغيرة الحجم) تساعد على تصغير حجم جهاز الراديو ولم يتوفر له من منتج هذا المكثف، لذلك اضطر لبيع فكرته إلى شركة فيليبس التي دفعت له ١٠% من الأرباح الصافية بعد الإنتاج، فلو توفرت مصادر التمويل لأقام المصنع بنفسه.

٤ — يخفف الائتمان من تكرار الأزمات الاقتصادية، فقد كانت الاقتصاديات في السابق تنتقل من دورة اقتصادية إلى أخرى من الرواج والركود، وفي حالات الركود تريد الدولة حجم القروض وتدعم المصارف لزيادة خلق الائتمان الأمر الذي يخفف من الآثار السلبية للركود.

٥ — يساعد الائتمان المؤسسات والشركات الإنتاجية على زيادة الإنتاج ويساعد التجار على زيادة عمليات الشراء من المصانع ويساعد المستهلكين على زيادة حجم مشترياتهم من السلع والخدمات وبالمحصلة يؤدي الائتمان لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدل النمو الاقتصادي الأمر الذي ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين ومستوى المعيشة.

إن هذه المزايا دفعت الحكومات لتعميق دور الائتمان وتطويره في الاقتصاديات الوطنية فقد سمحت أكثر الحكومات استناداً لهذه المزايا بزيادة نسبة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي من ٥٠% إلى ٧٥% وتجاوزت بعض الدول هذه النسب لتصل إلى ١٠٠% من الناتج طالما أن الائتمان يساعد المنتج والتاجر والمستهلك وهذا الأمر يخفف من الأزمات أو يمنع حدوثها في أكثر الأحيان.

٢ — ٧ — سلبيات الائتمان:

يتضح من خلال دور وأهمية الائتمان في الاقتصاد الوطني، ومن خلال مزاياه بأنه الرفاعة المالية لهذا الاقتصاد، والمانع للأزمات ولكن هل نعتبر الائتمان بكل ما يحمله من مزايا هو إيجابي للاقتصاد الوطني، أم هناك سلبيات لهذا المتغير الاقتصادي، بالطبع كما

أن الائتمان يحمل العديد من المزايا للاقتصاد، فهو يحمل بعض السلبيات في مواقع أخرى، فما هي سلبيات الائتمان؟

١ — يؤدي الائتمان لحدوث التضخم، لأنه يسهم في خلق أدوات دفع جديدة، فكلما ازدادت أدوات الدفع كلما شجع ذلك على زيادة الإنتاج، لكنه بعد وصول الاقتصاد لحالة التشغيل الكامل، لا يمكن بعدها زيادة الإنتاج، فالاستمرار في زيادة حجم القروض سوف يزيد الطلب وبما أن العرض توقف عن الزيادة لذلك يحصل التضخم وترتفع الأسعار، ويفضل أكثر الاقتصاديين في حالات التضخم تخفيض حجم القروض عن طريق رفع سعر الفائدة.

٢ — إن المبالغة في الحصول على القروض تؤدي للإسراف، فإذا وجد رجال الأعمال سهولة في الحصول على القروض، فإنهم يتجهون للاستهلاك الترفي، مثل بناء القصور والفيلات الفاخرة وما يستتبعها من زيادة في الاستهلاك الترفي، وقد نشأت هذه الظاهرة في أكثر الدول وقام الأغنياء ببناء قرى فاخرة حول المدن الكبرى مثل قرى (يعفور — الصبورة) في سورية.

٣ — يدعم الائتمان إقامة المشروعات ذات الكفاءة المتدنية أو متدنية الأرباح وهذا الإجراء غير اقتصادي لأن دعم شركات غير ذات ربحية يؤثر على كفاءة استخدام رأس المال الوطني ويعتبر هدراً للطاقات الوطنية.

٤ — يؤدي الائتمان لسرعة الوصول إلى الاحتكار، فالشركات الصغيرة أو المتوسطة التي تحصل على الائتمان اللازم نجدها بعد فترة قد تضخمت وإذا توفرت لها الإدارة الجيدة تنقلها من شركة صغيرة أو متوسطة إلى شركة تسيطر على إنتاج أو توزيع بعض المنتجات فتسيطر على الإنتاج أو التوزيع وتحتكر السوق وتضع الأسعار التي تريدها.

إن هذه السلبيات توضح الأمور التي يمكن أن يؤدي إليها الائتمان، لذلك يتوجب على الدولة أن تدرس هذه النقاط السلبية وتخفف من إجراءات المنح بحيث تمنع حدوث التضخم أو الاحتكار أو تمويل مشاريع ذات كفاءة متدنية.

الفصل الثالث

المصارف التجارية

مقدمة:

تناولنا في الفصل الأول مفهوم وأهمية المصارف وتكلمنا عن أنواع المصارف المتخصصة، ولم نتطرق للمصرف التجاري وذلك بهدف تخصيص هذا الفصل للحديث عن المصرف التجاري.

لا يختلف المصرف التجاري عن المصارف الأخرى لأن المصرف التجاري بالمفهوم الواسع يتضمن المصارف المتخصصة والإسلامية والشاملة، وكلمة التجاري تعني أنه يهدف للربح ويمول جميع القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.

وإذا أخذنا المصرف التجاري بالمعنى التخصصي، فإن هذا المصرف يمول قطاع التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ويمول الخدمات بكافة أنواعها والاستهلاك.

أي إذا اهتم المصرف الصناعي بتمويل الإنتاج والتصنيع، فإن المصرف التجاري يهتم بتمويل الشراء من المنتجين والتسويق للمواطنين، ويمنح القروض للمستهلكين مما يساعد على سرعة تصريف السلع والخدمات، فالمصارف التجارية بما تقوم به من دور في الاقتصاد لا يدعم فقط قطاع التجارة، بل يمتد تأثيره للصناعة والخدمات والاستهلاك، فهو مصرف وسيط ويلعب دور الوساطة بين المؤسسات وبين المشترين والبائعين وفي الأسواق المالية.

٣ - ١ - مفهوم المصرف التجاري:

تكلمنا في الفصل السابق عن سمات وخصائص المصارف ثم تكلمنا عن مفهوم المصارف وخاصة المتخصصة، أما الآن فسوف نشرح مفهوم المصرف التجاري. البنوك التجارية مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساساً بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب عند الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل».

يركز هذا التعريف على خاصيتين للمصارف التجارية قبول الودائع وتقديم القروض للمؤسسات المحتاجة لها ويهمل تقديم الخدمات التي باتت اليوم أكثر أهمية للمصرف من الودائع والقروض نظراً لارتفاع العمولات عليها.
المصارف التجارية هي:

«مؤسسات مالية تستقبل الودائع وتمنح القروض وتسهل عمليات السحب والإيداع الإلكترونية للعملاء، وتمول التجارة الداخلية والخارجية، تتعامل مع مؤسسات الوساطة المالية والمضاربين في البورصة وتقدم خدمات مصرفية ومالية متنوعة للعملاء».

واستناداً لهذا التعريف يمكن تحديد خصائص المصارف التجارية بما يلي:

- ١ — استقبال الودائع بكافة أشكالها.
- ٢ — منح القروض لآجال متباينة استناداً لحالة كل شركة أو فرد.
- ٣ — القيام بالخدمات الإلكترونية (الصيرفة الإلكترونية).
- ٤ — تمويل التجارة الداخلية والخارجية.
- ٥ — تمويل كافة إجراءات التعامل بالبورصة.
- ٦ — تقديم خدمات مصرفية متنوعة للعملاء.

إن هذه السمات توضح مدى تطور العمل المصرفي وتطور مجالات التمويل ونشاط المصارف وخاصة دخول البورصات وتمويل المضاربة والسماسة في مجال البورصة وتكوين محافظ استثمارية وغيرها.

أما الوظائف التي تقوم بها المصارف التجارية فهي:

- ١ — تحصيل مستحقات العملاء من مصادرها المختلفة من شيكات أو كمبيالات أو سندات وغيرها من أشكال ووسائل الدفع الأخرى.
- ٢ — قيام المصرف التجاري بتجميع المدخرات عبر أشكال ووسائل تجارية تجذب الزبائن للإيداع وذلك بهدف استثمارها.
- ٣ — منح القروض القصيرة الأجل بهدف تمويل التجارة والأعمال الصناعية الجارية، والقيام بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل للأنشطة الإنتاجية الضخمة.

- ٤ — تبديل العملات الأجنبية مقابل عمولة أو الإلتجار أحياناً بالعملات الأجنبية.
- ٥ — إصدار الكفالات لصالح العملاء، وهنا لا يقدم المصرف الأموال إنما يتعهد بالدفع في حال قصر الزبون عن الوفاء بالتزاماته.
- ٦ — المتاجرة بالأوراق المالية لصالحه، أو تكوين محافظة استثمارية للعملاء وتمويل المضاربين بالأصول المالية وتخدم دفع ثمن الأصول محل المتاجرة في سوق الأوراق المالية.
- ٧ — القيام بتخديم الصيرفة الإلكترونية ونشر أجهزة الصراف في أماكن تواجد الزبائن وخاصة الأسواق.
- إن أعمال المصارف التجارية لم يعد لها حدود معينة، بل دخلت كافة المجالات والقطاعات حتى مجال تمويل الزراعة قد تقدم عليه المصارف التجارية وخاصة في الجزء الذي يهتم بالإلتجار بالمنتجات الزراعية.

٣ — ٢ — موارد المصارف واستخداماتها:

تحتوي ميزانية المصرف التجاري بندين أساسيين:

- أ — جانب الموارد: وهي المبالغ التي يوظفها البنك أو يستطيع توظيفها.
- ب — جانب الخصوم: وهي المبالغ التي يتوجب على البنك تسديدها للآخرين أو ترتبت عليه.

واستناداً لذلك فإن ميزانية المصرف التجاري: «هي وثيقة تتضمن تقريراً لمختلف الحقوق أو بنود القيم التي يمتلكها المشروع، وكذلك مختلف الديون أو بنود القيم التي يلتزم بها هذا المشروع في مواجهة الغير وفي مواجهة مالكيه، وتسمى تلك الحقوق بالأصول، وتسمى الديون بالخصوم»^(١).

أما بالنسبة للمصارف فإن جانب الأصول هي المبالغ التي يودعها الأفراد لديه في سبيل الحصول على الفوائد، وبالمقابل فإن استخدام هذه الأموال يكون في جانب الخصوم أي استخدام هذه الأموال بالقروض للآخرين مقابل فائدة أعلى من فائدة الودائع.

(١) زينب عوض الله. أسامة الغولي: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق ص ١١٨.

تتضمن ميزانية المصرف التجاري البنود التالية:

ميزانية المصرف	
جانب الأصول	جانب الخصوم
١ — أرصدة نقدية جاهزة.	١ — رأس المال.
٢ — أوراق برسم التحصيل.	٢ — الودائع.
٣ — قروض.	٣ — أوراق برسم الدفع.
٤ — الإقراض للمصارف.	٤ — الاقتراض من المصرف المركزي.
٥ — الإيداع لدى المصرف المركزي.	٥ — الاقتراض من المصارف.
٦ — محفظة الأوراق المالية:	٦ — الأموال المجمدة.
— سندات الخزينة.	
— أسهم وسندات.	

وسوف نبدأ بشرح جانب الخصوم وهي إيرادات المصرف التجاري والتي سوف

يوظفها لكي يحصل على الأرباح:

٣ — ٢ — ١ — موارد المصارف التجارية:

تعتمد المصارف التجارية كما ذكرنا على إيداعات الأفراد والشركات لأنها تشكل العمل الأساسي للمصارف، فكلما توسع المصرف وانتشر كلما أصبح هناك إمكانية لاستقبال ودائع أكثر، إضافة إلى الودائع نجد رأس المال والاحتياطيات والاعتماد على المصرف المركزي والمصارف الأخرى، ولا تعتمد المصارف في ترتيب مواردها على أهمية ونوع المورد، بل حسب ترتيبها في الميزانية وسوف نشرحها كما يلي:

٣ — ٢ — ١ — رأس المال والاحتياطيات:

يعد رأس المال والاحتياطيات في المصارف (الإمكانات الذاتية) نقطة الانطلاق لأن المصرف كباقي المؤسسات لا يستطيع أن يبدأ أعماله بدون رأس المال وعندما تزداد أنشطته وخدماته وأرباحه يقوم بتشكيل احتياطيات لكي يدعم موقفه المالي.

أ — رأس المال:

يحتاج أي عمل أو نشاط لرأس المال، فكل عمل تجاري أو صناعي، أو خدمي لا يمكن أن ينطلق إلا بوجود رأس المال الذي يتحول إلى الأصول الثابتة (الأرض والبناء والآلات) ثم رأس المال العامل (الأجور — المواد الأولية) أما في مجال العمل المصرفي فإن رأس المال:

«هو المبالغ التي يدفعها المؤسسون أصحاب المصرف، أو ثمن الأسهم إذا كان شركة مساهمة ويخصص لشراء مقر الإدارة والفروع المصرفية والآلات والتجهيزات والسيارات لكي يباشر المصرف أعماله». واستناداً لذلك لا يخصص رأس المال للإقراض، بل لتجهيز العمل واستقبال الزبائن، والسؤال المطروح:

هل يلعب رأس المال دوراً هاماً في نجاح المصرف؟

بالطبع يخصص رأس المال كما ذكرنا لتجهيزات العمل والتقانات والبرامج والسيارات وغيرها وهي ضرورية لمباشرة العمل.

لقد حددت لجنة بازل المصرفية الدولية كفاءة رأس المال بما يعادل ٨% من الإمكانيات التي يتعامل بها المصرف، أي إذا كان المصرف يعمل بإمكانيات تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار فإن رأس المال لا يجوز أن ينقص عن ٤٠ مليون دولار، وكانت هذه الرغبة من لجنة بازل إشارة واضحة للمصارف لكي تزيد من رأسمالها لكي يزداد ويتحسن وضعها المالي.

لقد أوضح التقرير السنوي للمصارف الأمريكية أن إمكانيات المصارف الذاتية تصل إلى ١٥% بينما تقتصر المصارف الإمكانيات الأخرى التي تتعامل بها أي حوالي ٨٥% يكون على شكل ودائع وقروض للمصرف لكي يتصرف بها^(١).

ويلاحظ بأن رأس المال في المصارف يحقق الوظائف التالية:

(١) عبد الغفار حنفي: إدارة المصارف مرجع سابق ص ٣٠٤.

١ — ضمانات أساسية لأموال المودعين فكلما ازداد رأس المال كلما ازدادت الثقة بالمصرف وبإمكانياته.

٢ — تجهيز العمل والشروط المناسبة لمباشرة العمل (المباني — السيارات — التقانات).

٣ — تحديد حصة كل مؤسس وخاصة إذا كان المصرف شركة مساهمة فإن قيمة السهم محددة (القيمة الاسمية) وتزداد القيمة السوقية.

أما المصارف الإسلامية فتختلف عن المصارف التقليدية بأنها تزيد رأسمالها لكي تخصص جزءاً منه للإقراض نظراً لكونها مصارف تنموية أكثر من كونها مصارف تهتم بالخدمات المصرفية، أي تكون رسالة المصارف الإسلامية (تحقيق الربحية والتنمية) بينما تكون رسالة المصارف التقليدية (زيادة الربحية وزيادة حجم الخدمات للزبائن).

لقد حدد القانون السوري رأس المال للمصارف الخاصة بالقانون ٢٨ لعام ٢٠٠١ بمحدود ٣٠ مليون دولار ثم ازدادت فيما بعد إلى ٥٠ مليون دولار، أما بعد عام ٢٠٠٨ أي بعد الأزمة المالية العالمية فقد قرر المصرف المركزي السوري زيادة رأس المال في المصارف لكي يصل إلى ٣٠٠ مليون دولار للمصارف التقليدية و ٥٠٠ مليون دولار للمصارف الإسلامية وقد باشرت المصارف بترتيب أوضاعها لكي تحقق هذا التوجه.

ب — الاحتياطات:

هي مبالغ نقدية تقتطعها المصارف التجارية من أرباحها الصافية وتحتفظ بها في حساب خاص لتدعيم رأس المال وتحسين الموقف المالي للمصرف الأمر الذي يشجع المودعين على التوجه لهذا المصرف أو ذاك، فكلما ازدادت الإمكانيات الذاتية للمصرف كلما ازدادت القيمة الدفترية للسهم وازدادت الودائع لديه وتقسم الاحتياطات إلى عدم أنواع:

١ — الاحتياطي القانوني: وهو مبالغ نقدية يقتطعها المصرف من الأرباح الصافية استناداً للقانون النافذ الذي يحدده المصرف المركزي وذلك لتدعيم المركز المالي للمصرف^(١).

(١) أحمد زهير شامية: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٢٦٠.

٢ — الاحتياطي الاختياري: وهو مبالغ يقتطعها المصرف من الأرباح الصافية بعد اقتطاع الاحتياطي الإلزامي أو القانوني وذلك لتدعيم المركز المالي للمصرف حيث تزداد الإمكانيات الذاتية فينعكس إيجاباً على قيمة الأسهم وتزداد القيمة الدفترية للسهم.

ج — المخصصات:

هي مبالغ تقتطعها المصارف من الأرباح الإجمالية في نهاية السنة المالية وذلك لمواجهة ظروف طارئة أو أهداف محددة.

مثال:

- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
- مخصص الانخفاض المتوقع في أسعار الأسهم أو العملات الأجنبية.
- مخصص لمواجهة الأحداث الطارئة والمخاطر التي تواجه المصرف.
- مخصص الضرائب.

يحتفظ المصرف بهذه المبالغ لحين استخدامها فإذا لم يحصل الأمر الذي حجز المبلغ من أجله فتبقى المبالغ محتجزة في حساباتها وتشكل مورداً ذاتياً للمصرف يستخدمها في عدة مجالات.

د — الأرباح غير الموزعة:

هي مبالغ يقتطعها المصرف من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع على المساهمين، فقد يحتجز المصرف ١٠% وقد يحتجز ٥٠% وقد يحتجز جميع الأرباح في بعض السنوات وتبقى في حساب الأرباح غير الموزعة وذلك بهدف دعم المركز المالي للمصرف.

إن جميع المبالغ التي تكلمنا عنها رأس المال والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة والمخصصات تشكل الموارد الذاتية للمصرف وتدعم موقعه المالي وتساعد على مواجهة الظروف الطارئة والأزمات، فكلما ازدادت الموارد الذاتية كلما استطاع المصرف تجاوز الأزمات، وبالمقابل إذا انخفض حجم الموارد الذاتية يتعرض المصرف للإفلاس عند أي أزمة مهما كانت صغيرة.

٣ - ٢ - ١ - ٢ - الودائع:

تعد الودائع أحد أهم مصادر تمويل المصرف، لأنه كما ذكرنا فإن رأس المال والموارد الذاتية للمصارف لا تخصص للإقراض، بل لدعم المركز المالي بينما تخصص الودائع للتوظيف والاستثمار فكلما ازدادت الودائع كلما ازدادت قدرة المصرف على خلق الائتمان وزيادة حجم استثماراته.

أما تعريف الودائع فهي:

«اتفاق بين المصرف والعميل على إيداع مبلغ من النقود يلتزم المصرف برده حين الطلب أو لأجل معين مع دفع الفوائد عليها وتحاط الوديعة بالسرية التامة لأنها تدل على مركز العميل المالي»^(١).

ويحدد هذا التعريف الصفة القانونية للوديعة، حيث لم تعد الوديعة اتفاق، بل أصبح كل مصرف لديه العديد من العروض التي يقدمها للزبائن، الذين يقومون بدورهم باختيار الوديعة التي تناسبهم.

واستناداً لذلك يمكن تعريف الودائع بأنها:

«مبالغ من المال يودعها الأفراد أو الشركات التجارية لدى المصارف لأجل محدد ومقابل فائدة استناداً للعروض التي تقدمها المصارف للمودعين» فالودائع حسب هذا التعريف تتضمن الخصائص التالية:

١ - مبالغ من المال وعادة ما تكون هذه المبالغ فائضة عن حاجة الشخص المودعة ويرغب باستثمارها.

٢ - تودع الشركات لدى المصارف جميع أموالها وعادة ما تكون في الحسابات الجارية نظراً لأنها تحرك حساباتها يومياً.

٣ - تحدد المصارف آجال الودائع اعتباراً من شهر وحتى سنة ولكل نوع من هذه الودائع فائدة ومزايا، ولا يستطيع الفرد رفع سعر الفائدة أو المفاوضة على رفع السعر، إلا إذا كانت مبالغ كبيرة ومغرية للمصرف.

(١) هيل عجمي جمل الخنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١٢٥.

٤ — تحدد المصارف أسعار الفائدة لكل وديعة، وقد تعطي مزايا للودائع الكبيرة للأفراد أو الشركات.

٥ — تحدد المصارف الودائع في عروض خاصة فكل مصرف لديه جدول بكافة الودائع وأمام كل نوع سعر الفائدة والمزايا التي يمكن تقديمها للزبون .
استناداً لهذه الخصائص يوجد أنواع عديدة من الودائع قد تصل إلى ١٠٠ نوع وتظهر في المنشورات التي يقدمها كل مصرف لزبائنه.

١ — الودائع تحت الطلب:

وتسمى الودائع الجارية أو الحسابات الجارية، وهي مبالغ يودعها الأفراد أو الشركات لدى المصرف وعادة ما تكون فوائدها منخفضة أو بدون فوائد ويحق لصاحب هذه الوديعة سحبها في أي وقت يشاء لذلك سميت الودائع تحت الطلب، أي لا يحتاج المودع لإخطار المصرف بالسحب.

وتعد الودائع تحت الطلب من أكبر الودائع حجماً ومبلغاً في المصارف لذلك يتوجب على المصرف عند استثمارها الاحتفاظ بنسبة كبيرة منها وعادة ما تتراوح بين ١٠ — ٢٠% من قيمتها. وتوظفها المصارف لفترات قصيرة تتراوح بين ثلاثة وست أشهر وأحياناً سنة، ولا يجوز لأي مصرف استثمار الودائع تحت الطلب بقروض طويلة الأجل لأنها قد توقع المصرف في الأزمة (أزمة السيولة) في حال السحوبات الطارئة.

٢ — الودائع الآجلة:

هي مبالغ يودعها أصحابها لدى المصارف التجارية لفترات محددة (٣ أشهر — ٦ أشهر — سنة — سنتان — ثلاث سنوات) ويتقاضى المودع الفائدة التي يقررها المصرف لكل نوع من هذه الأنواع. وقد يحصل المودع على فائدة أعلى أو مزايا إضافية إذا كانت لديه مبالغ كبيرة ويريد الاحتفاظ بها لفترة أكثر من سنة، فتصبح مغرية للمصرف لكي يعطي عليها بعض المزايا.

لا يحق لصاحب هذه الوديعة سحبها إلا عند حلول الأجل، وفي حال اضطر المودع للسحب فيخسر سعر الفائدة وتصبح مثل الودائع تحت الطلب، لكن المصارف قد طورت بعض الأنواع من الودائع بحيث لو احتاج صاحبها للأموال تقرضه بضمانة هذه الوديعة مقابل فائدة محددة فتبقى الوديعة دون كسر سارية المفعول.

تعد هذه الودائع من أهم موارد المصارف التجارية لأنها تستطيع استثمارها لفترات طويلة وتتقاضى فوائد مرتفعة على القروض طويلة الأجل، لذلك تكون أكثر الودائع ربحية في المصارف. ويستطيع المصرف تحقيق الاستقرار عندما تكون ودائعه الآجلة أكبر من موارده وتكون قروضه طويلة الأجل أكبر توظيفاته، أما الاستثمارات قصيرة الأجل والودائع قصيرة الأجل أو تحت الطلب لا تحقق الاستقرار للمصرف وبالتالي تكون الربحية متدنية.

يحتفظ المصرف بنسبة متدنية من هذه الودائع لمواجهة السحوبات الطارئة، ويوظف القسم الأكبر منها وعادة ما يحتفظ المصرف بنسبة ٥% ويوظف ٩٥% من هذه الودائع، لذلك تزداد ربحيته من خلال استثمار هذه الودائع.

مثال:

استثمر أحمد العطار مبلغاً وقدره (١٠٠٠٠٠٠٠٠) ليرة في حساب الودائع تحت الطلب مقابل فائدة سنوية ١% ومبلغ ٢٥ مليون ليرة سورية كوديعة آجلة مقابل فائدة ٩% علماً وأن المصرف قد قام باستثمار هذه الأموال بقروض متوسطة الأجل بفائدة ١٠% فقط وتوجب عليه الاحتفاظ بنسبة ٢٠% من الودائع تحت الطلب و ٥% من الودائع الآجلة.

احسب أرباحه السنوية من خلال هذا الاستثمار؟

— الفوائد الدائنة:

$$١٠٠٠٠٠٠٠ \times ١\% = ١٠٠٠٠٠٠ \text{ ليرة}$$

$$٢٥٠٠٠٠٠٠ \times ٩\% = ٢٢٥٠٠٠٠٠ \text{ ليرة}$$

$$٢٢٥٠٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠٠ = ٢٣٥٠٠٠٠٠ \text{ ليرة}$$

— المبالغ التي يحتفظ بها المصرف:

$$١٠٠٠٠٠٠٠ \times ٢٠\% = ٢٠٠٠٠٠٠٠ \text{ ليرة}$$

$$٢٥٠٠٠٠٠٠ \times ٥\% = ١٢٥٠٠٠٠٠ \text{ ليرة}$$

$$٢٠٠٠٠٠٠٠ + ١٢٥٠٠٠٠٠ = ٣٢٥٠٠٠٠٠ \text{ ليرة}$$

— المبالغ المستثمرة:

$$٨٠٠٠٠٠٠ \times ١٠\% = ٨٠٠٠٠٠٠ \text{ ليرة}$$

$$٢٥٠٠٠٠٠٠ - ١٢٥٠٠٠٠٠ = ٢٣٧٥٠٠٠٠٠ \text{ ليرة}$$

$$٢٣٧٥٠٠٠٠ \times ١٠\% = ٢٣٧٥٠٠٠٠ \text{ ليرة}$$

— أرباح الاستثمار:

$$٣١٧٥٠٠٠٠ = ٢٣٧٥٠٠٠٠ + ٨٠٠٠٠٠٠$$

— الأرباح الصافية:

الفوائد الدائنة - الفوائد المدينة

$$٣١٧٥٠٠٠٠ - ٢٣٥٠٠٠٠٠ = ٨٢٥٠٠٠٠ \text{ ليرة}$$

كلما ازداد حجم الاحتفاظ بالأموال لمواجهة الظروف الطارئة تنخفض أرباح المصرف إضافة إلى ذلك فإن استثمار الودائع تحت الطلب يكون باستثمارات قصيرة الأجل لا تتجاوز ٥% أو ٦%.

٣ - الودائع بإخطار:

هي مبالغ يوظفها أصحابها لدى المصارف لفترات محددة ويطلبون سحب جزء منها كل فترة زمنية، لذلك يشترط المصرف تخفيض سعر الفائدة على هذه الودائع إلى ما دون الودائع الآجلة ويضع شرطاً على المودع إخطاره بزمان سحب المبلغ المراد التصرف به، وعادة ما تكون الفترة شهراً على الأقل أي يجب على المودع إعلام المصرف قبل شهر من تاريخ السحب لكي يجري المصرف حساباته الخاصة بالاستثمار. لا يستطيع المصرف استثمار هذه الودائع مثل الحسابات الآجلة (ودائع آجلة) بل تكون استثماراتها أقل ويحتفظ المصرف بنسبة كبيرة من هذه الودائع عند استثمارها كأن تكون ٢٥% أو أكثر لأنها تصبح أقرب إلى الودائع تحت الطلب خاصة إذا طلب المودع سحباً شهرياً من هذه الوديعة.

٤ - ودائع التوفير:

هي مبالغ يودعها صغار المدخرين في المصارف بقصد تحسين وضعهم المادي، وعادة ما تشجع الدولة الادخار بهدف زيادة حجم الودائع اللازمة للإقراض فتفتح

حسابات خاصة تسمى حسابات التوفير وتلتزم المصارف بدفع فوائد مرتفعة على هذه الودائع وعادة ما تكون مثل الودائع الآجلة أو أحياناً أقل بنقطة أو نقطتين فإذا كانت الفائدة على الودائع الآجلة ٩% تكون على ودائع التوفير ٧% ويحق للمودع الإيداع والسحب في أي وقت يشاء وعادة ما يحمل صاحب الحساب دفترًا يسمى (دفتر التوفير) تسجل فيه كل عملية سحب أو إيداع وذلك لاطلاع الزبون على رصيده بشكل مستمر، وقد أعطيت هذه المزايا لودائع التوفير لتشجيع صغار المدخرين غير القادرين على الادخار والمتقاعدين والأطفال والحرفيين والموظفين لادخار مبالغ بسيطة من دخولهم بحيث يمكن من خلال استثمارها في المصارف تحسين دخولهم أو زيادة مقدرتهم المالية في المستقبل.

٣ - ٢ - ١ - ٣ - الاقتراض من المصارف:

يستطيع أي مصرف تجاري الاقتراض من المصرف المركزي والمصارف التجارية الأخرى وذلك بهدف تلبية طلبات القروض أو لمواجهة أزمة السيولة التي يتعرض لها المصرف. وسوف نقسم الاقتراض إلى قسمين:

أ - الاقتراض من المصرف المركزي:

يلجأ المصرف التجاري إلى المصرف المركزي في حال تزايد طلبات الاقتراض عليه وفي حالات المواسم، لأن السيولة الموجودة في المصرف التجاري قد لا تستطيع تلبية طلبات الزبائن في المواسم مثل المواسم الزراعية في الصيف، أو مواسم الأعياد أو في نهاية السنة المالية وتسوية الحسابات للشركات وتسديد الديون، كما وأن المصرف المركزي نفسه قد يفضل زيادة السيولة في الاقتصاد كما سنرى عند دراسة السياسة النقدية لاحقاً، فإنه يخفض نسبة الخصم فتقوم المصارف التجارية بخصم أوراقها المالية والحصول على السيولة، ومن ثم زيادة حجم الإقراض.

ب - الاقتراض من المصارف التجارية:

تجيز الأنظمة والقوانين للمصارف الاقتراض من بعضها البعض بهدف مواجهة التزاماتها وتأخذ صور الاقتراض الأشكال التالية:

- ١ — قد يقوم المصرف بافتتاح حساب جاري أو لأجل أو وديعة بإخطار لدى مصارف أخرى بهدف التخلص من السيولة الفائضة من جهة واستثمار هذه السيولة لدى المصارف الثانية من جهة ثانية^(١).
- ٢ — الاقتراض من مصارف أجنبية هي إما فروع أو إدارة لهذا الفرع الموجود في هذا البلد وذلك لاستثمار هذه الأموال.
- ٣ — حسابات المراسلين: حيث يترك المصرف المحلي لدى المصرف الأجنبي، مبلغاً من المال بهدف تلبية عمليات التحويل ودفع ثمن الاعتمادات المستندية أو غيرها ويأخذ على هذا الحساب فائدة يتم الاتفاق عليها وتعتبر قروضاً بين المصارف.
- ٤ — الاتفاق على قرض بين مصرفين الأول لا يحتاج إلى السيولة والثاني يرغب باستثمارها نظراً لزيادة طلبات الاقتراض عليه، ويتم في هذا القرض تحديد الفترة الزمنية والفائدة والمزايا الأخرى بين المصارف.
- ٥ — الاتفاق بين مصرف محلي ومصرف أجنبي على تقديم قرض بهدف الاستثمار وعادة ما يكون بالعملة الأجنبية ويتم تحديد سعر الفائدة وزمن السداد في عقد القرض، ويتم تحديد سعر الفائدة بالمعدلات الدنيا حسب نظام الفوائد العالمية. إن هذه الأشكال من القروض بين المصارف تساعد المصرف المقترض على تزويده بالسيولة من جهة ومساعدته لزيادة استثماراته وبالتالي زيادة أرباحه وانتشاره وتمويل القطاعات الاقتصادية بالقروض اللازمة.

٣ - ٢ - ١ - ٤ — الأموال المجمدة:

يطلق بعض الكتاب الاقتصاديين على هذه الأموال أشباه النقد (أو ودائع مجمدة) وتكون هذه الأموال إما ودائع لتغطية عمليات مصرفية (مثل المبالغ التي تدفع عند فتح الاعتماد المستندي للاستيراد) أو المبالغ التي يدفعها الزبون تأميناً لاستعادة القطع الأجنبي أو تسوية حسابه مع البنوك الأجنبية.

(١) أحمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف مرجع سابق ص ٢٦١.

إن هذه الأموال تجمد لحين الوفاء بها وقد تكون الفترة ستة أشهر أو سنة أو أكثر ولا يترك المصرف هذه الأموال في الصندوق وإنما يقوم باستثمارها والحصول على عائد من خلال الاستثمار في حين لا يدفع للمودعين أي فائدة وعادة ما تكون مصدر ربح كبير للمصارف فكلما ازدادت الأموال المجمدة أو أشباه النقد كلما ازدادت أرباح المصرف التجاري.

إضافة إلى ذلك فإن الدولة قد تصدر قراراً بالحجز على أموال بعض الشركات أو الوكالات الأجنبية ولحين تسوية المشكلة تبقى هذه الأموال مجمدة ويحق للمصرف استثمارها بأشكال مختلفة، فقد حجزت الولايات المتحدة الأمريكية على أموال الشركات الإيرانية منذ عام ١٩٧٩، وكانت ٤ مليار دولار وما زال محجوزاً عليها حتى اليوم في المصارف الأمريكية والمصارف الأمريكية تقوم بدورها باستثمارها والاستفادة منها ولا تدفع عليها أي فائدة فهي ودائع لفترة غير محددة وبدون فائدة، أي هي كتلة أرباح صافية للمصارف.

إن هذه الأموال ودائع مجمدة ولا يمكن اعتبارها موارد عادية للمصرف، بل موارد استثنائية لأنها قد تكون بنسب متدنية وقد لا يكون لدى المصرف أي مبلغ من هذه الأموال.

٣ - ٢ - ١ - استخدامات الموارد في المصارف التجارية:

اتضح لنا من خلال تعداد وشرح موارد المصارف بأن الودائع تشكل نسبة ٨٥% من هذه الموارد، ومن ثم يتوجب على المصارف استثمار هذه الأموال لأنها ملزمة بدفع الفوائد عليها للمودعين، ومن جهة ثانية يجب على المصارف استثمار أموالها بهدف تحقيق الأرباح التي تسعى للوصول إليها.

تستثمر المصارف مواردها بأشكال وطرق متعددة تختلف من مصرف لآخر ومن دولة لأخرى لأن الظروف الاقتصادية السائدة، وهيكل الودائع والأنظمة والقوانين تلعب دوراً هاماً في تحديد الطريقة المناسبة لاستثمار وتوظيف الموارد المصرفية، وعادة ما تلجأ المصارف في استثمار مواردها إلى التنوع:

- أ — توجيه جزء من الموارد إلى القروض قصيرة الأجل.
- ب — توجيه جزء من الموارد إلى القروض متوسطة وطويلة الأجل.
- ج — الاستثمار في الأصول المالية وتكوين محافظة استثمارية.
- د — الاستثمار في السندات الحكومية.
- هـ — الاستثمار لدى مصارف أخرى محلية أو أجنبية.
- و — الاستثمار في خصم الأوراق والسندات التجارية.
- ز — الاستثمار في الكفالات وخطابات الضمان.
- ح — الاستثمار في الخدمات المصرفية المتنوعة وخاصة الصيرفة الإلكترونية.
- إن هذه الأنواع المذكورة تمثل الجزء الأكبر من استثمارات المصارف فكلما ازداد حجم التنوع كلما ازدادت درجة الأمان وانخفضت المخاطرة وانخفضت الربحية، وبالمقابل كلما انخفض حجم التنوع في الاستثمار تزداد المخاطرة وترتفع الربحية ويتعرض المصرف للخطر.
- لذلك تسعى المصارف للموازنة بين الاستثمارات بحيث تحقق لها أعلى ما يمكن من الربحية وأقل ما يمكن من المخاطرة والاحتفاظ بالسيولة اللازمة لمواجهة الظروف الطارئة، وسوف نوضح بشكل مفصل استثمارات المصارف.
- ٣ - ٢ - ٢ - ١ — الأرصدة النقدية الجاهزة:

هي الأصول السائلة التي يحتفظ بها المصرف التجاري في خزائنه أو لدى المصرف المركزي وتسمى في العرف المصرفي خط الدفاع الأول، لأن زيادة طلبات السحب من الودائع في بعض الظروف قد توقع المصرف في الأزمة لذلك يتوجب على المصرف الاحتفاظ بنسبة سيولة معينة لمواجهة مثل هذه الظروف. تقسم هذه الأموال إلى ثلاثة أنواع:

- ١ — الأموال التي يحتفظ بها المصرف التجاري في خزائنه وهي نسبة من حجم الودائع كما ذكرنا ١٠ — ٢٠% من الودائع تحت الطلب وحوالي ٥% من الودائع

الآجلة وتعتبر سيولة جاهزة لتلبية طلبات السحب التي يقوم بها الأفراد أو الشركات.

٢ — الأموال التي يحتفظ بها المصرف لدى المصرف المركزي، لأن المصرف المركزي يلزم المصارف التجارية بتشكيل احتياطي قانوني يوضع لديه، يكون جاهزاً للاستخدام عند الضرورة، كما ويقوم المصرف بعمليات المقاصة بين المصارف ويسجل لكل مصرف حصته بعد التسوية وتكون هذه الأموال سيولة جاهزة يستطيع المصرف استخدامها أو طلبها عند الضرورة.

٣ — الودائع أو الحسابات لدى المصارف التجارية الأخرى، حيث لكل مصرف حساب أو وديعة أو اعتمادات لدى المصارف الأخرى يمكن استخدامها في أوقات السحوبات الطارئة.

٤ — يحق لكل مصرف الاحتفاظ بنسبة معينة من القطع الأجنبي لمقابلة طلبات العملاء وتسديد المدفوعات الخارجية وغيرها.

تشكل مجموع هذه الأموال الجاهزة في الصندوق أو لدى المصرف المركزي أو المصارف نسبة ضئيلة من الودائع قد لا تتجاوز في أحسن الأحوال ٢٥% منها وهي تخصص لمواجهة السحوبات أو الظروف الطارئة، لأن المصارف قد لا تستطيع الاعتماد على بعضها البعض في أوقات الأزمات، لذلك يتوجب على كل واحد منها تكوين سيولة خاصة به تسمى الأموال الجاهزة.

يختلف حجم هذه الأموال من مصرف لآخر استناداً للظروف الاقتصادية ومستوى الوعي المصرفي وحالات الاستثمار الصناعي والزراعي. وعادات دفع الالتزامات بين الأفراد والشركات وغيرها، فكلما ازداد مستوى الوعي المصرفي كلما انخفض حجم الاحتفاظ بالسيولة وزاد استثمار الأموال، وبالمقابل كلما انخفض مستوى الوعي المصرفي كلما زاد الدفع النقدي وازداد احتفاظ المصارف بالأموال الجاهزة، وانعكس ذلك سلباً على الربحية.

٣ - ٢ - ٢ - ٢ - الأوراق التجارية المخصومة:

إذا أردنا ترتيب سيولة المصرف فإن الأموال الجاهزة تمثل خط الدفاع الأول، بينما تعد الأوراق التجارية المخصومة خط الدفاع الثاني لأنها قابلة للتسييل بالسرعة الممكنة.

فالأوراق التجارية المخصومة: هي سندات تخفي وراءها قيمة حقيقية (بضاعة — أو نقد) وهي تستحق الدفع بعد فترة محددة ولها سعر فائدة، وقابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، تشتريها المصارف للالتجار بها، وعندما تحتاج للسيولة تقوم بحصمها لدى مصارف أخرى أو المصرف المركزي، وإذا كانت قابلة للتداول فإن المصرف قد يبيعها في البورصة.

تقسم الأوراق التجارية إلى قسمين:

أ - الأوراق الحكومية:

وهي سندات طويلة الأجل لأكثر من سنة أو قصيرة الأجل لمدة أقل من سنة تباعها الحكومة لتمويل عجز الموازنة وتشتريها المصارف أو الأفراد وتصبح قابلة للتداول في سوق المال، وترغب المصارف بشراء كميات كبيرة من أذون الخزانة لأنها قصيرة الأجل ومضمونة من قبل الدولة وعليها فائدة جيدة مقارنة مع القروض والسلف التي تقدمها المصارف للمواطنين، وعندما يحتاج المصرف للسيولة يقوم ببيع هذه الأوراق في البورصة أو بإعادة خصمها في المصرف المركزي.

ب - الأوراق التجارية:

وهي سندات يتم تحريرها بين التجار تستحق الدفع بعد فترة محددة وهي محررة مقابل بضاعة تقوم المصارف بحصمها مقابل سعر فائدة محددة وعندما تزداد الأوراق التجارية لدى المصرف يتخلى عن جزء منها إما بالبيع في البورصة أو من خلال خصمها في المصرف المركزي.

ويوجد من هذا النوع عدة أشكال — السفتجة — السند للأمر — السند للحامل — سندات الشركات المساهمة وغيرها وجميعها أوراق تجارية يتم خصمها في

المصرف التجاري ثم تنتقل للتداول في سوق المال. تشتريها المصارف نظراً لارتفاع أرباحها وتبيعها عند الاضطرار للسيولة، لذلك نلاحظ بأن المصارف التجارية توظف جزءاً من مواردها في خصم الأوراق التجارية قد تصل إلى ١٥ — ٢٠% في بعض الأحيان. ويشترط لقبول تداول الورقة المالية في المصرف المركزي أو البورصة أن يوقع عليها شخصان من ذوي الملاءة المالية أو في ظروف البورصة من أحد بيوت القبول المعروفة في البورصة بحيث تضمن إمكانية السداد.

٣ — ٢ — ٢ — ٣ — القروض والسلف:

تعد القروض والسلف النشاط الأساسي للمصارف، لأنه إذا عدنا إلى تعريف المصرف نلاحظ بأنه (قبول الودائع ومنح الائتمان..). واستناداً لذلك فإن القروض والسلف:

«هي مبالغ نقدية تقدمها المصارف للعملاء أو تدفعها نيابة عنهم مقابل بضاعة يتحدد في متن عقدها مدة القرض وسعر الفائدة وفترات تسديد الأقساط والضمانات وسبب منح القرض وذلك بهدف تنمية وتطوير القطاعات التجارية — والصناعية».

استناداً لهذا التعريف فإن خصائص القرض هي:

- ١ — مبالغ نقدية تقدمها أو تمنحها المصارف للزبائن وقد تكون دفع مبالغ نيابة عن الزبون للمصدر في الاعتمادات المستندية.
- ٢ — تمنح القروض إما مقابل بضاعة أو لإقامة الأبنية وشراء الآلات والمواد الأولية بهدف الإنتاج.
- ٣ — يتحدد في عقد القرض وفي جميع المصارف [مبلغ القرض — سعر الفائدة — قيمة القسط — زمن تسديد القسط — زمن القرض بالكامل].
- ٤ — يحدد في هذه القروض الضمانات التي يمكن اللجوء إليها في حال عجز المدين عن السداد وهي تجبر المدين على الالتزام بالسداد، وقد تكون الضمانات شخصية إذا كان صاحب العلاقة من ذوي الملاءات المالية الجيدة.

٥ — أهداف القرض: تمنح القروض لتسهيل العمل التجاري (بيع وشراء البضائع) أو لإقامة المصانع والإنتاج أو لتمويل الإنتاج الزراعي وجميع هذه العمليات تدعم الإنتاج والتشغيل وتنمية الناتج الوطني.

تقسم القروض والسلف إلى ثلاثة أنواع:

أ — القروض:

وهي المبالغ التي يمنحها المصرف للزبائن ولكافة الغايات الصناعية والتجارية والزراعية ولفترات قصيرة أو طويلة أو متوسطة، لأن الأعمال التجارية أو الصناعية أو الزراعية أصبحت تحتاج للتمويل نظراً لضعف الإمكانيات الذاتية مقابل ضخامة حجم العمل الصناعي، فالشركات الصغيرة أو الكبيرة أصبحت عاجزة في الظروف الراهنة عن تمويل جميع أنشطتها لذلك تلجأ إلى المصارف للتمويل.

لقد حددت أنظمة التمويل العالمية نسبة التمويل إلى حجم المنشأة بما يعادل ٤٠% فقط فكلما ازداد حجم التمويل للإمكانيات الذاتية تزداد مخاطر عدم السداد، وبالمقابل كلما انخفض حجم التمويل إلى الإمكانيات الذاتية ترتفع قدرة المنشأة على السداد وتزداد ربحيتها ونجاحها وتطورها لذلك يدرس المصرف العميل المنشأة قبل التمويل ويحدد نقاط القوة والضعف والتدفقات النقدية وإمكانيات المنشأة وقدرتها على السداد والضمانات ويقرر (قيمة القرض الممكن منحه).

تتقاضى المصارف نسبة فائدة على القروض أكبر من الفوائد التي تدفعها على الودائع بمحدود نقطتين أو ثلاث نقاط فإذا كانت الودائع بـ ٩% قد تكون القروض بين ١١ — ١٢%.

يحدد المصرف المركزي سعر الفائدة للإيداع والإقراض، لكنه يترك للمصارف هامشاً معيناً نقطة أو أكثر تفاوض بها مع العملاء، فالزبون الجيد تخفض له الفائدة وترفع له سعر الإيداع، وهكذا..

٢ - السلف:

هي مبلغ يمنحها المصرف للعملاء استناداً لملاءتهم المالية وخبرتهم وقدرتهم على استثمار الأموال وعادة ما تسمى (الحساب الجاري المدين) أي يسجل المصرف للزبون مبلغاً وقدره ١٠ ملايين ليرة يستطيع التصرف بها لدعم أعماله وتطويرها.

تمنح المصارف السلف (الحسابات الجارية المدينة) للزبائن الجيدين وتسمح لهم بالسحب على الكشوف بحدود ١٠% من قيمة الحساب وعادة ما تكون هذه المبالغ مضمونة إما بالضمانات العينية أو الشخصية استناداً لحالة كل زبون وتتقاضى المصارف سعر فائدة على الحسابات الجارية المدينة فائدة أعلى من القروض قد تصل إلى ١٢% مثلاً أو أكثر.

٣ - الاعتمادات المستندية:

وهي تعهد بالدفع من قبل المصرف المحلي إلى المصرف الأجنبي لقاء ثمن البضائع التي اتفق عليها التاجر السوري مع التاجر الفرنسي عند وصول البضاعة إلى سورية، وعادة ما يدفع التاجر السوري نسبة معينة من قيمة الاعتماد للمصرف السوري، وعندما تصل البضائع يقدم التاجر السوري للمصرف السوري وثائق تفيد بوصول البضاعة، ثم بعدها يسدد المصرف السوري للمصرف الفرنسي أو قد تسجل ديناً على المصرف السوري تتم تسويته بين المصرفين لاحقاً.

إن هذا النوع من التمويل يعد بمثابة قرض للزبون يستحق الدفع بعد ٩٠ يوماً أو ١٨٠ يوماً في العرف المصرفي أو التجاري، أي هو قرض قصير الأجل يحدد المصرف الفائدة حسب الفترة الزمنية وعادة ما تكون قروض قصيرة الأجل.

إن جميع عمليات الإقراض والسلف وغيرها تشكل النشاط الأساسي للمصرف لأن أرباح المصرف تنجم عن المفاضلة بين فوائد الودائع وفوائد القروض، أما ما يحصل عليه المصرف من عمولات لقاء الخدمات فهي قليلة مقارنة بالقروض.

٣ - ٢ - ٢ - ٤ - الاستثمار في الأوراق المالية:

إن نمو وتطور الأسواق المالية في العصر الحديث قد دفع الأفراد والشركات والمصارف وشركات التأمين للمضاربة في الأسواق المالية وحبس الأرباح المرتفعة، إضافة إلى ذلك فقد تخصصت بعض المصارف بالتعامل في الأسواق المالية، مثل الاستثمار ومؤسسات ترويج الاكتتاب وأحياناً المصارف الشاملة.

إزاء هذا الوضع المشجع على الاستثمار في الأصول المالية، فقد سمحت القوانين والأنظمة للمصارف التجارية استثمار جزء من مواردها في الأصول المالية بما لا يتجاوز ٢٥% من ودائعها، وذلك بهدف زيادة أرباحها.

يعد الاستثمار في الأصول المالية من الأنشطة المربحة للمصارف، ويعتبر العرف المصرفي محفظة الأوراق المالية التي يكونها المصرف خط الدفاع الثالث، لأن هذه الأصول قابلة للتسييل وبسرعة خاصة في أوقات الرواج وصعود الأسهم، لذلك إذا تعرض المصرف لأي أزمة سيولة يستطيع بيع جزء من المحفظة أو المحفظة كاملة بسرعة فيما لو خفض أسعار الأصول.

إضافة إلى ذلك يحق للمصارف المشاركة في تأسيس الشركات المساهمة وشركات التأمين والشركات الصناعية الكبيرة، ولا يحق للمصرف أن يشتري من أسهم هذه الشركات أكثر من ٢٥%.

يحدد المصرف المركزي للمصارف طريقة التعامل وحجم الاستثمار ونوعية الأصول التي يحق للمصارف الاستثمار بها، حيث يفضل المصرف المركزي أن تستثمر المصارف التجارية في السندات الحكومية وأذون الخزانة وجزء آخر في الأصول المالية، لأنه يحدد أصول التعامل في السوق.

كما ويحق للمصارف تقديم القروض للمضاربين في سوق المال، لكن هذا الأمر يرتبط بنظام الاستثمار والمصرف المركزي ووزارة المالية لأن بعض الدول لا تسمح بالاقتراض بهدف المضاربة وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في السوق، بينما تسمح دول أخرى بالاقتراض بهدف المضاربة وذلك لتنشيط السوق.

٣ - ٢ - ٢ - ٥ - الأصول الأخرى:

وتشمل مجموعة متنوعة من الحقوق لصالح المصرف ولكنها لم ترد في البنود السابقة، وهي تمثل أصولاً للمصرف ومن أهمها:

- ١ - الأراضي والمباني التي يمتلكها المصرف.
- ٢ - الشيكات والذمم التي استحققت للمصرف ولم تحصل فعلاً.
- ٣ - الأراضي التي انتقلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون الغير لأن الأنظمة لا تسمح للمصارف المتاحرة بالأراضي والأبنية أو العقارات.
- ٤ - النفقات التي قام المصرف بدفعها مقدماً قبل أن تستحق مثل الإيجارات المقدمة أو الأقساط المقدمة.

إن هذه الأشكال من الأصول لا تمثل استثمارات للمصرف بقدر ما تمثل حقوقاً للمصرف أو إن صح التعبير أصولاً متنوعة للمصرف.

٣ - ٣ - التركيز والاندماج المصرفي:

تحدثنا في الفقرات السابقة عن أنواع المصارف وعن مصادر واستخدامات الأموال في المصارف التجارية، وثمة من يتساءل ما معنى التركيز المصرفي، أو بتعبير أدق لماذا يسيطر مصرف معين على العمليات المصرفية في بلد ما؟ وقد يتساءل أحد رجال الأعمال هل المصرف A من المصارف الأولى في أوروبا؟ أم هو مصرف صغير؟.

بالطبع: ظهر التركيز المصرفي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين نتيجة للتركز الصناعي وسيطرة مجموعة شركات إنتاجية وخدمية ضخمة على إنتاج وتوزيع بعض السلع الهامة في الاقتصاد الوطني، وسيطرة بعض الشركات على التسويق العالمي مما أدى للصراع والخلافات بين الدول، فكانت سبباً مباشراً للحرب العالمية الأولى.

إن تركيز الشركات الصناعية والتجارية قد أدى لتركز المصارف وشراء بعض المصارف الكبيرة لعدد من المصارف الصغيرة وذلك لتمويل ومواجهة الطلب الكبير على القروض الكبيرة التي تعجز عنها المصارف الصغيرة.

فما معنى التركيز المصرفي؟ وما معنى الاندماج المصرفي؟

التركز المصرفي:

«هو سيطرة مصرف كبير أو عدة مصارف على جزء كبير من العمليات

المصرفية في بلد من البلدان».

أو «هو قدرة مصرف أو مجموعة مصرفية معينة على القيام بتجميع الودائع والمدخرات الوطنية وإعادة إقراضها للأفراد والشركات بحيث تمكنها هذه الإمكانيات من السيطرة على جزء كبير من الصيرفة الوطنية».

استناداً لهذا التعريف يمكن تحديد خصائص التركيز المصرفي بالنقاط التالية:

١ — يمتلك المصرف الكبير إمكانيات كبيرة فالأصول الثابتة كالمباني والسيارات والأجهزة اللازمة للعمل المصرفي والمباني وخاصة الفروع المنتشرة في كافة المدن والمناطق فكلما كانت الأبنية مملوكة من قبل المصرف كلما ازدادت إمكانياته الذاتية.

٢ — يمتلك المصرف الكبير إمكانيات كبيرة لتجميع المدخرات الوطنية وذلك من خلال الدعاية والانتشار المصرفي في كافة المدن والبلدان.

٣ — يمتلك المصرف الكبير كفاءات وخبرات بشرية جيدة لأنه يقوم سنوياً بإجراء دورات تدريبية لموظفيه بحيث يصبحون أفضل من غيرهم من موظفي المصارف.

٤ — القدرة على تمويل شركات ومشاريع كبيرة، فالمصرف الصغير لا يستطيع تمويل بناء فندق بمقدود ٥٠٠ مليون دولار، في حين يستطيع المصرف الكبير تمويل بناء مصفاة نفط أو مصانع طائرات أو حوض بناء السفن حتى مليار دولار أو أكثر. إن هذه الإمكانيات تحفز الأفراد والشركات للتعامل مع المصرف الكبير وخاصة المشاريع الكبيرة والشركات الصناعية وغيرها في حين يتجه الأفراد وصغار المستثمرين إلى المصارف الصغيرة.

إن ظاهرة التركيز المصرفي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وتطورت بسرعة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبح الاندماج المصرفي جزءاً من توجه المصارف الكبيرة واستراتيجيتها، فما هو الاندماج المصرفي وما هي أسبابه؟

الاندماج المصرفي:

«هو اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إرادياً في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد»^(١).

يوضح هذا التعريف آلية الاندماج وأهدافه، لكنه لا يركز على آلية العمل المصرفي وحجم المصرف فيها قبل الاندماج وبعده. وانطلاقاً من ذلك يكون الاندماج المصرفي:

«هو اندماج مصرفين أو أكثر لتكوين مصرف كبير أو مجموعة مصرفية عملاقة تستطيع تجميع المدخرات الوطنية والودائع وتقرضها للمحتاجين من الأفراد والشركات الكبيرة وتسيطر على العمل المصرفي بحيث تساهم في تقديم خدمات مصرفية جديدة وزيادة حجم القروض مما يؤدي لزيادة معدل النمو الاقتصادي..».

استناداً لهذا التعريف نحدد خصائص الاندماج المصرفي بما يلي:

- ١ — إن اندماج مصرفين أو أكثر لتكوين مجموعة مصرفية كبيرة يساهم في تركيز العمل المصرفي وزيادة الإمكانيات للمصرف الجديد.
- ٢ — قدرة المصرف الجديد على تجميع المدخرات الوطنية نتيجة الانتشار الواسع في المدن والمناطق والبلدان الصغيرة.
- ٣ — ازدياد قدرة المصرف الجديد على الإقراض لجميع أنواع القروض وخاصة المنشآت والشركات الكبيرة التي تحتاج للأموال (فنادق — مصانع كبيرة — مصافي النفط — وأحواض بناء السفن والطائرات..).
- ٤ — تقديم خدمات مصرفية جديدة لأن المصارف الكبيرة تزداد لديها القدرة على إجراء البحث العلمي وإنتاج خدمات جديدة تساهم في تنشيط السوق المصرفية.
- ٥ — الربط بين متطلبات المنشآت للأموال وحجم إنتاجها بحيث تؤدي زيادة التمويل لزيادة حجم الإنتاج وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

(١) عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر ٢٠٠١ ص ١٥٣ — ١٥٤.

إن هذه الخصائص تساهم في تحسين وتطوير آلية العمل المصرفي وتطوير الخدمات المصرفية، وزيادة فاعلية المصارف في الإنتاج والخدمات مما يؤدي لتحسين آلية عمل السوق المصرفية.

٣ - ٣ - ١ - أسباب الاندماج المصرفي:

يرجع الاندماج المصرفي في جوهره للتركز ومسايرة نمو وتطور المنشآت الكبيرة من جهة ومواجهة ظروف العولمة من جهة أخرى، فقد أصبحت المنشآت الصغيرة عاجزة عن التطور وتلبية احتياجات المنشآت الكبيرة لذلك ظهر الاندماج وتطور في الآونة الأخيرة للأسباب التالية:

١ - ازدياد حاجة المنشآت الكبيرة للقروض وعجز المصارف الصغيرة عن تلبية هذا الاحتياج وخاصة أن المصارف تتقيد عند الإقراض بحجم رأسمالها، لذلك اندفعت المصارف للاندماج لتلبي هذه الاحتياجات.

٢ - تزايد الرغبات في تكوين المصارف الشاملة بدلاً من المصارف المتخصصة الصغيرة، انطلاقاً من تطور الصيرفة واتجاهها إلى الصيرفة الشاملة، فالمصرف الشامل الذي يعمل في كافة القطاعات والأسواق المالية وداخل وخارج الحدود الوطنية يحتاج للأموال والإمكانات الضخمة^(١).

٣ - تجميع الإمكانات المصرفية بدلاً من تبعتها في عدة منشآت صغيرة لا تستطيع تخدم المنشآت والشركات الكبيرة، وزيادة رأس المال المصرفي لكي يتوافق مع متطلبات اتفاقية بازل ١ وبازل ٢ المتعلقة بكفاية رأس المال.

٤ - مواجهة المنافسة الدولية في مجال المصارف وأعمال الصيرفة حيث أصبحت الحكومات تدعم المصارف الكبيرة لكي تزداد خدماتها الخارجية وتزيد حجم أرباحها مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

٥ - تفادي إفلاسات المصارف لأن الأزمة المالية تؤثر بشكل مباشر على المصارف الصغيرة، بينما تستطيع المصارف الكبيرة الصمود والمقاومة، وتحمل الظروف الصعبة، فقد تعرض للإفلاس في الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة المالية

(١) طارق عبد العال حماد: التطورات العالمية وانعكاساتها على البنوك، الدار الجامعية - الإسكندرية ١٩٩٩ ص ٢٠٣.

العالمية ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠/١/١ حوالي ١٤٠ مصرفاً صغيراً، بينما لم يسجل
تعثر أي مصرف كبير أو مجموعة مصرفية كبيرة عدا بنك ليمان برذار المصرف
الذي بدأت الأزمة بإفلاسه في ١٦ أيلول ٢٠٠٨،

٦ — تنوع محفظة القروض والاستثمارات المصرفية وخاصة وأن المصرف يستثمر في
القروض والخدمات المصرفية والأوراق المالية والسندات الحكومية والسمسة في
الوساطة وغيرها من الخدمات التي تحتاج للأموال الضخمة، فكلما ازداد حجم
المصرف وازدادت إمكانياته كلما كان أقدر على تنوع محفظته.

٧ — تطوير الصيرفة الإلكترونية والاستفادة من مواردها وزبائنها، فالمصرف الصغير لا
يستطيع تطبيق الأنظمة الإلكترونية المتطورة، في حين يستطيع المصرف الكبير
نشر الصيرفة الإلكترونية والاستفادة من عائدها المرتفعة بحيث تزداد أرباح
المصرف.

إن هذه الأسباب مع توجهات العولمة كما ذكرنا ساهمت في زيادة حجم
الاندماج المصرفي بين المصارف الصغيرة نفسها أو بين مصارف صغيرة ومصارف
كبيرة، بحيث ظهرت مجموعات مصرفية كبيرة تسيطر على الصيرفة الوطنية وأحياناً
على جزء من الصيرفة العالمية. وظهرت تصنيفات للبنوك مثل ١٠٠ بنك الأولى في
العالم أو ١٠٠٠ مصرف الأولى في العالم من حيث الإمكانيات والقروض والأرباح
وغيرها.

٣ — ٢ — اتجاهات العمل المصرفي:

بدأت المصارف بعد ثورة المعلوماتية باتجاهات جديدة نظراً لأنها كانت أفضل
القطاعات الاقتصادية استفادة من هذه الثورة، ثم ظهرت توجهات العولمة والاندماجات
الإنتاجية العالمية وفتح الأسواق أمام الشركات وبشكل خاص فتح الأسواق المالية أمام
المضاربين.

استناداً لذلك ظهرت ثلاث توجهات في العمل المصرفي^(١):

(١) المؤلف: النظام النقدي والمصرفي السوري، دار الرضا للكمبيوتر والنشر دمشق ٢٠٠٠ ص ١٣٥.

الاتجاه الأول: اندماج المصارف مع بعضها البعض:

بدأت المصارف الصغيرة بالاندماج مع المصارف الكبيرة، ثم بدأت المصارف الكبيرة بالاندماج مع بعضها البعض، فقد سجل اندماج بنك طوكيو مع بنك ميسويشي عام ١٩٩٥ أكبر عملية دمج في العالم حيث بلغ رأس المال حوالي ٣,٢٤ مليار دولار وبلغت الموجودات ٦٤٧ مليار دولار، ورافق هذه العملية اندماج مصارف أخرى مع بعضها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الجنوبية وغيرها.

الاتجاه الثاني: اندماج المصارف مع شركات الوساطة المالية:

إن اتجاه المصارف نحو الصيرفة الشاملة دفعها إما لتأسيس شركات وساطة مالية تابعة لها أو الاندماج بين مصرف وشركة وساطة وذلك بهدف جذب المضاربين في البورصة للتعامل مع هذا المصرف وتقديم الخدمات والقروض لهم، كون البورصات أصبحت أهم الأنشطة التجارية منذ عام ١٩٨٥ في الاقتصاد الدولي لذلك إذا اندمج مصرف مع شركة وساطة مالية تصبح المجموعة قادرة على تقديم الزبائن في العمل التجاري والصناعي وأيضاً في العمل المالي والمضاربة في الأسواق المالية فتزداد أرباحها ويزداد الزبائن والانتشار والقوة والنفوذ في الاقتصاد الوطني.

الاتجاه الثالث: الاندماج بين المصارف وشركات التأمين:

اتجهت المصارف لتكوين مجتمعات مالية ضخمة فشركات التأمين تتوفر لديها أقساط كبيرة تستثمرها في البورصة أو في المصارف، وكذلك يوجد لدى المصارف شركات وأفراد يرغبون أو يحتاجون للتأمين على أنشطتهم، لذلك توجهت بعض المصارف لشراء شركات تأمين أو تأسيس شركات تأمين تابعة لها ضمن مجموعة مالية ضخمة، وقد ظهر ذلك جلياً بعد عام ٢٠٠٠ حيث يذكر مجموعة كذا المالية ويكون ضمن المجموعة شركة تأمين — شركة وساطة — مصرف .. وغيرها).

إن هذا التوجه الأخير يعتبر أكبر تجمع للأعمال المالية (مصارف — شركات تأمين — شركات وساطة مالية) أي الأعمال الهامة في القطاع المالي.

ومن الأمثلة على الاندماجات المصرفية:

- ١ — بنك طوكيو + بنك ميتسوبيشي عام ١٩٩٥ — سمي البنك الجديد طوكيو ميتسوبيشي.
 - ٢ — اندماج بنك سويس كروب مع س.ج. واربرغ عام ١٩٩٤ ثم اندمج هذا المصرف يونيو بنك سويسرلاند عام ٢٠٠٠ ليشكل أكبر مجموعة مالية في سويسرا باسم (UBS).
 - ٣ — اندماج درسدر بنك مع كلينتورث بنسون باسم درسدر بنك عام ١٩٩٤ ثم اندمج بنك درسدر مع دويتشه بنك عام ٢٠٠٠ في ألمانيا.
 - ٣ — وفي بريطانيا تمكن بنك رويال من حيازة ديستمستر بنك عام ٢٠٠٠،
 - ٤ — وفي الولايات المتحدة الأمريكية اندمجت سيتي كروب مع ترافلرز كروب لتشكل أكبر مجموعة مالية في أمريكا عام ٢٠٠٠،
 - ٥ — وفي الوطن العربي ظهرت بعض الاندماجات المصرفية بين مصارف صغيرة ومصارف كبيرة وذلك بهدف زيادة إمكانيات المصارف وتوسيع مجال عملها وأنشطتها.
- إن هذه التوجهات تزداد وتنمو يومياً بعد يوم بفضل التطور التكنولوجي وثورة الاتصالات وانتشار الصيرفة الإلكترونية، ومن ثم ما زال المجال مفتوحاً أمام انتشار وتطور الصيرفة الإلكترونية من السحب والإيداع وإجراء كافة العمليات بفضل هذه الأجهزة وأنظمة العمل الإلكتروني.

الفصل الرابع المصرف المركزي

مقدمة:

يعد المصرف المركزي أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد والائتمان في العصر الراهن، فهو يتولى الإشراف على إصدار النقد أو بتعبير أدق هو الجهة المخولة بإصدار النقد الوطني وتحديد قيمته فيدفع قيمة النقد لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية، ويخفض قيمة النقد عندما يريد زيادة الإنتاج وتشجيع التصدير.

إضافة إلى ذلك يقوم المصرف المركزي بالإشراف على التسليف، فيحدد كميات النقود التي ينبغي على المصارف تسليفها ويوزعها بين المصارف، لأن تحديد حجم التسليف يساعد على تشجيع الإنتاج والاستهلاك وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فالتسليف كان وما زال يلعب دوراً هاماً في زيادة الإنتاج والاستهلاك.

يساعد المصرف المركزي الدولة في رسم وتحديد معالم السياسة الاقتصادية لأنه يستطيع تحديد معدلات التضخم والنمو الادخار والاستثمار والبطالة والعرض والطلب، فمن خلال تقاريره تستطيع الدولة تحديد توجهات السياسة الاقتصادية للمرحلة القادمة. وهو من جهة أخرى مصرف الدولة يفتح الحسابات للحكومة ويدخر لها أموالها ويسدد عنها المستحقات للعالم الخارجي، فيحدد للحكومة مديونيتها الخارجية أو دائيتها للدول الأخرى، ويحدد لها حجم القطع الأجنبي الموجود لديها، ويستقبل هذا القطع وقدرتها على تمويل مستورداتها دون صعوبات.

٤ - ١ - نشأة وتطور البنوك المركزية:

لم تظهر المصارف المركزية بصيغتها الحالية، بل كانت الحكومة تعطي أحد المصارف التجارية موقعاً متميزاً بإصدار العملة الوطنية وفتح حساباتها لديه، أو كانت تعطيه حق الإشراف على إصدار وتنظيم العمليات النقدية وتأمين احتياجات الدولة من الأموال. أي كانت مهام المصرف المركزي الإصدار أو الإشراف على الإصدار وتأمين احتياجات الدولة المالية موكلة للمصرف التجاري.

ويعد المصرف السويدي أول مصرف مركزي في العالم تم تأسيسه عام ١٦٦٨ أخذ مهمة إصدار النقد مقابل تقديم القروض للدولة، لكن تأسيس مصرف إنكلترا عام ١٦٩٤ على شكل شركة خاصة بمرسوم ملكي لغرض منح القروض للدولة مقابل حصوله على حق إصدار النقد. بمثابة أول مصرف مركزي له الخبرة في الصيرفة المركزية^(١). وقد تطورت وظائف بنك إنكلترا ليشراف على الإصدار ويقوم بوظيفة المقاصة بين المصارف التجارية وتسوية حساباتها.

— وفي عام ١٨٠٠ تأسس مصرف فرنسا مشاركة بين الدولة والقطاع الخاص أخذت الدولة على عاتقها تعيين المحافظ ونائبه والقطاع الخاص يعين مجلس الإدارة.

— وفي هولندا تأسس البنك الهولندي عام ١٨١٤ لتوحيد أنماط العملة وزيادة حجم الثقة بالعملة الهولندية.

— وفي الدانمرك تأسس المصرف الدانماركي عام ١٨١٧ وأعطى مهمة إصدار النقد.
— أما في ألمانيا فكان ٣٣ مصرفاً يصدرون النقد الألماني، لكن الإمبراطورية الألمانية كانت قد أعطت بنك بروسيا الذي سمي بنك الرايخ حق الإصدار والإشراف على النقد الوطني وتمويل الدولة وذلك في نهاية القرن التاسع عشر.

— أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تأسس المصرف المركزي عام ١٩١٤ بعد أن كانت عدة بنوك يصدرن النقد ويشرف على الإصدار مجلس احتياطي تحادي يعين ثلاثة من أعضائه من قبل رئيس الجمهورية والآخرين من المصارف.

(١) هيل الجنابي، رمزي أرسلان: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١٧٤.

— وبعد عام ١٩٢٠ توالى إنشاء المصارف المركزية في بقية دول العالم لأن مؤتمر المصارف أوصى بإنشاء المصارف المركزية نظراً لدورها المتميز في الاقتصاد الوطني وفي دعم وتمويل التجارة الدولية.

— أما في الدول العربية فقد تأسس البنك المركزي العراقي عام ١٩٤٧ ثم المصرف المركزي السوري عام ١٩٥٦^(١).

وتابعت الدول العربية تأسيس مصارفها المركزية.

٤ - ٢ - تعريف المصرف المركزي:

تعد المصارف المركزية من المفاهيم الحديثة في الاقتصاد نظراً لظهورها في بداية القرن العشرين وتطورها بعد الحرب العالمية الثانية لتأخذ الشكل الحالي، فما معنى المصرف المركزي؟

تعرف فيرا سميث المصارف المركزية بأنها «هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد»^(٢).

وتكون فيرا سميث قد حددت مهام المصارف المركزية بإصدار النقد فقط وذلك بهدف استقرار قيمة العملة وزيادة الثقة بها.

أما سامويلسون فإنه يعرف المصرف المركزي:

«بأنه المصرف الذي ينظم ضخ النقود عبر شرايين الحياة الاقتصادية ويحدد مستوى سعر الفائدة ويتولى إدارة الشؤون النقدية في البلاد»^(٣). يضيف سامويلسون إلى المهام الأخرى للمصارف المركزية مهمتين:

— تحديد سعر الفائدة.

— إدارة الشؤون النقدية في البلاد.

ويرى آخرون المصرف المركزي بأنه:

(١) زكريا العرودي — يسرى السامرائي؛ البنوك المركزية، السياسة النقدية، دار اليازوردي عمان ٢٠٠٦ ص ٢٠.

(٢) زكريا العرودي — يسرى السامرائي البنوك المركزية، مرجع سابق ص ٢٤.

(٣) سامويلسون: الاقتصاد مرجع سابق ص ٥٣٨.

«مؤسسة عامة تشرف وتدير شؤون النقد والجهاز المصرفي في الدولة، بما يتوافق مع أهداف المصلحة العامة، ولا يمنع أن تكون المصارف المركزية مؤسسات خاصة تمنحها الدولة وظائف المصارف المركزية وتختلف المصارف المركزية عن غيرها من المصارف الأخرى..».

إن هذا التعريف يركز على:

— إدارة شؤون النقد.

— التوافق بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية.

— وجود مواصفات خاصة للمصارف المركزية^(١).

فهو تعريف شامل لكنه يتجاهل بعض السمات العامة مثل العلاقة بين النقود والأسعار وبقيّة المتغيرات الاقتصادية.

استناداً لهذه التعاريف المذكورة نعرف نحن المصرف المركزي بأنه:

«مؤسسة مصرفية تعنى بشؤون الإصدار النقدي والإدارة النقدية وتعمل على استقرار قيمة النقد الوطني وتحقيق التوازن والاستقرار بين النقد والمتغيرات الاقتصادية الكلية بهدف زيادة الدخل القومي وزيادة معدل النمو الاقتصادي».

إن هذا التعريف الشامل يتضمن الخصائص التالية:

١ — مؤسسة مصرفية عامة تكون ملكيتها للدولة تزاوّل كافة أعمال الصيرفة لأنها تقع على رأس النظام المصرفي، وقد يكون المصرف المركزي خاصاً، يقوم بالأعمال المصرفية نيابة عن الدولة.

٢ — يهتم المصرف المركزي بكافة الإجراءات المتعلقة بالإصدار النقدي من (تحديد حاجة الاقتصاد للنقد — الطباعة — التوزيع على المصارف أو الحكومة أو استرجاعها).

٣ — يضمن استقرار قيمة النقد بأي عمل أو إجراء يمكن القيام به بحيث يخفف قدر المستطاع من التقلبات في سعر صرف العملة الوطنية.

(١) عبد الله الطاهر — موفق علي الخليل، النقود والبنوك، مرجع سابق ص ٣٠١.

- ٤ — يحقق دور فاعل للنقد في الاقتصاد الوطني استناداً للقوانين والنظريات الاقتصادية بحيث يستطيع من خلال النقد تشجيع الإنتاج وتخفيض معدل البطالة وزيادة الطلب بحيث يتحقق التوازن بين العرض والطلب فتستقر الأسعار.
- ٥ — زيادة الدخل وزيادة معدل النمو الاقتصادي لأنه من خلال هذين الهدفين يطرأ التحسن على مستوى المعيشة وتزداد الدخول ويتحقق الاستقرار وكل مصرف مركزي لا يركز على معدل النمو يصبح مثل أي مصرف تجاري يسعى للأرباح فقط.
- ٦ — لا يهدف المصرف المركزي للربح لأنه مؤسسة حكومية عامة تهتم بالتوازن وليس الربح لذلك يضطر للإلتفاق بدون فائدة أو يخسر جزءاً من أمواله عند محاربة التضخم بحيث إذا حقق الهدف الاقتصادي يكون قد حقق أهدافه في تحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني.

٤ — ٣ — وظائف المصرف المركزي:

لم تظهر وظائف المصرف المركزي بشكلها الحالي المتطور، بل كانت تظهر الواحدة تلو الأخرى نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وكانت الدولة تضيف للمصرف وظائف جديدة، واستناداً لذلك يقوم المصرف المركزي بالوظائف التالية:

- ١ — إصدار وتنظيم العملة الوطنية.
- ٢ — القيام بالأعمال المصرفية للقطاع الحكومي لذلك يطلق على المصرف المركزي (بنك الحكومة)^(١).
- ٣ — القيام بأعمال المقاصة بين المصارف وتسوية حساباتها وديونها.
- ٤ — التحكم بحجم الائتمان والرقابة عليه وذلك لتنفيذ السياسة النقدية المطلوبة.
- ٥ — الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية للحكومة وإدارة هذه الاحتياطيات وتوظيفها داخلياً أو خارجياً^(٢).

(١) عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ٢٤٢.

(٢) محمد عزت غزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١٦٩.

- ٦ — الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي للمصارف التجارية.
 - ٧ — إعادة خصم الأوراق التجارية للمصارف بهدف تحويلها أو سحب السيولة الفائضة استناداً لسياسة نقدية مقترحة.
 - ٨ — يشارك مع الحكومة في رسم معالم الخطة الاقتصادية والخطة الخمسية ويضع الخطط السنوية للنظام المصرفي.
 - ٩ — يقدم المشورة المالية والنقدية والاقتصادية للدولة بحيث تساهم هذه المشورة في دعم قرارات الحكومة وتوجيهها بالاتجاه الصحيح.
 - ١٠ — تقديم الدراسات والأبحاث المالية والنقدية والاقتصادية حول الاقتصاد الوطني والاقتصاديات المجاورة أو العالمية.
- إن هذه الوظائف إضافة لوظائف مصرفية جزئية أخرى تشكل أهم وظائف المصرف المركزي، ولا نستطيع دراسة جميع هذه الوظائف، بل سنختار البعض منها، وندرسه بشكل مفصل نظراً لأهميتها.

٤ — ٤ — إصدار النقد وتنظيمه:

يعد إصدار النقد وتنظيمه من أهم الوظائف للمصارف المركزية وهي وظيفة أساسية كانت السبب المباشر لظهور المصارف المركزية.

إن إصدار النقد وتنظيمه يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني، فإذا استقرت قيمة النقد انعكس ذلك إيجاباً على الاقتصاد الوطني، وإذا تقلبت قيمة النقد انعكس سلباً على المتغيرات الاقتصادية، لذلك يتوجب على المصرف المركزي عند زيادة الإصدار أن يدرس العملية بشكل جيد (إيجابياتها وسلبياتها) ويتخذ قراره بتحديد حجم الإصدار المناسب.

إضافة إلى ذلك فإن قيام الدولة بتوكيل المصرف المركزي بالإصدار جاء لاعتبارات نقدية واقتصادية، أي إذا بقي الإصدار حصرًا بالدولة فإنها عند حدوث العجز بالموازنة تقوم بالإصدار المفرط مما يؤدي لانخفاض قيمة النقد وحدوث التضخم.

وبالمقابل قد تتباطأ في حالة الركود في الإصدار فيتعمق الركود، لذلك قامت الحكومة بتوكيل المصرف المركزي الذي يقوم بدوره بدراسة حالة الاقتصاد والأسعار والإنتاج والادخار والاستثمار ويصدر الكميات المناسبة التي تحافظ على استقرار قيمة النقد. وقبل شرح آلية الإصدار النقدي لا بد من شرح مذاهب الإصدار فكرياً ورأي كل مذهب في الإصدار النقدي.

٤ - ٤ - ١ - مذاهب الإصدار النقدي:

اختلفت الدول والمصارف المركزية حول إصدار النقد، هل يعطى المصرف المركزي حرية إصدار النقد؟ أم تقيده الدولة بأنظمة وقوانين كي لا يبالغ في الإصدار؟ كما واختلف الاقتصاديون الإنكليز في القرن التاسع عشر بين مؤيد ومعارض لحرية الإصدار ثم امتد هذا الخلاف للوقت الحاضر حيث يؤيد بعض الاقتصاديين حرية الإصدار في حين يذهب البعض الآخر لإعطاء الاستقلالية للمصرف المركزي في تحديد حجم الإصدار، فالحرية تعني الاستقلالية للمصرف المركزي، والتدخل بشؤون المصرف تعني تقييد الإصدار وتابعة المصرف للحكومة، ويعد المصرف المركزي الألماني أول مصرف مركزي مستقل في العالم، في حين يعد المصرف المركزي الأمريكي (بنك الاحتياط الفيدرالي) غير مستقل ويتبع قرارات الدولة. وسوف نناقش مبررات كل مذهب.

٤ - ٤ - ١ - مذهب الحرية في الإصدار:

يرى أنصار هذا المذهب بأن يتمتع المصرف المركزي بحرية مطلقة في إصدار النقود استناداً للظروف الاقتصادية، لأن الاقتصاد الوطني يمر بفترات ركود وكساد أو رواج وازدهار وكل مرحلة تتطلب إما زيادة الإصدار أو سحب كميات من النقد من التداول فإذا تمتع المصرف بحرية فإنه يستطيع التحكم بحجم وكمية الأوراق النقدية المصدرة وفقاً لكل ظرف اقتصادي.

— ففي ظل قاعدة الذهب لا يستطيع المصرف إصدار النقد الورقي إلا إذا توفرت التغطية ولا خوف من زيادة الإصدار^(١) أي تكون التغطية ١٠٠%.

— أما في ظل الإصدار استناداً لحصم السندات هذا يعني إذا ازداد النشاط التجاري والصناعي سوف يزداد خصم السندات ويزداد حجم الإصدار ولا يحصل التضخم طالما أن هذه السندات تخفي وراءها قيم حقيقية إنتاج حقيقي، أما في حال الركود أو تراجع النشاط الاقتصادي، فإن المصرف المركزي يقوم باسترجاع هذه السندات عبر إعادة خصمها ويحصل التوازن.

— أما في الظروف الراهنة فإن الإصدار يتم استناداً لحجم الناتج وتكون التغطية إما سندات أو عملات أجنبية وفي جميع الحالات يستطيع المصرف المركزي ضمان استقرار قيمة النقد من خلال عمليات الخصم أو التدخل في السوق النقدية لبيع وشراء الأوراق المالية.

فالحرية والاستقلالية في إصدار النقد تضمن المرونة للمصرف للتدخل وبالظرف المناسب لكي يحدد حجم النقد في الاقتصاد.

— تؤدي هذه الحرية والاستقلالية لحدوث التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية أي حدوث فوضى نقدية. لذلك يبرر أنصار هذا المذهب هذا التوجه: بأن المصرف المركزي يستطيع من خلال الأدوات التي يمتلكها استرجاع المبالغ الفائضة ومن ثم تحقيق الاستقرار.

٤ - ٤ - ١ - ٢ - مذهب تقييد الإصدار:

يرى أنصار مذهب تقييد حرية الإصدار وتابعة المصرف المركزي للحكومة بأن إشراف الحكومة على قرار المصرف المركزي بتحديد كميات النقود التي يحتاجها الاقتصاد الوطني سوف تحقق الاستقرار بين النقود والأسعار، وكلما راقبت الحكومة الإصدار كلما التزم المصرف المركزي وأصدر كميات من النقود قليلة تتناسب مع حالة الاقتصاد.

(١) أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٣٠٧.

— وفي حالة الحاجة للإصدار يمكن للمصرف المركزي خصم السندات للمصارف التجارية فتزداد كميات النقد التي يحتاجها الاقتصاد، وعند استحقاق هذه السندات يتم سحب النقود الفائضة فيتحقق الاستقرار ثانية.

— وفي الظروف الراهنة إذا أشرفت الحكومة وراقبت الإصدار النقدي هذا يعني أن قيمة النقود سوف تستقر وسوف يصدر المصرف المركزي الكميات التي تحتاجها الحكومة لتمويل عجز الموازنة، لأنها ديون بدون تكلفة أما عند طرح سندات الدين العام فإن الحكومة سوف تضطر لدفع فوائدها وهذا ما يؤثر على حجم الإيرادات العامة ويزيد مديونية الدولة.

إن مذهب تقييد الإصدار قد تحول إلى إيديولوجية تتبناها الدول التي تتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الدول الاشتراكية وحكومات الدول النامية، مما أدى للإفراط في الإصدار بدلاً من تقييده وحصل التضخم لدى الدول التي قيّدت الإصدار أكثر من الدول التي أعطت الحرية والمرونة للمصرف المركزي في إصدار النقد.

٤ — ٤ — ٢ — أسباب تركيز الإصدار:

لقد أحدثت جميع الدول مصارف مركزية، ومنحتها حق الإصدار النقدي، وحصرت هذا الحق فيها، ثم أصدرت الحكومات قوانين وتشريعات مختلفة لتنظيم عمليات إصدار النقد وإدارته، واستناداً لذلك أخذ كل مصرف استقلالته التامة أو شبه التامة أو عدم الاستقلال في تنظيم وإدارة الإصدار النقدي استناداً لوضع وتوجهات كل حكومة في دول العالم.

إن حصر الإصدار وتركزه في مؤسسة واحدة يعود للأسباب التالية:

١ — إن حصر الإصدار بمؤسسة واحد (المصرف المركزي) يعطي مزيداً من الثقة في النقد الوطني، فقد أظهرت التجارب أن تعدد جهات الإصدار وتعدد العملات سوف يؤثر على الأفراد فعندما يقبلون عملة بنك ما ويرفضون أخرى سوف يزداد الطلب على الأولى وتنكس الثانية مما يخلق شعوراً بعدم الرضا والارتياح.

- ٢ — إن حصر الإصدار بالمصرف المركزي سوف يزيد من قدرة المصرف المركزي على التحكم بحجم القروض والائتمان، وذلك من خلال زيادة النقد المصدر أو تخفيضه أو من خلال خصم السندات للمصارف التجارية^(١).
- ٣ — إن تعدد جهات الإصدار سوف يؤدي إلى التنافس وإصدار المزيد من الأوراق النقدية فيحصل الإفراط النقدي فتتخفص قيمة العملة الوطنية ويحصل التضخم.
- ٤ — إن حصر حق الإصدار بالمصرف المركزي سوف يحقق أرباحاً وفيرة للدولة بدلاً من توجه هذه الأرباح للجهات التي كانت توكل الحكومة لها حق الإصدار كالمصارف الخاصة فقد كانت الدولة تمنح حق الإصدار لعدة مصارف مقابل قيام هذه المصارف بتقديم القروض للحكومة بشروط مغرية.
- ٥ — توحيد شكل العملة مما يؤدي لتسهيل المبادلات الداخلية بين الأفراد، وضمان استقرار قيمتها الخارجية نظراً لاعتماد شكل موحد بدلاً من عدة أشكال وعدة جهات مصدرة لا تعرف الدولة أي شكل يجب اعتماده أو دعمه.
- ٦ — إمكانية التحكم بعرض النقد ودراسة العلاقة بين كمية النقد الوطني والنتائج المحلي الإجمالي استناداً للقوانين والنظريات الاقتصادية الأمر الذي ينعكس إيجاباً على المستوى العام للأسعار.
- إن هذه الأسباب أدت لتوحيد الإصدار وتركزه في مؤسسة واحدة هي المصرف المركزي الأمر الذي انعكس إيجاباً على المعاملات والمبادلات التجارية وأدى لاستقرار الأسعار وتخفيف حدة التقلبات مقارنة مع فترة القرن التاسع عشر.
- ٤ — ٤ — ٣ — أنظمة الإصدار النقدي:
- يقصد بنظام الإصدار النقدي: «القواعد والإجراءات والتنظيمات التي تقوم بموجبها الحكومة بإصدار النقد وتنظيمه بحيث يؤدي لتسهيل عمليات الإنتاج والتبادل والاستهلاك».

(١) أحمد زهير شامية، اقتصادية النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٣٠٩.

وتوكل الحكومة مهمة الإصدار للمصرف المركزي الذي يقوم بدوره بإصدار النقد وإدارته من خلال السلطات التي يتمتع بها وإشرافه على المصارف التجارية، ونظراً لأهمية دور النقد في الاقتصاد فإن توكيل هذه المهمة للمصرف المركزي غير كافية، بل يجب أن يتمتع المصرف المركزي بالمرونة الكافية لكي يصدر النقد بالكميات التي يحتاجها الاقتصاد.

إن هذه المرونة لم تصل إلى الحكومات والدول والمصارف المركزية إلا من خلال عدة تجارب وأنظمة وقواعد طبقت تاريخياً وأهم هذه الأنظمة أو القواعد:

٤ - ٤ - ٣ - ١ - نظام الغطاء الذهبي الكامل:

يسمح بموجب هذا النظام للمصرف المركزي بإصدار النقود الورقية استناداً للنقود الذهبية بتغطية كاملة ١٠٠% ويطلق على الليرات الورقية المصدرة (النقود النائبة)^(١) لأنها تخفي وراءها ذهباً، أي إذا كان لدى المصرف ١٠٠ مليون ليرة ذهبية فإنه يصدر ١٠٠ مليون ليرة ورقية، وإذا ازداد الإنتاج وتطلب الأمر زيادة الإصدار فإن المصرف لا يستطيع زيادة الإصدار لتزويد الاقتصاد بالسيولة نظراً لتقييد المصرف بالتغطية الكاملة ولذلك يصف البعض هذه الطريقة بالنظام الجامد حيث لا يعطي المصرف أي مرونة، ويكون إصدار الورق أو النقود النائبة مرهوناً بالليرات الذهبية التي ترتبط بالإنتاج من مناجم الذهب.

لقد ساد هذا النظام خلال القرن التاسع عشر وحتى عشية الحرب العالمية الأولى

عام ١٩١٤،

٤ - ٤ - ٣ - ٢ - نظام الإصدار الجزئي:

إن الجمود الذي تعرض له نظام الغطاء الذهبي الكامل قد دفع الحكومات والمفكرين لإيجاد طريقة جديدة تخفف من الجمود، فقد تم إيجاد نظام الإصدار الجزئي وهو كما يلي:

(١) رضوان العمار: النقود والمصارف، إصدار جامعة تشرين، اللاذقية ١٩٩٥ ص ٢٨٤.

«هو مجموعة من الإجراءات والتنظيمات التي يسمح بموجبها المشرع للمصرف المركزي بإصدار النقود الورقية بتغطية كاملة ١٠٠% مع السماح بإصدار أوراق إضافية بموجب تغطية بسندات حكومية».

ظهر هذا النظام في بريطانيا عام ١٨٤٤ وسمي قانون بيل^(١) أو قانون ١٨٤٤ حيث سمح المشرع بموجب هذا القانون للمصرف البريطاني (بنك إنكلترا) بإصدار نقود إضافية تتم تغطيتها بسندات حكومية وذلك لتمويل الأساطيل التجارية والحربية التي كرسست السيطرة البريطانية على العالم وحدد القانون عام ١٨٤٤ إصدار ١٨٤٥٠٠٠٠٠ جنيهًا استرلينياً واستمر العمل بهذا القانون حتى عام ١٩٢٩ الكساد الكبير.

أي كانت التغطية ذهبية ١٠٠% ويسمح بإصدار هذه المبالغ لتمويل الأنشطة التجارية والحربية وكان نوعاً من المرونة في النظام النقدي. إلا أن الجمود قد أصاب ثانية هذا النظام لأنه لا يمكن مجازة التطور النقدي للتطور الاقتصادي الذي يبقى مقيداً بالذهب والسندات الحكومية.

٤ - ٤ - ٣ - ٣ - نظام الغطاء الذهبي النسبي:

هو أحد أنظمة الإصدار التي حققت المرونة وتطور الإنتاج في الدول التي استخدمت هذا النظام، واستناداً لذلك يعرف هذا النظام بما يلي:

«يسمح المشرع بموجب هذا النظام للمصرف المركزي بإصدار النقد مقابل تغطية ذهبية ٥٠% والباقي يغطي بسندات حكومية وسندات تجارية ٥٠%».

إن هذا النظام يسمح للمصرف المركزي بزيادة الإصدار إذا كان الاقتصاد بحاجة إلى السيولة، ولذلك ازداد الإنتاج وتطور الاستهلاك في الدول التي طبقته وهي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا وهولندا.

يعاب على هذا النظام:

(١) كمال شرف، هاشم أبو عراج: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٢٢٢.

١ — إذا أصدر المصرف المركزي الكميات اللازمة من النقد ثم استدعت حالة الاقتصاد زيادة الإصدار فلن يستطيع ذلك إلا بعد زيادة الذهب، أي بقيت طريق غير مرنة.

٢ — إذا ازدادت كميات الذهب لدى المصرف المركزي نتيجة المعاملات التجارية فإنه يزيد حجم الإصدار وهذا يؤدي لاضطرابات نقدية إذا كان الاقتصاد لا يحتاج هذه الكميات (ركود — تضخم).

لذلك لم يستطع هذا النظام تلبية حاجات الاقتصاد الوطني من النقد.

٤ — ٣ — ٤ — نظام الحد الأقصى للإصدار:

يحدد المشرع بموجب هذا النظام حداً أقصى لما يمكن أن يصدره المصرف المركزي من أوراق البنكنوت دون وجود أي ارتباط بين الأوراق المصدرة والذهب. إن التغطية في هذا النظام هي سندات حكومية أو تجارية فقط ويستطيع المصرف المركزي توظيف ما لديه من ذهب في معاملات تجارية داخلية وخارجية.

لقد أخذت فرنسا بهذه الطريقة عام ١٨٨٣ واستمر العمل بها حتى عام ١٩٢٨ لقد أعطي المصرف المركزي مرونة كاملة إذ عندما يتجاوز الطلب على النقود والحد الأقصى للإصدار يطلب من الحكومة ثانية زيادته، وهكذا استمرت طلبات المصرف المركزي بزيادة الإصدار كلما دعت الضرورة لذلك.

الآنخذ على هذا النظام:

١ — انعدام أي ضمان حقيقي لقيمة النقد الوطني المصدر، وعدم قدرة الدولة على تنظيم الإصدار لأن المصرف المركزي يستطيع أن يطلب بشكل مستمر زيادة الحد الأقصى المسموح به.

٢ — إذا قام المصرف المركزي بتوظيف الذهب الموجود لديه في مصارف أجنبية يزداد العجز في ميزان المدفوعات ويؤثر ذلك على قيمة العملة الوطنية.

لقد كان هذا النظام آخر الأنظمة التي طبقتها الدول قبل الانتقال إلى نظام الإصدار الحر وتحرير النقد من القيود الذهبية.

٤ - ٤ - ٣ - ٥ - نظام الإصدار الحر:

إن قيام الحكومات بتطبيق الأنظمة السابقة والتعرض لسلبها وجمود التداول والإنتاج نظراً لنقص السيولة قد دفع الحكومات لإعطاء المصرف المركزي حرية الإصدار التي تقوم على مجموعة من الأسس العلمية المرنة فنظام الإصدار الحر: «هو مجموعة من الإجراءات والتنظيمات التي يسمح بموجبها المشرع للمصرف المركزي بإصدار النقد الوطني دون تغطية محددة وحسب حالة النشاط الاقتصادي بحيث يكون دور النقد فاعلاً في الحياة الاقتصادية».

وتكون خصائص هذا النظام كما يلي:

١- يحق للمصرف المركزي القيام بالإصدار والإدارة استناداً لنص تشريعي يصدر من قبل الدولة.

٢- تكون التغطية حرة (ذهب - عملات أجنبية - سندات..) ولا يتقيد بحجم واحدة دون الأخرى أي له الحرية باعتماد التغطية.

٣- يستند الإصدار إلى الإنتاج فكلما ازداد الإنتاج يزداد الإصدار وبالمقابل عند نقص الإنتاج يسحب المصرف المركزي السيولة من السوق.

٤- يصدر المصرف النقد لكي يكون فاعلاً أي في حالات الركود يزيد الإصدار ويقرض الأفراد لكي يتخلص من هذه الحالة، وفي حالات التضخم يخفف حجم السيولة، لكي يخفض ارتفاع الأسعار.
يصدر النقد حسب القانون التالي:

$$\text{مجموع الكتلة النقدية} = \frac{\text{مجموع أسعار السلع والخدمات المنتجة خلال سنة (الناتج)}}{\text{سرعة التداول النقدي}}$$

فإذا كان حجم الناتج ٥٠٠ مليون ليرة وكانت سرعة التداول ٥ هذا يعني أن هذا الاقتصاد سوف يصدر النقود التالية:

$$\text{مجموع الكتلة النقدية} = \frac{٥٠٠ \text{ مليون}}{٥} = ١٠٠ \text{ مليون ليرة}$$

فإذا ازداد الناتج إلى ٨٠٠ مليون ليرة وبقيت سرعة التداول ٥ يكون حجم النقد المصدر:

$$= \frac{٨٠٠ \text{ مليون}}{٥} = ١٦٠ \text{ مليون ليرة}$$

إن حجم النقد المصدر يرتبط بالناتج وسرعة التداول النقدي ومرونة المصرف في الإصدار، لأنه من خلال النقد يتدخل المصرف المركزي في السوق لتحقيق التوازن والاستقرار.

تعمل جميع المصارف المركزية في العالم بموجب هذا النظام الذي يقوم على المرونة من جهة وعلى فاعلية النقد في الاقتصاد من جهة أخرى.

٤ - ٥ - المصرف المركزي مصرف الحكومة:

عندما كان الإصدار النقدي موكلاً للمصارف الخاصة كانت الدولة تعتمد أي مصرف من هذه المصارف لكي يقوم بالعمليات التجارية للحكومة، لكن تأسيس المصارف المركزية قد فتح الباب واسعاً أمام الحكومات لكي تعتمد على مصرفها وعلى عملياته في خدمة النشاط الحكومي والعمليات الخارجية في الإقراض والاستقراض، فماذا تعني وظيفة مصرف الحكومة؟

إن وظيفة مصرف الحكومة تعني:

«قيام المصرف المركزي بالأعمال والأنشطة التي توكلها الحكومة له، وتقديم النصح والمشورة لها في المجالين المالي والنقدي وإجراء الدراسات الاقتصادية على المستوى الكلي وتقديمها للحكومة لكي تتخذ القرارات المناسبة».

إن هذه الوظيفة توضح لنا الدور المتميز للمصرف المركزي (مصرفياً ومالياً ونقدياً) وبالتالي فإن مفردات هذه الوظيفة وتفصيلاتها تتضمن الأعمال التالية:

١ - الاحتفاظ بكافة الودائع لوزارة المالية (الخزينة العامة) ولكافة الوزارات والمؤسسات والشركات الحكومية^(١).

(١) سامي عفيفي حاتم: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ٢٧٩.

- ٢ — القيام بدور عميل الحكومة في المعاملات الخارجية فكل اتفاقية اقتصادية أو مالية أو نقدية لا تعقد إلا بحضور المصرف المركزي وضمانته، إضافة إلى ذلك يسدد عن الدولة المدفوعات الخارجية ويستقبل لها التسديدات من المصارف الأجنبية.
- ٣ — يمثل الدولة في المحافل النقدية العربية والدولية، فهو عضو في صندوق النقد العربي، والمصارف الإسلامية للتنمية ويمثل الدولة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكافة المنظمات المالية الدولية، ومنظمة التجارة العالمية وغيرها.
- ٤ — يقدم القروض قصيرة الأجل للحكومة في بداية كل عام لمدة ثلاثة أشهر ريثما تجبي الضرائب، ويقدم لها القروض طويلة الأجل في حال عجز الموازنة ويصدر القروض العامة لصالح الخزنة العامة وهي أذون الخزينة وسندات الدين العام ويسدد أثمانها والفوائد في موعد الاستحقاق.
- ٥ — تقديم المشورة الفنية المالية عند دراسة وإقرار الموازنة العامة ويقدم المشورة الفنية عند الإصدار النقدي لتمويل العجز، ويقدم مشورة اقتصادية ونقدية في كافة القضايا الاقتصادية.
- ٦ — يناقش مع الحكومة تحديد سعر الصرف المناسب الذي يخدم الإنتاج وكل من الاستيراد والتصدير والاحتياطيات النقدية.
- ٧ — يحتفظ بالاحتياطيات النقدية الأجنبية (دولار — يورو — ين ياباني — جنيه إسترليني) لأنها العملات الأساسية في صندوق النقد الدولي.
- إن قيام المصرف المركزي بهذه المهام والأعمال توضح مدى الارتباط والعلاقة بين قراراته وقرارات الحكومة، لذلك ظهرت فكرة تبعية أو استقلال المصرف المركزي عن الحكومة. فالاستقلالية تعني عدم تدخل الدولة في القرارات النقدية وعدم اعتمادها على الإصدار النقدي في تمويل عجز الموازنة وتقرير سعر الصرف المناسب للاقتصاد، بينما التبعية تعني:

أن يخضع المصرف المركزي في قراراته المالية والنقدية لسلطة الحكومة وقراراتها وتوجهاتها، وخضوعه لقرار الحكومة في تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي وتحكم الحكومة بأسعار الصرف وعرض النقد دون أي اعتبار لرأي المصرف المركزي. لكن الرأي العملي لا يجذب الاستقلالية ولا يجذب التبعية، فالمصرف المركزي يجب أن يتبع سلطة الحكومة وقراراتها في بعض الأحيان، ويتمتع بالاستقلالية في أحيان أخرى، أي لكل إجراء أو سياسة موقع محدد بين الاتجاهين. بما يخدم مصالح الاقتصاد الوطني، وبما أننا ذكرنا أن يقدم النصح والمشورة هذا يعني في حالات ارتفاع الأسعار والتضخم يتشاور مع الحكومة في الإجراءات المنوي القيام بها لكي تتحقق النتائج الإيجابية، أما إذا قام كل فريق باتخاذ الإجراءات التي تهمه فلا يحصل التوافق وتزداد الآثار السلبية للتضخم أي إننا نرى ضرورة خضوع المصرف المركزي لسلطة الدولة وقراراتها وتوجهاتها وسياستها العامة أكثر من استقلاليته، لأن الحكومة تسعى أيضاً للأفضل وتحقيق مصالح الاقتصاد الوطني في النمو والتطور.

٤ - ٦ - المصرف المركزي مصرف المصارف:

هي إحدى أهم الوظائف التي يقوم بها المصرف المركزي في العمل المصرفي بحيث توفر الحماية والضمان للمصارف التجارية واستناداً لذلك تعني وظيفة مصرف المصارف:

«فلسفة نقدية حديثة تظهر وتوضح دور المصرف المركزي بالتحكم في إدارة النقد والائتمان أي قيادة العمل المصرفي، وتحديد أسس ومبادئ الصيرفة للمصارف التجارية. بما يضمن سلامة الجهاز المصرفي».

لا يتعامل المصرف المركزي مع الأفراد، بل مع المصارف التجارية التي تتعامل بدورها مع الأفراد والشركات، وتنحصر مهمته في الإشراف والمراقبة وتوجيه السياسات الائتمانية للمصارف التجارية^(١).

(١) رضوان العمار؛ النقود، المصارف، مرجع سابق؛ ص ٢٨٨.

استناداً لهذا التعريف يمكن تحديد مهام المصرف المركزي في تحديد وتوجيه المصارف التجارية بالنقاط التالية:

١ — الاحتفاظ بالأرصدة النقدية للمصارف التجارية:

كانت المصارف التجارية تودع بعض النقود في المصرف المركزي بشكل اختياري بهدف المساعدة في الظروف الطارئة، لكن تزايد دور المصرف المركزي في الاقتصاد الوطني قد حول هذه المبالغ إلى عمل إلزامي ظهر على الشكل التالي:

أ — ألزم المصرف المركزي المصارف التجارية بإيداع الاحتياطي الإلزامي لديه.

ب — ألزم المصرف المركزي المصارف التجارية باقتطاع نسبة محددة من الودائع والاحتفاظ بها لدى المصرف المركزي للحالات الطارئة وذلك لدعمها بالسيولة إذا ما تعرضت لأزمة السيولة.

ج — الاحتفاظ بكافة الأموال في خزائن المصرف المركزي ضمن حدود معينة يتم الاتفاق عليها (كل فرع يحق له الاحتفاظ مثلاً ١٠٠ مليون والباقي ينقل إلى فروع المصرف المركزي للضمانة..).

أي من خلال هذه المهمة تكون حركة النقود بين المصرف المركزي والمصارف التجارية في جريان مستمر، ويتعرف يومياً على حجم الأموال الجاهزة لديه ولدى المصارف التجارية.

٢ — تسوية الأرصدة (المقاصة) بين المصارف:

بما أن المصارف التجارية تحتفظ باحتياطيات اختيارية وإجبارية لدى المصرف المركزي، وبما أن عملية تحصيل الشيكات والحوالات تتطلب وقتاً وجهداً بين المصارف، لذلك كان من باب أولى أن يقوم المصرف المركزي بإجراء عمليات المقاصة بين المصارف التجارية وتحديد مديونية كل مصرف للمصرف الآخر، وتسوية الحسابات بالاقتطاع من المصرف المدين للمصرف الدائن وتحديد رصيد كل مصرف في نهاية كل يوم الأمر الذي يسهل على المصارف التجارية الوقت والجهد ويزيد أرباحها.

لقد أصبحت عمليات المقاصة تسوى بشكل إلكتروني في المصرف المركزي وذلك في غرفة المقاصة الأمر الذي يزيد الثقة بالعمل المصرفي ويوفر الوقت والجهد والمال بين المصارف.

٣ - إعطاء أي مصرف تجاري المعلومات التي يحتاج إليها:

يعطي المصرف المركزي جميع المعلومات عند منح الائتمان عن عملاء المصرف الآخر، ويكون ذلك في إطار ما يسمى (مركزية المخاطر) أي يستطيع أي مصرف تجاري أن يستعلم عن زبائن المصارف الأخرى بحيث إذا تقدموا بطلبات اقتراض إليه أن تكون المعلومات موجودة لديه فالزبائن السيئين الذين يقترضون من عدة مصارف ولا يدفعون أصبحوا اليوم بفضل مركزية المخاطر غير قادرين على التلاعب على المصارف التجارية، وهذه من أهم الإنجازات المصرفية للنظام المصرفي يقوم بها المصرف المركزي بهدف حماية المصارف التجارية، ومن ثم حماية النظام المصرفي ككل.

٤ - قيام المصرف المركزي بدور المقرض الأخير:

وتعني هذه المهمة قيام المصرف المركزي بتقديم القروض والسلف للمصارف التجارية في أوقات الأزمات، أو عندما يريد أن يدعم تطور قطاع ما مثل القطاع الزراعي، إن قيام المصرف المركزي بمساعدة المصارف التجارية في أوقات الأزمات يهدف إلى التخفيف من آثار الأزمة أو إيقافها، لأن إفلاس مصرف ما، يؤدي إلى إفلاس كافة المصارف ومن ثم تعرض البلاد لأزمة سيولة.

لكن هذا التدخل ومساعدة المصارف التجارية لا يكون مفتوحاً دون قيود، بل يحدد شروط وأسس المساعدة للمصارف لكي لا تبالغ في استخدام سيولتها والالتجاء إلى المصرف المركزي في أوقات الأزمات^(١).

لقد قدم المصرف المركزي في ماليزيا حوالي ٥٠ مليار دولار للمصارف التجارية في أزمة عام ١٩٩٧، وقدم المصرف المركزي التركي حوالي ٤ مليارات دولار في أزمة عام ٢٠٠١ لمساعدة المصارف التجارية وهكذا تقدم جميع المصارف المركزية المساعدة للمصارف التجارية بهدف وقف الأزمات.

(١) أحمد زهير شامية: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٣١٩.

٤ — ٧ — الرقابة على الائتمان:

تحدثنا في الوظيفة الأولى عن إصدار النقود، وكيف يستطيع المصرف المركزي تحديد حجم النقد اللازم في الاقتصاد، وآليات الإصدار وتنظيم النقد، وهذا الأمر يستلزم الرقابة على الائتمان، لأن التوسع في الائتمان سوف يؤثر على وظيفة الإصدار، لذلك ينبغي على المصرف المركزي القيام بالرقابة على الائتمان لكي يدعم وظيفته الأولى الرقابة على الإصدار، فما معنى الرقابة على الائتمان؟

الرقابة على الائتمان:

«هي قيام المصرف المركزي بدراسة حجم النقود الخطية (الودائع) والقروض التي تخلقها المصارف التجارية من هذه الودائع، والتأثير على هذه النقود من خلال الأدوات المباشرة وغير المباشرة وذلك لتحقيق التناسب بين النقد والنتاج الوطني».

إن هذه الوظيفة تتم بتقييد الائتمان بحيث ألا يتجاوز إمكانيات الاقتصاد الوطني ويحصل التضخم، أو في بعض الأحيان تنخفض فيحصل الركود، ومن ثم يقوم بالرقابة المباشرة أو غير المباشرة على المصارف التجارية لكي تخلق النقود التي يحتاجها الاقتصاد الوطني مما يهدف لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي، واستقرار المستوى العام للأسعار.

٤ — ٧ — ١ — الأدوات والوسائل الكمية:

تعد هذه الأدوات والوسائل في مراقبة الائتمان من الأدوات غير المباشرة لأن المصرف المركزي يستخدمها بشكل تحفيزي ولا يرغب المصارف التجارية على التقييد بها، بل الأخذ بها بشكل غير مباشر إذا تحققت مصلحته ومن أهم هذه الأدوات الكمية:

- ١ — سياسة سعر الفائدة أو الخصم.
 - ٢ — سياسة السوق المفتوحة.
 - ٣ — نسبة الاحتياطي القانوني.
- وسوف نشرحها بشكل مفصل للتعرف على آلية عملها وتأثيرها على الائتمان.

٤ - ٧ - ١ - ١ - سياسة سعر الفائدة أو الخصم:

يقصد بسعر الفائدة أو الخصم:

«الثلث الذي يتقاضاه المصرف المركزي لقاء خصمه الأوراق التجارية للمصارف أو الفائدة التي يحصل عليها مقابل تقديم مبالغ معينة للمصارف التجارية بهدف إقراضها للأفراد والشركات»^(١).

يتضمن هذا التعريف نوعان من الأدوات:

١ - سعر الخصم: النسبة التي يدفعها المصرف المركزي للمصارف التجارية لقاء خصم الأوراق التجارية (كمبيالات - سندات - سندات حكومية - أذون خزينة..). فقد يدفع المصرف المركزي ١% أو أحياناً ٢,٥ - ٣%.

٢ - سعر الفائدة: الثلث الذي يتقاضاه المصرف المركزي من المصارف مقابل إقراضها بمبالغ محددة ولفترات يتم الاتفاق عليها ويكون سعر الفائدة ما بين ٢ - ٣% في بعض الأحيان أو أكثر.

إذا الفائدة والخصم في المصرف المركزي مقابل خصم الأوراق التجارية والاستلاف من المركزي بهدف زيادة الائتمان أو تخفيضه كما سنرى.

يستخدم المصرف المركزي سياسة سعر الفائدة أو الخصم في حالتين:

أولاً: تشجيع زيادة الائتمان:

ويكون ذلك في حالة الركود حيث يرغب المصرف المركزي بزيادة حجم السيولة في فروع وقطاعات الاقتصاد الوطني، والمصارف لا تملك السيولة اللازمة للإقراض لذلك يرفع سعر الخصم للأوراق التجارية من ٢% إلى ٥% فتقوم المصارف بخصم أوراقها التجارية لديه فتحصل على السيولة ثم تقوم بإقراض هذه الأموال للأفراد والشركات محققة ربحاً وقدره ٣%.

وبالمقابل يقوم بتخفيض سعر الفائدة لمن يقترض منه من المصارف فإذا كانت الفائدة على الاستلاف ٥% يخفضها إلى ٢% فيربح المصرف التجاري ٣% إضافية

(١) كمال شرف - هاشم أبو عراج: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٢٣١.

فيقترض من المصرف المركزي ويقرض الأفراد والشركات بما يعادل ٣% فتكون أرباح المصرف ٦%.

إن هذا الإجراء يشجع المصارف على خصم الأوراق والاستلاف من المركزي بغية الإقراض للجمهور فيزداد حجم الائتمان في الاقتصاد الوطني الأمر الذي يساعد على الخروج من حالة الركود التي يعاني منها الاقتصاد.

ثانياً: تخفيض حجم الائتمان:

ويكون ذلك في حالة التضخم، أي يرغب المصرف المركزي بسحب السيولة من الأفراد والشركات، ولكي يحقق هذا الهدف يشجع المصارف على شراء ما قام بخصمه من أوراق تجارية للمصارف فيدفع نقطة أو نقطتين لصالح المصارف فإذا خصمت المصارف الأوراق بمقدار ٣% لدى المركزي يدفع لها ٥% لإعادة شراء هذه الأوراق فتزداد أرباح المصارف لذلك تقوم بإعادة شراء الأوراق محققة بذلك ربحاً وقدره (٥%) أي تتجمع السيولة لدى المركزي والأوراق تصبح بحوزة المصارف فتتخفف قدرتها على منح الائتمان، وبالمقابل يحفز المصارف على تسديد قروضها له مقابل التنازل عن نقطة أو نقطتين فتتسارع المصارف لشراء ديونها وهنا تتجمع السيولة لدى المصرف المركزي، فتتخفف قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان فيكون بذلك قد حارب التضخم.

يتوقف نجاح سياسة سعر الفائدة أو الخصم على العوامل التالية:

١ - مرونة الطلب على النقد:

أي إذا حصل المصرف التجاري على السيولة يجب أن يقرض هذه الأموال فإذا كان الطلب مرناً على النقد يزداد الإقراض وتنجح سياسة المصرف المركزي، لكنه بالمقابل قد لا يستطيع المصرف التجاري إذا حصل على السيولة أن يقرضها، لأن طلب رجال الأعمال على النقود غير مرن تجاه التغير في سعر الفائدة وذلك بفضل العقوبات الإدارية أو القانونية أو ارتفاع التكلفة وما شابه ذلك مما يؤدي لفشل هذه السياسة^(١).

(١) ضياء مجيد: الاقتصاد النقدي، مرجع سابق ص ٢٦٣.

٢ — مرونة سعر الفائدة:

أي إذا زادت السيولة لدى المصارف التجارية وكانت لديها إمكانية تخفيض أو رفع سعر الفائدة دون قيود فإن تخفيض سعر الفائدة بمعدل ٢% عن السعر السائد سوف يشجع المستثمرين على الاقتراض وتنجح سياسة المصرف المركزي، لكنه بالمقابل إذا لم تستطع المصارف التجارية تخفيض سعر فائدتها أي استمرت تقرض بمعدل ٩% فإن أرباحها سوف تتضاعف لكن الطلب على الاقتراض لن يزداد وسوف لا تستطيع إقراض سيولتها أي سوف تفضل هذه السياسة.

٣ — المصارف المحلية فروعاً لمصارف أجنبية:

ويشترط لنجاح سياسة المصرف المركزي أن تكون المصارف المحلية ليست فروعاً لمصارف أجنبية، أي لا تستطيع الاقتراض من المصرف الأم في حال نقص السيولة ولا توظف لديها في حالة فائض السيولة، هنا سوف تقتصر المصارف التجاري بهدف الإقراض، وتبيع أوراقها التجارية بهدف تخفيض سيولتها، أما إذا كانت فروعاً لمصارف أجنبية فعندما تنخفض السيولة لمعالجة التضخم تقتصر هذه المصارف من مصارفها الأم وتقرض المستثمرين ويستمر التضخم وتفضل سياسة المصرف المركزي في معالجة التضخم.

إن سياسة المصرف المركزي في تخفيض الإقراض تتوقف على هذه العوامل السابقة، وإن فشلها سوف يدفع المصرف المركزي للبحث عن سياسة أخرى أكثر نجاحاً من سعر الخصم.

٤ — ٧ — ١ — ٢ — سياسة السوق المفتوحة:

تعد سياسة السوق المفتوحة الأداة الثانية الكمية للتأثير على السوق النقدية، ومن ثم التأثير على قدرة المصارف التجارية على زيادة أو تخفيض الائتمان. فما هو مفهوم أو تعريف السوق المفتوحة؟

السوق المفتوحة:

«هي إجراء نقدي يقصد منه تدخل المصرف المركزي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية بهدف التأثير على قدرة المصارف التجارية على زيادة أو تخفيض الائتمان وذلك

إما لتشجيع التوسع بهدف محاربة الركود الاقتصادي أو تخفيضه بهدف محاربة التضخم وارتفاع الأسعار، والوصول إلى الاستقرار والتوازن النقدي».

إن هذا المفهوم يوضح لنا بأن المصرف المركزي قد لا يستطيع النجاح في الأداة الأولى (سعر الفائدة أو الخصم) فيقوم باستخدام عمليات السوق المفتوحة كوسيلة أكثر فعالية في التأثير على قدرة المصارف التجارية على زيادة الائتمان، فما هي الآلية التي يتدخل فيها المصرف المركزي فيها وما هي الحالات التي يرغب بمعالجتها؟

الآلية:

يتدخل المصرف المركزي في سوق الأوراق المالية (البورصة) فإما أن يشتري الأوراق وفي هذه الحالة يدفع ثمنها للمضاربين وملاكى الأسهم والسندات أو يبيع ما لديه من أوراق وسندات للمضاربين والراغبين، وذلك بالترغيب أي إما يرفع السعر أو يخفضه لبيع كل ما يريد بيعه.

الحالات:

١ — شراء الأوراق المالية: يتدخل المصرف المركزي في سوق الأوراق المالية لشراء ما يرغب به من الأسهم والسندات والسندات الحكومية، فيدفع ثمن هذه الأوراق شيكات مسحوبة عليه، بعدها يقوم البائع بوضع الشيكات لدى المصرف التجاري فتزداد السيولة في المصارف التجارية وترتفع قدرتها على زيادة الائتمان للأفراد والشركات والسؤال المطروح: ما هو الهدف من هذا الإجراء؟

يهدف المصرف المركزي من وراء هذه السياسة الخروج من حالة الركود التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، أي تقوم المصارف التجارية بزيادة حجم الائتمان للأفراد والشركات والراغبين والجميع يعلم أن المصارف تخفض القروض في حالات الركود، أما عندما ترى هذا الإجراء النقدي من المصرف المركزي فإنها تعلم بأنها إشارة واضحة للتوسع في منح الائتمان، وبالنتيجة يزداد حجم السيولة في السوق ويتجه الاقتصاد باتجاه الرواج الاقتصادي.

٢ — بيع الأوراق المالية: يتدخل المصرف المركزي بائعاً للأوراق المالية من الأسهم والسندات والسندات الحكومية وغيرها، ولكي يحفز الأفراد على شراء هذه الأوراق التي يرغب ببيعها بالسرعة اللازمة، يقوم بتخفيض سعرها عن الأسعار السائدة

في السوق، وفي هذه الحالة يتدافع المضاربون للشراء رغبة في زيادة أرباحهم، وكذلك تقوم المصارف التجارية نفسها بشراء السندات رغبة في تحقيق الأرباح.

إن عملية البيع هذه سوف تسحب السيولة من الأفراد والمصارف لتجتمع في المصرف المركزي، وفجأة تجد المصارف التجارية نفسها غير قادرة على منح الائتمان فينخفض حجم الائتمان في الاقتصاد الوطني.

إضافة إلى ذلك فإن المصارف التجارية تفهم هذه السياسة بأنها توجه نحو تخفيض القروض فتبدأ بتعقيد إجراءات منح الائتمان مما يؤدي إلى انخفاض حجم السيولة في الاقتصاد الوطني.

إن هدف هذه السياسة هو محاربة التضخم وارتفاع الأسعار، فعندما تنخفض المصارف قروضها هذا يعني تراجع في حجم السيولة في الاقتصاد، عندها تبدأ الأسعار بالتراجع، ويكون المصرف المركزي قد نجح في محاربة التضخم أما نجاح السوق المفتوحة فإنه يتوقف على توفر الشروط التالية:

١ — وجود سوق مالية ونقدية متطورة تتوفر فيها العديد من الأوراق المالية بحدود ٢٠٠ — ٣٠٠ ورقة مالية بين أسهم وسندات وسندات حكومية أما إذا كانت السوق صغيرة أو لا يوجد سوق مالية فإن هذه السياسة تكون غير قابلة للتطبيق.

٢ — تطور مستوى الوعي وهذا الأمر يؤدي لتعامل الأفراد بالنقد الخطية أي عندما يبيعون أو يشترون السندات تودع أموالهم في المصارف، إضافة إلى ذلك فإن وجود قسم كبير من السيولة النقدية في المصارف يساعد على إنجاح هذه السياسة، أما إذا كان الأفراد يدخرون الأموال في منازلهم أو اعتادوا على التعامل بالدفع النقدي المباشر فإن هذا الإجراء لا يؤدي لنجاح السوق المفتوحة.

٣ — أن تكون نسبة الأموال المحتفظ بها في المصارف ضمن الحدود التي يقررها المصرف المركزي بين ١٥ — ٢٠% ففي هذه الحالة يستطيع بعمليات البيع والشراء التأثير على قدرة المصارف التجارية على زيادة أو تخفيض الائتمان أما

إذا كانت الأموال المحتفظ بها في المصارف التجارية تصل إلى ٢٥ — ٤٠% من الودائع فإن سياسة السوق المفتوحة لا تحقق الهدف المنشود^(١).

٤ — عدم قدرة المصارف على تعويض النقص الحاصل في سيولتها من خلال عدم السماح لها بالاقتراض من المصارف الأجنبية، أما إذا كان المصرف المركزي يسمح للمصارف التجارية بالاقتراض من المصارف الأجنبية فهذا الأمر يؤدي لقيام المصارف التجارية بالاقتراض، وتعويض النقص الحاصل في السيولة، ومن ثم تفشل سياسة السوق المفتوحة.

إن هذه الشروط تساعد المصرف المركزي على تحقيق أهدافه من وراء هذه السياسة، وإن عدم توفرها يؤدي لفشل الإجراء والهدف المنشود منه.

وبشكل عام يمكن القول: بأن هذا الإجراء أو هذه السياسة ما زالت تعاني العديد من الصعوبات في الدول النامية نظراً لعدم توفر الشروط الملائمة رغم وجود الأسواق المالية وتطور وعي الأفراد، وما شابه ذلك، لأن الآلية والشروط والظروف وحالة الوضع المالي للدولة (الخزينة العامة) وغيرها ما زالت أقل مما يجب أن تكون لاستخدام هذه السياسة النقدية.

٤ — ٧ — ١ — ٣ — نسبة الاحتياطي القانوني:

تعد سياسة الاحتياطي القانوني من الوسائل النقدية الهامة والفعالة في التأثير على قدرة المصارف التجارية على زيادة أو تخفيض حجم الائتمان، لأن المصارف ملزمة بإيداع هذا الاحتياطي لدى المصرف المركزي، فهي سياسة أكثر فعالية من السياستين السابقتين (سعر الخصم والسوق المفتوحة) فما هي نسبة الاحتياطي القانوني أو ما يطلق عليه متطلبات الاحتياطي القانوني؟

الاحتياطي القانوني:

«هو إجراء نقدي يلزم المصرف المركزي بموجبه المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لديه لحماية المودعين من مخاطر الإفلاس والأزمات، مما يؤثر على قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان».

(١) كمال شرف هاشم أبو عراج، النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٢٣٧.

من هذا التعريف يتضح ما يلي:

١ — إن المصارف التجارية ملزمة باقتطاع نسبة معينة من الودائع والاحتفاظ بها لدى المصرف المركزي ضماناً للودائع.

٢ — إن المصرف المركزي هو الذي يقرر هذه النسبة استناداً للظروف الاقتصادية وحالة المصارف والنظام النقدي، فقد تكون هذه النسبة ١٥% وتارة تكون ٢٠% وتارة تنخفض إلى ١٠% أي لكل ظرف اقتصادي نسبة معينة يقررها المصرف المركزي.

٣ — تهدف هذه النسبة لحماية المودعين من جهة، والتحكم بحجم الائتمان من جهة أخرى، وهنا يكون دور المصرف المركزي في التأثير على المصارف التجارية عند التوسع في الائتمان.

إن هذا الإجراء النقدي يوضح لنا بأن المصرف المركزي يستطيع بما يمتلكه من إمكانيات قانونية ونقدية ومصرف المصارف أن يلزم المصارف بالتقيد بمعدل معين من الودائع ولكن السؤال المطروح كيف ومتى يمكن استخدام هذا الإجراء النقدي للحد من التوسع في الائتمان، أو التوسع في الائتمان؟

١ — إذا أراد المصرف المركزي زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان فإنه يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على سبيل المثال من ٢٥% إلى ١٠% فإذا كانت الودائع ١٠٠ مليون ليرة سورية هذا يعني أن المصرف سوف يحتفظ بنسبة ١٠ ملايين بدلاً من ٢٥ مليون ليرة.

$$\frac{\text{الودائع المشتقة} - \text{الوديعة الأصلية}}{\text{نسبة الاحتياطي}} =$$

$$= \frac{١٠٠ \text{ مليون} - ٢٥ \text{ مليون}}{٠,٢٥} = \frac{٧٥ \text{ مليون}}{٠,٢٥} = ٣٠٠ \text{ مليون ليرة}$$

$$= \frac{١٠٠ \text{ مليون} - ١٠ \text{ مليون}}{٠,١٠} = \frac{٩٠ \text{ مليون}}{٠,١٠} = ٩٠٠ \text{ مليون ليرة}$$

أي عندما خفض المصرف المركزي نسبة الاحتياطي من ٢٥% إلى ١٠% قد ازدادت قدرة المصارف التجارية على زيادة الائتمان من ٣٠٠ مليون ليرة إلى ٩٠٠ مليون ليرة.

يسعى المصرف المركزي من خلال هذا الإجراء بهدف تحفيز المصارف التجارية على التوسع في الائتمان ويكون ذلك في حالات الركود، أي أن المصارف التجارية تفهم عند التخفيض بأن المركزي يشجعها على التوسع في الائتمان، وذلك بهدف معالجة حالة الركود القائمة.

٢ — إذا أراد المصرف المركزي تخفيض قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان فإنه يقوم بزيادة نسبة الاحتياطي النقدي من ١٠% مثلاً إلى ٢٥% فإذا كانت الودائع ٥٠٠ مليون فإن هذا الإجراء يؤدي إلى:

$$\frac{\text{الودائع المشتقة} - \text{الوديعة الأصلية}}{\text{نسبة الاحتياطي}} =$$

$$= \frac{٥٠٠ \text{ مليون} - ٥٠ \text{ مليون}}{٠,١٠} = \frac{٤٥٠ \text{ مليون}}{٠,١٠} = ٤,٥٠٠ \text{ مليار ليرة}$$

$$= \frac{٥٠٠ \text{ مليون} - ١٠٠ \text{ مليون}}{٠,٢٠} = \frac{٤٠٠ \text{ مليون}}{٠,٢٠} = ٢,٠٠٠ \text{ مليار ليرة}$$

أي أن قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان قد انخفضت من ٤,٥ ليرة سورية إلى ٢ مليار ليرة سورية نتيجة هذا الإجراء.

إن المصارف التجارية تفهم هذا الإجراء بأنه سياسة لتخفيض حجم قروضها لذلك نجد أنها تبدأ بتعقيد الإجراءات وتخفف قدر المستطاع من الائتمان وذلك حسب توجه المصرف المركزي، لكن هذه السياسة ومدى نجاحها يتوقف على أمرين:

١ — أن تكون الأموال الجاهزة لدى المصارف ضمن حدود النسبة التي يقرها المصرف المركزي أي بحدود ١٥ — ٢٠%، فإذا كانت الأموال الجاهزة لدى

المصرف التجاري ٣٠ - ٤٠٪، فإن تخفيض النسبة أو رفعها لن يؤثر على قدرة المصارف على خلق الائتمان.

٢ - عدم قدرة المصارف التجارية على الاستدانة من المصارف الأجنبية لتعويض النقص الحاصل في سيولتها، فإذا استطاعت الاستدانة، لا تحقق سياسة الاحتياطي القانوني أهدافها، فإذا رفع المصرف المركزي النسبة إلى ٢٥٪ ولم يبق لدى المصرف السيولة اللازمة للإقراض يستدين من مصرف أجنبي مما يبقى القروض على حالتها أو أكثر.

إن سياسة الاحتياطي القانوني التي يستخدمها المصرف المركزي هي أكثر الأدوات الكمية فعالية في الإجراءات النقدية، لكن السماح للمصارف التجارية بالاقتراض قد يبطل مفعول هذا الإجراء أو يقيد من إمكانياته في تخفيض حجم الائتمان.

٤ - ٧ - ٢ - الأدوات والوسائل النوعية:

يستخدم المصرف المركزي أدوات كمية للرقابة على الائتمان كما ذكرنا في الفقرة السابقة وهي تؤثر على قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان، لكن هذه الأدوات كما ذكرنا قد تكون غير قادرة على التأثير على المصارف التجارية، سيما وإذا كانت فروعاً لمصارف أجنبية.

إذا لم تفعل الأدوات السابقة فعلها، فإنه ينبغي على المصرف المركزي استخدام أدوات نوعية قادرة على إيقاف التوسع في الائتمان أو التوسع وأهم هذه الأدوات:

١ - سقوف كمية على تسليف المصارف.

٢ - الأسلحة التسليفية المنتقاة.

٣ - الإقناع الأدبي.

٤ - القروض الاستهلاكية.

٤ - ٧ - ٢ - ١ - سقوف كمية على تسليفات المصارف:

تنبع أهمية السقوف التسليفية من كونها أداة تدخل مباشر، يستطيع المصرف المركزي أن يوقف المصارف عند حد معين من التسليف أو تشجيعها على زيادة حجم توظيفاتها بغية تحقيق الأهداف النقدية والاقتصادية المنشودة. واستناداً لذلك يمكن تعريف السقوف التسليفية:

«بأنها إجراء نقدي مباشر يتخذه المصرف المركزي للتأثير على حجم التسليف في المصارف التجارية وذلك لتحقيق التوازن والاستقرار في المستوى العام للأسعار وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي».

يستدل من هذا التعريف بأن المصرف المركزي لم يستطع في السياسات غير المباشرة إيقاف تسليف المصارف من الزيادة لذلك يلجأ إلى القرارات المباشرة، وتأخذ قرارات المصرف المركزي بخصوص سقوف التسليف الأشكال التالية:

١ — يحدد المصرف المركزي خطة تسليفية لمدة عام ولجميع المصارف ولكافة أنواع القروض (زراعية — صناعية — تجارية) ويوزع هذه الخطة على فصول السنة ويحدد حصة كل مصرف من هذه الخطة استناداً لودائعه وحجمه ودوره في النظام المصرفي.

مثال: بلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠ حوالي ٢٠٠٠ مليار ليرة سورية وكانت التسليفات في هذا العام حوالي ٩٠% من حجم الناتج أي ١٨٠٠ مليار ليرة وكان معدل التضخم ٢٠% وهذا الأمر يستلزم تخفيض حجم السيولة، ومنها القروض التي تمنحها المصارف التجارية، حيث تطلب الأمر تخفيض خطة التسليف إلى ٧٥% من حجم الناتج. فما هو حجم التخفيض، وكيف يلزم المصرف المركزي المصارف بهذه الخطة؟

١ — التسليف إلى الناتج في عام ٢٠١٠ = ٢٠٠٠ × ٩٠% = ١٨٠٠ مليار ليرة

التسليف إلى الناتج في عام ٢٠١١ = ٢٠٠٠ × ٧٥% = ١٥٠٠ مليار ليرة

حجم التخفيض ١٨٠٠ - ١٥٠٠ = ٣٠٠ مليار ليرة

٢ — يوزع المصرف المركزي الخطة للعام الجديد على المصارف التجارية ويلزم كل مصرف بمبلغ معين، فإذا تجاوز هذا المبلغ يتعرض للعقوبة، بحرمانه من الاستفادة من الإعانات والمساعدات أو الوسائل المعنوية الأخرى، وهنا لا تستطيع المصارف مخالفة هذا الإجراء لأنها ستتعرض للعقوبات أو الحرمان من مزايا يقدمها المركزي للمصارف التجارية.

إن هذه الوسيلة تعد من أنجح الوسائل النوعية المباشرة لأن المصرف المركزي يراقب ويشرف على الائتمان وعلى خطة التسليف، لكن المصرف المركزي لا يستخدمها إلا في حالات الضرورة.

٤ — ٧ — ٢ — ٢ — الأسلحة التسليفية المنتقاة:

قد يفلح المصرف المركزي في تخفيض سقف الائتمان للمصارف التجارية وتكون القطاعات المتضررة من هذا التخفيض هي القطاعات الإنتاجية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني والسلع التي يحتاجها الأفراد، لذلك يتوجب على المصرف المركزي عند تخفيض الائتمان أن يحدد ما هي القطاعات التي يشملها التخفيض؟ وما هي القطاعات التي يجب أن تستمر في التمويل؟

لذلك يمكن تعريف الأسلحة التسليفية المنتقاة بأنها:

«مجموعة من الإجراءات النقدية يحدد فيها المصرف المركزي حجم التسليف وسعر الفائدة والآجال لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني بغية الاستمرار في دعم الإنتاج وزيادة معدل النمو الاقتصادي».

يستخدم المصرف المركزي استناداً لهذا التعريف مجموعة من الإجراءات مع بعضها البعض أو كل على حدة وذلك بهدف التأثير على عمليات منح القروض وأهم هذه الإجراءات النقدية:

- ١ — تحديد أسعار فائدة منخفضة للقطاعات الإنتاجية، ومرتفعة للقطاعات الخدمية بحيث تستمر الدولة في تشجيع بعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى^(١).
- ٢ — تحديد حصص ائتمانية للأنشطة الاقتصادية فيزيد الائتمان لقطاع الصناعة لأنها تحتاج للأموال أكثر من غيرها، وتخفض حصص قطاع الخدمات والتجارة وذلك للحد من تطور هذا القطاع ودعم القطاعات الإنتاجية.
- ٣ — تحديد آجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها بحيث تزداد آجال القروض الإنتاجية (زراعية — صناعية — بناء..). لأنها تساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويخفض آجال القروض التجارية لأنها تسترد رأسمالها بسرعة، وليس لها تلك الآثار الترابطية مثل القطاعات الإنتاجية.
- ٤ — ضرورة حصول المصرف التجاري على موافقة المصرف المركزي عندما تتجاوز القروض لمنشأة واحدة الحدود المسموح بها، أو عندما تتجاوز تسليفات المصرف لحدود معينة وذلك بهدف إلزام المصرف بالخطة التسليفية وضرورة تحديد حصته الإقراضية.
- ٥ — تجهيز القروض من المصرف المركزي: ومعنى ذلك أن يقدم المصرف المركزي قروضاً بأسعار منخفضة لبعض القطاعات ويكون الحق للمصرف المركزي بإعادة دراسة إضبارة القرض وتدقيق معلوماته وتحديد مبلغ القرض ويكون بفائدة منخفضة ولآجال يحددها المركزي، وعادة ما تكون الفائدة للمصرف ٢,٧٥%، في سورية على هذه القروض والفائدة على الزبون بين ٤ — ٥% في القروض الزراعية و ٦ — ٧% في القروض الصناعية وتعد هذه القروض تنموية لدعم القطاعات الإنتاجية.

(١) كمال شرف، هاشم أبو عراج، النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٢٤٢.

إن هذه الإجراءات التي يحددها المصرف المركزي تلعب دوراً هاماً ومباشراً في وقف التوسع في منح الائتمان وإلزام المصارف بجميع الإجراءات لكي تخفف أنشطتها الائتمانية وتحقق أهداف المصرف المركزي المنشودة.

٤ - ٧ - ٢ - ٣ - الإقناع الأدبي:

قد تكون الإجراءات النقدية السابقة قاسية بحق المصارف التجارية، لذلك لا يرغب المصرف المركزي في الكثير من الأحيان استخدامها، فيلجأ إلى الطرق الدبلوماسية في الإقناع بدلاً من القرار المباشر، فالإقناع الأدبي: «هو إجراء نقدي يطلب بموجبه المصرف المركزي من المصارف بطريقة غير مباشرة تخفيض الائتمان بهدف تخفيض معدل التضخم وتحقيق التوازن والاستقرار النقدي».

وبما أن المصرف المركزي لا يطلب من المصارف بقرار أو كتاب رسمي تخفيض الائتمان فإنه يلجأ لأشكال معنوية واجتماعات وغيرها بهدف التخفيض وأهم هذه الوسائل:

١ - الدعوة لإقامة ندوة أو ورشة عمل أو مؤتمر للائتمان تحت إشراف المصرف المركزي وتكون محاوره حول الآثار السلبية للتوسع في الائتمان والخروج بنتائج وتوصيات عامة تفيد بضرورة تخفيض الائتمان بهدف تحقيق التوازن والاستقرار النقدي وثبات الأسعار وغيرها.

٢ - إجراء اجتماع موسع لمجلس النقد والتسليف ورؤساء مجالس الإدارة في المصارف التجارية ودعوة بعض الخبراء المتخصصين بالنقد والائتمان بهدف مناقشة واقع التسليف والنتائج والخروج بمقترحات تفيد بضرورة تخفيض حجم التسليف للنتائج الوطني بحيث لا تتجاوز ٧٥% أو ٨٠%، وعندها تلتزم المصارف أدبياً بالتخفيض.

٣ — نشر مقالات ولقاءات صحفية في الصحف الرسمية والمتخصصة توضح بأن أسباب التضخم تعود لارتفاع حجم التسليف ويدعو المسؤولون فيها إلى تخفيض الائتمان من قبل المصارف التجارية لمساعدة المصرف المركزي على معالجة التضخم.

٤ — دراسة الوضع النقدي من قبل خبراء متخصصين بالشؤون النقدية وتقديم الدراسة للمصرف المركزي الذي يوزع بدوره نسخ منها لجميع المصارف، من خلال الاطلاع على هذه الدراسة يتضح بأن تخفيض حجم الائتمان هو العلاج الوحيد للوضع النقدي القائم.

إن هذه الإجراءات هي بطبيعتها أدبية ولا تحمل الطابع الإلزامي، ويأمل المصرف المركزي من خلالها أن تتقيد المصارف التجارية بتخفيض الائتمان، الأمر الذي يحقق الأهداف المرجوة منها.

٤ — ٧ — ٢ — ٤ — القروض الاستهلاكية:

تنتشر القروض الاستهلاكية في المجتمعات المتقدمة، فيحصل الموظف أو الحرفي أو صغار المدخرين على (السيارات — السلع المعمرة — الأجهزة الإلكترونية — الكمبيوتر..) عن طريق البيع الآجل أو حسب طريقة الدفع بالتقسيط، ويقوم التاجر بالمقابل بالحصول على قرض من المصرف بهدف تمويل عمليات البيع.

تساعد هذه الطريقة صغار المدخرين وذوي الدخل المحدود والفقراء على زيادة استهلاكهم الأمر الذي يؤدي لزيادة الطلب في الاقتصاد الوطني، فإذا كان الإنتاج مرناً هذا يؤدي لتحسين ظروف العرض وزيادة أرباح المنتجين، أما إذا كان العرض غير مرن فإن هذا الطلب يؤدي لارتفاع الأسعار أو لزيادة الاستيراد، وفي مثل هذه الحالة يتدخل المصرف المركزي لوضع قيود على عمليات البيع بالتقسيط يشترط فيها عدم حصول التجار على قروض مصرفية لكي لا يؤدي ذلك لزيادة معدلات التضخم.

الباب الرابع
قضايا نقدية معاصرة

الفصل الأول

التضخم

مقدمة:

يرى علماء الاقتصاد بأن التضخم ظاهرة اقتصادية اجتماعية سياسية مركبة، متعددة الأسباب، ولها العديد من المظاهر والأشكال والآثار، ظهر بعد الحرب العالمية الثانية ولم يتراجع، وإذا توقف لعدد من السنوات، يبدأ من جديد، وإذا هدا في بلد ما يتزايد في بلد آخر.

عرفت الشعوب القديمة التضخم، لكنه كان نتيجة غش النقود أو زيادة كمياتها فتتخفص قيمتها وترتفع الأسعار، وعند المعالجة كان يختفي تماماً ولفترات طويلة ربع قرن أو أكثر.

أما في الظروف الراهنة وعلى وجه التحديد منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر ما زال في تصاعد مستمر، فقد كانت أسبابه نقدية خالصة في التاريخ أما في عالم اليوم فقد تعددت الأسباب من نقدية ومالية وهيكلية وارتفاع التكاليف والتضخم المستورد وآخرها العولمة، حيث يمكن نقل التضخم عن طريق السلع والخدمات، بل في إطار العولمة أصبح العالم كله ينتقل من التضخم إلى الركود سوية وبالعكس.

لقد أثبتت الدراسات بأن التضخم يؤدي للتفاوت في توزيع الدخل فيزيد غنى الأغنياء وفقير الفقراء، وإذا استمر لفترة طويلة يظهر ما يسمى تراجع الاستهلاك أو توقف الاستهلاك، وتضطر الحكومات عندها للتدخل وبث روح الأمل من جديد في طلب الفقراء.

إضافة إلى ذلك فقد تطور التضخم ونتيجة المعالجة غير الصحيحة في بعض الدول ليندمج مع ظاهرة الركود فظهرت مشكلة اقتصادية جديدة أطلق عليها الاقتصاديون «الركود التضخمي» وهي مشكل عسيرة الحل لأن محاربة التضخم تعمق الركود ومحاربة الركود تزيد ارتفاعات الأسعار وهكذا..

فما هو التضخم، وما هي أسبابه؟
وكيف تسعى الحكومات لإيجاد الحلول المناسبة له؟

١ - ١ - مفهوم التضخم:

لا يوجد تعارض بين الاقتصاديين حول مفهوم التضخم، فالجميع يحدد أسبابه والنتائج التي يؤدي إليها، لكن اختلاف التعاريف لا يعني الاختلاف في الفهم أو عدم قدرة الاقتصاديين على إيجاد تعريف موحد، بل هو ظاهرة إيجابية تفتح باب الحوار والنقاش المستمر والذي يعني بدوره النظرية الاقتصادية.

أولى التعاريف البسيطة ترى في التضخم:

«زيادة في كمية النقود تؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار».

لا يحدد هذا التعريف البسيط مصدر الزيادة، سواء كانت من خلال الإصدار النقدي أو من خلال التوسع في القروض المصرفية.

إن هذا التعريف يؤيد فكرة النظرية الكمية في النقود، ولكن قبل أن نذكر التعاريف التي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية لا بد من العودة للتاريخ الإسلامي لكي نرى ما إذا عرف المسلمون هذه الظاهرة وتكلموا عنها.

ظهر التضخم في بعض الولايات الإسلامية وكان يؤدي لزيادة فقر الفقراء وزيادة غنى الأغنياء مما يدفع الدولة للتدخل بهدف معالجة أسبابه، فالجماعات التي حصلت في مصر في فترة حكم المماليك لها خلال الفترة (٨٠٠ هـ - ١٤٤٠ ميلادية) وحيث تحدث المقرئ في كتابه (شدوذ العقود في ذكر النقود)^(١) عن الأزمات وأسبابها ويرجع إلى تدهور قيمة النقود والاعتماد على النقود النحاسية، بدلاً من الذهبية والفضية ويعرف التضخم بأنه:

«زيادة في كمية النقود النحاسية دفعت الأفراد لإخراج الذهب والفضة من

التداول وسيطرة النحاس مما أدى لارتفاع المستوى العام للأسعار».

(١) مصطفى العبد الله: علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية، جامعة دمشق ١٩٩٠ ص ٢١٨.

يقول المقريزي: إن النقود النحاسية مخصصة لشراء الحاجات الصغيرة أقل من دينار، ولكن نقص الذهب والفضة دفع الأفراد لاستخدامها للبيع والشراء ولجميع السلع مما أدى لارتفاع الأسعار.

ويكون المقريزي قد تكلم قبل جان بودان وإرفنج فيشر عن أفكار النظرية الكمية في النقود، وتكلم عن مضمون قانون غريشام (العملة الرديئة تطرد الجيدة من التداول) وأما عن التسلسل التاريخي لظهور وتطور مفهوم التضخم، ومعرفة أسبابه فإننا سوف نرتبها كما يلي:

١- الكلاسيك والتضخم:

يرى إرفنج فيشر صاحب فكرة النظرية الكمية في النقود بأن أي تغير في كمية النقود يؤدي لتغير المستوى العام للأسعار، فالتضخم عنده يرجع لزيادة الإصدار النقدي مما يؤدي لانخفاض القيمة فترتفع الأسعار^(١).

أما ألفرد مارشال فقد عرف التضخم بأنه:

«ارتفاع الأسعار»^(٢).

نلاحظ من خلال دراسة أفكار الكلاسيك بأنهم عاشوا في فترة سيطرة القاعدة الذهبية في النقود ومن ثم كانت التقلبات بسيطة وقليلة ورغم ذلك يعزون التضخم للزيادة في كميات النقود مما يؤثر على قيمتها سلباً فيرتفع المستوى العام للأسعار هذا ولم يتوسع الكلاسيك في الحديث عن التضخم لأنه لم يظهر كثيراً في ظل قاعدة الذهب وخلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بل كان في حدود ضيقة، وفي بعض الدول.

٢- أما المدرسة الكينزية فإنها ترى في التضخم:

«زيادة في حجم الطلب الكلي تجاه العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الإنفاق

النقدي الكلي (الطلب الكلي) مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار»^(٣).

(١) جورج نايهانز: النظرية الاقتصادية، مرجع سابق ص ٤١٤.

(٢) غازي عناية: التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية عام ٢٠٠٠ ص ٢٢.

(٣) ناظم الشمري: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٣٩٤.

إن النظرية الكينزية تحصر أسباب التضخم في زيادة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) دون أن تأخذ مفردات هذه الزيادة بعين الاعتبار، وعدم قدرة العرض على مواجهة الطلب، وهذه الحالة لا تحصل إلا في الدول النامية، لأن الدول المتقدمة إذا زادت الطلب تستطيع زيادة العرض أو قد تستطيع زيادة الاستيراد لتغطية احتياجات السكان، ومن ثم لا يمكن أن يحصل الارتفاع بالأسعار، وإذا حصل فسيكون مقبولاً.

٣ — أما مدرسة شيكاغو بزعماء ملتون فريدمان فإنها تعرف التضخم بأنه:

«زيادة في عرض النقود من قبل السلطات النقدية بشكل يفوق الطلب على

النقود».

إن فريدمان يرى بأنه يمكن التحكم بعرض النقد لكنه لا يمكن التحكم بالطلب

على النقود أو السيطرة عليه لأن الطلب على النقود يتأثر بالعوامل التالية:

١ — سعر الفائدة الحالي.

٢ — مستوى الدخل القومي.

٣ — مستوى الثروة المادية في صيغة أصول ثابتة.

إن أفكار مدرسة شيكاغو هي تطوير لأفكار المدرسة الكلاسيكية وأفكار

النظرية الكمية في النقود.

أما سامويلسون فإنه يعرف التضخم بكلمات بسيطة فيقول:

«تشير كلمة تضخم إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار»^(١).

إن سامويلسون الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد يعتبر التضخم ارتفاعاً في

الأسعار، ينجم عن زيادة كميات النقود.

أما الاقتصادي الفرنسي أميل جام فإنه يعرف التضخم:

«حركة صعودية تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن

قدرة العرض»^(٢).

(١) سامويلسون ونوردهاوس: الاقتصاد، مرجع سابق ص ٦٠٧.

(٢) زينب عوض الله، أسامة الغولي: أساسيات الاقتصاد النقدي، مرجع سابق ص ٢٤٧.

يتصف تعريف إميل جام بالمزايا التالية:

- ١ — التضخم ظاهرة ديناميكية مستمرة دون توقف.
 - ٢ — التضخم يتمثل في ارتفاع الأسعار.
 - ٣ — التضخم حركة تتصف بالاستمرار الذاتي أو الدائم وهي غير قابلة للرجوع ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.
 - ٤ — ينجم التضخم عن زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي فالزيادة في الاستثمار والاستهلاك تفوق قدرة العرض.
وما يؤخذ على تعريف إميل جام:
- ١ — إن زيادة المستوى العام للأسعار قد لا تعبر عن التضخم فإذا ازدادت الدخول وازدادت الأسعار فإن هذا الأمر لا يؤثر على المستهلكين وعلى قوتهم الشرائية ولذلك لا توصف زيادة الأسعار بالتضخم.
 - ٢ — ينجم عن التضخم بعض الآثار الاجتماعية، خاصة عندما تنخفض القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود وتزداد ثروة الأغنياء الأمر الذي يؤدي لزيادة حدة الفوارق بين الطبقات.
 - ٣ — لقد عبر إميل جام بهذا التعريف عن التضخم الزاحف الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية في جميع الاقتصاديات الأوروبية ولم يتوقف حتى أزمة الاثنين الأسود عام ١٩٨٧ في الولايات المتحدة الأمريكية.
- تعاريف عديدة وكثيرة للتضخم تشرح وتوضح مضمونه وآثاره، ولا نجد خلافاً جوهرياً فيما بينها لأن الاختلاف بين الاقتصاديين يمتد إلى الشكل فقط، ولا يصل إلى الجوهر، فإذا وصل إلى الجوهر اختلفت أدوات وآليات التحليل كما هو الحال بين المدرسة الاشتراكية والمدرسة الرأسمالية.
- مما تقدم نجمل هذه الأفكار والتعاريف في تعريف مبسط يعتمد على أفكار المدرسة الكينزية وأفكار إميل جام، فيكون التضخم:

«هو زيادة ظاهرية ومستمرة في كمية النقود تؤدي لزيادة حجم الطلب الكلي، فإذا لم يستطع العرض الكلي مجاراة الطلب الكلي يؤدي ذلك لارتفاع المستوى العام للأسعار».

استناداً لهذا التعريف يمكن تحديد خصائص التضخم بالنقاط التالية:

١ — زيادة في كمية النقود: إذا زادت الدولة الإصدار النقدي استناداً لزيادة الناتج فلن يحصل التضخم، أما إذا كانت الزيادة ظاهرية إما من خلال تمويل عجز الموازنة أو زيادة القروض والسلف فإن ذلك سوف يزيد حجم الإنفاق الكلي ومهما كانت الأسباب فإن ظهور التضخم يجب أن يترافق بزيادة كمية النقود.

٢ — استمرار تزايد كمية النقود: إن زيادة كمية النقود لسنة واحدة لا تؤدي لارتفاع الأسعار، بل يجب أن تستمر الزيادة لمدة دورة اقتصادية ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، فالزيادة لسنة واحدة تؤدي لفجوة تضخمية، ما تلبث أن تزول أما الزيادات المتتالية لمدة خمس سنوات سوف تؤدي لزيادة حجم الإنفاق الكلي بشكل مستمر لدورة اقتصادية فترتفع الأسعار.

٣ — زيادة في الطلب الكلي: إن زيادة كمية النقود سواء من خلال تمويل عجز الموازنة أو من خلال التوسع في القروض المصرفية سوف تزيد حجم الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) وهذه الزيادة سوف تتجه للسوق بحثاً عن السلع والخدمات، وتكون هي السبب في إحداث التضخم.

٤ — تراجع أو عدم إمكانية زيادة العرض من السلع والخدمات: فإذا ازداد الإنفاق الكلي وازداد معه العرض الكلي فلن يحصل التضخم، بل يزداد النمو الاقتصادي ويحصل التحسن في الاقتصاد الوطني، أما إذا لم يستطع العرض اللحاق بالطلب فإن الأفراد سيدفعون أسعاراً أعلى أي يحصل التضخم.

٥ — ارتفاع المستوى العام للأسعار: إن زيادة الأسعار هي نتيجة للتضخم، وليست سبباً، فالخلل بين العرض والطلب يؤدي لأن يقبل الأفراد والشركات بدفع أسعار أعلى للسلع والخدمات فيحصل التضخم، فهو نتيجة لعملية للخلل الحاصل بين العرض والطلب.

إن هذه الخصائص تشرح سبب وجوه وآلية حدوث التضخم في أي اقتصاد من الاقتصاديات، وإذا عرفت أي دولة سبب التضخم ينبغي عليها معالجته خوفاً من تحوله إلى ظاهرة مدمرة تؤثر على توزيع الدخل القومي وعلى الاستثمار، فيحصل الركود أو ما يمكن تسميته الركود التضخمي كما سنرى.

١ - ٢ - أسباب التضخم:

نظراً لأهمية هذه الظاهرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فقد انبرى العديد من الاقتصاديين لدراسة أسبابها بهدف المعالجة الصحيحة لها، لكن التباين بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول المتخلفة قد أدى لظهور خلافات في تحديد الأسباب الحقيقية للتضخم. ومهما يكن من تباين فقد ظهرت عدة وجهات نظر وصلت إلى حالة النظرية التي تفسر أسباب التضخم لذلك أطلق عليها بعض الكتاب والمفكرين (نظرية) وليس سبباً، فأصبحت لدينا نظريات تفسر التضخم.

١ - ٢ - ١ - نظرية جذب الطلب:

يوضح أنصار هذه النظرية بأن أي زيادة في الطلب دون زيادة مماثلة من جانب العرض سوف تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار.

تحدث بهذه النظرية كل من الاقتصادي السويدي فيكسل والاقتصادي الإنكليزي كينز ووضح كل منهما أسباب زيادة الطلب فقد يزداد الطلب نتيجة:

- ١ - زيادة طلب الأفراد على الاستثمار أو الاستهلاك (من أموال مكتنزة).
- ٢ - زيادة حجم الإنفاق الحكومي وتمويل هذا الإنفاق عن طريق العجز (أي بزيادة الإصدار النقدي).

٣ - التوسع في حجم القروض المصرفية للأغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية. إن زيادة الإنفاق الكلي في سوق السلع والخدمات أو سوق عناصر الإنتاج سوف تؤدي لارتفاع الأرباح للمنتجين مما يدفعهم لزيادة الأجر وزيادة أسعار المواد الأولية فتظهر سلسلة من الارتفاعات في الأسعار، وتتوقف آثار هذه الارتفاعات على حالة الاقتصاد الوطني وهنا نكون أمام حالتين:

الحالة الأولى: حالة التشغيل غير الكامل:

تعني حالة التشغيل غير الكامل وجود موارد إنتاجية معطلة وغير مستغلة، فإذا ازداد الطلب وكان الجهاز الإنتاجي مرناً وكانت الموارد الإنتاجية عاطلة عن العمل هذا يؤدي لزيادة الإنتاج وزيادة عوائد عناصر العمل الأجور والإيجارات والأرباح وهكذا تبدأ سلسلة من ارتفاعات الأسعار وعوائد عناصر الإنتاج إلى أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وخلال هذه المرحلة لا تعد ارتفاعات الأسعار تضخماً لأن الأجور في تزايد أيضاً.

الحالة الثانية: حالة التشغيل الكامل:

تعني حالة التشغيل الكامل أن الموارد الإنتاجية — الأرض والعمل ورأس المال — جميعها تعمل بالطاقة الكاملة.

إن زيادة الطلب في حالة التشغيل الكامل سوف تدفع المنظمين للبحث عن أساليب جديدة لزيادة الإنتاج، فلن يجدوا أمامهم سوى دفع أسعار أعلى لها وتحصل المنافسة بين المنظمين على عناصر الإنتاج فتزداد الأجور والإيجارات والفوائد والعمولات ويدفعون أسعاراً أعلى للمواد الأولية فتزداد التكاليف من جهة ولن يزداد الإنتاج بمعدلات تذكر من جهة أخرى لذلك تزداد الأسعار وتحصل الفجوة التضخمية، فإذا استمر الطلب بالزيادة للأعوام القادمة فسوف يحصل التضخم أي سوف تتجاوز معدلات التضخم ١٠% أو أكثر لتصل إلى ٢٠%، وتكون زيادة الطلب مسؤولة عن ارتفاع الأسعار.

١ - ٢ - ٢ — نظرية زيادة التكاليف:

اهتم الكلاسيك بزيادة العرض ودراسة تكاليف الإنتاج أكثر من اهتمامهم بجانب الطلب، لذلك كانت تحليلاتهم أحادية الجانب واعتمدوا على مقولات غير صحيحة (العرض يخلق الطلب الموازي له) وقرروا مسبقاً بأن كل منتج أو مستثمر سوف يعيد تشغيل أمواله من جديد وسوف يحصل التشغيل الكامل بشكل تلقائي، فإذا بقي الطلب على ما هو عليه دون زيادة فهل تؤدي زيادة التكاليف لارتفاع الأسعار؟

ما حصل في الدول الصناعية المتقدمة أن المنظمين والمستثمرين قد حددوا أرباحاً لا يمكن التنازل عنها، وحددت نقابات العمال أجوراً معينة وطالبت بالوصول إليها وقامت المظاهرات والإضرابات الأمر الذي دفع المنتجين لقبول ذلك والهروب إلى الأمام برفع الأسعار لتعويض التكاليف والحفاظ على نسب الأرباح العالية^(١).
يحمل البرجوازيون العمال مسؤولية زيادة الأسعار لأنهم طالبوا بزيادة الأجور، لكن أصحاب المصانع والتجار والفعاليات الاقتصادية قد زادوا أرباحهم بحجة زيادة الأجور. بمعدلات تفوق أحياناً زيادة الأجور والربح هو الذي يتحمل مسؤولية زيادة معدلات التضخم وليس الأجر.

لقد عانت أوروبا والولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨٥ من هذه التراتبية والصراع بين الأجور والأرباح فكلما ازدادت الأسعار يطالب العمال ثانية بزيادة الأجور لتعويض النقص الحاصل في دخولهم والاحتكارات كانت تزيد الأجور ثم تزيد بعدها الأسعار. بمعدلات أكبر إلى أن وصل التضخم في أمريكا وبريطانيا بحدود ١٠ - ١٥% في عام ١٩٨٠،

لقد دخلت الاقتصاديات الأوروبية في دورة لولبية (الأجر - السعر) وتحديث لولبية فليس عام ١٩٥٨ عن هذه العلاقة وقال: بأن زيادة الأجور يجب أن ترتبط بالإنتاجية، فإذا ازدادت الإنتاجية يجب زيادة الأجور وهنا لا تتغير التكاليف وتبقى الأسعار ثابتة، لكن زيادة الأجور دون زيادة الإنتاجية سوف تؤدي لارتفاع التكاليف وسوف تزداد معدلات البطالة ورغم ذلك سوف يحصل التضخم^(٢). أي حسب منحنى فليس يتحمل العمال مسؤولية التضخم والبطالة معاً أو يجب عليهم الحفاظ على معدل أجر ثابت مع معدل بطالة ٢,٥% كحالة طبيعية وتستقر عندها الأسعار.

لقد اعتمد السياسيون على تحليل فليس لكي يحافظوا على أجور متدنية، لكن أعوام السبعينيات قد شهدت تطوراً مغايراً حيث ازدادت الأجور والأرباح والبطالة والتضخم معاً.

(١) أحمد زهير شامية: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٣٥٧.

(٢) ضياء مجيد: الاقتصاد النقدي، مرجع سابق ص ٢٣٦.

وأخيراً فإن العلاقة بين الأجور والتكلفة صحيحة، لكن زيادة الأرباح قد تتجاوز كثيراً حصة الأجور من التكلفة، وحتى يستمر العمال بالعمل، والاستهلاك مع أسرهم ينبغي حصولهم على أجور تكفي لمستوى المعيشة المتطورة، ولذلك كانت الأجور تزداد حتى لو ازداد التضخم، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معيشة متطور.

١ - ٢ - ٣ - الفرضية النقدية:

ذكرنا في التعاريف السابقة بأن زيادة حجم النقد تؤدي لارتفاع الأسعار، وكل تضخم يقترن بزيادة السيولة، حتى أن عامة الأفراد يقرنون ارتفاع الأسعار بزيادة وسائل الدفع. فما هي الفرضية النقدية وما هي أدواتها؟

تقوم الفرضية النقدية على فكرة زيادة وسائل الدفع في المجتمع مما يؤدي لزيادة الطلب ومن ثم ارتفاع الأسعار، وتقسم وسائل الدفع إلى عدة أقسام:

١ - زيادة حجم المعروض النقدي، ويكون ذلك من خلال زيادة الإصدار.

إن دراسة حالات التضخم منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر توضح بأن العرض النقدي كان ولم يزل مسؤولاً عن ارتفاع الأسعار، ويزيد المصرف المركزي الإصدار في الحالات التالية:

أ - لمواجهة زيادة الإنتاج بهدف تسهيل عمليات تصريف الناتج خلال هذا العام والأعوام القادمة.

ب - شراء القطع الأجنبي بهدف تكوين احتياطات.

ج - لتمويل بعض القطاعات مثل تقديم قروض بأسعار مخفضة للزراعة أو للصناعة بهدف دعم القطاعات الإنتاجية.

٢ - تمويل عجز الموازنة: إذا لم تستطع الحكومة الاقتراض من السوق النقدية بهدف تمويل العجز السنوي أو العجز المزمّن فإنها تلجأ لمصرف الإصدار مما يؤدي لإصدار كميات إضافية من النقد تشكل وسائل دفع جديدة تؤدي لزيادة الضغوط التضخمية.

٣ — توسع المصارف في منح القروض والتسهيلات الائتمانية وبشكل خاص القروض الاستهلاكية لأن القروض الموجهة للصناعة أو الزراعة تزيد الإنتاج فإذا كان الاقتصاد يعاني من التضخم فإن زيادة الإنتاج تزيد حجم العرض ومن ثم تنخفض الأسعار.

أما القروض الاستهلاكية فهي تزيد من حجم السيولة ووسائل الدفع فيزداد الطلب فإذا كان العرض أقل من الطلب فقد يؤدي ذلك لظهور ضغوط تضخمية فترتفع الأسعار، وتكون المصارف من خلال هذا التوسع قد أسهمت في زيادة المستوى العام للأسعار^(١).

وأما القسم الثاني من الفرضية النقدية فإنه يقوم على فكرة زيادة سرعة التداول النقدي، وسرعة التداول تتناسب دائماً مع حجم الكتلة النقدية وحجم الناتج المحلي الإجمالي لكنه في بعض الأحيان تزداد سرعة التداول لأسباب متعددة منها:

١ — عندما يتوقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم يسارعون لشراء السلع وهذا الأمر سوف يؤدي لتمسك التجار والصناعيين بالبضائع لأنهم لا يعرفون ما السبب في هذا التوجه فيرفعون الأسعار فتتأكد للمواطن مصداقية توقعاته فيصبح ارتفاع الأسعار حقيقة بعد أن كان توقعاً^(٢).

٢ — توقع ظهور مواسم رديئة في بعض السلع الزراعية فتزداد عملية الشراء من هذه المواد فيزداد الطلب وترتفع الأسعار.

٣ — ظهور اضطرابات سياسية لفترة بسيطة أو توقع ظهور اضطرابات يؤدي لزيادة عمليات الشراء فيزداد الطلب وترتفع الأسعار.

إن زيادة سرعة التداول النقدي لأسباب اقتصادية واجتماعية أو سياسية سوف يؤدي لإخراج النقود المدخرة أو المكتنزة أو لسحب جزء من الودائع وشراء السلع والخدمات فيؤدي ذلك لزيادة واضحة في الطلب ويظهر ارتفاع الأسعار، فالعامل النقدي كان ولا زال يشكل العنصر الأساسي في زيادة معدلات التضخم.

(١) المؤلف: النظام النقدي والمصرفي السوري، دار الرضا للنشر دمشق ٢٠٠٠ ص ٢٢٧.

(٢) كمال شرف، هاشم أبو عراج: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١١٢.

١ - ٢ - ٤ - فرضية رأس المال الأجنبي: (رأس المال الطيار):

يتوازن الاقتصاد الوطني بشكل جغرافي (العرض مع الطلب) (الأسعار مع وسائل الدفع) ويسعى كل اقتصاد لاتخاذ عدد من السياسات تضمن له الاستقرار خلال السنوات القادمة، لكن توجهات العولمة وظهور منظمة التجارة العالمية والسماح بدخول السلع والأفراد ورؤوس الأموال إلى الدول المنضمة لهذه المنظمة زاد من إمكانيات عدم التوازن، وزاد من إمكانيات حدوث الأزمات المحلية والعالمية، لأن دخول الأموال الإضافية إلى الاقتصاد الوطني سوف تشكل وسائل دفع جديدة تؤدي لتشكيل ضغوط تضخمية؛ فإذا كان الجهاز الإنتاجي غير مرن فسوف تنتقل هذه الضغوط إلى تضخم حقيقي فهل يشمل كافة القطاعات، فكيف يدخل رأس المال وما هي أشكاله؟

تشجع جميع الدول بما فيها المتقدمة دخول الرساميل الأجنبية وذلك لزيادة الإنتاج أو إقامة منشآت جديدة تشغل عمال جدد وتسهم في تطوير قطاع الخدمات. يدخل إلى كل بلد نوعان من رأس المال:

١- رأس المال الاستثماري - الإنتاجي وذلك بهدف إقامة منشآت إنتاجية مصانع - ورشات العمل - ورشات الصيانة والتركييب وغيرها. تسهم هذه المنشآت بزيادة الإنتاج وتشغيل العمال مما يؤدي لتخفيض البطالة وزيادة الدخل فإذا كان البلد يعاني من التضخم فإن هذه المنشآت سوف تخفض معدل التضخم.

٢ - رأس المال الطيار أو ما يطلق عليه رأس المال الساخن: وهو نوع من أنواع رأس المال تخصص بأعمال المضاربة في الأسواق المالية وينتقل من بورصة إلى أخرى سعياً وراء الأرباح المرتفعة^(١).

لا يهتم هذا الرأسمال بالاستقرار والتوازن بقدر اهتمامه بالأرباح، لذلك يدخل إلى البورصات الهادئة بهدف زيادة حدة المضاربة وعندما ترتفع الأسعار يغادر فوراً خوفاً من الهبوط والخسارة.

(١) المؤلف: الأسواق المالية، جامعة دمشق ٢٠٠٨ ص ١٤٦.

إن رأس المال الطيار الذي سمحت له جميع الأنظمة الاقتصادية والحكومات بالدخول يزيد حجم وسائل الدفع ويسهم بزيادة أسعار الأصول المالية، لكن هذا الارتفاع سوف ينتقل إلى بقية الأسعار وبسرعة غير متوقعة مما يؤدي إلى التضخم وخير مثال على ذلك عندما سمحت البورصات الآسيوية بدخول هذه الرساميل فقد دخل إلى ماليزيا عام ١٩٩٥ حوالي ١١,٩ مليار دولار وإلى إندونيسيا ١١,٦ مليار دولار وإلى الفلبين ٤,٦ مليار دولار وإلى تايلاند ٩,٢ مليار دولار وخلال سنتين تضاعفت الأسعار عدة مرات وحصل تضخم مرتفع جداً عام ١٩٩٧ وبعدها حصلت الأزمة الآسيوية أي انهارت الأسعار لأن رأس المال الساخن قد غادر عندما شعر بالخطر. لذلك ينصح أكثر الاقتصاديين بعدم السماح لهذه الأموال بالدخول لأنها سوف تؤدي لارتفاع الأسعار وحصول التضخم.

١ - ٢ - ٥ - نظرية التضخم الهيكلية:

يرتبط التضخم الهيكلية بطريقة الإنتاج الرأسمالي والقوانين الموضوعية الناظمة للنشاط الاقتصادي داخل هذا النظام، وقبل أن نوضح آلية حدوثه لا بد من تعريف الهيكل الاقتصادي، الهيكل الاقتصادي:

«هو مجموعة من العلاقات والنسب الثابتة والتي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والكميات والتيارات الاقتصادية»^(١).

أو بصيغة أوضح وأسهل فالهيكل الاقتصادي:

«هو مدى تطور كل قطاع من القطاعات الاقتصادية ودوره في الناتج القومي، ومستوى الإنتاجية والكفاءات العلمية التي تعمل فيه بحيث يتم تصنيفه بشكل أفضل في إطار القطاعات القائمة الثلاث زراعة - صناعة - تجارة وخدمات».

إذا كانت القطاعات تتطور بشكل متواز فإن هذا الاقتصاد صحيح ومعافى، وإذا كانت بعض مؤسسات أو فروع قطاع معين تعاني التخلف وبعضها الآخر أكثر تطوراً فإن هذا الاقتصاد يعاني من الخلل الهيكلية.

(١) زينب عوض الله، أسامة محمد الغولي: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق ص ٢٥٩.

فالخلل الهيكلي: هو وجود قطاعات أكثر تطوراً من القطاعات الأخرى، أو بتعبير أوضح وجود فروع متطورة إلى جانب فروع متخلفة في اقتصاد واحد فقد تجد بعض الشركات الصناعية في قطاع الصناعة في إحدى دول أفريقيا متطورة لحد وجود تقانات حديثة، بينما تعاني الزراعة من عدم وجود المكننة.

إن هذا الخلل الهيكلي سواء كان في دول متقدمة وعادة لا يوجد فيها مثل هذا الخلل، أو الدول النامية فإنه يؤدي إلى وجود أجور وأرباح مرتفعة في القطاع المتطور تؤدي بدورها لزيادة طلب العاملين فيه على السلع والخدمات أي (تضخم طلب) فترتفع الأسعار في هذا القطاع وتبقى الأسعار في القطاع الزراعي متدنية، أي سوف يظهر التضخم الهيكلي بشكلين:

١ — سلوك المنتجين أو المشروعات أو السكان أو السوق في قطاع معين يؤدي لارتفاع الأسعار في بعض القطاعات وانخفاضها في قطاع آخر وقد يحصل هذا الوضع في اقتصاد متقدم.

٢ — تخلف قطاع وتطور قطاع آخر سوف يخلق أسعار متباينة بين القطاعين وهذا ما يحصل في الدول النامية، ويسمى بالتضخم الهيكلي. استناداً لذلك يمكن القول:

إن التضخم الهيكلي يظهر في الاقتصاديات التي تعاني من الخلل الهيكلي من خلال التطور في بعض القطاعات والفروع والتخلف في القطاعات الأخرى، فتظهر الأسعار متباينة في هذا الاقتصاد.

١ - ٣ - أنواع التضخم:

عرفت الأنظمة الاقتصادية عدة أنواع من التضخم تشترك جميعها في انخفاض القوة الشرائية للنقود وتباين الآثار الناجمة عنها بين مؤثر على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وبين مؤثر على بعض جوانبها، وبين من يؤثر على التجارة الخارجية فقط، ومهما تباينت الآثار وتعددت فإن جوهر التضخم لا يختلف من نظام اقتصادي إلى آخر فما هي هذه الأنواع؟

١ - ٣ - ١ - التضخم الحقيقي:

وهو أحد أهم أنواع التضخم لأنه يشرح الحالة العامة للتضخم والتي تواجهها الاقتصاديات في سياق تطورها، وعادة ما يكون في الدول المتقدمة أو التي تتمتع بجهاز إنتاجي مرن، أو الدول النامية التي تجاوزت مرحلة التخلف، ومن ثم يمكن تعريف هذا التضخم بأنه.

«زيادة في الطلب الكلي لا يرافقها زيادة في العرض الكلي نظراً لوصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل الأمر الذي يسبب ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار»^(١).

هذا يعني أن ارتفاع الأسعار في مرحلة التشغيل غير الكامل لا يعد تضخماً لأن الدخل تزايد مع تزايد أسعار السلع والخدمات وأن العرض ينمو لمواجهة الطلب، أما في التضخم الحقيقي فإن العرض يتوقف عن النمو وكما يقول كينز: يتنافس المنظمون للحصول على عناصر الإنتاج فيدفعون أسعاراً أعلى للعمال والأرض والمواد الأولية لذلك تزداد التكلفة، فالزيادة في الإنتاج لا تستطيع مواجهة الزيادة في الطلب فيظهر الارتفاع العام في الأسعار. لأن زيادة أسعار السلع تفوق الزيادة في الدخل ويدخل الاقتصاد مرحلة التضخم الحقيقي، أو التضخم الصحيح وأحياناً يطلق عليه البعض التضخم الفعلي.

١ - ٣ - ٢ - التضخم المكبوت:

هو أحد أنواع التضخم التي تظهر في ظروف معينة ومحددة لا علاقة للعرض والطلب فيها، وإنما لدور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية وعادة ما يظهر في الدول ذات التخطيط المركزي (الاشتراكية) أو الدول التي تسيطر على كافة عناصر الإنتاج وتوزيعها في الاقتصاد الوطني وهي أشبه في التخطيط المركزي وكذلك الدول النامية التي تضع في خططها إمكانية تصنيع البلاد خلال ١٠ - ١٥ سنة وانطلاقاً من ذلك يمكن تعريف التضخم المكبوت بأنه:

(١) أحمد زهير شامية: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٣٦١.

«هو نتيجة سياسة تضعها الدولة تهدف من ورائها إلى تعطيل القوانين الاقتصادية الموضوعية باستخدام نظام التسعير الجبري والرقابة التموينية لفرض أسعار محددة فيظهر الاستقرار النقدي لكنه عندما تنخفض درجة الرقابة يظهر بصورة سريعة ومفاجئة معدلات مرتفعة ٥٠% مثلاً أو أكثر فيؤدي بشكل مفاجئ لظهور الفقر المدقع والغنى الفاحش».

لقد ظهر هذا النوع من التضخم في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي فارتفعت الأسعار إلى ٢٤٠٠% خلال سنة أو أقل وهو دليل على وجود التضخم لكنه غير ظاهر مكبوت تمنعه الدولة من الظهور.

كما وأن المساعدات والإعانات لبعض السلع تجعل أسعارها متدنية، وعند توقف سياسة الدعم ترتفع أسعار هذه السلع لتصبح مثل الأسعار العالمية أي ترتفع ٢٠٠ — ٣٠٠% كما ظهر في أسعار المحروقات في سورية عام ٢٠٠٨ حيث ارتفعت من ٧ ليرات لكل لتر إلى ٢٥ ليرة أي حوالي ٣٥٠% بعد إزالة الدعم فأصبحت مثل الأسعار العالمية.

إن التضخم المكبوت يؤثر على القيمة الحقيقية للنقد فتظهر وحدة النقد بقيمة مرتفعة تشتري أكثر من قيمتها الحقيقية (المنخفضة) وقد يستمر الأمر طويلاً كما حصل في الدول الاشتراكية، لكنه سرعان ما يظهر عندما يضعف أو يتراجع دور الدولة.

١ — ٣ — ٣ — التضخم الجامح:

يعد التضخم الجامح أو كما يطلق عليه البعض (المفرط) أخطر أنواع التضخم في الاقتصاد الوطني، لأنه يؤدي لفقدان النقد لوظائفه ما عدا وسيلة للتبادل، أي لا يدخر الأفراد ما يحصلون عليه من نقود، بل يتوجهون بها إلى السوق للشراء فترتفع الأسعار بشكل مستمر.

يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها وانخفاض حجم مواردها المالية الداخلية الأمر الذي يضطرها للإصدار النقدي لتمويل

عجز الموازنة وعن طريق الإنفاق العام تصل النقود ثانية للمستهلكين الذين يسارعون للشراء بها فترتفع الأسعار كل يوم وأحياناً مرتين في اليوم، فيقوم التجار والصناعيون بإخفاء السلع وإظهار كميات قليلة منها يومياً، ولكي تحافظ الدولة على الفقراء والموظفين وذوي الدخل المحدود تقوم بزيادة الأجور، فتزداد الأسعار ثانية وهكذا عبر سلسلة من الزيادات في الأجور والأسعار يتجاوز معدل التضخم المعدلات المألوفة للتضخم ويصل إلى ٨٠٠% أحياناً كما حصل في دول البرازيل والأرجنتين عام ١٩٨٠ - ١٩٨٤، وكما حصل في ألمانيا عام ١٩٢٣ بعد الحرب العالمية الأولى، وحصل في اليابان من عام ١٨٧٥ - ١٩٠٤ خلال تطبيق برنامج حكومة الميجي في تطوير الاقتصاد الياباني.

يؤثر هذا النوع من التضخم على الفقراء وذوي الدخل المحدود بينما يؤدي لزيادة غنى الأغنياء وتزايد ثرواتهم يومياً، فيقسم المجتمع إلى فقراء وأغنياء مما يؤدي في النهاية لاضطرابات سياسية واجتماعية.

إن المعالجة الوحيدة لهذا النوع من التضخم بإيقاف الإصدار النقدي أو القيام بالإصلاح النقدي وزيادة حجم الضرائب على الأغنياء بهدف وقف التسارع في عمليات الشراء وهدوء الأسعار.

١ - ٣ - ٤ - التضخم المستورد:

تحدثنا عن التضخم الحقيقي الذي يحصل في الاقتصاد الوطني خلال التطور الاقتصادي وكلاً من التضخم المكبوت المحدد في فترة معينة وأيضاً التضخم الجامح الذي يتزايد مع انقلاط الأسعار والأجور.

أما التضخم المستورد فلا يحصل داخل الدولة وإنما يتم إدخاله من الدول الأجنبية عبر السلع والخدمات فهو:

«استيراد لسلع وخدمات مرتفعة الثمن تدخل في تصنيع السلع المحلية مما يؤثر على التكلفة المحلية فترتفع الأسعار بغض النظر عن العرض والطلب».

يحصل هذا التضخم في الدول النامية التي كانت تتمتع بأسعار متدنية، وقوة شرائية مرتفعة للنقد الوطني، وعندما تطلق برامجها التنموية تضطر لاستيراد المواد الأولية التي تدخل في الصناعة الوطنية وكذلك استيراد الآلات والمعدات وغيرها ونظراً لتكاليفها المرتفعة تبدأ التكلفة المحلية في الارتفاع دون وجود إشارة واضحة لزيادة الطلب أو تراجع العرض مما يؤدي لارتفاع الأسعار.

إن ترابط وتشابك الاقتصاديات العالمية عبر العولمة وتوحيد إجراءات البيع والشراء والتبادل بين الدول وتخفيض الرسوم الجمركية الأمر الذي أدى لانسياب السلع بين الدول دون عائق، وهذا الأمر سوف يؤدي لتقارب الأسعار، فالدولة التي تدعم أسعارها أو تحافظ على تكلفة وطنية متدنية لا تستطيع الاستمرار سرعان ما ترتفع أسعارها ويحصل التضخم لديها بفضل انفتاح الأسواق وتنوع الرغبات والرغبة في شراء السلع الأجنبية ذات المواصفات العالية.

إن انفتاح الأسواق العالمية قد وحد الأمراض الاقتصادية بين الدول فأصبح التضخم والركود أو الركود التضخمي أمراض اقتصادية تحصل معاً وتزول معاً في كل دول العالم، وخير مثال على ذلك أن الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧ أدت للركود الاقتصادي في جميع دول العالم، وأدى الراج عام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ لحصول التضخم في جميع دول العالم سوية وظهرت الأزمة عام ٢٠٠٨ وأدت لركود جماعي.

لقد أصبح الركود مستورداً والتضخم مستورداً ولا تمتلك أي دولة إمكانية وقف استيراد أو تصدير الأزمات.

١ - ٤ - قياس التضخم:

إن دراسة التضخم تتطلب التعرف على أسبابه ودراسة أنواعه والآثار الناجمة عنه، لكن الدراسات لم تقف عند هذا الحد، بل امتدت للتعرف على طرق قياس التضخم، لأننا غالباً ما نقول: إن معدل التضخم في اليابان هو ٢% بينما يصل في إيطاليا إلى ١٠% وفي مصر ١٢%.

إن ظاهرة قياس التضخم حديثة العهد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وكان أول من تحدث عنها اللورد كينز عند تمويل الجيوش أثناء الحرب، حيث بحث في الفجوة التضخمية وبدأت الدراسات بعد هذا التاريخ إلى أن طور علماء الإحصاء والاقتصاد العديد من القوانين لحساب الفجوة التضخمية وحساب التضخم بأشكال متعددة سوف نأتي على ذكر بعضها:

١ - ٤ - ١ - الأرقام القياسية:

تقوم الأرقام القياسية على مبدأ مقارنة الأسعار في بلد ما في هذا العام مع العام السابق أو مع ثلاثة أعوام سابقة، أو بتعبير أدق نقوم باعتماد أحد الأعوام كعام أساسي ونقارن الأسعار في الأعوام اللاحقة بهذا العام وذلك للتعرف على معدل التضخم. يأخذ الرقم القياسي للأسعار سلة من السلع الأساسية التي يحتاجها المواطن على سبيل ١٠٠ سلعة ونحدد أسعارها في عام ٢٠٠٠ مثلاً ثم ندرس التطورات في أسعارها في الأعوام اللاحقة فنصل إلى معدل التضخم حسب القانون التالي:

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\text{سعر السلعة في السنة المدروسة}}{\text{سعر السلعة في سنة الأساس}} \times 100$$

إذا كانت أسعار الخبز في عام ٢٠٠٠ حوالي ٦ ليرات لكل كغ وازدادت لتصل إلى ٨ ليرات عام ٢٠٠٨ فما هو معدل التضخم؟

$$= \frac{8}{6} \times 100 = 133\%$$

أي أن معدل التضخم في أسعار هذه المادة هو ٣٣%.

ولكي نتعرف على الرقم الفعلي للتضخم نستخدم الوزن الترجيحي لكل سلعة ومدى حاجتها لسلة الغذاء (راجع الفصل الرابع من الباب الأول).

يعدّ الرقم القياسي للأسعار من أفضل المقاييس للتعرف على التضخم إلا أن الصعوبات التي تعترضه تتعلق في تحديد الأسعار لأننا قد نجد أسعاراً متباينة لنفس السلعة حسب المنطقة والأسواق.

١ - ٤ - ٢ - مقياس الفجوة التضخمية:

يعدُّ كينز أول من تكلم عن مفهوم (الفجوة التضخمية) في كتابه «كيف يتم تسديد نفقات الحرب» وحسب تحليل كينز فإن الفجوة التضخمية «هي مقدار فائض الطلب الكلي»^(١).

أما غازي عناية فإنه يرى في الفجوة التضخمية:

«التضخم يعبر عن الفجوة ما بين حجم الطلب الكلي الفعلي وبين الحجم الكلي من السلع والمنتجات المعروضة عند مستوى من الاستخدام الكامل بحيث تتمثل تلك الفجوة بارتفاع في مستويات الأسعار السائدة»^(٢).

يعبر هذا التعريف عن الفجوة بشكل واضح حيث يعتبرها الفرق بين حجم السلع والخدمات (العرض الكلي) والطلب الكلي (الإنفاق الكلي). ومهما قيل عن الفجوة فهي الزيادة في الطلب الناشئة عن زيادة الإنفاق الكلي أو زيادة القروض المصرفية وغيرها.

ولقياس الفجوة التضخمية لدينا عدة قوانين أهمها:

١ - الفجوة التضخمية = إجمالي الاستخدامات - إجمالي الموارد

$$(Y + M) - (C + I + G + X) =$$

حيث تعبر C الاستهلاك.

I الاستثمار.

G الإنفاق الحكومي.

X الصادرات.

M الواردات.

Y الناتج بالأسعار الثابتة.

لتطبيق هذا القانون والتعرف على مصداقيته نأخذ البيانات من الاقتصاد

السوري.

(١) ضياء مجيد: الاقتصاد النقدي، مرجع سابق ص ٢٢٣.

(٢) غازي عناية: التضخم المالي، مرجع سابق ص ٩٢.

مثال: بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠٠٧ حوالي ٢٠١٩,٨ مليار ليرة سورية والناتج بالأسعار الثابتة ١٢٨٨,٠ مليار ليرة سورية وبلغت على التوالي الاستهلاك ١٢٠٥,١ مليار ليرة، الاستثمار ٤٢٢,٢ مليار ليرة والإنفاق الحكومي ٢٤٨,٣ مليار ليرة، والصادرات ٥٧٩,٠ مليار ليرة، والواردات ٦٨٤,٥ مليار ليرة. احسب الفجوة التضخمية إن وجدت؟

ثم احسب معدل التضخم؟

أ — لحساب الفجوة نستخدم القانون التالي:

$$\text{الفجوة التضخمية} = (Y + M) - (C + I + G + X)$$

$$\text{الفجوة} = (١٢٨٨,٠) - (١٢٠٥,١ + ٤٢٢,٢ + ٢٤٨,٣ + ٥٧٩,٠) = ٦٨٤,٥$$

$$\text{الفجوة} = ١٩٧٢,٥ - ٢٤٥٤,٥$$

$$\text{الفجوة} = ٤٨٢,٠$$

تبلغ الفجوة التضخمية لعام ٢٠٠٧ حوالي ٤٨٢ مليار ليرة سورية.

ب — لحساب معدل التضخم نستخدم القانون التالي:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الفجوة التضخمية لعام ٢٠٠٧}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية}}$$

$$\text{معدل التضخم} = \frac{٤٨٢,٠}{٢٠١٩,٨} = ٢٣,٨\%$$

٢ — الفجوة التضخمية باستخدام العرض النقدي:

$$\Delta M - \frac{M_d}{P} \Delta Y$$

فإذا كان عرض النقد في الاقتصاد السوري لعام ٢٠٠٧ حوالي ١٥٩٨,٠ مليار ليرة والناتج بالأسعار الجارية ٢٠١٩,٨ مليار ليرة وعرض النقد لعام ٢٠٠٦ حوالي ١٢٩٥,٤ مليار ليرة والناتج لعام ٢٠٠٦ بالأسعار الجارية ١٦٩٨,٤ مليار ليرة.

احسب الفجوة عن طريق فائض المعروض النقدي؟

$$321,4 = \Delta Y$$

$$602,6 = \Delta M$$

نطبق قانون الفجوة فيكون:

$$321,4 \times \frac{1098,0}{2019,8} - 602,6 = \text{الفجوة}$$

$$321,4 \times 0,79 - 602,6 =$$

$$254,2 - 602,6 =$$

$$348,4 = \text{الفجوة}$$

بلغت الفجوة عن طريق فائض المعروض النقدي في سورية لعام 2007 حوالي 348,4 مليار ليرة سورية.

لحساب معدل التضخم نستخدم القانون التالي:

$$\frac{\text{الفجوة}}{\text{الناتج}} = \text{معدل التضخم}$$

$$\%17,2 = \frac{348,4}{2019,8} = \text{معدل التضخم}$$

بلغ معدل التضخم لعام 2007 حوالي 17,2% وهو أقل من الطريقة السابقة نظراً لاستخدام النقد وكان الفرق حوالي:

$$23,8\% - 17,2\% = 6,6\%$$

ويعتبر هذا الفارق كبيراً بين الطريقتين نظراً لتباين الأسعار أو طرق حساب الأسعار أو تقديم البيانات وفق نماذج إحصائية مختلفة أو حسابات النقد.

١ - ٤ - ٣ - معيار الإفراط النقدي:

وهو أحد القوانين المستخدمة لحساب معدل التضخم عن طريق كمية النقد في الاقتصاد الوطني، ومن خلال التسمية نستطيع تحديد معنى هذا القانون، فالإفراط النقدي يعني:

«دراسة العلاقة بين كمية النقود والناتج بهدف التوصل إلى حجم النقد المثالي في الاقتصاد، وكل زيادة عن هذا المقدار تسهم في زيادة معدل التضخم».

إن تحديد الحجم الأمثل للنقود في الاقتصاد يعد خطوة أساسية ليس للقضاء على التضخم، بل للتوجه نحو تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي، فالبنك المركزي هو الذي يقوم بهذه الدراسة. بهدف تقييد الإصدار والتوسع في القروض ليتناسب مع حجم الناتج في الاقتصاد.

قانون الإفراط النقدي^(١):

$$M_e = QY_1 - M_r$$

حيث M_e = حجم الإفراط النقدي

Q = الكتلة النقدية الموسعة M_r ÷ الناتج المحلي بالأسعار الجارية وتحسب من

$$\frac{M_2}{Y_2} \text{ خلال}$$

Y_1 = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

Y_2 = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

M_r = الكتلة النقدية الموسعة.

مثال:

بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في سورية لعام ٢٠٠٧ حوالي ١٢٨٨,٠ مليار ليرة والناتج بالأسعار الجارية ٢٠١٩,٨ مليار ليرة وحجم الكتلة النقدية الموسعة M_r حوالي ١٥٩٨,٠ مليار ليرة.
احسب حجم الإفراط النقدي:

$$M_E = \frac{١٥٩٨,٠}{٢٠١٩,٨} - ١٢٨٨,٠ = ١٥٩٨,٠$$

بلغ حجم الإفراط النقدي ٥٧٨,٧ مليار ليرة سورية ومن خلال طرح هذا المبلغ

من حجم الكتلة النقدية نصل إلى النقد المثالي:

$$\text{النقد المثالي} = ١٥٩٨,٠ - ٥٧٨,٧ = ١٠١٩,٣$$

(١) المؤلف: النظام النقدي والمصرفي السوري، مرجع سابق ص ٢٤٣.

$$\text{حجم الإفراط النقدي} = \frac{\text{الناتج بالأسعار الجارية}}{\text{معدل التضخم}} = \frac{578,7}{2019,8} = 28,6\%$$

إن معدل التضخم حسب الإفراط النقدي هو أعلى المعدلات وهو أقرب إلى المصدقية من الفجوة أو الأرقام القياسية نظراً لأنه يحدد الإفراط في الإصدار أو التوسع غير المبرر اقتصادياً.

١ - ٥ - آثار التضخم:

أجمع أكثر المفكرين الاقتصاديين على أن أي واقعة مالية مهما كان حجمها لا بد وأن تترك أثراً واضحاً في الاقتصاد الوطني، والتضخم ليس ظاهرة أو واقعة مالية، بل يظهر على أثر وقائع مالية أو نقدية كما ذكرنا في أسبابه، أي أن زيادة الإنفاق العام أو زيادة حجم القروض المصرفية كوقائع مالية أو نقدية تؤدي لزيادة الطلب ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار.

إن هذه الوقائع المالية والنقدية سوف تؤثر على قطاعات الاقتصاد الوطني وعلى سلوك الأفراد والجماعات البشرية، فتعيد ترتيب قطاعات الاقتصاد بما يخدم الأقياء والملاكين في حين لا يستفيد الفقراء من التضخم وإذا ما استمر لفترة تزيد عن ٢٠ سنة فإننا نلاحظ ظهور الخلل الهيكلي في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يتطلب إصلاحات جذرية طويلة الأمد لإزالة تلك الآثار السيئة التي تنتج عن التضخم.

وإذا أردنا التعرف بشكل مفصل على آثار التضخم لا بد من تقسيمها بين اقتصادية واجتماعية وسياسية.

١ - ٥ - ١ - الآثار الاقتصادية للتضخم:

ينتج التضخم مجموعة من الآثار الاقتصادية في كافة فروع الاقتصاد الوطني وقد يؤدي إلى الخلل الهيكلي أو إلى زيادة ثروات البعض على حساب البعض الآخر، فهو

قوى غير منظمة تهدد كيان شركة أو مجموعة شركات مقابل تحفيز شركات أخرى بالمقابل، فما هي أهم هذه الآثار الاقتصادية؟

١ - ٥ - ١ - إعادة توزيع الثروة بين الأفراد:

ذكرنا بأن التضخم يؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا الارتفاع يشمل جميع السلع والخدمات وخاصة الأصول الثابتة كالأراضي والمباني والآلات والتجهيزات وأيضاً الذهب والمجوهرات والعملات الأجنبية وغيرها، فالثروة الوطنية تنتقل من فرد إلى آخر أو من فئة إلى أخرى بفضل العمل والإنتاج وموقع كل فرد في العملية الإنتاجية، لكن هل يستطيع التضخم تغيير هذا التوزيع أو مساعدة فئة على حساب فئة أخرى أو طبقة على حساب طبقة؟

بالطبع يؤدي التضخم لإعادة توزيع الثروة عن طريق:

١ - عن طريق القروض يربح المدين ويخسر الدائن لأن المدين الذي حصل على قرض بمقدار ١٠ مليون ليرة يوظفها فتحقق له الأرباح وتزيد ثمن الأصول التي اشتراها بمعدل التضخم فإذا كان التضخم ١٠% هذا يعني أن أرباح المدين هي:

$$١٠ \text{ مليون} \times ١٠\% = ١ \text{ مليون.}$$

$$\text{خسارة الدائن: } ١٠ \text{ مليون} \times ١٠\% = ١ \text{ مليون.}$$

أي خسر الدائن مليون ليرة خسارة حقيقية نتيجة انخفاض قيمة النقود، بينما يربحها المدين^(١)، فالمصارف تتعرض لهذه الخسارة لكنها قد تقوم باقتطاع احتياطي لارتفاع الأسعار لكي تحمي نفسها و ثروات الآخرين لديها.

٢ - تزداد ثروات الملاكين وتنخفض ثروات الفقراء:

إن العائلات الغنية التي تمتلك المباني والأراضي والسيارات والمجوهرات والذهب تزداد ثروتها ربما بمعدلات تفوق عدة مرات معدل التضخم، فإذا بلغ التضخم ٢٥% لن ترتفع قيمة الأراضي والعقارات بمعدل ٢٥% بل ربما تصل إلى ١٠٠% وأحياناً

(١) المؤلف: النظام النقدي والمصرفي السوري، مرجع سابق ص ٢٥٣.

٢٠٠% وتصل أرباح التجار في تجارة السلع الغذائية والألبسة والأحذية وغيرها إلى ٥٠% أو أحياناً ١٠٠%.

أما ثروات الفقراء وهي ملكيات صغيرة أو سكن عشوائي أو أجور فإنها لن تزداد بأكثر من معدل التضخم.

لذلك النتيجة هي زيادة ثروات الملاكين وتضاعفها إلى عدة مرات في حين لا تزداد ثروات الفقراء بأكثر من معدل التضخم، أي يؤدي التضخم لزيادة غنى الأغنياء وزيادة فقر الفقراء.

١ - ٥ - ١ - ٢ - تراجع معدلات نمو الإنتاج الحقيقي:

يؤثر التضخم على هيكل الإنتاج الوطني فيعيق ترتيب الصناعات حسب درجة الأرباح وحسب الطلب والمضاربة من قبل التجار والسماسة أي أن:

١ - الصناعات الاستهلاكية والغذائية سوف يزداد الطلب عليها فتسعى لزيادة العمال والآلات والتجهيزات والتوسع نظراً لارتفاع أرباحها بمعدلات تفوق التضخم قد تصل إلى ٥٠% إذا كان التضخم ٢٥%، أي أن الأرباح المرتفعة في هذا القطاع الصناعي سوف تساهم في تطويره وتوسيعه.

٢ - الصناعات الثقيلة لن تستطيع زيادة أرباحها نظراً لارتفاع الأجور لديها وارتفاع نفقات البحث العلمي والتجديد التكنولوجي، أي سوف يؤدي التضخم لارتفاع التكلفة ومن ثم لن تصل الأرباح إلى مستوى التضخم، فتحاول هذه الصناعة تجميد تطورها أو النمو بمعدلات بطيئة مقارنة مع الصناعات التحويلية^(١).

٣ - ازدياد حجم النمو في قطاع الخدمات نظراً لتزايد الأرباح وبمعدلات تصل إلى ٣٠٠% في بعض الظروف في حين يكون التضخم ٢٥% لذلك يتزايد الطب على الخدمات وعلى التجارة ويترك بعض الصناعيين الفرع الإنتاجي ويتجهون للمضاربة بالعقارات أو الاستيراد والتصدير أو أعمال السمسرة والمضاربة التي

(١) زينب عوض الله، أسامة الغولي، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق ص ٢٦٣.

تزيد القيم الحقيقية في الاقتصاد، بل هي نقل للثروة من يد إلى أخرى بأرباح مرتفعة.

النتيجة النهائية هي تشوه في نمو القطاعات الإنتاجية، وتشوه بين الإنتاج والخدمات، أي تنمو الخدمات بمعدلات مرتفعة، والصناعات الخفيفة بمعدلات أقل، بينما الصناعات الثقيلة والإنتاجية تنمو بمعدلات أقل، مما يدفع البعض للانتقال من الإنتاج إلى الخدمات.

١ - ٥ - ١ - ٣ - تأكل الأموال السائلة:

يؤدي التضخم لارتفاع أسعار السلع والخدمات بينما تبقى قيمة الأصول السائلة على ما هي عليه، أي من يمتلك ١٠ ملايين ليرة ولم يستثمرها في فترة التضخم تتراجع قيمتها حسب معدلات التضخم فإذا بقيت لمدة ثلاث سنوات وكان معدل التضخم ٢٥% تكون الخسارة:

$$١٠ \text{ ملايين} \times ٢٥\% = ٢٥٠٠٠٠٠٠ \text{ ليرة.}$$

$$٢٥٠٠٠٠٠٠ \times ٣ \text{ سنوات} = ٧٥٠٠٠٠٠٠ \text{ ليرة.}$$

$$\text{القيمة الحقيقية للرصيد} = ١٠٠٠٠٠٠٠٠ - ٧٥٠٠٠٠٠٠ = ٢٥٠٠٠٠٠٠ \text{ ليرة.}$$

أي تصبح قيمة الرصيد ما يعادل ٢٥٠٠٠٠٠٠ ليرة.

أما إذا تم استثمار هذا المبلغ في العقارات والأراضي أو تجارة السلع فإنها ستصبح إذا ما بلغت الأرباح ٥٠% فقط:

$$١٠٠٠٠٠٠٠٠ \times ٥٠\% = ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ \text{ ليرة.}$$

$$٥٠٠٠٠٠٠٠٠ \times ٣ \text{ سنوات} = ١٥٠٠٠٠٠٠٠٠ \text{ ليرة.}$$

$$١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ + ١٥٠٠٠٠٠٠٠٠ = ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠ \text{ ليرة.}$$

إن استثمار الرصيد الأولي قد أدى لزيادة في الرصيد بمقدار ١,٥ مليون ليرة بينما خسر المستثمر الأول الذي احتفظ بالأموال ٧٥٠ ألف ليرة.

إذا حل التضخم بأي اقتصاد فإننا نلاحظ بأن الملاكين والمستثمرين يتخلون عن نقدهم فيشتررون السلع والأصول الثابتة والمجوهرات والسيارات، أما الفقراء أو من لا تتوفر لديه الإمكانيات اللازمة للاستثمار فإنه سيخسر بمقدار التضخم.

١ - ٥ - ١ - ٤ - تراجع القيمة الحقيقية للأجور:

عندما يحصل التضخم ترتفع الأسعار مباشرة فيرفع المستثمرون والملاكين والتجار ثمن السلع والخدمات ويرفعون معدلات أرباحهم، بينما الأجور لا ترتفع ربما لفترة سنة أو أحياناً سنتين فيؤدي التضخم لتآكل القيمة الحقيقية للأجر، فإذا كان معدل التضخم سنوياً ٢٥% وكان متوسط أجور العمال ١٥٠٠٠ ليرة سورية وزادت الدولة الأجر بعد سنة بمقدار ٢٠% تكون خسارة العمال:

$$١٥٠٠٠ \times ٢٥\% = ٣٧٥٠ \text{ ليرة.}$$

$$٣٧٥٠ \times ٢ \text{ سنتين} = ٧٥٠٠ \text{ ليرة.}$$

زيادة الأجر ٢٠%:

$$١٥٠٠٠ \times ٢٠\% = ٣٠٠٠ \text{ ليرة.}$$

$$\text{الخسارة} ٧٥٠٠ - ٣٠٠٠ = ٤٥٠٠ \text{ ليرة.}$$

يؤدي التضخم لخسارة أصحاب الأجور فيدفع العمال ثمن التضخم ليذهب ثمن السلع والخدمات ربحاً إلى جيوب الأغنياء الذين يمتلكون القدرة على زيادة الأرباح فور حدوث التضخم بينما لا يزيدون الأجر، والدولة من جهتها لا تزيد الأجور إلا بعد انقضاء سنة أو سنتين فيكون العمال قد دفعوا ثمن التضخم.

١ - ٥ - ٢ - الآثار الاجتماعية للتضخم:

يؤثر التضخم على الوضع الاجتماعي فمن تأثر سلباً في وضعه الاقتصادي، فإنه سيتأثر اجتماعياً وسوف يخسر مكانته الاجتماعية، وربما ينتقل من طبقة الأغنياء إلى الفقراء أو من الفقراء إلى الأغنياء وسوف تتأثر الشرائح الاجتماعية الصغيرة ضمن الطبقات الاجتماعية وسوف يتأثر الاستهلاك، والنظرة إلى العمل وتغير المفاهيم الاجتماعية. فما هي أهم الآثار الاجتماعية؟

١ - ٥ - ٢ - ١ - انهيار الوضع الاجتماعي للمثقفين:

تعدُّ شريحة المثقفين من أهم الشرائح والطبقات الاجتماعية في أي مجتمع نظراً لأنها تقود عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي، فهي التي تنتج الأفكار والنظريات

ونظم العمل وتطور الهياكل الإدارية وطرق الإنتاج وغيرها، أي المستثمرين والملاكين وأصحاب الثروات لا يطورون، بل يستخدمون هذه الشريحة لكي تقوم بالتطوير. عندما يحصل التضخم تنخفض القيمة الحقيقية للأجور وهذه الشريحة تعمل مقابل الأجر، فماذا تفعل لكي تحافظ على مكانتها الاجتماعية كشريحة تقود التطور الاجتماعي، وتحمل مكانة متميزة في السلم الاجتماعي؟

سوف تقوم هذه الشريحة ببيع ممتلكاتها من أراضي وعقارات وسوف تنفق ما ادخرته سابقاً لكي تحافظ على مكانتها الاجتماعية، فلن تستطيع، الأمر الذي يدفعها للعمل وردية إضافية لدى القطاع الخاص، لكنها لن تجد العمل المناسب فتضطر للعمل بأي مهنة أو أي عمل لا يتناسب مع إمكانياتها وقدراتها الثقافية (سائق — عامل نظافة — حارس — أعمال مكتبية....).

إن هذه الأعمال التي تقوم بها الشريحة المثقفة للحفاظ على مستوى استهلاكها معين سوف يفقدها الاحترام الاجتماعي وسوف يهبط ٩٠% من أفراد هذه الشريحة لصفوف العمال و ١٠% يرتفعون إلى طبقة البرجوازية^(١).

النتيجة: سوف يتوقف النمو والتطور الإداري فيحصل التخلف في الهياكل الإدارية ويتوقف الاختراع والابتكار بفعل تراجع دور الشريحة المثقفة.

١ - ٢ - ٢ - ٥ - ظهور الاستهلاك الترفي:

تسعى طبقة الأغنياء لإقامة المشاريع الصناعية أو الزراعية في الدول النامية وذلك بهدف استثمار أموالها وتشغيل العمالة الوطنية وزيادة الإنتاج، لكن التضخم الذي يحصل سوف يدفع باتجاه ظهور الغنى الفاحش لجزء من الأغنياء وهذه الشريحة أو المجموعة التي ازداد غناها على حساب الفقراء ليس لديها رغبة في تطوير البلاد، بل تفضل نفسها عن بقية الأفراد فيظهر الاستهلاك الترفي بإقامة الفيلات واقتناء السيارات الفخمة والألبسة والحلي والمجوهرات واستقدام الخدمات إلى المنازل من سيرلانكا وغيرها.

(١) كمال شرف — هاشم أبو عراج، النقود والمصارف، مرجع سابق ص ١١٦.

إن هذه الشريحة تفضل السكن في المدن بأحياء متميزة مثل أحياء (أبو رمانة والمالكي والمزة في دمشق) لكنها لا تتسع لممارسة الرفاهة لذلك تذهب خارج المدن لإقامة القصور والفيلات الضخمة، فقد ظهرت في سورية قرى الأغنياء مثل (الصبورة — يعفور — الدماس...).

لقد تميزت هذه المناطق بظهور الاستهلاك الترفي وقامت هذه البرجوازية بتقليد البرجوازية الأوروبية في أنماط استهلاكها الترفي والتخلي بالمقابل عن فكرة العمل المنتج والصناعة والتوجه للعمل الخدمي الطفيلي (أعمال السمسرة — المضاربات — التجارة — الاستيراد والتصدير — استقدام الوكالات الأجنبية — تمثيل الشركات الأجنبية... وغيرها).

إن هذا التوجه سوف يزيد حسارة المجتمع الحقيقية فيقسم المجتمع إلى قسم يستهلك حسب قدراته والقسم الآخر يستهلك بإمكانيات وقدرات ضخمة استهلاكاً ترفيلاً مما يؤثر على عادات الاستهلاك في المجتمع، فقد تكون العادات الاستهلاكية تشجع الإنتاج والعمل الإنتاجي والإنتاج الوطني، لكن سرعان ما تتخلى عن هذه العادات ليصبح استهلاك السلع الفاخرة وخاصة المستوردة هو الأساس وتتكدس السلع الوطنية في المستودعات، حتى الفقراء يسعون إلى تقليد الأغنياء في هذه الأنماط الاستهلاكية فيؤثر ذلك على نمو الصناعات الوطنية وتطورها.

١ - ٥ - ٢ - ٣ - تراجع أهمية العمل المنتج:

كما ذكرنا سابقاً فإن التضخم يؤثر على الصناعات الثقيلة فيخفف من معدل نموها وتطورها، وتنمو بالمقابل الصناعات الاستهلاكية ويزداد نمو وتطور قطاع الخدمات وأعمال المضاربة، فتتغير نظرة المجتمع للعمل الإنتاجي فيصبح عملاً مذموماً لأنه لا يدر دخلاً مرتفعاً، بينما تتحسن النظرة للعمل الطفيلي الخدمي لأنه يدر أرباحاً طائلة، ويصبح تقييم الأفراد على أساس الربح أو الثروة بدلاً من الإنتاج وتشغيل العمال وتقديم السلع للسوق.

ويصل التشوه لصفوف العمال فيسعى البعض منهم للثراء الفاحش والسريع حتى لو كان على حساب القيم والكرامة، فتنشر مقولات وأمثال وحكم جديدة تؤيد هذا الثراء وتذم العمل الصناعي المنتج.

لذلك قد يترك العديد من الصناعيين صناعاتهم ويتحولون إلى قطاع التجارة والخدمات والأعمال الطفيلية لأنها تدر الدخل الكبير والسريع، فيحصل التشوه في نظرة المجتمع للأعمال بعد أن كان يفضل ويكرم العمل المنتج والمنتجين.

١ - ٥ - ٢ - ٤ - انتشار الرشوة والفساد:

يؤدي التضخم لتآكل قيمة الأجور وتردي أوضاع العمال والموظفين الأمر الذي يضطر الموظف للعمل وردية إضافية كما ذكرنا، لكن بعض الموظفين لا يجدون العمل المناسب أو قد لا يجدون عملاً، لذلك يضطرون لتقديم خدمات مشروعة للمواطنين مقابل ثمن، أي يسرعون الخدمة، لكن سرعان ما يتحولون لتقديم خدمات غير مشروعة مقابل ثمن مرتفع، وهكذا ينتشر الفساد في كافة الدوائر الحكومية ويصبح عرفاً عاماً، ويصبح لكل خدمة ثمن محدد، رغم أن المجتمع يرفض هذه الطريقة ويحاربها، لكنه يشجع من يقوم بها ويساعده في حالات المحاسبة ويتستر عليه.

وفي الحالات المتقدمة يصبح الفساد فلسفة له من الأسس والمبادئ ما يجعل منه علماً مستقلاً يساعد جميع الموظفين والعمال للعمل به وبموجب قوانينه، ويصعب على الدولة محاربه والقضاء عليه حتى لو صححت العلاقة بين الأجور والأسعار، وتستلزم عملية محاربة الفساد فترة طويلة من الزمن ومن العمل الدؤوب لمحاسبة الفاسدين وزيادات متتالية في الأجور لكي يصبح الأجر كافياً لخدمات المعيشة للموظفين كما هو الحال في الدول المتقدمة.

١ - ٦ - وسائل علاج التضخم:

قبل أن تبدأ أي دولة بمكافحة التضخم لا بد من التعرف على أسبابه، فإذا تعرفنا على الأسباب تسهل عملية المكافحة والعلاج، لأنه لكل سياسة آثارها السيئة والإيجابية فزيادة الإنفاق لها من الإيجابيات ما يجعلها سياسة ناجحة، ولها في أماكن أخرى من

السلبيات ما يدفع للابتعاد عنها. إذا لكل سياسة دور في العلاج ولها إمكانيات معينة للنجاح.

إن مكافحة التضخم تستلزم تخفيض الطلب لأنه كان السبب في زيادة الإنفاق الكلي ومن ثم زيادة الأسعار فأهم إجراءات المعالجة:

١ - تخفيض حجم الإنفاق الحكومي:

يتألف الإنفاق الحكومي من نوعين أساسيين: الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري ولكل منهما آثاره الإيجابية، لكن الإنفاق الاستثماري يتوجه للإنتاج أو يشكل دعماً أساسياً لجذب الاستثمارات، لذلك لا يمكن أن يكون سبباً في التضخم، بل على العكس يمكن معالجة التضخم بزيادة الإنفاق الاستثماري لأنه سوف يزيد العرض من السلع والخدمات^(١).

لذلك تنصب المعالجة على تخفيض حجم الإنفاق الجاري المتوجه لأعمال الصيانة والأحور والقرطاسية والنفقات الإدارية والنفقات المظهرية، وصيانة السيارات وبنفقاتها والمؤتمرات والتمثيل الدبلوماسي وغيرها.

إن هذا التخفيض الذي يأتي تحت بند ضبط الإنفاق سوف يساهم في تخفيضه، فإذا كان حجم التخفيض بحدود ١٠% فهو ضمن الحدود المقبولة وهو يشكل لإنفاق عام مقداره ٣٠٠ مليار ليرة حوالي ٣٠ مليار ليرة فإنها تشكل جزءاً من حجم الطلب الكلي لذلك يمكن أن تساهم بتخفيض الطلب الكلي وسوف يهدأ التضخم، وعندما يلاحظ التجار هذا التوجه فإنهم يعرفون بأن رفع الأسعار يجب أن يتوقف لأن الدولة بدأت بالعلاج.

٢ - زيادة حجم الضرائب:

عندما يزداد الطلب في الاقتصاد يؤدي لزيادة حجم الإنفاق الكلي ويؤدي ذلك لارتفاع الأسعار فكيف تستخدم الضريبة لتخفيض الطلب؟
الضرائب كما هو معلوم مبلغ من المال تجببه الدولة بصفة إلزامية ونهائية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

(١) غازي عناية: التضخم المالي، مرجع سابق ص ١٧١ - ١٧٣.

فإذا كانت الضرائب متدنية في أوقات التضخم يتوجب الأمر زيادة معدلاتها والتحقق والجباية الفعلية لها لأن المكلفين لا يشعرون بثقلها في حالات الرواج، مما يؤدي لتخفيض الدخل وهدوء الأسعار، ويجب التركيز على الضرائب المباشرة لأنها تنقص دخول الأغنياء والابتعاد عن الضرائب غير المباشرة لأنها تطال دخول الفقراء وذوي الدخل المحدود.

إن استخدام الضرائب المباشرة سوف يخفف من تزايد الطلب ويؤدي لتراجع حجم الإنفاق الكلي ومن ثم تراجع الأسعار.

٣ — زيادة أسعار الفائدة:

إن انخفاض أسعار الفائدة قد أدى لزيادة الطلب على القروض، فازدادت القروض المصرفية وكانت سبباً مباشراً من أسباب التضخم، وعند المعالجة يتوجب على السياسة النقدية أن توازر السياسة المالية في زيادة سعر الفائدة^(١).

إن رفع سعر الفائدة نقطتين أو ثلاثة نقاط سوف يوضح للمستثمرين أمرين:

أ — ازدياد الكلفة ومن ثم التراجع في طلب القروض.

ب — رغبة الدولة بمكافحة التضخم عن طريق تخفيض حجم القروض المصرفية.

إن هذا التوجه أو هذه السياسة سوف تؤدي لتخفيض حجم القروض المصرفية

التي كانت السبب في زيادة حجم الإنفاق الكلي فتهدأ الأسعار.

٤ — استخدام الدين العام:

إذا لم تنجح الوسائل السابقة في مكافحة التضخم تضطر الحكومة لطرح سندات الدين العام مقابل فائدة مرتفعة فيشترك بها كبار الملاكين وأصحاب الفعاليات الاقتصادية فيتم بهذه الوسيلة سحب سيولة فائضة كانت تسبب التضخم، وبالمقابل قد تعري المبالغ المتحصلة من خلال سندات الدين العام الحكومة لإعادة إنفاقها وتمويل عجز الموازنة، وهنا ينصح، بل يحرم على الحكومة إنفاق هذه المبالغ لأنها سوف تزيد

(١) سامي عفيفي حاتم: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ٢٢٦.

الطلب من جديد وسوف توجج نيران التضخم، فإذا بقيت في الخزينة أو في المصرف المركزي فإنها ستؤدي لانخفاض حجم السيولة ومن ثم انخفاض حجم الطلب الذي كان سبباً من أسباب التضخم.

وأخيراً: تختلف المدارس الاقتصادية في طرق العلاج وآثاره لكنها تجمع أكثرها على ضرورة تخفيض فائض الطلب وعلى تخفيض حجم النقد الزائد، لأن النقد هو الذي تسبب في إحداث الزيادة في الأسعار، وهو الذي أدى لانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية فارتفعت الأسعار، أي تركز جميع المدارس وجميع الدراسات الاقتصادية على دور النقد في النمو وعلى دوره في تخفيض معدلات التضخم أيضاً. ومن ثم يعدّ العامل الرئيسي في الوصول إلى حالة الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

الفصل الثاني الركود الاقتصادي

مقدمة:

ظاهرة اقتصادية قديمة مثل التضخم، ظهرت في المجتمعات القديمة أكثر من ظهور التضخم، لأن الأفراد عادة ما كانوا يدخرون النقود الذهبية أو يخرجونها من التداول، إما بغرض الاكتناز مثل البحلاء، أو تجميعها في خزينة الملك لأوقات الحروب، في هذه الظروف كان الركود يحل في البلاد ويستمر لفترات طويلة تتجاوز عشر سنوات، وأحياناً أكثر، فالنقود الذهبية كانت بحد ذاتها من العوامل الكابحة للتضخم والمشجعة على الركود، فعندما نقول: استقرت الأسعار في ظل قاعدة الذهب قرابة نصف قرن من الزمن، هذا يعني وجود الركود أكثر من الراج والتضخم أما في الظروف الراهنة فقد ظهر الركود في فترات عديدة في أوروبا والولايات المتحدة وشرق آسيا، وذلك بفضل معالجة أسباب التضخم.

إن تخفيض حجم الإنفاق العام وتخفيض حجم القروض المصرفية يؤدي لانخفاض حجم الطلب الكلي الأمر الذي يؤدي لانخفاض الأسعار وحدوث الركود.

إضافة إلى ذلك فقد ظهر الركود على أثر الأزمات المالية المتكررة عام ١٩٨٧، ١٩٩٧، ٢٠٠٨، فجميع هذه الأزمات كانت تؤدي لحدوث الركود.

لم يحصل الركود في الظروف الراهنة في بلد بمفردها، بل أصبح بفضل العولمة يحصل في أكثر اقتصاديات العالم، أي أصبح الطلب العالمي على السلع والخدمات يرتفع عالمياً وينخفض عالمياً فيؤدي إما للتضخم أو للركود.

فما هو مفهوم الركود؟ وما هي خصائصه؟ وما هي الآثار الناجمة عنه؟
جملة من الأسباب سوف نعالجها فيما يلي:

٢ - ١ - مفهوم الركود:

ذكرنا سابقاً بأن التوازن بين العرض والطلب يؤدي إلى عدد من التوازنات والاستقرار في الاقتصاد الوطني، بينما الاختلال في الطلب الكلي يؤدي إلى التضخم أو الركود، فما هو معنى الركود؟
الركود هو:

«تزايد في معدلات التغير في التدفقات السلعية عن معدلات التغير في التدفقات النقدية وعندئذ يعانى الاقتصاد من التدهور المستمر في مستويات الأسعار وانخفاض مستويات الإنتاج وتكدس المخزون السلعي وظهور البطالة»^(١).
يشرح هذا التعريف آثار الركود مثل البطالة وانخفاض الأسعار وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

أما ريجارد استروب وجيمس جوارتيني في معرض التحليل الكلي فإنهما يعتبران الركود:

«انخفاض الطلب، ارتفاع البطالة، انخفاض مؤقت في نمو الإنتاج»^(٢).

إن هذا التعريف للركود يأتي في إطار معالجة آثار التضخم مما يؤدي إلى الانكماش الذي لا يكون محبباً بالنسبة للأفراد.

أما الدكتور كمال شرف فإنه يذهب أبعد من ذلك بالقول:

«الركود هو انخفاض الطلب الكلي الفعلي عن كمية المنتجات الكلية، انخفاضاً يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار، أو هو نقص تيار الإنفاق النقدي عن كمية المنتجات»^(٣).

إن هذا التعريف يركز على جوهر الركود والمتمثل بنقص الطلب عن العرض مما يؤدي لانخفاض المستوى العام للأسعار.

مما تقدم نستطيع تعريف الركود بشكل أوسع بحيث يشمل الأسباب والآثار معاً والآلية التي يعمل من خلالها.

(١) ناظم الشمري، النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٤٠٩.

(٢) جيمس جوارتيني، ريجارد استروب: الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وزملاءه، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٨ ص ٤٦١.

(٣) كمال شرف: النقود والمصارف، جامعة دمشق، ١٩٩٤ ص ٢١٥.

الركود هو:

«انخفاض في حجم الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) عن مستوى العرض الكلي (من السلع والخدمات) مما يؤدي لانخفاض المستوى العام للأسعار وتعطل في الموارد الإنتاجية».

استناداً لهذا التعريف يمكن تحديد خصائص الركود بما يلي:

١ — انخفاض حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني بسبب تراجع الإنفاق الحكومي وإنفاق الأفراد والأسر والمستثمرين.

٢ — يكون العرض من السلع والخدمات في الركود مرتفعاً يفوق تيار الإنفاق النقدي، أي تنكس البضائع في المستودعات.

٣ — إن زيادة العرض عن الطلب سوف تؤدي لانخفاض الأسعار نظراً لأن المنتجين والتجار لديهم مدفوعات شهرية وعليهم الالتزام بها لذلك يخفضون الأسعار وتنخفض أرباحهم.

٤ — ظهور البطالة في صفوف العمال نتيجة الاتجاه العام نحو تخفيض الإنتاج لذلك يظهر التعطل ليس في صفوف العمال، بل في المواد الأولية وتخفيض الطاقة الإنتاجية للآلات.

إن هذه الخصائص توضح لنا الآثار التي يمكن أن يؤدي إليها الركود، وتكون بداية للمعالجة، فإذا ظهرت الآثار واضحة تصبح المعالجة أسهل.

٢ — أسباب الانكماش:

يرجع الانكماش إلى عدة أسباب أهمها:

١ — انخفاض حجم الإنفاق الحكومي الذي يشكل جزءاً هاماً من حجم الإنفاق الكلي في الاقتصاد الوطني، وتقوم الحكومة بتخفيض حجم إنفاقها العام ليس بهدف إحداث الركود وإنما لسببين:

- أ — إما لمعالجة عجز الموازنة المزمع والذي يعتمد على الإصدار النقدي وذلك بالتوقف عن هذا التمويل.
- ب — وإما لمعالجة التضخم بهدف تخفيض حجم الإنفاق الكلي وتخفيض المستوى العام للأسعار.
- إن تخفيض حجم الإنفاق الحكومي هو رسالة موجهة لرجال الأعمال أو المستهلكين أو الأفراد بأن الدولة سوف ترغب بإحداث تغييرات جديدة في هيكل الطلب مما يزيد في الضغوط الانكماشية فيحصل الركود^(١).
- ٢ — ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي لارتفاع تكلفة الاقتراض وتوقف المقترضين عن الحصول على القروض وخاصة المستثمرين الذين يلاحظون ارتفاع الفائدة بأنه عامل مؤثر على استثماراتهم.
- إن تخفيض حجم القروض لبعض القطاعات وانخفاضها لقطاعات أخرى سوف يسهم في تخفيض حجم الطلب سواء الاستثماري أو الاستهلاكي وبالنتيجة انخفاض حجم الطلب العام.
- ٣ — انخفاض حجم السيولة في الاقتصاد الوطني بسبب تدخل المصرف المركزي في السوق النقدية بائعاً للأوراق المالية، ففي هذه الحالة يكون المصرف المركزي قد عالج حالة التضخم بسحب السيولة، لكن استمرار هذه السياسة لفترة أكثر من حالة المعالجة أو بسحب كميات أكثر من اللازم تؤدي لحصول الانكماش، أي ينخفض حجم الإنفاق الكلي بسبب شراء المستثمرين لأصول مالية من المصرف المركزي وهي تدر لهم دخولاً مرتفعاً الأمر الذي يؤدي للانكماش.
- ٤ — نزوح الرساميل الوطنية بحثاً عن فرص للاستثمار أفضل من الاقتصاد الوطني، فقد يحصل وتكون فرص الاستثمار أو فرص الحصول على أرباح أعلى سبباً مباشراً لنزوح هذه الرساميل، وقد تكون إجراءات الاستثمار معقدة وتخضع للروتين والبيروقراطية، وقد يكون الفساد سبباً في نزوح هذه الرساميل.

(١) جيمس جوارتيني — ريجارد استروب: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص ٤٠٦.

إن خروج رساميل وطنية سوف يخفض حجم الإنفاق الكلي وحجم الطلب وخاصة الاستثماري مما يؤدي لظهور بطالة مباشرة في صفوف العمال وتنخفض الدخول ويدخل الاقتصاد مرحلة الانكماش عن طريق انخفاض الدخول ومن ثم انخفاض حجم الطلب الكلي.

إن هذه الحالة كثيراً ما تظهر في الدول النامية التي لا تهتم بالاستثمار والتشغيل أكثر من اهتمامها باستقرار النظام ومحاربة الأعداء والمعارضة... أما في الدول المتقدمة فقد تظهر هذه الحالة ولكن الاستثمارات التي تخرج من الدولة هي استثمارات قصيرة الأجل يسهل عودتها في حالة تحسنت ظروف الربحية. ومن ثم تكون آثارها الركودية أقل من الآثار التي تتركها هجرة الرساميل في الدول النامية.

٥ — التطور التكنولوجي وما يمكن أن يؤدي إليه من بطالة في الدول المتقدمة أو الدول النامية، لأن إدخال التقانات الحديثة سوف يخفض أعداد العمال، فكلما تزايدت أعداد العاطلين عن العمل كلما انخفضت دخولهم وانخفض طلبهم على السلع والخدمات، لكن الدول المتقدمة تقدم الإعانات الشهرية للعاطلين عن العمل بهدف استمرار التوازن بين العرض والطلب، لكن الدول النامية ليس لديها مثل هذه الإعانات، لذلك تؤدي التقانة الحديثة لديها لتسريح العمال وقد يؤدي هذا الإجراء لحصول الانكماش.

إن هذه الأسباب سواء كانت مجتمعة أو كل بدوره سوف تؤدي لتجميد أو تخفيض حجم الإنفاق الكلي الذي يتراجع عن مستوى العرض الكلي فيحصل الركود. ومن خلال المقارنة بين الركود والتضخم نلاحظ، بأن التضخم هو أفضل للاقتصاد الوطني من الركود، ففي حالات التضخم لا تهجر الرساميل الوطنية، بينما تكون في حالات الركود جاهزة للمغادرة بحثاً عن الأرباح المرتفعة، وقد تكون هجرة الرساميل هي السبب في الركود في الدول النامية.

٢ - ٣ - آثار الانكماش:

ذكرنا بأن أي واقعة مالية تؤدي مهما كان حجمها إلى آثار اقتصادية سواء كانت إيجابية أو سلبية، وعلى كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، فالانكماش هو كما ذكرنا مجموعة وقائع مالية متشابكة مع بعضها، ومع تطورها تزداد علاقتها المالية مع بعضها البعض، أي سوف يظهر للانكماش مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية كما يلي:

٢ - ٣ - ١ - الآثار الاقتصادية للانكماش:

يؤدي الانكماش لظهور مجموعة من الآثار الاقتصادية أهمها:

٢ - ٣ - ١ - ١ - إعادة توزيع الثروة:

يؤدي الانكماش لإعادة توزيع الثروة بين الطبقات والشرائح الاجتماعية بعكس التضخم، فالتضخم يؤدي لمساعدة المنتجين والمستثمرين الجدد ويساعد المدين. بينما يؤدي الانكماش:

أ - ربحية المصارف وخسارة المدينين: لأن المقترضين الذين حصلوا على القروض بأسعار متدنية أي كان قيمة العملة متدنية سوف يسددون قيمة القرض والفوائد عندما ترتفع قيمة العملة، فإذا قام المصرف بتسليف ٢ مليار ليرة سورية بمعدل تضخم ٢٠% وانتقل الاقتصاد إلى الركود وأصبح معدل ارتفاع قيمة العملة ١٠% هذا يعني أن ربحية المصرف الحقيقية هي:

$$٢ \text{ مليار} \times ٢٠\% = ٤٠٠ \text{ مليون.}$$

$$٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ + ٤٠٠٠٠٠٠٠٠ = ٢٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠ \text{ ليرة.}$$

$$\text{التسديد} ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ \times ١٠\% = ٢٠٠ \text{ مليون.}$$

$$\text{الربحية الحقيقية} ٤٠٠ \text{ مليون} + ٢٠٠ \text{ مليون} = ٦٠٠ \text{ مليون.}$$

$$\text{نسبة الربحية} ٦٠٠ \text{ مليون} \div ٢ \text{ مليار} = ٣٠\%$$

تربح المصارف ٣٠% إذا كانت قد أقرضت بظروف التضخم وسوف تستردها

في ظروف الركود.

ب — خسارة المدين وربحية الدائن: إذا استلّف الأفراد من بعضهم أو إذا قاموا بعمليات البيع الآجل هذا يعني أنهم سيسددون ما استلفوه بأسعار مرتفعة بأسعار متدنية، فالبيع سيكون بأرباح متدنية أو خسارة وتجميع قيمة الدين يتطلب وقتاً طويلاً مما يؤدي في أكثر الأحيان لإفلاس المدينين وهم نقطة الأساس لانطلاقة العمل وتطوره، فيلاحظ في أوقات الركود غياب أو خروج الكبار من السوق (محلات التجزئة — نصف الجملة — الحرفيين — المهن الصغيرة — الأفراد...).

بينما في حالات التضخم يربح الكبار الذين استغلوا ويخسر الدائنين الذين سلفوا لأن التسديد سيكون بالنقود المنخفضة.

٢ — ٣ — ١ — ٢ — ارتفاع قيمة النقود:

استناداً للنظرية الكمية في النقود، فإن زيادة كميات النقود تؤدي لانخفاض قيمتها، بينما في المقابل إذا نقصت كميات النقود سوف ترتفع قيمتها، أي أن العلاقة عكسية، ففي التضخم تنخفض قيمة النقود، بينما في الركود سوف ترتفع قيمة النقود لذلك نلاحظ في أوقات الركود ما يلي:

- ١ — تفضيل الأفراد للسيولة نظراً لارتفاع قيمة العملة.
- ٢ — بيع الأفراد للأصول الثابتة بأسعار متدنية رغم اشتروها بأسعار مرتفعة لكن الأمل يبقى بارتفاع قيمة الأصول السائلة وقد يتم الحصول على عروض أفضل عند الشراء.

٢ — ٣ — ١ — ٣ — انخفاض حجم الإنتاج:

يؤدي الانكماش لبداية تراجع حجم الإنتاج وذلك استناداً لحجم الفجوة الانكماشية، فإذا كان حجم الفجوة الانكماشية يشكل ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي، هذا يعني تراجع الطلب وبدء مرحلة التخفيض، فإذا استمرت الفجوة للعام القادم سوف تبدأ فعلياً عملية تخفيض حجم الإنتاج والعمل بأقل من الطاقة الإنتاجية ٧٠ — ٧٥% فكلما تعمق الركود كلما انخفض حجم التخفيض بالناتج إلى أن يصل إلى

٥٠% وعندها يدخل الاقتصاد مرحلة الكساد، أما إذا بقي حجم التخفيض في الناتج عند ٢٥ — ٣٠% يكون الاقتصاد في مرحلة الركود، لكن زيادة التخفيض سوف تدخل الاقتصاد مرحلة الكساد وهي مرحلة خطيرة.

إن تخفيض حجم الناتج كما ذكرنا سوف يؤدي:

١ — تعطل جزء من المواد الأولية اللازمة للصناعة سواء كانت من مصدر زراعي أو صناعي، وهذا ما يؤدي لتراجع حجم الإنتاج الزراعي وتراجع حجم الإنتاج الصناعي معاً أي بازدياد كميات التراجع.

٢ — تعطل الآلات والعمل بطاقة إنتاجية تصل إلى ٧٠ — ٧٥% وعند هذه المرحلة ربما ترتفع التكلفة لبعض الصناعات فيؤثر ذلك على ربحيتها وربما توقفها بشكل مفاجئ عن الإنتاج.

٣ — تعطل العمال وذلك بتخفيض حوالي ٢٥ — ٣٠% من حجم قوة العمل.

٤ — تعطل الأموال اللازمة للاستثمار، فيصبح البحث عن فرص عمل مربحة أكثر من حالة التضخم التي تكون فيها جميع أو أكثر الفرص رابحة.

إن هذه الآثار سوف تؤثر من جديد على عناصر الإنتاج عبر سلسلة تأثيرات تؤدي في النهاية لتعميق الركود.

٢ — ٣ — ١ — ٤ — هجرة الرساميل الوطنية:

إن ظهور الفجوة الانكماشية سوف يدفع المنظمين للبدء بتخفيض الإنتاج لكي يتناسب مع حجم الطلب الجديد، لكن الاستثمار بوجود فجوة انكماشية سنوية بمقدار متزايد سوف يعمق الركود وسوف يحصل التخفيض كما ذكرنا ليصل إلى ٢٥ — ٣٠% في الإنتاج. فإذا توقف انخفاض الإنتاج عند هذا المستوى، فإن المنتجين يحاولون مع الدولة محاربة الركود، وسوف نواجه حالتين:

أ — توقف حجم الانخفاض في الإنتاج عند ٢٥ — ٣٠% لكن طول الفترة وعدم قيام الدولة بالمعالجة سوف يدفع المنتجين للبحث عن فرص عمل خارج البلاد تكون أفضل من الوضع الداخلي لذلك تحصل هجرة الرساميل الوطنية لكنها بمعدلات متدنية ٥ — ١٠% من المستثمرين سوف يغادروا البلاد.

ب — تعمق الركود إلى الكساد ويكون التخفيض بين ٤٠ — ٥٠% من الإنتاج وهنا سوف تزداد نسبة الأموال المهاجرة لتصل إلى ٢٠ — ٢٥% من المستثمرين وسوف يتعرض الاقتصاد الوطني لأزمة حقيقية.

إن هجرة الرساميل الوطنية سواء كانت بحدود متدنية أو كانت مرتفعة سوف يؤدي ذلك لتعميق أزمة الركود وصعوبة الحلول أو استحالتها، ويصبح المجتمع بحاجة لحلول جذرية في كافة القرارات الاقتصادية سواء كانت تتعلق بالأزمة بشكل مباشر أو بالآثار الناجمة عنها. وهذا ما حصل لتركيا في فترة الستينيات من القرن الماضي، وكذلك الأرجنتين والبرازيل والمكسيك عام ١٩٨٢ على أثر أزمة المديونية.

٢ — ٣ — ٢ — الآثار الاجتماعية للركود:

يؤثر الركود على القطاعات الاجتماعية وعلى الطبقات والشرائح الاجتماعية بمقدار النسبة التي يؤثر فيها على الدخل وعلى إعادة توزيع الثروة، ومن ثم سوف يظهر للركود الآثار الاجتماعية التالية:

٢ — ٣ — ٢ — هجرة الأدمغة:

هي مصطلح علمي حديث ظهر بعد الحرب العالمية الثانية عندما احتاجت الدول الصناعية المتقدمة لكفاءات نتيجة الدمار الذي لحق بالأصول المادية من جهة وموت الخبرات والكفاءات من جهة ثانية، لذلك شجعت هذه الدول الكفاءات القادمة من الدول النامية أو أنها كانت تغري الطلبة الدارسين لديها للبقاء في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ويتم توظيفهم في أماكن علمية للاستفادة من قدراتهم العقلية التي يتمتعون بها.

أما في الدول النامية ونظراً لانخفاض الأجور فقد ظهرت هذه الحادثة الاجتماعية وأدت لنزوح الآلاف من الكوادر العلمية منذ عام ١٩٥٠ وحتى الوقت الحاضر، وكان السبب المباشر لهذه الهجرة هو انخفاض حجم الأجور أو أحياناً توحيد الأجور بين الكفاءات بغض النظر عن إنتاجيتهم وحرصهم على تطوير العمل.

وأخيراً: فإن الركود يؤدي لظهور البطالة وبما أن الدولة لا تدفع إعانات للعاطلين عن العمل في الدول النامية، لذلك تبحث هذه الأعداد الكبيرة عن فرص العمل في دول أخرى مجاورة وخاصة في الدول الغنية (دول الخليج العربي — ليبيا — أو في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ... وغيرها).

إن خروج هذه الكفاءات سوف يؤثر سلباً على قطاعات الإنتاج المادي، أي سوف يتوقف التطور والاختراع وتطوير الأنظمة والقوانين وإجراءات العمل وغيرها. لقد حصل هذا الأثر في العديد من الدول النامية مثل سورية ومصر والعراق حيث غادرت كوادرها للخارج بفضل الركود لديها وأثرت هذه الهجرة سلباً على قطاعات الإنتاج المادي والفكري لديها.

٢ — ٣ — ٢ — أثر الركود على الأجور والدخول:

بما أن الإنتاج سوف ينخفض لذلك سوف تتراجع عوائد الإنتاج بمقدار مساهمة كل عنصر في العملية الإنتاجية، لكننا إذا أجرينا مفاضلة بين حالة التضخم وحالة الركود نلاحظ ما يلي:

أ — في حالة التضخم تزداد أرباح المنظمين والمصارف وأصحاب الأراضي والعقارات بزيادة الإيجارات، أما في الركود فسوف تتراجع الأرباح والفوائد والعمولات والإيجارات بمقدار الانخفاض الحاصل في تخفيض الإنتاج أي ما بين ٢٥ — ٣٠% سوف تتراجع الدخول.

ب — أما الأجور وهي ثمن قوة العمل فإنها تختلف بين الركود والتضخم أي في التضخم تتراجع القيمة الحقيقية للأجر رغم تشغيل جميع العمال، لكنها في الركود سوف ترتفع القيمة الحقيقية للأجر وسوف يكسب العمال الذين يعملون.

ج — أما العمال العاطلون عن العمل أو الذين تعطلوا فإنهم لن يحصلوا على الدخل وسوف تكون حالتهم سيئة إذا لم يحصلوا على الإعانات.

إن الركود سوف يؤدي لخسارة المنظمين والملاكين وأصحاب الفعاليات الاقتصادية في حين ترتفع القيمة الحقيقية للأجر ومن ثم يستفيد العمال الذين يعملون أو الذين استمروا في العمل.

٢ - ٣ - ٢ - ٣ — ظهور البطالة:

تظل البطالة من أهم القضايا الاجتماعية التي تعكر صفو الحياة، فالعاطل عن العمل هو أكثر عرضة للمشاكل واتباع المنحرفين، لذلك تسعى الحكومات لإيجاد فرص العمل للمتعطلين وذلك لتخفيف الانحرافات، لقد أثبتت الدراسات الاجتماعية بأن أكثر المشاكل الاجتماعية تظهر لدى المتعطلين عن العمل.

استناداً لذلك يمكن تعريف البطالة:

«بأنها التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، برغم القدرة والرغبة

في العمل والإنتاج»^(١).

وتقاس البطالة بنسبة المتعطلين إلى القادرين على العمل وليس لعدد السكان.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}}$$

ولسنا هنا بصدد شرح أنواع البطالة وآثارها ولكننا سنبحث في أثر الركود على البطالة.

إن تخفيض الإنتاج بنسبة ٢٥ — ٣٠% سوف يؤدي لزيادة أعداد العاطلين عن العمل بنسبة ٢٥ — ٣٠% وبالمقارنة بين العاطلين والمشتغلين يمكن أن تصل النسبة إلى ٥٠% وهي نسبة مقبولة وغير سلبية، أما إذا تجاوزت نسبة البطالة ٥٠% أي وصلت إلى ١٠% في الدول المتقدمة فإن ذلك سوف يعمق الركود ويحصل الكساد الذي يعدُّ كارثة في الاقتصاد.

أما الدول النامية فإنها تعمل في الظروف الطبيعية بوجود نسبة بطالة ١٠% وعندما يحصل الركود سوف ترتفع النسبة إلى ٢٠% وهي مقبولة لكنها تصل في بعض الأحيان إلى ٣٠% — ٤٠% عندها تصبح كارثة اقتصادية اجتماعية وتحتاج للمعالجة قبل أن يصعب السيطرة عليها.

(١) خالد واصف الوزني — أحمد حسين الرفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر عمان ٢٠٠٢ ص ٢٦٥.

فالركود يؤدي بذاته وجوهره للبطالة وهذا يؤثر على الوضع الاجتماعي للعاطلين عن العمل فتظهر المشاكل الاجتماعية والجرائم والمخدرات... وغيرها، أي أن الآثار السلبية للبطالة تؤثر بشكل مباشر على تركيبة المجتمع وعلى كافة طبقاته وشرائحه، وأهم نتيجة لها تغير وتبدل العادات الحسنة وظهور عادات رذيلة غير محببة سواء في صفوف العاطلين عن العمل أو في صفوف العمال أو الطبقات الاجتماعية المستقرة.

٢ - ٤ - وسائل معالجة الركود:

كما استخدمت الدولة بعض السياسات لمعالجة التضخم، فإنها تستطيع استخدام السياسات المعاكسة لمعالجة الركود نظراً لأن الركود ظاهرة اقتصادية معاكسة لظاهرة التضخم. وإذا عدنا لمعالجة التضخم نرى بأن الدولة استخدمت سياسة تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب كسياسة مالية وزيادة سعر الفائدة وسحب جزء من السيولة الوطنية كسياسة نقدية.

فما هي وسائل معالجة الانكماش، وما معنى المعالجة لهذه الظاهرة؟

معنى المعالجة: أن تقوم الدولة باستخدام مجموعة من السياسات المالية والنقدية لاحتواء هذه الظاهرة، لأنها إذا تعمقت كما ذكرنا تصبح كساداً والكساد سوف يؤدي لآثار أكثر سوءاً على الاقتصاد الوطني من الركود، ومن جهة ثانية فإن عدم المعالجة للركود كظاهرة مستقرة سوف يؤدي لهجرة الرساميل والعمالة الماهرة مما يؤثر على كفاءة وقدرة الحكومة على المعالجة لاحقاً، فالمعالجة تصبح توجهاً إلزامياً للدولة، وإلا ازدادت الآثار السيئة لهذه الظاهرة.

أما وسائل المعالجة فهي:

٢ - ٤ - ١ - زيادة حجم الإنفاق العام:

إن انخفاض حجم الإنفاق الكلي في الاقتصاد يؤدي لتراجع حجم الطلب الكلي، وهذا الأمر يؤدي لتراجع الأسعار كما ذكرنا، وكلما انخفض حجم الطلب كلما تراجعت الأسعار وتعمق الركود، ولكي تعالج الدولة هذا الاتجاه في الطلب ينبغي عليها زيادة حجم الإنفاق العام لأنه يشكل جزءاً هاماً من الطلب الكلي، ويفضل في حالة

الركود أن تبدأ الحكومة لأن التشاؤم يكون قد حل بالمستثمرين وهم يبحثون عن مصادر مربحة داخلياً وخارجياً وخاصة في الخارج، فإذا باشرت الدولة ورفعت حجم الإنفاق الحكومي بمقدار ٥٠٪ ويجب أن تكون الزيادة في الإنفاق العام موجهة للإنفاق الجاري وليس الاستثماري لأن العرض أكبر من الطلب فتشجيع الطلب الاستهلاكي بقيام الحكومة بشراء السلع والخدمات من القطاع الخاص سوف يبعث الأمل من جديد أي سيقوم المنظمون بشراء المواد الأولية وتشغيل العمال لمواجهة الزيادة الحاصلة في الطلب وهكذا عبر سلسلة من الإنفاقات يمكن أن يتحرك الطلب الكلي في الفترة القصيرة ويمكن للاقتصاد أن يبدأ بالخروج من حالة الركود^(١).

إضافة إلى ذلك يجب على الحكومة الاستمرار بزيادة الإنفاق الحكومي لمدة ثلاث سنوات لكي تشجع القطاع الخاص على زيادة إنفاقه فيزداد الطلب الكلي وتكون الفرصة مناسبة للاقتصاد لكي يخرج من الركود.

ويشترط لتحقيق هذه الآلية أن يكون الاقتصاد في مرحلة الركود وليس الكساد ويشترط أيضاً وجود قوى إنتاجية معطلة وجاهزة للإقلاع، فإذا كانت الرساميل هاجرت فإن الإنفاق الحكومي لن يعطي آثاره الإيجابية بهذه السرعة، أي أن الركود كما ذكرنا يدفع المستثمرين للخروج إلى دول أخرى فإذا خرجت هذه الاستثمارات فإن الاقتصاد لا يستطيع العودة إلى التوازن بهذه السرعة أي يجب على الحكومة عندها زيادة حجم الإنفاق الاستثماري والجاري ولمدة أكثر من ثلاث سنوات لكي تبدأ الحياة الاقتصادية بالتفاؤل من جديد لأن هذا الأمر يدفع المستثمرين للعودة وإقامة استثمارات تؤدي لزيادة العرض وزيادة الطلب معاً.

٢ - ٤ - ٢ - تخفيض الضرائب:

تؤثر الضرائب بشكل سلبي على الدخل والاستثمار لأنها تقتطع جزءاً هاماً من دخول الأفراد والشركات وخاصة المستثمرين الذين كانوا سيوجهون هذه المبالغ للاستثمار، لذلك يقال: إن زيادة الضرائب سوف تخفض الادخار والاستثمار معاً وهي أداة أو سياسة لمعالجة التضخم كما مر معنا.

(١) المؤلف: الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٨ ص ٢٦٢.

ففي حالة الركود ينبغي على الدولة تخفيض الضرائب، فإذا كان حجم التخفيض ٥% هذا يعني أن هذه المبالغ سوف تتوجه للإنفاق لأن الدخل في حالة تراجع، فإذا خفضت الدولة الضرائب بمقدار ٥% وكان حجم الضرائب ٥٠٠ مليون مثلاً هذا يعني أن ٢٥ مليون سوف تتجه إلى الإنفاق أي سوف يزداد الإنفاق الكلي بهذا المقدار وهذا ما سيؤدي لزيادة في الطلب، فإذا كانت الدولة قد استخدمت زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب معاً هذا يدعم زيادة الطلب زيادة كبيرة، أي كما قال كينز: هذا ضخمة قوية لتحفيز الطلب، فالطلب المنخفض أو المتراجع بحاجة إلى ضخمة قوية، بل عدة ضخعات تحقنها الدولة لهذا الاقتصاد الأمر الذي يمكن أن يؤدي لزيادة الطلب ومن ثم تحفيز العرض للزيادة فينتقل الاقتصاد من حالة الركود والتشاؤم إلى حالة أفضل إلى التشغيل.

فالإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب سياسات مالية تؤدي إذا ما استخدمت معاً لتحفيز الطلب وإخراج الاقتصاد من حالة الركود.

٢ - ٤ - ٣ - تخفيض سعر الفائدة:

إن سعر الفائدة هو أحد أهم الأدوات النقدية التي تستخدمها السياسة النقدية لزيادة أو تخفيض حجم القروض في الاقتصاد الوطني، أي هو مؤشر على رغبة وتوجه الدولة إما باتجاه التضخم (الرواج) أو باتجاه الركود.

ففي حالة الركود ينبغي على الحكومة تخفيض سعر الفائدة بمعدل نقطة إلى ثلاث نقاط. أي من ١٠% إلى ٧% وهذا الإجراء سوف يشجع المستثمرين والأفراد والمستهلكين على الاقتراض بهدف الاستهلاك والاستثمار.

— بالنسبة للأفراد تشكل زيادة حجم القروض المصرفية زيادة في استهلاكهم أو شراء سلع وحاجات كانوا غير قادرين على شرائها، أي سوف يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة.

— بالنسبة للمستثمرين سوف يشكل تخفيض سعر الفائدة ميزتين:

أ — تخفيض التكلفة لأن الفائدة تدخل في تكلفة المستثمر وبالمقابل سوف تزداد الأرباح بمقدار انخفاض التكلفة، أي تشكل حافزاً قوياً للاقتراض والتوسع أو تشغيل المنشآت المعطلة.

ب — يشكل هذا الإجراء حافزاً على التوسع من جهة، بل وإقامة منشآت جديدة وقد نجح هذا الإجراء في سورية عام ٢٠٠٣ عندما خفضت السلطات النقدية سعر الفائدة من ١٠% إلى ٨% الأمر الذي أدى لإقامة منشآت جديدة وازداد الاقتراض بهدف الاستثمار من ٢٠% من الناتج إلى ٢٩% من الناتج أي ازداد الاقتراض بمقدود ٩% من حجم الناتج^(١)، الأمر الذي ساهم في إخراج الاقتصاد السوري من الركود في تلك الفترة.

إن تخفيض سعر الفائدة يعد مؤشراً على توجه السلطات النقدية والحكومة بشكل عام باتجاه معالجة أزمة الركود وتشجيع الاستثمار بكافة أشكاله الإنتاجية والخدمية.

٢ — ٤ — ٤ — زيادة الإصدار النقدي:

قد يكون الركود نتج عن انخفاض حجم السيولة في الاقتصاد، أي كون حجم النقد للناتج قد تراجع من ٥٠% مثلاً إلى ٣٠%، وفي هذه الحالة لا يوجد لدى المصارف سيولة لكي تقوم بتسليفها، وبالطبع تكون السيولة قد تجمعت في المصرف المركزي ونحن هنا بصدد حالتين:

أ — أن تكون السيولة قد تجمعت في المصرف المركزي، وهنا يتوجب على السلطات النقدية استخدام سياسة السوق المفتوحة بشراء الأوراق المالية مقابل نشر السيولة، وحتى تنجح هذه السياسة يمكن للمصرف المركزي رفع أسعار الأصول المالية لكي يفضل الأفراد بيعها للمصرف المركزي، ومن خلال هذا الإجراء يستطيع المصرف المركزي نشر السيولة ورفع قدرة المصارف على زيادة قروضها للمواطنين، الأمر الذي يساهم في زيادة حجم السيولة لدى الأفراد فتشجع زيادة الطلب.

(١) المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٤.

ب — أن تكون السيولة بطبيعتها منخفضة مقارنة بالنتائج، أي أن حجم السيولة يصل حالياً إلى الناتج بحدود ٤٠ — ٥٠% في الدول المتقدمة وحوالي ٧٠ — ٨٠% في الدول النامية فإذا كان حجم السيولة لا يصل إلى هذه المستويات في الدول المتقدمة أو الدول النامية هذا يعني نقصاً واضحاً في كمية النقد إلى الناتج، وهنا يتوجب على السلطات النقدية زيادة حجم الإصدار النقدي، إما عن طريق تسليف المصارف التجارية وهي تقوم بدورها بتسليف الأفراد والشركات، أو أن تقوم بتمويل عجز الموازنة وتقوم الدولة بزيادة إنفاقها العام. وفي الحالتين سوف تزداد السيولة في الاقتصاد ويساعد ذلك على الخروج من حالة الركود التي يعاني منها الاقتصاد.

الفصل الثالث الركود التضخمي

مقدمة:

الركود التضخمي ظاهرة حديثة العهد ظهرت في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، أي بعد استكمال إعمار أوروبا التي دمرت في فترة الحرب العالمية الثانية.

في هذه الفترة ظهر الركود وتراقف بموجة ارتفاع الأسعار، لكن هذه الظاهرة توضحت معالمها بعد عام ١٩٧١ أي بعد انفصال الدولار عن الذهب في ١٥/٨/١٩٧١، ثم تبع هذه الخطوة تخفيض قيمة الدولار بحدود ٨,٥% عام ١٩٧٢ ثم خفض بحدود ١٠% عام ١٩٧٣ الأمر الذي أدى لتعويم عملات جميع دول العالم^(١).

لقد أدى تخفيض الدولار لتعويم العملات والمضاربة في أسعار الصرف وقامت الشركات الاحتكارية برفع أسعار بعض المنتجات مثل النفط — الذهب — المعادن (الحديد — النحاس — الألمنيوم ...).

فالمشهد الاقتصادي الذي ظهر في أعوام السبعينيات تمثل في استمرار موجة الركود وتزايدت أسعار بعض المواد الأساسية فحصل التضخم من جهة واستمر الركود من جهة أخرى.

إن التضارب بين السياسات المالية والنقدية من جهة، والتضارب بين هذه السياسات والاستثمار والاستهلاك وتوزيع الإنتاج والدخل العالمي من جهة أخرى قد أدى لظهور مشكلة الركود التضخمي في اقتصاديات الدول المتقدمة واستمرت هذه الظاهرة فترة طويلة من الزمن من عام ١٩٧١ وحتى ١٩٨٧ أزمة الاثنين الأسود في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى لزوال التضخم وظهور الركود بمفرده.

(١) ناظم محمد الشمري: النقود والمصارف والنظرية النقدية، مرجع سابق ص ٤١٢.

فما هو تعريف الركود التضخمي، وما هي الآثار الناجمة عنه؟

٣ - ١ - مفهوم الركود التضخمي:

بما أن الركود التضخمي ظاهرة حديثة العهد وكان أول ظهور لها في الدول المتقدمة، فإن تعريفها وشرح خصائصها ما زال موضع جدل رغم وجود العديد من التعاريف، ورغم وجود تحليل جديد للمدارس الاقتصادية تشرح فيه وجهة نظرها بالركود التضخمي.

ولأسباب تدريسية وأكاديمية فنحن مضطرون هنا لشرح هذه الظاهرة وتبسيطها للطلبة والدارسين والمهتمين في الاقتصاد أملاً في تطويرها لاحقاً والوصول إلى مفاهيم مبسطة أكثر من ذلك.

يرى الدكتور ناظم الشمري في الركود التضخمي:

«أنه إجراء اقتصادي لمكافحة التضخم يؤدي لانخفاض الإنتاج وزيادة حجم البطالة، وبالمقابل إن تحريك الإنتاج ومحاولة خلق الرواج الاقتصادي يترتب عليها المزيد من الارتفاعات في الأسعار، فهو ارتفاع في الأسعار والبطالة معاً»^(١).

إن هذا التوضيح لظاهرة الركود التضخمي يبين بأن معالجة التضخم تؤدي لزيادة البطالة وبالعكس معالجة الركود تؤدي لارتفاع الأسعار، أي لم نلاحظ وجود السبب أو الجوهر الحقيقي لهذه الظاهرة.

أما المفكر العربي رمزي زكي فإنه يرى في الركود التضخمي نتيجة جمع أفكار النقديين مع أفكار الكينزيين ما يلي:

أ - ملخص أفكار المدرسة الكينزية في الركود التضخمي:

مع تزايد الدخل القومي يزداد الميل للادخار وينقص الميل للاستهلاك وفي الوقت نفسه ينخفض معدل الكفاية الحدية لرأس المال ومن ثم يتراجع الميل الحدي للاستثمار فيظهر عدم التوازن بين الادخار والاستثمار وتظهر مشكلة البطالة والركود في الاقتصاد الوطني وللتخلص من هذه النتيجة نادى كينز:

(١) ناظم الشمري: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٤٠٩.

بضرورة التدخل للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب وتخفيض سعر الفائدة ونادى بعكس ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل^(١).

استناداً لهذا التوضيح فإن الكينزية الحديثة ترى في الركود التضخمي:

«ظاهرة نقدية حديثة تظهر عندما يزداد الدخل القومي فيزداد الادخار ويتراجع الاستهلاك وتنخفض أرباح المستثمرين وتظهر البطالة وتستمر الدولة بالاقتراض وتمويل العجز دون التأثير في حجم الطلب الكلي فترتفع الأسعار وتزداد معدلات البطالة معاً».

ب — أما ملخص أفكار المدرسة النقدية فإنها ترى في الركود التضخمي:

«ظاهرة نقدية حديثة تنشأ عندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فيظهر التناقض بين عرض النقود والطلب عليها، فتقوم الدولة بدلاً من حل هذا التناقض بزيادة عرض النقد فيظهر التضخم إلى جانب البطالة في الاقتصاد القومي».

أما الاقتصادي الأمريكي روبرت لوكاس المتخصص في الاقتصاد القياسي، فقد قام بإعداد نماذج قياسية للاقتصاد الأمريكي لعدة سنوات وتبين له أن النماذج التي أعدها الاقتصاديون في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين كانت غير دقيقة تأخذ جوانب محددة، ومن خلال نموذجه تبين ما يلي:

«تؤثر النقود في الأجل القصير على الإنتاج والتوظيف»^(٢).

ويكون بذلك قد عارض فريدمان الذي يعتبر السبب الحقيقي للتضخم ليس بالاختلال بين عرض النقود والطلب عليها، وإنما الاختلال في دالة الطلب نفسها والتي تشمل كما يرى فريدمان على متغيرات عديدة منها (سعر الفائدة — ومستوى الدخل — ومستوى الثروة في صيغة أصول ثابتة).

فالطلب على النقود كما يرى فريدمان هو:

(١) رمزي زكي: التضخم المستورد، دار المستقبل العربي القاهرة ١٩٨٦ ص ٨٦.

(٢) جورج نايهانز: النظرية الاقتصادية، مرجع سابق ص ٧٣٨.

$$Md = F(U, P, Y, i, P')$$

حيث: Md الطلب على النقد.

U منفعة الأرصدة النقدية.

P مستوى الأسعار.

Y مستوى الدخل الحقيقي.

i سعر الفائدة.

P' التغير في الأسعار.

ويمكن إهمال المنفعة لأنها قد تتصف بالاستقرار، وأيضاً إهمال التغير في الأسعار إذا لم يكن التضخم مرتفعاً فتبقى العوامل الأساسية^(١):

$$Md = F(P, Y, i)$$

ولسنا هنا بصدد دراسة مفردات الطلب على النقود لدى فريدمان، بل هذه فكرة عن تصور فريدمان بأن عرض النقود لا يؤدي لارتفاع الأسعار، بل التغيرات في مفردات الطلب هي التي تؤثر على مستوى الأسعار. استناداً لما تقدم ولضرورة تبسيط المفاهيم والإجراءات فإنني أرى تعريف الركود التضخمي كما يلي:

«هو اتحاد مشكلتين اقتصاديتين متناقضتين التضخم والركود (البطالة) نتجتا عن عجز الموارد العامة للدولة والاعتماد على القروض العامة في تمويل الإنفاق العام بهدف تحقيق الرفاهية والسماح للمصارف بزيادة حجم الاقتراض لمستوى الناتج المحلي الإجمالي مما يزيد من إمكانية زيادة الطلب الكلي في مواجهة العرض الكلي الأمر الذي يؤدي لارتفاع الأسعار وحدوث البطالة معاً».

أو في نفس الإطار وتسهيل الشرح أرى في التضخم والبطالة ما يلي:

«زيادة في الطلب الكلي نتجت عن طريق تمويل الإنفاق العام بالقروض العامة لتحقيق مستوى متطور من الرفاهية، وعن طريق السماح للمصارف بخلق النقود الخطية لمستويات تعادل مستوى الناتج وبالمقابل عدم إمكانية العرض في إطار التطور التقني

(١) سامي خليل، الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، كلية التجارة، جامعة الكويت، ١٩٩٤، ص ١٣٨٢.

عن مواجهة الطلب أو اللحاق بالطلب الأمر الذي يؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات البطالة معاً وانخفاضهما معاً».

أو أنني أرى المفهوم الحديث للركود التضخمي كما يلي:

«هو خلل هيكل جديد في الاقتصاديات المتقدمة ينتج عن زيادة حجم التجارة والخدمات مقارنة مع الزراعة والصناعة (الاقتصاد الحقيقي) الأمر الذي دفع الحكومات لتمويل إنفاقها العام عن طريق القروض العامة مما أدى لزيادة الطلب ومن ثم ارتفاع الأسعار، ومن جهة ثانية زيادة البطالة نتيجة تراجع الوزن النسبي للاقتصاد الحقيقي»

استناداً لهذا التعريف يمكن تحديد خصائص الركود التضخمي بما يلي:

- ١ — زيادة في الطلب الكلي: إن زيادة الطلب الكلي تنتج عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي مما يؤدي لزيادة حجم الإنفاق الكلي، لكن ظاهرة الركود التضخمي تؤدي لزيادة الطلب وهذه المرة تظهر الزيادة في الإنفاق الكلي من:
 - أ — زيادة حجم القروض العامة لتمويل خدمات الرفاهية لأن الإنفاق العام في أوروبا ازداد ولم يتراجع وهو في زيادة مستمرة بهدف تمويل الضمان الصحي والرفاهية وغيرها.
 - ب — زيادة حجم القروض المصرفية الاستثمارية والاستهلاكية الأمر الذي يؤدي لزيادة الطلب بشكل مستمر.
- ٢ — عدم قدرة العرض على مواجهة الطلب إما بسبب وصول الاقتصاديات المتقدمة إلى حالة التشغيل الكامل وإما بسبب التطور التقني وظهور أجيال متطورة من الآلات التي لا تحتاج للمزيد من العمالة.
- ٣ — زيادة المستوى العام للأسعار متأثرة بمستوى الطلب المتزايد وتزايد وسائل الدفع من قروض مصرفية وأجور مرتفعة وإنفاق عام متزايد وغيرها.
- ٤ — ازدياد معدلات البطالة بسبب التطور التقني ووصول الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل.

٥ — اتحاد المشكلتين معاً (الركود والتضخم) بحيث أن المعالجة أصبحت تؤدي للنتائج التالية:

أ — في حالة معالجة التضخم تقوم الدولة بتخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة الضرائب ورفع سعر الفائدة لتخفيض القروض وعرض النقد مما يؤدي لتراجع معدل التضخم من ١٠% مثلاً إلى ٨% لكن البطالة التي وصلت إلى ٨% لا تتراجع إلى الصفر بل تتراجع إلى ٦% مثلاً أي يتراجع التضخم نقطتين والبطالة نقطتين أيضاً.

ب — في حال معالجة الركود أي استخدام سياسة توسعية بزيادة حجم الإنفاق العام وزيادة حجم القروض عن طريق تخفيض سعر الفائدة، وتخفيض الضرائب لزيادة حجم الإنفاق الكلي في الاقتصاد نلاحظ زيادة التضخم من ٤% إلى ٦% وزيادة البطالة من ٤% إلى ٦%.

وعرفت هذه الزيادات بالزيادات الحلزونية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خلال الفترة من عام ١٩٦١ — ١٩٨٠.

٣ — ٢ — خصائص إضافية للركود التضخمي:

تكلمنا عن خصائص الركود التضخمي بشكل تخصصي، لكن هذه الخصائص غير كافية لشرح هذه الظاهرة الحديثة، واستناداً لذلك يجب إدخال العناصر التي تؤثر في هذه الظاهرة وهي:

١ — دور العنصر السياسي في دعم الطلب الكلي: إن انتخابات الرئاسة أو الانتخابات النيابية في أوروبا تدفع السياسيين لتحديد أهداف اقتصادية اجتماعية جاذبة للناخبين، فعلى سبيل المثال يضع حزب المعارضة هدفاً بزيادة الإنفاق العام لتحسين مستوى المعيشة وحل مشكلة البطالة.

وعند وصوله للسلطة لا يستطيع تخفيض الإنفاق حسب الوضع الاقتصادي، بل يزيد الإنفاق حتى لو أدى ذلك لزيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة المستوى العام للأسعار.

٢ — دور الاحتكارات في رفع أسعار المواد الأولية كالنفط والمعادن حتى في أوقات الركود الاقتصادي، لقد أدى ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ من ٣,٠١ دولاراً للبرميل إلى ٥,١١ دولاراً ثم في عام ١٩٧٤ إلى ١١,٥ دولاراً أي بمعدل ٤٠٠%^(١). وازدادت أسعار الحديد والنحاس والألمنيوم وارتفعت تكاليف النقل نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

إن هذا الارتفاع في الأسعار لم يكن سببه العرض والطلب على هذه المواد الأولية، بل رغبة الاحتكارات بتحقيق أرباح مرتفعة تفوق صلاحية السياسيين الأوروبيين وحائزة على رضا السياسيين الأمريكيين، كانت في زمن الركود وكانت السبب في رفع أسعار العديد من السلع رغم استمرار الركود واستمرار معدلات البطالة المرتفعة.

إن هذه الأسباب السياسية ساهمت بشكل مباشر في زيادة اتحاد التضخم مع الركود لتشكلاً معاً ظاهرة عسيرة الحل، أربكت الاقتصاديين في ابتكار الحلول.

٣ — ٣ — منحى فيليبس «البطالة والتضخم»:

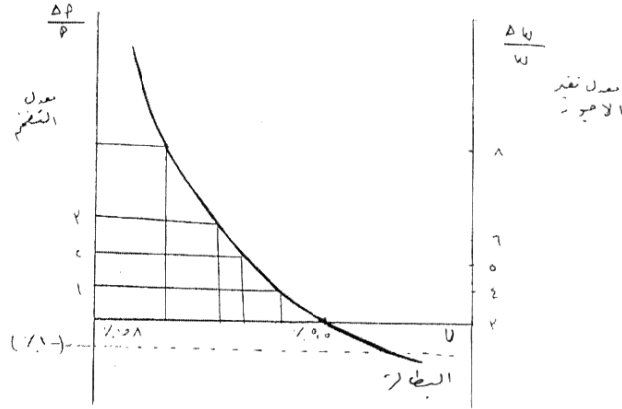
ركز الاقتصادي الانكليزي أ.و. فيليبس A.W.Philips في دراسة مهمة نشرها عام ١٩٥٨/ تحت عنوان "العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة ١٨٦١ — ١٩٥٧" على وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين عن العمل ومعدل التغير في الأجور، وتوصل إلى نتيجة هامة مفادها "عندما ترتفع معدلات البطالة تنخفض الأجور النقدية وعندما تنخفض معدلات البطالة ترتفع الأجور النقدية"^(٢).

وقد قام كل من ريتشارد ليسي R.Libsey عام ١٩٦٠/ وكل من سامولسون Paul.A.Samuelson وروبرت سولو R.M Solow بتطوير هذه

(١) ولیم انفاهل: قرن من الحروب، ترجمة زكريا اسماعيل، منشورات وزارة الثقافة دمشق ٢٠٠٧، ص ٢٢١ — ٢٣٨.

(٢) رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦ — الكويت، تشرين الأول ١٩٧، ص ٣٩٩.

الفكرة والتوصل إلى العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، وسرعان ما أصبحت هذه العلاقة تعرف بـ «منحنى فيليبس Philips Curve» كما في الشكل رقم (١).



الشكل رقم (١)

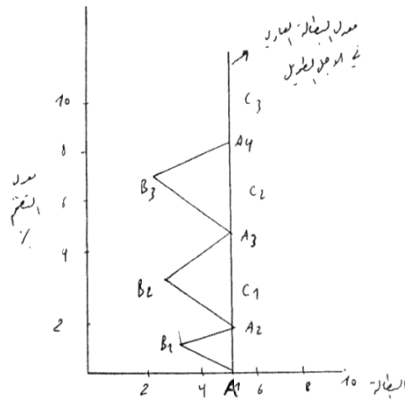
يظهر في الشكل رقم (١) البطالة على المحور الأفقي، وعلى المحور الرأسي الأيسر معدل التضخم السنوي وعلى المحور الرأسي الأيمن معدل الزيادة السنوية في الأجور النقدية، ويبدو واضحاً بأن المحور الرأسي الأيمن يزيد بمقدار ٣% سنوياً وهو مقدار ثابت عن الجانب الأيسر مما يعني أن التضخم ينخفض بمقدار ٣% عن الزيادة في الأجور وعليه فإن معدل التضخم = معدل زيادة الأجور - معدل نمو إنتاجية العمل. فلو أن الأجور ازدادت بمعدل ٦% في السنة وكانت إنتاجية عنصر العمل تنمو بمعدل ٣% فإن الأسعار سوف ترتفع ٣% في السنة، أما إذا كان معدل الزيادة في الأجور مساوياً لمعدل نمو الإنتاجية يكون معدل نمو التضخم مساوياً للصفر، ويلاحظ من خلال الشكل رقم (١) أنه إذا كان معدل البطالة يساوي ٥,٥% من قوة العمل وكانت الأجور تزيد بنسبة ٣% في السنة وكانت الإنتاجية تزيد بمقدار ٣% فإن معدل التضخم الذي سيسود هو صفر ومن الممكن خفض معدل البطالة إلى أقل من ٥,٥% مقابل السماح بزيادة التضخم، مما يعني أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم، فإذا قرر صانعو القرار الاقتصادي تخفيض البطالة ٢% فإن معدل التضخم سيرتفع إلى ٣% وستكون الزيادة في الأجور ٦% وكان الاقتصاد القومي في هذه

الحالة قد بدل أو قايض تخفيض معدلات البطالة 3,5% مقابل الموافقة على تضخم 3%.

وقد لاقى منحى فيليبس قبولاً واسعاً من قبل الكينزية وجميع الاقتصاديين، لكنه لوحظ في فترة الستينات والسبعينات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تزايد معدلات الأسعار وتزايد معدلات البطالة وأصبحت المسألة أكثر تعقيداً وظهرت حالة الارتفاع اللولي للتضخم.

٣ - ٤ - الارتفاع اللولي لمعدل التضخم والبطالة:

إن العمل السياسي في ظل الديمقراطية يتمتع بحساسية عالية نظراً لحاجة السياسي لاتخاذ قرارات ترضي الناخبين حتى لو كانت تخالف الموضوعية المطلوبة في الاقتصاد القومي، فاستخدام السياسة التوسعية يؤدي إلى زيادة التضخم واستخدام السياسة الانكماشية يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، لذلك حاولت السياسة الاقتصادية إيجاد التوافق بين محاربة البطالة ومحاربة التضخم، وانتهت القرارات لظهور الارتفاع اللولي للتضخم والبطالة^(١). كما هو في الشكل رقم (٢).

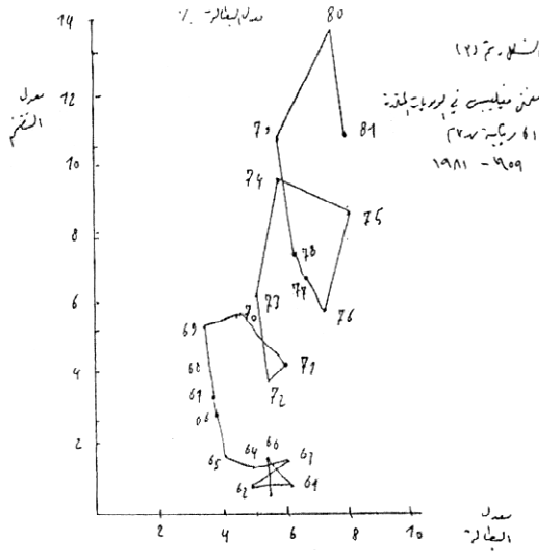


الشكل رقم (٢)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (٢) بأن استخدام سياسة توسعية سوف يؤدي لزيادة التضخم وتخفيض البطالة حيث ينتقل من وضع A_1 إلى وضع B_1 وعندما تميل

(١) جيمس جوارثيني — ريجارد استروب: الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر الرياض ١٩٨٠ و ٤٦١ — ٤٦٣.

السياسة الاقتصادية إلى الانكماش نلاحظ بانتقال الاقتصاد إلى الوضع A_3 فتزداد البطالة ويزداد معها التضخم لكن بمعدلات أقل ثم تظهر اتجاهات جديدة تطالب بالتوسع فينتقل الاقتصاد من الوضع A_3 إلى الوضع B_3 وهكذا من خلال السياسات الانكماشية والتوسعية يتصاعد معدل التضخم والبطالة معاً، وذلك على شكل زيادة حلزونية وقد ظهرت هذه الحالة في الولايات المتحدة وفرنسا خلال الفترة من ١٩٥٩ — ١٩٨١ وكما تبدو في الشكل البياني رقم (٣).



الشكل رقم (٣) يوضح تطور البطالة والتضخم في الولايات المتحدة الأمريكية.

يلاحظ في الولايات المتحدة استناداً للسياسة التوسعية أو المقيدة التي أدت إلى ظهور اللولب الحلزوني المتصاعد الذي انتهى بمعدل بطالة ٨% ومعدل تضخم ١١% عام ١٩٨١/ وقد استمرت الحالة في الولايات المتحدة وفي أوروبا حتى عام ١٩٩١/ إلا أنه في الفترة الأخيرة منذ عام ١٩٩٥/ وحتى ١٩٩٨/ قد تراجع معدل التضخم وارتفع بالمقابل معدل البطالة حتى وصل إلى ٦ — ٨% في بعض الدول الأوروبية،

وذلك بسبب تعويضات البطالة ومعدل الرفاهية وقانون الحد الأدنى للأجور والضمان الاجتماعي^(١).

٣ - ٥ - تفسير البطالة لدى المدرسة الكينزية:

جاءت أفكار المدرسة الكينزية كرد فعل على ما حدث في الواقع العملي من أزمات وخاصة الكساد الكبير عام /١٩٢٩/، والذي وقفت عنده المدرسة النيوكلاسيكية عاجزة عن إيجاد تفسير لما يحدث، وعندها جاءت أفكار اللورد كينز لترد على النيوكلاسيكية وتعتبر أن الانخفاض في الأجور بمائل الانخفاض في سعر الفائدة ويؤديان بدورهما إلى زيادة معدلات البطالة.

يتميز كينز بين (الميل للادخار - الميل للاستهلاك" وبين الميل للاستثمار، فكل الميلىن عنده يخضعان لعوامل مختلفة وبهذا الإطار يرى كينز بأن توازن الدخل القومي يتحقق حينما يتعادل الادخار مع الاستثمار، أما إذا حدث اختلاف بين حجم ما يدخره المجتمع وحجم ما يستثمره، فإن توازن الدخل لا بد أن يختل فإما أن يحدث التضخم أو الجمود حسب الحالة وتتضح الآثار من خلال الحالتين التاليتين:

أ - زيادة حجم الادخار على الاستثمار:

إذا زاد حجم الادخار على الاستثمار، فإن ذلك يعني أن الطلب الكلي الفعال ينخفض عن العرض الكلي وسيؤدي ذلك لزيادة المخزون السلعي وانخفاض الأرباح الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وتزايد معدلات البطالة ولما كانت هناك علاقة دالية (علاقة ارتباط Functional بين مستوى الدخل القومي ومستوى الادخار القومي، فإن انخفاض الدخل سيؤدي خلال الفترة الجارية إلى تخفيض الادخار وبالتالي الوصول إلى وضع توازني جديد أقل من التوازن في بداية الفترة وتكون الحالة انكماش وزيادة في مستويات البطالة.

ب - زيادة حجم الاستثمار على الادخار:

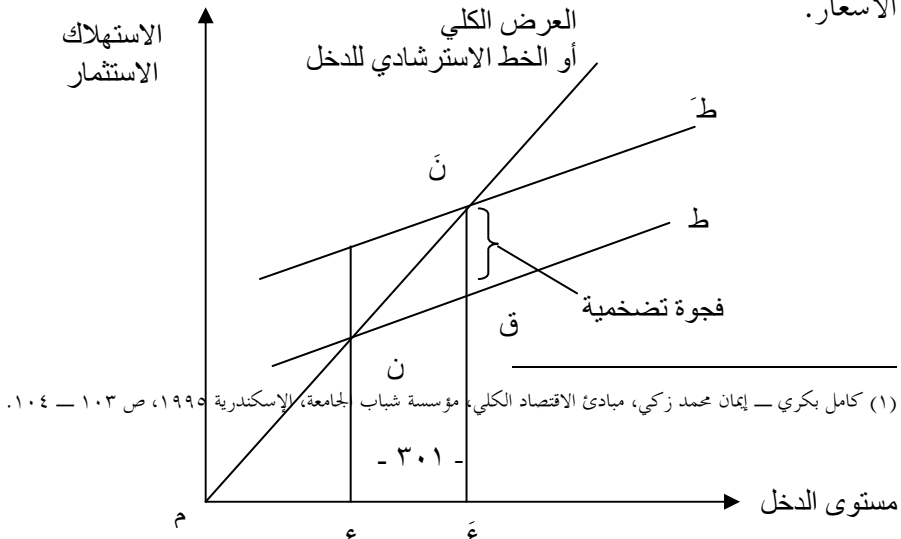
(١) باري سيجل: النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض ١٩٨٧، ص ٦١٥.

إن هذه الحالة تعني أن الطلب الفعال سوف يكون أكبر من العرض الكلي وفي هذه الحالة ينقض المخزون السلعي وتزايد المبيعات وترتفع الأسعار والأرباح فإذا كانت هناك طاقات إنتاجية معطلة فسوف يزداد الطلب عليها ويزداد الإنتاج وترتفع الدخول الأمر الذي يؤدي لزيادة مستويات التشغيل لعناصر الإنتاج وينخفض مستوى البطالة في صفوف العمال.

لكن هذه الحالة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم عندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل^(١).

ولتحديد حجم الفجوة التضخمية نلاحظ في الشكل البياني رقم (٤) بأن نقطة التوازن (ن) هي نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي الفعال مع الخط الاسترشادي (العرض الكلي) والتي يقابلها مستوى من الدخل مقداره (م د) وهذه الحالة تزيد التشغيل، لكن بلوغ الإنتاج أعلى مراحله لذلك تزداد الأسعار (تضخم) ولا يزداد التشغيل أي تزداد البطالة وهذه حالة خاصة بالدول المتقدمة.

فإذا خفضت الدولة سعر الفائدة هذا يعني زيادة الطلب على الاستثمار وسوف ينتقل منحنى الطلب الكلي من ط ليتقاطع مع العرض الكلي في النقطة (ن)، وسوف يحصل التنافس بين المستثمرين فيزداد الطلب وترتفع الأسعار وتحصل فجوة تضخمية مقدارها (ن ق) ويزداد الدخل من م ء إلى م ء وهذه الفجوة ناجمة عن زيادة الطلب على عوامل الإنتاج ونظراً لأن الاقتصاد قد وصل إلى حالة التشغيل الكامل لذلك ترتفع الأسعار.



الشكل رقم (٤)

٣ - ٦ - المدرسة النقدية والبطالة:

نشأت المدرسة النقدية في الخمسينات من هذا القرن وهي تحمل أفكار المدرسة النيوكلاسيكية وكان أبرز مؤسسي هذه المدرسة ميلتون فريدمان Milton friedman وكارل برونر K.brunner وأز ملتزر A Melzer وفيليب كاجان F.kagan ود. ليدر D. Laidler وغيرهم، وقد تركت أفكار النقيدين حول دور النقد في الاقتصاد مما يعني بذلك المدرسة الكينزية بل على العكس تركت انتقاداتهم على ما ذهب إليه المدرسة الكينزية من اقتراحات وتوصيات بشأن السياسة التوسعية التي أدت وتؤدي بشكل مستمر إلى إحداث التشغيل الكامل وظهور التضخم والبطالة في الاقتصاديات الرأسمالية فكيف فسر النقيديون ظاهرة البطالة في الرأسمالية المعاصرة؟.

يرجع النقيديون سبب الأزمات إلى التقلبات التي تحدث في الرصيد النقدي والتي تؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل والنتاج والتوظيف وقد ميز النقيديون بين حالتين:

أ - الحالة الأولى:

استخدام سياسة توسعية: إذا قام المصرف المركزي باتباع سياسة نقدية توسعية فسوف ينزل إلى السوق مشترياً للأسهم والسندات "وفقاً لهذه الحالة، سوف ترتفع أسعار الأوراق المالية ويعيد المستثمرون تركيبة المحفظة المالية، وبما أن عرض الأسهم والسندات قد انخفض وارتفعت أسعارها لذلك يفكر الأفراد حسب وجهة نظر ميلتون فريدمان وأنا شفارتز بشراء الأراضي والمباني وزيادة الاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار أي إذا لاحظ المستثمرون زيادة في الطلب فإنهم سيوظفون استثمارات

جديدة تؤدي إلى زيادة الإنتاج الحقيقي وتخفيض مستوى البطالة، وإذا ما استمرت هذه السياسة فإن الأسعار سترتفع في الأجل الطويل ولن يكون بمقدور الاقتصاد تخفيض حجم البطالة^(١).

ب — الحالة الثانية:

استخدام سياسة انكماشية إذا قام المصرف المركزي ببيع السندات والأسهم فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض المعروض النقدي وهذا ما يؤدي لانخفاض حجم الطلب الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الاستهلاك وهكذا تدريجياً يعمد المنتجون إلى تخفيض الإنتاج وتسريح العمال وزيادة عدد العاطلين عن العمل. وهكذا يرى فريدمان والنقديون بأن البطالة والتضخم لا يحدثان معاً فالتضخم ظاهرة نقدية مستقلة عن ظاهرة ارتفاع الأجور وضغط نقابات العمال، أما البطالة فترجع لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي يشل من كفاءة الأسعار في سوق العمل، وإلى الإعانات التي تقدمها الدولة والضمان الصحي والمزايا الأخرى للعمال لذلك لا يبحثون عن العمل أو قد ينتظرون الأعمال ذات الأجور المرتفعة ويرفضون الأعمال ذات الأجور المتدنية طالما أنهم يحصلون على الإعانات والضمان الصحي.

— أما أسباب البطالة لدى النقديين فهي:

- ١ — بطالة اختيارية عندما لا يبحث العامل عن مصادر العمل.
- ٢ — البحث عن الأعمال ذات الأجور المرتفعة.
- ٣ — إن الحصول على الإعانات وعلى الضمان الصحي سوف يخفض البحث عن العمل وتظهر البطالة.

(١) رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص ٣٧٩ — ٣٩٠.

٤ — هناك من يترك العمل ويلتحق ببرنامج تدريبي للحصول على مؤهل يمكنه من الحصول على مكان عمل أفضل.

٥ — التفرغ للأعمال المنزلية وتربية الأطفال (الشؤون الاجتماعية لدى النساء).
لهذه الأسباب تظهر البطالة في النظام الرأسمالي وهي ظاهرة طبيعية طالما أنها لا تتجاوز ٥% ويمكن للمجتمع بفضل السياسات النقدية تخفيض أو زيادة النسبة لكن ذلك لا يرتبط بمعدل التضخم حسب وجهة نظر النقديين.

٣ — ٧ — الكينزية والنقدية والحلول:

انطلقت الكينزية والنقدية من فرضيات ثابتة وانتهت إلى أن السياسة التوسعية في زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى التضخم ونقص البطالة مع فارق بسيط في الوصول إلى هذه الحالة وإن السياسة الانكماشية تؤدي إلى تخفيض الأسعار وزيادة معدلات البطالة رغم أن كل منهما ركز على عدم الربط بين التضخم والبطالة لكن الظاهرة نشأت وتطورت منذ عام /١٩٦٠/ وما زالت حتى الوقت الحاضر.

أما الانتقادات التي وجهها النقديون للمدرسة الكينزية فهي:

١ — إن تعاطف دور الدولة في الحياة الاقتصادية قد أدى للانحراف عن مفهوم النظام الرأسمالي وظهور دولة شمولية مناهضة للحرية الفردية^(١).

٢ — إن تطبيق الأفكار الكينزية قد أدى لزيادة الإنفاق العام دون أن يرافق ذلك زيادة في الموارد الحكومية مما أدى لزيادة عجز الموازنة وقد أدت معالجة العجز لظهور

الأمور التالية:

- أ — زيادة الضرائب على الدخل والثروة مما أضعف الحافز على الاستثمار.
- ب — زيادة الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي مما أدى إلى زيادة عرض النقود.
- ج — زيادة اقتراض الحكومات عبر السندات الحكومية مما أدى لتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام وعدم التخصيص الأمثل للموارد.

(١) رمزي زكي: التضخم المستورد، مرجع سابق، ص ٣٧٩ ، ٣٩٠.

- ٣ — الالتزام بالتوظيف الكامل أدى لظهور إعانات للبطالة وبرامج الضمان الصحي الاجتماعي مما أدى لعدم ظهور العرض والطلب في سوق العمل.
- ٤ — إن تزايد دور الدولة قد أثر على حركة الأسعار والأجور وقيد القطاع الخاص في الحركة والانتقال وهو أمر يتناقض مع الحرية الفردية.
- ٥ — الاعتماد على السياسة المالية وإهمال دور السياسة النقدية في الاقتصاد مما أدى لانفجار مشكلة التضخم.
- ويقترح النقديون للقضاء على ظاهرة التضخم والبطالة ما يلي:
- ١ — يعتبر النقديون التضخم ظاهرة نقدية يجب التوجه للقضاء عليها بشكل رئيسي وذلك عن طريق السياسة النقدية باستخدام سعر الفائدة الحر الذي لا يتحدد من قبل الدولة وإنما استناداً للعرض والطلب على النقد وذلك بهدف ضبط معدلات نمو النقود.
- ٢ — أن تقييد الطلب على النقود سوف يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وإذا ما استمرت هذه الظاهرة فإن الطلب لا يستطيع الوفاء بالأسعار والأجور وبالتالي ستتخفف الأسعار والأجور في الاقتصاد القومي ويجب على الاقتصاد تحمل هذا الثمن الأليم.
- ٣ — بما أن عجز الموازنة يعتبر من أهم مصادر نمو عرض النقود لذلك على الدولة التوقف عن السياسة المالية والتوقف عن التوظيف وعن تقديم مساعدات و ضمان صحي واجتماعي وإلغاء الدعم السلعي ومساعدة الفقراء المحتاجين والقبول بالواقع الجديد على أنه من مفرزات النظام الرأسمالي.
- ٤ — يجب على الدولة التخلي عن فكرة التوظيف الكامل والسماح بنسبة بطالة بمحدود ٥% وهي نسبة طبيعية في النظام الرأسمالي استناداً لقوى السوق (العرض والطلب) والهدف من ذلك تخفيض أجور العمال وحرية الاختيار بين العمال في سوق العمل.

٥ — العودة إلى الليبرالية الاقتصادية ومنع الدولة من التدخل وإقامة القطاع العام وتخفيض الضرائب وتشجيع المستثمرين على زيادة الاستثمار بهدف بعث الروح التنافسية من جديد في النظام الرأسمالي.

إن هذه الحلول المقترحة من قبل المدرسة النقدية لا تأخذ بعين الاعتبار الوضع العسكري والتسليح ولا تنظر للمشاكل الاجتماعية الناشئة عن البطالة وعن زوال الروابط الاجتماعية وغيرها ولذلك جاءت أفكارها اقتصادية بحتة بل تناولت المكاسب والمزايا العمالية وطالبت بإلغائها وذلك بهدف العودة إلى الحرية الفردية التي انتهت عام ١٨٧٠/م.

٣ — ٨ — الآثار الاقتصادية والاجتماعية للركود التضخمي:

يؤدي الركود التضخمي لآثار اقتصادية واجتماعية سيئة في الاقتصاد الوطني، فالبطالة تؤدي لفقدان الدخل التي كان يحصل عليها العمال وتدفعهم لتغيير سلوكهم الاقتصادي والاجتماعي، والتضخم يؤدي لتزايد ثروات الأغنياء على حساب الفقراء، فكيف يمكن السيطرة على أسباب هذه الظاهرة والتخفيف من آثارها. يرى النقديون أن بطالة ٥% هي نتيجة طبيعية للاقتصاد الرأسمالي، ولا يجوز أن تتدخل الدولة لتخفيض هذه النسبة فتؤثر على المبادئ والقوانين الرأسمالية وتبعد الاقتصاد عن أهدافه.

إن هذه الأفكار الهجومية من النقديين على الدولة وتدخلها في الاقتصاد، لم يمنعهم من السماح لها باستخدام القوة العسكرية في سبيل حماية المصالح الاحتكارية والشركات عابرة القارات.

لسنا هنا بصدد مناقشة أفكار النقديين والكينزيين، بل نناقش الآثار الاقتصادية والاجتماعية للركود التضخمي وهي:

- ١ — يؤدي التضخم لانتشار (مجتمع الاستهلاك) ويحصل الاضطراب في الحسابات الاقتصادية لأن زيادة السيولة سوف تزيد الشراء والاستهلاك، لكن ذلك يؤدي لانتقال الاقتصاد من حالة التوازن إلى حالة جديدة غير مستقرة^(١).
- ٢ — تركّز الثروة بأيدي فئة قليلة، فالثروات والأموال والأرباح والسلطة تركّزت لدى (المصارف وشركات النفط والمضاربين في الأسواق المالية)، بينما تراجع أهمية الصناعة والزراعة وأصبحت نشاطات غير مرغوبة لجني الثروات، بينما قطاع المال والمصارف والنفط أصبحا مصدر الثروة، لقد أدى هذا الأمر لتشوّه الاقتصاد الوطني.
- ٣ — ظهور أزمات دورية متلاحقة: أزمة الاثنين الأسود عام ١٩٨٧، أزمة جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧، وأزمة عام ٢٠٠٨، وجميعها كانت في المركز المالي الأساسي للرأسمالية، وهي نتيجة للمضاربات وجني الأرباح بغض النظر عن توجهات الإنتاج وإقامة التوازن في الاقتصاد وإعادة توزيع الدخل القومي بشكل عادل. فالأزمات أثرت وتؤثر على الاقتصاديات الرأسمالية وتؤدي لزيادة الثراء لدى الأغنياء وزيادة تركّز الأموال بأيدي فئة قليلة وفي مراكز محددة (لندن — نيويورك — طوكيو — فرانكفورت...).
- ٤ — انتشار ظاهرة العولمة وذلك بغية تعميم النمط الإنتاجي والاستهلاكي الأمريكي وتصدير الأزمات المالية وزيادة جني الأرباح لمركز نيويورك على حساب المراكز المالية الأخرى في العالم، فالعولمة كانت لم تنتشر لولا وجود اختلالات داخل الاقتصاد الأمريكي والأوروبي وهي مشكلات عسيرة الحل يمكن حلها عن طريق نشر الأفكار والآراء والحلول للمشاكل الاقتصادية العالمية بتوحيد نمط الإنتاج والاستهلاك في العالم.

(١) ميشيل روكار: التضخم في الصميم، ترجمة أنطون حمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٠، ص ١٣٥.

- ٥ — تزايد معدلات الجريمة نتيجة تدني الإعانة التي يحصل عليها العاطل عن العمل مقارنة مع الموظف أو العامل على رأس عمله فقد ساعدت هذه الفروقات الاجتماعية لانضمام العاطلين عن العمل إلى مجموعات إرهابية تمارس أعمال السرقة والسلب ومخالفة القانون بأشكال متعددة فقد وصلت معدلات الجريمة في أمريكا إلى ٢% من عدد السكان وهي من أعلى النسب في العالم.
- ٦ — انتشار المخدرات وكثيراً ما يلجأ العاطلون عن العمل إلى الإدمان هرباً من الواقع السيئ الذي يعيشون فيه فيبدأ بالتعاطي حتى يصل إلى الإدمان وتؤدي هذه العملية إلى إخراج المتعاطي من دائرة العمل والإنتاج ليصبح عالة على المجتمع^(١).
- ٧ — تفكك الأسرة: تعتبر ظاهرة تفكك الأسرة من الآثار الاجتماعية للتطور الحضاري وتشغيل المرأة لكن زيادة معدلات البطالة سوف تزيد من التفكك نظراً لعدم قدرة المتزوجين على متابعة حياتهم العادية ولذلك تنشأ ظاهرة ضياع الأولاد الأمر الذي يدفع الدولة لإقامة مجمعات الأيتام وحضانة الأولاد الذين لا يعيلهم الأب أو الأم وقد أصبحت هذه الظاهرة واسعة الانتشار في المجتمعات الأوروبية وفي أمريكا.
- ٨ — تزايد الفروق الاجتماعية بين الطبقات، فقد حاولت أوروبا من خلال نظام الضمان الاجتماعي وإعانات البطالة تخفيف حدة الفوارق بين الطبقات لكن زيادة معدلات البطالة تساهم من جديد في خلق طبقة فقيرة تعيش حد الكفاف وطبقة أخرى تعيش مستويات عالية ومتطورة من الحياة الاجتماعية فكلما تزايدت حدة الفوارق الطبقيّة كلما انخفض مستوى التماسك الاجتماعي وانعدمت الروح الوطنية، سيما وأن أوروبا عاشت عصر القوميات حتى الحرب العالمية الثانية وكانت مجتمعات متماسكة محبة للأوطان ساهمت في نهضة أوروبا خلال القرنين الماضيين.

(١) مصطفى سوييف: المخدرات والمجتمع نظرة متكاملة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٠٥، الكويت ١٩٩٦، ص ١٨٠ — ١٨٥.

أما في الظروف الراهنة فقد انتشرت الأنانية وحب الذات، وفسدت العلاقات الاجتماعية والتعاون نتيجة هذه الفوارق الطبقيّة.

إن هذه الآثار الاقتصادية والاجتماعية للركود التضخمي أثرت على العلاقات الاقتصادية داخل المجتمعات المتقدمة وأثرت على العلاقات الاجتماعية كما لاحظنا، لذلك بدأت نقابات العمال تطالب بزيادة الضمان الاجتماعي للفقراء والعاطلين عن العمل والأطفال. وتلاقت هذه المطالبات مع فهم وجشع الرأسمالية الأمريكية لذلك ظهرت توجهات جديدة لشن الحروب الاستعمارية مجدداً لجلب الثروات لأوروبا وأمريكا فكان عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٠ أعوام الحروب والسيطرة على العالم وثروات العالم لخدمة مصالح رأس المال ومساعدة العمال والعاطلين عن العمل، وهذه التوجهات لم تحم الاقتصاد الأمريكي من الأزمة بل وحصلت الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ التي زادت الآثار السلبية على العمال وذوي الدخل المحدود ليس في أوروبا وأمريكا، بل وفي جميع دول العالم.

الباب الخامس

نظام النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية

الفصل الأول

صندوق النقد الدولي

تمهيد:

قام نظام النقد الدولي خلال القرن التاسع عشر على الذهب وكانت قاعدة الذهب الدولية قادرة على حل كافة المشاكل والصعوبات الاقتصادية داخل أي نظام اقتصادي، إضافة لذلك استطاعت قاعدة الذهب حل كافة المشاكل النقدية الدولية فيما بين الدول وخاصة مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار، لأن آلية الذهب استطاعت حل هذه المشاكل، أي كان نظام الذهب أفضل الأنظمة النقدية التي عرفتها البشرية، نظراً لقدرته على تجاوز المشاكل والصعوبات النقدية، لذلك استمرت قاعدة الذهب فترة طويلة من الزمن دون صعوبات.

أما في فترة الحرب العالمية الأولى وما تلاها حتى الحرب العالمية الثانية فقد ظهرت الاضطرابات النقدية، واحتلال أسعار الصرف وظهرت الكتل النقدية، وظهرت الاضطرابات في التجارة الدولية إلى المستوى الذي أثر في الإنتاج الصناعي والزراعي، وأدت الفوضى النقدية لظهور أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩،

إن هذه الاضطرابات النقدية لم تكن المشكلة الوحيدة في اقتصاديات الدول الأوروبية بل ظهرت الاضطرابات السياسية والقومية فظهرت النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا وازدادت حمى الأحلاف في أوروبا لدرجة انفجار حرب عالمية جديدة ثانية عام ١٩٣٩.

لقد دفعت هذه الأحداث السياسية والاقتصادية للتفكير في حل هذه الأزمات وانتهى الأمر بإقامة نظام نقدي دولي عام ١٩٤٤ في بروتون ووز وإقامة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير عام ١٩٤٥.

فما هو نظام النقد الدولي؟ وما هي مؤسساته التي تم إنشاؤها؟

١ - ١ - مفهوم نظام النقد الدولي:

تعددت تعريفات نظام النقد الدولي ولم يظهر التباين فيما بينها لأن جميع الاقتصاديين يتفقون على مفهوم هذا النظام وجوهره، فقد يضيف البعض ميزة ويخفض البعض الآخر ميزة أخرى، ومن ثم يمكن تعريف نظام النقد الدولي على أنه:

«مجموعة من القواعد والإجراءات المتفق عليها دولياً، من أجل تحديد العلاقات النقدية بين الدول، وكيفية تحديد قيمة العملات النقدية، أي سعر صرف كل منها، بالإضافة إلى تحديد أنواع النقود التي تقبل بين الدول كوسيط للتبادل الدولي، ومقياساً لقيم السلع والخدمات المتبادلة بين الدول، والتي تستخدم في نفس الوقت مستودعاً للقيم والاحتياجات الدولية، كذلك مدى توفر السيولة النقدية اللازمة للدفع وتسوية الالتزامات الدولية»^(١).

إن هذا التعريف يشرح ويوضح بشكل مفصل أسس ومبادئ النظام النقدي، فهو يركز على العملات وقيامها بدور دولي، لكنه يهمل الاستقرار النقدي ودور نظام النقد في تفعيل التجارة الدولية.

أما التعريف الثاني لنظام النقد الدولي فهو:

«مجموعة الترتيبات والقواعد والآليات والتنظيمات التي وضعت بعد الحرب العالمية الثانية التي تتعلق بتنظيم العلاقات النقدية بين دول العالم على نحو يدعم فاعلية التجارة الدولية ويحقق الاستقرار النقدي والنمو في تلك العلاقات بما يتلائم مع طبيعة النشاط الاقتصادي الدولي ودرجة نمو معاملاته»^(٢).

يتضمن هذا التعريف أسس ومبادئ النظام ودوره في الاستقرار النقدي ودعم وتطوير التجارة الدولية ونمو المعاملات المالية الدولية، وإنني لا أرى أي ضرورة لتطوير هذا التعريف أو إضافة شيء إليه واستناداً لذلك تكون خصائص نظام النقد الدولي كما يلي:

(١) عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل: النقود والبنوك، مرجع سابق.

(٢) عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ٣٤٣.

- ١ — مجموعة من التشريعات والأسس والقواعد التي حددتها الدول بخصوص التعامل النقدي، وأي نظام يقوم على الأسس التي تنظم آلية العمل وتعمل الدول بها للوصول إلى الأهداف المنشودة.
- ٢ — تنظيم العلاقات النقدية فيما بين الدول وتتضمن هذه العلاقات:
 - تسوية الموضوعات والتزامات كل بلد (حقوقه — واجباته) عبر اتفاقيات نقدية تكون في إطار هذا النظام.
 - العملات التي يتم الدفع بها واستخدامها لدفع قيمة الاستيراد والتصدير وجميع المعاملات التجارية والخدمية.
- ٣ — يدعم نظام النقد الدولي تطوير التجارة الدولية ومساعدة الدول على تسوية مدفوعاتها وتنظيم الديون المترتبة على كل عملية استيراد أو تصدير وما شابه ذلك.
- ٤ — تهدف هذه التنظيمات والإجراءات إلى تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاستقرار العالمي.
- ٥ — يساهم هذا النظام في نمو وتطور التجارة والإنتاج في الاقتصاد العالمي.

إن هذه الخصائص توضح دور وأهمية نظام النقد الدولي في تطوير الإنتاج والتجارة ودوره الأساسي في تحقيق الاستقرار النقدي الذي ينعكس إيجاباً على التجارة الدولية.

لقد كانت هذه الإجراءات ضرورية في نهاية الحرب العالمية الثانية، لأن التعامل التجاري كان يتعرض لاضطرابات في شكل المدفوعات، لذلك كان هذا النظام في زمنه عاملاً مساعداً على نمو وتطوير التجارة.

أما أركان هذا النظام فهما:

 - ١ — صندوق النقد الدولي.
 - ٢ — البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وسوف نشرح بشكل مفصل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

١ - ٢ - العلاقات النقدية الدولية في فترة ما بين الحربين:

كانت جميع الدول تسير على قاعدة الذهب منذ عام ١٨٧٠ وكانت هذه القاعدة توفر الاستقرار للاقتصاد العالمي، وكانت أفكار المدرسة الكلاسيكية تشجع العمل الفردي والحرية الفردية في العمل والإنتاج والاستيراد والتصدير، لذلك تلاقت أفكار الكلاسيك مع قوة الذهب في تحقيق الاستقرار ومنع حدوث الأزمات والإدارة التلقائية للنقد.

❖ عام ١٩١٤ وبالتحديد عشية الحرب العالمية الأولى أوقفت جميع الدول التعامل بالنقود الذهبية وفرضت التعامل بالنقود الورقية وذلك بهدف تمويل النفقات الحربية. بما تمتلكه كل دولة من الذهب، وكان الإصدار النقدي الورقي يستند إلى التغطية ١٠٠% كل ليرة ورقية يمكن تبديلها بالليرة الذهبية، وكانت التغطية في الدولة العثمانية ٢٠٠% أي كان نظامها النقدي من أقوى الأنظمة النقدية آنذاك رغم التخلف الذي كانت تعاني منه السلطنة كما يدعي أعداؤها.

❖ بعد أن وضعت الحرب أوزارها عام ١٩١٨ وتحقق النصر للحلفاء وذلك بفضل تدخل الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩١٧ وإقراض بريطانيا قروضاً وصلت إلى ٤,٧ مليار دولار^(١)، وكان الدين الداخلي البريطاني قد وصل إلى ٧,٤ مليار جنيه أما التضخم فقد وصل عام ١٩١٩ إلى ٣٠٠%، وكما يقول المحللون كان الفضل في النصر البريطاني للقروض التي قدمتها مجموعة (J.P.Morgan) مجموعة جي بي مورجان، وهي مجموعة مصرفية أمريكية.

❖ أمام هذه الديون الداخلية والخارجية الكبيرة والخسائر التي تعرضت لها بريطانيا وغيرها كان من الصعب، بل من المستحيل العودة لنظام قاعدة الذهب بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

❖ ظهرت عدة دعوات للعودة إلى النظام الذهبي في أوروبا من قبل الأفراد والشركات والمفكرين، لكن إفلاس الخزائن كان يقف عائقاً في وجه هذه الدعوات، كما أن

(١) ولیم انغداهل: قرن من الحروب، ترجمة محمد زكريا اسماعيل، مرجع سابق ص ١٠٥.

انتقال المركز المالي العالمي من بريطانيا المثقلة بالديون إلى نيويورك وتجمع احتياطات الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية كان قد وقف عائقاً في وجه هذه العودة، لأن جي بي مورغان التي أقرضت بريطانيا وبعض الدول الأوربية كانت السبب في تحقيق الانتصار.

❖ فرضت معاهدة فرساي عام ١٩١٩ على ألمانيا دفع تعويضات للحلفاء المتضررين وقد قدرت لجنة التعويضات التي اجتمعت في أيار ١٩٢١ قيمة التعويضات بما يعادل ١٣٢ مليار مارك ذهبي وكانت تفوق طاقة الاقتصاد الألماني كما قال كينز بحدود ثلاثة أضعاف، فإلى جانب خسارة الاقتصاد الألماني للأسطول البحري والنهري والقاطرات وجزءاً من أراضيها جاءت هذه التعويضات لتزيد الخسارة مما أدى لحدوث تضخم وصل إلى ٧٤٧٨٧٪ وكان كل دولار يساوي ٤٢٠٠ مليار مارك وهو أضخم تضخم في التاريخ حيث انهار الاقتصاد الألماني وخسر السكان مدخراتهم وأصبح القسم الأكبر من السكان فقراء^(١).

❖ مؤتمر جنوة عام ١٩٢٢ يقرر نوعان من الأنظمة النقدية:

١ — اتباع قاعدة السبائل الذهبية بدلاً من قاعدة المسكوكات نظراً لعدم قدرة الدول العودة إلى هذا النظام.

٢ — اتباع قاعدة الصرف بالذهب وذلك للدول النامية.

فقد تبنت انكلترا قاعدة السبائل الذهبية عام ١٩٢٥ وفرنسا عام ١٩٢٨ والولايات المتحدة عام ١٩٣٤^(٢).

وكانت هذه القاعدة تطبيق وهمي للرباط الذهبي، أي ترتبط العملات الورقية بالذهب من خلال هذه السبيكة والتي لا يستطيع المواطنون شراؤها لأنها مرتفعة القيمة تصل في أمريكا إلى ٧٥٧٥ دولاراً.

❖ ١٩٢٣ عين هيلمان شاخت محافظاً للمصرف المركزي الألماني وكان حليفاً لمحافظة البنك المركزي البريطاني فورمان مونتاجو واتفق الاثنان على دفع جزء من

(١) وليم انغدهل، قرن من الحروب، مرجع سابق ص١٣٧.

(٢) هيل الجنابي، رمزي أرسلان: النقود والمصارف، ص٤٧.

التعويضات لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عن خمس سنوات أي حوالي ١٠ مليار دولار ذهبي لكنها اقترضت بالمقابل من جي بي مورجان حوالي ١٨,٦ مليار دولار^(١)، وكانت أكبر صفقة نقدية في فترة ما بين الحربين أدت للاقتراض والتسديد وإثناك الاقتصاد الألماني.

❖ ١٩٢٨ جرى اتفاق الخط الأحمر (AS - IS) الذي سمح للولايات المتحدة بالدخول لسوق النفط والسيطرة على نفط الشرق الأوسط حيث بقيت لبريطانيا شركتان ولأمريكا خمس شركات سميت جميعها الشقيقات السبع.

❖ وجرى خلال هذه الفترة تقسيم نفط العراق بين أمريكا وبريطانيا وفرنسا لمدة ٧٥ عاماً والنفط الكويتي قسم بين شركتين (بريطانية وأمريكية).

❖ ١٩٢٩ حصل الكساد الكبير في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حيث انهارت بورصة وول ستريت على أثر رفع سعر الفائدة في الولايات المتحدة واستمر الكساد حتى عام ١٩٣٣ في كافة أرجاء العالم.

❖ سادت خلال هذه الفترة اتفاقات نقدية ثنائية لتسوية المدفوعات ونشأت كتل نقدية — مثل كتلة الاسترليني بريطانية ومستعمراتها — كتلة الدولار — كتلة الفرنك الفرنسي — كتلة المارك — كتلة الروبل وذلك بهدف تسديد قيمة المدفوعات فيما بين الدول وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير.

❖ ساعدت بريطانيا وأمريكا وصول هتلر للسلطة في ألمانيا وكان آنذاك رئيساً للحزب الاشتراكي الوطني وذلك في ١٩٣٣/١/٣٠ وذلك بهدف وقف المد الشيوعي القادم من روسيا باتجاه أوروبا وقد وافق أدولف هتلر على هذه الأفكار وتسلم السلطة في بداية عام ١٩٣٣ وقدمت له المساعدات المالية السخية بغض النظر عن مديونية ألمانيا للحلفاء.

❖ قامت بريطانيا بتخفيض قيمة الليرة الاسترلينية الدعامة الأساسية لنظام النقد الأوربي والعالم آنذاك لأن لندن كانت المركز المالي العالمي، لقد أدى هذا التخفيض لزعزعة الاستقرار النقدي العالمي ونشوء التكتلات النقدية التي تحدثنا عنها.

(١) ولیم انغدهل: قرن من الحروب، ترجمة زكريا اسماعيل، وزارة الثقافة — دمشق ٢٠٠٧، ص ١٣٩.

- ❖ ١٩٣٠ تم تأسيس بنك التسويات الدولية بهدف تسهيل التبادل النقدي وتسوية المدفوعات الدولية بين الدول حيث حدد المادة الثالثة من هذا النظام:
- ❖ «تشجيع تعاون المصارف المركزية وتقديم تسهيلات إضافية للعمليات المالية الدولية».
- ❖ وقد أنشأ لهذه الغاية صندوق تثبيت صرف العملات وانضمت مجموعة من الدول لهذا الاتفاق وقد استمر العمل به حتى عشية الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩^(١).
- ❖ ١٩٣٤ قامت الولايات المتحدة بتخفيض الدولار من ٨٧,٥ دولار للأونصة إلى ٣٥ دولار للأونصة وذلك بهدف تشجيع الصادرات الأمريكية من جهة وتشجيع الدول على اعتماد الدولار كعملة احتياط دولية^(٢) من جهة ثانية.
- ❖ لقد كان هذا التخفيض بمثابة خطوة أولى نحو إقرار اتفاق صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٤ لأن تخفيض الدولار شجع الدول على امتلاكه واعتماده لتسوية المدفوعات الدولية منذ عام ١٩٣٤^(٢).
- ❖ تطورت قوة ألمانيا النازية بزعامة أدولف هتلر وتحالف مع الدوتشي موسوليني وبدأ الصراع من جديد بين هذه الكتلة وكل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة إلى أن انفجرت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩،
- ❖ يضاف إلى ذلك أن تعدد أنظمة الصرف ووجود كتل نقدية متصارعة فيما بينها قد أدى لإعاقة التبادل التجاري بين الدول، وظهرت حوادث كثيرة تروى قصص الاستيراد والتصدير وتهريب الذهب لدفع قيمة البضائع، فالمصدر لا يقبل قيمة البضاعة إلا بالذهب والمستورد سوف يربح كثيراً لذلك كان يغامر بنقل الذهب وتسديد القيمة، وهذا ما أدى لظهور حوادث كثيرة في أوروبا خلال فترة ما بين الحربين عند دخول أو خروج البضائع.

١ - ٣ - المشروع الأمريكي والمشروع الانكليزي:

شهدت العلاقات النقدية اضطراباً واضحاً خلال مرحلة ما بين الحربين وخاصة بعد الكساد الكبير عام ١٩٢٩ - ١٩٣٣.

(١) دومنيك كارو: صندوق النقد الدولي، ترجمة مصطفى عدنان السيوطي، دمشق ١٩٧٨ ص ١١.

(٢) ولیم انفداهل: قرن من الحروب، مرجع سابق، ص ١٥٦.

حيث دعت بريطانيا إلى مؤتمر دولي في تموز ١٩٣٣ حضرته الولايات المتحدة وفرنسا وذلك بهدف تثبيت أسعار صرف الدولار والاسترليني والفرنك الفرنسي، لكن هذا المؤتمر لم يكتب له النجاح بفضل سياسة الرئيس روزفلت التي ركزت على التنمية أكثر من تركيزها على تثبيت أسعار الصرف^(١).

وفي عام ١٩٣٦ عقد مؤتمر دولي آخر في ٢٥ أيلول ١٩٣٦ بين نفس الدول وأقر اتفاقاً على شكل إعلان لتثبيت أسعار الصرف للدول المذكورة، استمر العمل بهذا الإعلان حتى عشية الحرب العالمية الثانية، لكنه لم ينفذ الصفقات المطلوبة بسبب انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي والجنيه، أي كان اتفاقاً محدوداً.

بدأت الاضطرابات السياسية بعد التحالف بين هتلر وموسوليني (ألمانيا وإيطاليا) عام ١٩٣٥ حيث أيدت ألمانيا حق إيطاليا في الحصول على المستعمرات في أفريقيا، وأيدت حق اليابان بالاستيلاء على الصين عام ١٩٣٧، وأقامت ألمانيا تحالفاً مع تركيا وإيران لتزويدها بالنفط وتوسيع مناطق نفوذها.

— إن الفترة من عام ١٩٣٥ — ١٩٣٩ كانت فترة تنذر باندلاع الحرب في أي لحظة، لكن التحضير والتجهيز لها كان يؤخرها.

— اندلعت الحرب العالمية الثانية باحتلال بولونيا عام ١٩٣٩ من قبل ألمانيا واحتلال فرنسا ووسط أوروبا، حيث سيطرت ألمانيا على وسط أوروبا بما فيها فرنسا، وفي عام ١٩٤١ فتحت ألمانيا حربها على الاتحاد السوفياتي لأن هتلر كان يكره الشيوعية كثيراً وكانت السبب في دعمه في تسلّم السلطة في ألمانيا، كانت كما يقال: بداية للحرب العالمية الثانية لأن الشعب الروسي كان متحمساً للاشتراكية وكانت أراضيها واسعة ومناطق باردة تصعب السيطرة عليها إضافة إلى صعوبة سيطرة بلد واحد على العالم آنذاك.

— لقد كانت بريطانيا والولايات المتحدة بعيدتان عن المواجهة مع ألمانيا أي كانتا في حالة مريحة اقتصادياً وسياسياً الأمر الذي دفعهما للتخطيط الاقتصادي لمرحلة ما بعد الحرب، لذلك عقدت مؤتمرات اقتصادية خلال الحرب وكان منها بعض

(١) رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، ١١٨ الكويت ١٩٧٨، ص ١٣٣.

المؤتمرات النقدية، فقد حدد ميثاق الأطلسي عام ١٩٤١ ضرورة التعاون الاقتصادي وفي شباط ١٩٤٢ تم التوقيع على اتفاق التعاون التجاري بين بريطانيا والولايات المتحدة يهدف لتوسيع التبادل التجاري وتسوية المدفوعات بينهما. ومن خلال هذا الاتفاق باشرت بريطانيا والولايات المتحدة دراسة إمكانية تأسيس نظام نقدي دولي على قاعدة اتفاق عام ١٩٣٦، لكن هذه المرة سيكون النظام عالمياً. واستناداً لهذه التوجهات قدم كل من جون ماينارد كينز مشروعاً نقدياً وقدم الاقتصادي الأمريكي هاري ديكستر وايت مشروعاً نقدياً مماثلاً وسوف نفضلهما كما يلي:

١ - مشروع كينز:

قدم جون ماينارد كينز مشروعاً نقدياً متكاملماً إلى المؤتمر تضمن النقاط التالية:

- ١ - إنشاء اتحاد دولي للمقاصة وذلك بهدف ضبط التعامل ومراقبة أنظمة الدفع وتحويل العملات بين الدول، ويكون هذا الاتحاد بمثابة مصرف مركزي عالمي لخلق الائتمان ومراقبته وتسوية المدفوعات.
- ٢ - إيجاد وحدة نقد دولية سماها البانكور Bancor لا تخضع لسلطة أي دولة وقد عرفها كينز بالذهب وقابلة للتغيير حسب الظروف، وتكون كمية الإصدار منها متناسبة مع حاجة التجارة الدولية بطريقة منتظمة^(١).
- ٣ - يفتح اتحاد المقاصة حسابات للدول المشتركة في هذا الاتحاد وفي حالات الزيادة أو النقص تعد بمثابة قروض بين الاتحاد والدولة.

يهدف مشروع كينز لتوسيع التجارة الدولية وإعادة إحياء الاقتصاد البريطاني الذي اهار بعد الحرب العالمية الثانية.

٢ - مشروع هوايت:

كان هاري هوايت مستشاراً للرئيس روزفلت، ومن ثم سيأتي مشروعه لخدمة المصالح الأمريكية أكثر منه مشروعاً نقدياً لخدمة التعاون النقدي الدولي، وثبات أسعار الصرف، لقد تضمن مشروع هوايت الأفكار التالية:

(١) رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق، ص ١٥٠.

- ١ — ثبات أسعار صرف العملات ومحاربة كافة أشكال القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية التي تحد من حرية التجارة وانتقال الرساميل.
- ٢ — تكوين صندوق نقدي دولي لتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه.
- ٣ — إيجاد وحدة نقد دولية سماها اليونيتاس **Unitas** ترتبط قيمتها بوزن وعتار معين من الذهب.

ناقش الخبراء الفكريين واختاروا الفكرة التي تؤيدها القوة العظمى في المؤتمر وهي الولايات المتحدة الأمريكية، لأن الأمريكيين الحضور في المؤتمر قد وصفوا كينز بأنه يمثل مديناً بريطانياً مراوفاً، وأنه يتجاهل النفوذ الأمريكي اقتصادياً وعسكرياً، وأنه يحاول أن يعيد المركز للاقتصاد البريطاني كقوة اقتصادية عالمية.

١ — ٤ — مؤتمر بريتون وودز:

عندما لاحت بوادر النصر للحلفاء في بداية عام ١٩٤٤م وتوالت الهزائم للقوى الألمانية الغازية في أراضي الاتحاد السوفياتي، فقد أدى ذلك لإعطاء الوقت الكاف للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للتفكير في مرحلة ما بعد الحرب، ورسم معالم تلك المرحلة بما يخدم مصالحهما بغض النظر عن مصالح أوروبا أو الاقتصاد العالمي، لذلك دعت كل من بريطانيا والولايات المتحدة لعقد مؤتمر نقدي دولي في ولاية نيوهامبشير الأمريكية في قرية بريتون وودز وذلك في ٢ تموز ١٩٤٤م بهدف تدارس الأفكار النقدية التي قدمت إلى المؤتمر والأفكار التي ظهرت منذ عام ١٩٣٦م حول الوضع النقدي العالمي.

حضر المؤتمر قرابة ٤٤ دولة بما فيها دول المستعمرات وذلك في ٢ تموز ١٩٤٤م لمناقشة أعمال المؤتمر، بقي المؤتمر إلى ٢٢ تموز ١٩٤٤م يناقشون الأفكار النقدية المطروحة ومن خلال التوفيق بين مصالح بريطانيا وأوروبا والولايات المتحدة فقد تم التوصل إلى صيغة توفيقية تخدم في النهاية مصلحة الدولة القوية والمسيطرة وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

وانتهى المؤتمر في ٢٢ تموز ١٩٤٤م إلى ما يلي:

١ — إنشاء صندوق النقد الدولي وذلك للإشراف على ثبات أسعار الصرف.
٢ — اعتماد وحدة نقدية للقياس (الدولار) بدلاً من اليونيتاس أو البانكور المقترحة في المؤتمر.

٣ — إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير وذلك لتقديم القروض للدول المحتاجة.

١ — ٥ — صندوق النقد الدولي: المفهوم والأهداف:

أنشئ صندوق النقد الدولي في ٢٥ كانون الأول لعام ١٩٤٥. بموجب اتفاقية بريتون وودز الموقعة في تموز عام ١٩٤٤ من حوالي ٤٤ دولة إلا أن عدد الدول المنتسبة إلى الصندوق قد وصل في هذه الأيام إلى ١٩٠ دولة، وقد كانت نيويورك المقر الرئيسي للصندوق منذ تأسيسه على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت وما زالت المركز المالي العالمي وأن بورصة نيويورك تشكل ٢٥% من حجم البورصات العالمية.

استناداً لذلك يرى البعض بأن صندوق النقد الدولي:

«مؤسسة نقدية عالمية تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي، وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه»^(١).

يركز هذا التعريف على دور الصندوق في علاج عجز موازين المدفوعات وتحقيق ثبات أسعار الصرف لأنها كانت هدفاً للاقتصاد العالمي في مرحلة عدم الاستقرار التي مرت بها الدول في فترة ما بين الحربين.

أما الاقتصادي الأمريكي توماس ماير فإنه يرى في الصندوق:

«مؤسسة دولية تستهدف دعم وتعزيز الاستقرار في المدفوعات الدولية من خلال توفير كل قواعد التغيير في معدلات الصرف والرقابة عليه في المدفوعات الدولية بإدارة مجمع العملات الوطنية التي تستطيع الدول أن تقترض منه لكي تمول العجز في المدفوعات»^(٢).

(١) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ٣٥٢.

(٢) توماس ماير وآخرون: النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة أحمد عبد الخالق، مرجع سابق ص ٦٣٧.

يركز هذا التعريف على آلية عمل الصندوق ودوره في الرقابة على الصرف وتسوية المدفوعات الدولية من خلال الاقتراض من الصندوق، لأن الصندوق لديه موارد كبيرة لتحقيق هذه الغاية.

إذا عدنا لاتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي فإننا نرى وجود بعض الأهداف التي لم يأت الاقتصاديون على ذكرها وهي ضرورة عند تعريف الصندوق، ومن ثم فإنني أرى في صندوق النقد الدولي:

«مؤسسة نقدية دولية تعنى وتشرف على تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات للدول الأعضاء، ومساعدة الدول المعسرة على إصلاح الخلل في موازين مدفوعاتها بهدف تحقيق الاستقرار النقدي العالمي وتشجيع التبادل التجاري وزيادة معدلات النمو الاقتصادي...».

إن هذا التعريف يتضمن جوهر وطبيعة الصندوق والأهداف التي أنشئ من أجلها واستناداً لذلك فإن خصائص الصندوق هي:

١ — مؤسسة نقدية دولية ليس لها جنسية محددة وإنما تشترك جميع الدول بهذه المؤسسة ويتم انتخاب إدارة لها حيث تتعامل مع جميع الدول بنظام الحصص وحسب حجم كل دولة، لكنه لوحظ سيطرة الولايات المتحدة على هذه المؤسسة منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر، أي فقدت استقلاليتها الإدارية وتتعامل حسب مبدأ المحاباة أو المحسوبية.

٢ — يشرف الصندوق على أسعار الصرف للدول الأعضاء وقد حدد هوامش معينة لتقلبات أسعار الصرف لا يحق للدولة تجاوزها، وفي حال عدم اتباع تعليمات الصندوق تفقد الدولة حقها في الحصول على المساعدات اللازمة لتثبيت أسعار الصرف.

٣ — يقدم الصندوق المساعدات المالية للدول الأعضاء عندما يزداد العجز في موازين مدفوعاتها لأن هذا العجز سوف يخفض قيمة العملة وتحصل الاضطرابات النقدية، فالمساعدة النقدية سوف تخفف من تقلبات أسعار صرف العملات للدول المدينة أو المعسرة.

٤ — تحقيق الأهداف التالية:

أ — يعمل الصندوق من خلال ما يمتلكه من أدوات وإمكانات مادية وسلطة معنوية على تثبيت أسعار الصرف ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي العالمي كشرط أساسي لتطوير الاقتصاد العالمي.

ب — تشجيع التبادل التجاري بين الدول بهدف زيادة الإنتاج وتحسين نوعية السلع والخدمات وزيادة حجم الاستهلاك وتحسين مستوى المعيشة للسكان.

ج — زيادة معدلات النمو الاقتصادي لأن الاستقرار النقدي وزيادة التبادل التجاري سوف تشجع زيادة الإنتاج وتشغيل العمال وتصنيع السلع والمواد الأولية الوطنية مما يؤدي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وهو الهدف الأساسي الذي تنبأه المؤسسون عام ١٩٤٤،

إن هذه الخصائص توضح لنا جوهر وطبيعة هذه المؤسسة النقدية الدولية والأهداف التي تسعى لتحقيقها، لكن الاطلاع على نتائج عملها قد يوضح لنا أن المؤسسة أو المشرفون عليها وخاصة سيطرة الولايات المتحدة وأوروبا قد تحرفها عن تحقيق أهدافها المنشودة، فقد اقترضت بريطانيا عام ١٩٥٦ أثناء حرب قناة السويس حوالي ٢ مليار دولار من الصندوق وهذه المساعدة أو القرض يعادل كل ما حصلت عليه أفريقيا حتى عام ١٩٨٠،

إن هذه المؤسسة خضعت لسلطة الكبار في الوقت الذي كان يجب عليها فيه مساعدة الدول الصغيرة والدول المتخلفة على تطوير اقتصادياتها لكي تلحق بالدول الكبرى، أو تستطيع التعامل مع الدول المتقدمة.

— بعد أن حددنا بشكل واضح مفهوم الصندوق وخصائصه، لا بد من التطرق للأهداف التي حددتها اتفاقية الصندوق التي وقعت في ٢٧ كانون الأول لعام ١٩٤٥، لقد حددت المادة الأولى من اتفاقية الصندوق أهداف الصندوق بما يلي:

١ — تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة هيئى الوسائل المناسبة للتشاور والتعاون في حل مشاكل العالم النقدية، وهذا الأمر يتطلب

تقديم المعلومات الكاملة عن الأوضاع النقدية في كل دولة للصندوق لكي يساعده على اختيار الطرق الأفضل لإدارة النقد الوطني.

٢ — تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وفق المبادئ والقواعد المتفق عليها بين الدول الأعضاء، وتجنب المنافسة في تخفيض أسعار الصرف، لأن تشجيع التجارة قد يدفع بعض الدول لتخفيض أسعار صرف عملاتها بهدف زيادة حجم التصدير الأمر الذي يضر بمصالح الدول الأخرى.

٣ — إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف، أي قابلية العملات للتحويل فيما بينها، والعمل على إلغاء كافة القيود المفروضة على أسعار الصرف لأنها سوف تخفض نمو وتطور التجارة الدولية^(١).

٤ — توفير الثقة للدول الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفها. وذلك مقابل الضمانات اللازمة التي يرغب الصندوق بتوفرها لدى الأعضاء، كما أن هذه الموارد سوف تساعد الدول الأعضاء على تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات دون اللجوء إلى تدابير احترازية قد تؤدي لزيادة حجم العراقيل في وجه التجارة الدولية فتضر بمصالح بقية الدول وتؤثر سلباً على مصلحة البلد صاحب التدابير.

٥ — اتخاذ كافة التدابير المالية والإدارية لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات، أو تخفيض مدة العجز لأن اللجوء للتدابير المالية والإدارية سوف يؤثر على حرية التجارة الدولية وعلى التبادل الدولي، فكلما انخفضت مدة العجز كلما أدى ذلك لتخفيف القيود المفروضة على المدفوعات وكلما ساعد على تطوير التجارة الدولية.

٦ — إن تحقيق الاستقرار النقدي وتصحيح الخلل في موازين المدفوعات تساهم في زيادة ونمو وتوسع التجارة الدولية الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم التشغيل وتصنيع المنتجات الوطنية وزيادة الدخل الوطني وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

(١) محمد زكي الشافعي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٧ ص ٢٣٥.

إن هذه الأهداف النقدية والتجارية سوف تنعكس إيجاباً على باقي قطاعات الاقتصاد الوطني في كل دولة، أي سوف تشجع على زيادة الإنتاج وتشغيل العمالة الوطنية وتصنيع المواد الأولية مما يؤدي لزيادة الدخل الوطني فيحصل الرفاه الاقتصادي الذي ينشده الصندوق.

١ - ٦ - الحصص والقدرة التصويتية للدول الأعضاء:

بعد أن تكلمنا عن أهداف الصندوق وتوجهاته العامة في مساعدة الدول وتحقيق ثبات أسعار الصرف بهدف دعم التبادل التجاري الدولي وتشجيع زيادة التشغيل والنمو في الاقتصاد العالمي، ننتقل الآن إلى الإجراءات العملية التي تم تنفيذها عند تأسيس الصندوق وهي:

أ - سعر التعادل. ب - الحصص. ج - الأصوات.

١ - ٦ - ١ - سعر التعادل:

كان الاقتصاد العالمي يعاني تعدد أسعار الصرف وعدم استناد أي عملة للذهب، أو عدم قدرة أي عملة أوروبية على الارتباط بالذهب، بل كانت قاعدة السبائك هي السائدة، ولا يحق للمواطن تبديل الجنيه أو الفرنك بالذهب إلا في حدود السبيكة التي حددتها كل دولة، إلا أن اتفاق بريتون ودز قد ألغى هذه التعددية وحدد للدولار سعراً معيناً.

أي حددت المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق القيمة التبادلية لعملة أي عضو سيعبر عنها بالذهب كأساس مشترك أو بالدولار الأمريكي بالحالة التي هو عليها في أول تموز ١٩٤٤ (زمن المؤتمر والاتفاق) وهو ٠,٨٨٨٦٧١ غ من الذهب^(١). أي كل أونصة في هذا التاريخ كانت تعادل ٣٥ دولاراً وبما أن الأونصة من الذهب تعادل ٣١,١٠٣٥ غ من الذهب هذا يعني أن كل دولار يعادل ٠,٨٨٨٦٧١ غ من الذهب.

(١) رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق ص ١٥٦.

إن هذا التحديد لقيمة الدولار اعتبرته الدول المشاركة واتفاقية الصندوق سعر التعادل أو التكافؤ للدولار، لأنه أصبح فيما بعد المقياس النقدي العالمي لأن كل دولة سوف تقيس عملتها ليس بالذهب وإنما بالدولار، لذلك أطلق العديد من الاقتصاديين على هذا المقياس (المقياس الدولارى) بدلاً من مقياس الذهب الذي كان سائداً قبل الحرب العالمية الأولى، لكن ذلك المقياس حددته كل دولة حسب رغبتها أي حددت وزن وعيار نقدها الوطني، لكن هذا التحديد جاء إلزامياً ولجميع الدول.

لقد انتهت فترة الاضطرابات النقدية التي بدأت عام ١٩١٨ أي بعد الحرب العالمية الأولى واستمرت حتى عام ١٩٤٥ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وظهر مقياس جديد استطاع أن يحل كل التناقضات والخلافات النقدية التي كانت قائمة وأدت للحروب في جوهرها.

إن حاجة الدول والاقتصادات لسعر التعادل قد دفعها للقبول بسعر تعادل للدولار هو ٠,٨٨٨٦٧١ غ من الذهب شريطة تبديله في أي لحظة ولمن يرغب وقد أبدت الولايات المتحدة استعدادها لتبديل الدولارات لمن يرغب بالذهب وحسب سعر التكافؤ (٣٥ دولار للأونصة)، إن هذا القبول من قبل الولايات المتحدة استند إلى ما تملكه من احتياطات ضخمة في أقيية (فورت فوكس ومانهاتن) وهي كافية لمواجهة الطلبات على التبديل عند الضرورة.

١ - ٦ - ٢ - تحديد الحصص:

يتكون رصيد الصندوق من الحصص التي التزم الأعضاء بتقديمها عند الانتساب للصندوق، ومن الموارد الأخرى كالفوائد والعمولات التي يتقاضاها الصندوق عند ممارسة أعماله ومهامه النقدية على المستوى العالمي.

لم تحدد اتفاقية الصندوق الحصص التي ينبغي على كل عضو تسديدها، لكن الأعراف والأفكار التي ظهرت عام ١٩٤٥ تبنت عدة أسس لتحديد الحصص وهي:

- أ — ٢% من الدخل الجغرافي لكل دولة عام ١٩٤٠^(١).
- ب — ٥% من موجودات الدولة من الذهب أو الدولارات في أول تموز ١٩٤٣.
- ج — ١٠% من المتوسط السنوي للواردات خلال السنوات ١٩٣٤ — ١٩٣٨.
- د — ١٠% من المتوسط السنوي للصادرات خلال الفترة ١٩٣٤ — ١٩٣٨،
- هـ — نسبة المتوسط السنوي للصادرات خلال الفترة ١٩٣٤ — ١٩٣٨ إلى الدخل الجغرافي.

و — عوامل أخرى سياسية مثل مكانة الدولة ومقدرتها على دفع الحصة وغيرها. إن هذه الأسس التي اعتمدت عام ١٩٤٥ كانت واقعية لتقدير حصة الدولة، واستناداً لذلك تم تحديد حصص الدول المؤسسين، أما طريقة دفع الحصة فقد أعطى الصندوق حسب المادة الثالثة من الاتفاقية إمكانية دفع الحصة بإحدى الطريقتين الآتيتين:

الطريقة الأولى:

- ١ — ٢٥% من الحصة المقدرة بالذهب.
- ٢ — ٧٥% من الحصة بالعملة الوطنية.

الطريقة الثانية:

- ١ — ١٠% بالذهب أو ما تملكه الدولة من الدولارات أيهما أقل.
- ٢ — ٩٠% من الحصة بالعملة الوطنية.

وهذه الحصة ليست ثابتة، بل يحق للصندوق إعادة النظر بالحصص للدول الأعضاء كل خمس سنوات، وله الحق في أن يقترح تعديلها أو إعادة النظر في طلب الأعضاء بتعديل الحصة، نظراً لأن المزايا التي يحصل عليها العضو مرتبطة بالحصة. ويتم تحويل المبالغ أو الذهب إلى مقر الصندوق في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، أو قد تدفع في مؤسسات نقدية يتعامل معها الصندوق.

(١) كمال شرف — هاشم أبو عراج: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٢٥٦.

جدول رقم (١) يوضح حصص الأعضاء المؤسسين عام ١٩٤٥
(مليون دولار أمريكي).

م	الدولة	الحصة
١	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٧٥٠
٢	بريطانيا	١٣٠٠
٣	فرنسا	٤٥٠
٤	ألمانيا	-
٥	الهند	٤٠٠
٦	كندا	٣٠٠
٧	هولندا	٢٧٥
٨	بلجيكا	٢٢٥
٩	استراليا	٢٠٠
١٠	البرازيل	١٥٠
١١	الأرجنتين	١٠٠

المصدر: ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق ص ٣٠٩.

بلغت حصة الصندوق الإجمالية للدول التي اشتركت عام ١٩٤٥ وهم ٢٩ دولة حوالي ٨ مليارات دولار^(١).

أما حصة الولايات المتحدة فقد بلغت ٢٧٥٠ مليون دولار أي ما يعادل ٣٤% من الإجمالي وذلك لتشجيع الدول للانتساب إلى الصندوق الذي أصبح مؤسسة نقدية دولية وتحت إشرافها ورقابتها ويستخدم عملتها الوطنية.

وتوالت الدول بالانتساب للصندوق تباعاً حتى أصبح عدد الدول الأعضاء المنتسبة في عام ٢٠٠٣ حوالي ١٩٠ دولة وقد تطورت حصص الدول الأعضاء بشكل ملحوظ كما يلي:

(١) دومنيك كارو: صندوق النقد الدولي، ترجمة عدنان السيوطي، مرجع سابق ص ٣٦.

جدول رقم (٢) يوضح حصص بعض الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٣

م	الدولة	الحصة	
		مليون وحدة حقوق سحب خاصة ^(*)	%
١	الولايات المتحدة الأمريكية	٣٧١٤٩,٣	١٧,٤٦
٢	بريطانيا	١٠٧٣٨,٥	٥,٠٥
٣	ألمانيا	١٣٠٠٨,٢	٦,١١
٤	فرنسا	١٠٧٣٨,٥	٥,٠٥
٥	اليابان	١٣٣١٢,٨	٦,٢٦
٦	المملكة العربية السعودية	٦٩٨٥,٥	٣,٢٨
٧	الصين	٦٣٦٩,٢	٢,٩٩
٨	مصر	٩٤٣,٧	٠,٤٤
٩	الجمهورية الليبية	١١٢٣,٧	٠,٥٣
١٠	كوريا	١٦٣٣,٦	٠,٧٧
١١	نيجيريا	١٧٥٣,٢	٠,٨٢
١٢	استراليا	٣٢٣٦,٤	١,٥٢
	جميع الدول	٢١٢٧٩٤,٠	%١٠٠

المصدر: شبكة المعلومات الدولية (www.INF.org)

(*) وحدة حقوق السحب الخاصة هي وسطي العملات الأساسية الأربعة المستخدمة في الصندوق تتراوح قيمتها بين ١,٤٥٠ دولار إلى ١,٣٥٠ دولار.

يقوم صندوق النقد الدولي بحساب الناتج للدولة التي ترغب بالانضمام ويحدد نسبة ٥٢% من هذا الناتج وتعطى الدولة الخيار بطريقة الدفع، وعادة ما يحدد اليوم الدفع بالدولارات بحدود ١٠% بالدولار ثم ٩٠% بالعملة الوطنية، لأن بعض الدول ترغب اليوم بالانضمام والعديد انضم بعد زوال الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ وخاصة أوروبا الشرقية وغيرها.

أما الدول العربية فإن أكثرها انتسب للصندوق، وسورية كانت من المؤسسين عام ١٩٤٧ انضمت مع بعض الدول العربية. وفيما يلي جدولاً يوضح حصص الدول العربية في عام ٢٠٠٣.

جدول رقم (٣) يوضح حصص الدول العربية عام ٢٠٠٣

م	اسم الدولة	الحصة مليون وحدة حقوق سحب خاصة	نسبة الحصة إلى الإجمالي %
١	الجزائر	١٢٥٤,٧	٠,٥٩
٢	البحرين	١٣٥,٠	٠,٠٦
٣	جيبوتي	١٥,٩	٠,٠١
٤	مصر	٩٤٣,٧	٠,٤٤
٥	العراق	٥٠٤,٠	٠,٢٤
٦	الأردن	١٧٠,٠	٠,٠٨
٧	الكويت	١٦٣٣,٦	٠,٦٥
٨	لبنان	٢٠٣,٠	٠,١٠
٩	ليبيا	١١٢٣,٧	٠,٥٣
١٠	موريتانيا	٦٤,٤	٠,٠٣
١١	المغرب	٥٨٨,٢	٠,٢٨
١٢	عمان	١٩٨,٠	٠,٠٩
١٣	قطر	٢٦٣,٨	٠,١٢
١٤	السعودية	٦٩٨٥,٥	٣,٢٨
١٥	الصومال	٤٤,٢	٠,٠٢
١٦	السودان	١٦٩,٧	٠,٠٨
١٧	سورية	٢٩٣,٦	٠,١٤
١٨	تونس	٢٨٦,٥	٠,١٣
١٩	الإمارات العربية المتحدة	٦١١,٧	٠,٢٩
	إجمالي الحصص للدول العربية	٤٤٩٩,١٩٦	٧,١٦%
	الإجمالي العالمي	٢١٢٧٩٤,٠	١٠٠%

المصدر شبكة المعلومات الدولية (www.INF.org)

تشكل الدول العربية في مجموعها ١٩٦,٤٤٩٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة وتشكل في مجموعها من الحصص الإجمالية ٧,١٦% وهي نسبة جيدة تستطيع إذا ما تعاونت مع بعضها مساعدة الدول العربية المحتاجة لمساعدة الصندوق، لكن السيطرة هي للدول العظمى سياسياً ومن حيث الحصص ومن ثم تبقى هي المسيطرة على منح المساعدات لمن يحتاجها أو يرغب بالحصول عليها.

١ - ٦ - ٣ - الأصوات:

عندما تأسس الصندوق عام ١٩٤٥ كان الموضوع مثار جدل وخلاف بين الأعضاء، لكن أجهزة الصندوق سرعان ما أوجدت الحلول المناسبة وهي:

١ - يعطى كل بلد عضو ينتسب للصندوق مقدرة تصويتية بحدود ٢٥٠ صوتاً عند الانضمام بغض النظر عن حجمه ومساحته وعدد السكان والقدرة الاقتصادية.

٢ - صوت واحد عن كل ١٠٠ ألف دولار من الحصص، فعندما تزداد الحصص للدولة تزداد أصواتها.

يبلغ إجمالي الأصوات استناداً للحصص كما يلي:

$$٢١٢,٧٩٤ \text{ مليون} \div ١٠٠٠٠٠٠ = ٢١٢٧٩٤٠ \text{ صوتاً.}$$

ويضاف ٢٥٠ صوتاً لكل بلد ينضم للصندوق:

$$١٩٠ \text{ بلداً} \times ٢٥٠ \text{ صوتاً} = ٤٧٥٠٠ \text{ صوتاً.}$$

إجمالي الأصوات في الصندوق:

$$٢١٢٧٩٤٠ + ٤٧٥٠٠ = ٢١٧٥٤٤٠ \text{ صوتاً.}$$

إذا أردنا معرفة حصة أكبر بلد عربي انتسب للصندوق وهي المملكة العربية

السعودية وذلك في عام ٢٠٠٣،

الأصوات الأولية ٢٥٠ صوتاً.

$$\text{الأصوات حسب الحصة} = ٦٩٨٥٥٠٠٠٠٠ \div ١٠٠٠٠٠٠ = ٧٠١٠٥ \text{ صوتاً.}$$

وهناك حسابات أخرى عند بيع العملة أو شراءها من قبل الصندوق، لكن هذا

البيع والشراء تم حصره في العملات الأربعة الأساسية وهي كما يلي:

(الدولار - الجنيه الاسترليني - اليورو - الين الياباني).

سورية:

انضمت سورية إلى صندوق النقد الدولي في ١٠ نيسان ١٩٤٧ عندما كانت الليرة السورية اللبنانية موحدة، وكانت الوحدة النقدية قائمة بين البلدين، وبلغت الحصة آنذاك ٦,٥ مليون دولار عندما كان إجمالي الحصص ٨ مليارات دولار.

$$\text{نسبة الحصة} = 6500000 \div 800000000 = 0,000008$$

أما عدد الأصوات فقد بلغت ٢٥٠ صوتاً عند الانضمام^(١).

$$\text{عدد الأصوات استناداً للحصة} = 6500000 \div 1000000 = 65 \text{ صوتاً.}$$

$$\text{إجمالي الأصوات} = 65 + 250 = 315 \text{ صوتاً.}$$

كانت قيمة الليرة السورية تساوي في عام ١٩٤٧ حوالي ٤٠٥,٥١٢ مليغرام من الذهب أي ما يعادل ٤٥,٦ سنتاً أمريكياً، الدولار يساوي ٢١٩,١٤٨ ق.س أي ٢,١٩ ليرة.

لم تستفد سورية من الانضمام إلى الصندوق في عام ١٩٤٧ نظراً لأن الاقتصاد السوري كان قوياً آنذاك. كانت سورية دائنة لفرنسا بحدود ١٠ مليار فرنك فرنسي وكان انتسابها للصندوق لحماية الليرة السورية من الهبوط نظراً لأن الفرنك الفرنسي كان في تقلب مستمر وذلك للضغط على فرنسا لكي تعوض على الليرة السورية عندما تهبط قيمة الفرنك، ومع ذلك لم تتحقق هذه الغاية.

— إن أي مشكلة في الصندوق سواء تعلق الأمر بحقوق أي دولة أو بأنظمة الصندوق فإن الأغلبية تتراوح بين ٧٠ — ٨٥% من الأصوات، أي في حال قام الصندوق بتعديل بعض الأنظمة عليه الحصول على ٨٥% من أصوات الأعضاء أما في حال كان التصويت يخص مواضيع جزئية أو تتعلق بالأعضاء فإن ٧٠% من الأصوات قد تكون كافية لاتخاذ القرار^(٢).

(١) جورج عشي: النظام النقدي في سورية، مرجع سابق ص ٤٨ — ٤٩.

(٢) ماري فرانس ليريتو: صندوق النقد الدولي، ترجمة هشام متولي، دار طلاس للنشر، دمشق ١٩٩٣ ص ٤٠ — ٤١.

١ - ٧ - وظائف الصندوق:

كانت رغبة الدول عند إحداث الصندوق أن تتخلص من الفوضى النقدية التي عاشتها الدول منذ عام ١٩١٨ ولغاية ١٩٤٥ أي حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم فإن تأسيس الصندوق كان يهدف لوقف التدهور المالي والنقدي وإيجاد أسس وصيغ جديدة تضمن الاستقرار النقدي وثبات أسعار الصرف وتشجيع التبادل التجاري ومن ثم تنمية الإنتاج والخدمات وزيادة حجم التصنيع في الاقتصاد العالمي. وعندما ظهر الصندوق للوجود في كانون الأول ١٩٤٥ استبشرت الدول خيراً آنذاك لأن الصندوق سوف يقوم بعدد من الوظائف أهمها:

١ - ٧ - ١ - الوظيفة الاستشارية:

تعد الوظيفة الاستشارية من أهم وظائف الصندوق، لأنه من خلال هذه الوظيفة سوف يقدم النصح والمشورة للدول الأعضاء فيما يخص الأنظمة النقدية وأسعار الصرف والاختلال في ميزان المدفوعات وعلاقة هذا الاختلال بالعجز المالي ومديونية الدولة الداخلية والخارجية وغيرها، وبالمقابل يلتزم كل بلد عضو في الصندوق أن يقدم كافة المعلومات الاقتصادية والمالية والنقدية التي يطلبها الصندوق وذلك للاطلاع بشكل مستمر على أوضاع الدول، كما ويرسل الصندوق بعثة سنوية لكل بلد تتألف من مجموعة خبراء متخصصين في المال والنقد للاطلاع بشكل عملي على الوضع النقدي والمالي لكل دولة.

استناداً لذلك يقدم الصندوق من خلال الخبراء مجموعة مقترحات للدولة العضو تتركز في المجالات التالية:

١ - تقديم الاستشارات النقدية فيما يخص المصرف المركزي وسعر الفائدة وعرض النقد وتقدير حجم الائتمان المصرفي وتقدير حجم الاحتياطيات النقدية الواجب الاحتفاظ بها لدعم العملة الوطنية.

٢ - تقديم استشارات مالية فيما يخص عجز الموازنة والديون الداخلية والخارجية وأثر هذه الديون على قيمة العملة الوطنية.

٣ — دراسة ميزان المدفوعات للدولة وبيان نقاط القوة والضعف وإرشاد الدولة لاتباع السياسات التي تخفض العجز في ميزان المدفوعات، وفي حال الضرورة يقدم لها القروض اللازمة لإصلاح هذا العجز.

٤ — إعداد البيانات الإحصائية العملية اللازمة وكيفية تحليلها وتحسين نوعيتها بحيث يسهل على الباحثين ومتخذي القرار الاسترشاد بها للوصول إلى القرارات الصحيحة.

٥ — إرشاد الدول والحكومات على صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها بشكل دوري وذلك بهدف إحداث نقلة نوعية في الإجراءات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

إن هذه الوظيفة كما ذكرنا تعد من أهم الوظائف لأن الخبراء يدرسون الأوضاع المالية والنقدية ويرشدون الدولة إلى الاتجاهات الصحيحة.

١ - ٧ - ٢ — وظيفة تنظيمية:

حددت المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق التزام كل بلد عضو في الصندوق تأمين أسعار صرف منتظمة ومستقرة لكي يشجع التبادل التجاري ونمو الرساميل بين مختلف الدول بحيث تؤمن وتدعم النمو الاقتصادي السليم^(١). واستناداً لذلك حددت الفقرة الثانية ما يلي:

«أن يتجنب التدخل في أسعار الصرف أو في النظام النقدي الدولي من أجل إعاقاة التصحيح الفعال في موازين المدفوعات، أو لكسب ميزة تنافسية غير عادلة تجاه سائر البلدان الأعضاء».

إن قراءة سريعة في نص المادة الرابعة يوضح لنا بأن استخدام سياسات قطرية قد تضر بمصالح بقية الأعضاء يجارها الصندوق، ومن ثم إذا رغب أي بلد بتغيير سياسة أسعار الصرف فإنه يلتزم بما يلي:

١ — يحق لأي بلد تخفيض قيمة عملته أو رفعها شريطة ألا يضر هذا التخفيض بمصالح الدول الأخرى الأعضاء وألا يكون الهدف من هذا التخفيض الإضرار بالمصالح

(١) صندوق النقد الدولي، اتفاقية الصندوق، منشورات صندوق النقد الدولي واشنطن ١٩٩٣ ص ٥.

التجارية لبلد محدد، ويتم التعديل بالاتفاق مع الصندوق على ١٠% من السعر الأعلى فلا يحق للصندوق الاعتراض، أي أن تخفيض ١٠% دون الإضرار بالمصالح التجارية للآخرين يوافقها الصندوق بشكل آلي^(١).

٢ — إن تخفيض ١٠% إضافية عن التخفيض السابق تتطلب من البلد العضو تقديم طلب يتضمن مقدار التخفيض وأسبابه ويجب على الصندوق بالمقابل دراسة الطلب والرد عليه خلال ٧٢ ساعة (أي ثلاثة أيام) إما بالرفض أو الإيجاب وعادة ما تقرن دراسة الصندوق بمصالح الآخرين أما إذا كانت غير مضرة بالآخرين فيوافق عليها فوراً.

٣ — إذا زاد التخفيض عن ٢٠% فإن الصندوق يطلب فترة أطول للدراسة والتدقيق ومعرفة الأسباب ودراسة النتائج.

٤ — إذا قام البلد العضو بإجراء التخفيض بكافة أشكاله دون الحصول على موافقة الصندوق فإنه يحرم من استخدام موارد الصندوق والاستفادة من الاستشارات والمساعدات المختلفة التي يقدمها الصندوق أيضاً. إن هذه الوظيفة تعطي الصندوق مهمة الرقابة على أسعار الصرف وأنظمة المدفوعات بين الدول وذلك بهدف عدم إعاقة حركة التجارة الدولية أو وضع قيود قد تضر بمصالح بعض الأعضاء مقابل مساعدة أعضاء آخرين.

١ — ٨ — أجهزة صندوق النقد الدولي:

إن تكوين هيئة دولية بهذا المستوى من القدرة والإشراف على الأنظمة النقدية والمالية وعلى أرصدة موازين المدفوعات وثبات ومراقبة أسعار الصرف يتطلب عدة مستويات من الإدارة، لذلك حددت المادة الثانية عشرة من اتفاقية الصندوق المستويات الإدارية كما يلي: «يكون للصندوق مجلس للمحافظين، ومجلس تنفيذي، ومدير عام، وموظفون، ويكون له مجلس استشاري إذا قرر مجلس المحافظين بأكثرية خمس وثمانون بالثمة من مجموع الأصوات تطبيق أحكام الملحق الرابع»^(٢).

(١) كمال شرف، هاشم أبو عراج: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٢٥٩.

(٢) صندوق النقد الدولي: اتفاقية الصندوق مرجع سابق ص ٢٦.

استناداً لهذا النص الواضح في هذه المادة فإن الصندوق يملك عدة مستويات إدارية سوف نشرحها كما يلي:

١ - ٨ - ١ - مجلس المحافظين:

هو أعلى سلطة في الصندوق، ويمثل المستوى الإداري الأول لأن هذا المجلس يتمتع بأوسع الصلاحيات التي حددها اتفاقية الصندوق وهي:

١ - دراسة طلبات الأعضاء الجدد واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها إما القبول أو رفض طلب العضو الجديد.

٢ - مراجعة الحصص كل فترة خمس سنوات وإقرار الزيادة أو الاستمرار بنفس الحصص وهذا الأمر يتطلب التصويت بحدود ٨٥% من الأصوات.

٣ - تعديل قيم العملات للدول الأعضاء.

٤ - إقامة علاقات مع الدول الأعضاء أو مع المنظمات الدولية وذلك استناداً لمصلحة الصندوق وتوجهاته.

٥ - توزيع صافي الدخل على الأعضاء.

٦ - إعادة النظر بأوضاع الأعضاء مثل الطلب بشكل مباشر من أي عضو الانسحاب وتصفية حصته.

٧ - تعديل اتفاقية الصندوق ويشترط لذلك موافقة ٨٥% من الأصوات وليس الأعضاء، لأن الأصوات غير متساوية لكل عضو كما ذكرنا.

إن هذه الصلاحيات تصب في إطار التوجه الاستراتيجي للصندوق ورسم سياسته بالاتفاق مع الأعضاء والهيئات الدولية الأخرى ومصلحة الاقتصاد العالمي.

يعين كل بلد من طرفه محافظاً ومحافظاً مناوباً في مجلس المحافظين الذي يضم محافظين حسب عدد الأعضاء حيث يبلغ عدد المحافظين في هذه الأيام ٩٠ محافظاً و ٩٠ محافظاً مناوباً يشكلون في مجموعهم مجلس المحافظين، ويقوم هؤلاء بانتخاب الرئيس لمجلس المحافظين.

وعادة ما يكون رئيس صندوق النقد الدولي من دول أوروبا، بينما يكون رئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير من الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يلحظ المراقبون انتخاب رئيس من غير هاتين المجموعتين.

أما باقي المواضيع غير الإستراتيجية فإن المجلس يترك النظر فيها للمجلس التنفيذي والمواضيع الصغيرة للأقسام والموظفين، لأن المجلس يجتمع مرة واحدة سنوياً وعادة ما تكون هذه الاجتماعات في أيلول من كل عام وذلك لتحديد التوجهات للعام القادم قبل بداية السنة المالية.

١ - ٨ - ٢ - المجلس التنفيذي:

حددت المادة ١٢ من مواد الصندوق صلاحية المجلس كما يلي: «يعد المجلس التنفيذي مسؤولاً عن إدارة أعمال الصندوق، وبممارسة كافة الصلاحيات التي يكلفها بها مجلس المحافظين».

يتألف المجلس التنفيذي من مجموع المدراء التنفيذيين وهم:

- ١ - خمسة مديرين تنفيذيين تعينهم البلدان الأعضاء الخمس التي تملك أكبر الحصص.
- ٢ - خمسة عشر مديراً تنفيذياً تنتخبهم البلدان الأعضاء الأخرى.

ويمكن زيادة أو تخفيض العدد حسب اتفاق مجلس المحافظين، وتحدد مدة ممارسة المدراء التنفيذيين لأعمالهم عامين فقط.

يحق لكل مدير تنفيذي أن يدلي بأصوات بلده فقط عند التصويت وعادة ما تشكل الأكثرية لأن المدراء الخمسة المعينين يملكون أكبر الحصص. ومن ثم يشكلون الأغلبية. ونظراً لتوسع الاختصاصات وتزايد أعباء الصندوق فقد ارتفع عدد المدراء التنفيذيين إلى ٢١ عضواً بعد أن كان ١٢ عضواً عام ١٩٤٦، تتمثل صلاحيات المجلس بما يلي:

- ١ - دراسة كافة الإجراءات النقدية والمالية التي يقوم بها الأعضاء في بلادهم.
- ٢ - دراسة واقع موازين المدفوعات للدول الأعضاء وتقديم الحلول لأوضاعها حسب وضع كل دولة وتوجهاتها.
- ٣ - دراسة طلبات المساعدة من قبل الأعضاء واتخاذ القرارات بشأنها إما بالرفض أو القبول.

٤ — الموافقة على تخفيض قيم العملة الوطنية لكل بلد حسب الحالة وتوجهاته وأوضاع الدول المجاورة.

٥ — إدارة كافة الاجتماعات والموظفين والتنسيق مع الخبراء والمستشارين الذين يقدمون التقارير عن وضع الصندوق وعن أوضاع الأعضاء في الصندوق. إن هذه الصلاحيات الممنوحة لمجلس المدراء التنفيذيين تشكل أهم نشاطات الصندوق وتوجهاته في الاقتصاد العالمي، وعادة ما يقدم مجلس المدراء التنفيذيين إلى مجلس المحافظين القرارات الهامة للتصويت عليها بعد دراستها.

١ - ٨ - ٣ — المدير العام للصندوق:

يختار المجلس التنفيذي مديراً عاماً للصندوق من غير أعضاء مجلس المحافظين أو المجلس التنفيذي، ولا يحق له التصويت إلا إذا تساوت الأصوات فيرجح الجهة الثانية مقابل الأولى، وله الحق بحضور اجتماعات مجلس المحافظين دون التصويت. يتمتع المدير العام للصندوق بصلاحيات واسعة حيث يقوم بتنظيم الأمور الإدارية وتوزيع الاختصاصات بين الدوائر والأقسام، ويعين مجموعة من الموظفين الفنيين به، ويشكلون الهيئة العامة للصندوق ويختارهم حسب الكفاءة.

جرت العادة كما نصت اتفاقية الصندوق أن يكون المدير العام للصندوق غير أمريكي لكنه في عام ١٩٤٩ أحدث منصب نائب المدير وقد حدد على أنه أمريكي بشكل دائم يعينه مجلس المحافظين أيضاً^(١).

١ - ٩ — قروض الصندوق ومساعداته:

كان الهدف الأساسي لصندوق النقد الدولي منذ تأسيسه مساعدة الدول الأعضاء في القضايا النقدية والمالية وإصلاح الخلل القائم في ميزان المدفوعات، ثم تحول فيما بعد كي يتبنى السياسة الاقتصادية الليبرالية، ويقدم النصح والمشورة للدول الأعضاء باتباع طريق التطور الرأسمالي بدلاً من التوجه الاشتراكي.

إضافة إلى الاستشارات الاقتصادية وبعثات التدريب التي يرسلها إلى الدول بهدف إقامة دورات لموظفي المصرف المركزي والقطاع المالي في كل بلد.

(١) زينب عوض الله: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية بيروت ١٩٩٨ ص ١٦٣.

استناداً لذلك يقدم الصندوق القروض والمساعدات التالية:

١ - ٩ - ١ - حقوق السحب العادية:

يحق لكل بلد عضو في الصندوق الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في الصندوق، وتكون هذه الاستفادة مرتبطة بموافقة الصندوق على السياسة الاقتصادية للدولة وعلى أشكال السحب، حيث يحق للبلد سحب مبالغ لا تتجاوز ٢٠٠% من الحصة.

تقسم حصة البلد إلى خمس شرائح:

١ - الأولى ٢٥% وهي الشريحة الذهبية التي أودعها البلد العضو في الصندوق ويحق له الاستفادة منها أوتوماتيكياً دون قيود أو حدود يضعها الصندوق.

٢ - الشرائح الأخرى وهي ١٠٠% فيحق للبلد الاستفادة منها لكن هذه الاستفادة تخضع لشروط الصندوق، وفي ملخصها اتباع السياسة الاقتصادية الليبرالية وتحرير التجارة وعدم وضع قيود على نظام المدفوعات.

على كل بلد استفاد من الصندوق إرجاع المبالغ خلال فترة بين ثلاث إلى خمس سنوات، وخاصة إرجاع المبالغ بالقطع الأجنبي واستعادة العملة الوطنية التي اشترط الصندوق عدم تجاوزها ٢٠٠% من الحصة^(١).

يضع الصندوق ميزانية بالعملات الأجنبية كل ثلاثة أشهر وخاصة العملات الأساسية وذلك بهدف تشجيع الاستفادة من حقوق السحب العادية ولتسهيل عملية الاقتراض بهدف إصلاح العجز في ميزان المدفوعات.

١ - ٩ - ٢ - السحوبات الخاصة:

أحدث الصندوق عدداً من التسهيلات وسمح للأعضاء الاستفادة منها وهي:

أولاً: تسهيلات التمويل التعويضي:

وهي مبالغ يمكن للبلد العضو سحبها من الصندوق في حال المهبوط المفاجئ في صادراته ومن ثم عدم قدرته على استيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة الوطنية، لذلك

(١) موفق السيد حسن: مشكلات اقتصادية معاصرة، جامعة دمشق ١٩٨٢ ص ٧٧.

يسحب هذه المبالغ لتمويل العجز في ميزان المدفوعات واستمراره في تحرير التجارة وتمويل التنمية الاقتصادية، وعندما يعود وضع ميزان المدفوعات إلى التوازن يقوم البلد بإعادة تسديد المبالغ التي حصل عليها.

ثانياً: تمويل المخزون الاحتياطي:

هي مبالغ يحق للبلد العضو سحبها من الصندوق لا تتجاوز ٥٠% من قيمة الحصة وذلك لتمويل استيراد المواد الأولية اللازمة للاقتصاد الوطني، ولكي يمنح الصندوق هذه التسهيلات يتأكد من الاتفاقيات الموقعة بين البلد والبلد الآخر المصدر وخاصة مواد السكر - الكاكاو - البن - القصدير ومواد أولية أخرى لازمة للصناعة.

ثالثاً: التسهيلات الموسعة:

وهي مبالغ سمح الصندوق للدول الأعضاء سحبها من الصندوق بحيث لا تتجاوز ٢٤٠% من الحصة وإذا جمعت مع السحوبات الأخرى لا تتجاوز ٢٦٥% من الحصة.

خصصت هذه التسهيلات لتمويل البرامج الاقتصادية التي تشجع زيادة النمو وتطوير التجارة الخارجية، فالدول المتقدمة وجدت بأن الدول النامية لا تستطيع من خلال برامجها الحالية استيراد التكنولوجيا والسلع الجاهزة والمواد الأولية، لذلك دفعت الصندوق لتقديم مساعدات تمويلية لدفع عملية التنمية قدماً إلى الأمام الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم التجارة الدولية وتشجيع الاستيراد والتصدير.

رابعاً: التسهيلات النفطية:

لقد أدى ارتفاع أسعار النفط ٤٠% عام ١٩٧٣ على أثر حرب تشرين من ٣,١ دولار للبرميل إلى ١١,٦٥ دولار لزيادة الفاتورة النفطية للدول المستوردة للنفط، ومن أجل تشجيع استيراد النفط وعدم وضع القيود والعراقيل في وجه النفط أو التحول لسلع أخرى، فقد أحدث صندوق النقد الدولي تسهيلات نفطية تستفيد منها الدول المتضررة وخاصة في أوروبا ونظراً لأن الصندوق لا تتوفر لديه الموارد اللازمة لذلك اقترض بحدود سبعة مليارات من حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل ١٠ مليار دولار آنذاك بهدف تمويل التسهيلات النفطية التي أحدثها، وتشجيع الاستيراد واستمرار الوضع التجاري الدولي على ما هو عليه دون قيود.

خامساً: تسهيلات التمويل التكميلي:

وهي مبالغ سمح الصندوق بإقراضها للأعضاء من الدول النامية أحدثت عام ١٩٧٩ وذلك بحدود ١٤٠% من الحصة، وذلك بهدف تمويل الخلل الهيكلي في اقتصاديات الدول النامية، ومن ثم إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وتحرير التجارة وقد سمح الصندوق للدول الاستفادة من هذا التسهيل على مدى عامين أو ثلاثة أعوام وتعطى مهلة سداد سبع سنوات.

إن هذه التسهيلات أعطيت للدول النامية لكي تدعم التطور التجاري وتستورد من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية السلع والخدمات اللازمة لعملية التنمية، لكن أكثر هذه التسهيلات قدمت لتمويل التجارة.

١ - ٩ - ٢ - حقوق السحب الخاصة:

إن التطور الاقتصادي وزيادة معدل التبادل الدولي قد تطلب مزيداً من السيولة الدولية وزيادة وسائل الدفع الدولية، ولكن السيولة مرتبطة بعجز ميزان المدفوعات الأمريكي، فكلما ازداد العجز تزداد السيولة، وبالمقابل إذا انخفض العجز تنقص السيولة الدولية، لذلك اجتمع فريق العشرة وهم الدول الصناعية الكبار حيث أحدث هذا التجمع عام ١٩٦٢ لتقديم دعم مالي إضافي تحت اسم اتفاقات عامة للاستقراض^(١). ودرست الوضع النقدي العالمي واقترحت عام ١٩٦٨ إحداث حقوق السحب الخاصة.

فما هي حقوق السحب الخاصة؟

«هي نقد احتياطي دولي مصطنع يستخدم كوسيلة جديدة لدعم السيولة الدولية كالذهب والدولار واحتياطيات النقد الأجنبي القابلة للتبادل».

أي هي نقد دفترى حسابي يسجل على القيود ويحق للدول الأعضاء استخدامه لتسوية أرصدة موازين المدفوعات بهدف تشجيع التجارة الدولية.

يحدد المشتركون في حقوق السحب الخاصة حصصاً لكل منهم ويحق لهم استخدام هذه النقود وعادة ما تكون بالعملات القابلة للتحويل أو الدولار.

(١) ماري فرانس ليريتو: صندوق النقد الدولي، ترجمة هشام متولي مرجع سابق ص ٤٢.

توزع حقوق السحب الخاصة إلى قسمين:

١ — القسم الأول وهو ٧٠% من حصة البلد ويحق له استخدامها خلال فترة خمس سنوات دون أن يلتزم بردها للصندوق.

٢ — القسم الثاني وهو ٣٠% من حصة البلد ويحق له استخدامها لكنه يتوجب على البلد إعادة تشكيلها أي دفعها للصندوق.

أوجد صندوق النقد الدولي عام ١٩٨٦ (٩,٥) مليار من حقوق السحب الخاصة، ثم ازدادت كل خمس سنوات حسب الظروف النقدية الدولية، أي بحدود ٥ مليارات وتتجاوز حقوق السحب الخاصة ١٠٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة وتعادل ٥٠% من رأسمال الصندوق البالغ ٢١٢,٧٩٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في الظروف الراهنة.

١ — ١٠ — تعديل اتفاقية الصندوق:

عندما وافقت أوروبا واليابان على اتفاق بريتون وودز كانت في حالة دمار شامل وكانت بحاجة ماسة للولايات المتحدة الأمريكية، لكي تقدم لها السلع الأساسية اللازمة لإعادة الإعمار، وقد سجل ميزان المدفوعات الأمريكي فائضاً منذ عام ١٩٤٥ — ١٩٥٠ نتيجة تصدير السلع والخدمات لأوروبا، وتجمعت الدولارات من جديد في الولايات المتحدة إلى جانب الذهب الأمر الذي أدى لانخفاض حجم السيولة العالمية، فما الحل؟

قدمت الولايات المتحدة إلى أوروبا القروض والمساعدات والتي عرفت (بمشروع مارشال) واستمر ذلك حتى عام ١٩٥٨ حيث استكملت أوروبا نهضتها الصناعية وأصبح لديها كميات هائلة من الدولارات التي بدأت تبحث عن الاستثمار، وبالمقابل تفاقم عجز ميزان المدفوعات الأمريكي وأصبحت الولايات المتحدة بحاجة للسيولة لكي تمول عجز الموازنة الأمريكي الذي نما مع نمو عجز ميزان المدفوعات.

إن هذه الأزمة دفعت المصارف الأوروبية لتبديل ما بحوزتها من دولارات بالذهب من المصرف المركزي الأمريكي، وكان المركزي الأمريكي يستجيب لهذا التبديل، لكن

زيادة حجم هذه الطلبات دفعت الولايات المتحدة للتفكير بأن الاستمرار سوف يفرغ الاحتياطي الأمريكي من الذهب تماماً، لذلك توقف المصرف الأمريكي عن التحويل وظهرت سوق مزدوجة للذهب — سعر الذهب الرسمي (٣٥ دولار للأونصة) والسعر التجاري الذي وصل إلى (٤٠ دولار للأونصة).

لقد حصلت عدة أحداث هامة في الستينيات وهي أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦١ مع الاتحاد السوفياتي، واغتيال الرئيس الأمريكي جون كيندي عام ١٩٦٢ واحتلال فيتنام عام ١٩٦٤ والخلافات مع فرنسا — ديغول عام ١٩٦٨ جميعها أدت لانهيار نظام الدولار العالمي.

وفي ١٥ آب ١٩٧١ اتخذ الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون قراره بفصل الدولار عن الذهب وتوقف الولايات المتحدة رسمياً عن صرف الدولار بالذهب وبذلك كانت صفة كبيرة لنظام بريتون وودز، حيث تم بعدها تحرير أسعار الصرف، بل وتعويمها دون قيد أو شرط.

— اتفاق جاميكا ١٩٧٦:

يعد مؤتمر جاميكا الذي عقد عام ١٩٧٦ أكبر شهرة من اتفاق بريتون — وودز لأنه أنهى العمل بمضمون هذا الاتفاق وألغى الدعامة الأساسية لصندوق النقد الدولي. أي ألغى سعر التعادل «كل ٣٥ دولار تعادل أونصة من الذهب» وتم تحرير أسعار الصرف، بل وتعويمها وسمح لكل دولة رفع أو تخفيض قيمة عملتها المحلية بغض النظر عن سعر التعادل الذي كان قائماً. وتم تحرير أسعار الذهب من التعامل وانتقل من ذهب نقدي إلى ذهب تجاري للمضاربة في الأسواق المالية.

لقد شهدت أعوام السبعينيات من القرن العشرين فوضى نقدية كبيرة بعد تعويم أسعار الصرف، ونتيجة لتزايد أسعار النفط ازدادت الفوائض المالية لدى المصارف التجارية الأوروبية، وانخفضت أسعار الفائدة الأمر الذي دفع الدول النامية للاقتراض وعلى أثر ذلك ظهرت أزمة المديونية عام ١٩٨٢،

وتوالى بعد أزمة فك الارتباط بين الذهب والدولار الأزمات المالية حيث ظهرت أزمة المديونية عام ١٩٨٢ الأزمة المالية عام ١٩٨٧ والأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧ وأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨،

إن عدم وجود الضوابط والرقابة المالية والنقدية قد دفع النظام النقدي العالمي لأزمات مالية ونقدية متكررة أثرت وتؤثر على الفقراء وعلى الدول النامية أكثر من تأثيرها على الأغنياء أو الدول المتقدمة الأمر الذي أدى لتراجع معدلات النمو في الدول النامية وتزايد معدلات البطالة والفقير لديها، مقابل تزايد الغنى لدى الدول المتقدمة. واستمر الصندوق بدعم توجهات الإصلاح الاقتصادي على الطريق الرأسمالي.

١ - ١١ - تقدير صندوق النقد الدولي:

يعد صندوق النقد الدولي من أهم المؤسسات العالمية التي ساهمت في دعم الاستقرار النقدي العالمي وزيادة حجم التبادل التجاري ومن ثم زيادة حجم الناتج العالمي وزيادة معدلات النمو وتحسين ظروف ومستوى المعيشة، ليس في أوروبا، بل وفي أكثر دول العالم، ويستحق أن يطلق عليه دعامة النظام العالمي. لكن السؤال المطروح: هل كانت مساعدات الصندوق وقروضه توزع بشكل عادل بين الدول؟ وهل كان يدعم قطاعات الإنتاج مثل قطاع الخدمات؟، وهل كان يقدم المساعدات الاجتماعية إلى جانب المساعدات الإنتاجية؟

أسئلة واستفسارات كثيرة كانت وما زالت بحاجة للإجابة من قبل إدارة الصندوق وموظفيه ومستشاريه وخاصة الذين يزورون الدول لتقديم النصح والمشورة لها وأهم الإيجابيات التي حققها الصندوق:

١ - استقرار أسعار صرف العملات للدول الأعضاء في الصندوق حتى عام ١٩٦٨ مما ساهم في دعم وتحفيز التجارة والنمو الاقتصادي.

٢ - تنمية وتطوير التجارة الدولية الأمر الذي انعكس إيجاباً على الناتج العالمي.

٣ - حل مشكلة المدفوعات الدولية عن طريق اعتماد الدولار أداة دفع عالمية ساهمت في التخلص من التكتلات النقدية وأنظمة المدفوعات الثنائية التي أثرت سلباً على التجارة الدولية.

٤ - تقديم القروض والمساعدات للدول النامية، وبشكل خاص التي اتبعت النظام الرأسمالي، في حين كانت المساعدات نادرة للدول التي اتبعت طريق التطور الاشتراكي وذلك لمحاربة الاتحاد السوفياتي آنذاك.

إن هذه المزايا انعكست إيجاباً على الاقتصاد العالمي ولاحظنا أن الفترة من عام ١٩٤٥ — ١٩٨٠ لم يواجه العالم أي أزمة اقتصادية أو مالية، بل كانت معدلات النمو في تزايد مستمر، وكانت الدول توجه جزءاً كبيراً من دخولها لتحسين مستوى المعيشة للسكان.

إن هذه المزايا والإيجابيات لا تعني أنه لا يوجد سلبيات للصندوق أو إدارته أو التوجهات التي كان يتبناها خلال تطوره التاريخي. وأهم الانتقادات التي تعرض لها الصندوق:

١ — سيطرت الدول المتقدمة على قرارات الصندوق وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تملك ٢٠% من موارد الصندوق وقوته التصويتية ووجوده في نيويورك عاصمة المال الأمريكي.

٢ — توجه معظم القروض والمساعدات للدول الصناعية المتقدمة، أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد حصلت بريطانيا عام ١٩٦٥ على ١٩٠٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في حين حصلت الدول النامية جميعها على ٩١٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة^(١).

٣ — انهيار قاعدة (ذهب — دولار) عام ١٩٧١ وأصبح العالم بلا قاعدة ذهبية أي يعتمد على الدولار كعملة عالمية بدون رصيد، وهذا الأمر أصبح بحاجة للعلاج ومنذ ذلك التاريخ لا يوجد إصلاح أو توجه للإصلاح^(٢).

٤ — استخدام مصطلح المشروطة حرم الدول النامية ذات التوجه الاشتراكي من موارد الصندوق وزاد من نصيب الدول ذات التوجه الرأسمالي في فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.

وتعني المشروطة: اتباع الدول النامية للإصلاح الاقتصادي الذي يقوم على تحرير التجارة وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإصلاح عجز الموازنة عن طريق تقييد

(١) رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق ص ٢٣٢.

(٢) عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ٣٦٢.

الطلب الأمر الذي يخفض حجم التدخل الحكومي ويؤدي لزيادة العرض وتخفيض الدخل مما أدى للدخول في الركود.

٥ — اعتماد نظام النقد الدولي على عملة وطنية هي عملة الولايات المتحدة الأمريكية وهذا الأمر أدى لوجود تناقض أساسي انتهى بسيطرة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي اقتصادياً وسياسياً.

٦ — تردي الأحوال الاجتماعية نظراً لعدم وجود مساعدات اجتماعية يقدمها الصندوق وبالمقابل كانت القروض والمساعدات توجه لإصلاح العجز في ميزان المدفوعات وتحرير التجارة، الأمر الذي دفع الشعوب للاحتجاج ورفعت شعار محاربة الصندوق، فترجع عام ١٩٩٨ وأقام مؤتمر الإنصاف الاجتماعي في نيجيريا وتبنى برامج إصلاح اجتماعي وتمويل بعض البرامج الاجتماعية في الصحة والتعليم والتأهيل للقوى العاملة.

٧ — أصبح الصندوق عام ١٩٩٠ الأداة الأولى والهامة لتحقيق شعار العولمة وبادر منذ ذلك التاريخ بالعولمة الاقتصادية وإجبار الدول على تحرير تجارتها والانضمام لمنظمة التجارة العالمية التي تأسست عام ١٩٩٥ أي أصبح ركن العولمة مع منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

إن هذه السياسات والانتقادات التي تعرض لها الصندوق لا يمكن حلها أو التغلب عليها طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على الصندوق وإدارته، والحل الوحيد لإصلاح هذا النظام هو إيجاد عملة دولية ليس لها جنسية واعتمادها كمقياس للعملة العالمية يصدرها الصندوق باتفاق جميع الدول.

الفصل الثاني

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

تمهيد:

يعدُّ صندوق النقد الدولي الدعامة الأولى لنظام النقد الدولي، بينما يعدُّ البنك الدولي للإنشاء والتعمير الدعامة الثانية ويشكلان مع منظمة التجارة العالمية أركان العولمة، لأن الصندوق والبنك يوفران الجانب المالي والنقدي وتوفر منظمة التجارة حرية انسياب البضائع بين الدول ويقدم هؤلاء الثلاثة النصائح والمشورة للدولة الراغبة بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية أو التي ترغب بتحرير اقتصادها واتباع الليبرالية الاقتصادية.

أكدت الأبحاث والدراسات الاقتصادية بأن البنك الدولي للإنشاء والتعمير قد ساهم في تطوير تجارب بعض الدول ودعمها وخاصة دول النمر الآسيوية نظراً لأنه يمتلك الخبرة الكافية في مجال إقامة المشاريع الاقتصادية وتمويل مشاريع القطاع الخاص، ويمتلك المال اللازم للتمويل، أي أن الدول التي اعتمدت على البنك الدولي استطاعت أن تنقل اقتصادها من اقتصاد متخلف إلى اقتصاد متطور يمتلك كل أسباب القوة المادية والمالية ومثال ذلك كوريا — تركيا — البرازيل — الأرجنتين — المكسيك وغيرها، في حين لم تستطع دول أخرى اعتمدت على البنك من تطوير اقتصادها ويعود السبب لأمر أخرى غير اقتصادية.

فما هو البنك الدولي؟ وما هي مؤسساته وكيف يدار هذا البنك الكبير؟ وما هي

مزاياه وسلبياته في الاقتصاد العالمي؟

٢ - ١ - مفهوم البنك الدولي:

إذا عدنا إلى اتفاق بریتون - وودز عام ١٩٤٤ نلاحظ بأن المؤتمر قد وافق على تأسيس صندوق النقد الدولي وتأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الأول يهتم بإدارة نظام النقد الدولي، بينما يهتم الثاني وهو البنك الدولي بالقروض للدول والقطاع الخاص وتقديم النصح والمشورة في مجال التنمية والتطوير. واستناداً لذلك يمكن تعريف البنك الدولي:

«مؤسسة اقتصادية عالمية مسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. لذلك تنصب مسؤوليته أساساً على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، كذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال»^(١).

يوضح هذا المفهوم كافة أعمال البنك الدولي، لكنه لا يوضح علاقته بالنظام النقدي العالمي، وآلية منح القروض للدول واستناداً لذلك فإنني أرى في البنك الدولي للإنشاء والتعمير ما يلي:

«هو إحدى مؤسسات نظام النقد الدولي يعنى بتنظيم وإدارة الائتمان الدولي، فيحصل على الأموال من حصص الدول الأعضاء والقروض من السوق النقدية الدولية يسعى لتمويل الحكومات لتنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية، ويمول القطاع الخاص بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتنمية وتطوير كافة القطاعات وإجراء الإصلاح الهيكلي وتبني الليبرالية الاقتصادية».

إن هذا التعريف الشامل للبنك الدولي يوضح لنا تابعة البنك ومصادر تمويله ومجالات منح القروض والأهداف التي يتبناها واستناداً لذلك:

١ - يعد البنك الدولي إحدى مؤسسات نظام النقد الدولي التي ظهرت في اتفاق بریتون - وودز وقد تخصص بالإقراض للحكومات لكي تقوم ببرامجها وتحقق إصلاح عجز ميزان مدفوعاتها.

(١) عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ٣٦٤.

- ٢ — يحصل على الأموال اللازمة للإقراض من خلال الحصص التي يدفعها الأعضاء في الصندوق والبنك معاً، ومن خلال القروض من السوق النقدية الدولية والمصارف العالمية.
- ٣ — يمول الحكومات والقطاع الخاص المحلي والأجنبي بهدف إقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتطوير الاقتصاد الوطني لإصلاح العجز في ميزان المدفوعات وتحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي.
- ٤ — يهدف البنك الدولي من وراء أنظمة القروض لإصلاح الخلل الهيكلي القائم في الدول النامية وجذبها لتبني الحرية الاقتصادية وذلك للاندماج في الاقتصاد العالمي بدلاً من إقامة أنظمة اقتصادية خاصة أو مستقلة أو اشتراكية لا يجدها البنك. إن هذه الخصائص توضح لنا توجهات البنك وآلية عمله وتوجهاته القائمة كما ذكرنا على الليبرالية الاقتصادية التي تتبناها الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية القائمة على الفكر الرأسمالي الحر.

٢ — ٢ — التنظيم والإدارة:

يحق لكل بلد انتسب إلى صندوق النقد الدولي أن ينتسب فوراً للبنك الدولي وبالمقابل يفقد كل بلد عضويته في البنك الدولي عندما يفقد عضويته في صندوق النقد الدولي. وقد كان القصد من ذلك إلزام الدول بماتين المؤسساتين الدوليتين معاً. واستناداً لذلك يدار البنك بنفس الطريقة التي يدار بها الصندوق ومن حيث الحصص وطريقة التصويت وغيرها.

يوجد في البنك المستويات الإدارية التالية:

١ — مجلس المحافظين:

هو السلطة العليا في البنك حيث يحق لمجلس المحافظين البت في جميع القضايا الأساسية من قبول الأعضاء أو رفض المخالفين، واتخاذ قرارات التمويل وزيادة رأس المال، والاستعانة بالخبرات، والتعامل مع المنظمات الدولية الأخرى.

يتألف مجلس المحافظين من ممثلي الدول حيث يحق لكل دولة تعيين محافظ واحد ومن ثم يكون عدد المحافظين حسب عدد الدول^(١). إضافة إلى ذلك يرسم مجلس المحافظين سياسة البنك وتوجهاته العامة، ومجال أنشطته وتعامله مع الدول أو القطاع الخاص في الدول الأخرى. يتم تعيين رئيس البنك من قبل مجلس المحافظين، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك أكبر الحصص حوالي ٢١,٤٨% من رأس المال وأن البنك في أرضها فقد تم الاتفاق مع كبار الدول على أن يكون رئيس البنك الدولي أمريكياً حكماً لأن رئيس صندوق النقد الدولي أوروبي حكماً، ومن ثم لا أهمية لانتخابات مجلس المحافظين طالما تم الاتفاق بين الدول الكبرى التي تملك أكبر الحصص.

٢ — مجلس الإدارة:

وهو السلطة التنفيذية في البنك ويقوم بالمهام التالية:

- ١ — رسم معالم سياسة البنك ورفعها لمجلس المحافظين.
 - ٢ — دراسة طلبات الانضمام للبنك بعد زيارة الدول أصحاب العلاقة والاطلاع على أوضاعهم المالية والنقدية.
 - ٣ — إقرار مبالغ القروض للدول التي ترغب بالحصول عليها من البنك.
 - ٤ — مراقبة تنفيذ القرض.
 - ٥ — مراقبة الإصلاحات الاقتصادية في الدول التي حصلت على القروض.
 - ٦ — تحديد أسعار الفائدة للقروض الممنوحة.
 - ٧ — تشجيع القطاع الخاص في إطار تبني سياسة الليبرالية الاقتصادية ومحاربة التوجهات الاشتراكية وزيادة حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد.
- حددت إدارة البنك عدد المدراء التنفيذيين بحدود ٢٠ مديراً تعين الدول الكبرى خمسة مدراء فوراً ودون التصويت وهي الولايات المتحدة الأمريكية — بريطانيا — ألمانيا — فرنسا — الهند، أما المدراء الباقون فيتم تعيينهم من قبل مجلس المحافظين استناداً للتوزع الجغرافي ووزن كل دولة في الاقتصاد العالمي، واعتبارات سياسية أخرى.

(١) ضياء مجيد: الاقتصاد النقدي، مرجع سابق ص ٣٢٦.

يجتمع مجلس المدراء شهرياً للنظر بالقضايا الهامة وفي حالات الضرورة يجتمع أكثر من مرة وذلك للبت في الموضوعات السريعة.

٣ - اللجنة الاستشارية:

وهي تضم مجموعة خبراء يختارهم مجلس المحافظين وذلك بهدف دراسة الملفات وطلبات القروض وأوضاع الدول صاحبة القرض وكافة القضايا الاقتصادية والسياسية والإدارية للبنك وعادة ما تكون هذه اللجنة الحكم في حال الخلاف بين مجلس المحافظين ومجلس الإدارة.

يبلغ عدد أعضاء اللجنة الاستشارية ٧ أعضاء يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة في المجال المالي والنقدي، نظراً لأهمهم سيقدمون الاستشارات المالية والمصرفية والنقدية لمجلس المحافظين.

٢ - ٣ - أهداف البنك الدولي:

إن إنشاء منظمة دولية بهذا المستوى والنشاط يعني أن الاقتصاد العالمي سوف ينمو ويتطور بمعدلات مرتفعة الأمر الذي يؤدي لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وتحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد في العالم.

كما أن تركيزه على دور القطاع الخاص سوف ينشط العمل الفردي ويخفض حجم البطالة والفقر حتى في الدول النامية.

إضافة إلى ذلك فقد جاءت الأهداف واضحة ومحددة وتخدم جميع الدول وتوجهاتها الاقتصادية وهي جذابة لدرجة أن الجميع يقبل بما هي هذه الأهداف؟ حددت المادة الأولى من اتفاقية البنك الدولي أهداف البنك بما يلي:

١ - مساعدة الدول الأعضاء على تعمير اقتصادياتها المخربة أو تنمية اقتصادياتها بما يخدم توجهاتها الاقتصادية^(١).

٢ - العمل على تشجيع الاستثمارات الدولية الخاصة.

٣ - تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية الخاصة التي تساهم في زيادة الإنتاج وتشغيل العمالة وتحسين مستوى المعيشة في البلاد النامية.

(١) كمال شرف، هاشم أبو عراج، النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٢٦٨.

٤ — علاج الاختلالات الهيكلية في الدول النامية.
 ٥ — يدعم البنك الدولي الاستثمارات الأكثر نفعاً أو التي تحتاجها اقتصاديات الدول وذلك لدعم الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.
 إن هذه الأهداف وخاصة معالجة الاختلالات الهيكلية تعني أن البنك الدولي سوف يقوم بإصلاح جميع التشوهات التي ظهرت في الدول النامية والفقيرة بهدف تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها لكي تصبح دولاً أكثر نمواً وتطوراً.
 لقد كانت هذه الأهداف جذابة بحيث تقبلتها الدول وانضمت إلى البنك، لكن البنك في التطبيق العملي قد انحاز للدول المتقدمة من جهة والدول التي تدور في فلك الرأسمالية العالمية وخاصة الولايات المتحدة وأوروبا من جهة ثانية.

٢ — ٤ — رأس المال والحصص والأصوات:

يعد صندوق النقد الدولي المؤسسة الثانية التي نتجت عن اتفاق بریتون — وودز، وقد تم الاتفاق على تأسيسه عام ١٩٤٥ وباشر نشاطاته في ١٤ آذار ١٩٤٦ في مدينة سافانا بولاية جورجيا الأمريكية وبدأ أعماله فعلياً في ٢٥ حزيران ١٩٤٦ باعتباره مؤسسة اقتصادية متخصصة في المال تعنى بالإقراض وتنشيط استثمارات القطاع الخاص والشركات الأجنبية بلغ رأس المال عند التأسيس ١٠ مليار دولار مقسمة إلى أسهم قيمة السهم ١٠٠ ألف دولار ويكون حق الاكتتاب للدول الأعضاء^(١).

ومع التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العالمي ازداد رأس المال من ١٠ مليار دولار إلى ٢١ مليار دولار عام ١٩٥٩ ثم ازداد إلى ٢٧ مليار دولار عام ١٩٧٠ أما الزيادة الأخيرة فقد وصلت عام ١٩٩٦ إلى ١٨٤ مليار دولار وبلغ عدد الدول المنتسبة حوالي ١٩٠ دولة لأن كل دولة تنتسب للصندوق تنتسب حكماً للبنك الدولي وتدفع حصتها.

(١) ضياء مجيد: الاقتصاد النقدي، مرجع سابق ص ٣٢٨.

أما الحصة فقد تم تحديدها استناداً لحصة الدولة في صندوق النقد الدولي وتسدّد على الشكل التالي:

- أ — تدفع الدولة ٢% من الحصة ذهباً أو بالدولار.
 ب — تدفع الدولة ١٨% من الحصة بعملات الدول الأعضاء وعادةً ما تكون بالعملات الأساسية، وأغلب الدول سددت بالدولار.
 ج — ٨٠% من الحصة تبقى لدى البلد العضو تدفع عند الطلب.
 يتوجب على البلد العضو في البنك تسديد فقط ٢٠% من الحصة والباقي يبقى لحين الطلب.

يحق لكل دولة ٢٥٠ صوتاً حسب صندوق النقد الدولي، وهنا تكون نفس الحصة ٢٥٠ صوتاً لكل دولة ثم يضاف صوت واحد عن كل سهم مكتتب به. فإذا علمنا أن الحصة الأمريكية هي ٦,٩ مليار دولار في عام ١٩٨١ هذا يعني أن عدد الأصوات هو ٦٩٤٨١ صوتاً أي تبلغ نسبة الأصوات ٢١,٤٨% من الإجمالي البالغ ٤٦٩٤٦٦٢١ صوتاً.

أما في عام ١٩٩٦ فقد وصل رأس المال إلى ١٨٤ مليار دولار دفع منها ١٠%.
جدول رقم (٤) حصص وأصوات الدول الكبرى في عام ١٩٨١،

الأعضاء	الحصص	% من إجمالي رأس المال	المبلغ مقيم بحقوق السحب الخاصة	عدد الأصوات	% من إجمالي الأصوات
الولايات المتحدة	٦٩,٢٣١	٢٣,٨٨	٦,٩٢٣,١٠٠	٦٩٤٨١	٢١,٤٨
بريطانيا	٢٦,٠٠٠	٨,٩٧	٢,٦٠٠,٠٠٠	٢٦٢٥٠	٨,١٢
ألمانيا	١٧,٦١٢	٦,٠٨	١,٧٦١,٢٠٠	١٧٨٦٢	٥,٥٢
اليابان	١٣,٥٣٩	٤,٦٧	١,٣٥٣,٩٠٠	١٣٧٨٩	٤,٢٦
فرنسا	١٢,٧٩٢	٤,٤١	١,٢٧٩,٢٠٠	١٣٠٤٢	٤,٠٣
الهند	١١,٣٣٣	٣,٩١	١,١٣٣,٣٠٠	١١٥٨٣	٣,٥٨
كندا	١١,١٢٢	٣,٨٤	١,١١٢,٢٠٠	١١٣٧٢	٣,٥٢
إيطاليا	٨,٥٢٥	٢,٩٤	٨٥٢٥٠٠	٨٧٧٥	٢,٧١
هولندا	٧,٦٧٩	٢,٦٥	٧٦٧٩٠٠	٧٩٢٩	٢,٤٥
الصين	٧,٥٠٠	٢,٥٩	٧٥٠٠٠٠	٧٧٥٠	٢,٤٠

المصدر: ضياء مجيد: الاقتصاد النقدي، مرجع سابق ص—٣٢٧.

يلاحظ من الجدول رقم (٤) سيطرة الدول العظمى على الحصص والأصوات حيث تسيطر مجموعة الدول الخمسة الأوائل (الولايات المتحدة — بريطانيا — ألمانيا — فرنسا — اليابان) على حوالي ٤٢,٥% من إجمالي الحصص وتسيطر على ٤٢,٥% من حجم الأصوات، هذا يعني أن أي دولة تتعامل مع الصندوق يجب عليها الحصول على موافقة هذه الدول لكي تحصل على القرض. أي يعني ذلك ارتباط الدول الصغيرة بالدول المتقدمة اقتصادياً وسياسياً مرة ثانية بهدف الحصول على القروض الإنمائية.

— أما موارد الصندوق فإنها تأتي بالدرجة الأولى من رأس المال ثم القروض التي يحصل عليها الصندوق من المصارف الكبرى والمؤسسات المالية الدولية وغيرها، إضافة لذلك فقد اعتمد البنك على إصدار سندات دين يتم طرحها في البورصات العالمية وتقدم له الأموال اللازمة للإقراض.

٢ — ٥ — وظائف البنك الدولي:

بما أن البنك الدولي مؤسسة مالية دولية تعنى بشؤون الإقراض ومساعدة الدول النامية على إقامة المشاريع التنموية لتطوير اقتصادياتها لذلك اهتم بعدة وظائف مالية أهمها:

١ — تقديم القروض:

يقدم البنك القروض للدول الأعضاء بهدف تحسين ظروف الإنتاج وتشجيع القطاع الخاص وتطوير مشاريع البنى التحتية، واستثمار الثروات الباطنية وتنشيط التجارة الدولية وإصلاح الخلل الهيكلي الذي تعاني منه الدول وخاصة الدول النامية، فالقروض التي يقدمها البنك من أمواله تهدف لتحسين ظروف الدولة طالبة القرض. كما ويمكن للبنك ضمان دولة ما بالحصول على القروض من المصارف الكبرى العالمية وذلك رغبة منه في تفعيل القروض التجارية بين الدول.

٢ — تقديم المساعدات الفنية:

يقدم البنك الدولي مساعدات فنية متعددة الجوانب، لأنه يدرس القرض الذي ترغب الدولة الحصول عليه ويقدم النصح والمشورة في استثمار هذه المبالغ أو أحياناً تغيير مجالات الاستثمار، فقد ينصح الدولة بعدم إقامة المشروع المخطط له وإنما استبداله بمشروع سياحي أو تجاري يحقق عوائد أفضل للدولة، نظراً لخبرته الطويلة في مجالات التنمية والاستثمار والتجارة الدولية.

٣ — تقديم مساعدات واستشارات اقتصادية:

يقدم البنك الاستشارات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء وذلك من خلال إيفاد الخبراء لزيارة اقتصاد الدولة والاطلاع على كافة القطاعات (زراعة — صناعة — خدمات) ويدرس مزايا هذا الاقتصاد ويقترح على الدولة إقرار الخطط التنموية اللازمة لتطوير هذا الاقتصاد أو قد يوافق على الخطة التي وضعتها الدولة نفسها.

إن قروض البنك ومساعداته الفنية والاستشارية تخدم بالدرجة الأولى توجهات الاقتصاد العالمي (الليبرالية الاقتصادية) ولا يقدم مساعدات للدول ذات التوجه الاشتراكي أو التي تعادي اتجاهات الدول المتقدمة.

٢ — ٦ — مجموعات البنك الدولي المالية:

نظراً لتزايد الطلب العالمي على خدمات البنك الدولي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية واهتمام البنك بإعادة إعمار أوروبا، فقد وجهت الدول النامية، وخاصة مجموعة عدم الانحياز الانتقادات للبنك، الأمر الذي دفعه لإعادة النظر بسياساته وطبيعة عمله وقام بعد ذلك بتأسيس مجموعة مالية سميت مجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهي:

١ — مؤسسة التمويل الدولية:

أحدث البنك مؤسسة مالية تهتم بإقراض القطاع الخاص في الدول النامية والدول المتقدمة وذلك بهدف تنشيط عمل الشركات الخاصة ودفعها للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشغيل العاطلين عن العمل واستثمار المواد الأولية الوطنية وتنشيط التجارة الداخلية والخارجية.

وقد أحدثت هذه المؤسسة عام ١٩٥٦ وذلك بعد استكمال إعمار أوروبا وكانت قروضها موجهة للشركات الإنتاجية وخاصة الشركات متعددة الجنسيات التي انطلقت باتجاه الاستثمار في دول أخرى.

٢ — هيئة التنمية الدولية:

أحدثت هذه المؤسسة عام ١٩٦٠ وسميت بالتنمية الدولية لأنها خصصت للدول النامية التي كانت تطالب بحصة معينة من القروض لكي تمويل مشاريعها الاقتصادية،

وقد اهتمت هذه الهيئة المالية بإقراض الدول الفقيرة بهدف استكمال إقامة مشاريع البنية التحتية اللازمة لعملية التنمية ومشاريع الطاقة وبعض المشاريع الاقتصادية مثل استخراج الثروات الباطنية وتجهيزها للتجارة الدولية أو تسهيل تجارة المواد الزراعية الأساسية.

٣ - الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار:

أنشأت هذه المؤسسة عام ١٩٨٨ وكان الهدف منها تشجيع الاستثمار الأجنبي وإزالة الحواجز التجارية التي تعيق الاستثمارات الدولية، فهي تضمن الاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر السياسية والتأمين أو تجميد عملها في دولة من الدول وغير ذلك من المخاطر.

٢ - ٧ - أنواع القروض:

يقدم البنك الدولي عدة أنواع من القروض تهدف في جوهرها لإحداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي أو الهيكل التجاري للدولة وإدخالها في منظومة الاقتصاد العالمي وأهم هذه الأنواع:

١ - قروض المشروعات:

وهي قروض تعطى لتمويل مشروع محدد مثل تمويل مشروع الصرف الصحي - الري - توليد الكهرباء - إقامة السدود - الطرقات العامة - سكك الحديد وغيرها. وهذه المشروعات ضرورية وحيوية لكل اقتصاد وخاصة اقتصاديات الدول النامية، وتمثل حصة هذه القروض النسبة العظمى من قروض البنك الدولي.

٢ - قروض البرامج:

هي مبالغ يمنحها البنك الدولي لتمويل برنامج اقتصادي معين أو تمويل قطاع اقتصادي محدد، مثل تمويل الواردات اللازمة للصناعات التحويلية أو تصنيع المواد الأولية، فهي برامج ضرورية للدولة وقامت بدراسة هذا البرنامج وتبين لها بأنه يشكل قفزة نوعية في الاقتصاد الوطني.

٣ - قروض التصحيح الهيكلي:

وهي قروض يقدمها البنك الدولي للدول النامية بهدف إجراء التصحيح الهيكلي في سياساتها الاقتصادية وعادة ما يكون هدف هذه القروض الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر وتبني سياسة الليبرالية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي

وتنطوي قروض التكيف الهيكلي على درجة من المشروطة حيث يلتقي الصندوق مع البنك في إخضاع الدول النامية لشروط الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تطلب من الدول النامية الخضوع للتجارة الدولية الحرة وتحرير الاقتصاد وبيع مؤسسات القطاع العام والسماح بدخول الاستثمارات الأجنبية ورفع كافة أشكال الحماية للصناعة الوطنية وهي ما تعرف بشروط صندوق النقد الدولي.

وتخضع هذه القروض للشروط التالية:

- ١ — الكفاءة في استخدام الموارد ويدخل ضمنها معايير الاستثمار الدولية وسياسات الحوافز للمستثمرين وفتح جميع القطاعات.
- ٢ — تبني سياسة الخصخصة، وتخفيف قيود حماية الصناعة الوطنية وبيع مؤسسات القطاع العام.
- ٣ — الخضوع لتسوية الدين الخارجي وذلك بالدخول في إحدى نوادي تسوية الديون لكي يضع البنك الدولي شروطه في جدولة الديون.
- ٤ — تحرير التجارة وزيادة حوافز التصدير للمصدرين وشركات التصدير وإلغاء التعرفة الجمركية أو تبني سياسة منظمة التجارة العالمية في التجارة.
- ٥ — تخفيض حجم الإعانات والمساعدات الاجتماعية.
- ٦ — إصلاح النظام المصرفي وإدماجه في النظام المصرفي العالمي وتعديل الأنظمة الضريبية والإدارة العامة وتقويم الخدمات.

٤ — القروض القطاعية:

نظراً لعزوف الدول عن القروض الهيكلية فقد أحدث البنك الدولي قروضاً سميت القروض القطاعية، حيث يتم منح القرض لدولة ما لكي تقوم بتطوير قطاع معين يعدّ ضرورياً لاقتصادها الوطني ويساعدها على الاندماج في الاقتصاد العالمي مثل تطوير قطاع الزراعة بهدف زيادة الإنتاج وتقديم السلع للتجارة الدولية أو تطوير قطاع الاستيراد والتصدير أو تطوير قطاع الصناعات التحويلية بهدف زيادة الإنتاج وتصدير الفائض.

إن هذا النوع من القروض لا يختلف عن القروض التي خصصت للتصحيح الهيكلي، لكنها جزئية تخدم برامج الإصلاح الهيكلي بصيغة أخرى.

الفصل الثالث

صندوق النقد العربي

تمهيد:

تحدثنا في الفصل الأول والثاني من هذا الباب عن صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين أنشأ بموجب اتفاق بريتون - وودز عام ١٩٤٤، وباشرا أعمالهما في عام ١٩٤٦ لتمويل الاقتصاد العالمي.

وفي إطار الجامعة العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي فقد اجتمع أعضاء الجامعة العربية وقرروا إحداث صندوق النقد العربي بهدف مساعدة الدول العربية الفقيرة، وإصلاح العجز في ميزان مدفوعاتها كمدخل لمساعدة هذه الدول على زيادة حجم التبادل التجاري بينها، والمشاركة في إقامة مشاريع عربية مشتركة، تكون بداية لتحقيق الشراكة الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي.

كما أن الصندوق سوف يقدم المشورة للدول الأعضاء فيما يخص السياسات المالية والنقدية ودورها في تطوير السياسات الاقتصادية في الدول العربية.

لقد أكدت الدراسات منذ إحداث الصندوق وحتى الوقت الحاضر بأن الدول العربية قد استفادت من صندوق النقد العربي أكثر من استفادتها من صندوق النقد الدولي، رغم أن حصصها في الصندوق العربي أقل بكثير من حصصها في صندوق النقد الدولي، علماً أن الصندوق العربي يعمل كمؤسسة دولية تحت إشراف وتوجيه صندوق النقد الدولي وتوجهاته في منح القروض والمساعدات والتسهيلات.

ولكي نتعرف على الصندوق العربي جيداً لا بد من قراءة الاتفاقية والأهداف ورأس المال والحصص وغيرها من الأسباب التي دعت لإنشاء الصندوق، فما هو صندوق النقد العربي؟ وما هي أهدافه؟ وما هي نشاطاته؟

٣ - ١ - مفهوم صندوق النقد العربي:

وضع الاقتصاديون عدة تعاريف لصندوق النقد العربي الذي أحدث عام ١٩٧٦ كهيئة نقدية عربية تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي في الدول العربية، وقد ركزت التعاريف على آلية عمل الصندوق ودوره الاقتصادي والاجتماعي كما يلي:

«مؤسسة نقدية عربية يسعى لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء وتحقيق الاستقرار في أسعار صرف عملات الدول العربية وتحقيق التعاون النقدي العربي»^(١).

وهذا التعريف استناداً لأهداف الصندوق قد لا يعكس جوهر وآلية عمل الصندوق ويغفل بعض الجوانب الفنية للصندوق، واستناداً لذلك وجدت من الأفضل وضع تعريف موسع يعكس جوهر الصندوق ودوره في الاقتصاد العربي وهو:

«مؤسسة نقدية عربية تعنى وتشرف على تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات للدول الأعضاء، ومساعدة الدول المعسرة على إصلاح الخلل في موازين مدفوعاتها بهدف تحقيق الاستقرار النقدي العربي وتطوير الأسواق المالية العربية وتحقيق المزيد من خطوات التكامل العربي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي العربي».

استناداً لهذا التعريف يمكن تحديد خصائص صندوق النقد العربي كما يلي:

١ - مؤسسة نقدية إقليمية ليس لها جنسية أي دولة عربية، وإنما هي عربية تشترك فيها جميع الدول العربية، وتتعامل مع جميع الدول العربية استناداً لحصة كل دولة ورغبتها في التعامل مع الصندوق.

٢ - يعنى الصندوق ويشرف على متغيرين أساسيين في الاقتصاد العربي وهما ثبات أسعار الصرف - إصلاح الخلل في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، لأن ثبات سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات سوف يساعد كل دولة على استقرار المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات النمو وتحسين ظروف المعيشة للسكان.

(١) اتفاقية صندوق النقد العربي، ص ٨.

٣ — يقدم الصندوق المساعدات بأشكال مختلفة للدول الأعضاء بهدف إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف الأمر الذي يجنب كل دولة الاضطرابات الاقتصادية والخلل في التطور الاقتصادي.

٤ — تحقيق الأهداف التالية:

أ — تحقيق الاستقرار النقدي الذي يوفر للاقتصاد الوطني الاستقرار في السياسة السعرية ويزيد من معدل النمو الاقتصادي.

ب — تطوير الأسواق المالية العربية لأن هذه الأسواق ما زالت ناشئة وتحتاج للمساعدة الفنية والمادية لكي يزداد حجم التعامل فيها ويزداد حجم الاستثمار المالي فيها الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

ج — زيادة حجم التكامل الاقتصادي العربي لأن السوق العربية المشتركة ظهرت عام ١٩٦٤ وما زالت في خطوات انتقالية بطيئة، لذلك يشجع الصندوق كل اتفاقية أو توجه لتطوير خطوات التكامل.

د — زيادة معدلات النمو الاقتصادي لأنها تنعكس إيجاباً على الوضع المعاشي للسكان ومن ثم تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن هذه السمات والخصائص للصندوق العربي توضح بأن هذه المؤسسة جوهرية في الاقتصاديات العربية وضرورية لكي يتم تسريع خطوات التكامل الاقتصادي من جهة ولكي تزداد عمليات التراكم والنمو التي تدعم التبادل التجاري العربي من جهة أخرى.

٣ — ٢ — نشأة الصندوق وتطوره:

سجل تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥ نقطة تحول في تاريخ الدول العربية لأن هذه المنظمة كانت الصيغة التنظيمية للعمل العربي المشترك من جهة، والأداة التي يمكن من خلالها تأسيس وكالات ومنظمات عربية اقتصادية واجتماعية من جهة أخرى.

لذلك وبعد إنشاء الجامعة العربية تم إحداث عدة منظمات عربية مثل: الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٦٨، منظمة الدول العربية المصدرة للنفط ١٩٦٨، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ١٩٧١، المنظمة العربية للتنمية ١٩٧٢، منظمة العمل العربي ١٩٧٢، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ١٩٧٤ وغيرها من المنظمات الأساسية لتطوير العمل العربي المشترك. لقد كان المقترح إنشاء صندوق نقد عربي عام ١٩٤٦ لكن التنفيذ قد تأجل لعدة أسباب، وفيما بعد قدمت لمجلس الجامعة عدة مقترحات لإنشاء صندوق النقد العربي وكانت تؤجل^(١).

وفي بداية السبعينيات من القرن الماضي أصبحت الفرصة مناسبة لإنشاء مثل هذه المنظمة نظراً لانفصال الدولار عن الذهب في آب ١٩٧١ والحاجة لدعم الاستقرار النقدي العربي، ونظراً لزيادة مديونية بعض الدول العربية وحاجتها للقروض الأجنبية اللازمة للتنمية الاقتصادية واستناداً لذلك تكون أسباب إنشاء الصندوق:

- ١ — الحاجة الماسة لتحقيق الاستقرار النقدي العربي.
 - ٢ — محاولة تثبيت أسعار الصرف خاصة بعد تعويم الدولار عام ١٩٧١ وتشكيل تحالف نقدي أوروبي سمي السميثونيان لتخفيف آثار انخفاض أسعار الصرف.
 - ٣ — مساعدة الدول العربية المدينة لكي لا تزداد مديونيتها الخارجية وتؤثر على قيمة عملتها ووضعها الاقتصادي.
- إن هذه الأسباب قد دفعت الجامعة العربية للبحث في إمكانية إنشاء صندوق النقد العربي.

- طرح في عام ١٩٧٣ إمكانية إنشاء اتحاد عربي للمدفوعات من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وتأجل ذلك.
- ١٩٧٤ قدم الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي دراسة إلى مجلس المحافظين للمصارف العربية يوحى باستخدام الدينار العربي وتطوير الأسواق المالية العربية وقد قام المجلس بتحليل الدراسة والاستفادة منها.

(١) عدي قصبور: مساهمة صندوق النقد العربي في التنمية الاقتصادية العربية، مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب، المغرب ٢٧ — ٣٠ آذار عام

- ١٩٧٥ قدمت توصية جديدة إلى مجلس المحافظين العرب في بغداد وذلك لإقامة صندوق النقد العربي وقد ناقش الحضور الصيغة النهائية للاتفاقية وأجريت عليها بعض التعديلات.
- ١٩٧٦ الرباط، المغرب، أقرت اتفاقية صندوق النقد العربي من قبل مجلس المحافظين للمصارف المركزية العربية.
- ١٩٧٧ شباط، بدأ العمل ببنود الاتفاقية وأصبح صندوق النقد العربي مؤسسة نقدية إقليمية عربية مقرها أبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة ولها مكاتب تمثيل في الدول العربية.

٣ — ٣ — أهداف الصندوق:

- حددت المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق أهداف الصندوق بما يلي:
- ١ — تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء^(١).
 - ٢ — استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.
 - ٣ — إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء.
 - ٤ — إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد ويؤدي إلى تنميتها حيثما يطلب منه ذلك.
 - ٥ — تطوير الأسواق المالية العربية.
 - ٦ — دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.
 - ٧ — تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية، بما يحقق مصالحها المشتركة، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية.
 - ٨ — تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

(١) اتفاقية صندوق النقد العربي ص ٨.

إن هذه الأهداف التي حددها المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق شاملة وتحقق مصالح الأعضاء، ولو أن الصندوق استطاع أن ينفذ ٥٠% منها لتحققت الوحدة الاقتصادية وظهرت العملة العربية الموحدة (الدينار) ومع ذلك فقد استطاع الصندوق خلال السنوات ١٩٧٦ - ٢٠١٠ تحقيق الكثير فيما يتعلق بتسوية المدفوعات وتحرير التجارة وحل النزاعات المالية والنقدية ودعم الاستقرار النقدي رغم الظروف العالمية الرديئة وظهور عدة أزمات مالية عالمية: أزمة عام ١٩٨٧، أزمة عام ١٩٩٧، أزمة عام ٢٠٠٨، وهي أزمات مالية أثرت وتوثر بشكل مباشر على الدول العربية.

ولكي يحقق الصندوق أهدافه فإن عليه استخدام مجموعة من الوسائل المالية والنقدية والمساعدات وأهمها:

- ١ - تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها مع باقي دول العالم الناجم عن تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال.
- ٢ - إصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء تعزيزاً لاقتراضها من المصادر المالية الأخرى من أجل تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها.
- ٣ - التوسط في إصدار القروض في الأسواق المالية الدولية والعربية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها.
- ٤ - تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول.
- ٥ - تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- ٦ - إدارة الأموال للدول الأعضاء وخاصة التي لديها فوائض وترغب بمساعدة الصندوق لإدارة هذه الأموال.
- ٧ - تقديم الاستشارات المالية للدول الأعضاء وذلك للمساعدة في حل المشاكل المالية والنقدية.
- ٨ - تقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء.

إن هذه الوسائل المادية والمعنوية التي يقدمها الصندوق تساعد الدول الأعضاء على إصلاح الخلل في موازين مدفوعاتها وتثبيت سعر الصرف وتنمية المبادلات التجارية ومن ثم تطوير اقتصادها الوطني. بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، فالصندوق منذ أيامه الأولى ظهر لكي يكون هيئة نقدية فاعلة في الوسط الاقتصادي، ويسعى لإنجاز العديد من المهام المالية والنقدية في الاقتصاديات العربية.

٣ - ٤ - رأس المال والموارد والخصص:

حددت المادة الثانية عشرة من اتفاقية صندوق النقد العربي رأس المال بحدود ٦٠٠ مليون دينار عربي حسابي، ويعادل الدينار العربي الحسابي ٣ وحدات من حقوق السحب الخاصة التي يحددها صندوق النقد الدولي فإذا اعتبرنا وحدة حقوق السحب الخاصة لعام ٢٠٠٨ بحدود ١,٣٥٠ دولار هذا يعني أن رأس المال للصندوق هو:

$$٦٠٠ \times (١,٣٥٠ \times ٣) = ٢٤٣٠ \text{ مليون دولار.}$$

أما المسدد فهو ٢٥% أي:

$$٢٤٣٠ \text{ مليون} \times ٢٥\% = ٦٠٧,٥ \text{ مليون دولار.}$$

تم تقسيم رأس المال إل ١٢٠٠٠ سهم قيمة كل سهم ٥٠ ألف دينار عربي حسابي يسدد رأس المال كما يلي:

١ - تسدد الدولة العضو ٥% عند إيداع وثيقة تصديق الاتفاقية.

٢ - تسدد الدولة العضو ٢٠% عند الانتساب رسمياً للاتفاقية.

٣ - تسدد الدولة العضو ٢% من الحصة بعملتها الوطنية بصرف النظر عن قابليتها للتحويل^(١).

يحصل صندوق النقد العربي على الموارد من المصادر التالية:

١ - رأس المال المدفوع.

٢ - الاحتياطيات.

٣ - القروض والتسهيلات التي يحصل عليها الصندوق.

٤ - أية موارد أخرى يقررها مجلس المحافظين.

(١) كمال شرف، هاشم أبو عراج: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٢٧٤.

إن رأس المال المدفوع وهو كما ذكرنا ٦٠٧,٥ مليون دولار غير كافية لمواجهة أعمال الصندوق ونشاطاته لذلك يحق له الاقتراض من المصارف التجارية وصناديق التمويل العربية وغيرها من المؤسسات المالية الدولية.

لقد حددت المادة ١٨ من اتفاقية الصندوق حدود الاقتراض بما يعادل ٢٠٠% من رأس المال المصرح به والاحتياطي العام.

— يحدد لكل دولة عند التصويت ٧٥ صوتاً ويضاف لكل دولة أصواتها حسب الأسهم التي تمتلكها (حسب الحصة) أي صوتاً لكل ٥٠ ألف دينار عربي حسابي ويدرس الصندوق المشاريع المقدمة إليه ويتخذ القرارات حسب رغبة الأعضاء بالاستناد إلى التصويت.

إن تأسيس الصندوق عام ١٩٧٦ كان بمثابة مبادرة مالية عربية هامة لضمان القروض للدول المحتاجة وإصلاح الخلل في موازين المدفوعات.

٣ - ٥ - نشاطات الصندوق:

ظهر صندوق النقد العربي عام ١٩٧٦ بهدف مساعدة الدول العربية على إصلاح موازين مدفوعاتها من جهة وعلى تثبيت أسعار الصرف لتشجيع التبادل التجاري فيما بينها من جهة أخرى. واستناداً لذلك يجب على الصندوق تأمين القروض والمساعدات اللازمة للدول العربية، وإذا عدنا إلى اتفاقية الصندوق نلاحظ بأنه باشر أعماله في شباط ١٩٧٧.

فما هي نشاطات الصندوق إلى الأقسام التالية:

١ - النشاط الإقراضي.

٢ - تطوير الأسواق المالية العربية.

٣ - دعم التجارة العربية البينية.

٤ - النشاط التدريبي.

٣ - ٥ - ١ - النشاط الإقراضي:

تأخذ قروض الصندوق أشكالاً متعددة، فهو يقرض قروضاً ميسرة لإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، ودعم الإصلاحات الاقتصادية ولتطوير فروع الاقتصاد الوطني وأهم هذه القروض:

١ - القرض التلقائي:

هو مبلغ من المال يقدمه صندوق النقد العربي لإصلاح العجز في ميزان المدفوعات للبلد العضو ولا تتجاوز قيمته ٧٥% من حصة البلد والمدفوعة بالعملة الأجنبية، فإذا كانت حصة البلد ١٠٠ مليون دولار مثلاً هذا يعني أن قيمة القرض:

$$١٠٠ \text{ مليون} \times ٧٥\% = ٧٥ \text{ مليون دولار.}$$

ويهدف هذا القرض لإصلاح العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي الذي يسعى إليه كل بلد إضافة إلى الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي.

٢ - القرض العادي:

ويقدم هذا القرض لفترة أطول ويخصص لإصلاح العجز في ميزان المدفوعات أيضاً خاصة عندما لا يستطيع القرض الأول مساعدة الدولة في إصلاح العجز.

٣ - القرض الممتد:

ويقدم هذا القرض لفترة أطول من القرض العادي ويهدف لإصلاح العجز في ميزان المدفوعات في حال عدم كفاية القرضين السابقين، أي إذا كان الخلل في ميزان المدفوعات ينجم عن خلل هيكلية فإن هذا القرض يساعد إلى حد ما في إصلاح هذا الخلل.

٤ - القرض التعويضي:

ويمنح هذا القرض للبلد العضو في حال هبوط أسعار صادراته أو ازدياد أسعار الواردات لظروف معينة، فلكي لا يحصل الاضطراب في ميزان المدفوعات يمنح هذا القرض ويسمى تعويضي لتعويض النقص الحاصل في الصادرات أو زيادة الواردات.

٥ - الكفالات:

تعد الكفالات أحد أشكال التسهيلات التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء، وذلك تدعيماً لسعيها نحو تمويل العجز الكلي في موازين المدفوعات. أي أن الصندوق سوف يكفل البلد عند الاقتراض من مؤسسات أخرى بغرض إصلاح العجز في ميزان مدفوعاتها أو إقامة مشاريع اقتصادية أو اجتماعية سواء كانت من مؤسسات دولية أو مصارف خاصة.

٦ - الوساطة:

وهي قيام الصندوق نيابة عن البلد العضو بالتفاوض مع المؤسسات المالية الدولية أو المصارف الخاصة على القروض وتكون هذه القروض بضمانة الصندوق لأنه توسط في إصدارها.

٣ - ٥ - ٢ - تطوير الأسواق المالية العربية:

لقد حدد الصندوق من ضمن أهدافه تطوير التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وصولاً إلى سوق عربية موحدة، وهذا الأمر يتطلب ما يلي:

- ١ - إزالة كافة الحواجز التي تعيق انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية.
- ٢ - إزالة كافة القيود المفروضة على المدفوعات بين الدول.
- ٣ - إزالة كافة القيود المفروضة على التجارة البينية وخاصة فإن اتفاقية منطقة التجارة الحرة التي بدأت عام ١٩٩٧ قد انتهت وأزالت العديد من الحواجز الجمركية.
- ٤ - مساعدة الدول في تطوير أسواقها المالية لكي تكون جاهزة لإقامة سوق مالية عربية موحدة في نهاية المطاف.

إن هذه الأهداف تطلبت من الصندوق تقديم الخبرة والمشورة للدول الأعضاء الراغبة في تطوير اقتصادياتها في الاستفادة من هذه الخبرات أملاً في تطوير أسواقها المالية وتشجيع حركة رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية بدلاً من تجولها في أوروبا وخدمة الاقتصاد الأوربي.

وفي هذا الإطار يساعد الصندوق الدول الأعضاء على:

أ — إصدار الأوراق المالية في الأسواق المحلية.

ب — تداولها في الدول العربية وللمواطنين العرب بالدرجة الأولى.

ج — التوجه لإقامة سوق عربية مالية موحدة.

٣ — ٥ — ٣ — دعم التجارة العربية البينية:

يسعى الصندوق منذ إحداثه عام ١٩٧٧ لتطوير التجارة العربية البينية وزيادتها بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وفي هذا الإطار فقد أحدث الصندوق تسهيلات لتمويل التجارة العربية وذلك بهدف زيادة حجم الصادرات العربية العريضة، أي أن الصندوق حدد مبالغ لكل بلد عضو يستطيع التجار من البلد العضو الاستفادة منها أو التجار المستوردون من بلد عضو آخر الحصول على هذه التسهيلات بهدف الاستيراد من هذا البلد أو يستطيع تجار أجنبية الاستفادة من هذا التسهيل عند التصدير لأي بلد عربي، ومع ذلك فإن الاعتماد أو الاستفادة من هذا البرنامج كانت متدنية لأن المصارف العربية والتجار العرب ليست لديهم المعرفة والقدرة على استخدام الأموال المخصصة لهذا البرنامج.

٣ — ٥ — ٤ — النشاط التدريبي:

يعدّ التدريب والتأهيل من أهم الأنشطة الاقتصادية والإدارية التي تساهم في تطوير النشاطات الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد الوطني، ودعمًا لرفع الكفاءات العربية فقد أحدث الصندوق معهد السياسات الاقتصادية، وذلك بهدف تأهيل وتنمية الكوادر الاقتصادية والمالية والإدارية في الدول الأعضاء، وهذا المعهد يجري دورات تدريبية في مجال السياسات الاقتصادية الكلية وفي المجالات المالية والنقدية والمصرفية وغيرها بحيث يستطيع المتدربون الاطلاع على أحدث الإجراءات في المجالات القطاعية، والاطلاع على التجارب الأوروبية المتطورة بهدف تطوير اقتصاديات الدول الأعضاء.

ملحق رقم (١) (مليون دينار عربي حسابي)

م	الدولة	رأس المال المدفوع		رأس المال المكتتب به ألف دولار
		بعملات قابلة للتحويل	بعملات وطنية	
١	المملكة الأردنية الهاشمية	٥,٣٢٠	٠,٠٨٠	٥,٤٠٠
٢	دولة الإمارات العربية المتحدة	١٨,٩٠٠	٠,٣٠٠	١٩,٢٠٠
٣	دولة البحرين	٤,٩٢٠	٠,٠٨٠	٥,٠٠٠
٤	الجمهورية التونسية	٦,٩٠٠	٠,١٠٠	٧,٠٠٠
٥	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	٤١,٦٤٠	٠,٧٦٠	٤٢,٤٠٠
٦	المملكة العربية السعودية	٤٧,٦٤٠	٠,٧٦٠	٤٨,٤٠٠
٧	جمهورية السودان	٩,٨٠٠	٠,٢٠٠	١٠,٠٠٠
٨	الجمهورية العربية السورية	٧,١٢٠	٠,٠٨٠	٧,٢٠٠
٩	جمهورية الصومال	٣,٩٢٠	٠,٠٨٠	٤,٠٠٠
١٠	جمهورية العراق	٤١,٦٤٠	٠,٧٦٠	٤٢,٤٠٠
١١	سلطنة عمان	٤,٩٢٠	٠,٠٨٠	٥,٠٠٠
١٢	دولة قطر	٩,٨٠٠	٠,٢٠٠	١٠,٠٠٠
١٣	دولة الكويت	٣١,٥٠٠	٠,٥٠٠	٣٢,٠٠٠
١٤	الجمهورية اللبنانية	٤,٩٠٠	٠,١٠٠	٥,٠٠٠
١٥	الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	١٣,٢٥٤	٠,١٨٦	١٣,٤٤٠
١٦	جمهورية مصر العربية	٣١,٥٠٠	٠,٥٠٠	٣٢,٠٠٠
١٧	المملكة المغربية	١٤,٨٠٠	٠,٢٠٠	١٥,٠٠٠
١٨	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	٤,٩٢٠	٠,٠٨٠	٥,٠٠٠
١٩	الجمهورية اليمنية	١٥,١٢٠	٠,٢٨٠	١٥,٤٠٠
٢٠	دولة فلسطين ^(١)	-	-	٢,١٦٠
٢١	جمهورية جيبوتي	٠,٢٤٥	٠,٠٠٥	٠,٢٥٠
٢٢	جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية	-	-	٠,٢٥٠
	المجموع	٣١٨,٧٥٩	٥,٣٣١	٣٢٦,٥٠٠

- (١) طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (٤) لسنة ١٩٨٨، فإن رأس المال المصرح به هو ٦٠٠ مليون دينار عربي حسابي.
- (٢) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (٣) لسنة ١٩٨٩، تقرر أن يكون رأس المال المكتتب به والواجب الدفع ٣٢٦ مليون د.ع. ح.و بموجب قراره رقم (٤) لسنة ١٩٩٦، تم رفع رأس المال المكتتب به بقيمة حصة جمهورية جيبوتي ليصبح إجمالي رأس المال المقرر دفعه ٣٢٦,٢٥٠ ألف دينار عربي حسابي.
- (*) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (٧) لسنة ١٩٧٨، تم تأجيل مطالبة دولة فلسطين بتسديد حصتها من رأسمال الصندوق المقرر دفعه.

الباب السادس
السياسة النقدية

الفصل الأول

جوهر ومفهوم السياسة النقدية

تمهيد:

لم يكن النقد في يوم من الأيام عنصراً محايداً في الاقتصاد، ولم يكن عرض النقد وسعر الفائدة من المتغيرات الاقتصادية الهامشية التي لا تؤثر على غيرها من المتغيرات، بل كان النقد وما زال عنصراً هاماً وأساسياً في الاقتصاد الوطني، وأن نقص النقود سوف يوقع الاقتصاد في الركود، وزيادة عرضه سوف يجر الاقتصاد إلى التضخم وارتفاع الأسعار.

وإذا أردنا تحديد موقع السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني فإننا نضعها مع السياسة المالية في الوسط — في قلب السياسات — وتتركز بقية السياسات الاقتصادية حولها، هذا يعني أن السياسة النقدية تحتل مركز الثقل في السياسة الاقتصادية، وبدون التوازن والاستقرار في النقد لا تستطيع السياسة الاقتصادية تحقيق أهدافها، بل سوف يقع الاقتصاد في الأمراض الاقتصادية أو بتعبير أدق لن يحقق هذا الاقتصاد ما يصبو إليه من نمو في الدخل وتشغيل العمال وتحسين مستوى المعيشة.

إضافة إلى ذلك لا نستطيع القول: بأن السياسة النقدية هي مفهوم متخصص ليس لها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بل تؤثر السياسة النقدية على كافة المتغيرات الاقتصادية وتؤثر على كافة أفراد المجتمع أي تؤثر على الفقراء والأغنياء، وقد تساهم في زيادة غنى الأغنياء أو زيادة فقر الفقراء، أو قد تحقق العدالة الاجتماعية وتؤثر على تركيبة السكان وعلى سوسولوجيا المجتمع لأن نفسية المجتمعات الغنية تختلف عن نفسية المجتمعات الفقيرة، فالسياسة النقدية تؤثر على كافة القطاعات وعلى كافة الأفراد، وعلى كل شيء في الاقتصاد والمجتمع.

ولكي تحقق الدولة أهدافها عليها حسن إدارة السياسة النقدية والاستعانة بالخبراء والمختصين عند رسم معالم السياسة النقدية لكي تحقق الأهداف المرجوة.

فما هي السياسة النقدية، وما هي خصائصها وأدواتها؟

١ - ١ - مفهوم السياسة النقدية:

يعتقد العديد من الاقتصاديين بأنه يجب تحديد مفهوم موحد للسياسة النقدية يعتمد على الباحثون ويتم تداوله والتعليق عليه، في حين أن القاعدة الاجتماعية تقول: إن العلوم الاجتماعية علوم نظرية تختلف مفاهيمها من فترة لأخرى وحسب الظروف، ومن ثم لا يمكن إيجاد تعريف محدد لكل ظاهرة.

اتفق الاقتصاديون على تحديد مفهوم السياسة الاقتصادية كما يلي:

١ - عرف الباحث حسين بن هاني السياسة النقدية:

«هي التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة كمية النقود وتنظيم عملية إصدارها، بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة»^(١).

يركز هذا التعريف على تداول النقود والسيولة العامة كجزء أساسي من عمل السياسة النقدية، لكنه لا يحدد الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية.

٢ - أما الدكتور أحمد زهير شامية فإنه يرى في السياسة النقدية:

«مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع، بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة»^(٢).

إن هذا التعريف يركز على جانب محدد من السياسة النقدية وهو الرقابة على الائتمان ولا يتضمن المفردات الأخرى كالرقابة على الإصدار النقدي، وتحديد دور النقد في الاقتصاد أو تحديد أهداف السياسة النقدية.

٣ - أما المفكر المصري عبد المطلب عبد الحميد أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم فإنه يرى في السياسة النقدية:

(١) حسين بن هاني: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ١٤٢.

(٢) أحمد زهير شامية: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٣٢٣.

«مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة»^(١).

إن هذا التعريف يركز على مفردات السياسة النقدية وآلية تطبيق إجراءاتها لكنه يهمل الأهداف والتي هي جوهر السياسة النقدية.

٤ — أما المحلل الاقتصادي والاجتماعي سامي خليل، فإنه يرى في السياسة النقدية: «مجموعة الإجراءات المعتمدة للحكومة أو السلطات النقدية، لإدارة عرض النقد وسعر الفائدة، بهدف الوصول بالاقتصاد الوطني إلى مرحلة التشغيل الكامل، والمحافظة عليه من التضخم»^(٢).

إن هذا التعريف يجمع عناصر إدارة النقد وأهداف السياسة النقدية وبشكل خاص الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل وعدم الوصول إلى التضخم، وربما يكون الهدف من السياسة النقدية حسب وجهة نظر السيد سامي خليل الاستقرار ولكن عدم الوصول إلى التضخم وذلك خوفاً من التضخم الذي يؤثر على اقتصاديات الدول النامية.

٥ — مما تقدم واستناداً للتعريف السابقة فإنني أرى ضرورة توسيع التعريف لكي يشمل كافة عناصر السياسة النقدية وأهدافها كما يلي:

«هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الأدوات النقدية (عرض النقد وسعر الفائدة وأدوات الائتمان وسعر الصرف) وذلك بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي، واستقرار المستوى العام للأسعار، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي».

إن هذا التعريف يجمع بين تقنية النقد وآثاره الاقتصادية، فإذا لم تستطع السياسة النقدية التأثير في معدل النمو الاقتصادي فإنها لا تعد سوى مجرد حركة اقتصادية، أما إذا أثرت في النمو الاقتصادي، والمستوى العام للأسعار فإنها تعد سياسة نقدية بامتياز.

(١) عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ٢٧٢.

(٢) سامي خليل: النظريات والسياسات المالية والنقدية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت ١٩٨٣، ص ٤٦٥.

استناداً لهذا المفهوم الموسع للسياسة النقدية فإنني أرى ضرورة تحديد إمكانية خصائص السياسة النقدية كما يلي:

١ — مجموعة من الإجراءات والتدابير تقوم بها السلطات النقدية: تتضمن الإجراءات جميع القوانين والقرارات والتنظيمات وطرق وأساليب العمل النقدي وتنظيمات المصارف وتنظيم طرق الدفع الداخلية والخارجية، وتحويل العملات الأجنبية إلى عملة محلية وتنظيم سعر الصرف وغيرها تعد إجراءات نقدية تستخدمها السلطات النقدية للوصول إلى الأهداف المطلوبة.

٢ — السلطات النقدية هي صاحبة الحق والصلاحيات في القيام بالإجراءات النقدية: إن ترتيب وتصنيف السلطات النقدية يعني أن السلطات النقدية ليست موحدة أو جهة واحدة بل عدة جهات ضمن تسلسل هرمي كما يلي:

١ — مجلس النقد والتسليف (السلطة النقدية العليا).

٢ — المصرف المركزي.

٣ — المصارف المحلية (العامة والخاصة والإسلامية).

٤ — الإدارة النقدية في هيئة تخطيط الدولة.

إن هذه الهيئات والإدارات تعمل جميعها ضمن توجه واحد لتحقيق أهداف السياسة النقدية التي تخدم في نهاية الأمر السياسة الاقتصادية.

٣ — تستخدم السلطات النقدية الأدوات النقدية التالية:

(سعر الفائدة — عرض النقد — الائتمان — سعر الصرف) إن هذه الأدوات

تشكل في مجموعها الأدوات النقدية الأساسية ويمكن أن يتفرع عن هذه الأدوات بعض الفروع مثل نسبة الاحتياطي القانوني — رأس المال في المصارف — الاستثمار المصرفي — تعدد أسعار الصرف (سعر صرف التصدير) وغيرها من الأدوات التي يمكن أن تخدم أهداف السياسة النقدية.

٤ — تسعى السياسة النقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والنقدية وهي:

أ — الحفاظ على الاستقرار والتوازن النقدي:

يُعد الاستقرار النقدي من أهم الأهداف النقدية التي تعمل السياسة النقدية بكل طاقتها على تحقيقه، فإذا حصل التوازن النقدي تحققت أهم أهداف السياسة النقدية وانعكس ذلك إيجاباً على باقي المتغيرات الاقتصادية، ولكي يتحقق الاستقرار النقدي على السياسة النقدية تحقيق التوازن بين إصدار النقد ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ازداد الناتج ونما كلما توجب زيادة الإصدار لتصرف الناتج. إن الاستقرار النقدي سوف يشجع الادخار والاستثمار معاً، وسوف يزداد التشغيل وتزداد الدخول ويطرأ التحسن على الوضع الاقتصادي.

ب — تحقيق التوازن والاستقرار في المستوى العام للأسعار:

إن تحقيق التوازن والاستقرار النقدي سوف ينعكس إيجاباً على المستوى العام للأسعار، وبالمقابل إن زيادة الإصدار النقدي سوف تؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار وحدوث التضخم، أي أن العلاقة طردية بين كمية النقود والأسعار، فالنظرية الكمية في النقود بحثت في الأسعار والنقود، كما وقامت النظرية الكينزية ببحث هذه العلاقة وجميع النظريات أكدت أن الخلل في الإصدار النقدي سوف يؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار.

مما تقدم نلاحظ بأن هدف كل سياسة نقدية ناجحة هو الحفاظ على الاستقرار النقدي ومن ثم الحفاظ على التوازن والاستقرار في المستوى العام للأسعار، لأن هذا المتغير (الأسعار) سوف يؤثر على الوضع المعاشي للسكان، لأن التضخم سوف يؤثر سلباً على الفقراء بانخفاض دخولهم بينما تزداد ثروات الأغنياء من خلال ارتفاع الأسعار، ويمكن أن يحصل الخلل الاجتماعي إذا ما استمر التضخم طويلاً.

ج — زيادة معدل النمو الاقتصادي:

تسعى كل سياسة نقدية كما ذكرنا للتوازن النقدي ومن ثم توازن المستوى العام للأسعار، والسياسة النقدية بطبيعتها تركز على زيادة الناتج المحلي الإجمالي فكلما ازداد الناتج يجب زيادة النقد للحفاظ على التوازن النقدي، لكن كيف يمكن أن تؤدي السياسة النقدية لزيادة النمو الاقتصادي؟

بالطبع إن تخفيض سعر الفائدة سوف يشجع على زيادة الطلب على النقود بهدف الاستثمار فإذا شعرت السياسة النقدية بوجود الركود فإنها تخفض سعر الفائدة فيزداد الاستثمار ومن ثم يزداد التوظيف ويزداد الناتج وتزداد الدخول فتحصل الزيادة في معدل النمو الاقتصادي، فتكون السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة تمكنت من استهداف زيادة معدل النمو.

وبالمقابل إذا رفعت السياسة النقدية سعر الفائدة فإن هذا الإجراء سوف يخفض الطلب على النقد وينخفض حجم الاستثمار ويزداد الركود في الاقتصاد، وهو ما لا ترغبه السياسة النقدية.

١ - ٢ - تطور السياسة النقدية:

لعب الذهب دوراً هاماً في الحضارات القديمة، فقد ارتبط المستوى العام للأسعار بكميات الذهب التي تنتجها الشعوب ونظراً لندرة الإنتاج فقد تحقق الاستقرار النسبي في قيمة النقود وانعكس ذلك إيجاباً على المستوى العام للأسعار خلال فترات طويلة من الزمن امتدت منذ ظهور الذهب عام ٢٥٠٠ ق.م إلى ظهور المصارف في القرنين الخامس عشر والسادس عشر وكانت السياسة النقدية خلال هذه الفترة تركز على توازن الإصدار ومن ثم التوازن في الأسعار، والأزمات التي كانت تحصل هي نتيجة غش النقود نظراً لقلة الأموال لدى السلطان فكان يخفض نسبة الذهب في الليرة أو الدينار وهذا ما حصل أيام المقريري في مصر عندما ازداد معدل التضخم وقد تصدى المقريري لهذه الأزمة وكتب عنها كتاباً بعنوان «إغاثة الأمة في كشف الغمة» وقد أرجع أسباب التضخم لغش النقود من قبل السلطان.

إن الأزمات التي حصلت في المشرق العربي أو الصين أو روما القديمة كانت في جوهرها تقوم على أساس غش النقود.

أما عندما ظهرت المصارف التجارية في إيطاليا والسويد وبريطانيا في بداية عصر النهضة فقد ركزت جل اهتمامها على توظيف الأموال الفائضة الأمر الذي فتح المجال واسعاً لتطوير السياسة النقدية فظهرت أفكار الكلاسيك التي ركزت على مجموعة ثوابت وأهداف للسياسة النقدية كما يلي:

- ١ — اعتبر الكلاسيك كمية النقود متغيراً مستقلاً وأن الأسعار هي متغير تابع، فكلما ازداد عرض النقد ترتفع الأسعار.
 - ٢ — يمكن للسياسة النقدية التأثير في عرض النقد عن طريق سعر الفائدة وعمليات السوق المفتوحة والاحتياطات القانونية^(١).
 - ٣ — النقد هو عنصر محايد ولا يجوز استخدامه للتأثير في الناتج.
 - ٤ — الائتمان يجب أن يخدم القطاع الخاص لكي يساهم في زيادة الإنتاج.
 - ٥ — رفض الكلاسيك زيادة الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة.
- إن هذه الثوابت والأهداف كانت السبب المباشر في أزمة الكساد عام ١٩٢٩ عندما وقف الفكر الكلاسيكي عاجزاً عن إيجاد الحلول لهذه الأزمة الأمر الذي مهد الطريق لأفكار اللورد جون مانيارد كينز عام ١٩٣٦ في كتابه «النظرية العامة في الفائدة والنقود والاستخدام».
- لقد وضح كينز أن السياسة النقدية هي أقل تأثيراً على الوضع الاقتصادي من السياسة المالية لكنه في إطار السياسة النقدية يرى أن:
- ١ — عرض النقد لا ينحصر تأثيره في المستوى العام للأسعار وإنما يؤثر على الدخل القومي.
 - ٢ — يؤثر عرض النقد على الادخار والاستثمار والتراكم الرأسمالي.
 - ٣ — على السياسة النقدية أن تدرس حجم الاستثمار الكلي وكل نقص يجب أن يدفعها للبحث عن أسباب النقص ومن ثم التعويض عن طريق زيادة الاستثمار الحكومي من خلال القروض العامة أو الإصدار النقدي.
 - ٤ — اعتبر كينز سعر الفائدة متغير شديد الحساسية للطلب على النقود، أي يتحدد من خلال تفضيل الأفراد للنقود.
- لقد تطورت السياسة النقدية تطوراً ملحوظاً بعد الحرب العالمية الثانية، فبعد أن كانت ترتبط ببعض المتغيرات النقدية وبعض الأفكار أصبحت أهم السياسات في

(١) عبد المنعم السيد علي — نزار سعد الدين العيسى؛ النقود والمصارف والأسواق المالية، مرجع سابق ص ٣٥٣.

الاقتصاد الوطني وأصبحت تستخدم عرض النقد وسعر الفائدة وسعر الصرف وعلاقات الائتمان وحجمه للتأثير على الاقتصاد الكلي (على جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية) وعلى النواحي الاجتماعية، أي باتت أكثر تأثيراً من ذي قبل وأكثر فاعلية ورغم الخلافات بين المدرسة الكلاسيكية الحديثة والكينزية الحديثة، فإننا نلاحظ جميع الدول المتقدمة تستخدم عرض النقد كمتغير أساسي في الاقتصاد، أي أن النيوكلاسيك يعارضون القروض العامة لتمويل عجز الموازنة، لكن العجز قائم ويمول بالقروض التي هي في جوهرها تفعيل عرض النقد (استخدام النقد) في تمويل السياسة المالية وذلك بهدف تنشيط المالية الحكومية التي تنعكس بدورها إيجاباً على المالية الخاصة ويحصل النمو والتطور الاقتصادي.

إن الخلافات المذهبية بين المدارس أصبحت شكلية والجميع يشجع الدولة على الاقتراض وتمويل عجز الموازنة وتنشيط الاقتصاد الوطني.

١ - ٣ - أهداف السياسة النقدية:

تعدُّ السياسة النقدية من أهم السياسات في الاقتصاد الوطني نظراً لاهتمامها وعملها بالنقد، والذي أطلقنا عليه المتغير الأساسي في الاقتصاد، لأن كل تغير في قيمة هذا المتغير سوف تؤثر على جميع الأفراد والشركات، وعلى ميزانية الدولة، وعلى كافة المتغيرات الاقتصادية الأخرى، لذلك يعد متغيراً أساسياً أو مركز المتغيرات الاقتصادية.

مما تقدم نستطيع القول: بأن السياسة النقدية سوف تركز جل اهتمامها على الاستقرار والتوازن والتطور والنمو والتحسين والتشغيل، وإلا فإنها إذا عاكست هذه الكلمات والمعاني والمصطلحات فإنها ستسبب الكوارث على الاقتصاد الوطني.

فما هي أهداف السياسة النقدية وما هي الآثار التي تؤدي إليها؟

تسعى السياسة النقدية لتحقيق الأهداف التالية:

١ - تحقيق التوازن والاستقرار في قيمة النقد الوطني:

وذلك من خلال تحديد الإصدار النقدي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإذا ازداد معدل النمو يزداد الإصدار وذلك لتصريف السلع والمنتجات وفي حال انخفاض معدل نمو الناتج ينخفض الإصدار لكي يتناسب مع معدل النمو.

إضافة إلى ذلك فإن زيادة حجم الإصدار لتمويل عجز الموازنة (سياسة التمويل بالعجز) تعني زيادة كميات النقود، ومن ثم زيادة عرض النقد وحدوث التضخم، لذلك أقلعت جميع الأنظمة النقدية عن تمويل العجز بالإصدار النقدي بهدف تحقيق التوازن والاستقرار في عرض النقد.

إن هذا الهدف سوف يؤدي إذا ما تحقق لاستقرار الأسعار والدخول وتحسين المستوى المعاشي للسكان وتشجيع الاستثمار وزيادة حجم التشغيل وتحقيق ما تصبو إليه السياسة الاقتصادية وهو الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

٢ — استقرار المستوى العام للأسعار:

إن استقرار قيمة النقد عن طريق تحقيق التوازن بين الإصدار النقدي ومعدل نمو الناتج سوف يؤدي لاستقرار المستوى العام للأسعار، بينما يؤدي عدم التوازن بين النقد والناتج إلى زيادة عرض النقد ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره للتضخم.

إن حدوث التضخم سوف يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية وعلى الأوضاع الاجتماعية ويقسم المجتمع إلى طبقتين الفقراء والأغنياء وتزول الطبقة الوسطى، أي يؤدي التضخم لإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء ويزداد بالمقابل فقر الفقراء لأنهم يحصلون على دخول محدودة فقط، بينما أصحاب الأملاك والثروات تزداد قيمة ثرواتهم عندما ترتفع أسعارها.

لقد أكدت جميع النظريات الاقتصادية على ضرورة استقرار المستوى العام للأسعار، وفي حال التقلبات يجب إنصاف الفقراء لكي لا يحصل الظلم الاجتماعي. واستناداً لذلك تُعد السياسة النقدية أكثر السياسات ظلماً اجتماعياً إذا لم تنصف الفقراء بالإعانات أو تحريك الأجور أو تجبر السياسة المالية على القيام بمثل هذه الإجراءات لإنصاف الفقراء.

٣ — تشجيع الاستثمار وتشغيل العاطلين عن العمل وزيادة مستوى الدخل:

تسعى السياسة النقدية من خلال أدواتها وهي عرض النقد — سعر الفائدة — لزيادة حجم القروض بهدف تشجيع المستثمرين على زيادة حجم استثماراتهم، وقد

أكدت جميع النظريات وصدقتها التجارب بأن المستثمر أصبح بحكم المنظم أي لا يملك قيمة المشروع كاملة، بل ما بين ٣٠ - ٥٠% من قيمة المشروع وفي حالات أخرى ٢٥% من قيمة المشروع وعلى النظام المصرفي توفير الأموال اللازمة لإقامة المشروع وبأسعار فائدة متدنية تزيد ربحية المستثمر.

إن تخفيض سعر الفائدة وزيادة حجم القروض والتسهيلات سوف يزيد حجم الاستثمار الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم الإنتاج وتشغيل العاطلين عن العمل، والنتيجة النهائية زيادة حجم الدخل في الاقتصاد الوطني التي تؤدي بدورها لتحسين الظروف المعاشية للسكان وتطوير المجتمع، لأن زيادة الدخل سوف تزيد درجة الرفاهية والثقافة وتحسن الاستهلاك وتطور العادات الاجتماعية.

٤ - تشجيع التصدير وتحسين وضع ميزان المدفوعات للدولة:

إن تخفيض سعر الفائدة وزيادة حجم الائتمان سوف يشجع الاستثمار وتشغيل العمال وسوف يزيد حجم الإنتاج من السلع والخدمات والتي سوف يعد جزء منها للتصدير، كما قد تمنح المصارف للشركات التي تهتم بالتصدير قروضاً خاصة لتمويل الصادرات تؤدي بدورها لمساعدة المصدرين ورفع درجة كفاءة الصادرات وقدرتها على المنافسة الدولية الأمر الذي يزيد من حجم الصادرات الوطنية ويزيد من حجم القطع الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما فعلته وتفعله الصين ودول جنوب شرق آسيا حيث حققت قفزات نوعية في التصدير وزادت من عوائدها بالقطع الأجنبي الأمر الذي انعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

٥ - تحسين وتطوير بنية الخدمات المصرفية والمالية:

تسعى السياسة النقدية من خلال المصارف التجارية والمصارف المتخصصة والشاملة لنشر وتحسين مستوى الوعي المصرفي، وهذا الأمر سوف يتطلب من السلطات النقدية زيادة عدد الفروع المصرفية في المناطق والأقاليم وحتى البلدان الصغيرة، وذلك لفتح حسابات مصرفية وتخدم العمل التجاري والصناعي، وتشجيع القروض والإيداعات.

إن رفع مستوى الوعي المصرفي سوف يحقق هدفين بآن واحد:

- أ — تجميع نسبة كبيرة من الكتلة النقدية في الجهاز المصرفي.
ب — رفع قدرة السلطات النقدية على تنفيذ سياساتها المطلوبة نظراً لأن الكتلة النقدية مجمعة في المصارف وليس في المنازل.

كما وتوسعى السلطات النقدية لتحسين ظروف الخدمات المالية والهندسية والتأمين وإعادة التأمين وخدمات الأسواق المالية، لأن جميع هذه الخدمات تخدم مصالح وأهداف السياسة النقدية وتساعد على تحقيق الأهداف المخططة.

٦ — تطوير وتحسين خدمات الأسواق المالية:

تعد أسواق المال المكان الأساسي لتطبيق القرارات المالية والنقدية، فكلما كانت سوق المال متطورة كلما استطاع المصرف المركزي السيطرة على الكتلة النقدية وعلى الائتمان وعلى الخدمات المصرفية، وتصبح جميع عمليات السوق مراقبة وتحت أنظار السلطات النقدية.

مما تقدم نستطيع القول: بأن المصرف المركزي أو السلطات النقدية تصبح قادرة على دراسة قراراتها قبل إصدارها والتأكد من الآثار الإيجابية أو السلبية التي سوف تؤدي إليها، لذلك يمكن التراجع عنها أو تعميقها إذا كانت إيجابية إضافة إلى ذلك فإن المبالغ التي ستضارب أو توظف في الأسهم سوف تكون أداة أو مؤشرات إحصائية للسلطة النقدية — تراقبها وتضع القيود عليها وتحد من العمليات غير المشروعة أو ذات الآثار الضارة على المضاربين والاقتصاد.

وكانت السياسات النقدية تشترط لتحقيق الأهداف المنشودة وجود سوق مالية متطورة وخاصة سياسة السوق المفتوحة لأن المصرف المركزي سوف يتدخل بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية، فكيف سيحقق هذا الإجراء إذا كانت السوق صغيرة أو غير متطورة؟

٧ — زيادة إنتاج الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي القومي:

إن قيام المصرف المركزي بتخفيض سعر الفائدة للمزارعين ولإنتاج الحبوب والأجبان والألبان واللحوم وتربية الحيوان بشكل عام، سوف تساعد الفلاحين على

زيادة الإنتاج، بينما عدم تقديم مساعدات أو معاملة الزراعة مثل الصناعة والتجارة بخصوص سعر الفائدة سوف يدفع المزارعين لترك العمل الزراعي لأنه غير قادر على التعامل مثل العمل الصناعي ويختلف بطبيعته عن المصنع والمتجر. إن المصارف المركزية تستخدم سعر فائدة تفضيلي أو بعض السقوف على الائتمان أو سياسة الأسلحة التسليفية المنتقاة لدعم الإنتاج الزراعي الذي يوفر بطبيعته الأمن الغذائي الوطني.

٨ — زيادة معدل النمو الاقتصادي:

يعد معدل النمو الاقتصادي الحصلة النهائية لجميع السياسات الاقتصادية، ولجميع الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الحكومة خلال السنة، أي يظهر عمل الحكومة في نهاية العام في معدل النمو الاقتصادي (٥% — ٧% — ١٠%) وقد يكون ١% أن قد يكون سالباً.

فمن يكون مسؤولاً عن زيادة معدل النمو هل السياسة المالية أم النقدية؟ أم جميع السياسات؟

تعد جميع السياسات الاقتصادية مسؤولة عن زيادة وتحسين معدل النمو الاقتصادي، والسياسة النقدية باعتبارها إحدى أهم هذه السياسات تعد مسؤولة بشكل مباشر عن معدل النمو الاقتصادي، فما هي مسؤولية السياسة النقدية في معدل النمو؟ تمتلك السياسة النقدية الوسائل والأدوات التالية:

أ — سعر الفائدة: وتستطيع من خلال رفع أو تخفيض سعر الفائدة. تشجيع الاستثمار وتشغيل العمال وزيادة الإنتاج أو إذا ارتفع سعر الفائدة لا يشجع الاستثمار وقد تزداد البطالة.

ب — حجم الائتمان: إن زيادة معدلات الإقراض للقطاعات الاقتصادية سوف يزيد حجم التشغيل والإنتاج ويرفع من معدلات نمو القطاعات الاقتصادية.

ج — سعر الصرف: إن اعتماد سعر صرف منخفض سوف يشجع التصدير ويزيد من حجم القطع الأجنبي اللازم للتمويل وخاصة عند استيراد الآلات والتقانات الأجنبية.

إن هذه الأدوات الهامة التي تمتلكها السلطات النقدية سوف تعمل على التشجيع أو العرقلة والتثبيط، وسوف تعالج من خلالها الركود أو التضخم. إن تخفيض سعر الفائدة وتشجيع الائتمان وتشجيع التصدير سوف يزيد حجم الاستثمار والتشغيل وتصنيع المواد الأولية وتصديرها بالشكل المصنع وذات قيمة مضافة مرتفعة الأمر الذي يؤدي لزيادة الدخل وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

١ - ٤ - أدوات السياسة النقدية:

درج الاقتصاديون على اعتبار السياسات التي يستخدمها المصرف المركزي على أنها أدوات السياسة النقدية، وإنني هنا لا أعارض ما كتبه الاقتصاديون، بل أسعى من خلال هذا الاجتهاد لتطوير بعض المفاهيم والأسس وأتمنى أن تنال إعجاب المهتمين والدارسين في قطاع المال والنقد، واستناداً لذلك فإن أدوات السياسة النقدية هي:

١ - سعر الفائدة.

٢ - عرض النقد (المعروض النقدي) أو الكتلة النقدية.

٣ - حجم الائتمان أو التسليف.

٤ - سعر الصرف.

٥ - سياسة الدين العام.

وسوف نشرح هذه الأدوات بشكل مفصل كما يلي:

١ - ٤ - ١ - سعر الفائدة:

هو أحد المتغيرات النقدية الهامة التي تؤثر على عرض النقد والادخار والاستثمار والدخول وسعر الصرف، ويؤثر بشكل أساسي على الإنتاج والتشغيل، فهو أوسع من المتغيرات النقدية الأخرى تأثيراً على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فهو تكلفة بالنسبة للمستثمر وأرباح أو عوائد بالنسبة للمودع في المصرف.

يتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار عن طريق سعر الفائدة، فإذا كان سعر الفائدة مرتفعاً سوف يزداد الادخار وينخفض الاستثمار، وبالمقابل إذا كان سعر الفائدة منخفضاً فسوف يزداد الاستثمار وينخفض الادخار، لذلك يجب أن يكون سعر الفائدة متغيراً إيجابياً بحيث يشجع الادخار والاستثمار معاً.

لقد اعتبر الكلاسيك سعر الفائدة ثمن التضحية بالاستهلاك الحالي، فقد عرف الاقتصاد الكلاسيكي المتأخر ألفرد مارشال سعر الفائدة:

«هو جزاء الانتظار، بمعنى آخر هو جزاء التضحية باستهلاك الحاضر انتظاراً لاستهلاك مقدار أكبر في المستقبل»^(١).

أما كينز فإنه يرى في سعر الفائدة متغيراً نقدياً يتحدد بمستوى التفضيل النقدي للأفراد فإذا ازداد تفضيل الأفراد للسيولة ارتفع سعر الفائدة، وبالمقابل إذا انخفض تفضيل الأفراد للسيولة انخفض سعر الفائدة».

ويعتبر العديد من الاقتصاديين سعر الفائدة ثمناً للنقود، فلكل سلعة ثمن و ثمن النقود هو سعر الفائدة.

مما تقدم : نرى بأن سعر الفائدة متغير نقدي مهم ومن ثم يمكن تعريفه كما يلي: «هو ثمن التخلي عن النقود يتحدد استناداً للعرض والطلب على النقود ومستوى الربحية ومعدل التضخم، ويؤثر على الادخار والاستثمار ويحقق التوازن بين العرض والطلب على النقود ويساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي».

إن هذا المفهوم لسعر الفائدة يتضمن أكثر المضامين والمحتويات لسعر الفائدة ومؤثراته والآثار الإيجابية الناتجة عنه واستناداً لذلك تتحدد خصائص سعر الفائدة بما يلي:

١ — متغير نقدي يؤثر على كل من العرض والطلب على النقود ويؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى دخول الأفراد والشركات.

٢ — هو ثمن سلعة النقود، فإذا اعتبرنا الأجر هو ثمن سلعة العمل والربح هو ثمن سلعة رأس المال، والإيجار هو ثمن التخلي عن الأرض، فالنقود عندما يقترضها الشخص للمصرف سوف يحصل على ثمن، لذلك فإن سعر الفائدة هو ثمن تخلي المستثمر عن أمواله لفترة زمنية معينة.

٣ — يتحدد سعر الفائدة استناداً للعوامل التالية:

(١) صبحي تادرس قريصة — مدحت محمد العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية مرجع سابق ص ٢٠٣.

- أ — مستوى العرض والطلب على النقود، فكلما ازداد عرض النقد انخفض سعر الفائدة وبالمقابل إذا زاد الطلب على النقد ارتفع سعر الفائدة.
- ب — يؤثر مستوى الربحية الوطنية على سعر الفائدة فكلما ازدادت الأرباح كلما أدى ذلك لرفع سعر الفائدة، وبالمقابل يؤدي انخفاض الأرباح لتخفيض سعر الفائدة.
- ج — معدل التضخم: يؤثر معدل التضخم على سعر الفائدة، وعادة ما يرى الاقتصاديون ضرورة تجاوز سعر الفائدة لمعدل التضخم.
- ٤ — يؤثر سعر الفائدة على الادخار والاستثمار، فهو يشجع الادخار إذا كان مرتفعاً ويشجع الاستثمار إذا كان منخفضاً لذلك يجب أن يكون متوازناً بين الادخار والاستثمار بحيث يوفر العوائد لأصحاب الأموال، ويوفر الربح للمستثمرين.
- ٥ — يحقق سعر الفائدة التوازن بين العرض والطلب، فإذا ازداد الطلب على النقود ارتفع سعر الفائدة وإذا ازداد عرض النقد انخفض سعر الفائدة.
- ٦ — يساهم سعر الفائدة في زيادة معدل النمو الاقتصادي، أي أن تخفيض سعر الفائدة سوف يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم الأمر الذي يؤدي لتشغيل عاطلين عن العمل ويزيد حجم الإنتاج مما يؤدي لرفع معدلات النمو ويطرأ التحسن على الدخل.
- إن هذه الخصائص توضح لنا مدى وأهمية سعر الفائدة في الاقتصاد الوطني.

١ - ٤ - ١ - ١ - وظائف سعر الفائدة:

تنظر الوحدات الاقتصادية بكل دقة وحذر لسعر الفائدة لأنه سوف تقرر حجم الاستثمار وتكلفة الفرصة البديلة ومجالات الاستثمار، واستناداً لذلك يقوم سعر الفائدة بالوظائف التالية:

- ١ — يضمن سعر الفائدة تدفق الأموال من المؤسسات ذات الفائض (المدخرة) إلى المؤسسات ذات العجز (المستثمرة) وهذا ما يشجع على زيادة الادخار لأغراض الاستثمار مما يؤدي لزيادة الإنتاج وتخفيض معدلات البطالة^(١).

(١) عبد المنعم السيد علي — نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، مرجع سابق ص ٣٠٠.

- ٢ — يعد سعر الفائدة جزءاً من التكلفة النسبة للمستثمرين، فكلما ارتفع سعر الفائدة انخفض الطلب على النقود وارتفعت تكاليف الصناعة الوطنية وارتفعت الأسعار وانخفضت درجة المنافسة وأثر ذلك على الدخل والاستهلاك.
- ٣ — يوجه الاستثمارات نحو المجالات المربحة وهذا ما يسمى بالاستخدام الكفاء لرأس المال بينما المجالات ذات الربحية المتدنية لا يقبل الأفراد على الاستثمار بها فيحصل التخصص الإنتاجي أو الصناعي.
- ٤ — يساهم سعر الفائدة في جذب الرساميل الأجنبية عندما يكون مرتفعاً الأمر الذي يوفر القطع الأجنبي للاقتصاد الوطني وعادة ما تكون لازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ٥ — يساهم في تنمية وتطوير الشركات ذات الكفاءة العالية وبالمقابل يؤدي لإفلاس الشركات ذات الكفاءة المتدنية الأمر الذي يؤدي لتشجيع الإبداع والاختراع وتحفيز الطاقات الخلاقة في الاقتصاد الوطني.
- ٦ — يؤدي الائتمان لتنشيط وتطوير المؤسسات المصرفية وزيادة حصتها من الناتج الوطني وزيادة أرباحها عن طريق (سعر الفائدة) الأمر الذي يؤثر على توزيع الناتج بين قطاعات الإنتاج المادي وقطاعات الإنتاج الخدمي، أي سوف تزداد قطاعات الإنتاج الخدمي ويمكن أن يؤدي ذلك لظهور الأزمات المالية كما حصل في أزمة عام ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة الأمريكية.
- إن هذه الوظائف المادية والمعنوية لسعر الفائدة سوف تحقق الاستخدام الكفاء لرأس المال وتنمية القطاعات القوية على حساب القطاعات الضعيفة، لذلك لاحظنا تطور التجارة على حساب الصناعة وازداد حجم الأعمال الطفيلية على حساب الأعمال الإنتاجية في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

١ - ٤ - ١ - ٢ — استخدامات سعر الفائدة:

يؤثر سعر الفائدة على كافة المتغيرات الاقتصادية، كما يؤثر على الطبقات والشرائح الاجتماعية، وعلى الدول الأجنبية، فكل سعر فائدة يأخذ بعين الاعتبار عدد من العوامل عند رفعه أو تخفيضه، وعلى اعتبار أن سعر الفائدة متغير نقدي لذلك

تستخدمه السلطات النقدية لمعالجة بعض الصعوبات والمشاكل أو لإحداث تغييرات اقتصادية تستهدفها وذلك كما يلي:

١ - في حالة التضخم:

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤثر على العمل الإنتاجي ويدفع الأفراد للمضاربات العقارية والإتجار بالمجوهرات والخدمات والاستيراد والتصدير والمضاربة في الأسهم والسندات والعملات الأجنبية، وهذا الوضع يؤدي إذا ما استمر أكثر من خمس سنوات لتحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد إنتاجي إلى اقتصاد خدمي تزداد فيه الأزمات والاضطرابات الاقتصادية لذلك تلجأ الدولة هنا لرفع سعر الفائدة بهدف:

أ - زيادة التكلفة على المضاربات العقارية ومن ثم انخفاض أرباحها.

ب - زيادة الإيداع في القطاع المصرفي (تجميد السيولة).

ج - زيادة تكلفة المضاربة بالأسهم الأمر الذي يؤدي لتراجع الأسعار.

د - انخفاض الطلب على السيولة وعلى القروض المصرفية مما يؤدي لتراجع الأسعار بدلاً من ارتفاعها.

إن هذه الأهداف المتوخاة من رفع سعر الفائدة سوف تخفض الطلب على النقد وتبدأ على الفور حركة تراجع الأسعار، فتكون الدولة قد عاجلت التضخم من خلال سعر الفائدة.

٢ - في حالة الركود:

يؤدي الركود لانخفاض المستوى العام للأسعار وزيادة حجم البطالة وتكدس الإنتاج في المستودعات وانخفاض الدخول، ونزوح الرساميل الوطنية إلى دول أخرى بحثاً عن العمل والاستثمار وفي هذه الحالة تستخدم السلطات النقدية سعر الفائدة لمعالجة هذه الحالة فتخفض سعر الفائدة من ٨% مثلاً إلى ٥% الأمر الذي يدفع المستثمرين لإعادة النظر بقرار الاستثمار فتحقق الأهداف التالية:

أ - زيادة طلب المستثمرين على القروض.

ب - زيادة حجم الإنتاج وفي كافة القطاعات.

ج - تشغيل عمال جدد كانوا عاطلين عن العمل.

د - زيادة الدخول نتيجة زيادة الإنتاج (ربح) والتشغيل (أجور).

إن هذا الإجراء النقدي يشجع الاستثمار والتشغيل ويؤدي لخروج الاقتصاد من حالة الركود التي يعاني منها.

٣ - إحداه تغييرات هيكلية في الاقتصاد:

تعاني الدول النامية من الخلل الهيكلي، أي تكون التجارة والخدمات متطورة، بينما يكون الإنتاج الصناعي أو الزراعي متخلفاً، وتصدر هذه الدول المواد الأولية على شكل مواد خام، الأمر الذي يؤدي لتدني وتراجع الدخل وبقاء التخلف قائماً. والسياسة النقدية عن طريق سعر الفائدة يمكن أن تؤثر على الخلل الهيكلي إيجاباً. أي تضع السلطات النقدية سعر فائدة تفضيلي تحت بند الأسلحة التسليفية المنتقاة أي تحدد سعر فائدة للصناعة وخاصة الصناعات التحويلية ٥% مثلاً بدلاً من ٨% وتحدد للزراعة سعر فائدة ٤% مثلاً وهذا ما فعلته دول جنوب شرق آسيا، حيث يبدأ العمل الإنتاجي نظراً لانخفاض التكلفة وزيادة ربحيته الأمر الذي يؤدي لتطوير الصناعة والزراعة، لكن هذا الأمر لا يتطلب فترة محددة بل أكثر من عشر سنوات لكي تنمو الصناعات وتصبح قادرة على المنافسة الأمر الذي يؤدي لزوال الخلل الهيكلي وتحقيق النمو المتوازن لكافة القطاعات الاقتصادية.

٤ - الاندماج في الاقتصاد العالمي:

إن بقاء الدولة النامية على وضع صناعاتها المتخلفة وتجارتها للمواد الأولية فقط سوف يتركها دولة منعزلة لا تتأثر ولا تؤثر في الاقتصاد العالمي، ولكي تخرج من هذا الوضع المنعزل تقوم بتخفيض سعر الفائدة للصناعات التصديرية وخاصة التي تستخدم تقانات عالية ومتطورة فيزداد الطلب على التصنيع فتنشأ صناعات تصديرية كبيرة ومتنوعة ونظراً لدعمها بالقروض بأسعار فائدة منخفضة لذلك تنخفض تكلفتها مقارنة مع دول أخرى فتزداد قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، وهذا ما فعلته الصين ودول جنوب شرق آسيا في دعم التصدير والصناعات التصديرية، إضافة إلى تقديم الإعانات المالية والإعفاءات وغيرها الأمر الذي أخرج هذه الدولة من دول منعزلة عام

١٩٧٠ عن العالم ولا تملك الوزن التجاري إلى دول ذات تأثير إيجابي في الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٠، بل وأصبحت دول أوروبا تفرض شروطاً على هذه الدول بعد أن كانت لا تفكر بها، ولا بالصناعة أو الزراعة التي تنتجها.

فالساسة النقدية كانت فاعلة في اندماج هذه الدول في الاقتصاد العالمي، بل وسيطرهما على إنتاج بعض السلع أيضاً.

١ - ٤ - ١ - ٣ - آثار سعر الفائدة:

أكدت الدراسات المالية والنقدية وتجارب العديد من الدول بأن سعر الفائدة متغير نقدي ذو أهمية بالغة وسط السياسات الاقتصادية لأنه يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية، بل ويمكن أن يكون سياسة تستهدف حالة معينة كما ذكرنا باستخدامات سعر الفائدة، يؤدي للوصول إلى حالة متطورة ترغب الدول بالوصول إليها، وإذا أردنا معرفة أثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية يجب علينا دراسة هذه العلاقة بين كل من سعر الفائدة والمتغير موضوع الدراسة.

وانطلاقاً من ذلك يؤثر سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية الكلية كما يلي:

١ - يؤثر سعر الفائدة بشكل مباشر على الاستثمار والإنتاج لأنه إما أن يخفض التكلفة أو يرفعها، ففي حالات الركود تخفض الدولة سعر الفائدة فيزداد الطلب على الاستثمار الأمر الذي يزيد الإنتاج فتزداد أرباح المنظمين ويزداد حجم التشغيل فتزداد دخول العمال، وإذا كانت الصناعة الوطنية متطورة سوف يزداد حجم التصدير ويطراً التحسن على وضع ميزان المدفوعات وترتفع قيمة العملة الوطنية ويزداد استهلاك الأفراد نظراً لرخص السلع الأجنبية. وبالمقابل فإن رفع سعر الفائدة سوف يخفض الطلب على الاستثمار وينخفض الإنتاج وتزداد البطالة وتراجع الدخل وتنخفض الصادرات ويدخل الاقتصاد في نفق الركود الاقتصادي الذي يزرع حالة التشاؤم فيبحث المستثمرون عندها عن مجالات أخرى وفي دول أخرى لاستثمار أموالهم، فإذا استمرت هذه الحالة فترة طويلة فإن ذلك يؤدي إلى الكساد الذي لا تحمد عقباه.

٢ — يؤثر سعر الفائدة على الادخار والاستثمار: يوظف المودع أمواله في المصرف بهدف الحصول على الفائدة (العوائد) ويقترض المستثمر من المصرف بهدف التوظيف ويجب أن يكون سعر الفائدة بالنسبة له أقل من الربحية لكي يستثمر، وهنا يجب على السلطات النقدية تحديد سعر فائدة يخدم المدخر والمستثمر معاً، وإلا إذا كان لصالح المدخرين فيزداد التوظيف في المصارف فينخفض بالمقابل الاستثمار ويحصل الركود، ومن جهة ثانية إذا كان سعر الفائدة منخفضاً هذا يعني زيادة حجم الاستثمارات وانخفاض حجم المدخرات لأنها ستوجه للمضاربة الأمر الذي يشجع التضخم، فلن يكون لا يحصل الركود أو التضخم يجب على السلطات النقدية تحديد سعر الفائدة بحيث يكون أقل من الربحية في المشاريع الإنتاجية، وأعلى من معدل التضخم بالنسبة للمدخرين أي يخدم المدخر والمستثمر معاً فيؤدي للتحسن المستمر وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية.

٣ — يؤثر سعر الفائدة بشكل مباشر على الدخل، ففي حالات ارتفاع سعر الفائدة ينخفض الاستثمار والتشغيل فتتخفف الدخل ويحصل الركود، وبالمقابل فإن انخفاض سعر الفائدة يزيد التشغيل فتزداد الدخل ويطرأ التحسن الاقتصادي والاجتماعي ويزداد الاستهلاك وتزداد الرفاهية الاجتماعية.

٤ — يؤثر سعر الفائدة على الأسواق المالية، ففي حالات رفع سعر الفائدة يؤدي ذلك لتراجع الاستثمار والتشغيل ومن ثم انخفاض الأرباح فيتوجه المضاربون في البورصات لتوظيف أموالهم في المصارف بدلاً من التوظيف في الأسهم أو شراء السندات بدلاً من شراء الأسهم فقد وصلت ربحية السندات عام ١٩٨٧ في أيلول إلى أكثر من ربحية السهم نتيجة أسعار الفائدة المرتفعة وحصلت على الأثر أزمة الاثنين الأسود في ١٩ تشرين الأول عام ١٩٨٧^(١).

٥ — يؤثر سعر الفائدة على سعر صرف العملة الوطنية: إن رفع سعر الفائدة سوف يجذب رساميل أجنبية إلى الاقتصاد الوطني فيزداد القطع الأجنبي فتتحسن قيمة

(١) المؤلف: الأسواق المالية، مرجع سابق ص.

العملة الوطنية، لكن ذلك يؤثر على الاستثمار والتصدير، وبالمقابل فإن تخفيض سعر الفائدة سوف يشجع المدخرين على إخراج أموالهم إلى اقتصاديات لديها سعر فائدة مرتفع فتتخفف الاحتياطات الوطنية ويؤثر ذلك سلباً على قيمة العملة المحلية.

٦ — يؤثر سعر الفائدة على هياكل الاقتصاد الوطني، فقد يؤدي سعر الفائدة لتطويع بعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى، الأمر الذي يؤدي لتخلف القطاعات الأخرى ويحصل عدم التوازن في نمو القطاعات الاقتصادية، لقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية قطاعي التجارة والخدمات من خلال القروض المصرفية مما أدى لتراجع القطاعات الإنتاجية وزيادة حجم القطاعات الخدمية، حيث تشكل الخدمات حوالي ٨٠% من الناتج الأمريكي في حين تشكل الزراعة والصناعة ٢٠% وقد مهد هذا التطور السبيل لحصول الأزمات المالية بشكل مستمر أزمة تشرين الأول عام ١٩٨٧ أزمة آسيا عام ١٩٩٧ وأزمة ٢٠٠٨ وهكذا.

١ — ٤ — ٢ — عرض النقد:

يختلف عرض النقد من مجتمع إلى آخر نظراً لاختلاف العادات المصرفية من جهة وتباين مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين المجتمعات من جهة ثانية، أي لا يوجد خلاف حول كيفية حساب عرض النقد، بل يوجد تباين شديد بين عرض النقد في دولة متقدمة وعرضه في دولة متخلفة، ولتوضيح هذه الخلافات وشرحها لا بد من تحديد مفهوم عرض النقد وخصائصه، ثم دراسة العوامل المحددة لعرض النقد وآثارها في الاقتصاد الوطني.

١ — ٤ — ٢ — ١ — مفهوم عرض النقد:

يقصد بعرض النقد أو كما يطلق عليه أحياناً (المعروض النقدي): «كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع، وكمية وسائل الدفع هذه عبارة عن إجمالي النقود وعلى

اختلاف أنواعها الموجودة في المجتمع في فترة زمنية معينة»^(١). يوضح هذا التعريف بأن جميع وسائل الدفع بما فيها النقود الخطية تشكل المعروض النقدي، لكنه يفتقر إلى التفصيلات وأنواعها وأصحابها وآثارها في المجتمع. ويرى آخرون بأن عرض النقد:

«كمية النقود الموجودة في المجتمع في وقت معين، وهذه الكمية تمثل وسائل الدفع من عملات مختلفة معدنية وورقية وودائع التي تكون موجودة في لحظة معينة بين أيدي أفراد المجتمع»^(٢).

يشتمل هذا التعريف على مكونات العرض النقدي، لكنه لم يحدد الأهداف التي يؤدي إليها هذا العرض في المجتمع. واستناداً لذلك فإنني أرى في العرض النقدي:

«هو جميع وسائل الدفع من النقود الورقية والمعدنية المصدرة والنقود الخطية والعملات الأجنبية وأشبه النقود التي يطلبها الأفراد والشركات المالية والإنتاجية بهدف المعاملات أو المضاربة تؤدي لزيادة الإنتاج من السلع والخدمات ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي».

يتضمن هذا التعريف جميع عناصر العرض النقدي إضافة للطلب عليه والنتائج التي يؤدي إليها وانطلاقاً من ذلك تتحدد خصائص العرض النقدي بما يلي:

١ — يشمل العرض النقدي جميع وسائل الدفع أي كافة السيولة النقدية الموجودة في الاقتصاد الوطني سواء كانت مع الشركات أو الأفراد أو موجودة في قنوات الادخار.

٢ — يتضمن عرض النقد العناصر التالية:

أ — النقود المعدنية والورقية التي يصدرها المصرف المركزي.

ب — الودائع تحت الطلب.

(١) ناظم الشمري: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٤٦.

(٢) حسام داود مصطفى سلمان — عماد الصعدي — خضر عقل — بحى الحواونة: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة عمان ٢٠٠٥ ص ٢٦٧.

- ج — الودائع الآجلة وودائع التوفير.
- د — العملات الأجنبية.
- هـ — أشباه النقود.
- و — بقية وسائل الدفع الأخرى كالشيكات السياحية وبطاقات الدفع وغيرها وقد تزداد أو تنخفض هذه الوسائل حسب مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي في كل بلد.
- ٣ — يطلب الأفراد والشركات المالية والإنتاجية وسائل الدفع للتعامل بها أو المضاربة وهذه هي دوافع الطلب على النقود التي تحدثنا عنها في النظرية الكينزية عند بحث نظريات النقود.
- ٤ — تساهم وسائل الدفع في زيادة الإنتاج لأن الأفراد والشركات الذين يتعاملون بالنقود هي بهدف المبادلات (تصريف السلع والخدمات) أو شراء المواد الأولية للإنتاج والاستثمار، فالنقود ظهرت لكي تخدم المبادلات أو يضارب الأفراد بها في مجالات المصارف وشركات التأمين والأسواق المالية.
- ٥ — تساهم وسائل الدفع في زيادة معدلات النمو الاقتصادي لأن السلطات النقدية تزيد من وسائل الدفع لإحداث تغييرات في الاقتصاد الوطني، فكلما شعرت بأن الاقتصاد بحاجة للسيولة تزيد الإصدار مما يؤدي لزيادة وسائل الدفع التي تمول الإنتاج والاستهلاك فيزداد الإنتاج ومن ثم يزداد معدل النمو الاقتصادي.
- إن هذه الخصائص توضح أهمية عرض النقد وأنواعه في الاقتصاد حيث تكون النتيجة النهائية للنقد هي زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- ١ — ٤ — ٢ — ٢ — عناصر الكتلة النقدية:
- تتكون عناصر العرض النقدي من مجموعة متعددة من وسائل الدفع المحلية والأجنبية، حتى أن البعض يطلق عليها العرض النقدي الضيق أو الموسع كما يلي:

١ — الكتلة النقدية الضيقة (عرض النقد الضيق) M_1 :

اعتمد صندوق النقد الدولي مفهوم الكتلة النقدية الضيقة M_1 وقد تضمن:

١ — النقد الورقي والمعدني المصدر وهو خارج الجهاز المصرفي.

٢ — الحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب).

وقد تختلف حسابات هذه الكتلة من بلد إلى آخر لكنها محددة ولا يمكن

اعتبارها مختلفة عن الحسابات الأخرى^(١).

٢ — الكتلة النقدية الموسعة (عرض النقد الموسع) M_2 :

يرمز للكتلة النقدية الموسعة M_2 وتتضمن ما يلي:

١ — M_1 .

٢ — الودائع الآجلة وودائع التوفير.

٣ — الودائع بإخطار لدى المصارف التجارية.

٤ — ودائع صندوق التوفير.

يلاحظ من خلال عناصر العرض النقدي الموسع إضافة عناصر جديدة زادت

حجم الارتباط بين النقد والنشاط الاقتصادي، وتساعد الكتلة الموسعة M_2 الباحثين

على إجراء الدراسات والمقارنة بين عدة دول وقياس مستوى التطور الاقتصادي

والاجتماعي من خلالها.

٣ — العرض النقدي الحديث M_3 :

لقد طورت المدرسة الكينزية بعض المفاهيم النقدية في بريطانيا تحت اسم

الكنزبون الجدد وذلك لحصر كافة أنواع وسائل الدفع ودراسة الآثار الناجمة عنها في

الاقتصاد الوطني، فهي تشمل:

١ — M_2 .

٢ — الودائع الادخارية وشهادات الإيداع ذات العائد لدى المصارف التجارية.

٣ — الودائع والمساهمات في صناديق الاستثمار ونوادي الاستثمار.

(١) حسين بني هاني: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ١١٧.

٤ — بطاقات الاعتماد ذات العائد.

٥ — البطاقات الاستهلاكية (بيع شراء السلع الغذائية).

لقد ازداد عرض النقد بعدد من وسائل الدفع وهي تشكل استثماراً للمال لكنها توظف في نشاطات غير إنتاجية (في المضاربة مثلاً).

إن هذا التوسع في مفهوم النقد يحصر كافة الأنشطة النقدية سواء كانت بغرض المضاربة والاستثمار أو الشراء لأنها تخفي وراءها قيماً اقتصادية.

٤ — العرض النقدي الأمريكي M_4 :

لقد توسعت المدرسة النقدية الأمريكية في تحديد معنى النقد فأضافت عناصر دفع غير موجودة في دول أخرى لذلك أطلق على هذا المفهوم العرض الأمريكي وهو يتضمن العناصر التالية:

١ — M_3 .

٢ — الشيكات السياسية.

٣ — التزامات وزارة الخزانة الأمريكية.

٤ — ودائع الأفراد الأمريكيين بالدولار الأوروبي^(١).

إن هذا التصنيف الإحصائي للنقد لدى المدارس الاقتصادية لا يقلل من أهمية ودور النقد في الاقتصاد، بل يزيد من أهميته ويفرض على السلطات النقدية دراسة جزئيات وسائل الدفع لكي تخطط بشكل جيد لاستخدام أدوات السياسة النقدية ومعرفة آثارها بشكل مباشر على القطاعات الاقتصادية.

١ — ٤ — ٢ — ٣ — محددات عرض النقد:

بعد أن حددنا مفهوم عرض النقد وخصائصه ومكوناته ينبغي علينا شرح العوامل التي تؤثر في عرض النقد، وهل هذه العوامل اقتصادية أم نقدية ومن يملك سلطة القرار في التأثير في هذا العرض هل الأفراد أم الحكومة أم الاثنين معاً؟

(١) باري سيجل: النقود والبنوك والاقتصاد، مرجع سابق ص ٥٠.

يتأثر عرض النقد بالعوامل التالية:

١ - الإصدار النقدي:

يتأثر عرض النقد بالكميات التي يصدرها المصرف المركزي من أوراق البنكنوت أي النقد المعدني والورقي المصدر، والإصدار يتحدد استناداً للناتج المحلي الإجمالي:

$$\text{كمية النقود} = \text{مجموع أسعار السلع والخدمات المنتجة خلال سنة}$$

سرعة التداول النقدي

فكلما ازداد الناتج ونما سنوياً يزداد حجم الإصدار نظراً لأن النقود أدوات دفع تساهم في تصريف السلع والخدمات، فإذا ازداد الناتج ولم يرافقه زيادة في عرض النقد أدى ذلك لضغوط ركودية، وإمكانية حدوث الركود، وبالمقابل إذا ازداد الإصدار عن زيادة الناتج تحصل الضغوط التضخمية لذلك حددت النظريات الاقتصادية كميات الإصدار السنوية بما يعادل نصف معدل نمو الناتج، أي إذا ازداد الناتج بمعدل ٥% يجب على السلطات النقدية زيادة النقد بمعدل ٢,٥% وذلك لتحقيق النمو المتوازن بين الناتج والنقد.

أما العوامل التي تزيد الإصدار عن حده الموضوعي فهي:

- ١ - تمويل عجز الموازنة نظراً لعدم قدرة الحكومة على الاقتراض من السوق النقدية ويحصل هذا الأمر في الدول النامية والتي لا توجد لديها أسواق مالية متطورة.
- ٢ - انخفاض مستوى الوعي المصرفي الأمر الذي يدفع الأفراد للاحتفاظ بالنقود في المنازل مما يضطر السلطات النقدية لزيادة الإصدار لكي تواجه زيادة الطلب على النقد.

أما إذا ازداد مستوى الوعي المصرفي واحتفظ الأفراد بنقودهم في المصارف وقامت الخزينة العامة بالاقتراض لتمويل العجز فإن هذا سيضع الأمور في نصابها الصحيح وعندها تلتزم السلطات النقدية بالوصول إلى الحد الأمثل للإصدار وهو نصف معدل نمو الناتج ويحصل التوازن بين النقد والناتج وتستقر الأسعار نتيجة استقرار قيمة النقد.

٢ - الطلب على الائتمان:

يتحدد الطلب على الائتمان بحالة النشاط الاقتصادي، فإذا كان الاقتصاد في مرحلة ما دون التشغيل الكامل فإن الأفراد والشركات يطلبون النقد بهدف زيادة حجم التوظيف وهذا التوجه تحدده السلطات النقدية.

— فإذا كانت حالة الاقتصاد الوطني (ركود) فإن السلطات النقدية سوف تقوم بتخفيض سعر الفائدة وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بهدف زيادة قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان، لكي تواجه طلبات الاقتراض وعندها سوف يزداد عرض النقد لكي يعوض النقص الحاصل، وعلى الأثر يزداد الإنتاج والتشغيل وتزداد الدخول ويخرج الاقتصاد من حالة الركود.

— أما إذا كان الاقتصاد يعاني من التضخم هذا يعني وجود وسائل دفع نقدية أكثر من حاجة الاقتصاد الوطني وعلى السلطات النقدية تخفيض عرض النقد، لذلك تتخذ القرارات برفع سعر الفائدة ورفع نسبة الاحتياطي القانوني، عندها تنخفض قدرة المصارف على خلق الائتمان ويبدأ عرض النقد بالانخفاض فينخفض الطلب الكلي وتبدأ الأسعار بالتراجع وتكون الحكومة قد بدأت بمعالجة التضخم عن طريق الأدوات النقدية.

— يتأثر الائتمان بالعوامل التالية:

١ — بمستوى سعر الفائدة ومعدل الربحية الوطنية فكلما كانت الأرباح أعلى من سعر الفائدة يزداد طلب الأفراد على الائتمان، وبالمقابل إذا انخفضت الربحية عن سعر الفائدة يزداد التوظيف في المصارف وينخفض عرض النقد.

٢ — الحالة الاقتصادية: من ركود أو تضخم كما شرحناها سابقاً .

٣ — وضع ميزان المدفوعات: فكلما ازداد العجز في المدفوعات تنخفض قيمة العملة الوطنية وتزداد الصادرات فإذا كان الجهاز الإنتاجي مرناً هذا يزيد طلب المستثمرين على القروض لتمويل زيادة الصادرات.

٤ — نسبة الاحتياطي القانوني، فكلما ارتفعت نسبة الاحتياطي القانوني انخفضت قدرة المصارف على خلق الائتمان، وعندها تكون سياسة الحكومة تخفيض الائتمان وبالمقابل إذا انخفضت نسبة الاحتياطي القانوني ازدادت قدرة المصارف على خلق الائتمان وتكون سياسة الحكومة تشجيع الاقتراض. إن هذه العوامل تحدد لنا حالة الطلب على الائتمان، ومن ثم زيادة أو تخفيض عرض النقد في الاقتصاد الوطني.

٣ — مستوى الوعي المصرفي:

إن تقدم العادات المصرفية وتطورها يدفع الأفراد للاحتفاظ بالنقود في الجهاز المصرفي، وهذا الأمر يرفع من قدرة المصارف على خلق الائتمان (زيادة عرض النقد) وبالمقابل فإن انخفاض مستوى الوعي المصرفي يدفع الأفراد للاحتفاظ بالنقود في المنازل الأمر الذي يخفف قدرة المصارف على خلق الائتمان^(١)، ويفرض هذا الأمر على السلطات النقدية تعويض النقص الحاصل في عرض النقد، فيزيد إصدار البنكنوت وترتفع تكلفة الإصدار ويتأثر عرض النقد.

فالوعي المصرفي المرتفع في الولايات المتحدة الأمريكية يدفع الأفراد للتعامل بالنقود الخطية أكثر من تعاملهم بأوراق البنكنوت حيث يصل مستوى التعامل بالنقود الخطية إلى ٩٠% وهو من أعلى المعدلات في العالم، بينما يصل في الدول النامية إلى ٣٠% — ٢٥% وهذا الأمر يفرض على السلطات النقدية زيادة الإصدار النقدي.

٤ — حالة الاقتصاد الوطني:

تختلف حالة الاقتصاد الوطني من دولة نامية إلى دولة متقدمة، فكلما ازداد مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي يزداد الإصدار النقدي ويزداد عرض النقد، وذلك لمواجهة الطلبات المتزايدة على النقد، وبالمقابل إذا انخفضت درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي وتخلف الإنتاج فينخفض الطلب على النقود ومن ثم ينخفض العرض النقدي.

(١) ناظم الشمري: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٢٢٨.

يبلغ عرض النقد في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٢٠ تريليون دولار لعام ٢٠٠٨ في حين يبلغ في دولة مشابهة للولايات المتحدة في المساحة والسكان كالصين والهند أو روسيا الاتحادية مثلاً حوالي ٢٥% من الكمية أي ٥ تريليون دولار.

١ - ٤ - ٣ - ٤ - آثار العرض النقدي:

يعدّ عرض النقد من المتغيرات الهامة وحصره وتحديدته في كميات مثالية سوف يؤدي لتحقيق التوازن والاستقرار النقدي واستقرار المستوى العام للأسعار وتحسن دخول الأفراد ويتحسن الوضع المعاشي للسكان، بينما زيادة عرض النقد أو تخفيضه سوف تؤدي لآثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

يؤدي عرض النقد للآثار التالية:

١ - إذا كان عرض النقد مرتفعاً ويزيد عن حاجة الاقتصاد الوطني سوف يؤدي ذلك لحدوث التضخم، أي سترتفع الأسعار وتنخفض قيمة النقد ويحصل عدم الاستقرار النقدي الذي يؤدي بدوره لآثار سلبية على الأفراد والشركات فتزداد دخول الملاكين وتنخفض دخول العمال والنتيجة حصول خلل هيكلية في الاقتصاد في حال استمرار التضخم لفترات طويلة من الزمن.

٢ - إذا كان عرض النقد منخفضاً ولا يلبى حاجة الاقتصاد الوطني فإن ذلك سيؤدي لحصول الركود الذي يؤدي لانخفاض حجم الإنتاج وظهور البطالة وتدني الدخل، لذلك ينبغي على السلطات النقدية زيادة عرض النقد لكي يزداد الإنتاج والاستثمار والتوظيف فتزداد الدخل ويحصل التحسن في الاقتصاد، وهنا يكون عرض النقد مسؤولاً عن هذا التحسن.

٣ - إذا كان عرض النقد في حالة التوازن مع الناتج أي يزداد عرض النقد كلما ازداد حجم الناتج يؤدي هذا الأمر للتوازن الاقتصادي واستقرار الأسعار وتحسن الدخل وينمو المجتمع ويتطور بشكل إيجابي.

١ - ٤ - ٣ - حجم التسليف:

تحدثنا في الفصل الثاني من الباب الثالث في هذا الكتاب عن إدارة الائتمان، وبحثنا في مفهوم الائتمان المصرفي وأنواعه ومزاياه وذلك على المستوى الجزئي، أما الآن فسوف نتحدث عن التسليف على المستوى الكلي أي كمتغير نقدي وأداة نقدية تؤثر على كافة القطاعات الاقتصادية.

يحدد المصرف المركزي خطة التسليف ويوزعها على المصارف لكي تنفذها وعادة ما يكون حجم التسليف نصف الناتج ٥٠% من الناتج لكن التطور الاقتصادي وانخفاض حجم الأرباح قد دفع الحكومات لزيادة حجم التسليف بشكل مستمر حيث وصل في أكثر الدول إلى ٨٠ - ٩٠% من حجم الناتج، وفي بعض الدول تجاوز حجم التسليف حجم الناتج، هذا يعني أن التسليف تحول من أداة لتمويل المشروعات وتحقيق الأرباح إلى أداة لزيادة وتحسين الدخل وتحسين المستوى المعاشي للسكان.

فما هو التسليف وما هي خصائصه وأنواعه؟ وما هي الأهداف التي يحققها؟ وما هي الآثار الناجمة عنه؟

١ - ٤ - ٣ - مفهوم التسليف:

التسليف: «هو كمية النقود التي يستلّفها الأفراد والشركات من المصارف لتمويل أنشطتها الإنتاجية والخدمية مما يؤدي لزيادة الإنتاج من السلع والخدمات وزيادة معدل النمو الاقتصادي».

يوضح هذا التعريف بأن التسليف يؤدي لزيادة الإنتاج وتنشيط الفعاليات الاقتصادية التي تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي. ويتضمن هذا التعريف مجموعة من الخصائص أهمها:

١ - التسليف هو كمية محددة من النقود فهو نظير الإيداع لأن الأفراد يودعون مدخراتهم في المصارف فتقوم بالمقابل بإقراض الأفراد والشركات المبالغ التي استلّفها من الأفراد لأن سلعة المصارف هي القروض.

٢ — تحصل الشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية على مبالغ معينة من المصارف بهدف تمويل أنشطتها الإنتاجية والخدمية الأمر الذي يؤدي لرفع كفاءة هذه المؤسسات وتطوير عملها.

٣ — يؤدي التسليف لتمويل جميع الأنشطة الإنتاجية والخدمية فيؤدي لزيادة الإنتاج من السلع والخدمات وتشغيل العمال العاطلين عن العمل.

٤ — يساهم التسليف في زيادة معدل النمو الاقتصادي نظراً لأنه يؤدي لزيادة الإنتاج وزيادة الدخل الأمر الذي يؤدي لرفع معدلات النمو الاقتصادي.

إن هذه الخصائص توضح لنا دور التسليف في الاقتصاد الوطني، بحيث أننا لا نستطيع تصور أي اقتصاد بدون التسليف والمؤسسات المصرفية.

١ — ٤ — ٣ — ٢ — أهداف التسليف:

بما أن التسليف متغير نقدي يؤثر في الدخل والإنتاج والأسعار فهو أداة نقدية تستطيع الدولة توجيهها نحو القطاعات التي ترغب في تطويرها، أو قد تخفضها بهدف معالجة بعض الأمراض الاقتصادية. والمصرف من خلال سياساته يستطيع التحكم بحجم الائتمان استناداً لحالة الاقتصاد والنتائج واستناداً لذلك يهدف الائتمان إلى ما يلي:

١ — تمويل الأنشطة الإنتاجية وتشجيع الاستثمار الأمر الذي يؤدي لزيادة الإنتاج وتشغيل العمال فترداد الدخل وتحسن الأوضاع الاجتماعية.

٢ — تمويل الأنشطة الخدمية بكافة أنواعها الأمر الذي يساعد هذه المؤسسات على تحسين خدماتها التي تقدم للقطاعات الإنتاجية، فتساهم بشكل غير مباشر بزيادة الإنتاج.

٣ — تنشيط المضاربة في الأسواق نظراً لأن القروض المخصصة لشراء الأسهم سوف تنشيط السوق وتزيد الأرباح للمضاربين.

٤ — تنشيط الاستهلاك من خلال حصول الأفراد على قروض لشراء حاجياتهم من السلع والخدمات وخاصة السلع المعمرة والسيارات وغيرها الأمر الذي يؤدي لرفع مستوى الرفاهية للمواطنين.

٥ — يزيد الائتمان من مستوى الوعي المصرفي فالمقترض الذي حصل على القرض ربما يكون أول مرة يدخل فيها إلى المصرف، لكنه بعدها يحسن استخدام النقود ويزيد حجم التعامل المصرفي مما يزيد من قدرة المصرف المركزي على التحكم بعرض النقد وحجم الائتمان وسيطر على أدوات السياسة النقدية بما يخدم الأهداف المنشودة في الاقتصاد.

٦ — يوفر الائتمان للمصرف المركزي الإمكانات الواسعة للسيطرة على الاقتصاد الوطني وعلى المتغيرات الاقتصادية الكلية، فإذا تحكّم المصرف المركزي بالائتمان فإنه يستطيع أن يتحكم بالمستوى العام للأسعار ويتحكم بالتصدير والاستيراد وغيره أي يرفع من قدرة المصرف المركزي في السيطرة على أدوات السياسة النقدية ومن ثم السيطرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

١ — ٤ — ٣ — ٣ — التحكم بعرض النقد:

تحدثنا في الفقرة السابقة عن عرض النقد وكيف يزداد عرض النقد وكيف ينقص، وكيف يستطيع المصرف المركزي التحكم بهذا العرض، أما الآن فكيف يستطيع المصرف المركزي عن طريق الائتمان التحكم بعرض النقد؟

يستطيع المصرف المركزي التحكم بعرض النقد عن طريق الائتمان من خلال:

١ — رفع أو تخفيض سعر الفائدة، أي يستطيع المصرف المركزي تخفيض سعر الفائدة في حالة الركود فيؤدي ذلك لرفع قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان ومن ثم زيادة عرض النقد.

وبالمقابل يرفع سعر الفائدة عندما يشعر بأن وسائل الدفع أصبحت كثيرة وتؤدي زيادتها للتضخم مما يؤدي بعدها لتخفيض قدرة المصارف على خلق الائتمان فيخفض عرض النقد وتهدأ الأسعار.

٢ — رفع أو تخفيض نسبة الاحتياطي يستطيع المصرف المركزي في حالات الركود تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من ٢٠% إلى ١٠% فتزداد قدرة المصارف على خلق الائتمان وتزداد طلبات القروض ويزداد الإنتاج والتشغيل وتزداد الدخول ويخرج الاقتصاد من حالة الركود.

وبالمقابل في حالة التضخم يرفع نسبة الاحتياطي من ١٠% مثلاً إلى ٢٠%
فتنخفض قدرة المصارف على خلق الائتمان ويتراجع الطلب على النقود
وتنخفض وسائل الدفع الأمر الذي يؤدي لانخفاض الأسعار.

٣ — استخدام سياسة السوق المفتوحة كما شرحناها في المصرف المركزي.

إن هذه الأدوات والسياسات التي يمتلكها المصرف المركزي تمكنه من السيطرة
على النقد والتحكم بأدوات الدفع وإمكانية معالجة الأمراض الاقتصادية أو الانتقال
بالاقتصاد من حالات متدنية (تخلف) إلى مستويات أعلى (متقدمة).

١ — ٤ — ٣ — ٤ — آثار الائتمان:

يعد الائتمان من أهم أدوات السياسة النقدية نظراً لقدرة السلطات النقدية على
التحكم به كمتغير نقدي ومن ثم التحكم بعرض النقد وإنجاز الأهداف التي رسمتها
السياسة النقدية لمستقبل الاقتصاد الوطني.

فالسؤال المطروح ماذا تريد السياسة النقدية من الائتمان؟ وما هي الآثار الناجمة

عن هذا الاستخدام لهذا المتغير؟

تستخدم السياسة النقدية هذا المتغير وصولاً للآثار التالية:

١ — معالجة حالة الركود الاقتصادي وذلك من خلال (تخفيض سعر الفائدة —

تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني — السوق المفتوحة) فتزداد قدرة المصارف
التجارية على خلق الائتمان فيطلب الأفراد والشركات القروض لتمويل منشآتهم
فيزداد حجم الإنتاج والتشغيل الأمر الذي يؤدي لتحسين مستوى الدخل ويبدأ
الاقتصاد بالخروج من الركود.

٢ — معالجة حالة التضخم: وذلك من خلال (رفع سعر الفائدة — رفع نسبة

الاحتياطي القانوني — السوق المفتوحة) فتخفض قدرة المصارف على خلق
الائتمان ويحجم الأفراد عن القروض فتخفض وسائل الدفع وتنخفض السيولة
وتبدأ الأسعار بالتراجع.

٣ — استهداف التوازن والاستقرار الاقتصادي وهي الحالة الصعبة والمعقدة لأن

الأدوات النقدية يجب أن تشترك معاً لكي تحقق هذه الحالة، وفي إطار الائتمان

يحدد المصرف المركزي والسلطات النقدية نسباً مثالية بين الائتمان والنواتج والمتغيرات وتلزم الأفراد والمؤسسات على تنفيذها الأمر الذي يحقق الحالة المثلى ويكون ذلك من خلال ما يلي:

- أ — تحديد نسبة التسليف إلى الناتج بحدود ٧٠ — ٨٠٪ سنوياً.
 - ب — تحديد معدل نمو النقد للناتج بمعدل النصف أي إذا ازداد الناتج بمعدل ٥٪ يزداد النقد بمعدل ٢,٥٪ بما فيها حجم التسليف.
 - ج — تحديد سعر الفائدة بحدود أعلى من التضخم وأقل من الربحية الوطنية.
 - د — تخفيض التسليف للقطاعات الخدمية والتجارة والمضاربة بالعقارات وزيادته للقطاعات الإنتاجية.
- إن هذه الأدوات معاً يمكن أن توصل الاقتصاد لحالة التوازن والاستقرار النقدي والاقتصادي معاً.

١ — ٤ — ٤ — سعر الصرف:

درج الاقتصاديون على اعتبار سعر الصرف جزءاً من دراسة ميزان المدفوعات ويدرسونه في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، أي أننا لم نلاحظ في مراجع النقود والسياسة النقدية ما يشير لدراسة سعر الصرف، لكن هذا المتغير هو نقدي بامتياز، أي أن سعر صرف العملة الوطنية يتحدد من قبل السلطات النقدية، ويعمل المصرف المركزي كل ما في وسعه لتثبيت سعر الصرف أو تحريره حسب حالة الاقتصاد، فكيف لا نعتبره جزءاً أو أداة من أدوات السياسة النقدية؟

ولسنا هنا بصدد ضم سعر الصرف لأدوات السياسة النقدية أو طرده منها، بل لاعتماده كما هو الواقع العملي، كيف يتقرر سعر الصرف، ومن هي السلطات صاحبة الصلاحية باعتماده أو تحريره من القيود، بالطبع السلطات النقدية هي صاحبة السلطة في تقرير سعر صرف العملة الوطنية.

فما هو سعر الصرف؟ وما هي سماته، وكيف تستخدمه السلطات النقدية للتأثير على الأدوات النقدية والمتغيرات الاقتصادية؟

أسئلة كثيرة تدور حول سعر الصرف، سوف نشرحها في هذه الفقرة.

١ - ٤ - ٤ - ١ - مفهوم سعر الصرف:

يرى المفكر العربي محمد زكي الشافعي في سعر الصرف:

«هو نسبة مبادلة العملة الأولى بالعملة الأخرى في سوق الصرف، أي هو ثمن — ثمن عملة بوحدات من العملات الأخرى، ويتوقف على العوامل المتصلة بعرض الصرف والطلب عليه»^(١).

إن هذا التعريف يوضح بأن سعر أي عملة يتوقف على عوامل أخرى تتصل بالعملة الثانية وباختصار سعر الصرف هو ثمن العملة الأخرى.

أما الاقتصادي الأمريكي توماس ماير فإنه يرى في سعر الصرف:

«قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية»^(٢).

تعريف مختصر لسعر الصرف، لكنه يتضمن الكثير من المعاني النقدية. واستناداً لهذه التعاريف فإنني أرى في سعر الصرف:

«هو عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملات الأجنبية استناداً لمقاييس ومؤشرات اقتصادية وظروف العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، بهدف تمويل الأنشطة الإنتاجية والخدمية والتجارية».

يتضمن هذا التعريف أكثر خصائص سعر الصرف والأهداف التي يريد المضارب الوصول إليها نتيجة مبادلة العملة المحلية بالعملات الأجنبية، يتضمن سعر الصرف مجموعة من الخصائص أهمها:

١ — هو عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملات الأجنبية، لكن هذه المبادلة تختلف عن مبادلة السلع نظراً لأن كل سلعة يتحدد سعرها بالتكلفة وظروف العرض والطلب، بينما مبادلة العملة بالعملة لا يخضع للتكلفة أو الربح، بل لقيمة كل عملة، ما هي قيمة هذه العملة وقوتها الشرائية، وما هي قيمة العملة الثانية وقوتها الشرائية.

(١) محمد زكي الشافعي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٧ ص ٧٦.

(٢) توماس ماير وآخرون: النقود والبنوك والاقتصاد، مرجع سابق ص ٦٤٧.

٢ — تستند المبادلة بين العملتين إلى المؤشرات والمقاييس الاقتصادية، والتي تتمثل بالقوة الشرائية لكل عملة، أي إذا كانت القوة الشرائية لليرة السورية تساوي ١٠ وحدات من العملة التركية هذا يعني كل ليرة سورية تعادل ١٠ ليرات تركية، فالقوة الشرائية تحددها كل دولة استناداً لقيمة وحدة النقد الوطنية.

٣ — يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي استناداً للعرض والطلب، فقد لا يرغب المضاربون بجيازة عملة بلد ما ويتوجهون للمضاربة بعملة دولة متقدمة، لذلك ترتفع العملة التي ازداد الطلب عليها وينخفض سعر صرف العملة التي انخفض الطلب عليها.

٤ — إن عملية المبادلة بين عملتين إنما تكون لهدفين:

أ — المضاربة في سوق الصرف بهدف تحقيق الأرباح العالية، وسوق الصرف يوجد في سوق البورصة.

ب — يقتني الأفراد العملات الأجنبية لتمويل الأنشطة الإنتاجية شراء (آلات ومعدات) أو الأنشطة الخدمية أو الاستيراد والتصدير.

إن هذه الخصائص توضح لنا آلية تحديد قيمة العملة الوطنية بالعملات الأجنبية وأهداف المبادلة التي تخدم في نهاية المطاف الاقتصاد الوطني.

١ — ٤ — ٢ — عوامل تحديد سعر الصرف:

يتحدد سعر الصرف بين عملة وأخرى استناداً للعوامل التالية:

١ — القوة الشرائية للعملة الوطنية في مواجهة القوة الشرائية للعملة الأجنبية، ما هي السلع والخدمات التي تشتريها وحدة النقد الوطنية، وما هي السلع التي تشتريها العملة الأجنبية، واستناداً لذلك يمكن تحديد سعر الصرف بينهما.

٢ — سعر الفائدة: يتحدد سعر الفائدة كما ذكرنا استناداً للعرض والطلب على النقود وحالة الاقتصاد الوطني، فإذا ارتفع سعر الفائدة لمعالجة التضخم فإن المستثمرين الأجانب سوف يدخلون مبالغ كبيرة للاستفادة من هذا الارتفاع فيزداد حجم القطع الأجنبي في هذه الدولة فيرتفع سعر صرف العملة الوطنية، وبالمقابل إذا خفضت سعر الفائدة فإن هذا التخفيض يدفع المضاربين الوطنيين للبحث عن أسعار فائدة أعلى فتخرج الرساميل الوطنية فينخفض سعر الصرف. ويعد سعر الفائدة من أهم العوامل في تحديد سعر الصرف.

٣ — حركة رؤوس الأموال: إن تشجيع الاستثمار والمضاربة في الاقتصاد الوطني سوف يدفع المضاربين الأجانب لإدخال استثماراتهم إلى الداخل فيزداد عرض القطع الأجنبي وترتفع قيمة العملة الوطنية، وبالمقابل فإن خروج الرساميل الوطنية بحثاً عن أرباح أعلى سوف يزيد الطلب على القطع الأجنبي فتتخفص قيمة العملة الوطنية^(١).

٤ — التجارة الخارجية: إن زيادة حجم الصادرات سوف يزيد من عائدات القطع الأجنبي في الوطن وسوف يزداد الطلب على العملة الوطنية فيرتفع سعرها، وبالمقابل فإن زيادة الواردات وانخفاض الصادرات سوف يرفع الطلب على القطع الأجنبي فتتخفص قيمة العملة الوطنية.

٥ — وضع ميزان المدفوعات: يعد ميزان المدفوعات الوثيقة الحسائية التي تقرر مديونية الدولة وتعاملها مع العالم الخارجي، فإذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز مع العالم الخارجي، أي على الدولة التزامات تجاه الخارج هذا الأمر يؤدي لتخفيض العملة الوطنية، وبالمقابل إذا زادت التزامات الخارج تجاه الدولة، فإن هذا الأمر سوف يزيد الطلب على العملة الوطنية ويرتفع سعرها.

٦ — ازدياد الطلب الحكومي على العملات الأجنبية أو انخفاضه: إن زيادة طلب الحكومة على العملات الأجنبية لتمويل مشترياتها أو بعثاتها الدبلوماسية، وتقديم العون والمساعدة لدول أخرى، فإن هذا الأمر يخفص الطلب على العملة المحلية فينخفض سعرها، وبالمقابل فإن حصول الدولة على مساعدات خارجية سوف يرفع من قيمة عملتها الوطنية.

إن هذه العوامل الاقتصادية والنقدية تساهم في تحديد قيمة وحدة النقد الوطنية مقابل العملات الأجنبية وتقرر سعر صرف العملة الوطنية، إضافة إلى ذلك فإن سياسة الدولة الاقتصادية وتوجهاتها تلعب دوراً هاماً في رفع أو تخفيض قيمة العملة الوطنية.

١ — ٤ — ٣ — أنظمة الصرف الحديثة:

عرفت الأنظمة الاقتصادية العالمية مجموعة متعددة من أسعار الصرف اختلفت باختلاف مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولسنا هنا بصدد ذكر هذه الأنواع

(١) محمد زكي الشافعي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق ص ٧٧.

وتطورها، واختلافها عن بعضها البعض، لأننا نبحث في أدوات السياسة النقدية، أي سوف نذكر أنواع أسعار الصرف المعمول بها عالمياً وهي تقع في نظامين فقط نظام الصرف الحر، ونظام الصرف الموجه.

١ - نظام الصرف الحر:

بعد أن وقعت الدول على اتفاق بريتون - وودز عام ١٩٤٤ واشتركت الدول في الصندوق وباشر أعماله عام ١٩٤٦ حدد سعر صرف الدولار (عملة المقياس) كل ٣٥ دولار تساوي أونصة من الذهب، وعلى جميع الدول المشتركة في الصندوق تحديد سعر صرف عملاتها استناداً لهذا المقياس الجديد، ويقوم نظام بريتون وودز على أساس حرية صرف العملات، لكنه يشترط ثبات سعر الصرف ضمن حدود معينة وذلك لتجنب التقلبات وتشجيع التجارة الدولية، فقد حددت اتفاقية بريتون - وودز هامش التحرك بين ٢,٥% إلى الأعلى و ٢,٥% إلى الأدنى أي يحق لكل عملة الارتفاع أو الانخفاض بحدود ٢,٥% أي الهامش ٥%^(١).

لكنه بعد عام ١٩٧١ وانفصال الدولار عن الذهب حصل التضخم الكبير عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ وتركت أسعار الصرف بحرية دون التقييد بقاعدة الصندوق، وفي هذا الإطار حددت المصارف المركزية لنفسها حرية التحرك لكي تخفض حجم التقلبات في أسعار الصرف وخضع سعر الصرف بعد هذه الفترة إلى معدل التضخم العالمي.

٢ - نظام الرقابة على الصرف:

ساد هذا النظام فترة طويلة من الزمن في أوروبا وانتهى في عام ١٩٥٨ وأخذت بعض الدول النامية بهذا النظام وذلك بهدف حماية عملتها من الركود والحفاظ على القطع الأجنبي وتوجيهه إلى متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(٢).

تسمح الدولة لنفسها بالتدخل في سوق الصرف لشراء القطع أو بيعه وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

١ - الحفاظ على قيمة العملة الوطنية عند سعر محدد دون تقلبات.

(١) جيمس ماير وآخرون: النقود والبنوك والاقتصاد، مرجع سابق ص ٦٦٢.

(٢) المؤلف: النظام النقدي والمصرفي السوري، مرجع سابق ص ٩٦.

- ٢ — منع خروج الرساميل الوطنية إلى دول أخرى.
- ٣ — الحد من الواردات من بعض الدول وتشجيعها من دول أخرى.
- ٤ — عزل الاقتصاد الوطني عن الخارج يهدف تحقيق التشغيل الكامل.
- ٥ — الحصول على إيرادات كبيرة للخزينة العامة وتخفيف العبء المالي عن القطاعات الأخرى، وتحقيق الربحية عند تسوية الحسابات الخارجية مع دول أخرى (تسوية الحسابات).

ما زالت بعض الدول تستخدم هذا النظام حتى الوقت الحاضر أمثال الصين — الجزائر — سورية — إيران — البرازيل — الأرجنتين.. وذلك للحفاظ على احتياطياتها بالقطع الأجنبي وتشجيع التصدير من خلال سعر الصرف (تخفيض العملة).
مما تقدم وجدنا نظامين للصرف (الحر والمراقب) في الاقتصاد العالمي، لكن تطور منظمة التجارة العالمية ووضع المزيد من الشروط والقيوم سوف يدفع الدول الأخرى للتخلي عن سعر الصرف المراقب باتجاه الصرف الحر وذلك بهدف تشجيع التجارة والسماح بدخول الرساميل وخروجها في الاقتصاد العالمي.

١ — ٤ — ٤ — ٤ — آثار سعر الصرف:

يلعب سعر الصرف دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني، نظراً لأنه يؤثر على الصادرات والواردات ويؤثر على قيمة الاحتياطيات الوطنية، ويوجه الاقتصاد باتجاهات معينة ترغبها أو لا ترغبها الحكومة، فإذا اعتبرنا سعر الصرف متغير نقدي تستطيع السلطات النقدية استخدامه كأداة نقدية للتأثير على حالة الاقتصاد الوطني، فكيف تستطيع توجيه هذا المتغير وما هي الآثار الناجمة عن تحركاته في الاقتصاد الوطني؟

الحالة الأولى: تشجيع التنمية:

إذا كانت الدولة في مراحل تطورها الأولى في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ينبغي عليها استخدام نظام الرقابة على الصرف، أي تمنع دخول وخروج القطع الأجنبي إلا وفق القرارات التي تصدرها مثل تمويل المستوردات من الآلات والمعدات والمواد الأولية اللازمة للصناعة، وتجبر المصدرين على إرجاع القطع الأجنبي وفق تعهد يوقعونه في المصرف التجاري أو المصرف المركزي، عندها تستطيع الدولة تحديد احتياجاتها من القطع الأجنبي وتوفيرها والاحتفاظ بالفائض، حيث تمنع السماسرة من المتاجرة بهذه الأموال أو تهريبها للخارج بغرض المضاربة.

لقد كانت هذه السياسة ناجحة بكل المقاييس، لكنه حصلت بعض التجاوزات وزاد الأمر من الفساد والرشوة ومع ذلك حققت نتائج إيجابية في دول شرق آسيا والصين وتركيا والأرجنتين والبرازيل والمكسيك وسوريا والجزائر...
لقد حققت دول جنوب شرق آسيا نتائج إيجابية من خلال استخدام سعر الصرف كأداة تنموية هامة. كما وحافظت هذه الدول على سعر منخفض للعملة الوطنية لتشجيع التصدير وزيادة مستوى التشغيل الوطني.

الحالة الثانية: معالجة الأمراض الاقتصادية:

بما أن سعر الصرف متغير نقدي ويؤثر على الصادرات والواردات وميزان المدفوعات، يمكن استخدامه لعلاج بعض الأمراض الاقتصادية مثل الركود والتضخم.
أ — ففي أوقات الركود: ترتفع قيمة العملة الوطنية وذلك نتيجة انخفاض المستوى العام للأسعار ويحصل هبوط في الإنتاج وتزداد البطالة، وعلى الدولة تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاستثمار وزيادة الإعانات للمنتجين وهنا يجب استخدام الرقابة على الصرف نظراً لأن سعر الصرف يرتفع في الركود، لذلك تصدر الحكومة قرارات تمنع الاستيراد للسلع الكمالية وتشجع استيراد الآلات والتجهيزات والتقانات المتطورة والمواد الأولية والخيرات وأنظمة العمل، وتدعم ذلك بتوفير القطع الأجنبي اللازم لتمويل، فإذا حققت ذلك تكون قد استخدمت سعر الصرف كأداة نقدية للخروج من الركود، أما إذا بقي سعر الصرف حراً فإنه يزيد حجم الاستيراد للسلع الكمالية ويفقد دوره في التنمية أو إخراج الاقتصاد من حالة الركود.

ب — أما في حالات التضخم ترتفع الأسعار وتثبت قيمة العملة الوطنية، ويزداد التشغيل، وترتفع قيمة السلع المستوردة نتيجة هبوط قيمة العملة، وهنا يمكن للدولة استخدام سعر الصرف أي تشجيع الاستيراد بهدف إخراج السيولة الفائضة بحيث يؤدي ذلك لتراجع الأسعار، وهذا ما يزيد من حدة هبوط قيمة العملة الوطنية لكن ذلك لا يحصل إلا باستخدام هذه الوسيلة، فإلى جانب رفع سعر الفائدة وتخفيض الإعانات تشجع الدولة الاستيراد وخاصة السلع الكمالية بهدف تخفيض حجم السيولة الوطنية الأمر الذي يؤدي لانخفاض الأسعار.

الفصل الثاني

السياسة النقدية والمدارس الاقتصادية

تمهيد:

إن دراسة السياسة النقدية تتطلب الإحاطة بكافة جوانبها المعرفية والتنظيمية والتاريخية، وخاصة أفكار المدارس الاقتصادية والنظريات التي تحدثت عن مجمل الأفكار وتطوراتها، أي أن العودة إلى الإطار النظري فيما يخص النقد تعد ضرورية للتعرف على التطور التاريخي لهذه الأفكار من جهة، والتطور النظري من جهة أخرى، أي هل تعد أفكار المدرسة النيوكلاسيكية قابلة للتطبيق وموضوعية، أم أنها تخالف الواقع بما تحمله من أفكار وقيم وآراء؟

إن دراسة أفكار المدارس الاقتصادية فيما يخص الجانب النقدي تعد ضرورية في إطار هذه الدراسة وذلك بهدف التعرف على التطبيق العملي التاريخي لهذه الأفكار والنتائج التي أدت إليها في تلك الفترة ومدى استمرارها فترة من الزمن. فالسؤال المطروح حالياً:

ما هي أفكار المدارس الاقتصادية بخصوص النقد والسياسة النقدية؟ وكم هي فترة استمرارها تاريخياً؟ وما مدى نجاحها أو فشلها في محيطها الاقتصادي؟

٢ — ١ — المدرسة التجارية (الميركنتيلية):

ظهرت أفكار المدرسة التجارية في بداية نشوء الرأسمالية ومع انهيار النظام الإقطاعي، لأن الضغط على الفلاحين وعبيد الأرض دفعهم للهروب إلى المدن وظهرت الحرف والمهن الصناعية الأمر الذي أدى لظهور «المدن» وقد أخذت المدن أشكالاً صناعية وتجارية أدت فيما بعد لظهور الدولة التي استطاعت أن تنهي نظام الإقطاع وتنتقل إلى الرأسمالية (التجارية والصناعية) وقبل الحديث عن السياسة النقدية للمدرسة التجارية لا بد من التذكير بأن الفترة من عام ١٤٠٠ وحتى ١٥٠٠ شهدت عدة تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية أهمها:

- ١ — اكتشاف أمريكا من قبل البحار كريستوف كولمبس عام ١٤٩٢، ثم اكتشاف الهند من قبل البحار فاسكو دي غاما الأمر الذي أدى لازدهار التجارة بين إسبانيا والبرتغال وأوروبا والهند^(١).
 - ٢ — ظهور التضخم في أوروبا وإسبانيا بشكل خاص وذلك نتيجة زيادة ثرواتها من الذهب والفضة.
 - ٣ — ظهور سلطة الدولة الحديثة بعد أن كانت سلطة لا مركزية (إمبراطور وعدة حكومات إقطاعية في كل إقليم).
 - ٤ — زوال عصر الزراعة وظهور عصر التجارة المحلية والدولية فيما بين الأقاليم والقارات الأمر الذي أدى لتنشيط حركة التجارة وتطوير الملاحة وظهور التشريعات والقوانين التي نظمت الحياة العامة والاقتصادية والسياسية. إن هذه التطورات وهذه الأحداث في بداية الرأسمالية التجارية قد شكلت مذهباً اقتصادياً سمي المذهب التجاري (الميركنتيلي) انصبت أهم توجهاته على تطوير ودعم التجارة وإقامة حكومة قوية تدعم العمل التجاري وتسخر جميع الأنشطة الأخرى لخدمة التجارة.
- وكان أهم أعلام هذا المذهب مجموعة من رجال الدولة عملوا في الوظائف العامة ونظروا لهذا التوجه التجاري وأهمهم:
- ١ — أنطوان دي مونكريتيان (١٥٧٦ — ١٦٢١) من فرنسا، فيليب وفون هورنيك (١٦٣٨ — ١٧١٢) من النمسا — جوهان بواقيم بيشر (١٦٣٥ — ١٦٨٢) ألمانيا وتوماس من (١٥٧١ — ١٦٤١) من إنكلترا.
- ولسنا هنا بصدد ذكر تاريخ الفكر لهؤلاء، بل للحديث عن السياسة النقدية التي ظهرت في عصر المدرسة التجارية.

قامت السياسة النقدية في فترة المرحلة التجارية على الإجراءات التالية:

(١) جون كينيث جالبريث: تاريخ الفكر الاقتصادي المعاصر ترجمة فؤاد بليغ عالم المعرفة العدد ٢٦١ الكويت ٢٠٠٠ ص ٤٧.

- ١ — اعتبر التجاريون الذهب والفضة مصدراً للثروة، أي كلما ازدادت موجودات الدولة أو الفرد من هذين المعدنين كلما ازداد قوة وثروة وسيطر على الآخرين.
 - ٢ — قامت النقود على عدة وظائف أهمها تسهيل المبادلات ولكي تقوم النقود بهذه الوظيفة يجب أن تكون محايدة، لكن التجاريين قد خالفوا هذه الفكرة وعدوا النقود مصدر قوة وتدخل وليست وسيلة لتسهيل التبادل أي أنها أداة تدخل في الحياة الاقتصادية.
 - ٣ — تنازلت الكنيسة عن مفهوم تحريم الربا واعتمدت بدلاً عن ذلك سعر الفائدة العادل الذي لا يستغل حاجة الفقراء المعوزين، والتاجر الذي يربح يجب عليه اقتسام الربح بينه وبين صاحب المال على أساس عادل^(١).
 - ٤ — ظهرت فكرة التمويل وأصبح من يملك المال يستطيع إقراضه للتجار أو أن تقوم بيوت الإيداع آنذاك بالإقراض بهدف مساعدة التجار على تطوير تجارتهم وجلب البضائع وتصدير الفائض المحلي بهدف زيادة حجم الثروة الوطنية.
 - ٥ — ظهرت المصارف في عدة دول أوروبية كبدائيات للإيداع والإقراض، وكانت التغطية النقدية ١٠٠% كل ليرة ورقية تخفي وراءها ليرة ذهبية.
- إن هذه الإجراءات النقدية تشكل مفردات السياسة النقدية للدولة الناشئة آنذاك، والتي تمثلت بالسيطرة على الذهب والفضة ومنع تصديره وتشجيع التجارة ل جلب كميات أكبر من هذين المعدنين، فهو مذهب تدخلية يقوم على دور متميز للدولة في الاقتصاد، ومن ثم تكون السياسة النقدية تدخلية تخدم التجارة التي أصبحت النشاط الأساسي للاقتصاد آنذاك.
- إن هذه الإجراءات النقدية قد أدت لظهور التضخم، فقد ارتفعت الأسعار حتى وصلت إلى ٢٥٠% ما بين الفترة ١٦٧٣ — ١٦٨٢، الأمر الذي دفع الباحثين آنذاك للحديث عن التضخم، فقد تحدث جان بودان (١٥٣٠ — ١٥٩٦) عن تدفق الذهب

(١) جون كينيث جاليرين: تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ص ٥١.

والفضلة وقال: إن ما نشهده اليوم من ارتفاع للأسعار كان بسبب وفرة الذهب والفضة، أما السبب الثاني الاحتكار ثم تحدث الاقتصاديون اللاحقون حول تركيز الذهب والفضة، وأثرها في رفع الأسعار، لكن التجارة بطبيعتها تعني الشراء بسعر أقل شرط البيع بسعر أعلى أي أنها تخفي في آلية عملها رفع الأسعار، ولذلك شجع المفكرون آنذاك التجارة ورفع الأسعار لأنهم كانوا رجالات دولة أكثر من كونهم مفكرين في علم الاقتصاد والاجتماع والفلسفة وغيرها.

٢ - ٢ - المدرسة الكلاسيكية:

ظهرت أفكار المدرسة الكلاسيكية على يد الاقتصادي الإنكليزي آدم سميث، في كتابه ثروة الأمم الذي نشره عام ١٧٧٦، لقد أثار هذا الكتاب جدلاً كبيراً، وقد نفذت الطبعة الأولى بعد ستة أشهر وأعيدت طباعته عدة مرات في حياة سميث، لم يكن كتاب سميث عادياً بل كان خروجاً عن المؤلف آنذاك لأنه أعطى المنظم والقطاع الخاص دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، وأرجع الدولة إلى الخدمات العامة^(١).
إن آراء سميث شكلت حولها مجموعة من المفكرين الذين آمنوا بها وطورها لتشكل مدرسة اقتصادية سميت المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) وأهم أفكار هذه المدرسة:

- ١ - اليد الخفية ويقصد سميث باليد الخفية أن أي مستثمر يسعى لتحقيق مصلحته الشخصية (الربح - الربح - ...) وعندما يصل هذا الهدف يكون قد قدم خدمة للمجتمع، أي قدم له السلع والخدمات لكي يحقق بعدها الأرباح^(٢).
- ٢ - المنافسة الحرة: قامت أفكار المدرسة التجارية على الاحتكار وإعطاء المصدر أو المستورد أو التاجر أو الصناعي امتيازاً خاصاً بالسيطرة على هذه السلعة أو تلك الأمر الذي أدى لارتفاع الأسعار لذلك أتى رد سميث على ذلك بالحرية ومنع الاحتكار والسماح للجميع بالعمل وبكافة المجالات وقد جمع بين المنافسة واليد الخفية لخدمة الصالح العام.

(١) جورج نايهانز: النظرية الاقتصادية، مرجع سابق ص ١١٤.

(٢) جورج نايهانز: النظرية الاقتصادية، مرجع سابق ص ١١٤.

٣ — العرض يخلق الطلب الموازي له: جاء بهذه الفكرة جون باتسيت ساي وسمي قانون ساي، أي أن المنتج الذي يسعى لإنتاج سلع وخدمات جديدة غير معروفة للجميع سوف يجد المستهلكين فوراً ولا خوف على إنتاج السلع الجديدة فالأفضلية للعرض وليس للطلب. لذلك سميت المدرسة الكلاسيكية (اقتصاديات العرض).

٤ — المنظم (المستثمر) له دور فاعل في العملية الإنتاجية والاستثمار وتحريك كل من العرض والطلب في الاقتصاد، لأن المنظم سوف يشتري الآلات والمواد الأولية وينتج وهذا الإنتاج يذهب إلى السوق، إلى التفاعل بين العرض والطلب والسعر ويعيد المنظم العملية فيقوم بتحريك الاقتصاد الوطني ككل^(١).

٥ — يتحقق التشغيل الكامل بشكل تلقائي دون تدخل الدولة، لأن المنظمين سوف يسعون بشكل مستمر لتحقيق مصالحهم الشخصية في تحقيق الأرباح الأمر الذي يؤدي لتشغيل العمال والآلات بكامل طاقتهم الإنتاجية فينتقل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل.

٦ — يرى الكلاسيك عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وحصروا دورها في الدفاع والقضاء والتربية والتعليم والأشغال العامة، لأنها عندما تتدخل تنافس المنظم وتستثمر الأموال بشكل رديء بينما المنظم يسعى إلى زيادة الإنتاج وتحقيق التشغيل الكامل، والدولة حسب رأيهم مدير سيئ كلما تدخل بموضوع ما أدى إلى عرقلة تطوره.

٧ — العمل مصدر القيمة: اعتقد سميث وزملاؤه بأن تجمع الذهب والفضة في عهد الميركنتيلية قد أدى إلى التضخم وارتفاع الأسعار، فالقيمة لا تأتي من الذهب والفضة، بل تنتج عن العمل لذلك شجعوا العمل والإنتاج والتجارة الحرة فيما بين المدن والأقاليم وفيما بين الدول.

(١) جون كينيث جالبريث: تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ص ٨٩.

٨ — التخصص وتقسيم العمل يؤدي لزيادة الإنتاج ويؤثر على جهاز الثمن، لأن زيادة الإنتاج تؤدي لانخفاض سعر التكلفة الأمر الذي يؤدي لانخفاض الأسعار وتحسين نوعية السلع.

إن هذه الأفكار الأساسية للمدرسة الكلاسيكية دفعت المفكرين الجدد والمطورين إلى البحث في التفاصيل الجزئية بهدف التعرف على العلاقة بين التحليل الاقتصادي الجزئي، والتحليل الاقتصادي الكلي.

والآن يجب أن نتعرف على آراء الكلاسيك النقدية، ما هي وكيف تطورت فيما بعد لتؤثر على بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية؟

٢ — ٢ — ١ — الأفكار النقدية الكلاسيكية:

١ — حياد النقود:

يرى الكلاسيك بأن النقود عنصر محايد في الاقتصاد، أي لا يجوز أن تصدر الدولة النقد لتمول بها عجز الموازنة فيزداد عرض النقد فيؤدي ذلك لزيادة كميات النقود فتتخفف قيمتها ويرتفع المستوى العام للأسعار. وبالمقابل فإن تخفيض عرض النقد يؤدي لارتفاع قيمة النقود وانخفاض المستوى العام للأسعار وتأثر سرعة التداول^(١).

استناداً لذلك يرى الكلاسيك بأن عرض النقد يجب أن يصل إلى ٢٥% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي وهي حالة التوازن بين العرض والطلب. أما فوق هذه النسبة فإن النقود تصبح أداة تدخل اقتصادية إما للرواج أو للركود وفي كلا الحالتين تخرج النقود عن دورها ووظائفها في الاقتصاد بينما يجب أن تبقى أداة حيادية تقوم بوظائفها الأساسية المعروفة وتساهم في تصريف الناتج من السلع والخدمات.

٢ — سعر الفائدة:

يرى الكلاسيك في سعر الفائدة كما ذكرنا بأنه جزء الانتظار، أي يضحي المالك باستهلاك الحاضر مقابل الحصول على أموال أكثر فيزداد استهلاكه المستقبلي، تلك هي أفكار ألفرد مارشال.

(١) ناظم الشمري: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٣٥٤ — ٣٥٥.

إن سعر الفائدة لدى الكلاسيك يتحدد من خلال التوازن بين العرض والطلب، فإذا نقص عرض المدخرات أي قام الأفراد بالاستهلاك هذا يعني زيادة الطلب على الاستثمار لذلك يرتفع سعر الفائدة ويتأثر الاستثمار سلباً، أما عندما ينخفض الطلب على النقود يزداد عرض المدخرات فينخفض سعر الفائدة ويحصل التوازن من جديد بين العرض والطلب على النقد بين الادخار والاستثمار أي ($S = I$) وهي فرضية كلاسيكية.

— كما يرى الكلاسيك أن أي سعر فائدة غير حقيقي سوف يشد الاقتصاد من جديد إلى التوازن، أي إذا كان الاقتصاد في حال التشغيل الكامل وارتفع سعر الفائدة هذا يعني نقص الاستهلاك وزيادة المدخرات في المصارف، ونظراً لانخفاض طلب الاستثمار هذا يعني عدم وجود سوق للمدخرات فينخفض سعر الفائدة مجدداً نظراً لانخفاض الطلب على الاستثمار.

— وبالمقابل فإن تخفيض سعر الفائدة سوف يدفع المستثمرين لزيادة الاستثمار وتوظيف العمال وشراء المواد الأولية فإذا كان الاقتصاد في مرحلة ما دون التشغيل الكامل هذا يعني اندفاع الاقتصاد باتجاه التشغيل الكامل.

وبما أن الكلاسيك يؤمنون بعدم تدخل الدولة لذلك يجب أن يتحرك سعر الفائدة بشكل تلقائي استناداً لحالي العرض والطلب فيتحقق التوازن التلقائي بين الادخار والاستثمار من خلال سعر الفائدة.

٣ — العلاقة عكسية بين كميات النقود وقيمة النقود:

يرى إرفنج فيشر في النظرية الكمية للنقود التي تحدثنا عنها في الباب الثاني من هذا الكتاب أن العلاقة عكسية بين كميات النقود وقيمتها، أي إذا ازداد عرض النقد تنخفض قيمة النقود ويرتفع المستوى العام للأسعار، وبالمقابل إذا انخفض عرض النقد يزداد الطلب على النقود فترتفع قيمة النقود وينخفض المستوى العام للأسعار.

يرى الكلاسيك ضرورة التوازن بين عرض النقد وقيمة النقود أي يكون الإصدار مرتبطاً بحاجة الاقتصاد للسيولة.

٤ — ارتباط الأسعار بتغير كمية النقود:

يرى الكلاسيك أن الزيادة في كمية النقود (عرض النقد) سوف تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار، وبالمقابل فإن انخفاض عرض النقد سوف يؤدي لانخفاض المستوى العام للأسعار، وبنفس النسبة، فإذا كانت الزيادة ١٠% في النقود تزداد الأسعار ١٠% وبالمقابل إذا كان الانخفاض ١٥% تنخفض الأسعار بمقدار ١٥% تلك هي أفكار النظرية الكمية في النقود.

إن هذه العلاقة الطردية والتناسبية بين كمية النقود والأسعار تؤكد العلاقة العكسية بين قيمة النقود والأسعار، أي إذا ارتفعت قيمة النقود ينخفض المستوى العام للأسعار، وبالمقابل انخفاض قيمة النقود يؤدي لارتفاع الأسعار.

ولكن ما هو السبب في تبني الكلاسيك لهذه الآراء؟

يرجع المحللون الاقتصاديون سبب تبني الكلاسيك لهذه الأفكار إلى ما يلي:

أ — لم يعترف الكلاسيك بالعوامل الأخرى مثل ارتفاع التكاليف (الأجور أو المواد الأولية) وكذلك دور التصدير في إنقاص السلع في السوق أو الأذواق والرغبات أو حتى حالات الحروب، لأن اقتصاد الكلاسيك هو اقتصاد تسوده المنافسة الكاملة وجميع عناصر الإنتاج متوفرة وبكميات كبيرة (المواد والعمال والآلات..). ومن ثم لا يمكن أن يجل الاختلال في الأسعار نتيجة عوامل اقتصادية^(١).

ب — كانت النقود أيام الكلاسيك ذهباً أو فضة، وكانت قاعدة الذهب تقضي بحرية الصهر والسك لتحقيق التعادل بين الذهب التجاري والذهب النقدي، وهذا الأمر يؤدي إذا ما ازداد الإنتاج من الذهب والفضة إلى زيادة كميات النقود حكماً في السوق مما يؤثر على المستوى العام للأسعار، فالنقود الورقية كانت غير موجودة، وفي حال وجودها كانت نقوداً نائبة وكانت التغطية ١٠٠%، أي أداة لتسهيل التبادل بينما أساسها الذهب.

إن اعتماد قاعدة الذهب كان يؤيد أفكار الكلاسيك النقدية في تأثير النقد على المستوى العام للأسعار وبنفس النسبة.

(١) ناظم الشمري: النقود والمصارف، مرجع سابق ص ٢٤٥.

٥ - ثبات سرعة التداول النقدي:

يقصد بسرعة التداول النقدي «متوسط عدد المرات التي يتم فيها تداول النقود (الوحدة النقدية) في المعاملات المختلفة خلال فترة زمنية معينة».

فما دامت النقود لا تستهلك كالسلع الأخرى لمرة واحدة، بل تستعمل لعدة مرات فإنها تنتقل من يد إلى أخرى لكي تقوم بدور الوسيط في المبادلات وفي كل مرة تحمل قوة شرائية لمن يحوزها ويشترى بها ما يرغب.

تتوقف سرعة التداول على عدد من العوامل الاقتصادية كما ذكرنا سابقاً عدد السكان - وسائل الاتصال والانتقال وتطور المصارف والأسواق المالية والمضاربة وتطور أشكال وعدد السلع في الاقتصاد وغيرها (كما ذكرنا في الباب الثاني).

فإذا كانت سرعة التداول ٥ مرات هذا يعني إذا كان في هذا الاقتصاد ١٠٠ مليار ليرة سورية إنها تعادل:

$$١٠٠ \text{ مليار} \times ٥ \text{ مرات} = ٥٠٠ \text{ مليار ليرة}$$

وهذا الأمر لا يستلزم طباعة العملة بشكل مستمر لكي تقابل كل سلعة، بل حسب حجم الناتج مقسوماً على سرعة التداول النقدي فإذا فرضنا أن اقتصاد ما بلغ ناتجه ١٠٠٠ مليار ليرة وأن سرعة التداول هي ٥ هذا يعني أن هذا الاقتصاد يحتاج إلى:

$$\text{حجم النقد} = \frac{\text{مجموع أسعار السلع والخدمات المنتجة خلال سنة}}{\text{سرعة التداول النقدي}}$$

$$= \frac{١٠٠٠ \text{ مليار ليرة}}{٥ \text{ مرات}} = ٢٠٠ \text{ مليار}$$

أي يحتاج هذا الاقتصاد إلى ٢٠٠ مليار ليرة وليس لعدد أكبر.

إلا أن ثبات سرعة التداول لدى الكلاسيك تعود لعوامل أخرى غير نقدية، وحسب وجهة نظري فإن الكلاسيك قد وقعوا في الخطأ في تثبيت سرعة التداول نظراً لأن النقود الذهبية التي كانت سائدة كانت ترتبط بعوامل أخرى غير اقتصادية لذلك كان من الضروري تثبيت سرعة التداول لإطلاق العنان لكمية النقود التي كانت ترتبط

بالإنتاج من المناجم آنذاك وليس لآلة الطباعة كما هو اليوم في ظروف الاقتصاد العالمي.

٢ - ٢ - ٢ — السياسة النقدية الكلاسيكية:

ازدهر الاقتصاد الأوربي والأمريكي خلال القرنين الثامن والتاسع عشر بفضل أفكار الكلاسيك وآرائهم الاقتصادية الحرة، التي أعطت القطاع الخاص دوراً متميزاً في الاقتصاد، وأعطت الدولة دور الإشراف والتوجيه والقيام بالخدمات العامة فقط. واستناداً للأفكار النقدية الكلاسيكية التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة فإن النقود تعد عنصراً محلياً لا يجوز للدولة أو المصرف المركزي استخدامه كأداة تدخل لأن ذلك سيؤثر على المستوى العام للأسعار، ومن ثم يأخذ الاقتصاد إما باتجاه التضخم أو الركود.

تقوم السياسة النقدية على ثلاثة متغيرات أساسية:

أ — إن رصيد عرض النقد هو المحدد للمستوى العام للأسعار، وهو المحدد لمستوى الدخل النقدي لمستوى معين من الدخل الحقيقي، ولهذا يرى الكلاسيك ضرورة استقرار عرض النقد بهدف استقرار المستوى العام للأسعار (١).

ب — لا تؤثر كمية النقود على القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية في الاقتصاد القومي (الناتج — التوظيف — سعر الفائدة) لأن الناتج والاستخدام من القوى العاملة يحددان العرض الكلي (المنظم) أي زيادة أو تخفيض عرض النقد لا يؤثر على الناتج كمتغير وإنما يؤثر على الأسعار كما ذكرنا فالإنتاج هو متغير يتبع المنظم (الاستثمار) والاستخدام يتبع الاستثمار ولا يوجد أي تأثير لعرض النقد. أما سعر الفائدة فإنه يتحدد بالعرض والطلب على النقود بهدف الاستثمار فكلما ازداد الطلب على النقود ارتفع سعر الفائدة، وبالمقابل انخفاض الطلب على النقود يخفض سعر الفائدة.

(١) سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص ٢٠٦

ج — لا تؤثر النقود على الكميات الحقيقية ولكنها كانت وما زالت تؤثر على القيم النقدية للمتغيرات الاقتصادية من خلال ارتفاع أو انخفاض الأسعار. استناداً للمتغيرات الثلاث فإن الكلاسيك يؤمنون بدور متميز للسياسة النقدية، لكنهم لا يفضلون استخدام عرض النقد كوسيلة أو أداة تدخل للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الأمر الذي يؤدي لزوال دور المنظم والمستثمر ويخضع الاقتصاد عندها لآلية تدخل غير مرغوب بها، ثم إن القاعدة النقدية الذهبية هي بطبيعتها تؤدي للإدارة التلقائية لعرض النقد، لذلك لا داعي لتدخل الدولة الذي يرفضه الكلاسيك أصلاً. إن هذه السياسة استطاعت أن تحقق الاستقرار والتوازن طيلة قرنين من الزمن، لكن التطور التقني والانتقال إلى ظروف الاحتكار والحروب في بداية القرن العشرين جعلت من هذه الأفكار غير قادرة على مواكبة التطورات الحديثة لذلك انهارت السياسة النقدية الكلاسيكية بعد الحرب العالمية الأولى.

٢ — ٣ — المدرسة الكينزية:

اطلع كينز خلال دراسته على أفكار المدرسة الكلاسيكية التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وحتى أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ — ١٩٣٣، كما واستفاد بشكل كبير من أستاذه الاقتصادي الشهير وزعيم الاقتصاديين البريطانيين خلال الفترة ١٨٨٥ — ١٩٢٤ «ألفيد مارشال». لقد كتب كينز عن مارشال يقول:

«ينبغي على أستاذ الاقتصاد أن يكون رياضياً، وتاريخياً، ورجل دولة، وفيلسوفاً إلى حد ما، ويبدو أن مارشال كان لديه كل شيء ليصبح الاقتصادي الكامل»^(١). إن كتابات كينز الأولى كانت حول النقود والمالية، فقد كتب عن مالية الهند ثم كتب عن تتبع الإصلاح النقدي، ثم النظرية العامة في النقود والفائدة والاستخدام، وكان ذلك عام ١٩٣٦ وهو الكتاب الشهير، لم يكن كينز موهوباً بل كان محظوظاً لأنه فشل في عدد من مقالاته وكتبه معاً، لقد ساعدته الظروف في أمرين لكي يحقق النجاح والشهرة:

(١) جورج نايهانز: النظرية الاقتصادية، ترجمة أحمد صقر، مرجع سابق ص ٣٥٦.

١ — مهاجمة أفكار الكلاسيك وخاصة في حياد النقود كمتغير اقتصادي ونظراً لتقلبات الذهب فقد كانت ميوله مع عملة ورقية مداراة من قبل الدولة، وقد حقق بذلك تأييد المجددين.

٢ — درس الكساد الكبير عام ١٩٢٩ — ١٩٣٣ وأرجعه إلى السبب النقدي وتركز الثروات والمضاربات غير الموضوعية.

إن هذين الأمرين دفعا كينز لكتابة مؤلفه الشهير «النظرية العامة في الفائدة والنقود والاستخدام» والذي شرح فيه أهم أفكاره التي يرغب بطرحها على الاقتصاديين وأهم هذه الأفكار:

١ — الطلب الفعال:

وهو الرغبة في الشراء المدعومة بقوة شرائية، وقد ميزه كينز عن الطلب العادي، بأن المستهلك يرغب في الشراء، لكنه قد لا يمتلك الإمكانية للشراء، ومن ثم حتى يصبح طلباً على المستهلك حيازة كميات النقود اللازمة للشراء واستناداً لذلك قسم كينز الطلب الكلي إلى الاستهلاك والاستثمار، وتحدث عن الميل للاستهلاك، أي يزداد الميل للاستهلاك مع زيادة الدخل مما جعل دالة الاستهلاك أكثر الدوال السلوكية خضوعاً لبحوث عديدة.

٢ — الأجور:

تحدث كينز عن جمود الأجور وقدم لهذا المفهوم في كتابه النظرية العامة وشرح عدة أشكال ونماذج للأجور إلى المدى الذي أسس فيه هيكلًا تحليلياً متسقاً، أي افترض وجود أجور نقدية متقلبة ودونها لن تكون هناك أي بطالة إجبارية.

٣ — المضاعف:

أعاد كينز اكتشاف المضاعف من خلال (ريتشارد كان) الذي كان عضواً في شرك الجامعة، أي فسر مضاعفه في التوظيف على أنه مجموع متوالية هندسية لا نهائية متناقصة للزيادات المتوالية، وطبق كينز هذا المفهوم بآثار تغيرات الاستثمار على الدخل، وبهذه الصيغة أصبح سلفاً لعائلة لا حصر لها من المضاعفات المماثلة، كلها يربط بين التغير في أحد المتغيرات الداخلية المحددة مع التغير في الناتج في أحد المتغيرات الخارجية المحددة.

٤ — المالية العامة:

أعطى كينز المالية العامة دوراً هاماً في إمكانية الخروج من الأزمات أفضل من السياسة النقدية، لأن الإنفاق العام يذهب أثره مباشرة للاقتصاد أكثر من أثر سعر الفائدة، ومن ثم فإن زيادة الإنفاق العام في فترة الركود سوف تؤدي لتوليد دخول جديدة يمكن أن تؤدي إذا ما تكررت لزيادة الطلب الكلي ومن ثم تشجيع زيادة الإنتاج، فيخرج الاقتصاد من حالة الركود.

٥ — الصدمة أو ما يسمى بالثورة الكينزية:

إن جمود الأجور عند حد معين سوف يؤدي للتوازن دون وصول الاقتصاد لحالة التشغيل الكامل وسوف تحصل البطالة، لذلك يرى كينز بأن الإنفاق العام سوف يزيد الطلب الكلي، وزيادة الطلب سوف تدفع باتجاه زيادة الإنتاج ويبقى مفعول السياسة المالية قائماً طالما أن الاقتصاد لم يصل لحالة التشغيل الكامل، فعند وصول الاقتصاد إلى التشغيل الكامل تكون الأجور قد وصلت إلى أعلى مستوياتها، وإذا استمرت زيادة الإنفاق العام سوف يزداد الطلب على العمالة الماهرة وتزداد الأجور رغم عدم إمكانية زيادة الإنتاج عندها يحصل التضخم.

تلك هي أهم الأفكار الاقتصادية التي جاء بها كينز، وأهم من ذلك الأفكار النقدية لأنه نشأ في بداياته الأولى على حب الجانب المالي والنقدي، وكتب كتابه الأول في «عملة الهند وماليتها» لذلك كان محباً لهذا الاختصاص الأمر الذي ترك أثراً على أفكاره لاحقاً.

أهم الأفكار النقدية لدى كينز:

تناول كينز عدة أفكار نقدية وكانت ثورة في عالم الاقتصاد والمال، وأعطت دفعاً جديداً للتحليل النقدي أهمها:

١ — الطلب على النقود:

يطلب الأفراد النقود للاحتفاظ بها خاصة عندما يريدون استثمارها أو المضاربة بها، ولذلك حدد كينز ثلاثة دوافع للاحتفاظ بالنقود هي:

- أ — دافع المعاملات وهو يعبر عن العرض والطلب على السلع والخدمات، فكلما ازداد عرض السلع والخدمات كلما ازداد تعامل الأفراد بالنقود واحتفظوا بها إما لشراء السلع أو لزيادة إنتاج السلع لدى المنظم^(١).
- ب — دافع الاحتياط: يحتفظ الأفراد بالنقود للتعامل بها أما في بعض الحالات فقد يحتفظ الأفراد بالنقود لدافع الحيطة والحذر مثل ترقب شراء سلعة بأسعار رخيصة أو عقار أو مصنع يريد صاحبه بيعه لاضطراره للمال لذلك يسعى كل مستثمر للاحتفاظ بمبالغ معينة على شكل طوارئ بهدف شراء أشياء بأسعار رخيصة.
- ج — دافع المضاربة: يحتفظ الأفراد بالنقود بهدف المضاربة بها في سوق الأوراق المالية، فكلما ارتفعت الأسعار تزداد المضاربة وتزداد معها الأرباح إضافة إلى ذلك فإن العلاقة عكسية بين سعر الفائدة السوقية وأسعار السندات فكلما ارتفعت أسعار الفائدة يؤدي ذلك لانخفاض أسعار السندات وبالمقابل إذا انخفض سعر الفائدة ترتفع القيمة السوقية للسندات.

٢ — عرض النقد:

يقصد بعرض النقد عند كينز النقود المراد الاحتفاظ بها، ويلاحظ بأن عرض النقد المتاح للمضاربة يساوي إلى العرض الكلي للنقود مطروحاً منه النقود المطلوبة لأغراض المعاملات والاحتياط.

نقود المضاربة = العرض الكلي للنقود - نقود المعاملات والاحتياط

هذا يعني أن العلاقة عكسية بين عرض النقد وسعر الفائدة، أي كلما ازداد عرض النقد ينخفض سعر الفائدة، وبالمقابل إذا انخفض عرض النقد ارتفع سعر الفائدة.

٣ — منحى تفضيل السيولة (مصيدة السيولة):

تكون العلاقة عكسية بين سعر الفائدة وكمية النقود فكلما ازداد عرض النقد ينخفض سعر الفائدة، وبالمقابل فإن انخفاض عرض النقد سوف يرفع سعر الفائدة،

(١) عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق ص ٣٠٢.

ويمثل منحني تفضيل السيولة مقدار الطلب على النقود من أجل المضاربة عند مستويات سعر الفائدة، فكل سعر فائدة له طلب موازي له فكلما انخفض سعر الفائدة يزداد الطلب على النقود بهدف المضاربة بالسندات لأن انخفاض سعر الفائدة يرفع أرباح السندات.

ويستمر الطلب على النقود بالارتفاع طالما انخفض سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له عندها تظهر مصيدة السيولة.

ويقصد بمصيدة السيولة: استعداد الأفراد للاحتفاظ بأي كمية إضافية من النقود عند أدنى مستوى لسعر الفائدة وفي هذا الصدد يصبح منحني تفضيل السيولة موازياً للمحور الأفقي وهذه الظاهرة لها أهمية كبيرة لبيان أثر النقود على النشاط الاقتصادي. وتعد ظاهرة مصيدة السيولة نادرة جداً لأنه لا يمكن أن ينخفض سعر الفائدة إلى أدنى مستوى ويستمر الأفراد بطلب النقود، فأين سيتم توظيفها إذا كان الاقتصاد في حالة ركود أو كساد؟

تلك هي أهم الأفكار النقدية لدى كينز والمدرسة الكينزية التي تبنت هذه الأفكار ودافعت عنها فيما بعد.

السياسة النقدية الكينزية:

بما أن أفكار المدرسة الكينزية قامت على مبدأ تدخل الدولة في الاقتصاد، فإن أول وظيفة ستقوم بها هي إدارة النقد والانتقال من النقود الذهبية إلى النقود الورقية وهذا ما حصل في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث انتقلت الدول من النظام الذهبي إلى النظام الورقي، فما هي السياسة النقدية التي اتبعتها الحكومات استناداً لآراء المدرسة الكينزية؟

تقوم السياسة النقدية الكينزية على ثلاثة أعمدة أساسية:

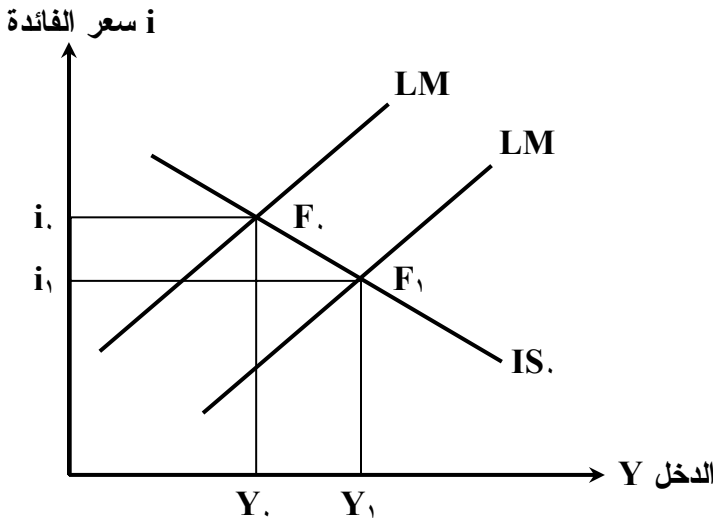
أ — التحكم بعرض النقد.

ب — التحكم بحجم التسليف.

ج — التحكم بسعر الفائدة.

أعطت الكينزية دوراً مهماً للدولة في الاقتصاد وأن الدولة أصبحت مسؤولة عن صنع التوازن العام وتحقيق التشغيل الكامل، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا استخدمت الدولة النقد من جهة، والسياسة المالية من جهة ثانية بهدف تحقيق التشغيل الكامل، فكيف يتحقق ذلك عن طريق النقد.

إذا وجدت الدولة أن عرض النقد منخفض وأن سعر الفائدة مرتفع والأفراد لا يطلبون النقود فعليها زيادة حجم الإصدار النقدي الأمر الذي يؤدي لانتقال المنحني LM من LM_1 إلى LM كما في الشكل التالي رقم (١).



يلاحظ من الشكل البياني رقم (١) بأن زيادة عرض النقد سوف تنقل المنحني LM من LM_1 إلى LM أي سوف يتقاطع مع المنحني IS في نقطة جديدة F_1 بدلاً من F . وهذا الأمر يوضح لنا ما يلي:

— انخفاض سعر الفائدة من i_1 إلى i ،

— ازدياد الطلب على النقد عند سعر الفائدة الجديد.

النتيجة زيادة مستوى الدخل من Y_1 إلى Y فتكون الدولة بهذه الحالة قد أثرت في النشاط الاقتصادي وأثرت على كل من الاستثمار والتوظيف والنتائج من خلال هذه السياسة، ويمكن الاستمرار بهذه السياسة طالما أن الاقتصاد لم يصل إلى التشغيل الكامل، أما بعد الوصول إلى حالة التشغيل الكامل، فيمكن التوقف عن هذه السياسة.

وبالمقابل في حال كان الاقتصاد يعاني من فائض في عرض النقد على الدولة تخفيض عرض النقد وذلك بهدف امتصاص هذا الفائض الأمر الذي يؤدي لارتفاع سعر الفائدة وانخفاض مستوى الدخل فتهدأ الأسعار ويحصل التوازن من جديد.

إن السياسة النقدية الكينزية تقوم على استخدام سعر الفائدة وعرض النقد بهدف التأثير على الوضع الاقتصادي، على التشغيل — الدخل — الناتج — الاستهلاك — الادخار والاستثمار وجميع هذه المتغيرات تتأثر بعرض النقد.

إضافة إلى ذلك فإن كينز كان مضارباً في البورصة، لذلك يرى بأن زيادة الطلب على النقود بهدف الاستثمار بالسندات أو الاستثمار في الإنتاج المادي، وفي كلا الحالتين يؤدي ذلك لانخفاض عرض النقد وانتقال المنحني LM_1 إلى LM_2 أعلى وجهة اليسار الأمر الذي يؤدي لارتفاع سعر الفائدة وانخفاض مستوى الدخل، فإذا كان الأفراد سيبيعون السندات للاحتفاظ بالنقود فإن ذلك سيؤدي لانخفاض عرض النقد وارتفاع سعر الفائدة، والنتيجة: يرتفع سعر الفائدة وينخفض مستوى الدخل والناتج... وهكذا تؤثر السياسة النقدية الكينزية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

٢ — ٤ — المدرسة النقدية الحديثة:

سجل صدور مجموعة مقالات في كتاب «دراسات في النظرية الكمية في النقود» تحت إشراف البروفسور الأمريكي ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو ولادة مذهب نظري جديد عام ١٩٥٦ باسم المدرسة النقدية أو النقديون كنفيز لأفكار المدرسة الكينزية^(١).

إن اعتماد القطاع الخاص على الإنفاق الحكومي طيلة الفترة من عام ١٩٣٥ — ١٩٥٥ قد أدى لحدوث تضخم مستمر الأمر الذي دفع النقديين لإعداد دراسات توضح أسباب التضخم وإيقاف هذه الأسباب المرتبطة بإصدار النقد بشكل مستمر، فالإصدار النقدي إحدى أهم الوظائف الحكومية ويجب عليها ممارستها بعلمية وموضوعية بالاعتماد على الاقتصاديين وتحليلاتهم الموضوعية لحركة المتغيرات الاقتصادية الكلية.

(١) مجموعة مؤلفين: الاقتصاد السياسي غير الماركسي، تحليل نقدي ترجمة عصام الحفاجي، مركز الدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق، ١٩٨٦ ص ١١٠ — ١١١.

وتركزت أهم أفكار النقديين كما ذكرنا في الباب الثاني بما يلي:

١ — أعاد النقديون تثبيت سرعة دوران النقود كما جاء في أفكار النظرية الكمية في النقود التي كتبها إرفنج فيشر عام ١٨٨٦، أي يستخدمون نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى النقود M_2 وهو تعريف النقود الذي يتضمن النقود المصدرة والودائع بكافة أنواعها، لكن النقديون يفضلون M_1 «وهي النقود المصدرة والودائع تحت الطلب»^(١).

وبعني ثبات سرعة دوران النقد بأن m التي تظهر في معادلة النظرية الكمية:

$$M^* = m P Y$$

لا تتقلب أبداً وعلى هذا يمكن أن نشق ما يلي:

$$P Y = \frac{1}{m} M^*$$

أي أن القيمة النقدية للناتج هي مضاعف ثابت من المعروض النقدي، وعلى هذا فإن النقود هي الأقوى سواء كان نحو الأفضل (التضخم) أو الأسوأ (الركود).

٢ — توجد عدة طرق لكي تؤثر النقود على الناتج سواء كان ذلك من خلال الاستثمار أو من خلال أسعار الفائدة أو من خلال تأثيرها على الاستهلاك.

٣ — يرى النقديون أن السياسة المالية أو النقدية الحكومية تؤثر في الاستقرار القائم لأن القطاع الخاص يسعى لتحقيق التوازن والاستقرار، بينما السياسة المالية تؤثر في هذا الاستقرار فتحمله عدم استقرار ويزداد سعي الحكومة لتحقيق الاستقرار.

٤ — يعتبر النقديون توقعات أصحاب الأعمال والعمال توقعات رشيدة وهامة في أغلب الأحيان وتؤدي إلى التوازن، لكن تدخل الدولة عن طريق النقد أو الإنفاق العام يؤثر على الأسعار، وبالمقابل يسعى أصحاب الأعمال لمواجهة ارتفاع الأسعار بقرارات جديدة الأمر الذي يؤثر على القيم التوازنية في الاقتصاد ويحصل عدم توازن جديد.

إن هذه الأفكار النقدية تؤثر على الأسعار ومن ثم على التوازن والاستقرار، ولكن ذلك من وجهة نظر النقديين، ونحن لا نؤيد هذه الأفكار بدليل أن النقديين أقروا

(١) جاردنر آكلي: الاقتصاد الكلي ترجمة عطية سليمان، الجامعة المستنصرية بغداد ١٩٨٠ ص ٥٧٥ — ٥٧٨.

بالاقتراض العام لتمويل النفقات العامة، فمن أين سيأتي هذا التمويل إذا لم يدفع القطاع الخاص الضرائب؟ وهو لم يدفع، لذلك اضطرت الحكومة من جديد للاعتماد على المالية العامة لصنع التوازن، لأن عدم تدخل الدولة سوف يؤدي إلى الركود حتماً، وهذا ما يحصل في الأزمات المتكررة من عام ١٩٧١ وحتى الوقت الحاضر.

السياسة النقدية للمدرسة النقدية:

يقول ملتون فريدمان «يكمن المصدر الحقيقي لسوء الفهم السياسي النقدي، في رأي في العجز عن التمييز بوضوح بين الأسباب التي تجعل النقود مهمة.. فكمية النقود شديدة الأهمية للمقادير الاسمية والدخل الاسمي، أي مستوى الدخل مقاساً بالدولارات.. وهي مهمة لما سيحدث للناتج الحقيقي في المدى البعيد»^(١).

لقد ذكرنا أهم الأفكار الأساسية للمدرسة النقدية في الفترة السابقة، إلا أنه يتوجب علينا الآن إيضاح رأي النقوديين حول مفهوم السياسة النقدية وهل هناك اتجاهات خاصة لديهم؟

إن السياسة الأولى والأساسية التي يجب أن تتبع بطبيعة الحال، والتي بنيت عليها أفكار المدرسة بشكل كامل هي «المحافظة على المعروض النقدي ثابتاً أو يزداد (في حال وجود نمو اقتصادي). بمعدل منخفض جداً، فمثلاً في حدود ١ — ٢% سنوياً والمقصود بالمعروض النقدي هنا M_1 (أي العملة + الودائع تحت الطلب) وذلك في ظروف الولايات المتحدة الأمريكية حالياً»^(٢).

فإذا أخذنا بالاعتبار:

— الاتجاه المستمر لسرعة دوران m ناحية الارتفاع.

— النمو المتزايد والمستقر في القوى العاملة.

— التسميات المستمرة في تكنولوجيا الإنتاج.

— إحلال رأس المال محل العمل من خلال الاستثمار الصافي.

فإن زيادة المعروض النقدي M_1 بمعدل ١ — ٢% في كل سنة يمكن أن تؤدي إلى نمو الناتج Y بمعدل يتساوى تقريباً مع معدل نمو الناتج الممكن عند مستوى عام

(١) مجموعة مؤلفين: الاقتصاد السياسي الماركسي، تحليل نقدي — ترجمة عصام الخفاجي، المرجع السابق ص ١٢١.

(٢) التحكم في الائتمان بدلاً من السعر قد أدى إلى المحافظة على سعر فائدة منخفض، وهذا ما أدى إلى تشجيع الاستثمارات في اليابان.

ثابت للأسعار إلا أن استقرار النمو في المعروض النقدي هو أهم بكثير من اختيار معدل النمو الجاري الصحيح لتحقيق ثبات واستقرار الأسعار وفي حال وجود بعض التقلبات وعدم الاستقرار، ينصح فريدمان بعدم التدخل وخاصة من قبل السياسيين لتصحيح المسار لأن أكثر تدخلاتهم هي محاولة لاستخدام التقلبات البسيطة عذراً لخلق شعور عام وخاطئ بالفراهية من خلال الزيادة المستمرة في المعروض النقدي.

وبذلك لا يعترف فريدمان وأنصاره بوجود سياسة مالية، فالسياسة المالية تتضمن بالضرورة تزامناً مقداره ١٠٠% مع عناصر الإنفاق الخاص الأخرى وتؤدي إلى حدوث التقلبات، أو الإصلاح المؤقت الذي لا يلبث بعد فترة أن يعود بالاقتصاد إلى عدم الاستقرار.

ومن هنا يعتبر فريدمان تدخل المصرف المركزي للتأثير على أسعار الفائدة (بالارتفاع أو الانخفاض) وحسب الحالة التي يعاني منها الاقتصاد أمراً غير مرغوب فيه لأن المصرف الذي يخضع في تصرفاته وقراراته لأوامر سياسية، يمكن أن يصدر النقود التي لا يحتاجها الاقتصاد أو يتوقف عن الإصدار بحجة سيطرة الكساد، وهنا يكون تدخله مسبباً لحالة عدم الاستقرار العام الناتج عن حالة عدم الاستقرار في المعروض النقدي. فالمصرف المركزي حسب وجهة نظر فريدمان لا يمكن أن يخلص في تدخله على الرغم من أن بعض المصارف قد تدخلت بإخلاص ويعتبر الكينزيون الجدد رأي فريدمان خاطئاً ومثيراً للجدل لأن الآثار الجانبية للمحافظة على سعر فائدة منخفضة «بشكل مصطنع» صعبة أو غير مقبولة.

ولكن ذلك يمكن تحقيقه، وقد قامت بعض البلدان مثل اليابان — فرنسا — بلجيكا وغيرها باتباع سياسات نقدية خلال فترة من الزمن، مع الضغط على سعر الفائدة والمحافظة على معروض نقدي مستقر واستطاعت التوصل إلى النتائج المرغوب فيها^(١).

إن النقوديين يؤمنون بالرقابة المباشرة، ويسوقون مثلاً على ذلك حالة الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، فقد استطاعت الحكومة من خلال رقابتها على

(١) ج — آكلي: الاقتصاد الكلي — النظرية والسياسات ج١، ترجمة عطية سيمان، مرجع سابق، ص ٢٧٩.

الإنتاج والأسعار والأجور والتوزيع والمواد الأولية والمخزون السلعي والصادرات والواردات وتوظيف العمل وخلافه المحافظة على أسعار فائدة منخفضة ولكن تكلفة ذلك هي إما تضخم غير مقبول أو وجود درجة عالية من الرقابة المباشرة.

وأخيراً يمكن القول بأن النقوديين يفضلون المحافظة على مستوى مستقر ومتوازن في المعروض النقدي لكي يتم الحفاظ على مستوى نمو مستقر ومتوازن في الناتج إـ فالخلل في المعروض النقدي سوف يؤدي إلى خلل في النمو يجبر وراءه مزيداً من الأمراض الاقتصادية كالتضخم أو البطالة...

لقد قامت المدرسة النقدية بدراسة كل من الناتج القومي وسرعة دوران النقود والمعروض النقدي في الولايات المتحدة خلال الفترات من ١٩٤٩ — ١٩٧٥ ومن ١٩٥٨ — ١٩٧٦ وتبين أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين نمو الناتج ونمو المعروض النقدي وقد أخذ منحني نمو الناتج تقريباً نفس منحني نمو المعروض النقدي.

أما الفترة الثانية من ١٩٥٨ — ١٩٧٦ فهي أقصر من الأولى إلا أنها أظهرت نفس مستوى الارتباط السابق وهذا ما أدى إلى إثبات صحة معتقدات النقوديين. لكن النقديين منذ عام ١٩٩٠ قد سمحوا للحكومة بالاقتراض من السوق النقدية لتمويل عجز الموازنة المتزايد، وهذا الأمر أدى لزيادة العرض النقدي لأن المصارف الخاصة تقترض من المصرف المركزي لتمويل طلبات الاقتراض التي يذهب جزء منها للاشتراك في سندات الدين العام التي تطرحها وزارة الخزانة الأمريكية سنوياً. إضافة إلى ذلك فإن تمويل عجز ميزان المدفوعات خلال الفترات المذكورة كان بالإصدار النقدي وكانت الدولارات المطبوعة الفائضة تذهب إلى الخارج ثم تعود للتوظيف في الولايات المتحدة الأمر الذي أدى لزيادة المعروض النقدي ومن ثم زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

فلماذا لا يعارض النقديين هذا الإصدار بكافة أشكاله، ولماذا عارض فريدمان نفسه تمويل عجز الموازنة الأمريكية عام ١٩٦٢ من خلال الاقتراض من السوق النقدية الأوروبية، وهو من قدم النصيحة.

الفصل الثالث

دور السياسات النقدية في معالجة الأزمات الاقتصادية

تمهيد:

تباينت المدارس الاقتصادية بالنظر إلى النقد، فمنهم من اعتبره عنصراً محايداً كالمدرسة الكلاسيكية، ومنهم من اعتبره أداة تدخل هامة يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية كالمدرسة الكينزية، ومنهم من اعتبره محايداً لكنه طلب من الحكومة الاقتراض لتمويل عجز الموازنة، أي وقع في التناقض كالمدرسة النقدية مدرسة شيكاغو ولم يستطع حتى الوقت الحاضر إيجاد الإجراءات العلمية والعملية بأن واحد لدور النقد. إنني ومن خلال تجربتي العملية ودراساتي النظرية أرى بأن دور النقد مهم وأساسي في الاقتصاد الوطني سواء في الدول المتقدمة أم الدول النامية، وإنني لا أعارض المدارس الاقتصادية، بل أدمج فكرة المدرسة الكينزية في استخدام النقد كعنصر تدخل هام في الاقتصاد ويؤثر على المتغيرات الاقتصادية، وإلا ما هو سبب وجود المصرف المركزي إذا كنا سنعتمد حيادية النقد، ولماذا يعد المصرف المركزي الدراسات حول الاقتصاد الوطني ويقول: ارتفعت الأسعار أو انخفضت الأسعار والمعالجة من خلال تخفيض سعر الفائدة أو رفعها، أي لا داعي لوجود سياسة نقدية طالما اعتقدنا بدور حيادي للنقد.

إن المدارس الاقتصادية والتحليل النقدي الفردي الذي اعتمد حالة معينة، قد لا يستطيع تطويرها أو حتى إثبات صحتها بعد دورة اقتصادية، لذلك لا بد من إعادة النظر بالنظرية نفسها والسياسة النقدية نفسها بعد مضي دورة اقتصادية وذلك للتأكد من صحتها وإمكانية تطويرها أو اعتمادها في دول أخرى ناشئة أو نامية.

إنني أعتقد بأن الدور الحيادي للنقد لا يتطابق مع الظروف الحالية، وبشكل دقيق مع ظروف القاعدة النقدية الورقية التي تحتاج لتدخل الدولة بشكل مستمر وبيان أثر النقد في كل دورة اقتصادية واستخدام سياسة نقدية جديدة مع كل دورة اقتصادية، هذا يعني أن دعوة المدرسة النقدية مدرسة شيكاغو أو الكلاسيك الجدد لتبني حيادية النقد أصبحت مسألة غير واقعية في الظروف الراهنة (ظروف الصراف الآلي والنقود الإلكترونية) ومن ثم يجب تبني سياسة التدخل والتدخل المستمر من خلال السلطات النقدية، بهدف تحقيق الأهداف المتوخاة من السياسات النقدية. أي يجب على السلطات النقدية الاستمرار بتدخلها لمراقبة حجم النقد والتسليف وأثر سعر الفائدة في الاقتصاد الوطني.

ثم يظهر التساؤل التالي: كيف يبدو دور النقد في ظل الركود الاقتصادي وكيف يصبح في ظل الرواج وارتفاع الأسعار؟ هل هو نفسه وتبقى نفس الإجراءات في الاقتصاد الوطني؟ وكيف تظهر الأزمات؟ وما هو دور النقد في أوقات الأزمة؟.

٣ - ١ - الأزمات الاقتصادية:

قبل أن نتحدث عن الأزمة الاقتصادية لا بد من شرح المعنى العام للأزمة، يقال أحياناً مرّ فلان بأزمة، والشخص الفلاني يعاني من أزمة، هذا يعني أن الأزمة متعددة المعاني، والأزم يعني لغوياً العض، وبالتالي الشدة، والأزمة سنة القحط وتالياً زمن الصيام، والمأزم هو الممر الضيق الصعب بين جبلين، ويتضح من خلال هذه المفردات وجود الشدة^(١).

وبالمقابل إذا سلك أحد الأفراد طريقاً ووجد به بعض الحفر فيقال تعرض لأزمة في الطريق، أي أن هذه الطريق غير مستوية فيها حفر وهدامات لا تجعله يسير بشكل طبيعي.

من خلال هذه التعاريف العامة فإن الأزمة تعني «ظهور حالة عدم انتظام في الحياة العامة أو في تطور الأشياء تؤدي لتباطؤ العمل أو التطور» أما الأزمة الاقتصادية: فهي انهيار أو تدهور التوازن القائم يؤدي لتراجع الدخل القومي وظهور البطالة».

(١) شربل نحاس: حظوظ اجتباب الأزمة وشروط تخفيفها، دار النهار بيروت ٢٠٠٣ ص ١١١.

أما الاقتصادي البريطاني جون مانيارد كينز فإنه يرى في الأزمة «الانخفاض المفاجئ والسريع في الكفاية الحدية لرأس المال تؤدي لانخفاض حجم التشغيل وتراجع حجم الاستهلاك ومن ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي»^(١).

إن كينز يرجع الأزمة إلى الهبوط في الأرباح الأمر الذي يدفع المنظمين للتوقف عن الاستثمار مما يؤدي لانخفاض الطلب الفعال الذي تحدث عنه في نظريته الأمر الذي يؤدي لانخفاض حجم الدخل القومي.

لقد عاش كينز ظروف أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ - ١٩٣٣ وعاصر البطالة وتراجع الدخول والاستثمارات فهو بذلك يفسر الأزمة بشكل دقيق وواضح. أما إذا عدنا إلى التحليل الكلاسيكي للأزمة فإننا نجدهم يفسرون الأزمة بزيادة أو تخفيض عرض النقد أي يقولون:

«إن كل تغير في عرض النقد \bar{M} يؤدي للتغير في المستوى التوازني للأسعار ويخلق حالة اختلال التوازن (الأزمة) التي تؤدي لتراجع حجم الدخل من جهة وزيادة أعداد العاطلين عن العمل».

إن فكر الكلاسيك بتحميل النقد مسؤولية الانهيار في التوازن ترجع لأنهم اعتبروا النقد عنصراً اقتصادياً محايداً، وأن التوازن يحصل بشكل تلقائي دون تدخل الدولة، واعتقد الكلاسيك بأن العودة إلى التوازن تحصل بشكل تلقائي عندما يبدأ الدخل بالزيادة.

لقد تصدى أنصار المدرسة الحدية لهذه الأزمة أمثال فالراس وباريتو ووضعوا نموذجاً رياضياً عاماً سمي نموذج التوازن العام، وفسروا من خلاله العلاقة المتبادلة بين مختلف الظواهر الاقتصادية وأثر كل منهم على التوازن.

لقد أثرت أزمة عام ١٩٢٩ على التحليل الكلاسيكي وظهر بالمقابل الفكر الكينزي الذي دعا إلى تدخل الدولة بهدف تحقيق التوازن لأن الاقتصاد أصبح عاجزاً عن العودة إلى التوازن.

(١) مجدي عبد الفتاح سليمان: علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٠٠ - ٣٠١.

إن تحديد مفهوم الأزمة يتطلب تحديد خصائص الأزمة لأنها تشرح بشكل مفصل معنى الأزمة واستناداً لذلك تتمتع الأزمة الاقتصادية بالخصائص التالية:

١ — ظهور حالة مفاجئة وهذه الحالة يمكن أن تكون في العرض أو الطلب أو زيادة في عرض النقد أو غيرها، إن توازن المتغيرات الاقتصادية الكلية ضمن إطار التوازن العام لا يؤدي للأزمة، لكن ظهور حالة معينة في أحد المتغيرات يؤدي للإخلال بالتوازن القائم.

٢ — زيادة في عرض النقد تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وبالمقابل فإن انخفاض عرض النقد يؤدي لتراجع الأسعار وانخفاض حجم الطلب فيتراجع الاستهلاك وتتكسد البضائع في المستودعات.

٣ — انخفاض أرباح المنظمين: يزداد الطلب على الاستثمار كلما وجد المنظمون زيادة في الأرباح، فإذا انخفضت الأرباح نتيجة عدم تصريف السلع أو عدم زيادة الصادرات يؤدي ذلك لتكدس البضائع ومن ثم يحصل الركود.

٤ — تؤدي الأزمة لانخفاض حجم الدخول لأن انخفاض أرباح المنظمين سوف يدفعهم لتخفيض الإنتاج أو حتى تخفيض حجم الاستثمار بشكل عام الأمر الذي يؤدي لتراجع دخول المنظمين وتراجع دخول العمال نتيجة البطالة ويحصل انخفاض عام في الدخول يؤدي لتخفيض حجم الاستهلاك الكلي في الاقتصاد.

٥ — زيادة حجم البطالة نتيجة تراجع حجم الاستثمار الأمر الذي يؤدي لوجود أعداد كبيرة عاطلة عن العمل أو خرجت من الوظائف ومن ثم تنخفض دخول العمال ويتراجع حجم استهلاكهم فيزداد حجم الركود بسبب انخفاض دخول العمال.

إن العودة إلى الليبرالية الاقتصادية منذ عام ١٩٨٠ قد دفعت بالاقتصاد إلى الدخول في أزمات متكررة أزمة عام ١٩٨٧ وأزمة جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ وأزمة الرهن العقاري الأمريكية أيلول ٢٠٠٨،

فهل تعود الأزمة في جذورها إلى الفكر الاقتصادي الذي تبناه الدولة أم إلى التطبيقات المنحرفة عن هذا الفكر؟ ثم هل الأزمة أمر حتمي مؤكد في النظام الرأسمالي؟ أم أنها حالة طارئة نتيجة الممارسات الخاطئة؟

أسئلة كثيرة تثيرها آلية التفكير بالأزمة وطرق علاجها.

٣ - ١ - ١ - أسباب الأزمة الاقتصادية:

قد تشابه الأزمات من حيث آلية حدوثها ونتائجها لكنها تختلف في الجوهر والمضمون، فالأزمة المالية التي حصلت عام ١٩٢٩ تختلف عن أزمة عام ١٩٧١ انفصال الدولار عن الذهب أو عن أزمة جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ لكن هذا الاختلاف لا يعود في جوهره إلى الأزمة بقدر ما يعود إلى الأسباب فلكل أزمة سبب أو مجموعة من الأسباب تؤدي إليها، فما هي الأسباب العامة للأزمات الاقتصادية؟

١ - تراجع في حجم الطلب الكلي نتيجة خروج الرساميل الوطنية للخارج أو تراجع في حجم الادخار نتيجة زيادة حجم الاستيراد وخاصة من سلع الرفاهية وغيرها.

٢ - زيادة حدة المضاربة وتراجع أهمية العمل الإنتاجي الأمر الذي يؤدي لزيادة أسعار السلع والخدمات دون أن يرافقه ذلك زيادة في حجم الطلب الكلي، أي تكون المضاربة مسؤولة عن زيادة الأسعار بشكل وهمي.

٣ - زيادة حجم الإصدار النقدي مما يؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار.

٤ - زيادة عجز الموازنة وزيادة حجم الاقتراض مما يؤدي لزيادة مديونية الدولة سواء للداخل أو الخارج الأمر الذي يشكل ضغطاً على النفقات العامة ويؤدي ذلك لارتفاع الأسعار.

٥ - دخول رساميل أجنبية بهدف الاستثمار أو المضاربة في الاقتصاد الوطني وخروجها بسرعة نتيجة الشعور بيوادر الأزمة خوفاً من هبوط الأسعار، وعادة ما يصنع رأس المال الأجنبي (الطيّار) الأزمة في أي بلد يدخل إليها أو يغادرها.

٦ - التعارض والتضارب بين السياستين المالية والنقدية، فقد تسعى السياسة المالية لتخفيض الضرائب بهدف تشجيع الاستثمار بينما تقوم السياسة النقدية بتقييد التسليف الأمر الذي يبطل مفعول السياسة المالية وتحصل الأزمات.

٧ - تراجع الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية الأمر الذي يؤدي لتراجع الصادرات ومن ثم تراجع حجم الإنتاج الذي كان متزايداً.

٨ — رفع سعر الفائدة بهدف محاربة التضخم واستمرار الدولة بهذه السياسة رغم انخفاض الأسعار الأمر الذي يؤدي للدخول في الركود.

٩ — تخلف الاقتصاد الوطني عن مواكبة التطور التقني وعصر المعلوماتية الأمر الذي يؤدي لتراجع الطلب على المنتجات الوطنية، وتراجع الإنتاج بسبب التراجع التقني.

إن هذه الأسباب مع غيرها من الأسباب الأخرى تؤدي لحدوث الأزمات الاقتصادية، ونظراً لترابط الدول مع بعضها البعض، بفضل العولمة فقد أصبحت الأزمة المحلية عالمية وتصل آثارها إلى بقية دول العالم.

٣ - ٢ - ١ - خصائص الأزمة المالية:

ليست الأزمة المالية بمعزل عن الأزمة الاقتصادية، بل تكون الأزمة المالية السبب المباشر لحدوث أزمة اقتصادية شاملة، تعم كافة القطاعات، فالأزمة المالية تحصل في قطاع المصارف وأسواق المال وشركات التأمين لكن أثرها يمتد لقطاعات الإنتاج (الزراعة والصناعة) وتعم كافة القطاعات الأخرى.

تعتبر الأزمة المالية عن الانهيار في المؤسسات المالية التي تشكل العصب الحساس في الاقتصاد الوطني، لذلك يرى بعض الكتاب الماليين في الأزمة المالية: «هي تدهور حاد في الأسواق المالية لدولة أو لمجموعة دول»^(١).

إن هذا التعريف يركز على الانهيار الحاد، ومعنى الانهيار الحاد أن يتجاوز حجم الانهيار ٥٠% من حجم أسعار الأسهم، فالهبوط بين ٥ - ١٠% لا يعتبر انهياراً بل تراجعاً أما عندما نقول هارت الأسعار أي تجاوز الهبوط في أسعارها ١٠% مثلاً.

أما نحن فنعرف الأزمة بأنها:

«انخفاض حاد في أسعار الأصول المالية ينجم عن عدم التفاعل والانسجام بين السياستين المالية والنقدية وسياسات الاستثمار، يؤدي لفوضى اقتصادية وإفلاس العديد من المصارف وشركات التأمين والوساطة المالية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وزيادة البطالة»^(٢).

(١) عرفان الحسيني: التمويل الدولي، دار مجدلاني للنشر عمان ٢٠٠١ ص ٢٠٠.

(٢) المؤلف: مبادئ الأسواق المالية منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٨ ص ٢٠٠٧.

إن هذا التعريف يجمع بين أسباب الأزمة ونتائجها حيث يوضح بأن الأهميار في أسعار الأسهم لن ينجم عن تضارب السياسات الاقتصادية مع بعضها البعض ومخالفة الأولى للثانية بعكس التوافق لتشجيع أمر ما، لذلك تحصل الأرباح في مجال معين والخسارة في مجال آخر الأمر الذي يؤدي لحصول الأهميار في أسعار الأسهم وتحصل الأزمة.

استناداً لهذا التعريف يمكن تحديد خصائص الأزمة كما يلي:

١ — أن يتجاوز الأهميار في أسعار الأسهم ٢٠% ليصل إلى ٥٠% أو أكثر لأن الانخفاض الصغير ٥ — ١٠% لا يعد أزمة ولا يؤدي إلى الإفلاس في المصارف أو الشركات أو حتى المضاربين.

٢ — التضارب والتعارض بين السياستين المالية والنقدية بخصوص تمويل الاستثمارات أو محاربة التضخم أو معالجة الركود، فقد تشجع السياسة المالية الاستثمار الصناعي بتخفيض الضرائب، بينما ترفع السياسة النقدية سعر الفائدة لتشجيع المضاربة في البورصة فيتجه المضاربون من الصناعة إلى الأسواق المالية بهدف الاستثمار في الأصول المالية ويتراجع الاستثمار الحقيقي.

٣ — صعود أسعار الأسهم لمعدلات غير طبيعية نتيجة المضاربة، فقد ترتفع ٥٠% إلى ١٠٠% دون مراقبة أو تدخل من قبل الدولة وهذا الأمر يشجع المضاربة نظراً لارتفاع الأرباح، فلا أحد يعارض ارتفاع الأرباح، لكن الأسعار لا بد من أن تعود إلى صوابها في النهاية.

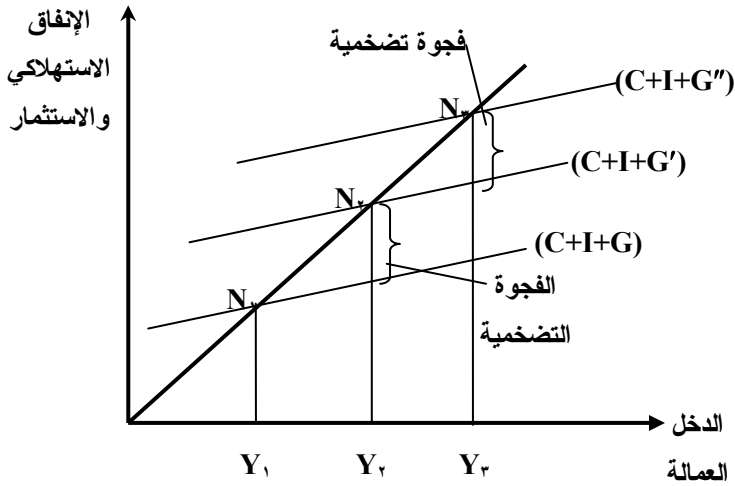
٤ — إفلاس المصارف (المقرض والمودع) والمتعاملين ثم إفلاس شركات التأمين التي تقوم بالتأمين على الودائع والقروض، فالمصارف كانت السبب المباشر في تشجيع المضاربة عن طريق القروض التي تمنحها للمضاربين وهي التي تتحمل الآثار السلبية بالإفلاسات مباشرة.

٥ — تؤدي الأزمة المالية لتراجع في حجم الطلب الكلي فيتراجع معه حجم الإنتاج والاستهلاك وتتوقف بعض المؤسسات المالية والإنتاجية عن عملها كما ذكرنا وتحصل الإفلاسات وقد يصل تراجع حجم الإنتاج إلى ٣٠ — ٤٠% وأحياناً ٥٠% كما حصل في الكساد الكبير عام ١٩٢٩ — ١٩٣٣،

٦ — ظهور البطالة في صفوف العمال ويظهر تراجع الدخل وينعكس ذلك على العديد من المتغيرات الاقتصادية، فالبطالة قد تصل إلى ١٠ — ١٥% في الدول المتقدمة بينما تصل في الدول النامية إلى ٢٥% لتعبر عن حالة الأزمة التي تعيشها الدول. إن هذه الخصائص توضح وتشرح لنا جانباً هاماً من الأزمة، لكننا سنعود ونشرح الأسباب والنتائج في الفقرات اللاحقة.

٣ — ٢ — السياسة النقدية والتضخم:

تحدثنا في الباب الرابع من هذا الكتاب عن مفهوم التضخم وأسبابه والنتائج التي يؤدي إليها في الاقتصاد الوطني، ومن ثم فالتضخم هو: «زيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادة في مستوى العرض الكلي (من السلع والخدمات) الأمر الذي يؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار» فالتضخم هو زيادة في الطلب الكلي وقد تكون هذه الزيادة ناشئة عن زيادة الإنفاق الحكومي أو زيادة القروض المصرفية، ومهما كان سبب التضخم فإنه زيادات متتالية في الإنفاق الكلي تؤدي لانتقال منحني الطلب الكلي إلى الأعلى كما في الشكل رقم (١).



الشكل رقم (١)

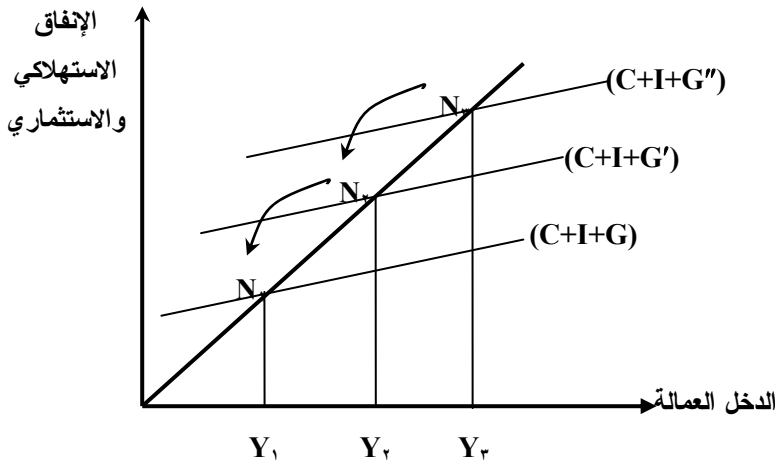
إن الزيادات المتكررة في الإنفاق العام أو الإنفاق الاستثماري أو زيادة حجم القروض المصرفية سوف تنقل المنحني $C+I+G$ إلى الأعلى لكي يتقاطع مع خط الزاوية ٤٥ (العرض الكلي) في نقطة جديدة هي N_3 والتي تشير إلى زيادة الدخل من Y_1 إلى Y_2 ، لكن هذه الزيادة غير حقيقية نتجت عن ارتفاع الأسعار والإنتاج الحقيقي توقف عند النقطة N والدخل الحقيقي هو Y_1 وإذا استمرت زيادة الإنفاق الكلي فإن الدخل Y سوف يرتفع إلى Y_3 وتزداد الفجوة التضخمية ويزداد معدل التضخم، فالسؤال المطروح كيف تستطيع السياسة النقدية محاربة التضخم؟

تستطيع السياسة النقدية استخدام الأدوات التالية:

أ - رفع أسعار الفائدة.

ب - تدخل المصرف المركزي عبر سياسة السوق المفتوحة.

فإذا قام المصرف المركزي ببيع سندات حكومية هذا يعني أن المستثمرين سوف يتوجهون لشراء هذه السندات، أي سوف ينخفض عرض النقد ويرتفع سعر الفائدة، وعندما يرتفع سعر الفائدة ويحجم المستثمرون عن تنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية أو حتى توسيع المنشآت القائمة الأمر الذي يؤدي لتخفيض الطلب الاستثماري ومن ثم تخفيض حجم الطلب الكلي مما يؤدي لانخفاض المستوى العام للأسعار^(١) كما في الشكل رقم (٢).



الشكل رقم (٢)

(١) جيمس جوارتيني - ريجاردو استروب: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص ٣٩٢ - ٣٩٣.

إن تخفيض عرض النقد قد أدى لارتفاع سعر الفائدة ومن ثم انخفاض الطلب الاستثماري، أي في الفترة القصيرة سوف يتراجع مستوى الدخل من Y_2 إلى Y_1 وتصبح نقطة التوازن الجديدة هي N_2 ومستوى الطلب الكلي هو $C+I+G'$ ومع الاستمرار في عملية بيع السندات أو رفع سعر الفائدة فإن الإنفاق الاستثماري سوف يتراجع ثانية إلى مستوى النقطة N_1 ومستوى الدخل Y_1 وعند هذا المستوى سوف تبدأ حالة الركود وربما تدفع السياسة النقدية كما يرى الكينزيون باتجاه الكساد إذا ما استمرت الدولة في العمل بالسياسة النقدية الانكماشية.

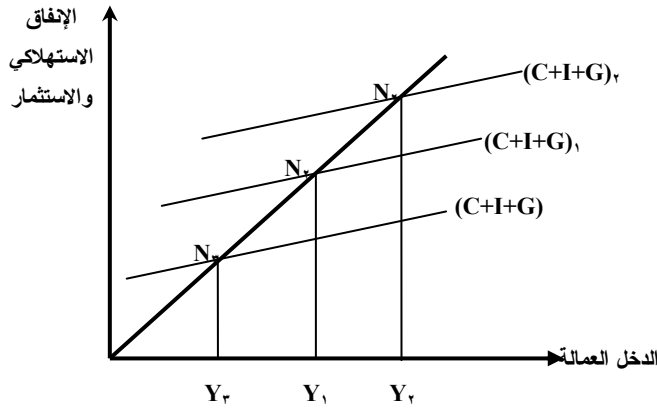
إن أدوات السياسة النقدية أشد قسوة من السياسة المالية في محاربة التضخم لأن سحب السيولة عبر تدخل المصرف المركزي سوف يؤدي مباشرة لتخفيض عرض النقد الذي يؤدي بدوره لرفع سعر الفائدة وتخفيض الطلب الاستثماري أو حتى الطلب الاستهلاكي إذا كان يعتمد على القروض مما يخفض الأسعار تدريجياً ويتوقف التضخم. إن فعالية السياسة المالية في زيادة الإنفاق العام قد لا تعطي المفعول المطلوب ورغم زيادة الإنفاق العام سوف ينخفض الطلب الاستثماري والاستهلاكي وتظهر الضغوط الركودية ويتراجع معدل التضخم. ولكن خلال الفترة القصيرة من ٦ أشهر حتى ثلاث سنوات يمكن أن يتراجع معدل التضخم وإذا ما استمرت الدولة بنفس الإجراءات سوف يدخل الاقتصاد مرحلة الركود، لذلك يرى الاقتصاديون بأن توقيت السياسة النقدية يجب أن يكون صحيحاً ومحدداً ولا يجوز إطلاق العنان للاتجاه الركودي إذا كان الاقتصاد قد تراجع عن معدلات التضخم وأخذ بالاستقرار فالسياسة النقدية هي التي تصنع الاستقرار من خلال:

- أ — استقرار قيمة النقد ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار.
- ب — اختيار التوقيت الصحيح لتفعيل إجراءات السياسة النقدية.
- ج — تحقيق التوازن في الطلب الاستثماري عبر سياسة أسعار فائدة مدروسة أي تراعي المستثمر والمدخر وتحقيق النمو الاقتصادي.
- د — التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على موجبات استخدام أي إجراء بحيث يخدم النمو الاقتصادي والاستقرار في الأسعار.

أي يجب أن تتوقف السياسة النقدية عند النقطة N_3 ومستوى الناتج y_3 ، بحيث يشجع سعر الفائدة المستثمرين على زيادة الإنتاج وزيادة الدخل فيزول الأثر التضخمي بفضل الإجراءات النقدية.

٣ - ٣ - السياسة النقدية والركود:

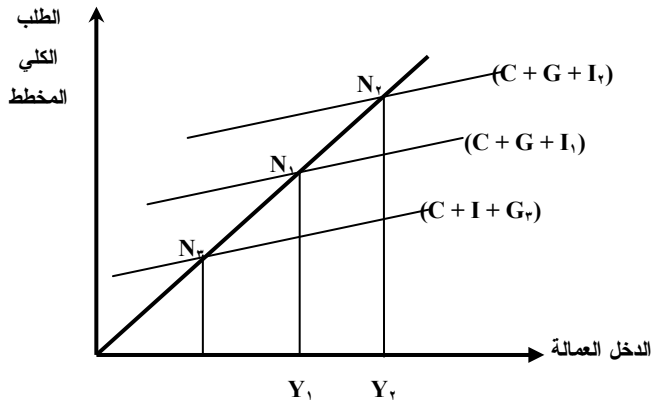
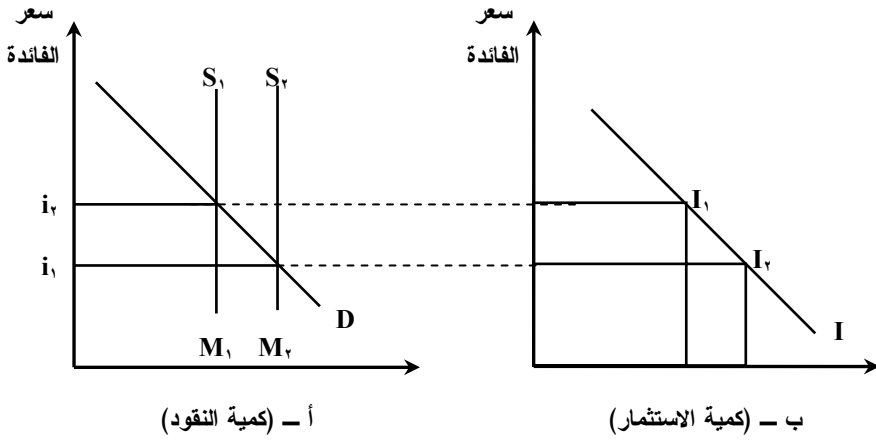
تحدثنا في الباب الرابع عن الركود والتضخم والركود التضخمي ووضحنا بشكل مفصل الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية للركود وخاصة ظهور البطالة وتراجع حجم الاستثمار وتوجه الاستثمارات إلى دول أخرى بحثاً عن فرص أفضل للاستثمار، وإذا استمرت حالة الركود لأكثر من دورة اقتصادية فقد يتحول الوضع إلى الكساد وهي حالة سيئة في التطور الاقتصادي، لذلك على الحكومات ألا تنتظر لكي يحل الكساد، بل عليها المعالجة من خلال السياسات المالية والنقدية وقبل أن نحدد أدوات العلاج يجب علينا وصف حالة الاقتصاد الذي حل به الركود كما في الشكل رقم (٣).



الشكل رقم (٣)

استناداً للشكل رقم (٣) فإن الوضع التوازني للدخل القومي هو Y_1 إلا أن Y_3 نتجت على أثر ظهور سياسة نقدية توسعية أدت لزيادة الطلب فارتفع الإنفاق الكلي $C+I+G$ إلى $C+I+G_3$ وأدى ذلك لارتفاع الأسعار وزيادة الدخل إلى Y_3 ، وبالمقابل إذا استخدمت الدولة سياسة انكماشية أي سحبت السيولة من السوق عبر

تدخل المصرف المركزي في السوق المفتوحة هذا يعني انتقال منحنى الإنفاق الكلي من $C+I+G_3$ إلى $C+I+G_1$ وينخفض مستوى الدخل من Y_3 إلى Y_1 وتبدأ موجة الركود، فإذا تعمق الركود سوف ينخفض الدخل من Y_3 إلى Y_4 وهكذا.. في ظل تعمق الركود الاقتصادي لا يجوز للحكومة مراقبة الوضع، بل عليها اتخاذ عدد من الإجراءات المالية والنقدية، ونحن هنا بصدد دراسة السياسة النقدية فإنه يتوجب على الحكومة زيادة عرض النقد بهدف تخفيض سعر الفائدة ومن ثم العودة إلى الوضع التوازني ويظهر ذلك في الشكل رقم (٤).



الشكل رقم (٤)

يلاحظ من الشكل رقم (٤) ما يلي:

١ — قيام السلطات النقدية بشراء السندات من خلال سياسة السوق المفتوحة فيقوم الأفراد والمضاربون بالبيع مباشرة فيحصل المصرف المركزي على الأوراق ويدفع النقود لأصحاب السندات الذين يودعونها في المصارف التجارية فيزداد عرض النقد من M_1 إلى M_2 كما في الشكل (أ) وعلى الأثر ينخفض سعر الفائدة من i_1 إلى i_2 نظراً لزيادة السيولة لدى المدخرين والمصارف.

٢ — يشعر المستثمرون بوجود سيولة فائضة أدت لانخفاض سعر الفائدة فيقومون بزيادة طلبهم على الاستثمارات أي تبدأ همة جديدة ونشاط جديد لدى المستثمرين فيزيدون توظيفاتهم أو قد يشغلون واردة إضافية والنتيجة زيادة الإنفاق الاستثماري من I_1 إلى I_2 أي $(\Delta I)^{(1)}$.

٣ — تؤدي زيادة الإنفاق الاستثماري لانتقال منحنى الطلب الكلي من $C+I+G_1$ إلى $C+I+G_2$ وتصبح نقطة التوازن الجديدة هي N_2 بدلاً من N_1 والتي تشير لزيادة الدخل من Y_1 إلى Y_2 ، لأنه عند زيادة حجم الإنفاق الكلي سوف يزداد العرض ومن ثم تزداد الدخول، ولكن السؤال المطروح كم من الوقت يستلزم هذا الأمر؟ وهل يكفي شراء كمية من السندات لزيادة عرض النقد وإخراج الاقتصاد من الركود؟ بالطبع ليس الأمر بهذه السهولة والبساطة، ولكي يحصل ذلك لا بد من توفر الشروط التالية:

١ — أن يكون العرض الإنتاجي مرناً في هذا الاقتصاد، أي هناك إمكانية لزيادة الإنتاج أو زيادة عدد المنشآت الصناعية والخدمية أما إذا كان العرض غير مرناً فلا يمكن أن يحدث هذا التفاعل.

٢ — أن يكون هناك نقصاً في السيولة الوطنية لأن زيادة عرض النقد سوف تؤدي لتخفيض سعر الفائدة، وإلا إذا كانت السيولة فائضة أو يوجد مدخرات معطلة، فإن زيادة العرض النقدي لن تؤدي لتخفيض سعر الفائدة نظراً لعدم وجود الطلب على هذه الأموال.

(١) جيمس جوارتيني، ريجارد استروب: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص ٣٨٩.

٣ — يحتاج الاقتصاد فترة زمنية لكي يؤدي لهذه التفاعلات وأقلها ٦ أشهر بعد الزيادة في عرض النقد وسوف تمتد الفترة إلى ثلاث سنوات وتكون الزيادة سنوية في عرض النقد لكي يشعر المستثمرون برغبة ونية الحكومة باتباع السياسة التوسعية.

إن هذه الشروط الثلاثة سوف تعمل بشكل تدريجي لإخراج الاقتصاد من حالة الركود التي يعاني منها خلال السنوات السابقة، والسؤال المطروح هل تستطيع السياسة المالية مؤازرة السياسة النقدية في الإسراع في زيادة الطلب الكلي؟

بالطبع تستطيع السياسة المالية مؤازرة السياسة النقدية عن طريق زيادة الإنفاق العام ومن ثم زيادة الدخل والإعانات وغيرها، لكن عمل السياسة النقدية هنا سوف يدعم المستثمرين لزيادة طلبهم الاستثماري والذي يتضمن شراء المواد الأولية وتشغيل العمال وشراء الآلات وجميعها تساهم بزيادة الدخل التي ستزيدها السياسة المالية، لذلك سيكون أثر السياسة المالية ضعيفاً مقابل زيادة عرض النقد وتخفيض سعر الفائدة إلا بحالة واحدة وهي سيطرة حالات العرض غير المرن في الاقتصاد وعدم إمكانية التوسع أو تطوير الأنشطة الإنتاجية.

وبشكل عام نستطيع القول:

ترى السياسة النقدية الكينزية^(١) التوسعية بأنها قادرة وبسرعة على زيادة عرض النقد وتخفيض سعر الفائدة، ومن ثم زيادة الطلب الاستثماري الذي يؤدي بدوره لزيادة حجم الإنفاق الكلي والنتيجة زيادة الدخل الكلي من Y_1 إلى Y_2 وانتقال الاقتصاد من حالة الركود إلى حالة الرواج.

٣ — ٤ — زيادة عرض النقد والطلب الكلي:

يتألف الطلب الكلي في الاقتصاد من العناصر التالية:

- ١ — الإنفاق الاستهلاكي للأفراد.
- ٢ — الإنفاق الاستثماري للأفراد والشركات والمنتجين.
- ٣ — الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري).

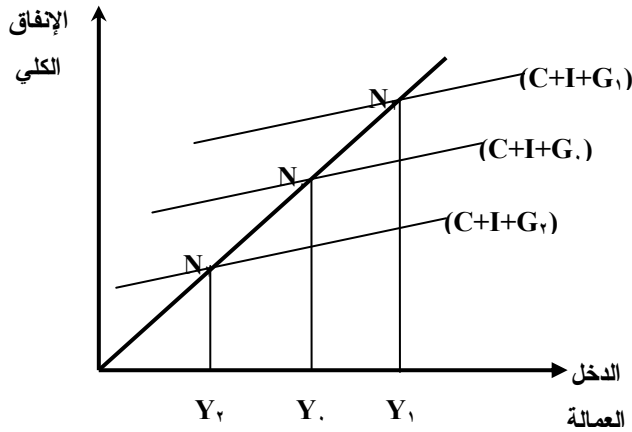
(١) جيمس جوارتيني — ريجارد استروب: الاقتصاد الكلي ص ٣٩٠.

إن هذه العناصر تشكل في مجموعها الإنفاق الكلي الذي يشكل الطلب الكلي في الاقتصاد، وهذا الطلب يتوافق بشكل مستمر مع العرض الكلي، فإما أن يتوازن العرض الكلي مع الطلب الكلي وتكون الأسعار في حالة التوازن والاستقرار، وإما أن يزيد الطلب الكلي عن العرض الكلي فيحصل التضخم وترتفع الأسعار، وإما أن يزيد العرض عن الطلب فيحصل الركود، وإما أن يكون الاقتصاد في مرحلة التشغيل غير الكامل.

فإذا فرضنا أن الحالة التي نحن بصدد دراستها هي التشغيل غير الكامل لأننا تناولنا الحالتين السابقتين (التضخم والركود) فما هي مواصفات حالة التشغيل غير الكامل؟

في حالة التشغيل غير الكامل تكون بعض القوى الإنتاجية معطلة كالأرض والأبنية والعمال والمواد الأولية والآلات أي لا تعمل بطاقتها الإنتاجية، أو بتعبير أدق تعمل المصانع بمعدل ٥٠ — ٧٥% من طاقتها الإنتاجية ويكون السبب بذلك انخفاض مستوى الطلب عن مواجهة العرض لذلك تخفض المصانع إنتاجها إلى مستوى الطلب الكلي، إضافة إلى ذلك تكون الأسعار أقل من حالتها الطبيعية أي تكون منخفضة نظراً لعدم وجود الطلب، ويترتب على ذلك انخفاض مستوى الدخل سواء دخول العمل أو الأرباح أو الإيجارات وغيرها.

وسوف نشرح هذه الحالة من خلال الشكل البياني رقم (٥) كما يلي:



الشكل رقم (٥)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (٥) ما يلي:

١ — إن مستوى الإنفاق الكلي هو $C+I+G$ وأن نقطة التقاطع بين منحنى العرض

الكلي والطلب الكلي هي N وأن مستوى الدخل هو Y .

٢ — إذا شعر المنظمون بزيادة الطلب الكلي من $C+I+G$ إلى $C+I+G_1$ فإنهم

سيوظفون عمال جدد ويزيدون الطاقة الإنتاجية لمواجهة الزيادة الحاصلة في

الطلب ومن ثم سوف تصبح نقطة التوازن N_1 ومستوى الدخل يصبح Y_1

بدلاً من Y . وهذا ما يؤدي لوجود تحسن في الحالة الاقتصادية وانتقال

الاقتصاد لحالة التشغيل الكامل.

٣ — إذا شعر المنظمون بانخفاض حجم الإنفاق الكلي من $C+I+G$ إلى $C+I+G_2$

فإنهم لن يبقوا الإنتاج على ما هو عليه، بل يتجهون لتخفيض حجم الطاقة

الإنتاجية وتسريح العمال إلى المستوى الذي يقابل الطلب الكلي أي تصبح

نقطة التوازن N_2 ومستوى الدخل يصبح Y_2 بدلاً من Y . وتوصف هذه

الحالة بالتشغيل غير الكامل حسب المدرسة الكينزية.

والسؤال المطروح ما هو الإجراء الواجب على الحكومة القيام به لكي تدفع

الاقتصاد من حالة نقص التشغيل إلى التشغيل الكامل؟.

وهل تكون السياسة المالية أفضل أم السياسة النقدية؟

بالطبع تكون السياسة النقدية أفضل وأسرع من السياسة المالية نظراً لأن المنظمين

قد سرحوا العمال فانخفضت الدخل، كما وانخفضت دخولهم نتيجة تراجع الأسعار

فالحل سيكون من خلال السياسة النقدية كما يلي:

١ — يقوم المصرف المركزي بزيادة عرض النقد وذلك من خلال شراء السندات من

السوق النقدية وهذا الأمر يتطلب مبالغ كبيرة ولعدة سنوات.

٢ — عندما يزداد عرض النقد تشعر المصارف التجارية بأن المصرف المركزي ينوي

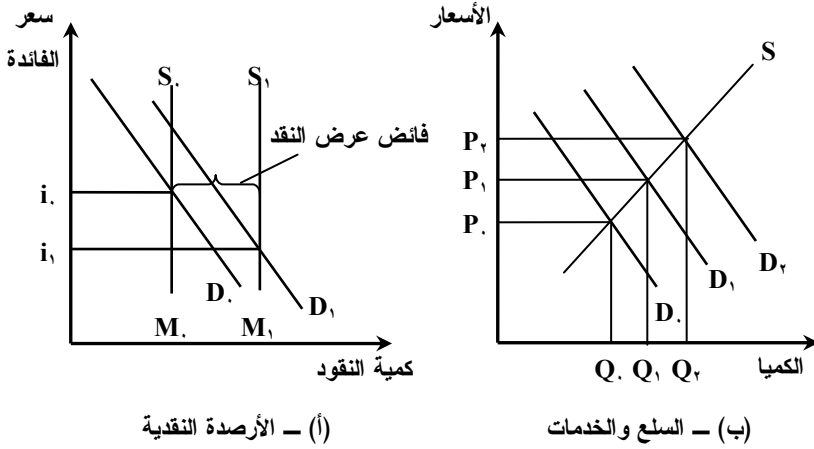
استخدام سياسة نقدية توسعية، ويكون المركزي قد خفض سعر الفائدة بعد

زيادة عرض النقد عندها تتجه المصارف التجارية لتسليف التجار والصناعيين

بهدف زيادة الإنتاج.

٣ — يزداد طلب المنظمين على القروض الاستثمارية فيزداد الإنفاق الكلي وينتقل كما في الشكل رقم (٥) من منحنى الطلب الكلي من $C+I+G_1$ إلى $C+I+G_2$ الحالة التوازنية.

يفسر لنا الشكل رقم (٦) آلية عمل السياسة النقدية كما يلي:



الشكل رقم (٦)

يلاحظ من الشكل رقم (٦) ما يلي:

١ — قيام السلطات النقدية بزيادة عرض النقد من M_1 إلى M وتظهر الزيادة في كمية النقود فينخفض سعر الفائدة على الأثر من i_1 إلى i نظراً لزيادة الأرصدة النقدية في الاقتصاد.

٢ — يشعر المنظمون بهذا التوجه فيقومون بزيادة طلبهم على القروض بهدف تشغيل المنشآت القائمة أو زيادة حجم الإنتاج أو توسيع المنشآت الأمر الذي يزيد حجم الإنفاق الاستثماري فيزداد الإنفاق الكلي أي ينتقل منحنى الطلب الكلي من $C+I+G_1$ إلى $C+I+G_2$ الأمر الذي يشجع زيادة الإنتاج.

٣ — تزداد الكميات المنتجة كما في الشكل رقم (٦) حالة ب حيث يزداد العرض الكلي من Q_1 إلى Q_2 بشكل تدريجي ويرافق هذه الحالة زيادة في الأسعار، لكن هذه الزيادة لا تعبر عن التضخم وإنما التحسن الاقتصادي في الأجور والدخول.

٤ — طالما يزداد العرض لكي يواجه الزيادة في الطلب تكون الحالة إيجابية إلى المستوى الذي يصل فيه الاقتصاد للتشغيل الكامل حتى يبدأ التضخم، بعدها تصبح الحالة غير جيدة ويجب على الحكومة والسلطات النقدية إيقاف هذه السياسة التوسعية. إن فعالية السياسة النقدية في الانتقال من حالة التشغيل غير الكامل إلى التشغيل الكامل هي أفضل وأسرع من السياسة المالية لأنها حركت الطلب والعرض بآن واحد وأدت إلى النتائج الإيجابية في الفترة القصيرة وينصح الاقتصاديون الدولة باعتماد هذه السياسة طالما أن الاقتصاد لم يصل حالة التشغيل الكامل بعد، أما إذا وصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل فيجب التوقف عنها لاستخدام سياسة أخرى مقيدة.

٣ — ٥ — السياسة النقدية والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨:

تُعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومة لمعالجة الجوانب السلبية التي تحصل في الاقتصاد، فهي (بارومتر) مقياس للتعرف على حالة الاقتصاد، وتستطيع الحكومة التصرف بمفردات السياسة النقدية لمعالجة بعض الجوانب السلبية، وأحياناً كمجموعة متكاملة لنقل الاقتصاد من حالة إلى أخرى. فالسؤال المطروح: هل تستطيع السياسة النقدية من خلال أدواتها معالجة الأزمة التي يتعرض لها الاقتصاد؟

أو بتعبير أدق هل يمكن استخدام أدوات السياسة النقدية للتخفيف من آثار الأزمة المالية أو التخلص منها نهائياً؟

بالطبع كما يمكن استخدام سعر الفائدة وعرض النقد لنقل الاقتصاد من حالة الركود إلى حالة الرواج، يمكن استخدامهما أيضاً للتخفيف من آثار الأزمة أو حتى كعلاج للتخلص من آثارها الضارة سيما وأنها ليست الأزمة الأولى في الاقتصاد ولن تكون الأخيرة، فالعلوم الاجتماعية هي علوم سلوكية تراقب حركة الأفراد والجماعات واستناداً إليها يتم تقديم الحلول التي قد تتناسب مع هذه الحالة أو تلك.

إن الأزمة المالية التي يمر بها العالم منذ أيلول ٢٠٠٨ وحتى الوقت الحاضر ٢٠١١ ما هي إلا أزمة قوية أثرت وتوثر في مراكز المال العالمية الكبرى نيويورك ولندن

وطوكيو وأدت لانخفاض حجم الطلب على الأسهم والسندات وإلى خسارات كبيرة تجاوزت التريلونات من الدولارات حيث يعاني الاقتصاد العالمي من الجمود والركود بل وربما ينحدر إلى الكساد إذا لم تتسارع الحلول المالية والنقدية، وخاصة بخصوص أوضاع البورصات والمضاربة والسيطرة على حركة رأس المال الطيار وإيقاف المضاربة المسعورة والعودة إلى طبيعة البورصة وحركتها التي ظهرت في البدايات، كما ويجب إيقاف المشتقات والهندسة المالية التي جذبت المستثمرين من حقول الإنتاج والتجارة إلى هذا العمل المربح ذو الأرباح الخيالية مقارنة مع العمل الصناعي أو التجاري التقليدي. فما هي أزمة عام ٢٠٠٨ وما هي تداعياتها، وهل تستطيع السياسة النقدية المساهمة في العلاج؟

٣ - ٥ - ١ - جوهر الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨:

لقد تعلم السياسيون الأمريكيون وغيرهم من الأوروبيين بأن المضاربة المسعورة في البورصة سوف تؤدي للأزمة، ولذلك لن يشجعوا المصارف على القروض بهدف المضاربة، إضافة إلى أنهم سوف يراقبون عمل البورصة بشكل مستمر، ولكن ما الذي حصل حتى عادت الأمور إلى الانفلات وحدثت الأزمة؟

إن احتلال أفغانستان والعراق من قبل الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٣ قد زاد سيطرة الشركات الأمريكية على النفط العالمي وزاد أرباحها نتيجة ارتفاع الأسعار وتم توظيف هذه المبالغ في المصارف الأمريكية التي أصبحت الودائع لديها تفوق طاقة الاقتصاد الأمريكي فقد كانت القروض المصرفية للناتج لا تتجاوز ٦٥% في أفضل الأحوال لكنها بعد عام ٢٠٠٣ ازدادت الودائع وسمحت الحكومة للمصارف التسليف بأسماء مختلفة (قروض سكنية - قروض استهلاكية - قروض المضاربة ..) فقد وصل حجم القروض المصرفية عام ٢٠٠٧ إلى ١٤١٥١,٨ مليار دولار^(١) وهي تشكل ١٠٢% من حجم الناتج البالغ ١٣٨٠٧,٥ مليار دولار، لقد كان القسم الأكبر من هذه القروض يصب في إطار البورصة الأمر الذي زاد من حجم السيولة فيها وأدى لارتفاع الأسعار في البورصة بحدود ٢٥٩% أي كانت قيمة

(١) النشرة الإحصائية حول الاقتصاد الأمريكي لعام ٢٠٠٧.

الأسهم بحدود ٢٤٨٧,٨ مليار دولار حيث ارتفعت إلى ٦٤٦٤,٩ مليار دولار وهذه الزيادة غير اقتصادية.

إن هذا التوسع المالي والنقدي سواء في حجم القروض والإنفاق الحكومي قد زاد حجم السيولة وأدى لزيادة الأسعار لمعدلات غير طبيعية ومن ثم لا بد من أن يعاد التصحيح ثانية وذلك من خلال الأزمة، إضافة إلى ذلك فإن الناتج الحقيقي الأمريكي تراجع بشكل واضح حيث يصل حجم الزراعة والصناعة من الناتج البالغ ١٣٨٠٧,٥ حوالي ٢١,٥% عام ٢٠٠٧ والباقي هو خدمات وبشكل خاص خدمات مالية، فالزيادة في المجال المالي لم يرافقتها زيادة في الإنتاج الحقيقي الأمر الذي ساهم وسرع في إحداث الأزمة.

يمكن تعريف أزمة عام ٢٠٠٨ بما يلي:

«انهيار حاد في أسعار الأصول المالية في الولايات المتحدة الأمريكية أدى لإفلاس العديد من المصارف والمؤسسات المالية وانخفاض أسعار العقارات وتراجع حجم الإنتاج وزيادة معدلات البطالة».

إن هذا التعريف يوضح بشكل مختصر خصوصية الأزمة الأمريكية التي أطلق البعض عليها أزمة الرهن العقاري، واستناداً لذلك يمكن تحديد خصائص هذه الأزمة كما يلي:

١ — انهيار حاد في أسعار الأصول المالية: لقد تجاوز الانهيار معدل ١٠% ووصل إلى ٣٧ — ٤٥% في أكثرية الدول وهذا يعني أنها أزمة قوية قد اقتربت من أزمة الكساد الكبير الذي حصل عام ١٩٢٩ في حين بلغ الانهيار في أزمات أخرى بين ٢٠ — ٢٥% لذلك صنفها الاقتصاديون بأنها أزمة قوية أو حادة.

٢ — ظهرت هذه الأزمة نتيجة التوسع الكبير في حجم القروض الأمر الذي زاد حجم السيولة وأدى لارتفاع الأسعار إلى أكثر من مستواها الطبيعي حيث وصلت ارتفاعات الأسعار إلى ٢٥٩% في بورصة نيويورك.

٣ — إفلاس العديد من المصارف وخاصة إفلاس بنك ليمان برز في بداية الأزمة في ١٦ أيلول ٢٠٠٨ وتبعه إفلاس مصارف أخرى وشركات تأمين الأمر الذي دفع الحكومة الأمريكية لدعم أكبر شركة تأمين في العالم (AEG) من خلال شراء

٩,٧٩% من أسهمها بمبلغ ٨٥ مليار دولار^(١). لقد تجاوز عدد الإفلاسات ١٨٠ مصرفاً في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها وإفلاس صناديق الاستثمار والمضاربة وغيرها.

٤ — تراجع أسعار العقارات بمعدلات وصلت إلى ١٢٠٠% ويعود ذلك للقروض الكبيرة التي تم منحها للمضارئين العقاريين وقيام المصارف بتوريق هذه القروض ومن ثم توقف المقترضين عن التسديد.

٥ — تراجع حجم الإنتاج الحقيقي بحدود ٣٠% الأمر الذي أدى لزيادة معدلات البطالة في صفوف العمال، فقد وصلت معدلات البطالة إلى ١٠% في الولايات المتحدة الأمريكية و ١٢% في أوروبا وفي بعض الدول المتقدمة تجاوز ١٥%، أما الدول النامية فقد وصلت معدلات البطالة فيها إلى ٢٥%.

إن هذه الأزمة الحادة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية وتلتها أوروبا ودول شرق آسيا ما زالت تتولى آثارها السلبية حتى الوقت الحاضر أيلول ٢٠١١ حيث تعرضت اليونان لأزمة الديون في حزيران ٢٠١٠ وسوف تتبعها دول أوروبية مثل إسبانيا والبرتغال والتشيك وغيرها.

٣ - ٥ - ٢ - أسباب الأزمة:

تؤدي السياسات الاقتصادية لإصلاح بعض الأمور أو السلبات وتذهب بالاقتصاد إلى الرواج، وتؤدي سياسات أخرى لدفع الاقتصاد باتجاه الركود أو الأزمة، فلكل سياسة إيجابياتها وسلبياتها، وبشكل عام فإن أزمة عام ٢٠٠٨ تميزت عن غيرها من الأزمات بتراكم مجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية التي تدفع باتجاه الأزمة يضاف إلى هذه الأسباب توفر مجموعة من الأسباب الفنية والمهنية التي تخص عمل البورصات والمضاربة أدت لتسريع وتفعيل آليات حدوث الأزمة، الأمر الذي جعل منها أزمة كبيرة وسريعة أثرت على كافة القطاعات الاقتصادية وعلى جميع دول العالم، وسوف نقسم الأسباب إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

(١) المؤلف: الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السوري، مركز الدراسات الاستراتيجية تشرين الأول ٢٠٠٩ دمشق ص ١٦.

٣ - ٥ - ٢ - ١ - الأسباب السياسية والاقتصادية:

إن إعادة ترتيب العالم وفق الرغبات والمصالح الأمريكية يحتاج للجهد والقوة والمال، ويحتاج لمعاهدات وأحلاف وشركاء لكي تدوم هذه السيطرة طويلاً، لكن الوعي الوطني ورفض الشعوب للسيطرة الأجنبية والرغبة في الاستقلال السياسي والاقتصادي تدفع الشعب إما للتمرد بمفاهيم القرن العشرين والحصول على الاستقلال، أو للمشاركة والحصول على حصة بمفاهيم القرن الحادي والعشرين.

نستنتج من ذلك بأنه تصعب السيطرة الأحادية وبالتالي من أطلقوا على القرن الحادي والعشرين بأنه يجب أن يكون قرناً أمريكياً بامتياز سوف يخطؤون وكان ديك تشيني صاحب هذه الفكرة^(١).

ولسنا هنا بصدد مناقشة فكرة (مشروع القرن الأمريكي الجديد) بل سوف نناقش كيف أن الأفكار السياسية والاقتصادية قد كانت سبباً من أسباب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، وذلك استناداً للمؤشرات التالية:

١ - إن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان عام ٢٠٠٢ والعراق عام ٢٠٠٣ قد مهد السبيل للسيطرة الأمريكية على النفط، لكن هذا الأمر قد رتب عليها نفقات كبيرة جداً حيث ازدادت نفقات الأمن والدفاع من ٣٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ٧١١ مليار دولار عام ٢٠٠٧ أي ما يعادل ٥,١% من الناتج بعد أن كانت ٢,٩% عام ٢٠٠١^(٢).

٢ - الضغط على الأنظمة الوطنية تحت شعار (من هو ليس معنا فهو ضدنا) وبالتالي تم تصنيف سورية وإيران وكوريا الشمالية وغيرها بأنها دول محور الشر، وبدأت القرارات تصدر لمعاقبة ومحاسبة هذه الدول الأمر الذي زاد من أعداء الولايات المتحدة ومحاربة المصالح الأمريكية والشركات الأمريكية.

٣ - ازداد العجز التجاري الأمريكي من ٤٢٦,٤ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ٨١٥,٣ مليار دولار أي ما يعادل ٥,٩% من الناتج الأمر الذي بات يشكل وسائل ضغط على الاقتصاد الأمريكي.

(١) ولیم انغدهايل: قرن من الحروب، مرجع سبق ذكره ص ٣٧٣.

(٢) النشرة السنوية لصندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية نيويورك ٢٠٠٨ ص ١٣.

٤ — ازداد عجز الموازنة بعد أن كان هناك فائضاً عام ٢٠٠١ بلغ ٥٠ مليار دولار ليصل العجز إلى ٢٧٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧ وحوالي ١٣٠٥,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨ أي شكل حوالي ٩,١% من الناتج وهذا الأمر يعود لسياسة التقديدين في تخفيض الضرائب على القطاع الخاص بهدف تشجيع الاستثمار الأمر الذي أدى لزيادة المديونية الداخلية والخارجية.

٥ — إن سياسة الولايات المتحدة في تشجيع الاستثمار في المجالات الخدمية وفي قطاع المصارف والتأمين والبورصة قد شجع المستثمرين الأجانب على توظيف أموالهم في قطاع المال والمصارف والتأمين فازدادت المطالب الاستثمارية تجاه الخارج من ٨١٧٧,٥ مليار عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨١,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٧ أي قبل الأزمة في حين كانت الاستثمارات الأمريكية في الخارج بحدود ١٧٦٧٩,٩ عام ٢٠٠٧ أي — كانت الاستثمارات الخارجية تفوق الناتج المحلي الإجمالي.

ومن ثم كانت الالتزامات تجاه الخارج تفوق المطالب بحدود ٢٤٠١,٨ مليار دولار أي ما يعادل ١٧% من حجم الناتج وهذا الأمر يشكل عنصر خطر على الاقتصاد الأمريكي من جهة وعلى البورصة والمصارف من جهة أخرى.

لذلك كانت هذه الاستثمارات العامل المساعد لإحداث الأزمة المالية في البورصات الأمريكية.

إن هذه الأسباب السياسية والعسكرية والاقتصادية كانت العامل غير المباشر في إحداث الأزمة، لأن الاقتصاد الأمريكي كان بفضل هذه الأسباب يتراجع وتراجع قدرته على مواجهة الأزمات.

٣ — ٥ — ٢ — ٢ — الأسباب الفنية للأزمة:

تحدثنا عن الأسباب الاقتصادية والسياسية للأزمة والتي تعتبر بمثابة ظروف تهيأت لحدوث الأزمة، أما الأسباب الفنية فهي كثيرة ومتعددة ومنها ما هو قريب ومنها ما هو بعيد أو إن صح التعبير يمكن تقسيم الأسباب الفنية إلى أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة كما يلي:

أ — الأسباب غير المباشرة للأزمة:

وهي جملة الممارسات التي يقوم بها المضاربون والمؤسسات الوسيطة، وإدارة البورصة لكي يشجعوا عمليات البيع والشراء وتأتي تحت مصطلح (تنشيط البورصة) ومن هذه الإجراءات:

١ - البيع النقدي الجزئي (الشراء الهامشي):

وهذا النوع من الشراء أو البيع لا يشترط بالمضارب أن يمتلك كامل ثمن الأسهم، بل يمكن له الاقتراض من المصارف لكي يشتري كميات أكبر.

مثال: يمتلك حسان مليون ليرة سورية فإذا كان سعر السهم ١٠٠٠ ليرة سورية فهي تشتري له ١٠٠٠ سهم، أما إدارة البورصة فتسمح له بشراء ٢٠٠٠ سهم والاقتراض بمحدود مليون ليرة سورية مقابل فائدة محدودة فإذا ارتفعت الأسعار يستفيد المضارب وكأنه يملك مليوني ليرة كرأس المال أما إذا انخفضت فإنه سيتعرض للخسارة المضاعفة (خسارة الأسهم ودفع سعر الفائدة)^(١).

فإذا قام جميع المضاربين بالاقتراض والمضاربة، فإن أي هبوط بالسعر سوف يدفع الجميع للبيع بهدف تخفيض الخسارة، وعندها تحصل الأزمة لأنه لا يوجد من يشتري طالما أن الجميع مقترضون ويريدون تخفيض الخسائر، وهذا ما حصل في أزمة عام ١٩٢٩ وأزمة عام ١٩٨٧، ومع ذلك تتكرر الأساليب وتتكرر الأزمات.

٢ - الشراء على المكشوف:

وهو شراء الأسهم الآن دون دفع ثمنها وبيعها مباشرة في السوق وتثبيت سعرها بعد أسبوع أو أحياناً شهراً أو أكثر من ذلك، فإذا انخفضت الأسعار يحقق المضارب ربحاً مقداره اختلاف السعر الحالي عن السعر المستقبلي، فإذا كانت قيمة السهم اليوم ١٠٠٠ ليرة سورية وانخفضت إلى ٩٠٠ ليرة سورية بعد شهر هذا يعني أن المشتري سوف يربح ١٠٠ ليرة بكل سهم فإذا كانت قيمة الصفقة ١٠ ملايين ليرة أي ١٠٠٠٠٠ سهم فإن الأرباح تصبح:

$$١٠٠٠٠٠٠ \times ١٠٠ = ١٠٠٠٠٠٠٠٠ \text{ ليرة سورية}$$

(١) المؤلف: الأسواق المالية، منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ ص ١٢٠.

أما إذا ارتفعت الأسعار إلى ١١٠٠ ليرة للسهم فإن الخسارة تصبح ١٠٠ ليرة بالسهم أي بالعكس يخسر المضارب مليون ليرة سورية.

٣ - خيار البيع والشراء:

وهي طريقة للبيع يشتري بموجبها المضارب الأسهم ولا يدفع ثمنها وإنما يدفع عربوناً، ويمتلك حق الخيار، فإذا أتى زمن التسليم إما أن يشتري الأسهم أو يرفضها، فإذا كانت الأسعار مرتفعة فإنه يثبت الصفقة ويدفع ثمنها بمقدار ١٠٠٠ ليرة للسهم في حين يكون سعر السهم ١١٠٠ ليرة سورية أما إذا هبطت الأسعار فإنه يرفض الشراء ويخسر فقط السلفة أو العربون وكذلك الحال في البيع، البائع يدفع السلفة ويمتلك حق الخيار بالتثبيت أو البيع.

هذه بعض الأمثلة على أنواع البيوع في البورصة وجميعها غير قانونية أجازتها تشريعات البورصات بهدف تنشيط البورصة، لأن الأساس في المضاربة أن يمتلك المشتري المبالغ التي سيضارب بها، ولا يجوز للمصارف تمويل عمليات الشراء لأن الأسعار احتمالية إما أن ترتفع أو تنخفض وتعرض المصارف للإفلاس في مثل هذه القروض وهذا ما حصل في الأزمات التاريخية.

٣ - ٥ - ٢ - ٣ - الأسباب المباشرة للأزمة:

وهي القروض العقارية التي منحتها المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية للأفراد وسميت (أزمة الرهن العقاري) فكيف ظهرت هذه الأزمة؟ وكيف أثرت على المصارف وسببت الأزمة المالية؟

١ - قروض الرهن العقاري Sub-Prime:

«هي قروض شائعة الاستعمال في الدول الانغلو ساكسونية تمنح لأفراد لا تتوفر لديهم الضمانات اللازمة»^(١).

(١) مازن حمود: أزمة قروض الرهن العقاري عالية المخاطر Sub-Prime - النشرة المصرفية العربية ٢٠٠٧ ص ١٩.

وتمنح على فوائد متقلبة، وغالباً ما تكون فائدها أعلى من الفوائد السائدة في السوق، وتذهب أغلب هذه القروض للمضاربة بالعقارات، فقد يستفيد البعض منها والغالبية يخسرون.

توسعت المصارف الأمريكية بمنح هذه القروض لأنها حصلت على ودائع كبيرة بعد احتلال العراق ٢٠٠٣ وشجعت الإدارة الأمريكية الإقراض للمواطنين. بهدف تحسين مستوى الاستهلاك والرفاهية ومساعدة الفقراء على شراء المنازل وتشجيع المضاربة، حيث وصلت القروض لكل مواطن أمريكي ما يعادل مليون دولار أو أكثر^(١).

وكانت الفائدة عند المنح ١% أما في عام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ ارتفعت الفوائد إلى ٥,٢٥% فإذا كان القرض مليون دولار فما هي فائدته؟

$$1000000 \times 1\% = 10000 \text{ دولار سنوياً}$$

$$\text{الفائدة بعد الرفع } 5,25\% \times 1000000 = 52500 \text{ دولار}$$

أي مضاعفة التكلفة بمقدار ٥٠٠% وهذا ما أدى لعدم قدرة المقترض على السداد حيث بلغت نسبتهم ٢٥% في حين كانت النسبة عام ١٩٩٧ حوالي ٩% أي إذا كانت القروض العقارية قد بلغت ٣,٢٨٣٠ مليار دولار حتى عام ٢٠٠٧ هذا يعني أن القروض المتعثرة العقارية هي:

$$3,2830 \times 25\% = 820,75 \text{ دولار}$$

وهذا ما تناقلته وكالات الأنباء خلال أيلول عام ٢٠٠٨ أن هناك حوالي ٧٠٠ مليار دولار قروض غير قابلة للسداد.

٢ - التوريق:

ظهر التوريق في عام ١٩٧٣ في الأسواق المالية، حيث كان قبل هذا التاريخ محصوراً في السلع الزراعية والمعادن، أما بعد عام ١٩٧٣ فقد دخل إلى البورصات كمنتج مالي جديد يساهم في تنشيط الاستثمار فيها.

وفي عام ١٩٩٥ نشطت أسواق العقود المستقبلية (المشتقات والتوريق) بشكل لم يسبق له مثيل.

(١) سمير عبد الحميد رضوان: أسواق الأوراق المالية، مرجع سابق ١٧٨.

فالتوريق يعني اشتقاق شيء من أصل آخر^(١)، أي إصدار أوراق مالية جديدة استناداً لأصول مالية قائمة بالأصل.

والتوريق العقاري: «هي أوراق مالية جديدة ابتكرها المهندسون الماليون في عام ١٩٨٣ تسهم في الحد من مخاطر السداد المبكر، وتشبه تلك الورقة السندات المضمونة برهون عقارية»^(٢).

أو هي صكوك مديونية تم توريقها من محفظة قروض عقارية، فالقرض يبقى مملوكاً للمصرف والسند يتم تداوله في السوق مقابل سعر فائدة.

لقد سمحت التشريعات المالية الأمريكية بتكوين محفظة قروض عقارية في المصرف وإمكانية إصدار سندات بحدود ٤٠ - ٨٠% من قيمة المحفظة، فإذا كانت المحفظة بحدود مليون دولار يستطيع المصرف إصدار ما بين ٤٠٠ ألف إلى ٨٠٠ ألف دولار كحد أقصى.

والسؤال المطروح ماذا حصل في أزمة عام ٢٠٠٨ بخصوص التوريق؟

١ - ارتفع سعر الفائدة من ١% عام ٢٠٠٤ إلى ٥,٢٥ في عام ٢٠٠٧ مما زاد تكاليف تسديد القرض أو خدمة القرض بالنسبة للمقترض أي ازدادت مدفوعاته بحدود ٥٠٠% مما أثر على قدرته على السداد.

٢ - ارتفاع أسعار العقارات بين عامي ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ لدرجة تجاوزت الأسعار المألوفة نتيجة المضاربة ولكن ارتفاع سعر الفائدة إلى ٥,٢٥% قد دفع المستثمرين في العقارات للتحويل إلى البورصات والمصارف فتراجع الاستثمار العقاري وتوقفت الشركات عن الإنتاج والتوزيع وتعرضت بعض الشركات العقارية للإفلاس في عام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧،

٣ - توريق القروض من المصارف إلى درجة ١٠٠% من قيمة المحفظة وقيام صناديق الاستثمار والمصارف الأجنبية والأفراد بشراء هذه الأوراق المضمونة من قبل مؤسسة (فريدي ماك) الشركة الفيدرالية لقروض الإسكان العقاري ومؤسسة

(١) منير إبراهيم هندي: إدارة المخاطر باستخدام التوريق والمشتقات توزيع منشآت المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٦ ص ٢١.

(٢) منير إبراهيم هندي: إدارة المخاطر باستخدام التوريق مرجع سابق ص ٤٦٨.

(فيني مي) مؤسسة الرهن القومية الفيدرالية، وقد سمح القانون لمؤسسة فريدي ماك بشراء السندات من السوق كضمانة لهذه الأوراق المالية التي تصدرها المصارف، وتشجيع الإسكان وشراء المساكن. إن المضاربة بهذه السندات الجديدة كان خطراً لأن قطاع العقارات قد تراجع منذ بداية عام ٢٠٠٧ وتوقف معظم المقترضين عن السداد.

٤ — عجز مؤسسة فريدي ماك عن شراء هذه القروض الكبيرة التي بلغت ٧٠٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٧ .

٥ — تأثرت شركات التأمين لأنها بدورها ضامنة لسداد هذه القروض لذلك تعرضت المصارف وشركات التأمين للأزمة سوية.

إن هذه الخطوات التي حصلت وكانت متتابعة لم تسمح للحكومة الأمريكية باتخاذ أي خطوة لإيقاف الأزمة التي أتت على المصارف وشركات التأمين والمؤسسات العقارية والشركات الضامنة للقروض العقارية والمصارف الأجنبية لذلك حصل الانهيار.

٣ - ٥ - ٣ — آلية حدوث الأزمة:

لقد تهيأت الظروف المباشرة وغير المباشرة للأزمة المالية فالبورصات وصلت إلى أعلى معدلات الأسعار، والمصارف قامت بتسليف كل ما لديها من إيداعات إما للمضاربين في البورصة أو للمضاربة في قطاع العقارات، وشركات التأمين قامت بالتأمين على القروض العقارية أو اشترت بالاحتياطات المتوفرة لديها الأسهم والسندات من البورصة، والحكومات الأمريكية والأوروبية زادت مديونيتها خلال فترة الرواج.

فكيف حصلت الأزمة؟

— في شباط ٢٠٠٧ توقف عدد كبير من المقترضين للقروض العقارية عن السداد وكان الرقم بحدود ٧٠٠ مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية، فقامت المصارف بمصادرة المنازل وبيعها في السوق فلم تجد مشترٍ لها فهبطت الأسعار إلى أقل من ٥٠% من قيمتها مما زاد المشكلة تعقيداً.

— بدأت المؤشرات بالهبوط في آب نظراً للهبوط في أسعار العقارات وتقلص سيولة المصارف.

— ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٨ قام المصرف المركزي الأمريكي بتخفيض سعر الفائدة لديه من ٤,٢٥% إلى ٣,٥% وذلك لوقف التدهور في الأسعار.

— ١٧ شباط ٢٠٠٨ بريطانيا تؤمم بنك (نورذرن روك).

— ١٦ آذار ٢٠٠٨ قام جي بي مورغان بشراء بنك الأعمال الأمريكي (بير ستيرفر) بسعر متدني وبمساعدة الحكومة الأمريكية.

— ٧ أيلول ٢٠٠٨ قامت الحكومة الأمريكية بوضع المجموعتين العقاريتين العملاقتين (فريدي ماك) و (فني ماي) تحت الوصاية ودعمها بمبلغ ٢٠٠ مليار دولار ثم لاحقاً بعد الأزمة وضعتا تحت تصرف المصرف المركزي لحمايتها من الإفلاس.

— ١٥ أيلول ٢٠٠٨ إعلان إفلاس بنك الأعمال (ليمان برادرز) وكان السبب المباشر للأزمة.

— ١٦ أيلول ٢٠٠٨ تعرضت أكبر مجموعة تأمين في العالم للإفلاس وهي (أي إي جي) وقيام الحكومة بشراء ٩,٧٩% من أسهمها أي دفعت لها حوالي ٨٥ مليار دولار لكي لا تفلس لأن إفلاسها سوف يجر إفلاس عشرات المصارف والمؤسسات والمستثمرين في البورصة.

بعد هذين الحدثين إفلاس (ليمان برادرز) وشراء أسهم (أي إي جي) حصل الانهيار في الأسواق المالية. وهبطت المؤشرات وأعلنت جميع الدوائر المالية والحكومية الرسمية بدء الأزمة، وتناثرت بعد ذلك أحجار الدومينو الواحد تلو الآخر. ثم امتد أثر الأزمة الأمريكية إلى بريطانيا وأوروبا وشرق آسيا واليابان والصين وغيرهم لتشمل جميع دول العالم بما فيها الغني والفقير.

بعد هذا قامت الحكومات في أوروبا والولايات المتحدة في إعداد خطط الإنقاذ وذلك بضخ كميات كبيرة من السيولة في الاقتصاد الوطني لكي لا يتعمق الركود فيصل إلى الكساد.

٣ - ٥ - ٤ - حقيقة الاقتصاد الأمريكي:

يشكل الاقتصاد الأمريكي حوالي ٢٠% من الاقتصاد العالمي، وبالتالي فإن أي أزمة تصيب الاقتصاد الأمريكي سوف تؤثر مباشرة على الاقتصاد العالمي، إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع حجم الاستهلاك للشعب الأمريكي يساهم في رواج الاقتصاد العالمي أو تشجيع الإنتاج العالمي.

إن تحول هذا الاقتصاد الكبير إلى اقتصاد خدمات بعد أن كان إنتاجياً، أي أصبحت الخدمات تشكل حوالي ٨٠% منه في حين تراجع حجم الاقتصاد الحقيقي (الإنتاجي) إلى الخمس تقريباً وهذا ما يؤثر بشكل مستمر على الوضع الداخلي وعلى الاقتصاد العالمي كما سنرى في الجدول التالي:

الجدول رقم (١) يوضح تطور أهم المؤشرات المالية في الاقتصاد الأمريكي (مليار - دولار)

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الناتج المحلي الإجمالي GDP	١٠٠٧٤,٠	١٣٨٠٧,٥	١٤٢٦٤,٦	١٤٠٠٢,٧
عجز الميزان التجاري	٤٢٦,٤	٨١٥,٣	٧٠٦,١	
القروض الخارجية	٢٥٩,١	٧٣٦,٠		
الدين الحكومي	٥٤٤٠	٥٩٥٩,٢	٧١١٩,٢	٨٦٤٥,٨
الدين/الناتج	%٥٤	%٤٣,١	%٤٩,٩	%٦١,٧
النفقات العسكرية	٣٠٠,٧	٧١١,٠		
إيرادات الحكومة	-	٢٦٩٩,٦	٣٧٢٠,٣	
العجز التجاري/ الناتج	%٤,٢	%٥,٩	%٤,٩	
البطالة	%٤,٦	%٦	٦,٩	٩,٧
عجز الموازنة	٥٠ مليار فائض	٢٧٥,٠-	%١٣٠,٥,٨	
عجز الموازنة/الناتج	-	%٢	%٩,١	
الموجودات الاستثمارية	٦٣٠٨,٦	١٧٦٧٩,٩	١٩٨٨٨,١	
المطالب الاستثمارية	٨١٧٧,٥	٢٠٠٨١,٧	٢٣٣٥٧,٤	
العجز الاستثماري	١٨٦٨,٩	٢٤٤١,٨	٣٤٦٩,٣	
العجز الاستثماري/ الناتج	%١٨,٥	%١٨,٨	%٢٤,٣	

المصدر: صندوق النقد الدولي، النشرة المالية، أيلول ٢٠٠٨ - أيلول ٢٠٠٩ ص ١١١،

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- ١ — يتزايد العجز التجاري بشكل مستمر في الاقتصاد الأمريكي، فقد كان ٤٢٦,٤ مليار دولار عام ٢٠٠١ أي ٤,٢% من الناتج في حين ارتفع عام ٢٠٠٧ قبل الأزمة إلى ٨١٥,٣ مليار دولار حوالي ٥,٩% من الناتج، هذا ما يؤشر على زيادة الاستهلاك للشعب الأمريكي وتحول الاقتصاد الأمريكي لمجالات الخدمات بدلاً من زيادة الإنتاج الحقيقي.
- ٢ — تزايد حجم الدين الحكومي من ٥٤٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠١ أي ما يعادل ٥٤% من الناتج إلى ٥٩٥٩,٢ مليار دولار أي ٤٣,١% من الناتج ثم تزايد إلى ٧١١٩,٢ مليار دولار بعد الأزمة ليشكل ٥٠% من الناتج وقد وصل في عام ٢٠٠٩ إلى ٨٦٤٥,٨ مليار دولار أي ٦١,٧% من الناتج.
- ٣ — تزايد معدلات البطالة من ٤,٦% عام ٢٠٠١ إلى ٦% عام ٢٠٠٧ ثم إلى ٩,٧% عام ٢٠٠٩ وهي معدلات كبيرة توضح عمق الأزمة.
- ٤ — تزايد حجم المطالب الاستثمارية مقابل حجم الموجودات الاستثمارية أي أن أمريكا في حالة عجز مع العالم الخارجي يصل إلى ١٨,٥% من الناتج وسوف يزداد إلى ٢٤,٣% من الناتج في عام ٢٠٠٩،
- ٥ — ازداد عجز الموازنة من الفائض عام ٢٠٠١ إلى ٢٧٥ مليار عام ٢٠٠٧ ثم إلى ١٣٠٥,٨ مليار دولار بعد الأزمة ٢٠٠٩ ليشكل ٩,١% من حجم الناتج أي أن الاقتصاد الأمريكي دخل حالة الخطر في عجز الموازنة.
إن هذه المؤشرات توضح ما يلي:
- أ — قابلية الاقتصاد الأمريكي للدخول في الأزمات في أي وقت طالما أن المؤشرات الأساسية في حالة تراجع.
- ب — اعتماد الاقتصاد الأمريكي على المضاربات في البورصة نظراً لحجم المطالب الاستثمارية وجميعها استثمارات تذهب للمضاربة في البورصة وهي تنذر بحدوث الأزمات عند دخولها أو عند خروجها.

ج — لقد استقر حجم القروض المصرفية للناتج بحدود ٦٥% طيلة السنوات السابقة لكن تزايد حجم المطالبات الاستثمارية دفع المصارف لزيادة حجم قروضها فبلغت عام ٢٠٠٧ حوالي ١٤١٥١,٨ مليار دولار أي ما يعادل ١٠,٢,٤% من الناتج وتكون الولايات المتحدة قد تجاوزت القواعد المصرفية وأنظمة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وذلك بهدف زيادة أرباح المصارف مقابل المؤسسات الأخرى، وقد كانت هذه التجاوزات من الأسباب الأساسية للأزمة كما تحدثنا في القروض العقارية. إن هذه المؤشرات والأسس الجديدة لعمل الاقتصاد الأمريكي قد دفعت العديد من المفكرين لإعادة النظر بالليبرالية المتبعة ودعوة عدد منهم لوضع الحدود لهذا التوجه غير الصحيح، والذي يخدم في نهاية المطاف مصالح (وول ستريت) والمضاربين الذين لا يهتمون في الإنتاج والتوزيع قدر اهتمامهم برفع الأسعار وجني الأرباح حتى لو أثر ذلك على كفاءة الاقتصاد الوطني.

٣ — ٥ — ٥ — آثار الأزمة المالية:

أجمعت أكثر المراكز البحثية والدراسات على أن أزمة عام ٢٠٠٨ هي الأسوأ منذ عام ١٩٢٩ أزمة الكساد الكبير، وهي تتشابه معها في كثير من الأسباب والآثار، وقد نتج عن هذه الأزمة الآثار التالية:

١ — بلغت خسائر الأسواق المالية خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٨ حوالي ٨,٣ تريليون دولار^(١) وتزايدت في الأشهر اللاحقة لتصل إلى ٣٠% من حجم الناتج العالمي أي قدرت خسائر الأسواق بحدود ١٨٠٠٠ مليار دولار، أي يصل عدد المتضررين من هذه الخسائر إلى ٢٥٠ مليون مستثمر خسروا ثرواتهم أو نصف ثرواتهم أو جزءاً منها مما أدى لزيادة عدد الفقراء.

٢ — هبوط حجم المؤشرات المالية بحدود ٣٧,٥ — ٤٥% بشكل وسطي في أكثر دول العالم هذا يعني أن الخسائر تصل إلى ٥٠% من حجم البورصات العالمية.

(١) إحصاءات المكتب الأمريكي للإحصاء ٢٠٠٨ النشرة غير الدورية ص ٨.

٣ — هبوط حجم الناتج العالمي بحدود ٣٠ — ٤٠% أي سوف يتراجع الناتج العالمي بحدود ٢٠ تريليون دولار عام ٢٠٠٩ وسوف يتراجع معدل النمو الاقتصادي إلى ٢,٢% كما يتوقع صندوق النقد الدولي في تقاريره المستمرة في مرحلة ما بعد الأزمة.

٤ — زيادة أعداد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ٩ — ١٠% ويتوقع الزيادة إلى ١٢% وفي بعضها إلى ١٥% بينما ستصل معدلات البطالة في الدول النامية إلى ٢٥% نظراً لانخفاض الطلب العالمي على المواد الأولية التي تنتجها هذه الدول.

٥ — زيادة أعداد الفقراء كما توقع صندوق النقد الدولي في الولايات المتحدة إلى ١٥% من عدد السكان بعد أن كان ١٢,٥% قبل الأزمة أي سيصل عدد الفقراء إلى ٤٥ مليون مواطن. بينما سيصل العدد في العالم ككل إلى مليار مواطن.

٦ — هبوط أسعار المواد الأولية وحتى الصناعية في العالم بنسبة ٣٠% بشكل وسطي في حين وصلت بعض السلع إلى ٥٠% وهذا ما يؤكد التشابه مع أزمة ١٩٢٩، حيث وصل النفط إلى ٣٠ دولاراً ثم عاود الارتفاع إلى ٧٥ دولاراً.

٧ — إفلاس العديد من المصارف والمؤسسات المالية الكبيرة في العالم حيث وصل عدد المصارف التي تعرضت للإفلاس إلى ٧٢ مصرفاً في الولايات المتحدة وإلى ٢٠ مصرفاً في بريطانيا وحوالي ٧٠ مصرفاً في أوروبا، كما تعرضت أكبر شركة سيارات في العالم للإفلاس جنرال موتور وتعرض حوالي ٣٠% من حجم الشركات في العالم للإفلاس وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة مما أدى لزيادة أعداد العاطلين عن العمل.

٨ — تراجع حجم الصادرات وخاصة في الصين ودول جنوب شرق آسيا إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بمعدل ٥٠% أي توقفت بعض الشركات تماماً عن

الإنتاج بسبب تراجع حجم الطلب العالمي الأمر الذي أدى لزيادة أعداد العاطلين عن العمل مما يذكر بأزمة عام ١٩٩٧ عندما توقفت الصادرات الآسيوية إلى أوروبا والولايات المتحدة.

إن هذه الآثار توضح بشكل لا لبس فيه دخول الاقتصاد العالمي في نفق الركود الذي يتوقع له أن يستمر حوالي خمس سنوات اعتباراً من عام ٢٠٠٨ أي سوف يستمر الركود حتى عام ٢٠١٣، وتحاول جميع الدول اتخاذ إجراءات ضخ السيولة لكي تخفف من آثار الأزمة وتعيد الاقتصاد إلى حالته الطبيعية، لكن لن يكون ذلك قبل أن تأخذ الأزمة مداها الزمني (دورة اقتصادية) لكي يعود التفاؤل إلى السوق من جديد.

٣ - ٥ - ٦ - الحلول النقدية:

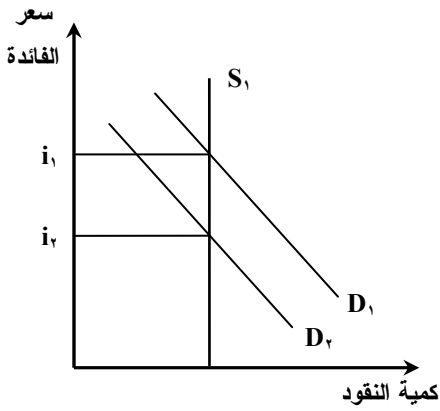
أدت الأزمة كما لاحظنا إلى تراجع حجم الإنتاج المادي وتراجع أسعار الأسهم والمضاربات في أسواق المال وزيادة معدلات البطالة وتراجع حجم الاستهلاك وتراجع حجم الاستثمار أو شبه توقف للاستثمار، وأمام هذه المؤشرات والانهيارات ماذا تستطيع الدول فعله لكي توقف الأزمة، وبعبارة أدق هل تستطيع الإجراءات المالية أو النقدية إيقاف الأزمة المالية؟ أو الحد من زيادة التدهور؟

وثمة من كان متفائلاً فقد صرح الرئيس الأمريكي بأن ضخ ٧٠٠ مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي سوف يوقف الأزمة، لكن ذلك غير ممكن في علم الاقتصاد لأن الأزمة الاقتصادية هي جزء من دورة اقتصادية، والدورة الاقتصادية تقاس بالزمن، خمس سنوات — فالإقتصاد يمر بدورة متفائلة خمس سنوات تعقبها دورة متشائمة خمس سنوات أو (رواج ركود) بشكل مستمر.

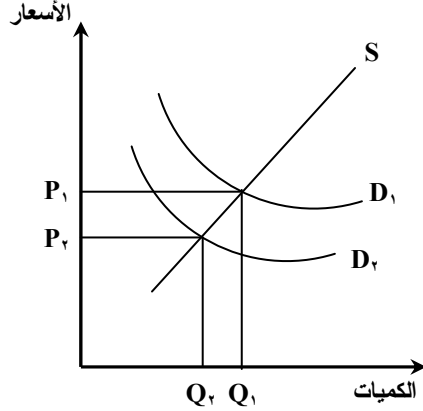
إن الإجراءات النقدية الواجب اتخاذها بخصوص هذه الأزمة، لا توقف الأزمة، بل تخفف من الانهيارات واندفاع الاقتصاد إلى الكساد الذي هو مرحلة أسوأ من الركود.

فما هي الإجراءات النقدية التي يمكن أن تتخذها السياسة النقدية للحد من تطورات هذه الأزمة؟

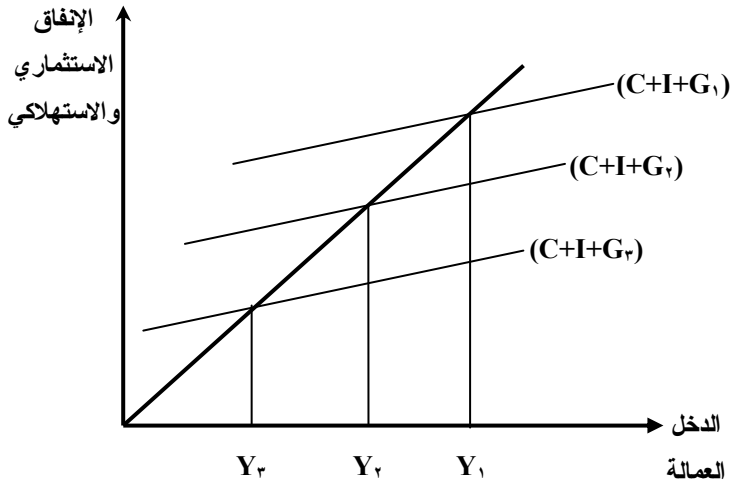
وقبل الحديث عنها سوف نوضح بالأشكال البيانية أوضاع الإنتاج والدخول والطلب على النقد كما يلي:



الشكل (أ)



الشكل (ب)



الشكل (ج)

الشكل رقم (٧)

يلاحظ من الشكل رقم (٧) ما يلي:

- ١ - تراجع سعر الفائدة رغم زيادة حجم العرض النقدي ويعود ذلك لتراجع الطلب على النقد، فقد خفضت أمريكا سعر الفائدة من ٥,٢٥% عام ٢٠٠٧ إلى

٥,٠% في كانون الثاني ٢٠٠٩ وخفضت أوربا إلى ١,٢٥% ثم إلى ١% في نفس الفترة أما اليابان فقد خفضت إلى ٠,٣%.

٢ — تراجع حجم الناتج كما هو واضح من الشكل (ب) إلى أكثر من ٣٠% وهذا الأمر يؤدي لزيادة البطالة إلى حدود ٣٠% فإذا كانت البطالة قبل الأزمة ٥% هذا يعني زيادة معدلات البطالة إلى ١٥% في الدول المتقدمة وحوالي ٣٠% في الدول النامية.

٣ — تراجع حجم الدخول بحدود ٣٠% أو أكثر بسبب البطالة فقد يكون حجم التراجع بالدخول حوالي ٣٠% إلى ٤٥%.

إن هذه الانهيارات في الأسعار والطلب والعرض سوف تؤدي لتعمق الركود لكي يصل إلى مرحلة الكساد التي تجلب معها التشاؤم والانهيار لذلك قامت الدول بمجموعة من الإجراءات لوقف هذا التدهور وأهم الإجراءات النقدية لوقف الانهيارات والتدهور هي:

١ — تخفيض سعر الفائدة وهذا ما قامت به الحكومات الأوروبية والأمريكية فوراً فقد وصل سعر الفائدة عالمياً وفي أكثر الدول إلى حالة الصفر أي لا يوجد فائدة على الإيداع أو الاقتراض ومع ذلك لم يتحرك الطلب على النقد لأن الإنتاج في حالة تراجع ولم يتوقف تراجع الطلب الكلي والإنفاق الكلي في الاقتصاديات المتقدمة، بل ما زال في حالة الانهيار لذلك لم تفلح سياسة تخفيض سعر الفائدة في تشجيع الطلب على الاستثمار، سياسة غير مجدية لكنها ضرورية في مثل هذه الظروف.

٢ — زيادة عرض النقد: قدمت المصارف المركزية في الدول المتقدمة وأيضاً النامية بمنح القروض للمصارف التجارية لتحقيق هدفين معاً:

أ — قدمت المصارف المركزية الأموال للمصارف التجارية لوقف الانهيارات وتعرضها للإفلاس.

ب — قدمت القروض للمصارف التجارية لكي تزداد قدرتها على منح الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة أو حتى الشركات الكبيرة التي احتاجت للأموال والسيولة.

٣ — قدمت الحكومات القروض والمساعدات المالية للشركات الكبيرة والمصارف الكبيرة لأن انهيار شركة عملاقة قد يجر وراءها انهيار عشرات الشركات، فقد قدمت الولايات المتحدة دعماً لشركة التأمين العالمية AEG بحدود ٨٥ مليار دولار كما ذكرنا وقدّمت دعماً لمؤسستي (فريدي ماك) و (فيني ماي) بحدود ٢٠٠ مليار دولار، ووضعتهما تحت وصاية الحكومة للحماية من الإفلاس. ودعمت بعض المصارف وغيرها، وقدّمت أوروبا دعماً للمصارف بالتعهد بدفع الودائع في حال تعرض أي مصرف للإفلاس، واشترت دول أوروبية حصصاً في المصارف لوقف التدهور.

٤ — زيادة حجم الإنفاق العام، كسياسة مالية لدعم السياسة النقدية وذلك بحدود ٧٠٠ مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية، وبحدود ١٢٠٠ مليار دولار في أوروبا وحوالي ٦٠٠ مليار دولار في اليابان لدعم الإنفاق الكلي بحيث يمكن أن تكون بمثابة جرعة في الطلب.

إن هذه الإجراءات المالية والنقدية لم توقف الانهيارات في أسواق المال لكنها أوقفت انهيار النظام الرأسمالي الذي كان متوقفاً حتى أن المؤتمرات ركزت في عام ٢٠٠٨ — ٢٠٠٩ عن بديل للنظام الرأسمالي، لكنه صمد بفضل هذه الجرعات في الطلب.

وسوف يخرج الاقتصاد الرأسمالي من أزمة الركود في عام ٢٠١٣ أي بعد دورة كاملة من الركود القاسي..

الفصل الرابع

السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي

تمهيد:

تحدث الاقتصاديون كثيراً عن السياسة النقدية ودورها في صنع التوازن وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، لكن الخلافات بين أنصار المذهب الكلاسيكي والمذهب الكينزي قد أثر على القرارات الاقتصادية من جهة وعلى دورها في صنع التوازن من جهة أخرى، لذلك وجدنا تبايناً في الآلية التي يرغب كل مذهب باستخدامها ومن ثم تتباين النتائج والتوقعات.

إن هذه الخلافات لم تؤثر على دور السياسة النقدية ولا على آلية تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم تترك السياسة النقدية بشكل دائم ومستمر آثاراً هامة في الاقتصاد الوطني، فقد تؤدي لإدخال الاقتصاد في حالة الركود أو قد تدفعه باتجاه التضخم، وفي كلا الحالتين تؤدي لأمراض اقتصادية تؤثر على حركة الاقتصاد الوطني، ولكي نكون بعيدين عن المذاهب الاقتصادية يجب أن نطرح التساؤل التالي:

ما هو دور السياسة النقدية في صنع التوازن الاقتصادي الكلي؟
أو بتعبير أدق: هل تستطيع السياسة النقدية المساهمة في صنع التوازن الاقتصادي الكلي؟ وما هو دور السياسة المالية في صنع هذا التوازن؟

٤ - ١ - مفهوم التوازن الاقتصادي:

يتألف الاقتصاد من عدد كبير من الشركات ومجموع أفراد المجتمع وعلاقات الاستيراد والتصدير، وكل جهة تتصرف حسب دخلها وأرباحها ومستوى الأسعار، فإذا اعتبرنا أن الوحدات الاقتصادية الأساسية في المجتمع هي:

١ - العائلات أو مجموع أفراد المجتمع (المستهلكون).

٢ - الشركات الإنتاجية والخدمية.

٣ - الدوائر الحكومية (استهلاك - استثمار).

٤ - الاستيراد والتصدير.

واستناداً لذلك يقسم الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي إلى المجموعات التالية:

$$Y = C + I + G + (E - M)$$

أي أن الدخل أو الناتج يوزع بين شركاء العملية الإنتاجية ويعاد استهلاكه أي كل ما ينتج يستهلك لذلك يحصل التوازن^(١).

كما ويعتبر البعض الآخر بأن التوازن يتحقق «عندما تتساوى نوايا الادخار (قرارات الادخار) مع تصرفات مشروعات الاستثمار»^(٢).

أي تساوي الادخار المتوقع مع الاستثمار المتوقع.

كتابات كثيرة تحدثت عن مفهوم التوازن الاقتصادي وأهدافه ومزاياه في الأدبيات الاقتصادية، لكننا يجب أن نسوق تعريف مبسط للتوازن لكي نشجع المهتمين على اشتقاق تعاريف جديدة أو تطوير التعاريف القائمة واستناداً لذلك فإنني أرى في التوازن الاقتصادي:

«تساوي الإنفاق الكلي لجميع الأفراد والوحدات الاقتصادية (الاستهلاك — الاستثمار) مع الناتج من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة».

إن هذا التعريف المبسط يوضح بأن تصرفات الأفراد والوحدات الاقتصادية بما فيها الحكومية يجب أن تتوازن مع دخولها، أي كل ما ينتج يجب أن يستهلك لذلك يحصل التوازن:

استناداً لهذا التعريف يمكن تحديد خصائص التوازن الاقتصادي كما يلي:

١ — يتألف الإنفاق الكلي من جميع ما ينفقه الأفراد والشركات الخاصة والأجهزة الحكومية وعلاقات الاستيراد والتصدير وعادة ما يتساوى الإنفاق الكلي مع الطلب الكلي لذلك نستخدم مفهوم الإنفاق الكلي والطلب الكلي على أنهما مفهومان متطابقان.

(١) أحمد رفيق قاسم — أحمد الأشقر: التحليل الاقتصادي الكلي — منشورات جامعة حلب ١٩٩٣ — ص ٢٣ — ٢٦.

(٢) سهير السيد: المدخل في النظرية الاقتصادية الكلية، ايتراك للنشر والتوزيع القاهرة ٢٠٠٣ ص ١١-١٣.

٢ — يتألف العرض الكلي من جميع ما تنتجه الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والعائلات خلال فترة زمنية معينة (سنة) ويستعمل الخدمات أي إنتاج السلع والخدمات.

٣ — عادة ما يستخدم التحليل الاقتصادي الزمن وإلا أصبح التحليل ستاتيكيًا أي لا يأخذ التطور بعين الاعتبار، فدخول الزمن يعني إدخال التطور وعنصر التكنولوجيا الذي يأتي مع الزمن.

٤ — التساوي بين الإنفاق الكلي والنتاج: إن أهم خاصية أو ميزة للتوازن الاقتصادي هي تساوي قيمة الناتج مع قيم الإنفاق الكلي، فإذا زاد أحدهما عن الآخر لم يحصل التوازن، بل يحصل الاختلال الذي يؤدي بدوره لتدهور الأوضاع الاقتصادية، أي تحصل الأمراض الاقتصادية من الركود أو التضخم.

إن هذه الخصائص تشرح لنا وتوضح آلية حدوث التوازن في الاقتصاد، ولسنا هنا بصدد تحليل التوازن وتفصيلاته، لذلك يمكن الإشارة إلى التوازن الساكن والتوازن الديناميكي حيث يسمح التوازن الديناميكي بإدخال الزمن والسماح للمتغيرات الاقتصادية الكلية التحرك بحرية استناداً لطبيعة كل متغير وعلاقته بالآخر والمزيج الذي تستخدمه الحكومة من الإجراءات والذي يؤثر على كل عنصر بحيث يدفعه للتحرك بحرية مؤثراً على العناصر الأخرى.

فالزيادة في عرض النقد إذا تؤدي إما للتضخم أو للاكتناز وذلك حسب حالة الوحدات الاقتصادية والأفراد والوضع الاقتصادي العام.

٤ — ٢ — العوامل المحددة لمستوى الدخل ولسعر الفائدة:

إن زيادة كمية النقد يمكن أن تصرف لشراء المنتجات وبهذه الطريقة: فإنها ترفع الدخل إلى درجة يصبح معها فائض المختزن الذي ولدته زيادة النقد مرغوباً لإجراء الصفقات (مختزن الصفقات)، ويمكن أيضاً أن تستعمل زيادة النقد هذه لشراء الأسناد والأوراق المالية، الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع أسعار الأسناد، وبالتالي انخفاض لسعر

الفائدة، وهذا الانخفاض يجعل المختزن النقدي الفائض نتيجة ل طرح كمية النقد في التداول محتفظاً به. (كمختزن عاطل) إن هذه العبارات تظهر لنا بأن تغيرات كمية النقد يمكن أن تؤثر سواء على مستوى الدخل، أو على سعر الفائدة^(١). ولا يفهم من ذلك أن كمية النقد وحدها تؤثر على مستوى الدخل وعلى مستوى سعر الفائدة، فبالإضافة لتأثير كمية النقد على هذين المتحولين، يجب ألا ننسى العناصر التالية:

١ — منحني طلب الاستثمار.

٢ — تابع الاستهلاك.

٣ — منحني تفصيل السيولة.

ومن هذا كله يمكن القول بأن العناصر التي تؤثر على مستوى الدخل وسعر

الفائدة في التحليل الاقتصادي الكلي هي:

١ — الكفاية الحدية لرأس المال (أو للاستثمار).

٢ — الادخار.

٣ — الرغبة في الحصول على مختزن نقدي.

٤ — كمية النقد.

لكي يصل الاقتصاد إلى مستوى التوازن، يجب أن يتساوى المختزن النقدي مع كمية النقود، وتتساوى أسعار الفائدة مع الكفاية الحدية للاستثمار، وكذلك عندما يكون الاستثمار مساوياً إلى الحجم الطبيعي والمرغوب للادخار نلاحظ بأن هذه العوامل يتصل بعضها ببعض الآخر، هكذا عندما تكون الكفاية الحدية لرأس المال مرتفعة، إلى درجة إيجاد مستوى من الاستثمار كافٍ لمساواة الادخار العادي الذي تحدده عادات الادخار في النظام، أي عندما يصل الاستثمار والادخار للتعاقد $S = I$. نرى بأن كمية النقد ترتفع إلى درجة أن تغطي رغبات الجمهور للاحتفاظ بالمختزن النقدي $L = M$ حيث أن:

(١) محمود نيربي: الاقتصاد المالي، منشورات جامعة حلب ١٩٨٠ ص ٤١٦.

$$M = \text{كمية النقود.}$$

$$L = \text{المخزون النقدي المرغوب.}$$

$$I = \text{الاستثمار.}$$

$$S = \text{الادخار.}$$

٤ - ٣ - المنحنيات IS:

لقد تم تطوير هذا النموذج المعروف The IS – LM Model لأول مرة من قبل الاقتصادي j.r.hiers هيكس وانتشرت هذه الأفكار عن طريق a.hansen هانس فيما بعد ومن هنا يطلق عليها أحياناً (تحليل هيكس – هانس)^(١).

وحيث أنه يطلق على الدالتين اللتين يتم استخدامها في التحليل البياني عادة (IS) (LM) فإن التحليل يعرف عادة الآن بنموذج الـ «IS-LM».

ويجمع هذا التحليل بين النموذج الكينزي والنموذج الكلاسيكي ليعطي صيغة جديدة أكثر دقة في تحليل المتغيرات الاقتصادية وتأثير كل منها على الآخر، وكيفية حدوث التوازن العام في ظل الظروف التي يأتي على دراستها الآن.

لتكن لدينا الآن مجموعة المعادلات التالية:

$$١ - \text{تابع الاستثمار } I \text{ بالنسبة لسعر الفائدة } (i), \quad I = I(i)$$

$$٢ - \text{تابع الاستهلاك } (C) \text{ للدخل } (Y), \quad C = C(Y)$$

$$٣ - \text{تابع طلب المخزون النقدي بالنسبة لسعر الفائدة والدخل } L = L(I, y)$$

$$٤ - L = M, \text{ حيث أن } M \text{ هي كمية النقود الحالية.}$$

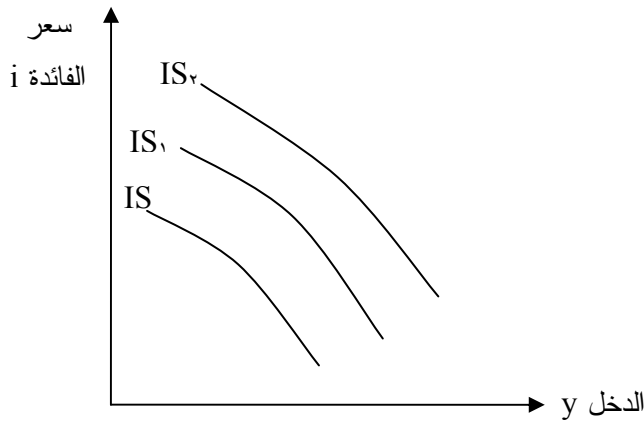
$$٥ - \text{المعادلة التالية: } Y = I + C(Y)$$

إن النظرية الكلاسيكية قد افترضت أن الادخار والاستثمار يحددان سعر الفائدة وبالتالي فهي تفترض ضمناً ثبات مستوى الدخل أو أنه يتحدد بعوامل أخرى وقد

(١) جاردنر آكلي: الاقتصاد الكلي، ترجمة عطية سليمان، الجامعة المستنصرية بغداد ١٩٨٠ ص ٥١٣.

تجاهلت بذلك أي تأثير للتغير في الدخل على الادخار، أما النظرية الكينزية فقد افترضت أن الادخار والاستثمار يحددان مستوى الدخل، وتكون بذلك قد افترضت (أي الكينزية) ضمناً ثبات سعر الفائدة وبالتالي تجاهلت كثيراً تأثير التغير في سعر الفائدة على الاستثمار.

والواقع وحسب وجهة نظر هيكس — هانس أن الادخار والاستثمار لا يستطيعان تحديد الفائدة أو الدخل، بل توجد قيمةً مترابطة لكل من الدخل (Y) وسعر الفائدة (i) بحيث تتسق هذه القيم مع شروط التوازن بين الاستثمار والادخار وهذا هو السبب في إطلاق التسمية IS على المنحنيات التي تربط بين مستوى سعر الفائدة ومستوى الدخل كما في الشكل التالي رقم (٨).



الشكل البياني رقم (٨)

انطلاقاً من المعادلة رقم ٥ —

$$I = I + C (Y)$$

فإننا نستطيع تعيين مختلف مستويات الدخل التابعة لمختلف أسعار الفائدة، وبتعبير آخر، فإنه: انطلاقاً من تابع الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، وتابع الاستهلاك بالنسبة للدخل، نستطيع أن نحدد مستوى الدخل لكل سعر من أسعار الفائدة بالمنحنيات التي تظهر هذه العلاقة هي المنحنيات IS كما هي واضحة في الشكل البياني الذي بين أيدينا.

إن هذه المنحنيات قد رسمت، لتظهر العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة عندما تكون عملية المضاعف قد تمت، وعندئذ يكون الادخار والاستثمار قد تعادلا وبالتالي فإن الادخار والاستثمار يتساويان دائماً عندما تتم عملية المضاعف وعندما تتم هذه العملية، فإن الادخار الفعلي يساوي الادخار العادي، الذي تحدده النزعة الحدية للاادخار.

ولمزيد من الإيضاح حول عمل المنحنيات IS وآلية تحركهما سوف ندرس الآثار التي تحدثها المتغيرات الأخرى.

٤ - ٤ - محددات المنحنيات IS:

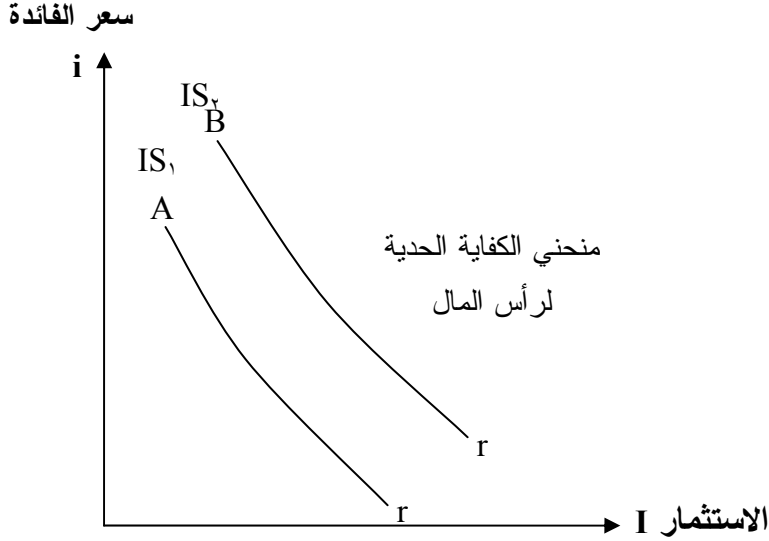
انطلاقاً من منحنى معين للمنفعة الحدية لرأس المال، فالسعر المرتفع للفائدة يؤدي لانخفاض حجم الاستثمار، ويحدد هذا بالتالي معدلاً منخفضاً للدخل، حتى ولو أخذنا بعين الاعتبار عملية المضاعف.

وعندما يكون سعر الفائدة منخفضاً يكون حجم الاستثمار كبيراً، ويكون أيضاً معدل الدخل مرتفعاً تبعاً لذلك (مع الأخذ بعين الاعتبار عملية المضاعف) نرى بأن المنحنيات IS تميل نحو اليمين تبعاً لتتابع الاستثمار والاستهلاك المحددين، فإن الدخل يكون مرتفعاً عندما يكون سعر الفائدة منخفضاً ومنخفضاً عندما يكون سعر الفائدة مرتفعاً.

لننتقل من وضعية المنحنى IS_1 ، ولنفترض أن الكفاية الحدية للاستثمار ارتفعت إلى الأعلى، وذلك بدون أي تغيير طارئ على سعر الفائدة، أي هذا يحدث انتقالاً إلى الأعلى للمنحنى IS. ويمكن للاستهلاك أن يبقى منخفضاً بالنسبة لمستوى الدخل خلال فترة قد تتجاوز بعض الأشهر، ويبقى الاستهلاك خلال هذه الفترة أشد انخفاضاً من المستوى العادي.

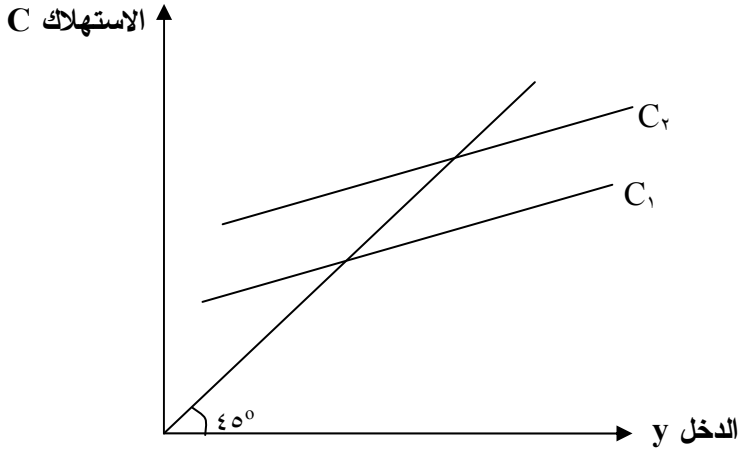
إن الدخل لا يرتفع خلال هذه الفترة كثيراً بفعل المضاعف. وأخيراً يصل الاستهلاك إلى المستوى العادي، ويعني ذلك إلى المستوى الذي يعينه تابع الاستهلاك

وحيثُ يصل الاقتصاد إلى منحنى IS_2 . وفي هذه الوضعية يتعادل مجدداً الادخار والاستثمار ويزداد الدخل لا بفعل زيادة الاستثمار فقط، ولكن بفعل الاستهلاك المحرض أيضاً، وبمعنى آخر يكون المضاعف قد أتم عمله.



الشكل البياني رقم (٩)

- نفترض أن (I = الاستثمار، r = الكفاية الحدية لرأس المال، i = سعر الفائدة).
- إن المنحنى IS_1 مبني على منحنى الكفاية الحدية للاستثمار A بينما المنحنى IS_2 هو مبني على منحنى الكفاية الحدية للاستثمار B . شكل رقم (٩).
 - يلاحظ بأن منحنى فعالية الاستثمار هو أولى محددات المنحنيات IS ومنحني الاستهلاك هو ثاني محدد لها.



الشكل رقم (١٠)

لنفترض بأن منحنى الاستهلاك قد ارتفع نحو الأعلى إلى C_2 كما في الشكل البياني رقم (١٠) بدون أن يتعرض منحنى الكفاية الحدية إلى أي تغيير. ففي هذه الحالة ينتقل المنحنى IS إلى الأعلى إلى مستوى المنحنى IS_2 . ويمكننا أن نقول باختصار بأن المنحنيات IS تتحدد بمستوى ويميل منحنيات الكفاية الحدية للاستثمار، وبمستوى ويميل منحنى الاستهلاك أو للاتنين معاً وهذا من شأنه أن يرفع مستوى الدخل الذي يقابله إلى كل أسعار الفائدة.

نلاحظ بناءً على هذا بأن المنحنى IS_1 ينتقل إلى الأعلى إلى IS_2 عندما ينتقل بنفس الاتجاه منحنى الكفاية الحدية للاستثمار، تحت تأثير الاختراعات والتجديدات واكتشافات أساليب وطرق علمية حديثة في الإنتاج، من المستوى a إلى b ومن الطبيعي، أننا نستطيع تصور انتقال المنحنى IS_1 إلى المستوى IS_2 عندما ينتقل نحو الأعلى أيضاً من المستوى C_1 إلى المستوى C_2 . إن الارتفاع لمستوى الاستهلاك على الدخل وسعر الفائدة يمكن أن يلخص على الشكل التالي:

إن زيادة النزعة الحدية للاستهلاك، عندما يكون سعر الفائدة محددًا — ترفع مستوى الدخل بالنسبة لكل من أسعار الفائدة.

كما أن انخفاض الادخار الذي يعادل إلى انتقال تابع الاستهلاك إلى الأعلى — عندما نعتبر مستوى الدخل معطى من المعطيات (ثابت محدد) — يرفع سعر الفائدة بالنسبة لكل مستوى من الدخل. وإن مدى زيادة الدخل انتقال المنحنيات IS بشكل عام إلى الأعلى لدى الانتقال في نفس الاتجاه لمنحني الكفاية الحدية للاستثمار يحدده ميل تابع الاستهلاك. فإذا كان تابع الاستهلاك جامداً، وذلك يحدث عندما يكون مستوى الدخل منخفضاً، فإن المضاعف يكون قوياً، وهذا يعني بأن كل زيادة للاستهلاك حادثة تبعاً للانتقال للأعلى لمنحني الكفاية الحدية للاستثمار، تزيد الدخل بنسبة تابعة لميل تابع الاستهلاك، وبالتالي فإن ميل تابع الاستثمار بالنسبة لمختلف مستويات أسعار الفائدة، وميل تابع الاستهلاك بالنسبة لمختلف مستويات الدخل يحددان معاً ميل المنحنيات IS.

٤ — ٥ — المنحنيات LM:

إن تابع السيولة L وعرض النقد M، ينشئان هما أيضاً علاقة بين الدخل وسعر الفائدة، فبالنسبة لتفضيل للسيولة معين (يعني المختزن النقدي المرغوب العامل والعاطل) وعرض للنقد محدد من قبل السلطات النقدية، فإن سعر الفائدة في وضعية التوازن L-M يكون منخفضاً عندما يكون الدخل منخفضاً، ومرتفعاً عندما يكون الدخل مرتفعاً. ندعو المنحني الذي يظهر هذه العلاقة بالمنحني — LM — إنه المنحني الذي يري العلاقة بين الدخل والفائدة عندما يكون المختزن النقدي المرغوب فيه مساوياً إلى المختزن الحالي (كمية النقد)، أو عندما يكون L مساوياً M إن المنحني LM يفترض توازناً بين L، M، كما أن المنحني IS يفترض مساوياً بين الاستثمار والادخار. إن سعر الفائدة يتغير بعكس كمية النقد، فزيادة عرض النقد يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، على اعتبار أن سعر الفائدة يؤثر على الدخل القومي، فمثلاً عند مستوى فائدة أدنى يكون الدخل عند مستوى أدنى أيضاً، ومنه يمكن القول بأن غزارة عرض النقد أي عرض النقد الغزير نسبياً يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل، أما إذا كان عرض النقد قليلاً نسبياً فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى الدخل.

إن المنحني LM يصبح غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة في أقسامه العليا، أي الأقسام المقابلة لمستويات الدخل المرتفع^(١).

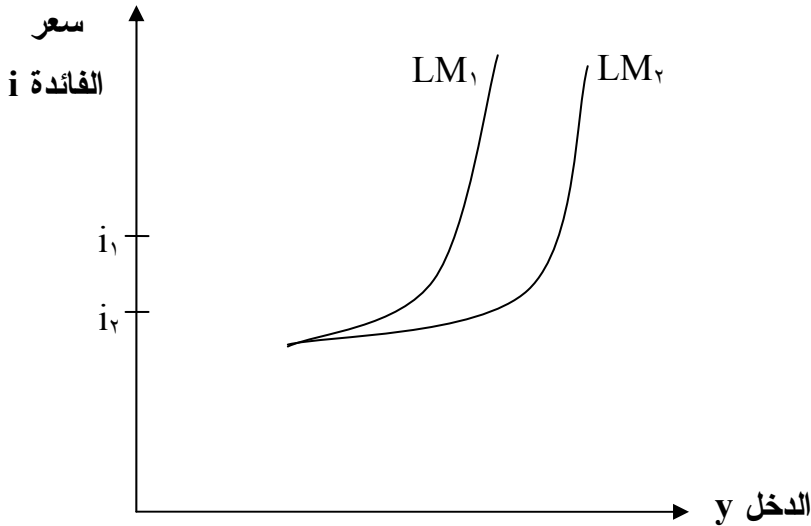
إن منحنى تفضيل السيولة L هو كثير المرونة بالنسبة لأسعار الفائدة المنخفضة، وبالتالي فالغزارة لعرض النقد بالنسبة للمستويات الضعيفة للدخل لا يمكنها أن ترفع سعر الفائدة للانخفاض أكثر من بعض الحدود.

وهذا يعني أن سعر الفائدة يصل إلى مستوى محدد لا يمكن أن ينخفض أكثر منه، بالرغم من استمرار مستوى الدخل بالانخفاض، وتعبير آخر: يصبح المنحني LM المبني على منحنى تفضيل السيولة كثير المرونة بالنسبة لسعر الفائدة فيما يتعلق بأسعار الفائدة المنخفضة.

إن المنحني LM_2 في الشكل (١١) هو انزلاق للمنحني LM_1 وهذا الانزلاق يسببه:

١- زيادة كمية النقد المراقبة من قبل السلطات النقدية.

٢- انخفاض مستوى السيولة.



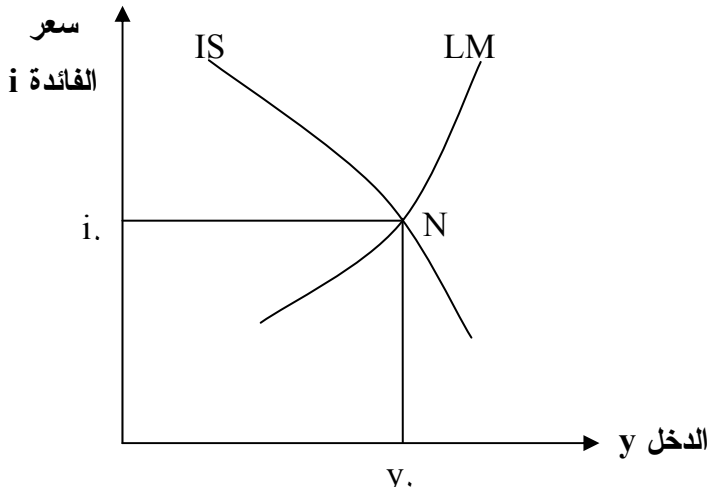
الشكل البياني رقم (١١)

(١) محمود نيربي: الاقتصاد المالي، المرجع السابق، ص ٤٢٤ - ٤٢٦.

لنفرض أنه لا يوجد تغير في تفضيل السيولة، فإن كل زيادة في كمية النقد تسبب انتقال المنحني LM إلى اليمين وفي حال زيادة كمية النقد فإن المنحني LM سوف ينتقل جهة اليمين وإلى الأسفل مع ثبات شكل المنحني. ولكن فيما عدا ذلك يبقى ميل المنحني ثابتاً عند كل سعر فائدة. ومن جهة أخرى فإن زيادة الأسعار (i) ستؤدي إلى تحريك المنحني جهة اليسار وإلى الأعلى، وبنفس الوقت تضغط على المنحني أفقياً ليصبح أكثر انحداراً من ذي قبل عند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة. إن المنحنيات IS توضح نقاط التوازن الممكنة في سوق السلع، في حين يوضح المنحني LM كل نقاط التوازن الممكنة في سوق النقود.

٤ - ٦ - ربط المنحني IS بالمنحني LM:

إن كلاً من المنحني IS، والمنحني LM يمثل قيماً مترابطة مختلفة لكل من I سعر الفائدة و Y الدخل. تتسق وتتوازن في سوق واحدة ومن ثم فإن تقاطع المنحنيين سيمثل القيمة الوحيدة المترابطة لكل من I و Y التي تتوازن في السوقين في آن واحد. يوضح الشكل التالي رقم (١٢) التوازن الكلي للنموذج فعند القيمتين (i, -y.) لا يتساوى فقط الطلب على عرض النقد (M) ولكن يتساوى أيضاً الطلب على السلع والخدمات مع عرضها.



الشكل رقم (١٢)

إن الدخل المتولد عن إنتاج هذه السلع يتحدد بحيث نجد أن الطلب على السلع الاستهلاكية عند مستوى الدخل (y) (بعد استقطاع الضرائب وعند سعر الفائدة i) (مضافاً لذلك الطلب الاستثماري الكلي عند سعر الفائدة i وعند مستوى الناتج y . زائداً مقداراً معيناً من الإنفاق الحكومي G يتساوى تماماً مع y .

وستكون هناك مستويات توازنية لبقية المتغيرات في هذا النموذج البياني وهي C الاستهلاك، I الاستثمار، T الضرائب، (DI) الدخل المتاح وترتبط هذه المتغيرات بالمستوى التوازني لكل من (i) و (Y) وتتسق معه. إن هذه المتغيرات لا تظهر في الرسم البياني ولكن يمكن حسابها من معادلة النموذج وذلك بعد معرفة (i) و (y) .

أما معادلة النموذج فهي:

$$Y = \frac{C_0 - C_1 t_0 + b_0 + G_0 + \frac{(M - m_0)}{m_2} (b_2 + C_2)}{1 - C_1(1 - t_1) - b_1 + \frac{m_1}{m_2} (b_2 + C_2) P}$$

حيث M المعروض النقدي.

m و b دالات المعروض النقدي والاستثمار.

P الأسعار.

t دالة الضرائب.

وتفسر لنا المعادلة المذكورة وهي معادلة النموذج أن:

١ — زيادة الإنفاق الحكومي (G) أو انخفاض في (t) أو (y) ستؤدي بالضرورة إلى

زيادة الدخل (y) أي أن السياسة المالية الكينزية تعمل في هذا النموذج.

٢ — إن زيادة المعروض النقدي M ستؤدي أيضاً إلى زيادة Y أي أن السياسة النقدية

تعمل أيضاً (وستحدث عنها الآن بشكل مفصل).

٣ — إن زيادة في co أو bo أي انتقال إلى أعلى في دالة الاستهلاك أو دالة الاستثمار

تؤدي إلى زيادة الدخل y كما هو الحال في النموذج الكينزي البسيط.

٤ — إن أية زيادة في M_1 كمية النقود المطلوب استخدامها في التبادل لكل من ليرة سورية من المعاملات تؤدي إلى تخفيض الدخل y .

٥ — إن أية زيادة في P الأسعار تؤدي إلى تخفيض الدخل y .

٦ — إن آثار التغير في كل من C_1 و m_2 و $(b_2 + C_2)$ تحتاج إلى توضيح أعمق مما هو مذكور في النموذج.

وسوف نقوم الآن بدراسة آثار السياسة النقدية على المستوى الكلي في الاقتصاد وبشكل خاص أثرها على مستوى الاستخدام وعلى المستوى العام للأسعار.

٢ — ٧ — السياسة النقدية ومستوى الاستخدام:

إن المنحنيات LM هي غير مرنة بالنسبة لسعر الفائدة فيما يتعلق بمستويات الدخل العالية، ومرنة بالنسبة لسعر الفائدة فيما يتعلق بمستويات الدخل المنخفضة. وعلى العكس نلاحظ المنحنيات IS أي:

١ — إن المنحنيات LM غير مرنة في أقسامها العليا وشديدة المرونة في أقسامها السفلى.

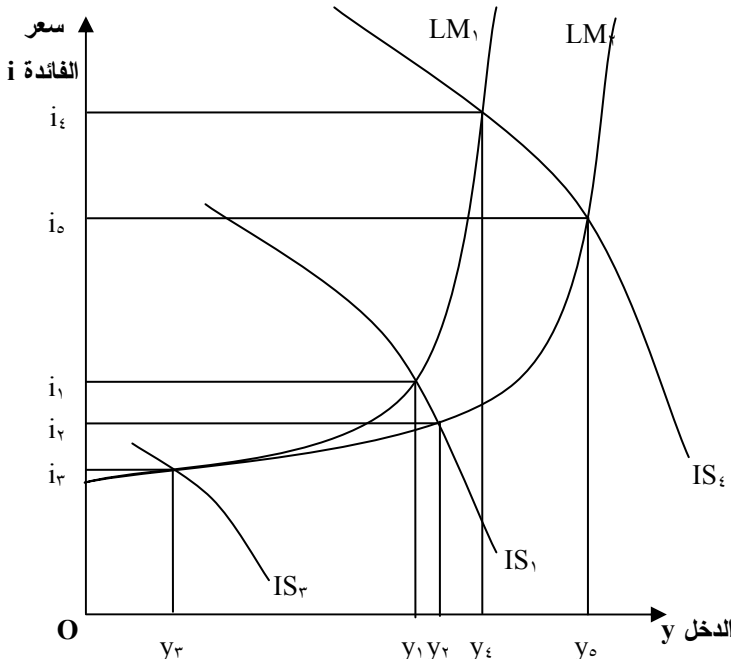
٢ — إن المنحنيات IS هي مرنة في أقسامها العليا وغير مرنة في أقسامها السفلى.

إن الفكرة الرئيسية التي تشكل جوهر السياسة النقدية هي التالية:

إن كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، هذا يعني أن انخفاض سعر الفائدة سوف ينشط الاستثمارات، التي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الاستهلاك، وبالتالي زيادة نفقات الاستهلاك والاستثمار الإضافية تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي^(١).

وحسب الشكل البياني (١٣) التالي نلاحظ:

(١) أحمد رفيع قاسم: التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات جامعة حلب، حلب ١٩٨٩، ص ١٩٢.



الشكل رقم (١٣)

إن زيادة الكتلة النقدية تؤدي إلى انتقال المنحني LM نحو اليمين، أي من الوضع، LM_1 إلى LM_2 وينتج عن ذلك تغيير لموقع تقاطع هذا المنحني مع المنحني IS_1 وهكذا يزداد الناتج الحقيقي المقابل من (Y_1) إلى (Y_2) وينخفض معدل الفائدة من المستوى (i_1) إلى المستوى i_2 وقد استطاعت النظرية الكينزية دراسة هذه الآلية بدقة كبيرة وقد ميزت الأوضاع التالية:

الحالة الأولى: يكون فيها مستوى النشاط الاقتصادي ضعيفاً:

وفي هذه الحالة يتقاطع المنحنيان IS و LM على القسم الأفقي من المنحني LM والتي تقابل مستوى الدخل الحقيقي Y_1 ونلاحظ أن انتقال المنحني LM نحو اليمين من الوضع LM_1 إلى LM_2 لا يؤثر على موقع نقطة تقاطع المنحنيين، وفي هذا الوضع يكون الطلب على النقود كبيراً جداً بحيث أن النقود الإضافية التي تطرح في التداول تكون ممتصة بواسطة مخزونات المضاربة وبناء على ذلك فإن معدل الفائدة يكون غير قابل للتخفيض لأنه بلغ حده الأدنى الانتقادي (i)، وبالتالي فإنه لا يمكن تحقيق أي استثمار جديد، ويبقى الدخل الحقيقي ثابتاً بدون تغيير.

نصادف هذه الحالة في البلدان الصناعية الشديدة التقدم في المضمار الصناعي والتي تتوفر فيها الأموال الإنتاجية إلى درجة تكاد تكون مفرطة، نلاحظ إضافة لذلك أن الكفاية الحدية لرأس المال منخفضة وأن فرص الاستثمار تقل حتى مع انخفاض سعر الفائدة، وذلك لأن تابع الاستثمار هو غير مرن بالنسبة لهذا السعر.

فالسياسة النقدية غير مجدية في مثل هذه الظروف ولا بد من اتخاذ سياسة مالية مناسبة، تؤدي إلى انتقال منحنى الكفاية الحدية لرأس المال نحو الأعلى، وذلك بواسطة التجديدات التقنية واختراع أساليب جديدة ومنتجات جديدة تبعث عليها المحرضات المالية، أو القيام باستثمارات عامة ضخمة لكسر حالة الجمود أي يجب إثارة المنحنى IS والعمل على تحريكه لجهة اليمين.

الحالة الثانية: يكون فيها الاقتصاد أقل من الاستخدام الكامل:

في هذه الحالة يقطع المنحنى IS_4 المنحنى LM_1 في نقطة حيث يكون المنحنى IS_4 مرناً نسبياً لسعر الفائدة بينما المنحنى LM_1 هو غير مرن لسعر الفائدة، وفي هذه النقطة للتقاطع نجد بأن سعر الفائدة (i_4) والدخل هو (y_4).

فإذا فرضنا أن مستوى الدخل Y_4 هو أقل من الاستخدام الكامل، فالسياسة النقدية هي التي يمكن أن تعمل عملها في الاقتصاد الوطني، إن زيادة عرض النقود سوف تؤدي إلى انتقال المنحنى LM_1 إلى LM_2 ، ونتيجة لذلك ينخفض سعر الفائدة من (i_4 إلى i_0) ويزداد الدخل من (Y_4 إلى Y_0).

إن هذا يعني وصول الاقتصاد إلى حالة شديدة العلو من الاستخدام، وبالتالي يمكن أن نستنتج النتيجة التالية: «إذا كان المنحنى LM غير مرن لسعر الفائدة كان المنحنى IS مرناً لسعر الفائدة فإن زيادة الكتلة النقدية (السياسة النقدية) تؤدي إلى إحداث آثار توسعية يمكنها أن تدفع الفعالية الاقتصادية قدماً إلى الأمام حتى درجة التفجر».

الحالة الثالثة: فعالية السياستين النقدية والمالية:

في هذه الحالة يلتقي المنحني LM_1 مع المنحني IS_1 في نقطة التقاطع التي يقابلها مستوى سعر الفائدة i_1 والدخل Y_1 ، ونلاحظ بأن المنحني IS_1 هو غير مرن بالنسبة إلى الفائدة، بينما يكون المنحني LM_2 أقل مرونة من الحالة السابقة إن فعالية السياسة النقدية في هذه الحالة سوف تؤدي إلى انتقال المنحني إلى LM_2 فينخفض سعر الفائدة من i_1 إلى i_2 ويزداد الدخل من Y_1 إلى Y_2 هذه الزيادة تكون طفيفة، أي أن أثر السياسة النقدية في هذه الحالة يكون ضعيفاً على الفعالية الاقتصادية. وتكون النتيجة الرئيسية لزيادة حجم النقد بواسطة السياسة النقدية زيادة المخزون النقدي العاطل، المعزول عن التداول الاقتصادي.

ولا بد لإحداث زيادة ملموسة في الدخل في مثل هذه الظروف من اللجوء إلى السياسة المالية والنقدية معاً (النقدية بزيادة الكتلة النقدية والمالية بالعمل على تشجيع الاستثمارات ورفع الكفاية الحدية للاستثمار أو قيام الدولة باستثمارات عامة تؤدي إلى خلق أثر مضاعف — السياسة الكينزية).

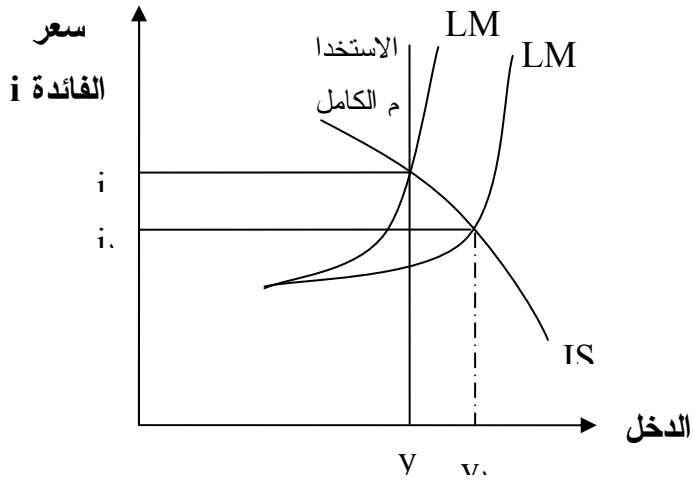
٤ — ٨ — السياسة النقدية والمستوى العام للأسعار:

إن زيادة كمية النقود تؤدي ضمن شروط معينة إلى زيادة في الدخل الكلي الحقيقي من خلال تخفيض معدل الفائدة، وذلك هو مضمون السياسة النقدية إلا أن الاستمرار في التوسع النقدي قد يسبب ارتفاعاً في الأسعار، ولا تحمد عقبها إذا لم تستطع الدولة إحكام السيطرة عليها.

الحالة الأولى: الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل:

لنفرض أن تقاطع المنحنيين ISO و LMO يحدد دخل التوازن Y الذي يقابل الاستخدام الكامل لليد العاملة، ومعدل الفائدة i_0 كما هو موضح في الشكل التالي.

(١٤).



الشكل البياني رقم (١٤)

إذا لجأت السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود، فإن المنحني LM ينتقل إلى جهة اليمين إلى الوضع LM_1 الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة إلى المستوى (i_1) . هذا الانخفاض في معدل الفائدة ينشط الاستثمار ويؤدي بالتالي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات. ويتطلب التوازن تحقيق الناتج الحقيقي Y_1 ولكن بما أن الاقتصاد يكون في وضع الاستخدام الكامل عند الناتج y فإنه يوجد فائض في الطلب الكلي يساوي إلى $(Y_1 - Y)$. ويرتفع المستوى العام للأسعار p وتنخفض القيمة الحقيقية لعرض النقود.

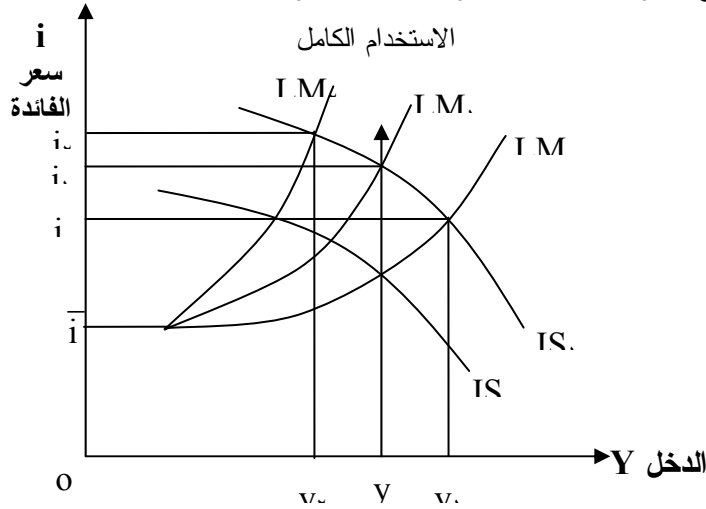
وهذا يعني بأن مخزونات النقود تصبح غير كافية لتأمين نفس الحجم الحقيقي من المعاملات كالسابق، ويضطر بالتالي أصحاب الأوراق المالية إلى بيع بعض موجودات محفظتهم من أجل دعم مخزونات المعاملات، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الأوراق المالية، ومن ثم إلى ارتفاع سعر الفائدة وهذا الارتفاع في معدل الفائدة يقلص بدوره حجم الطلب على الاستثمار، ويسهم في إعادة امتصاص الفائض في الطلب الكلي. ويتحقق التوازن عندما يختفي هذا الفائض، أي عندما يتقاطع المنحني LM مع المنحني IS في نقطة تقابل دخل الاستخدام الكامل Y وهذا يتطلب انتقال المنحني LM نحو اليسار، من الوضع LM_1 إلى LM. وبذلك يعود معدل الفائدة إلى المستوى i_1 .

الحالة الثانية: حالة فائض الطلب في سوق السلع والخدمات:

يمكن أن تعزى إما إلى زيادة الميل الحدي للاستثمار لدى المستحدثين، أو إلى انخفاض الميل الحدي للاذخار لدى المستهلكين، بينما يبقى عرض النقود ثابتاً^(١). إن هذا الوضع يفسره لنا الشكل البياني التالي (١٥).

بانتقال المنحني IS نحو اليمين، من الوضع ISO إلى IS_1 ، وبما أن دخل الاستخدام الكامل يساوي Y ، فإنه يوجد فائض في الطلب ممثلاً بالمسافة $(Y_1 - Y)$ وتظهر هنا عملية التضخم بالطلب.

وفي هذه الحالة، تستطيع السلطات النقدية التدخل (السياسة النقدية) بتقليص عرض النقود، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال المنحني LM نحو اليسار وهذا التقليص لكمية النقود يسبب ارتفاعاً في معدل الفائدة وبالنتيجة تقلص الاستثمارات، وينخفض الطلب الكلي، وأخيراً تتوقف العملية التضخمية. وإذا كان أثر سياسة التقليص النقدي كافياً لنقل المنحني LM_1 من الوضع LM إلى LM_1 فإن التوازن الاقتصادي الكلي يتحقق في مستوى دخل الاستخدام الكامل y وفي نفس مستوى الأسعار السابق، ويتحدد فقط معدل الفائدة في المستوى I_1 الأكثر ارتفاعاً من المستوى الأعلى i وبناء على ذلك فإن سياسة تقليص عرض النقود تؤدي إلى تخفيض مخزونات المضاربة، لكنها لا تؤثر على مخزونات المعاملات وتبعيتها ثابتة دون تغيير.



(١) أحمد رفيق قاسم: التحليل الاقتصادي الكلي، المرجع السابق، ص ١٩٦ - ١٩٧.

الشكل رقم (١٥)

الحالة الثالثة: عدم مرونة الأجور والأسعار:

إن زيادة عرض النقود تقوم على فرضية مرونة الأسعار والدخول في حركتها نحو الانخفاض، ولكن الفرضية ليست واقعية في معظم الحالات.

فإذا كانت حركة الأسعار والأجور عديمة المرونة في حركتها نحو الانخفاض فإن نقص الطلب الكلي، الذي ينجم عن سياسة التقليل النقدي وزيادة معدل الفائدة، لا يكون له أي تأثير على المستوى العام للأسعار، وهذا يعني أننا بحاجة إلى كمية أكبر من النقود من أجل تأمين نفس الحجم من المعاملات. وإذا لم تتوفر هذه الكمية من النقود، فإن الدخل الحقيقي ينخفض إلى مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل.

أما من الناحية البيانية، فإن المنحني LM ينتقل إلى اليسار بتأثير التقليل النقدي الجاري بواسطة السلطات النقدية، وتأثير انخفاض القيمة الحقيقية للنقد بسبب ارتفاع الأسعار، إذا كانت السياسة النقدية أكثر تقليصاً للنقود مما هو عليه الوضع في الحالة السابقة، فإن المنحني LM يستقر في الوضع LM_2 ، حيث يكون معدل الفائدة في المستوى i_2 وحيث يكون الدخل الحقيقي Y_2 الذي هو أقل من دخل الاستخدام الكامل y .

٤ — ٩ — السياسة النقدية والاستهلاك:

الاستهلاك هو أكبر مجال لإنفاق الدخل، لأن القسم الأعظم من الدخل يوجهه للاستهلاك، ولهذا بنى كينز مضاعفه على الميل الحدي للاستهلاك حين قال: كلما ازداد الميل الحدي للاستهلاك يزداد المضاعف.

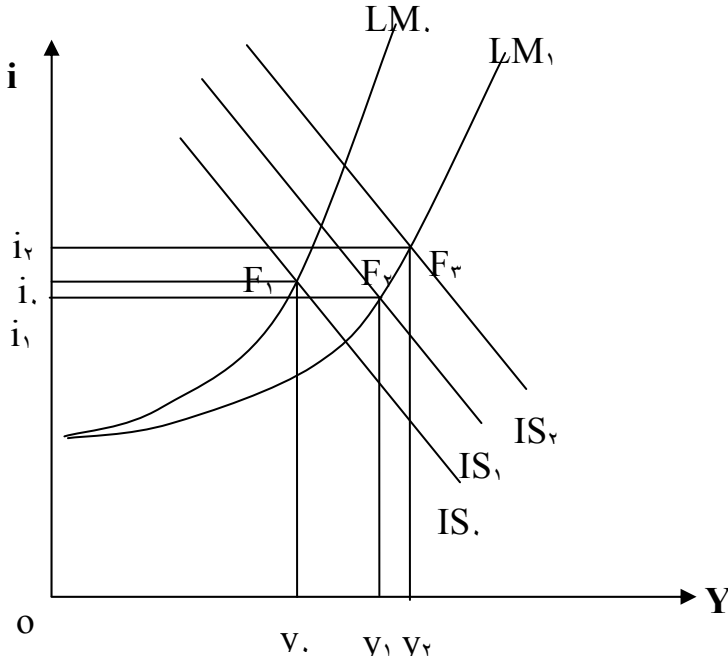
$$\frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}} = \text{المضاعف}$$

أو هو:

الميل الحدي للاستهلاك

واستناداً لذلك يؤثر الاستهلاك على المنحنيات IS فكلما ازداد الاستهلاك يزداد إنتاج وتصريف السلع والخدمات، أي يعد الاستهلاك أحد محددات المنحنيات IS لأن زيادة الاستهلاك دون زيادة منحنى الكفاية الحدية لرأس المال سوف تنقل منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى الذي يؤدي لزيادة الدخل مع بقاء سعر الفائدة على حاله، لكن هذا الانتقال سوف يزيد الطلب على الاستثمار بغرض زيادة الإنتاج الأمر الذي يرفع سعر الفائدة ويزداد الدخل أيضاً.

كما يظهر في الشكل رقم (١٦).



الشكل رقم (١٦)

يلاحظ من الشكل رقم (١٦) ما يلي:

١ — إن زيادة حجم الاستهلاك في الاقتصاد لأي سبب سوف ترفع حجم الطلب الكلي وسوف ينتقل المنحنى IS إلى الوضع الثاني IS_1 ، أي سوف تخرج بعض

الأموال التي كانت معطلة (مكتنزة) وإلا كيف يزداد الاستهلاك دون وجود وسائل الدفع.

٢ — إن زيادة عرض النقد عن طريق إخراج الأموال المكتنزة سوف يزيد عرض النقد وسوف ينتقل المنحني LM إلى الوضع الجديد إلى LM_1 ، ومن ثم يتقاطع مع IS_1 في النقطة F_2 والتي تشير إلى زيادة واضحة في الدخل من y_1 إلى y_2 .

٣ — إن زيادة الدخل من y_1 إلى y_2 لم تنتج عن زيادة الاستثمار أو زيادة سعر الفائدة كما هو معروف بالعلاقة بين سعر الفائدة والدخل كما ذكرنا، بل نتجت عن زيادة الاستهلاك التي حررت الأموال المكتنزة، وهي تعني زيادة في عرض النقد أدت لانخفاض سعر الفائدة من i_1 إلى i_2 وهذا الأمر سوف يزيد طلب المستثمرين على الأموال لأغراض التجديد أو تحديث الآلات أو حتى توسيع الطاقات الإنتاجية فيزيد ثانياً الاستثمار.

٤ — إن زيادة الاستثمار سوف تنقل المنحني IS_1 إلى IS_2 ليتقاطع مع المنحني LM_1 في النقطة F_3 والتي تشير لزيادة واضحة في الدخل من y_1 إلى y_2 وارتفاع سعر الفائدة من i_1 إلى i_2 وهي الحالة الطبيعية التي يؤثر فيها سعر الفائدة على مستوى الدخل.

بشكل عام يمكن القول بأن الاستهلاك متغير اقتصادي هام في التحليل الكلي وأيضاً في التحليل النقدي لأن زيادة الاستهلاك بدون وجود وسائل الدفع أمر غير ممكن الحدوث، لذلك تكون العلاقة واضحة بين النقد والاستهلاك، فكلما ازدادت كميات النقد يزداد الاستهلاك الذي يؤدي في الظروف العادية للوصول إلى التضخم، فكلما ازداد عرض النقد ازداد الاستهلاك حتى التضخم.

الفصل الخامس

التفاعل بين السياستين المالية والنقدية

تمهيد:

يعد المال والنقد العصب الحساس في الاقتصاد الوطني فكلما تعافى هذا العصب كلما أدى ذلك لنمو وتطور الجسم، ومن ثم نمو وتطور الاقتصاد الوطني، فالسياسة النقدية كما ذكرنا هي مجموعة من الإجراءات النقدية التي يمكن من خلالها إصلاح الخلل في الاقتصاد الوطني ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالمقابل فإن السياسة المالية هي مجموعة من الإجراءات المالية التي يمكن من خلالها زيادة حجم الإنفاق الكلي ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

تعد السياستان المالية والنقدية من المكونات الرئيسية للسياسة الاقتصادية فالسياسة الاقتصادية للدولة تتألف من السياسات التالية:

— السياسة الاستثمارية والإنتاجية.

— سياسة التجارة الخارجية.

— سياسة الدخول والأسعار.

— السياسة المالية.

— السياسة النقدية.

إن مفردات السياسة المالية والسياسة النقدية تترابط مع كافة السياسات الأخرى وتؤثر عليها بشكل مباشر، فالضرائب تؤثر على الإنتاج والتكلفة ودخول الأفراد، وكذلك الحال سعر الفائدة يؤثر على قرار الاستثمار وعلى تكاليف السلع ويؤثر على دخول الأفراد والشركات.

إن هذا الترابط وهذا التأثير لكل من السياستين على المتغيرات الاقتصادية الكلية جعل منهما محور ومركز السياسة الاقتصادية، وما لم تتفاعل السياستان (المالية والنقدية) معاً فإنه لن يحصل التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني، لذلك لا بد من التفاعل والتنسيق بينهما بشكل يومي ومستمر بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة. فما معنى التنسيق والتفاعل بينهما؟ وما هي الآثار الاقتصادية للتنسيق والتفاعل بين السياستين المالية والنقدية معاً؟

٥ - ١ - مفهوم التنسيق المالي والنقدي:

يعد التنسيق المالي والنقدي من المصطلحات الاقتصادية الحديثة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية على أثر تنفيذ السياسة الاقتصادية الكينزية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لكنه سرعان ما اُهمر هذا المصطلح تحت وطأة الضغط النقدي على الولايات المتحدة وقيامها بفصل الدولار عن الذهب في ١٥ آب ١٩٧١ الأمر الذي أدى لظهور فوضى نقدية ومالية أدت لظهور الأزمات، فظهرت أزمة المديونية عام ١٩٨٢ وظهرت الأزمة المالية الاثنين الأسود عام ١٩٨٧ والأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧ وآخرها أزمة الرهن العقاري أيلول ٢٠٠٨.

إن هذه الأزمات المتلاحقة منذ عام ١٩٧١ وحتى الوقت الحاضر قد دفعت بالاقتصاديين للمطالبة من جديد بالعودة إلى التنسيق والتكامل بين السياستين المالية والنقدية، وذلك بهدف توجيه جهود الدولة لمعالجة آثار الأزمات، أو تلافي الأزمات قبل حدوثها، أي عندما تُوَازر السياسة المالية السياسة النقدية في معالجة نقص السيولة أو زيادة الأسعار أو الركود فإن هذه الإجراءات سوف تخفف من الآثار الضارة التي قد تؤدي إلى الأزمة، فما هو مفهوم التنسيق المالي والنقدي؟

التنسيق المالي والنقدي:

«هو انسجام وتكامل الإجراءات المالية والنقدية بهدف تحقيق التوازن والاستقرار بين الأحمال والأسعار وقيمة النقود وتلافي حدوث الأزمات وتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة».

إن هذا المفهوم البسيط يشرح ويوضح مدلولات كبيرة، فهو يوضح بأن التنسيق بين المال والنقد سوف يؤدي لاستقرار الأجور والأسعار الأمر الذي ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين.

واستناداً لهذا التعريف يمكن تحديد خصائص التنسيق المالي والنقدي كما يلي:

١ — تحقيق الانسجام والتكامل وهذا الأمر يعني أن تقوم السياسة المالية بما تمتلكه من أدوات بموازرة السياسة النقدية بحيث تتعاون السياستان معاً لمعالجة أوضاع الأزمة أو صنع الرواج في الاقتصاد، وبالمقابل لا يجوز أن تعارض السياسة المالية إجراءات السياسة النقدية فيؤدي ذلك لفشل السياسة النقدية ومن ثم حدوث الأزمات.

٢ — الإجراءات المالية والنقدية هي مجموعة التدابير التي تتخذها الدولة في إطار كل سياسة بهدف الوصول إلى الأهداف المحددة واستناداً لذلك تكون الإجراءات النقدية:

— رفع أو تخفيض سعر الفائدة.

— زيادة حجم التسليف أو تخفيضه.

— رفع أو تخفيض سعر الصرف.

— زيادة عرض النقد أو تخفيضه.

أما الإجراءات المالية فهي:

— زيادة أو تخفيض حجم الإنفاق العام.

— زيادة أو تخفيض حجم الضرائب.

— تقديم الإعانات.

إن الإجراءات الأولى تؤثر على الثانية وبالعكس لذلك لا داعي للتعارض ويجب التنسيق والتفاعل بين هذه الأدوات بحيث تؤدي من خلال تكاملها لمعالجة حالات الأزمة ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

٣ — التوازن والاستقرار بين الأجور والأسعار: تعد سياسة الاستقرار الاقتصادي من أهم السياسات التي تتبعها الدولة المتقدمة لأنها تركز على متغيرين هامين هما: الأجور والأسعار، فإذا حصل التوازن بين مستوى الأجور والمستوى العام للأسعار أدى ذلك للاستقرار الاقتصادي، أي الاستقرار بين كافة المتغيرات الاقتصادية، ولكي يستقر السعر يجب أن تستقر التكلفة ويكون الأجر نفسه جزءاً من هذه التكلفة وهذا الأمر يرتبط بشكل مباشر باستقرار قيمة النقود.

٤ — التوازن والاستقرار بين الأجور والأسعار من جهة والنقود من جهة أخرى: تعد النقود بارومتر الاقتصاد فإذا استقرت قيمة النقود استقرت كافة القيم الاقتصادية وحصل التوازن بين جميع المتغيرات الاقتصادية. إن علاقة النقود قوية بين كل من الأجور والأسعار فعندما تختل قيمة النقود تختل العلاقة بين الأجور والأسعار لذلك تركز جميع السياسات النقدية على استقرار قيمة النقود بالدرجة الأولى ثم على سياسات التسليف والاستثمار وزيادة الإنتاج بالدرجة الثانية.

٥ — تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة: إن التكامل والانسجام بين السياستين المالية والنقدية يساهم في تحقيق الأهداف المرسومة ضمن خطط الدولة، فإذا كانت سياسة الدولة تركز على زيادة الأجور وتحسين ظروف العمال والفقراء، فإن السياسة المالية تزيد الإنفاق العام، وتقوم السياسة النقدية بزيادة حجم التسليف الأمر الذي يؤدي لتحسين مستوى الدخل أما إذا قامت السياسة المالية بزيادة الإنفاق العام وقامت السياسة النقدية بالمقابل برفع سعر الفائدة فإن هذا الإجراء سوف يبطل مفعول السياسة المالية وتنخفض الدخل بدلاً من أن ترتفع وتفشل الدولة في تحقيق أهدافها العامة، لذلك يؤدي التكامل والانسجام بين الإجراءات المالية والنقدية لتحقيق أكثر الأهداف التي رسمتها الدولة في خطتها العامة.

٦ — تلافي الأزمات: ركزت المدارس الاقتصادية في أفكارها على الانسجام والتنسيق بين جميع الإجراءات بهدف الوصول إلى النمو الاقتصادي وتحقيق التشغيل الكامل، لكن الوضع الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد انفصال الدولار عن الذهب عام ١٩٧١ قد أدى لانفصال الإجراءات المالية عن النقدية وسار الاقتصاد في الدول المتقدمة باتجاه الأرباح المرتفعة (المضاربة) وهذا الأمر يتطلب عدم التنسيق بين الإجراءات المالية والنقدية، لذلك تتالت الأزمات منذ عام ١٩٧١ وحتى عام ٢٠٠٨ بشكل مستمر.

إن التكامل والانسجام بين الإجراءات المالية والنقدية سوف يخفف، بل ويوقف حدوث الأزمات، لأن استقرار قيمة النقد وتحديد حجم التسليف في الاقتصاد استناداً لحجم الناتج (وليس لحاجة المضاربين) والتكامل والانسجام مع تحديد حجم الإنفاق العام والضرائب سوف يوصلنا إلى اقتصاد منسجم ذاتياً يسعى لأهداف مرحلية ويستطيع تحقيقها، أما إذا كانت أهداف الاقتصاد بيد المضاربين، فإن الأزمة تكون الهدف وهذا ما حصل.

لذلك لا بد من العودة للتكامل والانسجام بين جميع الإجراءات الاقتصادية بشكل عام وكل من الإجراءات المالية والنقدية بشكل خاص للوصول إلى اقتصاد بعيد عن الأزمات.

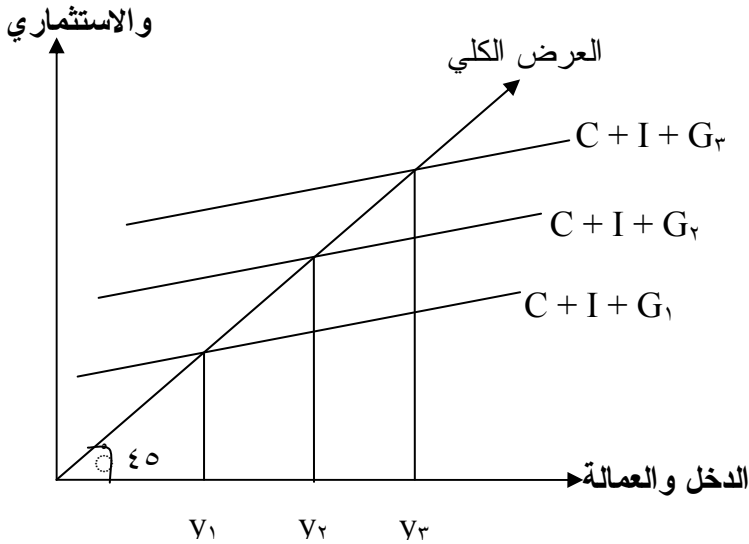
إن مفهوم التكامل والانسجام بين الإجراءات المالية والنقدية يعد مفهوماً حديثاً ينبغي العمل به في الاقتصاديات الراهنة وذلك لوقف حدوث الأزمات من جهة، وزيادة حجم النمو والتطور في الاقتصاد العالمي من جهة ثانية الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد العالمي الذي نعيش فيه.

٥ — ٢ — التنسيق بين السياستين لدعم النمو الاقتصادي:

إن تكامل السياستين المالية والنقدية مع بعضهما البعض يؤدي لتحقيق الاستقرار والتوازن من جهة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من جهة ثانية، وأما إذا حصل

التضارب والتعارض فإن ذلك يؤدي لفوضى اقتصادية، ومن ثم تراجع معدلات النمو وتظهر البطالة وقد يترافق الركود بارتفاع الأسعار ويظهر الركود التضخمي. فإذا كانت الدولة في وضع اقتصادي غير مريح أو في وضع انخفاض معدل النمو فينبغي عليها جمع كافة الإجراءات ضمن سياسة اقتصادية عامة لدفع النمو قدماً إلى الأمام، وهذا الأمر يتطلب بالتأكيد تكامل الإجراءات النقدية مع الإجراءات المالية بحيث تساهم في زيادة معدل النمو، وهذا ما يظهر بالشكل البياني رقم (١٧).

الإنفاق الاستهلاكي



الشكل رقم (١٧)

يلاحظ من الشكل رقم (١٧) ما يلي:

١ - إن زيادة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) $C + I + G_1$ إلى $C + I + G_2$ قد

أدى لزيادة حجم الدخل من y_1 إلى y_2 وهذا الأمر يتطلب ما يلي:

١ - زيادة الأجور الحكومية أو الأجور بشكل عام.

٢ - زيادة الإنفاق العام.

٣ - تخفيض الضرائب.

٤ - زيادة عرض النقد.

٥ — تخفيض سعر الفائدة.

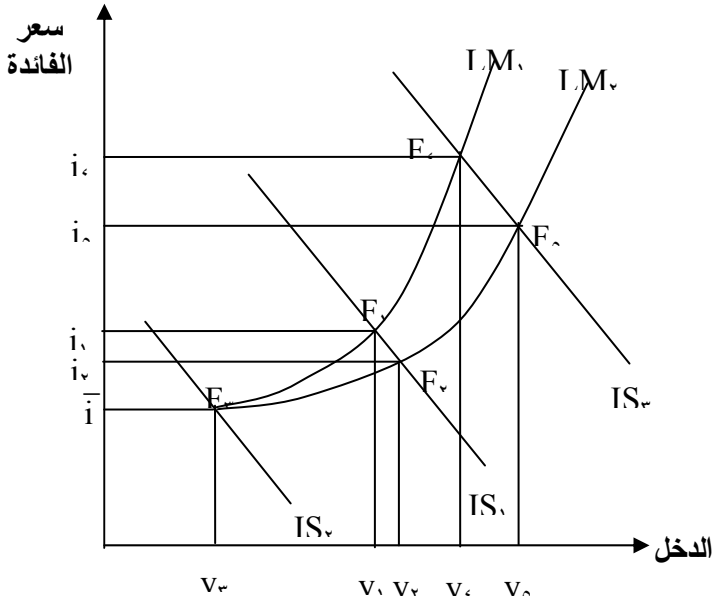
٦ — زيادة حجم التسليف.

إن هذه الإجراءات المالية والنقدية هي التي تنقل المنحني $C + I + G_1$ إلى $C + I + G_2$ ومن ثم تزيد الدخل نتيجة زيادة الاستثمار من y_1 إلى y_2 .

٢ — إذا استمرت الدولة بنفس السياسة فإن هذه الإجراءات سوف تنقل المنحني $C + I + G_2$ إلى $C + I + G_3$ أي سوف يزداد الناتج من y_2 إلى y_3 وتكون هذه النتيجة بفضل التكامل بين الإجراءات المالية والنقدية، أما إذا حصل التعارض، أي زادت السياسة المالية الإنفاق العام وقامت السياسة النقدية برفع سعر الفائدة هذا يعني عدم زيادة الطلب الكلي، ومن ثم لا يمكن زيادة الدخل من y_2 إلى y_3 بل سوف يظهر التضخم أو قد يظهر الركود التضخمي.

وإذا أردنا إظهار أثر الإجراءات المالية والنقدية بشكل واضح فإننا نلاحظها في

الشكل رقم (١٨) التالي:



الشكل رقم (١٨)

يلاحظ من الشكل (١٨) ما يلي:

١ — إن تقاطع IS_1 مع LM_1 قد حدد حجم الناتج المتمثل في y_1 وسعر الفائدة i_1 وعندما زادت السياسة النقدية عرض النقد فقد تقاطع IS_1 مع LM_2 في النقطة F_2 والتي تشير لزيادة الدخل من y_1 إلى y_2 وانخفاض سعر الفائدة من i_1 إلى i_2 ، هذا يعني تكامل الإجراءات النقدية مع الإجراءات المالية حيث تزايد الدخل وازداد معدل النمو الاقتصادي.

٢ — عندما قامت السياسة المالية بتخفيض الإنفاق العام فقد تراجع حجم الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) ومن ثم انتقل IS_1 إلى IS_2 والذي تقاطع مع LM في شكله الأفقي وهذا يعني انخفاض سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له وانخفاض مستوى الدخل لـ y_3 أدنى مستوى له، وهذا يشير إلى توفر الأموال لمن يرغب بالاقتران لكن الأفراد ليس لديهم الإمكانية للشراء فينخفض معدل النمو ويحصل الركود وقد نتجت هذه الحالة عن التعارض بين السياستين المالية والنقدية.

٣ — إذا أرادت الدولة زيادة الإنتاج وتشجيع الاستثمار وزيادة حجم التشغيل وزيادة حجم الناتج عليها استخدام إجراءات السياستين معاً للوصول إلى هذا الهدف، أي سوف يزداد حجم الإنفاق العام ويتم تخفيض الضرائب وتقديم الإعانات كسياسة مالية وبالمقابل سوف يزداد عرض النقد ويتم تخفيض سعر الفائدة وتمنح القروض للمستثمرين بهدف زيادة حجم الاستثمار وتشغيل العمال.

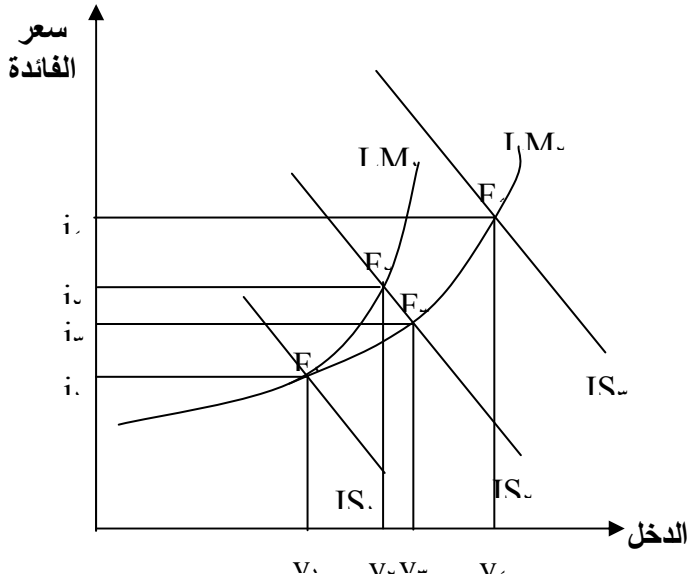
إن هذه الإجراءات سوف ترفع IS_2 إلى IS_3 الذي يتقاطع بدوره مع LM_1 في النقطة F_4 حيث تشير إلى ارتفاع حجم الدخل من y_3 إلى y_4 وارتفاع سعر الفائدة من \bar{i} إلى i_4 وهي زيادة كبيرة في الناتج، لكن ارتفاع سعر الفائدة سوف يخفض الطلب على الاستثمار لذلك تقوم السياسة النقدية في هذا الطرف بزيادة عرض النقد من LM_1 إلى LM_2 الذي يتقاطع بدوره مع IS_3 في النقطة F_5 التي تشير إلى أجمل أنواع التكامل والتنسيق بين السياستين حيث تشير إلى ظهور زيادة جديدة في الناتج من y_4 إلى y_5 وانخفاض في سعر الفائدة من i_4 إلى i_5 .

ويتحقق في الاقتصاد ما يلي:

- الوصول إلى حالة التشغيل الكامل.
 - عدم وجود عمال عاطلين عن العمل.
 - زيادة كبيرة في الدخل أدت لتحسين ظروف المعيشة للمواطنين.
 - ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولكن ذلك لا يعد تضخماً، بل من أنواع التحسن الاقتصادي نظراً لارتفاع الدخل الذي ترافق مع ارتفاع الأسعار.
 - زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- إن هذه الحالة من التكامل والتنسيق بين السياستين قد أعطت آثارها الإيجابية في الاقتصاد الوطني.

٥ - ٣ - التنسيق بين السياستين لمعالجة التضخم:

يؤدي انخفاض قيمة النقد لارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) وقد ينجم التضخم في كثير من الأحيان عن التعارض بين إجراءات السياستين، فقد تستمر السياسة المالية بزيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب في حين تقوم السياسة النقدية برفع سعر الفائدة مما يخفض حجم الاستثمار وينخفض الإنتاج فترتفع الأسعار. وللتعرف على الحالة وآلية المعالجة نقدم الشكل رقم (١٩).



الشكل رقم (١٩)

يلاحظ من الشكل رقم (١٩) ما يلي:

١ — إن التوافق والانسجام بين إجراءات السياسة المالية وإجراءات السياسة النقدية قد أدى لزيادة الدخل من y_2 إلى y_3 حيث تقاطع IS_2 مع LM_2 في النقطة F_3 ، فالسياسة المالية دعمت الإنفاق الكلي بزيادة الإنفاق الحكومي والسياسة النقدية زادت عرض النقد فانخفض سعر الفائدة، وقد شجع ذلك المستثمرين فازداد التشغيل والاستثمار الأمر الذي أدى لزيادة الإنتاج والدخول.

٢ — إن استمرار التكامل بين السياستين قد زاد الدخل إلى y_4 فارتفع سعر الفائدة إلى i_4 وهذا ما يؤثر على الضغوط التضخمية، فما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لوقف التضخم؟

يتوجب على السياسة المالية القيام بالإجراءات التالية:

١ — تخفيض حجم الإنفاق العام.

٢ — زيادة الضرائب.

ويتوجب على السياسة النقدية تخفيض عرض النقد أو تقييد التسليف أو زيادة سعر الفائدة رغم أنه مرتفع.

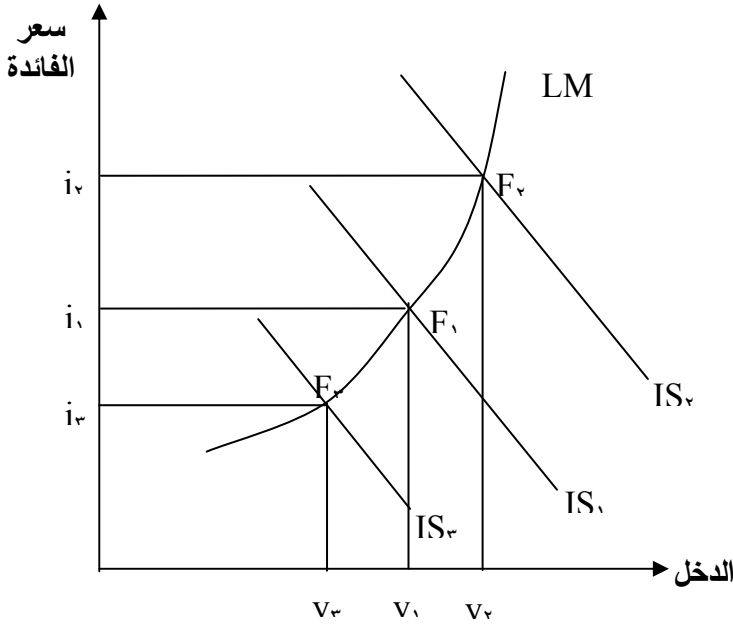
ما سيحصل في الشكل رقم (١٩).

سوف ينخفض IS_2 إلى IS_3 وسوف يتراجع حجم النقد من LM_2 إلى LM_1 أي سوف يتراجع الناتج من y_4 إلى y_2 وينخفض سعر الفائدة من i_4 إلى i_2 ليبقى مرتفعاً مقارنة مع i_3 الأمر الذي يخفف من حجم الضغوط التضخمية ويهدأ التضخم.

أما إذا لم تترافق الإجراءات المالية مع النقدية، فإن تخفيض حجم الإنفاق الكلي سوف يدفع المنظمين للاقتراض طالما بقيت السياسة النقدية توسعية ويستمر التضخم رغم الإجراءات المالية المتخذة لذلك يفضل الاقتصاديون أن تترافق القيود المالية بقيود نقدية تخفف من معدلات التضخم.

٥ — ٤ — التنسيق بين السياستين لمعالجة الركود:

يحصل الركود عندما تقوم السياسة المالية بتخفيض حجم الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب، وتقوم السياسة النقدية برفع سعر الفائدة الأمر الذي يدفع المنظمين لتخفيض الإنتاج وتسريح العمال فينخفض حجم الدخل وتراجع الأجور ويظهر ذلك في الشكل رقم (٢٠).



الشكل رقم (٢٠)

يلاحظ من الشكل رقم (٢٠) ما يلي:

- ١ — إن الوضع التوازني للدخل وسعر الفائدة هو عند النقطة F_1 نقطة تقاطع IS_1 مع LM حيث يتحدد مستوى الدخل عند y_1 وسعر الفائدة i_1 .
- ٢ — عند زيادة الإنفاق العام وزيادة عرض النقد يزداد الدخل من y_1 إلى y_2 ويرتفع سعر الفائدة إلى i_2 وهي حالة باتجاه التضخم.
- ٣ — إن قيام الدولة بإجراءات انكماشية سوف ينقل المنحني IS_1 إلى IS_3 ليتقاطع مع LM في النقطة F_3 والتي تشير لانخفاض الدخل من y_1 إلى y_3 ويحصل الركود والسؤال المطروح حالياً كيف يمكن إخراج الاقتصاد من حالة الركود؟

ينبغي على السياسة المالية ما يلي:

- زيادة الإنفاق الحكومي (عن طريق الأجور أو الإنفاق الجاري).
- تخفيض حجم الضرائب.

وعلى السياسة النقدية أن تقوم بما يلي:

١ — زيادة عرض النقد.

٢ — تخفيض سعر الفائدة.

٣ — تخفيف إجراءات الحصول على القروض (تشجيع التسليف).

فإذا تكاملت هذه الإجراءات فسوف يزداد الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) فينتقل المنحني IS_3 إلى الوضع IS_2 ليتقاطع مع LM في النقطة F_1 والتي تشير لزيادة الدخل من y_2 إلى y_3 وارتفاع سعر الفائدة إلى i_1 ، وإذا ما استمرت هذه الإجراءات المالية والنقدية يمكن للاقتصاد الخروج من حالة الركود على مدى ثلاث سنوات تقريباً، وتكون السياستان قد أفلحتا في معالجة الركود.

٥ - ٢ - منحني فيليبس:

تحدثنا في الفقرات السابقة عن التكامل والتنسيق بين الإجراءات المالية والنقدية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية غير السليمة مثل الركود أو التضخم، وفي كل مرة تختلف المعالجات ويختلف المزيج المعتمد من السياسات، لكن السؤال المطروح: هل يوجد مزيج محدد من السياسات للمواءمة بين الركود والتضخم؟

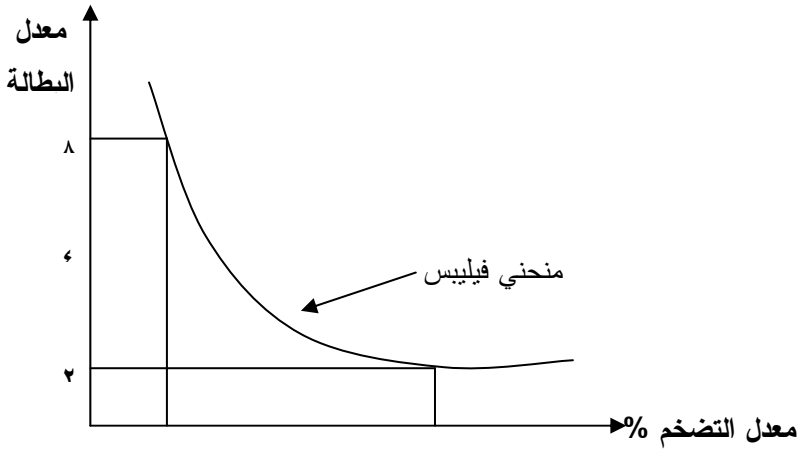
قام الاقتصادي الإنكليزي أ.و. فيلبس باكتشاف العلاقة بين الأجور والأسعار وعبر عنها بالعلاقة بين البطالة والتضخم في بريطانيا عام ١٩٥٨^(١) وتبين ما يلي:

— إذا كان معدل البطالة منخفضاً فإن معدل الأجور يميل للارتفاع.

— إذا كان الطلب في حالة تزايد فإن المستثمرين يزدون حجم التوظيف فيدفعون أجوراً أعلى وبذلك تنخفض البطالة.

وتأسيساً على ما قام به فيلبس قام اقتصاديون آخرون بإيجاد علاقة جديدة بين التضخم والبطالة تقوم على العلاقة العكسية، إذا ازداد معدل البطالة ينخفض التضخم، وبالمقابل كلما ازداد التضخم انخفض معدل البطالة ويظهر ذلك في الشكل رقم (٢١).

(١) جيمس جوارتيني — ريجارد استروب: الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص ٤٤٨.



الشكل رقم (٢١)

- ١ — إذا انخفض معدل التضخم إلى ٢% هذا يعني تزايد البطالة بالمقابل إلى ٨%.
- ٢ — إذا ازداد معدل التضخم إلى ٨% فإن معدل البطالة ينخفض إلى ٢% واستناداً للحالات العملية فقد أكد آرثر أوكان رئيس مجلس الاقتصاد الأمريكي أيام الرئيس الأمريكي جونسون عام ١٩٦٤ أن الوصول إلى معدل بطالة ٤% ومعدل تضخم ٢% هو من الأمور المثالية في الاقتصاد الأمريكي ويقبلها الشعب الأمريكي^(١).

والسؤال المطروح حالياً: ما هو دور السياسات المالية والنقدية في إطار منحني فيليبس؟

ينبغي على السياسة المالية:

— زيادة حجم الإنفاق العام لأن السياسيين دائماً يرغبون باكتساب رضا الجماهير (زيادة الأجور).

وينبغي على السياسة النقدية:

— تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاستثمار لمرحلة بداية التضخم.

إن الاختيار بين البطالة والتضخم لم يعد مسألة عملية، بل أصبحت الاقتصاديات العالمية مترابطة فيما بينها، لكنه بشكل عام على الحكومة الوطنية أن تقبل بمعدل تضخم

(١) المصدر السابق ص ٤٤٩.

مرتفع ١٠% مثلاً مقابل بطالة ٥%، أو أن تخفض التضخم إلى ٢% مقابل بطالة ٨% وتتوقف كل حالة على الظروف الاجتماعية والسياسية التي تمر بها كل دولة، فالمسألة في غاية التعقيد، ومرهونة بالعوامل الاقتصادية قبل الاجتماعية والسياسية وبالعلاقات الدولية نظراً لتطور حجم الاستيراد والتصدير في الاقتصاد العالمي.

وبشكل عام يمكن القول: بأن المزيج المقترح من السياسات المالية والنقدية يؤدي إما للركود أو التضخم أو إلى الرواج والازدهار الاقتصادي.

٥ - ٦ - آثار السياستين المالية والنقدية:

تعد السياستان المالية والنقدية وجهان لعملة واحدة، إذ لا يمكن اعتماد الأولى بدون الثانية ولا يمكن اعتبار إحداهن الأولى فكلتاهن الأولى والثانية بآن معاً، وما يميز الأولى عن الثانية الآثار التي تنتجها كل واحدة، وسوف نشرح هذه الآثار كما يلي:

١ - الاقتراض من المصرف المركزي:

يعد الاقتراض من المصرف المركزي سياسة مالية بهدف تمويل عجز الموازنة، وبعد تمويل الإنفاق العام سوف تذهب المبالغ إلى الأفراد الذين يودعونها في المصارف التجارية الأمر الذي يزيد من قدرة المصارف على خلق الائتمان. لقد ترتب على الإجراء المالي أثر نقدي، فالحكومة لا تنوي زيادة عرض النقد، ومع ذلك ظهر التوسع في عرض النقد نتيجة الإجراء المالي لقد أنتجت السياسة المالية إجراءً نقدياً جديداً.

٢ - زيادة الدخل:

إن قيام الحكومة بزيادة الأجور للعمال يفرض عليها زيادة حجم الإنفاق العام، فإذا كانت الضرائب غير قابلة للزيادة، فإن الحكومة سوف تقترض وهذا ما يترتب عليها زيادة المديونية، أما الأموال التي اقتترضتها فإنها ستذهب للأفراد ومن ثم المصارف فيؤدي ذلك لزيادة عرض النقد، التوسع النقدي، في حين قد لا ترغب الحكومة بالتوسع النقدي، لقد ترتب على زيادة الدخل التوسع المالي والتوسع النقدي وقد يؤدي ذلك إلى التضخم.

٣ - زيادة الإنتاج:

إن زيادة الإنتاج تتطلب تشجيع الاستثمار ويكون ذلك عن طريق (تخفيض الضرائب وتخفيض سعر الفائدة) فإذا خفضت السياسة المالية الضرائب وقامت السياسة النقدية برفع سعر الفائدة فلن يزداد الإنتاج وتفشل السياسة المالية، وإذا وافقت السياسة النقدية وانخفض سعر الفائدة فإن ذلك يشجع على الاقتراض وتظهر الآثار المالية والنقدية الإيجابية، أي تنخفض الضرائب فتزداد الدخول ويزداد الطلب، وعندما يشاهد المستثمرون زيادة الطلب يقترضون لتمويل زيادة الإنتاج فيزداد الاقتراض وطالما هذه الزيادة يقابلها زيادة في الإنتاج لن يحصل التضخم وتزداد الدخول أيضاً.

فالنتيجة تكامل السياستين معاً قد أدى لزيادة الاستثمار والإنتاج وترتب على ذلك زيادة الدخول وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

٤ - معالجة الأزمات:

إن أهم ما يميز فعالية وكفاءة السياستين المالية والنقدية تكاملهما في معالجة الأزمات أو تلافي وقوع الأزمات ويكون ذلك كما يلي:

أ - لتلافي الأزمات على السياسة النقدية مؤازرة السياسة المالية باتجاه الرواج ومؤازرتها باتجاه الركود، فإذا حصل التعارض أي ذهبت السياسة النقدية لتشجيع المضاربة في الأسواق المالية فإن ذلك يعني زيادة حجم القروض للمضاربين، ويؤدي ذلك لارتفاع أسعار الأصول المالية، فإذا كان الاقتصاد الحقيقي غير قادر على الزيادة يؤدي ذلك لحدوث الأزمة.

ب - إذا حدثت الأزمة ينبغي على السياسة المالية زيادة الإنفاق العام وعلى السياسة النقدية زيادة عرض النقد وتخفيض سعر الفائدة بهدف الخروج من الأزمة، فإذا لم يحصل هذا الانسجام بقيت الأزمة قائمة وتعمقت، وإذا حصل الانسجام سوف يخرج الاقتصاد من الأزمة ولكن بشكل تدريجي ثلاث إلى خمس سنوات.

إن تكامل السياستين مع بعضهما يساعد على تلافي حدوث الأزمات وهذا ما ترغب به الحكومة، لكن سلطة رأس المال قد تفرض التعارض بين السياستين وعادة ما تحصل الأزمة بعد كل تعارض كما هو الحال في أزمة ٢٠٠٨.

الفصل السادس

السياسة النقدية في سورية

تمهيد:

تسعى كل دولة من دول العالم لاستثمار مواردها الاقتصادية بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وفي سبيل تحقيق النجاحات الاقتصادية والاجتماعية يجب على الدولة التمتع بالرشد والعقلانية عند التطبيق العملي لمفردات السياسة الاقتصادية، وبشكل خاص عند تطبيق القرارات المالية والنقدية لأنها تشكل في مضمونها الإطار العام للسياسة الاقتصادية وفي جوهرها سر نجاح هذه السياسة.

لقد حاولت دول أوروبا خلال نهضتها الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية أن تعزز دور النقد في الاقتصاد والعدالة في إعادة التوزيع من خلال الضرائب، أي أنها أعطت المال والنقد دوراً متميزاً في سياستها الاقتصادية، فحققت نجاحات متميزة وتخلصت من التخلف.

أما الدول النامية فهي ما زالت تتخبط في إجراءاتها الاقتصادية فتارة تضع أهدافاً طموحة تفوق إمكانياتها، وتارة تضع سياسات انكماشية للقضاء على التضخم، وفي جميع سياساتها لا تعطي أي وزن للسياسة المالية أو السياسة النقدية، بل وتعتبرهما تابعتين لا مبادرتين، لذلك لم تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية حتى الوقت الحاضر، أما الدول التي أعطت دوراً متميزاً للسياسة المالية والنقدية فقد قفزت وبسرعة خلال ربع قرن من الزمن أمثال تركيا (١٩٨٠ - ٢٠٠٠) وكوريا وماليزيا.. (١٩٧٠ - ٢٠٠٠) إلى دول متوسطة النمو لتصل إلى مستوى الدول المتقدمة.

وسورية كغيرها من الدول النامية والدول العربية ما زالت تركز على الأهداف الاقتصادية الطموحة دون الأخذ بعين الاعتبار السياستين المالية والنقدية، أي ما زالت أدوات السياسة المالية والنقدية تتحرك بحرية دون ضوابط أو قيود لتخدم السياسة الاقتصادية العامة.

والسياسة النقدية وهي موضوع دراستنا الآن، ما زالت تعتمد على التجريب وأحياناً الارتجال بعيدة كل البعد عن الدراسات والأبحاث التي تكون مادة هامة لإصدار القرار، فقد يخفض المصرف المركزي سعر الفائدة تحت ضغط رجال الأعمال لتشجيع الاستثمار، وقد يكون سعر الفائدة الذي تم تخفيضه «منخفضاً» الأمر الذي يؤدي لهروب الودائع وزيادة عمليات الشراء وخاصة الأصول العقارية، فترتفع الأسعار ويحصل التضخم، ولا يتحقق الهدف الذي خفض سعر الفائدة من أجله وهو زيادة الاستثمار.

ولو عدنا الإجراءات النقدية منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الوقت الحاضر نجدها كثيرة وعلى هذا النمط، أي كل تحرك نقدي لا يبنى على الدراسات والأبحاث وإنما على الارتجال والتنبؤ والتجريب وأحياناً تقليد دول أخرى في إجراءات سعر الصرف وسعر الفائدة وغيرها.

ما هي السياسة النقدية السورية؟ وما هي أدواتها؟ والنتائج التي تفضي إليها؟

٦ - ١ - مفهوم وخصائص السياسة النقدية السورية:

ذكرنا في الفصل الأول من الباب السادس من هذا الكتاب مفهوم السياسة النقدية وذكرنا تعاريف متعددة للسياسة النقدية تصب جميعها في إطار دور النقد وأدواته والأهداف التي تسعى كل دولة لتحقيقها عند تطبيق الإجراءات النقدية، وتوصلنا إلى التعريف التالي:

«هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الأدوات النقدية (عرض النقد وسعر الفائدة وأدوات الائتمان وسعر الصرف) وذلك بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي، واستقرار المستوى العام للأسعار، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي».

إن هذا التعريف يركز على النواحي الفنية للنقد وعلى آثاره في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

فالسؤال المطروح حالياً: هل يتطابق مفهوم السياسة النقدية في سورية مع هذا المفهوم، أم أن سورية تتخذ مفهوماً للنقد يختلف عن بقية الدول؟

٦ - ١ - ١ - مفهوم السياسة النقدية في سورية:

بالطبع لا يتطابق مفهوم السياسة النقدية في سورية مع هذا المفهوم، لأن سورية تستخدم النقد كأداة لزيادة حجم الاستثمارات، ومن ثم فإن حجم النقد والتسليف وسعر الصرف يخدم في النهاية أهداف الخطة الخمسية العاشرة والحادية عشرة بالوصول إلى معدلات عالية من الاستثمار الأمر الذي يزيد من معدل النمو ويزيد حجم الدخل ويطرأ التحسن المأمول على مستوى المعيشة.

لكن الخطة الاقتصادية وقانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ يركزان بشكل واضح على أهمية استقلالية المصرف المركزي والسلطات النقدية عند اتخاذ القرارات النقدية، وهذا الأمر غير ذات أهمية في الدول المتقدمة، فكيف سيكون في الدول النامية وفي سورية، وسوف نبحت الاستقلالية لاحقاً.

استناداً لذلك فإنني أرى في السياسة النقدية في سورية ما يلي:

«مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يقوم بها مجلس النقد والتسليف مستخدماً عدداً من الأدوات النقدية بهدف استقرار أسعار الصرف واستقرار المستوى العام للأسعار».

يلاحظ من خلال هذا التعريف بأن السلطات النقدية في سورية تهتم باستقرار الأسعار بشكل رئيسي، فإذا استقرت الأسعار يزداد معدل النمو الاقتصادي وتزداد الدخل أو تتحسن، أي سوف تسعى السلطات الاقتصادية في الخطة الاقتصادية لزيادة الاستثمار وزيادة حجم التشغيل، وعلى السياسة النقدية فقط تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف الذي ينعكس إيجاباً على استقرار المستوى العام للأسعار.

استناداً لذلك تتحدد خصائص السياسة النقدية السورية بما يلي:

١ - مجموعة من الإجراءات والتشريعات والأنظمة والقوانين:

يقوم مجلس النقد والتسليف من خلال ما يمتلكه من إحصاءات باتخاذ الإجراءات التي تخدم التطور للمرحلة القادمة، فهو يصدر قرارات رفع أو تخفيض سعر الفائدة، وشراء أو بيع العملات الأجنبية بهدف استقرار سعر الصرف وينسق مع وزارة المالية إدارة الدين العام، ويفرض على المصارف التجارية التقيد بالأنظمة والقوانين في إطار الرقابة على عمل هذه المؤسسات، ومثال على ذلك القرار رقم ٩٣ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩ بخصوص مسؤوليات المصارف عن إدارة مخاطر الائتمان.. وغيرها^(١).

٢ - يعد مجلس النقد والتسليف السلطة النقدية العليا في سورية:

لقد حددت المادة الأولى من قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ ما يلي: «يتولى مجلس النقد والتسليف مهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية وتنسيق فعاليتها لتحقيق الأهداف المذكورة ضمن هذا القانون.. وضمن التوجهات الاقتصادية العامة للدولة التي يقرها مجلس الوزراء»^(٢).

لقد حددت هذه المادة مسؤولية المجلس واعتماده كسلطة نقدية عليا تعنى بشؤون النقد والتسليف وتشرف وتراقب المصارف والمؤسسات المالية في سورية.

٣ - يستخدم مجلس النقد والتسليف مجموعة من الأدوات أهمها سعر الصرف وسعر الفائدة:

ركز مجلس النقد والتسليف منذ عام ٢٠٠٢ على أداتين نقديتين هامتين هما سعر الفائدة وسعر الصرف، ولم يركز على الأدوات الأخرى (كالتسليف وعرض النقد والدين العام) لأنه من خلال سعر الفائدة وسعر الصرف يسعى لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة السورية وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، أي نظراً للتقلبات التي حصلت في الاقتصاد السوري منذ عام ١٩٨٥ بين ركود وتضخم فقد ركزت السلطات النقدية في المرحلة الحالية واللاحقة على هدفين أساسيين هما:

(١) قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٩٣ لعام ٢٠٠٤، مصرف سورية المركزي دمشق ٢٠٠٤ ص ١.

(٢) قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢، مصرف سورية المركزي دمشق ٢٠٠٢ ص ١.

١ — استقرار قيمة العملة السورية بهدف الانتقال إلى تحرير التعامل بالقطع الأجنبي وتحرير الحساب الجاري.

٢ — استقرار المستوى العام للأسعار نظراً لأن الاقتصاد السوري قد دخل في موجة تضخم منذ عام ٢٠٠٥ وصلت إلى ٣٠٪ سنوياً وهذا الأمر يؤثر على الاستثمار والإنتاج ويؤدي لفشل الهدف الأول وهو استقرار أسعار الصرف وسوف نشرح بشكل مفصل الأدوات التي يستخدمها المجلس في سياساته لاحقاً.

٤ — تسعى السلطات النقدية (مجلس النقد والتسليف) لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

أ — استقرار أسعار الصرف: استطاع مجلس النقد والتسليف بما اتخذته من خطوات وإجراءات توحيد سعر صرف الليرة السورية بعد أن كانت هناك عدة أسعار صرف تعمل بها الحكومة وذلك في ٢٠/١٢/٢٠٠٦ إضافة إلى ذلك تم ربط سعر الصرف بسلة عملات بدلاً من ربطها بالدولار حتى ١٥/٨/٢٠٠٧ حيث ربطت الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة بتاريخ ١٥/٨/٢٠٠٧ الأمر الذي يخفف من حدة التقلبات بأسعار الصرف.

ب — تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار: أكدت جميع القرارات والتنظيمات التي أصدرها مجلس النقد والتسليف على أهمية الاستقرار في الأسعار، لكن ذلك لم يتحقق في ظل الانفتاح الاقتصادي وخاصة السماح للأجانب بالمضاربة بالعقارات في سورية دون قيد أو شرط، لأن أكثر التحويلات القادمة إلى سورية تذهب للمضاربة العقارية الأمر الذي يؤدي لتقلبات واضحة في الأسعار وذلك منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الوقت الحاضر، ولرفع فعالية وكفاءة السلطات النقدية ينبغي ربط التحويلات إلى سورية بالمصرف المركزي وبيان الهدف ومجال العمل، هل ادخار؟ أم

تجارة وصناعة؟ أم مضاربة عقارية؟ وفي جميع الحالات يجب تحديد عدد من القيود لكل نوع من الاستثمار وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار في سورية. إن هذه الأهداف مع غيرها تشكل الأهداف التي تسعى كل سلطة نقدية لإنجازها ومع ذلك ينبغي على مجلس النقد والتسليف أن يدخل في حساباته استخدام النقد لزيادة الاستثمار وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

إن هذه السمات والخصائص التي تتمتع بها السياسة النقدية في سورية ما زالت في بداية الانطلاقة نظراً لأن معالم الإصلاح الاقتصادي في سورية لم تتضح بعد، لذلك تركز السلطات النقدية على هدفين أساسيين كما ذكرنا وهما استقرار أسعار الصرف واستقرار المستوى العام للأسعار.

٦ - ١ - ٢ - أهداف السياسة النقدية في سورية:

تركز السياسة النقدية أهدافها في مجال الاستثمار والإنتاج والنمو الاقتصادي، ولكي تنعكس هذه الأهداف بشكل إيجابي على حياة المواطنين يظهر هدف الاستقرار أو التوازن الأمر الذي يرفع من شأن السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، والسياسة النقدية كغيرها من السياسات في الدول المتقدمة والنامية تركز على هذه الأهداف فقد حددت المادة الأولى من قانون النقد الأساسي أهداف السياسة النقدية في سورية كما يلي:

- ١ - تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد الوطني.
- ٢ - المحافظة على القوة الشرائية للنقد السوري.
- ٣ - تحقيق استقرار سعر الصرف الخارجي للنقد السوري وتأمين حرية تحويله إلى العملات الأخرى.
- ٤ - توسيع إمكانيات استخدام الموارد والطاقات والعمل على إنماء الدخل القومي^(١).

(١) قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢، مصرف سورية المركزي دمشق، ٢٠٠٢ ص ١.

إن هذه الأهداف المحددة في قانون النقد جاءت عامة وركزت بشكل كبير على سعر الصرف واستقرار قيمة العملة الوطنية بشكل كبير. ربما لأن الدول النامية تهتم بأسعار الصرف والتحويلات الخارجية أكثر من اهتمامها بالاستثمار والإنتاج، أو الاهتمام بالتصدير يدفع السلطات النقدية لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف بهدف تحسين ظروف المستثمرين، لكنه بشكل عام فإن السياسة النقدية السورية كانت قد تطرقت للإنتاج في الهدف الرابع وهنا يجب التركيز على هدفين منفصلين هما:

أ — استخدام سعر الفائدة لتشجيع الاستثمار والمستثمرين على زيادة الإنتاج وتشغيل العمال بهدف حل مشكلة البطالة.

ب — زيادة معدل النمو الاقتصادي الأمر الذي يؤدي لزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

إن التطبيق العملي لإجراءات السياسة النقدية منذ عام ٢٠٠٢ وحتى الوقت الحاضر لا يوضح اهتمام مجلس النقد والتسليف بهذين الهدفين اللذين تعتبرهما جميع السياسات النقدية في الدول المتقدمة أهدافاً أساسية للنقد، نظراً لاعتماده كأداة تدخلية أكثر من اعتماده أداة حيادية حتى في ظل أفكار الكلاسيك أو المدرسة النقدية الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن خوف السلطات النقدية من تقلبات قيمة النقد قد دفعها لاعتماد الاستقرار أكثر من اعتمادها على دور النقد في الإنتاج والتشغيل، وهذا يرجع لعدم وجود دراسات واستشارات نقدية من قبل الباحثين والمتخصصين.

استناداً لذلك يجب التركيز في المرحلة القادمة على الأهداف التالية:

١ — تشجيع الاستثمار والإنتاج والمستثمرين بهدف زيادة الإنتاج واستثمار الموارد الوطنية وتشغيل العاطلين عن العمل وذلك باستخدام سعر الفائدة والتسليف معاً لتحقيق هذا الهدف.

٢ — تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وذلك من خلال الموازنة بين العرض والطلب على النقد بحيث يتحدد عرض النقد في الاقتصاد استناداً للاحتياجات الإنتاجية والاستهلاكية معاً، مما يؤدي لانخفاض معدلات التضخم واستقرار الأسعار.

٣ — المحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات وذلك من خلال تشجيع التصدير بكافة الوسائل بحيث يصل الاقتصاد إلى هذا التوازن بأقل التكاليف^(١).

٤ — توفر السيولة النقدية اللازمة لدعم النمو الاقتصادي، وهذا الهدف يستلزم زيادة القروض للمنتجين والمستهلكين، فعندما يزداد الإنتاج يحتاج المستهلكون للقروض أيضاً لشراء السلع وهذا ما يؤكد دور وحجم التسليف في زيادة الإنتاج والاستهلاك ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

٥ — رقابة كافة المؤسسات المالية بما فيها البورصة بهدف الحد من عمليات الغش والتلاعب الأمر الذي يؤدي لاستقرار هذه المؤسسات وإبعاد شبح الأزمات عنها وخاصة الأزمة المالية.

إن هذه الأهداف توضح بأن السلطات النقدية هي سلطات تدخلية تسعى لزيادة الإنتاج وزيادة الاستهلاك مما ينعكس إيجاباً على استقرار الليرة السورية واستقرار المستوى العام للأسعار.

٦ — ٢ — مهام وصلاحيات مجلس النقد والتسليف:

حددت السلطات التشريعية والتنفيذية في سورية مهام وصلاحيات مجلس النقد والتسليف وذلك في القانون ٢٣ لعام ٢٠٠٢، بحيث أصبح السلطة النقدية العليا في سورية، واستناداً لذلك يمكن تعريف مجلس النقد والتسليف كما يلي:

«هو السلطة النقدية العليا التي تعنى بتحديد ورسم معالم السياسة النقدية استناداً لاستراتيجية الدولة وتوجهاتها والتحكم بكافة الأدوات النقدية بهدف استقرار المستوى العام للأسعار وزيادة معدل النمو الاقتصادي».

إن هذا التعريف المختصر للسلطة النقدية في سورية يوضح بشكل صريح بأن مجلس النقد والتسليف يتمتع بصلاحيات واسعة وقد حددها القانون كما يلي:

١ — رفع أو تخفيض سعر الفائدة حسب حاجة الاقتصاد الوطني.

٢ — تشجيع الادخار من خلال سعر الفائدة والمزايا الأخرى.

(١) عبد المنعم السيد علي — نزار سعد الدين العيسى؛ النقود والمصارف والأسواق المالية مرجع سابق ص ٣٥٩.

- ٣ — تحديد حجم العرض النقدي في الاقتصاد الوطني استناداً لحجم الناتج والخطوة الاقتصادية.
 - ٤ — التحكم بسعر الصرف صعوداً أو هبوطاً وحسب توجهات الحكومة في دعم التصدير أو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
 - ٥ — مراقبة عمل كافة المؤسسات المالية والمصرفية وحتى سوق الأوراق المالية وذلك بهدف تجنب حدوث الأزمات المصرفية أو المالية.
 - ٦ — إجراء الدراسات الميدانية والاستراتيجية للاقتصاد الوطني وذلك بهدف إصدار القرارات النقدية الصحيحة والملائمة.
 - ٧ — الدخول في اللجان الحكومية وإقامة ورشات العمل التخصصية وفي كافة القطاعات بهدف توضيح العلاقة بين النقد والمتغيرات الاقتصادية واختيار أساليب المعالجة الأفضل.
- إن هذه المهام التي يقوم بها مجلس النقد والتسليف لا تختص برسم السياسة النقدية بل يتعدى ذلك إلى كافة القطاعات، لأن النقد يدخل ويؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية.

استناداً لهذه المهام فقد حدد القانون ٢٣ المادة ٢ أعضاء مجلس النقد والتسليف

كما يلي:

- ١ — حاكم مصرف سورية المركزي.
 - ٢ — النائب الأول لحاكم مصرف سورية المركزي.
 - ٣ — النائب الثاني لحاكم مصرف سورية المركزي.
 - ٤ — معاون وزير الاقتصاد والتجارة.
 - ٥ — معاون وزير المالية.
 - ٦ — معاون وزير الزراعة.
 - ٧ — معاون وزير الصناعة.
 - ٨ — رئيس هيئة تخطيط الدولة.
 - ٩ — ثلاثة خبراء في شؤون النقد والتسليف والمصارف.
- رئيساً
نائباً للرئيس
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً
عضواً
أعضاء

وبذلك يبلغ مجموعة أعضاء مجلس النقد والتسليف ١١ عضواً يمثلون كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، لذلك يستطيع المجلس التحكم بالإنتاج والاستهلاك من خلال العرض النقدي وخطّة التسليف، ومن ثمّ زيادة معدلات النمو وتحسين ظروف المعيشة للسكان.

٦ - ٣ - أدوات السياسة النقدية السورية:

تستند الخطّة الاقتصادية السنوية في سورية لتوجهات ومفردات الخطّة الخمسية التي تعدّها الدولة كل خمس سنوات، وقد تميزت الخطّتان الخمسيتان التاسعة والعاشرّة بالإصلاح الاقتصادي الشامل، وقد تفرّع عنهما سياسات سنوية في مجال النقد والمال والاستثمار والتجارة والإنتاج والخدمات، وما يخص مجال بحثنا هنا هو السياسة النقدية، فكيف حددت الخطط الخمسية توجهات وأدوات النقد؟

ركزت الخطط الاقتصادية على ضرورة استقرار الأسعار ومكافحة التضخم واستقرار أسعار الصرف ومن ثم كانت العناوين العريضة للسياسة النقدية السورية خلال المرحلة السابقة هي:

- ١ - العمل على استقرار الأسعار ومكافحة التضخم^(١).
- ٢ - استقرار أسعار صرف العملة السورية استناداً لتحرير هذا السعر.
- ٣ - الرقابة على المصارف الخاصة والعامة بهدف الحد من الانحرافات وتجنب الوقوع في الأزمات المصرفية.

٤ - زيادة عرض النقد استناداً لحاجة الإنتاج الوطني^(٢).

استناداً لهذه العناوين قام مجلس النقد والتسليف بصياغة أهداف السياسة النقدية وحدد الأدوات التي ينبغي تفعيلها والعمل بها لكي تتحقق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية.

يستخدم مجلس النقد والتسليف الأدوات التالية:

(١) خمسة أعوام من الإصلاح النقدي، مصرف سورية المركزي دمشق ٢٠٠٩ ص ٥.
(٢) قانون النقد الأساسي: مصرف سورية المركزي دمشق ٢٠٠٢ ص ٢٤ - ٢٥ - ٢٦.

٦ - ٣ - ١ - سعر الفائدة:

الفائدة كما مرَّ معنا في الفصول السابقة هي ثمن التخلي عن النقود، أي هي جزاء الانتظار، إضافة لذلك هي ثمن التخلي عن السيولة وتحدد حسب كينز بمدى الحاجة للسيولة، فكلما ازدادت الحاجة للسيولة (تفضيل الاحتفاظ بالنقد) كلما ارتفع سعر الفائدة، وبالمقابل إذا تخلى الأفراد عن السيولة ينخفض سعر الفائدة.

إن تجسيد العمل بقانون النقد الأساسي في سورية منذ عام ١٩٦٦ وحتى عام ٢٠٠٢ دفع اللجنة الاقتصادية لكي تحل مكان مجلس النقد والتسليف، ومن ثم قامت بتحديد سعر الفائدة الذي يخدم مصلحة الحكومة أكثر من خدمة مصلحة الاقتصاد، أي كان آخر تحريك لسعر الفائدة في سورية في عام ١٩٨١ وبعدها لم يحرك حتى عام ٢٠٠٣.

إن هذا الجمود في سياسة أسعار الفائدة قد دفع المستثمرين للتعامل مع المصارف اللبنانية قرابة ٢٥ عاماً (إيداعاً واقتراضاً) أي كانت المصارف اللبنانية تقدم الخدمات للاقتصاد السوري بشكل شبه رسمي. ومن ثم لم يطالب المتعاملون والتجار والصناعيين بتحريك سعر الفائدة في سورية لأن إيداعهم وقروضهم من لبنان.

وبعد صدور قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ وتشكيل مجلس النقد والتسليف عام ٢٠٠٣ باشر المجلس بتحريك سعر الفائدة حسب حاجة الاقتصاد الوطني وظهرت من خلال هذه الإجراءات السلبية والإيجابيات كما يلي:

٦ - ٣ - ١ - الفائدة على الودائع:

كانت مستقرة عند ٨% ولجميع أنواع الودائع (الآجلة والتوفير) والودائع تحت الطلب ٤% قامت السلطات النقدية بتحريك سعر الفائدة بشكل تدريجي نحو الأدنى ٨% إلى ٧% ثم إلى ٦% على مدى سنتين من عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٥ ثم قامت السلطات النقدية بتخفيض سعر الفائدة على ودائع التوفير من ٦ إلى ٤% ثم رفعتها إلى

٥% بمبلغ مليون ليرة والمبالغ المودعة الأخرى ٤% وذلك بهدف نقل الودائع باتجاه الودائع الآجلة والتي تساعد المصارف على الإقراض طويل الأجل.

إن قرارات التخفيض لسعر الفائدة على الودائع أدت إلى النتائج التالية:

١ — سحب جزء كبير من الودائع وخاصة التوفير والحسابات الجارية واستثمارها بشكل مباشر من قبل أصحابها مما زاد الطلب في السوق.

٢ — توجه جزء كبير من هذه الودائع إلى المضاربة العقارية الأمر الذي رفع أسعار العقارات عام ٢٠٠٥ — ٢٠٠٩ بشكل كبير حيث تم تصنيف سورية بالمرتبة الثامنة بغلاء العقارات عالمياً.

٣ — حصول التضخم الكبير بين عامي ٢٠٠٦ — ٢٠٠٨ بحيث وصل إلى ٣٠%. إن هذه الآثار السلبية لتحريك سعر الفائدة دفعت السلطات النقدية لتحديد معدلات فائدة تأشيرية، وتركت الحرية للمصارف التجارية بتحديد أسعار الفائدة التي تراها مناسبة لها فتراوحت بموجب هذا الإجراء:

بين ٦,٥ — ٧,٥% للودائع الآجلة.

٤ — ٥% لودائع التوفير.

٥.٥% للحسابات الجارية.

ومع وجود هذا النمط من الفوائد التأشيرية فقد أدى الأمر في ظل الركود لزيادة الودائع، لكنه في ظل الرواج لن تزداد الودائع مقابل هذه الفوائد ومعدل تضخم يتجاوز ١٠% في هذه الفترة.

لذلك لم تكن السلطات النقدية موفقة بهذا التخفيض لأن الاقتصاد السوري يعاني من التضخم والاقتصاد العالمي يعاني من الركود أي أن الودائع محاصرة ولا مجال أمامها سوى التوظيف في المصارف، أما هذا السعر الذي تم تحديده فلا يخدم الاقتصاد الوطني في المرحلة الراهنة.

٦ - ٣ - ١ - ٢ - الفائدة على القروض:

تم تخفيض سعر الفائدة على القروض بمعدل ١,٥% عن مستوياتها السابقة حيث كانت ٩% منذ عام ١٩٨١ ولغاية حزيران ٢٠٠٣ وكان هذا التخفيض كبيراً لأن الاقتصاد السوري كان يتجه باتجاه التضخم منذ بداية ٢٠٠٣ وقد ساهم هذا التخفيض بزيادة الطلب على القروض وزيادة حجم الاستثمار لكن زيادة معدلات التضخم دفعت السلطات النقدية لإعادة النظر بسعر الفائدة والانتقال إلى الفائدة التأشيرية حيث حددت اعتباراً من عام ٢٠٠٦ فائدة تتراوح بين ٩,٢٥ - ١٠,٥% وتركت الحرية للمصارف لاعتماد السعر الذي يناسبها.

إن النتائج التي تمخضت عنها هذه الارتفاعات هي:

١ - توجه القروض للقطاعات الخدمية الأمر الذي زاد نسبة اقتصاد الخدمات من ٣٤% من حجم الناتج عام ٢٠٠٠ إلى ٤٤% عام ٢٠٠٩^(١). أي ارتفعت نسبة الخدمات بواقع ١٠%.

٢ - تراجع حجم الاستثمار في القطاعات الإنتاجية من ٥٤% عام ٢٠٠٠ إلى ٤٦% من الناتج عام ٢٠٠٩.

٣ - تزايد معدلات التضخم وتوجه الأفراد للمضاربة بالعقارات التي سجلت ارتفاعات في الأسعار غير مألوفة.

٤ - دخول الاقتصاد في الركود نتيجة الأزمة العالمية والمعاناة من التضخم الأمر الذي شكل حالة من الركود التضخمي وهي حالة تخص الاقتصاديات المتقدمة ولا تستطيع سورية معالجتها أو حتى دراسة الحلول للمعالجة.

إن هذه الآثار لا تقلل من أهمية الإجراءات النقدية التي اتخذها مجلس النقد والتسليف، بل كانت إجراءات سليمة وصحيحة وتهدف لإعادة تصحيح التشوه الذي حصل في أسعار الفائدة، والتشوه الذي حصل في تركيبة الودائع حيث أصبحت في أكثرها (ودائع توفير) لأنها تحمل مزايا الحسابات الجارية في السحب ومزايا الودائع الآجلة في أسعار الفائدة، لذلك كانت السلطات النقدية عازمة على إزالة هذا التشوه

(١) المجموعة الاقتصادية السورية لعام ٢٠١٠ دمشق ٢٠١٠ ص ٤٧٤.

ونستطيع القول بأنها نجحت في تحقيق إعادة الهيكلة للودائع الوطنية، لكن اتساع الفجوة بين فائدة الإيداع والإقراض كبيرة لصالح المصارف، لذلك ينبغي تضيق هذه الفجوة إلى نقطتين فقط ٢% بين الودائع الآجلة والقروض طويلة الأجل كما هو الحال في المصارف العالمية ودول أوروبا والولايات المتحدة.

٦ - ٣ - ٢ - سعر الصرف:

اعتمدت سورية منذ كانون الثاني ١٩٨١ سياسة تعدد أسعار الصرف، ووصل بها الأمر في عام ١٩٨٨ لاعتماد حوالي تسعة أسعار صرف للدولار مقابل الليرة، أي أصبح لكل قطاع سعر صرف خاص به، وقد أدى هذا الإجراء لإحداث خلل هيكلي في الاقتصاد السوري في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، أي توجه المستثمرون للعمل في القطاعات التي تكون أسعار صرفها حرة مثل تصدير الخضار والفواكه والسياحة وغيرها^(١).

إن إعادة إحياء مجلس النقد والتسليف عام ٢٠٠٣ قد دفعت السلطات النقدية لإعادة النظر بأسعار الصرف المتعددة واستناداً لذلك قام مجلس النقد باتخاذ الإجراءات التالية:

١ - تبني سياسة تحديد سعر الصرف بعد أن كان المصرف التجاري السوري يحدد هذا السعر استناداً لسوقي بيروت وعمان، بحيث يخدم هذا التحديد توجهات الاقتصاد السوري وليس المضاربين في هذين السوقين.

٢ - ربط الليرة السورية بسلة عملات (حقوق السحب الخاصة) حيث تشكل وحدة حقوق السحب الخاصة أوزان مجموعة عملات كما يلي:

١ - الدولار ٤٤%.

٢ - اليورو ٣٤%.

٣ - الين الياباني ١١%.

٤ - الجنيه الاسترليني ١١%.

المجموع ١٠٠%

(١) المؤلف: النظام النقدي والمصرفي السوري، دار الرضا للنشر دمشق ٢٠٠٠ ص ١٠٦.

إن هذا الربط سوف يخفف حدة التقلبات في أسعار صرف الليرة، فإذا كانت الليرة مرتبطة بالدولار فإن كل زيادة أو انخفاض بسعره سوف يخفض أو يرفع قيمة الليرة، أما الربط بسلة عملات سوف يخفض إلى حد ما من التقلبات والمضاربة، أي سوف تستقر قيمة الليرة إذا كان الاقتصاد السوري مستقرًا.

٣ — السماح للشركات المالية بمزاولة أعمال الصرافة وتحويل العملة وذلك بالقرار رقم ٢٠١/م/ن/ب ع تاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٦ وقد باشرت عدة شركات تصريف العملات الأجنبية بشكل رسمي واستناداً لأسعار الصرف المعلنة مما أدى لزوال السوق السوداء والمضاربة غير المشروعة، وأدى لضبط التحويلات من وإلى سورية. وتعد هذه الخطوة إيجابية باتجاه استقرار أسعار الصرف والحد من التقلبات وآثارها السيئة على الإنتاج.

يؤدي رفع صرف الليرة للآثار التالية:

- أ — انخفاض حجم التصدير بسبب غلاء السلع الوطنية.
 - ب — ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض حجم التصنيع الوطني بسبب ارتفاع أسعار السلع الوطنية.
 - ج — انخفاض أسعار المستوردات مما يزيد الاستهلاك من السلع الأجنبية.
- أما انخفاض سعر الصرف فإنه يؤدي للآثار التالية:
- أ — ازدياد حجم التصدير بسبب رخص السلع الوطنية مقابل السلع الأجنبية أي تزداد قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة.
 - ب — زيادة حجم التشغيل والاستثمار مما يؤدي لتشغيل العمالة الوطنية وزيادة الدخول الوطنية الأمر الذي يزيد من حجم الطلب الداخلي ويؤدي للرواج.
 - ج — انخفاض حجم الاستيراد بسبب غلاء السلع المستوردة الأمر الذي يخفف من حجم السلع الاستهلاكية والغذائية المستوردة.

إن هذه الآثار في كلا الحالتين تخص الاقتصاد الوطني، وسورية اعتمدت منذ عام ٢٠٠٥ سياسة الليرة القوية أي أن مجلس النقد والتسليف يتدخل ويدعم الليرة في حال انخفاضها وقد حدث ذلك في نهاية عام ٢٠٠٥ على أثر اتهام سورية بتقرير مليتس حول استشهاد الرئيس رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق، وباعت آنذاك حوالي ٩٠٠ مليون دولار لدعم استقرار أسعار الصرف ثم تدخلت في عام ٢٠٠٦ ودعمت الليرة واستمرت حتى الوقت الحاضر بدعم سعر الصرف لتأكيد سياسة سعر الصرف القوي لليرة السورية.

إن ارتفاع سعر الصرف قد أدى للنتائج التالية:

أ — زيادة الطلب على الاستيراد، وقد أكد ذلك جدول الاستيراد والتصدير حيث بلغ العجز التجاري حوالي ٧٠ مليار ليرة في عام ٢٠٠٦ واستمر بالزيادة حيث وصل في عام ٢٠٠٩ إلى ١٠٩ مليار ليرة سورية وهذا يشكل حوالي ٥% من الناتج المحلي الإجمالي.

ب — زيادة الطلب على المضاربة بالعقارات، حيث انخفض حجم الناتج الصناعي والزراعي من ٥٦% من حجم الناتج إلى ٤٥% وازدادت الخدمات من ٣٤% إلى ٤٤% عام ٢٠٠٩ كما مر معنا.

ج — تراجع حجم الإنتاج والاستثمار وزيادة معدلات البطالة خلال السنوات الثلاث الأخيرة بسبب اعتماد ليرة قوية لا تدعم الإنتاج، بل تدعم الخدمات والمضاربة.

د — دخول الاقتصاد السوري في نفق الركود كما هو الحال في الاقتصاد العالمي واستمرار التضخم نظراً لتزايد حجم الخدمات والمضاربة الأمر الذي أدخل الاقتصاد السوري في الركود التضخمي الذي تحدثنا عنه سابقاً.

إزاء هذه النتائج يجب على السلطات النقدية دراسة إمكانية الانتقال من عملة قوية تدعم التجارة والخدمات لعملة منخفضة تدعم الإنتاج والتصدير فيزداد حجم التشغيل والاستثمار والتصدير.

٦ - ٣ - ٣ - سياسة عرض النقد:

لم يعد مفهوم الكتلة النقدية من المفاهيم الإقليمية، بل حدد صندوق النقد الدولي مفاهيم متعددة للكتلة النقدية وأخذ بعين الاعتبار التطور الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة، ومن ثم اعتمد الصندوق مفهوم الكتلة النقدية الموسعة M_3 كمفهوم تستطيع جميع الدول العمل به وتطبيقه، أي أنه ألغى استخدام المفهوم الضيق للنقد M_1 ، واستناداً لذلك انتقلت سورية من استخدام الكتلة النقدية الضيقة إلى الكتلة النقدية الموسعة M_3 أي يتحدد مفهوم الكتلة النقدية في سورية كما يلي:

$$M_1 \left\{ \begin{array}{l} ١ - النقد الورقي والمعدني المصدر. \\ ٢ - الودائع تحت الطلب. \end{array} \right.$$

$$M_2 \left\{ \begin{array}{l} ٣ - الودائع الآجلة. \\ ٤ - وديائع التوفير. \\ ٥ - شبه النقد. \\ ٦ - الودائع بالقطع الأجنبي. \end{array} \right.$$

$$M_3 \left\{ \begin{array}{l} ٧ - شهادات الإيداع. \\ ٨ - بقية أنواع الودائع. \end{array} \right.$$

ونظراً لعدم قدرة المصارف على طرح شهادات الإيداع ذات العائد وتسويقها، فإنها لم تشكل مبالغ كبيرة تذكر، لذلك سنكتفي باستخدام M_3 كما حددها صندوق النقد الدولي، وقد أظهرت الإحصاءات في سورية تطور الكتلة النقدية الموسعة M_3 كما يلي:

الجدول رقم (١) يوضح تطور الكتلة النقدية الموسعة M_2 في سورية

بمليارات الليرة السورية

الكتلة النقدية الموسعة M_2	تأمينات لقاء الاستيراد	الودائع بالقطع الأجنبي	ودائع التوفير	الودائع لأجل	الكتلة النقدية M_1	الودائع تحت الطلب	النقد المتداول خارج المصارف	السنة
٥٩٩,٠٠٥	٤٢,٣٢٠	٢٣,٢٠٦	١٦٣,٦٥٧	٧,٨٢٠	٣٦٢,٠٠٢	١٥١,١٦٨	٢١٠,٨٣٤	٢٠٠٠
٧٥١,٩٢٠	٤٥,٣٥٠	٥٢,٢١٦	٢١٦,٢٩١	٧,٨٩٩	٤٣٠,١٦٤	١٩٣,٤٧٧	٢٣٦,٦٨٧	٢٠٠١
٨٨٧,٤٠٩	٤٨,٣٠٠	٦١,٤٨٣	٢٦١,٦٧٦	٧,٢٢٥	٥٠٨,٧٢٥	٢٤١,٤٥٠	٢٦٧,٢٧٥	٢٠٠٢
٩٤٦,٧٥٦	٤٩,١٦٠	٣٩,٤٣٩	٣٠٠,٠٦٥	٧,٧٧٦	٥٥٠,٣١٦	٢٦٥,٣١٧	٢٨٤,٩٩٩	٢٠٠٣
١٠٧٣,٥٥٠	٧٤,٦٢٥	٦٣,٤٠٨	٣٠٦,١٧٩	١٨,٤٧٩	٦١٠,٨٥٩	٢٧٨,٢٠١	٣٣٢,٦٥٩	٢٠٠٤
١٢٠٠,٦٩٢	٨٨,٦١٤	٩٤,٧٠٧	٢٧١,٥٢٩	٤٨,١٤٢	٦٩٧,٧٠٠	٣١٢,٩٧١	٣٨٤,٧٢٩	٢٠٠٥
١٣١٠,٦٩٤	١٠٦,٨٦٣	١٥٥,٥١٣	٢٣٧,٦٨٥	١٢٣,١٩٤	٦٨٧,٤٣٨	٢٨٨,٢٧٢	٣٩٩,١٦٧	٢٠٠٦
١٤٧٢,٦٠٨	١٤٩,٦٥٥	١٨٣,٢٥٨	٢٣٣,٥٨٤	١٧٤,٤٤٣	٧٣١,٦٦٩	٣٠٩,٣٠٤	٤٢٢,٣٦٥	٢٠٠٧
١٦٥٦,١٠٠	١٤٢,٣٣١	٢٠٨,٢٧٨	٢٣٥,١١٨	٢٤٣,١١٣	٧٢٨,٢٦٠	٣٥٨,٤٤٥	٤٦٨,٨١٥	٢٠٠٨
١٨٠٨,٤٦٤	١٣٩,٨٠٢	١٩١,٥٨٦	٢٥٠,٨٩٢	٣١٣,٨٧٦	٩١٢,٣٠٩	٤١٩,٢٤٥	٤٩٣,٠٦٣	٢٠٠٩

المصدر: النشرة الربعية الصادرة عن المصرف المركزي (٣ - ٤) لعام ٢٠٠٩ ص ٦ المصرف المركزي دمشق ٢٠٠٩.

يلاحظ من خلال دراسة تطورات الكتلة النقدية الموسعة M_2 ما يلي:

١ — إن النقد المصدر ينمو حسب معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، لكنه لوحظ في عام ٢٠٠٤ قد ازداد بحدود ٤٨ مليار ليرة وهي زيادة كبيرة تفوق كثيراً معدلات نمو الناتج ويعود ذلك لتوسع الحكومة في تمويل البرامج الزراعية (الحبوب والأقطان) والاستثمار في مؤسسات القطاع العام بهدف دعم برامج الإصلاح التي بدأت بها.

٢ — تطورت الودائع تحت الطلب حسب حالة الاقتصاد الوطني لكنها تراجعت في عام ٢٠٠٦ وذلك بسبب السحوبات الطارئة في آخر عام ٢٠٠٥ بسبب الظروف السياسية في لبنان (استشهاد رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري) لكنها عادت إلى طبيعتها في الأعوام اللاحقة، أما في عام ٢٠٠٨ — ٢٠٠٩ فقد ازدادت الودائع تحت الطلب بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج وهذا ما يفسر حالة الركود التي دخل بها الاقتصاد العالمي وأيضاً الاقتصاد السوري على أثر الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨.

٣ — كانت الودائع الآجلة متدنية جداً في الأعوام السابقة ٢٠٠٠ ولغاية ٢٠٠٥ وذلك بسبب انخفاض حجم الفائدة عليها وارتفاع سعر الفائدة لودائع التوفير أي كان الأفراد يودعون في دفاتر التوفير، لكن تخفيض سعر الفائدة على ودايع التوفير عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٥ من ٨% إلى ٥% قد دفع الأفراد لإعادة النظر باستثمارات الودائع^(١).

لذلك قفزت الودائع الآجلة من ١٨,٥ مليار ليرة عام ٢٠٠٥ إلى ٣١٣,٩ مليار ليرة في عام ٢٠٠٩.

٤ — يلاحظ تراجع نمو ودايع التوفير بداية من عام ٢٠٠٥ حيث كانت ٢٧١ مليار ليرة إلى ٢٥٠ مليار عام ٢٠٠٩ وذلك بسبب تخفيض سعر الفائدة على هذه الودائع من ٨% عام ٢٠٠٤ إلى ٥% لمبلغ مليون ليرة وأما باقي المبالغ فيحدد لها ٤% الأمر الذي يدفع الأفراد الذين يرغبون بالحصول على العائد إلى الانتقال للودائع الآجلة لأنها أكثر ربحية من هذه الودائع.

(١) مصرف سورية المركزي: خمسة أعوام من الإصلاح النقدي، نشرة صادرة عن المصرف المركزي دمشق ٢٠٠٩ ص ٨.

٥ — يلاحظ من خلال تطور الكتلة النقدية الموسعة M_2 بأنها تطورت بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج اعتباراً من عام ٢٠٠٤ وحتى الوقت الحاضر وذلك للأسباب التالية:

أ — استمرار الحكومة بدعم أسعار المحروقات حتى أيار ٢٠٠٨ وكانت هذه المبالغ تؤخذ من المصرف المركزي على شكل قروض للحكومة مما زاد من مديونية الحكومة تجاه المصرف المركزي.

ب — استمرار الدعم لمؤسستي الحبوب والأقطان (شراء هذه المحاصيل بأسعار مرتفعة) وذلك لتشجيع الإنتاج الزراعي.

ج — تمويل عجز الموازنة الذي تزايد اعتباراً من عام ٢٠٠٦ بسبب الجفاف وسوء المواسم الزراعية ووجود أعداد كبيرة من المهاجرين العراقيين في سورية إثر احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية عام ٢٠٠٣.

د — تزايد الطلب الداخلي على الاستهلاك وتراجع الإنتاج مما أدى لارتفاع معدلات التضخم وزيادة عجز الموازنة.

هـ — ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأساسية عالمياً بسبب ارتفاع أسعار المحروقات (النفط ١٤٧ \$ للبرميل) الأمر الذي زاد من التكلفة وفرض على الحكومة زيادة حجم التمويل.

و — ارتفاع أسعار العقارات نتيجة دخول رساميل أجنبية بطرق غير رسمية مما زاد الطلب على الليرة السورية بهدف المتاجرة بالعقارات فازدادت حصيلة القطع الأجنبي في المصارف على شكل ودائع أو أحياناً غادرت بعد المضاربة الأمر الذي أدى لظهور فوضى نقدية خلال الأعوام ٢٠٠٦ — ٢٠٠٨ (غير مضبوطة) فسرها التضخم المرتفع الذي ظهر في هذه الفترة.

إن هذه الأسباب مع غيرها من الأسباب المالية والاقتصادية أدت لزيادة حجم الكتلة النقدية M_2 في سورية وأدت لارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة ٢٠٠٤

— ٢٠٠٨.

٦ - ٣ - ٤ - الرقابة المصرفية:

بما أن المصرف المركزي هو مصرف المصارف ويتربع على رأس النظام المصرفي لذلك أعطاه الفكر الاقتصادي صلاحية مراقبة المصارف التجارية بحيث يتوجب عليها التقيد بالأنظمة والقوانين والتقييد بقرارات المصرف المركزي والسلطة النقدية العليا، وذلك بهدف تحقيق الأهداف النقدية المرسومة.

واستناداً لذلك يمكن تعريف الرقابة المصرفية بأنها:

«هي عملية تدقيق وفحص السجلات المصرفية للتأكد من التزام المصارف التجارية بالأنظمة والقوانين التي حددها المصرف المركزي، وتصحيح الأخطاء بهدف تحقيق الأهداف المصرفية والنقدية».

ويعد المصرف المركزي الجهة الوحيدة التي يخولها القانون مراقبة المصارف، أي يشكل لديه مديرية متخصصة تقوم بالاختبار الدوري لسجلات المصارف والتأكد من مدى التزامها بالأنظمة والقوانين.

لقد حدد قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ مهمة الرقابة بإدارة متخصصة هي مفوضية الحكومة لدى المصارف وقد حدد القانون مهامها كما يلي:

- ١ - الإشراف على المصارف ومراقبتها وفق توجيهات مجلس النقد والتسليف.
- ٢ - القيام بجميع الدراسات وتنظيم جميع الإحصاءات المتعلقة بوضعية المصارف وبالفعاليات المصرفية في البلاد.
- ٣ - متابعة الشؤون المتعلقة بالمخاطر المصرفية^(١).
- ٤ - التحقيق في المخالفات المرتكبة ومحاسبة الإدارات المصرفية التي تخل بالأنظمة والقوانين.

٥ - التنسيق بين الرقابة المصرفية الداخلية والرقابة المصرفية العليا في المصرف المركزي بهدف اكتشاف الأخطاء مبكراً.

إن هذه المهام التي حددها القانون لمفوضية الحكومة لدى المصارف تعد النواة لعمل هذه المديرية بحيث تضع بعد ذلك التفصيلات اللازمة للعمل وتحدد الأنشطة التي يجب فحصها وتدقيقها.

(١) قانون النقد الأساسي، مصرف سورية المركزي دمشق ٢٠٠٢ ص ٤٨.

- قام مصرف سورية المركزي في إطار الرقابة المصرفية بالإجراءات التالية:
- ١ — أنشأ مركزية المخاطر وذلك بهدف مساعدة المصارف التجارية على تخفيض الإنفاق على المعلومات والحصول عليها بسرعة.
 - ٢ — اعتماد مقررات لجنة بازل ٢ بخصوص المخاطر المصرفية.
 - ٣ — اعتماد الحوكمة المصرفية الرشيدة ووضع المصرف المركزي الدليل الشامل للحوكمة وتم توزيعها على المصارف التجارية.
 - ٤ — اعتماد المبادئ والضوابط الإرشادية للمؤسسات المصرفية الإسلامية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية عام ٢٠٠٥.
- إن هذه الخطوات قد حددت أسس العمل المصرفي وآلية الرقابة عليها بغية الوصول لنظام مصرفي سليم بعيد كل البعد عن الأزمات المصرفية في سورية.
- ٦ — ٤ — السياسة النقدية والتحليل النقدي في سورية:

إن نجاح السياسة النقدية في أي اقتصاد وطني يعبر عنها بزيادة الإنتاج والدخول وتحسين ظروف المعيشة للسكان واستقرار المستوى العام للأسعار، وبالمقابل فإن حدوث التضخم أو الركود أو الركود التضخمي يعني فشل السياسة النقدية في تحقيق أهدافها، لأن الإجراءات النقدية أدت للأمراض الاقتصادية بدلاً من زيادة الدخل. وللتعرف على نتائج السياسة النقدية في سورية سوف ندرس العلاقة بين النقد ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

٦ — ٤ — ١ — الكتلة النقدية والنتائج المحلي الإجمالي:

إن زيادة حجم الكتلة النقدية يعني زيادة وسائل الدفع وإتاحة الفرصة أمام المستثمرين ورجال الأعمال على الاقتراض ومن ثم إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة.

يؤدي توسيع الاستثمار لتوظيف عمال جدد وتصنيع المواد الأولية فتزداد الدخل ويزداد الاستيراد والتصدير، وبالمقابل فإن تراجع الاستثمار يؤدي لزيادة البطالة وانخفاض حجم التصنيع وانخفاض حجم الاستيراد والتصدير الأمر الذي يؤدي لتراجع الدخل وانخفاض مستوى المعيشة.

إن الزيادات المستمرة في الناتج قد أوصلت الاقتصاديات المتقدمة لحالة العرض غير المرن أي مهما ازدادت وسائل الدفع لا يزداد الناتج لذلك تحولت تلك الاقتصاديات إلى الخدمات بهدف الاستمرار بالزيادة، أما الدول النامية مازالت الفرصة أمامها كبيرة لدعم النمو الاقتصادي بالعرض النقدي الذي يزيد من وسائل الدفع ويزداد على أثرها الناتج، لذلك تسعى أوروبا والولايات المتحدة واليابان لزيادة حجم القروض المصرفية، بحيث وصلت في أكثر الدول إلى ٩٠ - ١٠٠% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما ما زالت اليابان وكوريا محدود ٧٥% من حجم الناتج.

إذا أردنا دراسة العلاقة بين النقد والناتج في سورية، فإننا نلاحظ بأن السياسة الاقتصادية ركزت على تشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج وتشجيع التصدير وتخفيض نسبة البطالة وتصدير السلع الوطنية مصنعة بدلاً من تصديرها بالشكل الخام، فهل تحققت هذه الأهداف من خلال وسائل الدفع والقروض والخدمات المصرفية؟

الجدول رقم (٢) يوضح تطور الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي في سورية:

السنة	الكتلة النقدية الموسعة M_2	معدل النمو السنوي	الناتج الإجمالي	معدل النمو السنوي	الكتلة/ الناتج
٢٠٠٠	٦٠٦,٦٨٥	%١٠	٩٠٤,٦٦٢	%٤	%٦٧
٢٠٠١	٧٠٦,٥٧٠	%١٦	٩٧٤,٠٠٠	%٧	%٧٢
٢٠٠٢	٨٨٧,٤٠٩	%٢٥	١٠٠٦,٥٠٠	%٣	%٨٨
٢٠٠٣	٩٦٤,٧٥٦	%٨	١٠٧٤,١٦٣	%٦	%٨٩
٢٠٠٤	١٠٧٣,٥٥٠	%١١	١٢٦٦,٤٤٠	%١٧	%٨٤
٢٠٠٥	١٢٠٠,٦٩٢	%١١	١٥٠٦,٤٤٠	%١٨	%٧٩
٢٠٠٦	١٣١٠,٦٩٤	%٩	١٧٠٤,٩٧٤	%١٣	%٧٦
٢٠٠٧	١٤٧٢,٦٠٨	%١٢	٢٠١٧,٨٢٥	%١٨	%٧٢
٢٠٠٨	١٦٥٦,١٠٠	%١٢	٢٤٤٥,٠٦٠	%٢١	%٦٧
٢٠٠٩	١٨٠٨,٤٦٤	%٩	٢٥١٩,١٥١	%٣	%٧٢

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، النشرة الربعية للمصرف المركزي.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٢) ما يلي:

١ — إن معدل نمو الكتلة النقدية وبنسب مرتفعة سنوياً أصبح سياسة نقدية دائمة ومستمرة بغض النظر عن نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتخالف السياسة النقدية السورية عند تحديد عرض النقد النظريات النقدية، لكنها أقرب لسياسة كينزية لاقتصاد يعمل في مرحلة ما دون التشغيل الكامل، أي الاستمرار بزيادة عرض النقد يشجع بشكل مستمر على توفير الأموال اللازمة للاستثمار، ولكن ما يؤخذ على هذه السياسة عدم مراعاتها للظروف الاقتصادية، ففي أوقات الرواج يجب عدم زيادة عرض النقد لأن ذلك يؤدي للتضخم، أي في عام ٢٠٠٣ نما عرض النقد بمعدل ٨% بينما كان معدل نمو الناتج ٦% وقد شجع هذا الأمر زيادة الناتج في العام القادم إلى ١٧%، أي لم تكن الزيادة في النقد سلبية، بل أدت لآثار إيجابية.

لقد استمرت الآثار الإيجابية لنمو النقد منذ عام ٢٠٠٠ ولغاية ٢٠٠٦، ثم ظهر التضخم عام ٢٠٠٦ وما بعد ولأسباب نقدية وغير نقدية، وكان يجب على السلطات النقدية الحد من نمو عرض النقد لكي تخفف من الضغوط التضخمية التي ظهرت عام ٢٠٠٦ بسبب الجفاف ودخول رساميل أجنبية للمضاربة بالعقارات وارتفاع الأسعار العالمية نتيجة ارتفاع أسعار النفط وغيرها من الأسباب.

٢ — إذا أخذنا المؤشر الثاني في الجدول وهو كمية النقد للناتج نجد أن النظريات حددت:

أ — النظرية الكمية في النقود تحدد النقد للناتج بـ ٢٥%.

ب — النظرية الكينزية تحدد النقد للناتج بـ ٣٠%.

ج — النظرية النقدية الحديثة تحدد معدل نمو النقد للناتج إلى النصف أي زيادة الناتج بمقدار ٥% يعني زيادة النقد بمعدل ٢,٥%.

استناداً لهذه النظريات والمدارس الاقتصادية نجد بأن حجم النقد للناتج في سورية تزايد حتى وصل إلى ٨٩% أي حوالي ٩٠% من الناتج الأمر الذي زاد من معدلات التضخم ثم تراجع إلى ٧٠% في الأعوام اللاحقة، ويعد ذلك تطوراً إيجابياً فكلما

انخفض عرض النقد للنتائج كلما اقتربت حالة الاقتصاد من الاستقرار والتوازن، ويسعى مجلس النقد والتسليف للوصول إلى نسب متدنية للنقد إلى الناتج، لكن ذلك حصل بسبب الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد السوري، أي نأمل من مجلس النقد أن يسعى بشكل تدريجي لتخفيض عرض النقد بهدف تحقيق الاستقرار والانسجام بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

٣ — إن دخول الاقتصاد السوري في مرحلة التضخم عام ٢٠٠٦ وما بعدها ليس بدليل زيادة عرض النقد للناتج، بل لثلاثة أسباب:

١ — دخول رساميل أجنبية من دول الخليج بعد أزمة أسواق المال في الخليج عام ٢٠٠٦ بهدف المضاربة في العقارات في سورية لتعويض الخسائر التي حققتها في أسواق المال.

٢ — وجود أعداد كبيرة من العراقيين المهاجرين والذين باشروا بعمليات الشراء والاستقرار في سورية رغم مضي ثلاث سنوات آنذاك على الاحتلال الأمر الذي رفع أسعار العقارات والمواد الأخرى.

٣ — ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً حيث وصل سعر برميل النفط إلى (١٤٧ دولار للبرميل) عام ٢٠٠٨ الأمر الذي أدى لارتفاع الأسعار عالمياً وعلى اعتبار كانت سورية تعاني من الجفاف لذلك حصل الاستيراد بكميات كبيرة وارتفعت الأسعار.

إن هذه الأسباب الثلاث حالت دون تفعيل دور النقد في الاقتصاد السوري، لذلك ارتفعت الأسعار وتجاوز معدل التضخم ٣٠% وحصلت فوضى سعرية في العقارات والمواد الغذائية والسلع الهندسية وتجارة الخدمات.

٦ — ٥ — الكتلة النقدية والادخار والاستثمار:

تعاني اقتصاديات الدول النامية من تدني نسبة المدخرات بشكل مستمر، لكن توجه الحكومات نحو دعم المستثمرين والملاكين والتجار في السنوات الأخيرة، قد

ساهم في خلق طبقة من الرأسماليين تستطيع زيادة الاستثمار ومن ثم إقامة مشاريع إنتاجية وخدمية يمكن من خلالها تطوير الاقتصاديات النامية.

وسورية كغيرها من الدول النامية حاولت وتحاول حالياً دعم المستثمرين والتجار والصناعيين بهدف رفع قدراتهم الإنتاجية والتصنيعية، لكن فتح السوق أمام البضائع الأجنبية قد أثر على الصناعة السورية منذ عام ٢٠٠٨ وحتى الوقت الحاضر، حيث تراجعت الاستثمارات الصناعية مقابل تزايد الاستثمارات الخدمية والمالية في سورية.

وفي هذا الإطار يجب دراسة أثر سعر الفائدة على كل من الادخار والاستثمار، لقد تقلب سعر الفائدة منذ عام ٢٠٠٣ صعوداً وهبوطاً حسب حالة الاقتصاد، أي قامت السلطات النقدية بتخفيض سعر الفائدة عام ٢٠٠٣ لتشجيع الاستثمار، ثم أعادت رفع سعر الفائدة لكي تخفض معدلات التضخم، لقد استقر هذا السعر بين ٧ — ٨,٥% على الودائع الآجلة وحوالي ٩,٥% على شهادات الإيداع و ٤ — ٥% على ودائع التوفير.

أما الفوائد على القروض المتوسطة وطويلة الأجل فقد تراوحت بين ٩,٥ — ١٠,٥% وهي معدلات مرتفعة لا تشجع الاستثمار كما سنرى.

جدول رقم (٣) يوضح تطور الادخار والاستثمار في سورية

الادخار	الاستثمار	الكتلة النقدية	الناتج المحلي الإجمالي	الادخار / الناتج	الاستثمار / الناتج	السنة
١٤٢,٩٧٥	١٥٦,٠٩٢	٦٠٦,٦٨٥	٩٠٤,٦٢٢	%١٥	%١٧	٢٠٠٠
٢٠٥,٢٠٠	٢٤٩,٦٨١	٩٤٦,٧٥٦	١٠٧٤,١٦٣	%١٩	%٢٣	٢٠٠٣
١٧٣,٤٤٣	٢٧٤,٥٠٠	١٠٧٣,٥٥٠	١٢٦٦,٨٩١	%١٣	%٢١	٢٠٠٤
١٩١,٨٨٧	٣٤٦,٧٣٧	١٢٠٠,٦٩٤	١٥٠٦,٤٤٠	%١٢	%٢٣	٢٠٠٥
٢٨٢,٢٨٧	٣٧١,٥١٩	١٣١٠,٦٩٤	١٧٠٤,٩٧٤	%١٦	%٢١	٢٠٠٦
٤٧٦,٦٣٥	٤١٢,١٣٦	١٤٧٢,٦٠٨	٢٠١٧,٨٢٥	%٢٣	%٢٠	٢٠٠٧
٦٤,٩٦٩	٤٠٨,٧٢٥	١٦٥٦,١٠٠	٢٤٤٥,٠٦٠	%٢٦	%١٦	٢٠٠٨
٥٧٦,٠٤٦	٤٥١,٧٦٦	١٨٠٨,٤٦٤	٢٥١٩,١٥١	%٢٢	%١٧	٢٠٠٩

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

الجدول رقم (٤) يوضح تطور الودائع والقروض للناتج المحلي الإجمالي في سورية:

القروض/ الناتج	الودائع/ الناتج	الكتلة/ الناتج	الناتج المحلي الإجمالي	الكتلة النقدية M ₂	إجمالي الودائع	إجمالي القروض	
%٢٩	%٣٠	%٦٧	٩٠٤,٦٢٢	٦٠٦,٦٨٥	٣٤٥,٨٥١	٢٦٦,٧٦٧	٢٠٠٠
%٢٧	%٤٨	%٧٢	٩٧٤,٠٠٠	٧٠٦,٥٧٠	٤٦٩,٨٨٣	٢٦٩,٧٥٧	٢٠٠١
%٢٤	%٥٦	%٨٨	١٠٠٦,٥٠٠	٨٨٧,٤٠٩	٥٧١,٨٣٧	٢٤٥,٥٧٤	٢٠٠٢
%٢٦	%٥٧	%٨٩	١٠٧٤,١٦٣	٩٤٦,٧٥٦	٦١٨,١٩٩	٢٨٦,٩٧٠	٢٠٠٣
%٢٦	%٥٢	%٨٤	١٢٦٦,٨٩١	١٠٧٣,٥٥٠	٦٦٩,٦٦١	٣٣٠,١٠٠	٢٠٠٤
%٢٧	%٤٨	%٧٩	١٥٠٦,٤٤٠	١٢٠٠,٦٩٤	٧٣٢,٤٨٣	٤٢١,٧٢٣	٢٠٠٥
%٢٨	%٤٦	%٧٦	١٧٠٤,٩٧٤	١٣١٠,٦٩٤	٧٩٧,٩٧٤	٤٩١,٥٢٢	٢٠٠٦
%٣١	%٤٥	%٧٢	٢٠١٧,٨٢٥	١٤٧٢,٦٠٨	٩١٧,٦٠٢	٦٣٣,٣٨٦	٢٠٠٧
%٣٥	%٤٣	%٦٧	٢٤٤٥,٠٦٠	١٦٥٦,١٠٠	١٠٦١,٣١٢	٨٧٠,٢٩٥	٢٠٠٨
%٤٠	%٤٧	%٧٢	٢٥١٩,١٥١	١٨٠٨,٤٦٤	١١٩١,٦٢١	١٠٣٠,٢٩٥	٢٠٠٩

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

يلاحظ من خلال الجدولين (٣) و (٤) ما يلي:

١ — انفصال العلاقة بين سعر الفائدة والادخار، حيث لوحظ انخفاض سعر الفائدة على الودائع من عام ٢٠٠٥ واستمرار زيادة الودائع، فقد بلغت عام ٢٠٠٤ حوالي ٦٦٩,٦ مليار ليرة وارتفعت إلى ١١٩١,٦ في عام ٢٠٠٩ وهذا الأمر لا نجد له تفسيراً إلا من خلال ما يلي:

١ — وجود ودائع كبيرة لدى السوريين في الخارج وهم يخافون من قرارات مصرفية جائرة، لذلك يدخلونها إلى سورية ويقبلون بسعر فائدة متدني.

٢ — الأزمة المالية العالمية في أيلول ٢٠٠٨ وما رافقها من إفلاسات ومشاكل لذلك يقبل المستثمر بهذا السعر المتدني داخلياً، لكنه مرتفع أمام الفائدة على الدولار ٢,٥% واليورو ١,٢٥% والين الياباني ٠,٣%.

إن ظروف الأزمة المالية العالمية والاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي نتجت عنها دفعت المستثمرين السوريين لإعادة قسم من أموالهم إلى سورية والاستثمار في المصارف.

٣ — إن ارتفاع حجم الادخار للناتج ليست ظاهرة سليمة، بل ظاهرة سلبية لقد ارتفع حجم الادخار من ١٧% عام ٢٠٠٠ واستمر بالزيادة حتى ٢٦% عام ٢٠٠٨ وهي نسب كبيرة، تعكس توجه الحكومة نحو خلق طبقة من التجار والملاكين لديها إمكانيات كبيرة للاستثمار سوف تقود الاقتصاد الوطني نحو التحول إلى الاقتصاد الرأسمالي، لكن هذا الأمر يؤدي لزيادة فقر الفقراء وزيادة أعداد العاطلين عن العمل وزوال الطبقة الوسطى، الأمر الذي ينذر بشورات الجوع وقد بدأت الثورة في كل من تونس — مصر — ليبيا واحتجاجات في كل أرجاء الوطن العربي على سوء توزيع الدخل ومحاباة الأغنياء على حساب الفقراء.

٤ — تراجع حجم الاستثمار وخاصة في القطاعات الإنتاجية والتحول نحو الاستثمارات الخدمية، ويظهر من خلال الجدول رقم (٣) بأن الاستثمار للناتج بلغ عام ٢٠٠٠ حوالي ١٧% واستمر بهذه النسب في عام ٢٠٠٩ حوالي ١٧% وهذا الأمر يفسره مجموعة من السياسات الخاطئة:

أ — تراجع الاستثمارات الزراعية والصناعية وخاصة من جانب الحكومة حيث خفضت استثماراتها على أمل أن يقوم القطاع الخاص بهذه المهمة، لكنها وجدت بأن القطاع الخاص يستثمر في التجارة والخدمات لذلك ازدادت الخدمات من ٣٤% من الناتج إلى ٤٤% خلال السنوات السابقة وهذا دليل على عدم اهتمام القطاع الخاص بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أكثر من اهتمامه بالأرباح السريعة.

ب — تراجع حجم القروض للناتج وقد ظهرت في الجدول رقم (٤) حيث استمرت القروض للناتج عند ٢٠% وسبب زيادتها في السنوات الأخيرة القروض التي يمنحها المصرف التجاري السوري والمصرف الزراعي لمؤسسات الجبوب والأقطان ومؤسسة محروقات وهي ليست قروضاً، بل إعانات لهذه المؤسسات المدعومة، ولا تقبل الخزينة العامة بتقديمها لذلك تمنحها المصارف على أمل استردادها من قبل المصرف

المركزي حيث بلغت قروض هذه المؤسسات ٥٢٧,٨ مليار ليرة عام ٢٠٠٩^(١) فإذا خفضنا هذا المبلغ من إجمالي القروض تكون قروض القطاع الخاص:
قروض القطاع الخاص = ١٠٣٠,٣ - ٥٢٧,٨ = ٥٠٢,٥ مليار ليرة
قروض القطاع الخاص / للناتج:

$$\%١٩ = \frac{٥٠٢,٥}{٢٥١٩,٢}$$

أي أن الزيادة حتى ٤٠% بالنسبة للقروض فهي نسبة مضللة، ومن ثم استمرت قروض القطاع الخاص للناتج عند ٢٠%، والقروض الإضافية هي إعانات بدل من كونها قروضاً للمؤسسات الاقتصادية المدعومة من الخزينة العامة وهي دليل على عدم تطور الاستثمار، بل إذا بقي مكانه هذا يعني التراجع.

ج — تزايد حجم الاستثمار في قطاع المال والتأمين والمصارف وهي قطاعات خدمية يحتاجها الاقتصاد، لكنها لا تزيد حجم الإنتاج الحقيقي ولا تساهم في تشغيل العمال، فأين توظف الأموال الفائضة الموجودة لديها إذا كان الاستثمار الحقيقي في حالة التراجع؟

د — تراجع حجم الاستثمارات الحكومية وخاصة في قطاعي الزراعة والصناعة وكما يظهر من الاستثمارات الحكومية فإنها تزيد بشكل بطيء قد لا يعوض التضخم الحاصل، وهذا دليل على انسحاب الدولة من القطاعات الإنتاجية تاركة المجال للقطاع الخاص، وبما أن القطاع الخاص يسعى للربح لذلك لا يستثمر في هذا المجال، بل في مجال الخدمات لذلك تراجع الناتج الزراعي والصناعي من ٥٦% عام ٢٠٠٠ إلى ٤٤% عام ٢٠٠٩ وما زال هذا التوجه مستمراً، وهذا دليل على عدم إنجاز أهداف الخطط الخمسية في التشغيل وزيادة الدخل طالما أن الاستثمار الحقيقي في حالة التراجع.

(١) المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠١٠ ص ٤١٤.

هـ — إن تزايد حجم الادخار يعني تراجع حجم الاستهلاك وهذا يقود للنتائج

التالية:

١ — زيادة غنى الأغنياء وانخفاض عدد الأغنياء وتزايد ثرواتهم.

٢ — زيادة فقر الفقراء وزوال الطبقة الوسطى.

٣ — تراجع حجم الطلب الكلي.

٤ — زيادة أعداد العاطلين عن العمل.

٥ — دخول الاقتصاد في مرحلة ركود مزمن رغم وجود الضغوط التضخمية

نتيجة زيادة حجم النقد في الاقتصاد.

إن هذه الآثار الناجمة عن زيادة الادخار وتراجع الاستهلاك تحتاج من مجلس

النقد والتسليف إعادة النظر بالمتغيرات النقدية لأن استمرارها يدخل الاقتصاد في

الركود التضخمي الذي تصعب معالجته.

٦ — ٦ — التضخم في سورية:

يعد التضخم ظاهرة طبيعية في اقتصاديات الدول النامية، لأن هذه الدول تعاني

من خلل هيكلي في اقتصادياتها وتعتمد على الإصدار النقدي في تمويل برامجها التنموية،

لذلك لا نعتبر التضخم مرضاً خطيراً يؤثر على كفاءة الاقتصاد الوطني في هذه الدول،

ولكن السؤال المطروح: هل جميع معدلات التضخم مقبولة في هذه الدول؟

بالطبع نعتبر التضخم بحدود ١٠% حالة طبيعية في هذه الدول، وكلما

استطاعت تخفيض هذا المعدل كلما حققت نجاحات اقتصادية كما حصل في كل من

تركيا وماليزيا والبرازيل والأرجنتين.

أما في سورية فإنني أعتبر معدل التضخم بحدود ١٠% حالة طبيعية ولا يجوز أن

نعتبرها حالة مرضية كما يدعي البعض لأن زيادة وسائل الدفع يشجع على زيادة

الطلب ومن ثم زيادة الإنتاج والاستثمار الأمر الذي يؤدي لزيادة التشغيل

والتصنيع، ومن ثم زيادة حجم الصادرات الصناعية.

وللتعرف على واقع التضخم في سورية نورد الجدول رقم (٥).

الجدول رقم (٥) يوضح حجم الفجوة التضخمية خلال السنوات المذكورة:

(مليون ليرة)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	البيان
٢٥١٩,١٥١	٢٤٤٥,٠٦٠	٢٠١٧,٨٢٥	١٧٠٤,٩٧٤	١٥٠٦,٤٤٠	١٢٦٦,٨٩١	١٠٧٤,١٦٣	١٠٥٢,١٣٧	٩٥٤,١٣٧	٩٠٤,٦٢٢	الناتج المحلي الإجمالي
١٥٠٦,٥٧٩	١٣٩٠,٩٣٣	١١٩٢,٢٣٠	١١٢٢,٦٦٦	٩٩٣,١١٨	٨١٠,٠٣٧	٦٣٤,٩٢٧	٦٠٣,٢٤٣	٥٧١,٨٦٣	٥٧٢,٧٦١	الاستهلاك الخاص
٤٥١,٧٦٦	٤٠٨,٧٢٥	٤١٢,١٣٦	٣٧١,٥١٩	٣٤٦,٧٣٧	٢٧٤,٥٠٠	٢٤٣,٦٥٢	٢٠٦,٥٨٧	١٩٨,١٦٠	١٥٦,٥٩٢	الاستثمار الكلي
٣٠١,٧٨٧	٢٧٤,٨٧٩	٢٤٨,٣٠٠	١٩٤,٩٣٧	٢٠٦,٦٣١	١٩٧,٩٠٩	١٤٣,٥٢٨	١٢٤,٧٨٥	١٢١,٧٢٣	١١٢,٢٤٤	الاستهلاك الحكومي
٧١٤,٢١٦	٨٣٩,٤١٩	٦٨٤,٥٥٦	٥٣١,٣٢٤	٥٠٢,٣٦٩	٣٨٩,٠٠٦	٢٣٦,٧٦٨	٢٣٥,٧٥٤	٢٢٠,٧٤٤	١٨٧,٥٣٥	المستوردات
٢٩٧٤,٣٤٨	٢٩١٣,٩٥٦	٢٥٣٧,٢٢٢	٢٢٢٠,٤٤٦	٢٠٤٨,٥٨٨	١٦٧١,٤٥٢	١٢٥٨,٨٧٥	١١٧٠,٣٦٩	١١١٢,٤٩٠	١٠٢٩,١٣٢	مجموع الاستخدامات
٤٥٥,١٩٧	٤٦٨,٨٩٦	٥١٩,٣٧٠	٥١٥,٤٧٢	٥٤٢,٤١٥	٤٠٤,٥٦١	١٨٤,٧١٢	١١٧,٤٤٨	١٥٨,٣٥٣	١٢٤,٥١٠	الفائض (الفجوة)
%١٨	%١٩,٢	%٢٥,٧	%٣٠,٢	%٣٦	%٣١	%١٧,٢	%١١,٢	%١٦,٥	%١٣,٧	معدل التضخم (الفجوة/الناتج)

إذا أردنا دراسة واقع التضخم من خلال الإحصاءات المتوفرة لدينا والتي وضعناها في الجدول رقم (٥) والتي تضمنت:

— الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

— الإنفاق على الناتج (الاستخدامات) وقد تضمنت:

— الاستهلاك الخاص.

— الاستثمار (الخاص والعام).

— الاستهلاك الحكومي.

— المستوردات.

كما في المعادلة التالية:

$$Y = C + I + G - m$$

حيث: Y — الناتج المحلي الإجمالي.

C — الاستهلاك.

I — الاستثمار.

G — الاستهلاك الحكومي.

m — المستوردات.

الفجوة = الاستخدامات — الناتج

إذا أردنا معرفة معدل التضخم نقول:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الفجوة}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

إن قراءة الجدول رقم (٥) توضح لنا وجود تضخم واضح ومستمر في سورية

إنما يعود في أسبابه لما يلي:

١ — زيادة حجم المستوردات (سلع الاستهلاك + الآلات والمواد الأولية اللازمة للصناعة) وعلى اعتبار أن الصادرات السورية أكثرها من النفط والفوسفات

والقطن وغيرها لذلك هي صادرات حكومية، أي أن صادرات القطاع الخاص هي أقل من مستورداته، فمن أين يمول هذه الفجوة؟ إنها تمول من قبل المدخرات في الخارج أو الرساميل السورية العاملة في الخارج وفي جميع الأحوال تزيد من حجم الطلب الكلي.

٢ — وجود تحويلات خارجية أكثر من المبالغ المنظورة في الإحصائيات ومن ثم فهي تشكل ضغطاً تضخيمياً في الاقتصاد السوري.

٣ — وجود شراكة بين التجار السوريين وغير السوريين في العمل التجاري يدفع باتجاه زيادة حجم الاستيراد — المتاجرة — مقاسمة الأرباح المرتفعة مقارنة مع الاقتصادات الأخرى.

٤ — زيادة حجم الاستهلاك الخاص المدعوم بقوة دخلية خارجية بمعدلات مرتفعة رغم زيادة حجم الادخار للاستهلاك في سورية، ولا يفسر هذا الأمر إلا التحويلات الخارجية.

وبالعودة للجدول رقم (٥) نلاحظ ما يلي:

١ — إن معدل التضخم في عام ٢٠٠٠ — ٢٠٠١ — ٢٠٠٢ كان مرتفعاً أكثر مما هو ملاحظ لأن الاقتصاد السوري مرَّ بمرحلة ركود كبير بين عام ١٩٩٧ — ٢٠٠٢ لم يلاحظ خلالها ارتفاعات واضحة في الأسعار آنذاك، لكن زيادة حجم الفجوة بين الاستخدامات والنتائج إنما قادرة على تفسير وجود هذا التضخم، يضاف إلى ذلك قيام المكتب المركزي للإحصاء بتعديل الأسعار والإحصاءات عام ٢٠٠٥ وعدل جميع الإحصاءات من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٥ حيث اعتبر عام ٢٠٠٠ هو عام الأساس وبناء على ذلك عدلت المجموعة الإحصائية الأمر الذي أدى لوجود تضخم كبير في الأعوام ٢٠٠٠ — ٢٠٠١ — ٢٠٠٢ لكنه في الأساس لم يكن موجوداً بهذه الكميات.

٢ — إن ارتفاع معدل التضخم إلى ٣٦% و ٣٠,٢% عام ٢٠٠٥ — ٢٠٠٦ إنما يعود للأسباب التالية:

- ١ — ظهور مواسم زراعية رديئة بسبب الجفاف.
- ٢ — وجود أعداد كبيرة من اللاجئين العراقيين في سورية نتيجة احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٣ — دخول رساميل عربية كبيرة بشكل غير مشروع للمضاربة بالعقارات على أثر الأزمة المالية في السعودية بسبب انهيار الأسعار في بورصة الرياض، وذلك للتعويض.
- ٤ — ارتفاع أسعار النفط عالمياً مما أدى لارتفاع أسعار جميع السلع نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة في كافة دول العالم (أي أدى ارتفاع أسعار النفط لرفع التكلفة).
 إن هذه الأسباب تفسر لنا الارتفاع الكبير الذي حصل بين عامي ٢٠٠٥ — ٢٠٠٧ رغم انخفاض أسعار النفط عامي ٢٠٠٨ — ٢٠٠٩ ظل التضخم في سورية مرتفعاً ١٩,٢% — و ١٨% وهذا يفسر لنا أن الاقتصاد السوري لا يعاني من التضخم بمفرده، بل يعاني من ركود تضخمي الآن بسبب ارتفاع أسعار العقارات وتوجه الكثير من التجار والمضاربين للعمل في هذا القطاع رغم الانخفاض العالمي في العقارات والغذاء واللباس وغيرها، وهذا المرض يستلزم زيادة الإنفاق العام وبشكل خاص زيادة حجم الاستثمار الحكومي في مشاريع القاعدة الأساسية ودعم الإنتاج الصناعي بهدف زيادة حجم التشغيل وزيادة الأجور بهدف زيادة حجم الطلب الكلي، ومن جهة ثانية الحد من المضاربات العقارية عن طريق رفع معدلات الضريبة على تجارة العقارات الأمر الذي يدفع المستثمرين في المجال العقاري للتوجه نحو الصناعة.
 إن معدل التضخم الطبيعي في سورية هو ١٠% وإنني لا أعتبره تضخماً مزعجاً ولا أرى ضرورة لمعالجته لأنه حالة طبيعية أما عندما يتجاوز ١٠% على السلطات النقدية والمالية والسياسة الاقتصادية بحث إجراءات الحل للحد من تطوره لأنه يؤثر على الطبقات الفقيرة وعلى هيكلية المجتمع ويؤثر على الشريحة الوسطى التي باتت نادرة وقليلة في المجتمعات العالمية بسبب الدورات الاقتصادية الرديئة التي يمر بها الاقتصاد العالمي ركود — رواج — تضخم منذ عام ١٩٩٧ وحتى الوقت الحاضر.

٦ - ٧ - القروض الحكومية والإصدار النقدي:

إن انخفاض حجم الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي يدفع الحكومة إلى زيادة الاعتماد على المصرف المركزي في تمويل مشاريعها التنموية وتمويل القطاع العام، ويؤدي هذا الإجراء إلى:

— زيادة حجم الإصدار النقدي مما يشكل ضغوطاً تضخمية.

— سهولة الحصول على القروض وبدون تكلفة.

— عدم زيادة أو تطوير النظام الضريبي طالما أن المصرف المركزي يقدم الأموال اللازمة وعند الطلب.

إن هذا الإجراء ومنذ سنوات طويلة قد دفع الحكومة إلى اعتماد عجزين للموازنة العامة للدولة:

— عجز الموازنة (الفرق الإيرادات والنفقات).

— العجز التمويني (الإعانات التي تدفعها الدولة للسلع والخدمات).

ومن ثم فإن العجز التمويني وهو مصطلح اقتصادي جديد ظهر في سورية إنما هو «المبالغ التي تدفعها الدولة للمؤسسات العامة التي تقدم السلع الرخيصة للمواطنين — كالخبز والسكر والأرز والدقيق والحبوب — والمحروقات والقطن..» وغيرها وذلك بهدف مساعدة الفقراء والفلاحين على زيادة الإنتاج وزيادة الاستهلاك».

إن هذا العجز لا يظهر في الموازنة العامة للدولة وإذا أردنا معرفته بشكل دقيق يتوجب علينا جمع الأرقام التي تحصل عليها المؤسسات الثلاث:

١ — مؤسسة الحبوب.

٢ — مؤسسة الأقطان.

٣ — مؤسسة محروقات (سادكوب).

وهذه المؤسسات تقترض من المصارف الحكومية وعند عجزها عن السداد يقوم المصرف المركزي بدفع المبالغ المستحقة عليها بموجب قانون يصدر من مجلس الشعب يحدد المبالغ التي يتوجب على المصرف المركزي دفعها لهذه المؤسسات.

الجدول رقم (٦)

قروض المؤسسات الاقتصادية من المصرف المركزي (مليار ليرة)

السنة	ديون الدولة من المصرف المركزي	الكتلة النقدية M_2	الناتج المحلي الإجمالي	الديون/الكتلة النقدية	الديون/الناتج	الضغط التضخمي
٢٠٠٠	٢٧٥,٦٣٥	٦٠٦,٦٨٥	٩٠٤,٦٢٢	%٤٥	%٣٠	%١٥
٢٠٠١	٣٠٢,٠٣٦	٧٠٦,٥٧٠	٦٥٤,١٣٧	%٤٢	%٣١	%١٥,٥
٢٠٠٢	٣٢١,٩٦٠	٨٨٧,٤٠٩	١٠٥٢,٩٢١	%٣٦	%٣٠	%١٥
٢٠٠٣	٤٥٩,٢٤٨	٩٤٦,٧٥٦	١٠٧٤,١٦٣	%٤٨	%٤٢	%٢١
٢٠٠٤	٤٢١,٨٤٧	١٠٧٣,٥٥٠	١٢٦٦,٨٩١	%٣٩	%٣٣	%١٦,٥
٢٠٠٥	٤٢٢,٣٩٦	١٢٠٠,٦٩٢	١٥٠٦,٤٤٠	%٣٥	%٢٨	%١٤
٢٠٠٦	٤٢٣,٧١٥	١٣١٠,٦٩٤	١٧٠٤,٩٧٤	%٣٢	%٢٤	%١٢
٢٠٠٧	٤٢٣,٨١٧	١٤٧٢,٦٠٨	٢٠١٧,٨٢٥	%٢٨	%٢١	%١٠,٥
٢٠٠٨	٤٣٠,٢٣٧	١٦٥٦,١٠٠	٢٤٤٥,٠٦٠	%٢٥	%١٧	%٨,٥
٢٠٠٩	٤٠٤,٨٤٠	١٨٠٨,٤٦٤	٢٥١٩,١٥١	%٢٢	%١٦	%٨

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٦) ما يلي:

١ - استمرار الحكومة بالاقتراض من المصرف المركزي بشكل مستمر وبمبالغ كبيرة كانت تشكل %٤٥ من حجم الكتلة النقدية في عام ٢٠٠٠ ثم تراجعت فيما بعد لتصل إلى %٢٢ في عام ٢٠٠٩ وهذا التراجع دليل اعتماد الحكومة على نفسها في تمويل برامجها وبداية إصدار السندات الحكومية في السوق المالي اعتباراً من عام ٢٠٠٩.

٢ - الضغط التضخمي لاقتراض الحكومة من المصرف المركزي دون قدرتها على السداد والتزايد المستمر لهذه الديون يزيد حجم التضخم ويمكن حساب هذا الضغط من خلال:

$$\text{الضغط التضخمي} = \frac{\text{نسبة القروض/الناتج}}{٢}$$

أي كل زيادة ٢% في القروض الحكومية للناتج سوف تزيد معدل التضخم بمعدل ١% ويلاحظ بأن الضغط التضخمي يتراجع تدريجياً من عام ٢٠٠٠ ولغاية ٢٠٠٩، حيث وصل في عام ٢٠٠٩ إلى ٨% أي ليس معدل تضخم وإنما يدفع الأسعار باتجاه التضخم رغم أن الإجراءات الحكومية تدفع باتجاه تخفيض معدل التضخم، لكن هذا الإجراء النقدي يزيد التضخم.

إن افتتاح سوق الأوراق المالية في عام ٢٠٠٩ سوف يدفع الحكومة لإصدار سندات الدين العام وقد باشرت عام ٢٠١٠ وسوف تستمر بطرح سندات الدين العام وتمويل برامجها التنموية ليصبح جميع الدين بسندات يتم تداوله في سوق الأوراق المالية.

٦ — ٨ — آثار السياسة النقدية في سورية:

استطاعت السلطات النقدية تحقيق الإيجابيات التالية:

١ — توسيع الأنشطة المصرفية ومجالات عملها حيث تأسس في سورية منذ عام ٢٠٠٤ وحتى الوقت الحاضر:

١١ مصرفاً تقليدياً.

٣ مصارف إسلامية.

٦ مصارف حكومية موجودة سابقاً.

ويكون بذلك قد ازداد عدد الفروع المصرفية من ٢٥٠ فرعاً عام ٢٠٠٠ إلى

٤٤٣ فرعاً في عام ٢٠٠٩ وهي نقطة إيجابية لصالح تطوير الخدمات المصرفية وانتشارها في المحافظات^(١).

٢ — إعادة هيكلة الودائع المصرفية لصالح العمل المصرفي والاقتصاد الوطني فقد

كانت الودائع لعام ٢٠٠٠ كما يلي:

(١) النشرة الربعية للمصرف المركزي لعام ٢٠٠٩ ص ٣٦.

الجدول رقم (٧) يوضح تطور هيكلية الودائع في سورية

(مليار ليرة سورية)

السنة	٢٠٠٠	%	٢٠٠٩	%
الودائع تحت الطلب	١٥١١٦٨	%٤٣	٤١٩٢٤٥	%٣٥
الودائع الآجلة	٧,٨٢٠	%٢	٣١٣,٨٧٦	%٢٦
ودائع التوفير	١٦٣,٦٥٧	%٤٧	٢٥٠,٨٩٢	%٢١
الودائع بالقطع الأجنبي	٢٣,٢٠٦	%٦	١٩١,٥٨٦	%١٦
إجمالي الودائع	٣٤٥,٨٥١	%١٠٠	١١٧٥٥٩٩	%١٠٠

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٧) تراجع حجم الودائع تحت الطلب من ٤٣% إلى ٣٥%، في حين ارتفعت الودائع الآجلة من ٢% عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦% عام ٢٠٠٩ وذلك بفضل زيادة سعر الفائدة للودائع الآجلة وتخفيضها على الودائع تحت الطلب بحيث أدى ذلك لتحويل المدخرين من الودائع تحت الطلب إلى نظام الاستثمار (الودائع الآجلة). الأمر الذي يساعد المصارف على الإقراض طويل الأجل الذي يخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية.

٣ - محاولة تثبيت سعر الصرف لكي يخدم الاستيراد والتصدير الأمر الذي يزيد من حجم الإنتاج ويشجع الصادرات، فقد حققت الليرة السورية استقراراً واضحاً منذ عام ٢٠٠٦ ولغاية ٢٠٠١١ تراوح بين ٤٥ - ٤٧ ليرة للدولار وهذا ما يؤكد نجاح السلطات النقدية في تثبيت أسعار الصرف.

٤ - إقرار الحوكمة المصرفية وإلزام المصارف العامة والخاصة العمل بما لكي يخفف ذلك من عمليات التلاعب والغش والهدر في الإمكانيات المصرفية وخاصة التلاعب بأموال المساهمين في المصارف، وما زالت الحركة في بدايات تطبيقها في المصارف.

٥ — إلزام المصارف الإسلامية العمل بقواعد الشريعة الإسلامية والمعايير الشرعية التي وضعتها هيئة المواصفات والمقاييس المصرفية الإسلامية وقد شكل المصرف المركزي الهيئة الشرعية العليا للإشراف على المصارف الإسلامية بحيث تطبق جوهر العمل المصرفي الإسلامي الذي يهتم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أكثر من اهتمامه بالربح.

٦ — تأسيس شركات الصرافة وتحويل العملة بين سورية والعالم الخارجي بحيث لا يجد المواطن صعوبة في تحويل العملات الأمر الذي زاد من حصيلة القطع الأجنبي بعد أن كانت هذه العمليات تتم في السوق السوداء.

٧ — تحريك سعر الفائدة صعوداً أو هبوطاً لكي يخدم الإنتاج والتصنيع وتطوير الخدمات حيث ما زالت أسعار الفائدة تدعم الزراعة والصناعة لكن إجراءات الاستثمار ما زالت تعاني من الروتين والبيروقراطية، لذلك لم تزد حصص الصناعة من القروض المصرفية كما حصل في التجارة، بل توجهت أكثر المصارف لدعم التجارة والاستهلاك.

٨ — تخفيف آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السوري، وذلك من خلال الحد من توظيفات المصارف خارج سورية، وخاصة مع المصارف التي تعرضت للإفلاس، وأن المصارف كانت في بداية انطلاقها لذلك لم توظف كثيراً خارج سورية كما هو الحال في مصارف عربية أخرى.

إن هذه الإيجابيات التي أحدثتها السياسة النقدية لا يعني عدم وجود سلبيات أو أن الاقتصاد السوري أصبح قريباً من الاقتصاديات المتقدمة.

٦ — ٨ — ٢ — سلبيات السياسة النقدية:

تعرضت السياسة النقدية لبعض الانتقادات بسبب تركيزها على عوامل دون أخرى ولذلك ظهرت السلبيات التالية:

١ — تركز توظيفات المصارف في قطاعي التجارة والخدمات، فقد بلغت القروض في هذا القطاع حوالي ٤٠٦,٤١٠ مليار ليرة من أصل إجمالي القروض البالغة ٧٥١,٣٠٠ مليار ليرة أي ما نسبته ٥٩% بينما بلغت قروض الصناعة والزراعة والسياحة ٤١% في حين كانت قروض القطاعات الإنتاجية دائماً بحدود ٦٠ — ٧٠% وهذا الأمر لا يعكس السياسة التنموية ولا يحقق أهداف الخطة الخمسية التي ركزت على زيادة الإنتاج والاستثمار الصناعي وتحقيق الأمن الغذائي. إن حرية العمل المصرفي وخاصة في مجال التسليف تدفع المصارف لتمويل الأنشطة التجارية قصيرة الأجل والمرجحة والابتعاد عن الأنشطة المحفوفة بالمخاطر مثل الصناعة والزراعة، لذلك يجب التركيز مجدداً على دعم المشروعات الصناعية والزراعية من خلال إقرار خطة تسليفية مركزية تلزم المصارف التقيدها، وذلك بهدف دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢ — تراجع معدلات النمو الاقتصادي خلال الخطة الخمسية العاشرة وذلك بسبب تركز القروض في قطاع الخدمات وانخفاضها في قطاعي الزراعة والصناعة والزيادة التي ظهرت كانت تضخمية أكثر من كونها حقيقية ويؤكد ذلك الناتج والأسعار الثابتة حيث بلغت معدلات نموه وسطياً ٣ — ٤% خلال الفترة من ٢٠٠٥ — ٢٠١٠.

وهذه تكون بالدرجة الأولى مسؤولية السياسة النقدية.

٣ — زيادة معدلات التضخم، فإذا عدت إلى الجدول رقم (٥) تلاحظ بأن معدل التضخم تزايد من ١١,٢% عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ٣٦% عام ٢٠٠٥ وحوالي ٣٠,٢% عام ٢٠٠٦ وما زالت سورية تعاني من تضخم مرتفع حوالي ١٨% عام ٢٠٠٩ وحوالي ٢٠% في عام ٢٠١٠ — ٢٠١١.

وكما ذكرت سابقاً إن معدل تضخم ١٠% يعتبر مقبولاً وعادياً في دولة نامية مثل سورية، لكن الزيادة عن ١٠% تصبح غير مقبولة، ووصول التضخم إلى ٣٠%

يعني حسارة كبيرة للطبقات الفقيرة وأرباح غير عادية للملاكين ويؤدي ذلك لزيادة فقر الفقراء وبالمقابل زيادة غنى الأغنياء.

لقد كانت وما زالت السياسة النقدية مسؤولة عن التضخم، لأن زيادة حجم القروض المصرفية لقطاع الخدمات سوفي يزيد المضاربات العقارية وتنخفض أهمية العمل المنتج وهذا ما حصل عام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.

لذلك على السياسة النقدية إعادة النظر بالقروض المصرفية المخصصة لقطاع الخدمات والتجارة بهدف تخفيف حجم المضاربات ومن ثم تخفيض معدلات التضخم المرتفعة.

إن هذه السلبيات التي ظهرت في الاقتصاد السوري سوف تؤدي لزيادة البطالة والانتقال من الاقتصاد الإنتاجي (الحقيقي) إلى الاقتصاد الخدمي الذي تزداد فيه المشاكل والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك على راسمي السياسة النقدية إعادة النظر بمفردات السياسة النقدية لكي تخدم قطاع الإنتاج المادي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

المراجع:

١. () خمسة أعوام من الإصلاح النقدي، مصرف سورية المركزي دمشق ٢٠٠٩ ص ٥.
٢. اتفاقية صندوق النقد العربي.
٣. إحصاءات المكتب الأمريكي للإحصاء ٢٠٠٨ النشرة غير الدورية.
٤. أحمد رفيق قاسم — أحمد الأشقر: التحليل الاقتصادي الكلي — منشورات جامعة حلب ١٩٩٣.
٥. أحمد رفيق قاسم: التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات جامعة حلب، حلب ١٩٨٩.
٦. أحمد زهير شامية: اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، ٢٠٠٠.
٧. أريك رول: تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة راشد البرادي، دار الكاتب العربي ١٩٦٨.
٨. أكرم حداد — مشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل عمان ٢٠٠٨.
٩. باري سيجل: النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض ١٩٨٧.
١٠. توماس ماير وآخرون: النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة أحمد عبد الخالق.
١١. جاردنر آكلي: الاقتصاد الكلي ترجمة عطية سليمان، الجامعة المستنصرية بغداد ١٩٨٠.
١٢. جورج نايهانز: النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ١٩٩٧.
١٣. جون كينيث جالبريت: تاريخ الفكر الاقتصادي المعاصر ترجمة فؤاد بليغ عالم المعرفة العدد ٢٦١ الكويت ٢٠٠٠.
١٤. جيمس جوارتيني — ريجارد استروب: الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر الرياض ١٩٩٨.
١٥. جيمس ماير وآخرون: النقود والبنوك والاقتصاد.
١٦. حسام داود مصطفى سلمان — عماد الصعيدي — خضر عقل — يحيى الخصاصنة: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة عمان ٢٠٠٥.
١٧. حسين بني هاني: اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع عمان، ٢٠٠٢.
١٨. خالد واصف الوزني — أحمد حسين الرفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر عمان ٢٠٠٢.
١٩. دومنيك كارو: صندوق النقد الدولي، ترجمة مصطفى عدنان السيوطي، دمشق ١٩٧٨.

٢٠. الرئيس بشار الأسد: خطاب القسم، دمشق ١٧/٧/٢٠٠٠ دمشق.
٢١. رضوان العمار: النقود والمصارف، إصدار جامعة تشرين، اللاذقية ١٩٩٥.
٢٢. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦ — الكويت، تشرين الأول ١٩٧.
٢٣. رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، ١١٨ الكويت ١٩٧٨.
٢٤. رمزي زكي: التضخم المستورد، دار المستقبل العربي القاهرة ١٩٨٦.
٢٥. زكريا العرودي — يسرى السامرائي؛ البنوك المركزية، السياسة النقدية، دار اليازوردي عمان ٢٠٠٦.
٢٦. زينب عوض الله — أسامة محمد الفولي: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت ٢٠٠٣.
٢٧. زينب عوض الله: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية بيروت ١٩٩٨.
٢٨. سامويلسون ونوردهاوس: الاقتصاد.
٢٩. سامي خليل: النظريات والسياسات المالية والنقدية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت ١٩٨٣.
٣٠. سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤.
٣١. سامي خليل، الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، كلية التجارة، جامعة الكويت، ١٩٩٤.
٣٢. سامي عفيفي حاتم: اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الثانية ٢٠٠٤ القاهرة.
٣٣. سليمان المدني: هؤلاء حكموا سورية، منشورات دار الأنوار، دمشق، ١٩٩٨.
٣٤. سمير عبد الحميد رضوان: أسواق الأوراق المالية.
٣٥. سهير السيد: المدخل في النظرية الاقتصادية الكلية، ايتراك للنشر والتوزيع القاهرة ٢٠٠٣.
٣٦. شربل نحاس: حظوظ اجتناب الأزمة وشروط تخطيها، دار النهار بيروت ٢٠٠٣.
٣٧. صبحي تادرس قريصة — محمد العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية — دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٣.
٣٨. صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد: النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٣.

٣٩. صندوق النقد الدولي، اتفاقية الصندوق، منشورات صندوق النقد الدولي واشنطن ١٩٩٣.
٤٠. ضياء عبيد: الاقتصاد النقدي.
٤١. طارق عبد العال حماد: التطورات العالمية وانعكاساتها على البنوك، الدار الجامعية — الإسكندرية ١٩٩٩.
٤٢. عادل أحمد حشيش: اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية بيروت ١٩٩٣.
٤٣. عبد الرحيم سنقر: النقد وتطوره التاريخي، دار كنعان للنشر دمشق ١٩٩٨.
٤٤. عبد الغفار حنفي: إدارة المصارف، الدار الجامعية الإسكندرية ٢٠٠٧.
٤٥. عبد الله الطاهر — موفق الخليل: النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، عمان ٢٠٠٤.
٤٦. عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية — الإسكندرية ٢٠٠٧.
٤٧. عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر ٢٠٠١.
٤٨. عبد المنعم السيد علي — نزار سعد الدين: النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان ٢٠٠٣.
٤٩. عبد المنعم محمد المبارك: النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية بيروت ١٩٨٥.
٥٠. عدنان حميدان — فريد الجاعوني — عمار ناصر آغا — منذر عواد: مبادئ الإحصاء، منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٤.
٥١. عدي قصيور: مساهمة صندوق النقد العربي في التنمية الاقتصادية العربية، مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب، المغرب ٢٧ — ٣٠ آذار عام ٢٠٠٠.
٥٢. عرفان الحسيني: التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر عمان ٢٠٠١.
٥٣. عقيل جاسم عبد الله: النقود والمصارف، دار مجدلاوي عمان ١٩٩٩.
٥٤. علي كنعان: الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السوري، مركز الدراسات الاستراتيجية تشرين الأول ٢٠٠٩ دمشق.
٥٥. علي كنعان: الأسواق المالية، منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٨ — ٢٠٠٩.
٥٦. علي كنعان: الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٨.

٥٧. علي كنعان: النظام النقدي والمصرفي السوري، دار الرضا للكمبيوتر والنشر دمشق ٢٠٠٠.
٥٨. غازي عناية: التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية عام ٢٠٠٠.
٥٩. قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢، مصرف سورية المركزي دمشق ٢٠٠٢.
٦٠. قانون هيئة الأوراق المالية، هيئة الأوراق المالية دمشق ٢٠٠٩.
٦١. قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٩٣ لعام ٢٠٠٤، مصرف سورية المركزي دمشق ٢٠٠٤.
٦٢. كارل هاينس تينرت: الاقتصاد السياسي للاشتركية والرأسمالية، منشورات شتوتغرت برلين ١٩٨٢، (باللغة الألمانية).
٦٣. كمال شرف: النقود والمصارف، جامعة دمشق، ١٩٩٤.
٦٤. ماري فرانس ليريتو: صندوق النقد الدولي، ترجمة هشام متولي، دار طلاس للنشر، دمشق ١٩٩٣.
٦٥. مازن حمود: أزمة قروض الرهن العقاري عالية المخاطر Sub-Prime — النشرة المصرفية العربية ٢٠٠٧.
٦٦. مجدي عبد الفتاح سليمان: علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب القاهرة، ٢٠٠٢.
٦٧. المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٧.
٦٨. المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٩.
٦٩. المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠١٠ المكتب المركزي للإحصاء دمشق ٢٠١٠.
٧٠. مجموعة مؤلفين: الاقتصاد السياسي غير الماركسي، تحليل نقدي ترجمة عصام الخفاجي، مركز الدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق، ١٩٨٦.
٧١. محمد زكي الشافعي: مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٧.
٧٢. محمد سعيد النابلسي: الاقتصاد السياسي، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٨٨.
٧٣. محمد سويلم: إدارة البنوك بين النظرية والتطبيق، المنصورة مكتبة الجلاء، القاهرة ١٩٨٣.
٧٤. محمد صبحي أبو صالح، عدنان محمد عوض: مقدمة في الإحصاء، دار المسيرة عمان ٢٠٠٥.
٧٥. محمد عزت غزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.

٧٦. محمود نبري: الاقتصاد المالي، منشورات جامعة حلب ١٩٨٠.
٧٧. مصرف سورية المركزي: خمسة أعوام من الإصلاح النقدي، نشرة صادرة عن المصرف المركزي دمشق ٢٠٠٩.
٧٨. مصطفى العبد الله: علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية، جامعة دمشق ١٩٩٠.
٧٩. مصطفى سويف: المخدرات والمجتمع نظرة متكاملة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٠٥، الكويت ١٩٩٦.
٨٠. منير إبراهيم هندي: إدارة المخاطر باستخدام التوريق والمشتقات توزيع منشآت المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
٨١. موفق السيد حسن: مشكلات اقتصادية معاصرة، جامعة دمشق ١٩٨٢.
٨٢. ميشيل روكار: التضخم في الصميم، ترجمة أنطون حمصي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٠.
٨٣. ناظم الشمري: النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر عمان ١٩٩٩.
٨٤. ناظم محمد نوري الشمري: النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع عمان ١٩٩٩.
٨٥. نزيه الشوفي: التاريخ السياسي العربي والإسلامي، دار كيوان للنشر دمشق ٢٠٠٥.
٨٦. النشرة الإحصائية حول الاقتصاد الأمريكي لعام ٢٠٠٧.
٨٧. النشرة السنوية لصندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية نيويورك ٢٠٠٨.
٨٨. نشرة صندوق النقد الدولي لعام ١٩٩٦ عدد خاص حول عمل الصندوق نيويورك ١٩٩٦.
٨٩. هشام متولي: أبحاث في الاقتصاد السوري والعربي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٧٧.
٩٠. هيل عجمي جميل الجنابي — رمزي أرسلان: النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٩.